

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

بإشراف الرئيس علي ناصر محمد

الأحزاب والحركات القومية العربية

الجزء الأول

بوعلي ياسين
محمد جمال باروت
محمد نجاتي طيارة

تنسيق

فيصل دراج جمال باروت

مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين

الأحزاب والحركات القومية العربية

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين
باشراف الرئيس علي ناصر محمد

الأحزاب والحركات القومية العربية

الجزء الأول

بوعلي ياسين محمد جمال باروت

محمد نجاتي طيارة

تنسيق وتحرير
فيصل دراج و جمال باروت

مقدمة

تمثل إشكاليات التنمية السياسية وتعقيداتها وآفاقها في الوطن العربي، إحدى أبرز اهتمامات المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، كمركز عربي علمي مستقل، وغير حكومي، ولا يتوخى الربح، ويدرس القضايا الاستراتيجية التي تتصل بواقع المنطقة العربية، ومستقبلها، على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونظراً لما يضطلع به الحزب السياسي، من أهمية تحديثية في قضايا التنمية السياسية، تضارع ما يضطلع به المشروع في التنمية الاقتصادية، فإن المركز وضع في برامجه إنجاز مشروع: نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين. ويتألف المشروع من أربعة محاور هي الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، والماركسية واليسارية والشيوعية، والقومية الإقليمية والليبرالية، وتغطي هذه المحاور الأنماط الأساسية للظاهرة الحزبية العربية في القرن العشرين. وقد شرع المركز منذ عام ١٩٩٧ بإعداد مشروعه، وتساوق إعداده لهذا المشروع مع اهتمام بعض مراكز الأبحاث العربية الشقيقة بالظواهر الحزبية في الوطن العربي في القرن العشرين، مثل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ومركز ابن خلدون في القاهرة، كما أخذت بعض مراكز الأبحاث الأخرى تولي اهتماماً مركزاً بمسح ودراسة التجارب الحزبية في بلدانها، مثل اهتمام مركز الأردن الجديد في عمّان بالأحزاب الأردنية. وبهذا المعنى تندرج مساهمة المركز العربي للدارسات الاستراتيجية في سياق اهتمام بحثي عربي بارز بالظاهرة الحزبية، وبممكنات وآفاق التحول الديموقراطي في الوطن العربي، الذي باتت التعددية الحزبية والسياسية المؤسساتية والقانونية عنوانه الأساسي.

لقد تشكل في إطار علم السياسة المقارنة بفعل تفكيك الاستعمار القديم، ونشوء منظومة دول قومية مستقلة في العالم الثالث، حقل معرفي فرعي جديد هو حقل مابات يعرف بدراسات المناطق. إلا أن تشكل هذا الفرع كان مدفوعاً بعوامل سياسية، اتصلت يومئذ باستقطابات الحرب الباردة، فالحقيقة أن مناهج التنمية السياسية والتحديث مازالت مسيطرة على الأطر المعرفية والسوسيولوجية لعلم السياسة. ويحاول مشروعنا تجاوز ثغرات هذا الفرع، باعتماد منهجية مرنة في إطار علم الاجتماع السياسي، تستثمر تبعاً لتعقد الظاهرة الحزبية العربية خصوصاً والعالم ثالثية عموماً مقاربات ومداخل متعددة مركبة، تاريخية وإيديولوجية وسياسية وأنتروبولوجية وسوسيولوجية وبنيوية وسلوكية ووظيفية وغيرها تتيح التعرف على مجمل جوانب الحزب أو الحركة أو الحزمة الحزبية المعنية بالدرس. فمايزال علم الاجتماع السياسي رغم تعدد فروعه وخصبها علماً فتياً يسمح بإعادة بناء دائمة لمفاهيمه، ولا سيما في مجال دراسة الظاهرة الحزبية العربية، التي لا يمكن فهمها في ضوء النظرية التقليدية (البرلمانية) الغربية إلا على نطاق هش ومحدود.

اعتمد هذا المحور مثل المحور السابق الخاص بالأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية قاعدة معلومات مكتبية-ميدانية واسعة، درست فيها وفحصت بحوث ودراسات وشهادات ووثائق داخلية وعلنية كبيرة، واستثمر جانبها الميداني بشكل فعال بعض تقنيات العلوم الاجتماعية المعروفة، مثل تقنيات الملاحظة والمقابلة الشخصية المقفلة-المفتوحة القائمة على ما يعرف بالمنهجين المسحي والتشخيصي في إعداد البيانات والاشتغال نقدياً عليها. ولقد حاول المشروع أن يغطي معظم الحركات والأحزاب والتنظيمات القومية العربية في القرن العشرين. وأما فيما يتعلق بالمغرب العربي، الذي لم تنشأ فيه ثنائية القطري/ القومي على غرار المشرق العربي، فقد ركز المشروع على دراسة الحركات والأحزاب القومية العربية في تونس

وموريتانيا بشكل خاص، منوّهاً في الآن ذاته إلى أن الوعي العروبي في إيديولوجيا الأحزاب المغاربية هو وعي أساسي، غير أنه لا يمكن لأسباب منهجية تصنيفية وضع هذه الأحزاب الوطنية ذات الوعي العروبي في إطار الحركات القومية العربية بالمعنى المتعارف عليه، بل ستجري دراسة الوعي العروبي لأحزاب مثل الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي في إطار دراستها التفصيلية في المحورين الثالث والرابع للمشروع، والخاصين بالأحزاب الماركسية واليسارية الجديدة والأحزاب القومية الإقليمية.

لقد سبق بحثنا عن الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية العربية بحوث أخرى، استفاد منها المشروع، واتكأ عليها، فالتكامل في البحث مسألة لا غنى عنها. ويضع المركز هذا المحور في هذا السياق ليؤكد طموحه إلى أن يقدم شيئاً، يمكن أن يحظى باهتمام القراء والباحثين والمختصين وأصحاب القرار وكافة المعنيين ببناء المجموعة العربية لنظامها الإقليمي المتكامل، وأن يكون لها رأس في هذا العالم.

الرئيس علي ناصر محمد

المشرف العام على المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

الباب الأول

نشوء الحركة القومية العربية المعاصرة

(المرحلة الجمعياتية)

محمد نجاتي طيارة

مقدمة

فرض نشوء السوق الرأسمالية العالمية وآليات توسعها، منذ مطلع القرن التاسع عشر بخاصة، تبدلات جذرية على واقع النظام الدولي وتطوره، فقد قام منطق هذا السوق على تقسيم العمل الدولي وجرّ مجمل اقتصاديات العالم إلى الاندماج في شبكته المتمحورة حول المركز الرأسمالي الأوروبي. وفي هذا السياق، كان لا بد للامبراطورية العثمانية القروسطية من أن تواجه ضغوطاً مركبة ومتعددة الأشكال والوجوه من قبل الدول الأوروبية، ظهرت جلية في تآكل "الرجل المريض" واشتداد حركة استقلال ولاياته الأوروبية من جهة، وفي إجباره على إعادة بناء نفسه، وتبني سلسلة من الإصلاحات، حملت في التاريخ العثماني اسم "التنظيمات الخيرية".

بدأت مرحلة "التنظيمات" عندما أصدر السلطان عبد المجيد مرسوم (خط كلخانة شريف ١٨٣٩)، ثم أتبعه بـ(خط همايون ١٨٥٦). وتحددت الوظيفة الأساسية لهذه العملية في إصلاح جهاز الدولة و"تحديثه" على الغرار المؤسساتي

الأوروبي، ولا أدّل على وظيفة تلك العملية في تحويل "الاندماج" بالسوق العالمية إلى خيار تتبناه النخب العثمانية، من أن السلطان قام بالتوقيع على مراسيمها مرغماً، و لم يدّخر فرصة لإعاقتها، والتأكيد على أنها تمت خلافاً لرغبته وإرادته[1]. بذلك، فإن النخبة العثمانية التي تلقت شرائحها الأساسية قدراً معيناً من التعليم العصري واحتكت بالأفكار الأوروبية، أدارت تلك العملية وفسّرتها بأنها الطريق الوحيدة لوقف تدهور الامبراطورية الشامل وإنقاذ وحدتها وضمان استقلالها. بينما تمّت عملياً برمتها ضمن نسق المطالب الأجنبية وامتيازاتها وضغوطاتها، التي وجدت سنداً قانونياً لها منذ القرن السادس عشر، بإثارة مشكلة الأقليّات الدينية والعمل على تقاسم حمايتها واصطلحت على تسميتها بالمسألة الشرقية[2]، فكانت بداية لانحطاط الامبراطورية التي تابعت التنظيمات تحويلها إلى بلد شبه مستعمر من طراز نموذجي. حيث أصرّت الدول الأوروبية على إصدار السلطان لمراسيم التنظيمات كشرط لإدخال الامبراطورية في ما عرف بـ"التوازن الدولي" للقرن التاسع عشر[3]، والذي لم يكن إلا قانوناً للتوازن ما بين مصالح الدول الأوروبية ورأسمالياتها الصاعدة والمتبلورة والمتصارعة فيما بينها حول اكتشاف العالم و"فتحه" والسيطرة عليه!

أما العالم العربي فسرعان ما اهتزّت وحدته الغافية في إطار الامبراطورية العثمانية مع بداية عمليات الدمج والتحويل تلك[4]. وكان قد سبق لحملة نابليون أن شكّلت صدمة له وللعالم العثماني عموماً. عزّز تلك الصدمة نشوء شبكة جديدة من قنوات الاتصال الثقافي[5] اشتملت على تزايد دور البعثات التبشيرية، وانتشار الطباعة والصحافة وإصدار الكتب وإيفاد البعثات الدراسية، وجلب الخبراء، ونشوء حركة ترجمة. مما أفضى إلى تكوين نخبة عثمانية جديدة، على قدر من الوعي بالهوة التاريخية الكبيرة التي تفصل ما بين الواقع العثماني وواقع الدول الأوروبية الغربية، وقد اشتدت حدة هذا الوعي في الولايات العربية ذات الثقافة الراسخة بغض النظر

عن جمود هذه الثقافة وتقليديتها في حين كانت الولايات الأوروبية البلقانية أكثر تطوراً.

إن عملية جر الامبراطورية إلى السوق العالمية ودمجها في المجال "الدولي" الجديد وعلاقاته كان عاملاً خارجياً قسرياً، لكنه تحول إلى عامل داخلي عندما أنتج آليات ذاتية في تطورها داخل وعي النخب ورهاناتها وإدراكها وسلوكها. وحدد ذلك إطار عملية المثاقفة مع الغرب[٦]. التي تكون المفهوم الحديث للأمة في العالم العربي العثماني خصوصاً وفي العالم العثماني عموماً في ضوء آلياتها ومفعولاتها، وحيث تقدم فيها نموذج جديد للدولة هو نموذج الدولة-الأمة (Etat-Nation) الذي أخذ يفرض نفسه على هيكلية النظام الدولي وعلاقاته منذ أواسط القرن السابع عشر[٧]، ومارس تأثيرات حاسمة على البنى الامبراطورية المتعددة القوميات واللغات والثقافات.

هكذا، نشأت حركة القوميات في العالم العثماني متأثرة بهذا النموذج، وأدّت مفعولاتها إلى أن تبحث الأقوام العثمانية أكثر فأكثر عن فهمها لهوياتها، ليس في الإطار الامبراطوري القديم المتهالك بل في إطار مفهوم الأمة الحديث الذي كان يعني في مضاعفاته إطار دولة مستقلة، وإذا كانت هذه الحركة في الولايات العثمانية الأوروبية البلقانية قد تميزت بوضوح هدفها الاستقلالي، فإنها في الولايات العربية لم تطرح الاستقلال بقدر ما طرحت إعادة بناء الامبراطورية على أساس لامركزي. إن الرابطة "العثمانية" من حيث هي مؤشر لمفهوم الجنسية (Nationalite) أو لمفهوم الجنسية العثمانية افترضت المساواة التامة ما بين كافة العثمانيين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة، وكانت أقرب إلى ما سينشأ لاحقاً تحت اسم الرابطة "السوفييتية" والمفهوم "السوفييتي" للمواطنة. غير أن هذه الرابطة اصطدمت وتعثّرت وتصدعت بتأثير فعالية حركة القوميات، فحتى انهيار الدولة العثمانية كانت الروابط فوق القومية الجامعة هي الروابط العثمانية والإسلامية والطورانية التي كان مدخل الوعي

بها ثقافياً، وقام عموماً على أساس اللغة أو الدين، أي على أساس الخصائص الاثنوغرافية الثقافية، مع ملاحظة أن اللغة في إطار المضامين الاثنولوجية لمفهوم القومية والأمة في القرن التاسع عشر اعتبرت دليلاً على وحدة الأمة التامة وحدودها، كما اختلطت بالعرق. وإذن، ففي سائر أنحاء الامبراطورية وبشكل خاص ولاياتها العربية أخذ تبلور الوعي القومي يتم عبر أشكال إحياء اللغة والثقافة القوميتين، وهي أشكال "ثقافوية" غير أنه ترتّب عليها نتائج سياسية وعملية ليست باليسيرة، عزّزت التمايز "القومي" ما بين عناصر الامبراطورية. فإذا كانت المظلة العثمانية هنا تجمع ما بين العرب والترك كمسلمين منذ القرن السادس عشر، إلا أنها لم تحجب إحساس العرب بشكل غامض بالفروق والتمايز عن الأتراك، وقام هذا الحس على عوامل العرق واللغة والثقافة[8] أما الرابطة الإسلامية المشتركة فقد لعبت دوراً واضحاً في تأخير نشوء حركة القومية في العالم العربي بالقياس إلى نشوء مثيلتها في العالم البلقاني الأوروبي مثلاً. ولم يكتسب الحس القومي العربي الوليد وعيه بطرح الاستقلال التام عن الأتراك، إلا في سياق محدد باتت فيه النخبة الطورانية التركية هي المسيطرة الفعلية على إدارة الامبراطورية، التي أصبحت إدارة عثمانية بالاسم وطورانية بالفعل، وطبّقت في المجال الامبراطوري المركب سياسات دمج قومي حملت اسم "التتريك".

في المحصلة، ليست مرحلة تكون الوعي القومي العربي الحديث إلا المرحلة التي اصطلح المؤرخون على تسميتها بـ"مرحلة اليقظة" العربية[9]. ولم تشذّ هذه المرحلة في إحيائها للغة والثقافة العربيتين، عن مراحل تكون الوعي القومي لدى القوميات الأخرى التي اتبعت أيضاً سياسات من قبيل "التتريك" أو "الرومنة" أو "البلغرة" وهي سياسات تتميز في ظاهرها على وجه الدقة بأنها سياسات ثقافية-لغوية قومية، أي متأسسة على وعي جديد بمفهوم الأمة ومعنى القومية المميزة. تمثّل مرحلة "اليقظة" إذن، التي اشتدت فيها آليات المثاقفة (acculturation) وتأثيرها مرحلة التكون الجنيني

في الحركة القومية العربية، وقد أخذت هذه المرحلة على المستوى التنظيمي شكلاً جمعياتياً ثقافياً قومياً نسبياً، تمركز بشكل خاص في منطقة المشرق العربي التي تميّزت باجتماعها المركب وفسيفسائيتها اللغوية والثقافية والإثنية والمذهبية والدينية. وفي حين انصرفت بقية البلدان العربية للانشغال بنضالاتها الوطنية ضد أشكال الاستعمار الخاصة بها، كما تماهت العروبة مع الإسلام في منطقة المغرب العربي، فإن المضمون القومي في المشرق كان منفتحاً على قدر واضح من تصورات علمانية فوق دينية للأمة، ليعكس بذلك أسباب انتشاره أساساً بين طلائع النخبة الجديدة المنحدرة من الأقليات المسيحية والمتأثرة بمفهوم المواطنة القومي العصري للحركة القومية العربية. ويمكننا أن نميز في تلك البدايات الجمعياتية المشرقية مرحلتين متتاليتين ومتداخلتين أحياناً، الأولى مرحلة النشاط الإحيائي والثانية مرحلة النشاط السياسي.

أولاً- مرحلة النشاط الإحيائي

في مناخ "التنظيمات"، كانت جمعية (الآداب والعلوم) أولى الجمعيات التي ظهرت في المشرق العربي عام ١٨٤٧، حيث تأسست في بيروت على يد الرائدين (ناصيف اليازجي وبطرس البستاني) في ظل رعاية المبشرين الأمريكيين[١٠] ثم تلتها جمعيات أخرى في طرابلس وصيدا كالـ(الجمعية الشرقية) عام ١٨٥٠ التي رعاها اليسوعيون وجمعيات زهرة الإحسان وشمس البر وزهرة الآداب والمقاصد الخيرية التي رعاها المسلمون. أما أبرز الجمعيات فكانت (الجمعية العلمية السورية) التي تأسست عام ١٨٥٧ إثر صدور مرسوم الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦؛ الذي اشتمل على إصلاحات واسعة واعتراف صريح بالمساواة الكاملة بين كافة العثمانيين بغض النظر عن الجنس أو الدين أو اللغة. فتميّزت هذه الجمعية (التي اعترف بها الحكم العثماني في دورها الثاني عام ١٨٦٨) باقتصارها على العرب، وضمّت أكثر من ١٨٠ عضواً من مختلف الطوائف مع أغلبية مسيحية واضحة، كان بينهم عدد من الزعماء

الناشطين في استانبول والقاهرة[11]، وضمّ مجلس إدارتها أحد أبناء البستاني كما ترأسه لسنوات عديدة العالم الدرزي الأمير محمد أرسلان.

أما قيمتها التاريخية فتعود إلى أنها كانت مهد أول صوت للحركة القومية العربية، إذ انطلق من أحد اجتماعاتها السرية ما سيصبح لاحقاً أشبه بالنشيد القومي العربي، وهو صوت الشيخ إبراهيم يازجي في قصيدته البائية التي اشتهرت بمطلعها "تنبهوا واستفيقوا أيها العرب فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب"[12]. فذاعت هذه القصيدة وانتشرت شفوياً في جميع أنحاء الوطن العربي، بسبب بيانها التحريضي على الثورة، ومطالبتها باتحاد السوريين ضد النير التركي، وإيقاظها العاطفة القومية، ودعوتها لإحياء الثقافة القومية التليدة.

في نفس الفترة تقريباً ظهرت حلقة حلب التنويرية[13] وكذلك (حلقة الشيخ طاهر الجزائري) الثقافية الأدبية في دمشق عام ١٨٧٨، التي تكوّنت بموازاتها حلقة سياسية صغيرة، نشطت بصورة سرية وانتقل كثير من أعضائها إلى استانبول، حيث ساهموا عام ١٩٠٦ في تأسيس جمعية (النهضة العربية) التي عملت على بث الشعور القومي، ثم توقفت قبيل إعلان دستور ١٩٠٨[14].

لقد استهدفت تلك الجمعيات إحياء التراث، ونشر اللغة العربية والتعليم، وإدخال أفكار الإصلاح والتنوير. وإذا كان تاريخ ظهورها ونشاطها يحدد التاريخ الواقعي لمرحلة اليقظة العربية، فإن أسماءها بحد ذاتها تشكل مفاتيح دالة على بنية الجهاز المفاهيمي لوعي تلك المرحلة، ذلك الوعي الجنيني الواعد بالحركة القومية الوليدة، الذي أشارت إليه عناوين: اليقظة، النهضة، الإحياء، العلوم والآداب، الشرق، وغيرها. أما مضاعفات ذلك الوعي وانتشاره المتركز بين أوساط الموظفين والضباط والتجار والملاك، فليس إلا تعبيراً عن دور ومهام تلك النخبة وصعودها في سياق عمليات الدمج والاستتباع؛ التي بدأت تعصف بالرجل المريض!

ثانياً– مرحلة النشاط السياسي

بدأ النشاط السياسي للنخبة العربية يتكون في رحم المرحلة السابقة، لكن تعبيراته بقيت محدودة وسريةً في ظل ما سمي "الاستبداد" الحميدي الذي كان أحد محصلات مركزية الدولة في مجتمع متعدد الثقافات، و لم تبرز إلى العلن حتى ثورة عام ١٩٠٨، فكان ذلك العام عاماً فاصلاً في تاريخ الامبراطورية العثمانية وتاريخ العرب معاً، إذ عملت تلك الثورة على استعادة الدستور ومتابعة الإصلاح الليبرالي اللذين كانا قد أوقفا طويلاً، وأتيحت الفرص لنشاط اجتماعي وسياسي واسع بين المثقفين والزعماء العرب[١٥]. فبادرت النخبة العربية من خلاله إلى نشر وعيها الجديد لمفهوم الأمة، المستند إلى مرجعية المثال الغربي وتاريخيته الأوروبية والمأزوم بأوضاع الأقليات المشرقية وذاكرة الفتن القريبة العهد، حيث عمل على إبراز دور مركزي للغة القومية مضافاً إليه دور التراث الثقافي المشترك والعرق بالتمايز عن دور الدين. من هنا، جاء ذلك النشاط الديناميكي والواسع ملبياً بصورة خاصة لحاجات النخبة وفئاتها الاجتماعية، الباحثة عن أدوار مفتوحة تنسجم مع المتغيرات الإقليمية الجديدة في مرحلة تقاسم تركة الرجل المريض[١٦]. وقد تبلورت في إطار ذلك النشاط هيئات وجمعيات تراوحت بين استثمار الرابطة الإسلامية والرابطة العثمانية، فنادت جميعها في البداية بتطبيق إصلاحات واسعة، بقيت في حدود العمل من أجل سياسات لامركزية ضمن الولايات العربية، وفي إطار دولة ثنائية القومية!

لكن الأعوام اللاحقة حملت معها الكثير من الاضطراب السياسي والصراعات الخارجية، إذ تابع الغرب مشروعه في إلحاق عالم الشرق ومسألته في إطار النظام الرأسمالي المتعاظم. فاختار رجال (تركيا الفتاة) القومية الطورانية كسياسة مواجهة بدلاً عن وحدة إسلامية أو عثمانية طال التردد بينهما، الأمر الذي أدى إلى نفاذ صبر النخبة العربية، بخاصة بعد إعدامات الشهداء الشهيرة، التي ذهب ضحيتها تلك النخبة

من الشبان العرب الذين كان مقدراً لهم أن يلعبوا دوراً كبيراً في تطور الحركة القومية العربية. وبذلك دفع استبداد السلطان، ومن ثم استبداد الحكام الجدد، إلى تبني خيارات حملت في نهايتها فكرة القومية. فتطورت الحركة العربية من حركة إصلاح عثماني إلى حركة استقلال وثورة قومية. وعبر ذلك المسار ظهرت جمعيات عديدة أهمها:

مؤتمر دمشق: الذي برز كحركة سياسية في عام ١٨٨٠ وسرعان ما انطفأ، وكان قد بادر بالدعوة إليه وفد بيروتي بزعامة أحمد الصلح، وترددت أطروحاته بين الدعوة للأمير عبد القادر الجزائري ملكاً على بلاد الشام المستقلة، وبين المطالبة بالاستقلال الذاتي[١٧]!

أما (جمعية بيروت السرية) التي أنشأها بعض تلاميذ الرائد البستاني عام ١٨٧٥، فتعتبر نقلة بارزة نحو الجهد المنظم في العمل السياسي، إذ حملت منشوراتها الجدارية لعام ١٨٨٠، أول بيان مدون عن البرنامج السياسي للعرب في بلاد الشام. حيث طالب ذلك البرنامج باستقلال سورية الموحدة مع لبنان، والاعتراف باللغة القومية ونشر التعليم والحق بالحريات العامة ومحلية التجنيد، الأمر الذي سيظهر تأثيره مستقبلاً في معظم برامج الحركات السياسية الشامية، على الرغم من محدودية انتشار هذه الجمعية بسبب الإرهاب العثماني من جهة، وبسبب غربتها المحلية الناجمة عن قنوات اتصالها الماسونية والأوروبية من جهة أخرى[١٨]. وهذا الأخير ينطبق أيضاً على جمعية نجيب عازوري الباريسية وجهوده الفكرية والصحفية معاً! فقد كان العازوري موظفاً "إنكليزياً"، ومتأثراً بالنزعات القومية اليمينية الفرنسية، وكانت جمعيته مؤلفة منه نفسه ومن فرنسيين أو ثلاثة.

لكن أول جمعية سياسية فعّالة في العالم العربي كانت جمعية (الشورى العثمانية)، وقد تأسست في القاهرة بعيد عام ١٨٩٧، على يد عدد من الزعماء

العرب الذين انتقلوا إليها عقب الاحتلال البريطاني لمصر، برز بينهم محمد رشيد رضا ورفيق العظم. فاستفادوا من بعدهم عن الرقابة الحميدية وأنشؤوا هذه المنظمة السياسية بمشاركة زعماء آخرين من مختلف القوميات كالأتراك والأرمن والشركس.

وكان أهم أهدافها "الوقوف في وجه المظالم الحميدية والفساد، والعمل على تبديل الحكم بإقامة حكومة برلمانية" الأمر الذي أقضَّ مضاجع السلطان عبد الحميد فحاربها ودعاها "جمعية الشر والإفساد"! لكنها تمكّنت من إقامة فروع لها في معظم أنحاء الامبراطورية العثمانية، وحمل رسلها السريون نشراتها المكتوبة بالتركية والعربية إلى جميع الولايات العربية والأناضول، وكان من أهم أسباب فعاليتها وتميّزها انطلاقها من إيديولوجيا الرابطة العثمانية وانحدار قادتها من بين صفوف الأغلبية الإسلامية بالمقارنة مع الأصول الأقلياتية لغيرها.

وقد حلّت هذه الجمعية نفسها عندما تصورت تحقيق أهدافها مع إعلان ثورة (تركيا الفتاة) عام ١٩٠٨[١٩].

جمعية الإخاء العربي العثماني

هي أولى الجمعيات العربية التي تأسست بعد إعلان الدستور، على يد العناصر النشيطة في أوساط النخبة العربية التي كانت تضم النواب والضباط والطلاب والموظفين في استانبول، وافتتحت لها نادياً رسمياً في اجتماع جماهيري كبير للجالية العربية في ٢ أيلول ١٩٠٨، ثم بدأت بإصدار صحيفتها الخاصة (الإخاء العثماني)، كما أنشأت لها فروعاً في جميع الولايات العربية التابعة للباب العالي تقريباً[٢٠].

وكانت أهدافها الرئيسية[٢١]:

- المحافظة على الدستور.
- توحيد جميع العناصر في الولاء للسلطان.

- تحسين الأوضاع في الولايات العربية على أساس المساواة الحقيقية مع الأجناس الأخرى.
- نشر التعليم باللغة العربية.
- السعي في تأييد العدل والحرية والمساواة بين عناصر الأمة العثمانية بدون تفريق.
- زيادة ثروة الأهلين بالإرشاد إلى تأسيس معامل وشركات صناعية وزراعية وتجارية.
- تنمية الشعور بالمحافظة على العادات العربية واتباعها.
- فتح عضويتها لجميع العرب من مختلف الولايات.

بذلك سارت هذه الجمعية على طريق جمعية (تركيا الفتاة)، بل حضر كبار أعضاء هذه الأخيرة جلسات مجلسها التأسيسي، وانطلق قادتها من مبدأ الجامعة العثمانية التي تعترف بوجود أمة عثمانية، تضم عدداً من الملل أكبرها العرب. و لم يذكر برنامجها أي حديث عن وجود أمة عربية، أو عن مطلب استقلال أو حكم ذاتي للعرب. وذهبت في تعاونها مع جمعية (تركيا الفتاة) إلى حد جعل مهمتها الأساسية مساعدة تلك الجمعية على تحقيق أهدافها. وكانت النقاط القومية الوحيدة في برنامجها هي المتعلقة بالمساواة ونشر الثقافة باللغة العربية والمحافظة على العادات العربية. أكثر من ذلك، كان قادتها أعضاء في نفس الوقت في جمعية (تركيا الفتاة)، أما رئيسها (صادق باشا العظم) فكان أحد القادة البارزين في جمعية (الاتحاد والترقي) التي انحدرت من تركيا الفتاة[٢٢]. وبرز بين مؤسسيها: عارف بك المارديني والي دمشق في العهد الاتحادي اللاحق، شفيق بك المؤيد، يوسف بك شتوان، شكري باشا الأيوبي، شكري بك الحسيني.

عملت هذه الجمعية على استقبال الطلاب والنواب العرب ودعمهم بأنشطة اجتماعية وثقافية علنية وصريحة، وقد هيأت لأول مظاهرة عربية شهدتها استانبول عند استقبال النواب العرب بعد انتخابات كانون الأول ١٩٠٨[٢٣]. لكن في نيسان ١٩٠٩ صدر قرار الحكومة بحلّها وإغلاق ناديها، في نفس الوقت الذي حُلت فيه منظمات القوميات الأخرى، بخاصة منها منظمات شعوب البلقان، ضمن إطار سياسة التتريك التي لجأ إليها الاتحاديون رداً على الصراعات السياسية المفتوحة عليهم. وبحلّ هذه الجمعية على المستوى الواقعي، بدأ أيضاً مفهوم الإخاء العربي العثماني بالتفكك على المستوى الرمزي بعد انكشاف أوهامه. فمال المؤمنون بالفكرة القومية العربية إلى معارضة الاتحاديين، والانتقال إلى أشكال أخرى من الجمعيات الأكثر ثورية. وأصبح نشاطهم يتم في ميدانين: علني بمجاله النوادي والجمعيات المعترف بها رسمياً، وسري بمجاله المنظمات التي لم يعلم الأتراك بوجودها قط[٢٤]. كما انفصل النواب العرب عن جمعية (الاتحاد والترقي) وألّفوا كتلة برلمانية، ضمّت أكثر من ٦٠ نائباً ساهموا مع الترك وغيرهم في تكوين حزب (الحرية والائتلاف) التركي المعتدل والمعارض للاتحاديين[٢٥].

المنتدى الأدبي

تأسس في استانبول في صيف ١٩٠٩ مباشرة بعد حل جمعية الإخاء وبديلاً عنها، و لم تكن لأهدافه أية علاقة بالسياسة، لذلك نال اعتراف حكومة الاتحاديين كمنظمة ثقافية تهذيبية علنية. فكانت أنشطته الاجتماعية والثقافية مماثلة تماماً لأنشطة جمعية الإخاء السالفة، وقدّم خدمات عديدة للنخب العربية. حيث أصبحت مقرّاته في استانبول وفروع العراق وبلاد الشام مراكز لاستقبال وتجمع المثقفين العرب[٢٦]، وحصلت مكتباتها على دعم ومطبوعات ممنوعة من مصر والجاليات المهاجرة في الأمريكتين[٢٧].

عمل هذا المنتدى على الدعوة للفكرة القومية وتوسيع مداها، بدون أن يدفع في تطويرها[٢٨]. واستخدم في الحقيقة لتغطية نشاطات منظمات الحركة القومية العربية السرية ونشر أفكارها، بخاصة عن طريق أعضائه المتحولين. ولتداول جريدته العلنية (لسان العرب) التي صدرت في استانبول، ونشراته السرية التي كانت توزع بعد طباعتها في جريدة المفيد البيروتية.

كما ساهم في توثيق العلاقات بين الزعماء العرب والاتحاديين الترك، خلال شهري العسل بينهم إثر انعقاد المؤتمر العربي بباريس ١٩١٣، فأصبحت لجنته الإدارية وسيطاً معترفاً به رسمياً في المفاوضات التي تمت بين الطرفين. وحضر ندواته مشاهير رجال الأتراك وقادتهم، كما اتسعت قاعدته لتضم عدة آلاف من الطلاب العرب. لكن سرعان ما أصبح قادته من أشد المعارضين بعد اتضاح سياسة التتريك، فقامت الحكومة بحله خلال الحرب العالمية الأولى، وشنقت أربعة من أعضاء لجنته القيادية بتهمة الخيانة[٢٩].

الجمعية القحطانية

تأسست بصورة سرية في استانبول أواخر عام ١٩٠٩، على يد بعض قادة المنتدى الأدبي ومجموعة من الضباط العرب في الجيش العثماني؛ الذين كانوا قد أسهموا في الثورة التركية.

هدفت (القحطانية) أساساً "لتحقيق مشروع جديد وجريء هو تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ذات تاجين" رداً على سياسة الاتحاديين المركزية. بحيث تؤلف الولايات العربية مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها المحلية ولغتها العربية الرسمية، فتكون جزءاً من امبراطورية تركية-عربية، تماثل في تكوينها الدولة النمساوية المجرية،

ويضع سلطانها العثماني على رأسه تاج المملكة العربية بالإضافة إلى تاجه التركي، وبذلك يمكن تحقيق وحدة أقوى عن طريق الاعتراف بالتعدد الواقعي[٣٠]!

وقد برزت في هذا المشروع الأفكار العملية ذات الأهداف المحددة والملموسة، بتأثير من العقلية الاستراتيجية العسكرية لقادته من الضباط العرب وعلى رأسهم عزيز علي المصري الذي كان قد لعب أدواراً عسكرية مشهودة.

بدأ مركز هذه الجمعية الرئيس في استانبول، ثم افتتحت لها فروعاً في خمس مدن عربية[٣١]. ونظراً لطبيعتها السرية، فقد كان اختيار أعضائها يتم بعناية ودقة، على الرغم من أحقية كل عضو بإدخال عضو جديد بدون استئذان المركز العام، مع اشتراط أن تكون وطنيته العربية فوق مستوى الشبهات، وأن يكون قادراً على كتم السر. استكمالاً لذلك، استخدمت الجمعية كلمة سر ومجموعة من الإشارات الرمزية للتعارف بين أعضائها، مستمدّة من الطقوس الماسونية[٣٢].

لكن مع تعاظم نشاط هذه الجمعية خلال العام الأول من نشأتها، بخاصة في كونها مثّلت أول محاولة لتنظيم عسكري تآمري بين الضباط العرب على المستوى القومي، فقد أدّى الحذر من انكشاف أمرها في ظل القمع التركي المتزايد، إلى تعمد إهمالها من قبل قادتها. فماتت كما نشأت بدون إعلان مع بداية الحرب العالمية الأولى[٣٣]! وسيكون لبعض قادتها أدوار بارزة في التاريخ السياسي العربي اللاحق.

الجمعية العربية الفتاة

هي إحدى أخطر الجمعيات العربية السرية التي كان لها أكبر الأدوار في تاريخ الحركة القومية. تأسست في باريس بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٠٩، على يد ثلاثة من الطلاب السوريين الذين كانوا يتابعون دراستهم العليا هناك بعد استانبول هم: عوني عبد الهادي وأحمد قدري ورستم حيدر، ثم انضم إليهم ثلاثة طلاب سوريين

آخرين وعراقي واحد. وقد بدأوا بتسميتها جمعية الناطقين بالضاد، ثم اكتفوا باسم الفتاة، قبل أن يطلقوا عليها اسمها الكامل محاكاة لجمعية (تركيا الفتاة)[٣٤].

هدفها السياسي الرئيس كان "نيل الاستقلال العربي داخل إطار الدولة العثمانية المزدوجة العرق على نمط يشبه تركيب الامبراطورية النمساوية المجرية".

أما أهدافها الاجتماعية والتربوية فقد انصبّت على "بذل الجهد لرفع شأن الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة المستقلة الكبرى" بشرط ألا يمس ذلك وحدة الدولة العثمانية أو يقضي عليها. وفي هذه الأهداف يتضح تأثير أطروحات الأب الروحي للقومية التركية (ضياء كوك ألب) الذي كان قد اقترح -في تلك الفترة- إقامة دولة مزدوجة العرق تسمى الدولة التركية العربية برئاسة خليفة عربي! ثم عدّلها عام ١٩١٨ إلى اتحاد يضم دولتين مستقلتين هما الأناضول وعربستان[٣٥]. كما اتفقت تلك الأهداف في الحفاظ على الوحدة العثمانية ضمن اللامركزية، مع المبادئ التي كان يدعو إليها حزب الحرية والائتلاف العثماني الجديد؛ الذي تابع تقاليد رابطة الأمير صباح الدين[٣٦].

دعا أعضاء الجمعية في البداية إلى بعث الشعب العربي، مع تأييد مبدأ اللامركزية ضمن الامبراطورية العثمانية، لكن جنوح الاتحاديين وتعصبهم دفعهم إلى المطالبة باستقلال الأقطار العربية، وإلى الكفاح من أجل تحرير العرب من السيطرة التركية ومن أي سيطرة أجنبية أخرى.

وقد اعتمدت الجمعية مبدأ السرية في جميع أعمالها، وحافظت عليه إلى ما بعد إنهاء الحرب العالمية الأولى. فطلبت من أعضائها ممارسة الكتمان الشديد، بالإضافة إلى ما هو مطلوب توفره فيهم من المتانة الخلقية والإخلاص والجرأة والاستعداد للتضحية والفعالية النشيطة. محققة بذلك ممارسة مثلى للمناضل الحزبي، ساهمت في

حمايتها وعدم انكشاف أسرارها حتى في أشد حالات القمع التركية؛ التي جرت باسم محاكمات الديوان العرفي بعاليه، وأُعدم بنتيجتها اثنان من مؤسسيها مع أعضاء آخرين[٣٧].

وعلى الرغم من وجود سجلات منظمة لهذه الجمعية بإدارة سكرتيرها العام (محمد المحمصاني)، ومن اجتماع لجانها أسبوعياً مع تسجيل قراراتها في سجلات خاصة، فقد حافظت على سريتها باعتماد رموز وتعابير شكلت شيفرة خاصة للمكاتبات والاتصال، تأثراً أيضاً بالمصطلحات الماسونية. والتي ظهر أنها لم تكن بلا فائدة عندما عاد أعضاؤها إلى الوطن، وتعرّض كثير منهم خلال النضال المرير للتحقيق والتعذيب[٣٨].

كما انعكس طابع النضال السري على تركيب الجمعية وهرمها التنظيمي؛ الذي تكوّن من مستويات متدرجة ثلاثة[٣٩]:

١- السواد الأعظم، ويضم المرشحين الجدد الذين لا يعرفون بعضهم بعضاً، ويخضعون لفترة تدريب وتجربة مدتها ستة أشهر.

٢- مجلس الشورى أو الهيئة العامة، وتضم الأعضاء الموثوقين الذين اجتازوا فترة التجربة.

٣- اللجنة العليا أو الهيئة المركزية القيادية، وتضم ستة أعضاء.

وانسجاماً مع طبيعة عملها التآمرية في ظل ملاحقة الاتحاديين، فقد اعتمدت الجمعية نظاماً متشدداً في قبول أعضائها، يقوم على تدرج واختبار دقيقين. كما أوعزت لأعضائها بالتسلل إلى الجمعيات الأخرى للاطّلاع من جهة على تحركاتها وأخبارها، ومن أجل العمل على توحيدها من جهة أخرى[٤٠]. وبعد انتقال مقرها العام إلى بيروت عام ١٩١٣، ثم إلى دمشق عام ١٩١٤ مع عودة مؤسسيها إلى

الوطن وتزايد منتسبيها فيهما وفي صيدا والعديد من المدن العربية الأخرى، لم يظهر النشاط السياسي لأعضائها إلا من خلال الشرعية التي نالها حزب اللامركزية العلني[٤١].

كان أهم أعمال هذه الجمعية التهيئة لانعقاد المؤتمر العربي في باريس ١٩١٣، حيث شارك أربعة من أعضائها القياديين في تكوين لجنته التحضيرية المؤلفة من ثمانية أعضاء[٤٢]. وفي أوائل الحرب العالمية الأولى اتصلت الجمعية بالشريف حسين، ثم بالأمير فيصل عند توقفه في دمشق عام ١٩١٤. ونسّقت هي وجمعية العهد معه، بل ضمّتاه إلى صفوفهما وسلمتاه ميثاقاً للدولة العربية الموعودة ومصوراً لحدودها؛ تبنّاه الشريف حسين وجعله أساساً لمراسلاته الشهيرة مع مكماهون[٤٣]، التي أطاحت بها لاحقاً اتفاقية سايكس-بيكو ومقررات مؤتمر الصلح.

وقد ساهم كبار أعضاء (العربية الفتاة والعهد) في ثورة الشريف حسين وفي قيادة جيشه. أما بعد خروج الأتراك وتحرير سورية، فقد تحولت جمعية (العربية الفتاة) إلى ما يشبه الحزب الحاكم في سورية من خلال تحالفها مع الأمير فيصل، وانتقل عدد كبير من ضباطها ومثقفيها إلى حكام وكبار موظفين في مملكته[٤٤]، وعمدت إلى ممارسة النشاط السياسي العلني باسم حزب (الاستقلال العربي) في ١٥ شباط ١٩١٩. وزاد عدد أعضائها ونفوذها في العراق بالإضافة إلى فلسطين وسوريا، ثم افتتحت في دمشق (النادي العربي)، كما عملت على عقد (المؤتمر السوري العام) الذي ظهرت من خلاله كتلة برلمانية مثلتها حملت اسم حزب التقدم، إلى جانب الكتلة الديمقراطية الجماهيرية التي تزعّمها الشيخ كامل القصاب. وكان حزب التقدم وراء مشروع دستور مملكة فيصل، الذي عكس المثال الديمقراطي الأوروبي في وعي النخبة السورية، وأظهر ميلها نحو اتجاهات الحداثة بخاصة في منحه حق الانتخاب للمرأة[٤٥]، فكان مقدراً له بذلك أن يكون الأول بين الدول الشرقية الإسلامية، لولا

أن قطعه إنذار (غورو) ومجيء الاحتلال الفرنسي. وسرعان ما انخرطت الحركة العربية بمحملها في مشروع الغرب!

جمعية العهد

هي الأخرى من أخطر الجمعيات السرية العربية، تأسست في استانبول في ٢٨ تشرين الأول ١٩١٣ بديلاً عن الجمعية القحطانية المنحلّة ذاتياً بسبب الخوف من الخيانة. حيث عمل بعض قادتها بإشراف عزيز علي المصري على تأسيس الجمعية الجديدة؛ التي تشكّلت إلى جانبها أيضاً بعض الجمعيات في بغداد والموصل والقاهرة. وضمّت العسكريين فقط من الضباط العرب في الجيش العثماني، فلم تسمح لغير اثنين من المدنيين الموثوقين بالانضمام إلى صفوفها، كان أحدهما الأمير عادل أرسلان.

ونظراً لكون العراقيين أكثر عدداً في الجيش العثماني، فقد كان من الطبيعي أن يشكّلوا أكثرية مجالس جمعية العهد وفروعها، بخاصة في كل من بغداد والموصل. مما أكسبها طابعاً عراقياً، بالمقارنة مع الطابع السوري لجمعية العربية الفتاة، أما أهميتها بالنسبة للعسكريين فقد ماثلت أهمية الأخيرة بالنسبة للمدنيين! لكن الجمعيتين لم تعلما بوجود بعضهما حتى عام ١٩١٥، عندما تم التنسيق بينهما في دمشق ووحّدتا جهودهما في الثورة العربية الكبرى(٤٦).

أما أهداف جمعية العهد فقد كانت مطابقة لأهداف الجمعية القحطانية لكن بصياغة عسكرية، وقد نص برنامجها على "أنها جمعية سياسية سرية، هدفها الاستقلال السياسي للبلاد العربية والاتحاد مع تركيا على أسس مماثلة للنمسا والمجر، مع الحفاظ على الخلافة العثمانية، والاهتمام بسلامة الدولة العثمانية وحريتها من التدخّل الغربي"(٤٧).

عكس هذا البرنامج الاتجاهات السياسية للضباط العراقيين التي توزّعت قبيل الحرب العالمية الأولى بين: نزعة قومية عربية، وعواطف إسلامية عثمانية، ونزعة مناوئة كلية للنفوذ الغربي. فبدا فيه بوضوح تأثير الأفكار القومية العربية لغير العراقيين، ودور عزيز علي المصري في تغليب النزعة الفيدرالية العثمانية على النزعة الاستقلالية المشرقية من جهة، وفي تأكيد النزعة المعادية للغرب، وهما معاً من خصائص التجربة الوطنية المصرية. لكن هذا التأثير ضعُف مع تصاعد العسف التركي، وحل محله التحالف مع الإنكليز خلال ثورة الحجاز، وسرعان ما انقلب ضدهم بعد أحداث ١٩١٨-١٩٢٠[٤٨].

أسست جمعية العهد لها فروعاً في مدن الشام والعراق الرئيسية وضمّت أكثر من ٤٠٠٠ عضواً[٤٩]، وعملت بكتمان وتنظيم شديدين، فبقي جسدها سرياً وشديد الانضباط شأن التنظيم العسكري. وكانت لها جمعية عامة ولجنة قيادية (اللجنة المركزية) تتمتع بصلاحيات واسعة شملت تعديل البرنامج الأساسي[٥٠]!

وقد ظهرت إمكانياتها أول مرة عندما استطاعت تعبئة الرأي العام العربي والصحافة الغربية خلال اعتقال زعيمها عزيز علي المصري في ٩ شباط ١٩١٤، الذي اعتبره الاتحاديون (بيت الفكرة العربية في الجيش) وشكّوا كثيراً في نشاطه، لكنهم لم يحصلوا على أية معلومات تدينه. فاضطروا تحت الضغوط الدولية والاستنكار المحلي للإفراج عنه، بعد محاكمة شهيرة. فنُفي إلى القاهرة وبقي فيها حتى إعلان الحرب العالمية الأولى، حيث أسّس بالتعاون مع رشيد رضا "الجمعية الثورية العربية" إلى جانب جمعية العهد. ودعت الجمعية الجديدة -التي بقيت محدودة الدور- صراحة إلى الاستقلال التام وإقامة دولة عربية لامركزية، وكانت سياساتها متفقة كلياً مع سياسات حزب اللامركزية[٥١].

عندما خاب أمل القوميين العرب في تصحيح العلاقة مع الاتحاديين نهائياً، بخاصة مع نقل العسكريين العرب وتشتيتهم، وحدوث مجازر الشهداء في دمشق وبيروت، دعت جمعية العهد إلى الثورة ضد تركيا، وجعلت من العراق قاعدة لها فتمكنت من تجنيد أكثر من ٣٠٠ ضابط من أعضائها في جيش الحجاز وحده. وكان لأحد ضباطها منفرداً (الفاروقي) دور في دفع الإنكليز لتسريع التنسيق مع الشريف حسين عام ١٩١٥، ثم في تجنيد عدد كبير من العسكريين العرب الأسرى لديهم للحرب ضد تركيا، ومن بينهم عضوا العهد (نوري السعيد ومولود مخلص). وتطور تعاون العهد مع الإنكليز، حيث تقبّل (عزيز علي) ذلك بعد تردد ومعارضة مشهودة. فانتقل إلى الحجاز لاستلام وزارة الدفاع وترؤس أركان حرب جيش الثورة العربية الذي أشرف على تكوينه بمهارة مشهودة خلال ثلاثة أشهر. لكن استعداده لكشف مناورات الإنكليز سرعان ما أدّى به إلى الخلاف مع الشريف حسين والانسحاب إلى مصر من جديد. فترك القيادة لعضوي العهد جعفر العسكري ونوري السعيد[٥٢].

لاحقاً، وبعد خروج الأتراك وانكشاف المطامع الغربية الاستعمارية على أرض الواقع والمصلحة، انشق العهد إلى فريقين سوري وعراقي، فكان أول انقسام لمنظمة قومية، حيث تابع كل منهما مشاغله القطرية الخاصة مع بقاء التعاون بينهما. وفي أواخر ١٩١٨ تشكّلت لجنة إدارية لقيادته في بغداد، ضمّت الشيخ سعيد النقشبندي (معتمداً) وبعض الضباط السابقين والمدنيين من الوجهاء والأشراف. فأصدرت مجلة (اللسان)، في حين أصدر فرع دمشق صحيفة (العُقاب). وكان بين أعضائه أيضاً أقلية من المدنيين أمثال حسني البرازي وحسن الحكيم وبعض كبار موظفي الدولة، وانسجم موقفه عموماً مع موقف جمعية الفتاة في معظم المسائل الوطنية، بخاصة منها المفاوضات مع اللجنة الأميركية وإعلان استقلال العراق، لكن تنظيمه لم يستمر

طويلاً بعد العهد الفيصلي في سورية. أما العهد العراقي فقد تبنى هدف استقلال العراق التام؛ الذي أعلنه بيان المؤتمر العراقي المنعقد في دمشق في (٨ آذار ١٩٢٠) بمشاركة ممثلين من بغداد، كما أعلن أيضاً تنصيب الأمير عبد الله ملكاً عليه، والاتحاد الفيدرالي بين سورية والعراق. فأدى ذلك إلى زيادة التوتر والانقسام في صفوف العهد من جهة، وبينهم وبين البريطانيين من جهة ثانية. وأتى انسحاب الأغلبية الساحقة من ضباط الجيش السوري وانضمامها إلى الجيش العراقي على الحدود السورية، ليفتح المجال أمام تغير جذري في موقف العهد العراقي من الكفاح المسلح، وفي انفراط عقده بالتالي، بخاصة بعد إعلان مقررات سان ريمو ١٩٢٠، التي أقرّت فرض نظام الانتداب. فبينما علّقت فئات من العهد آمالها على تأسيس دولة تحت الحماية، بزعامة قيادات كنوري السعيد وجميل المدفعي وجعفر العسكري، التحقت فئاته الأخرى الملتفة حول زعامات وهيئات كجمعية (العلم الموصلية) وجمعية (البصرة الإصلاحية) وجمعية (الشبيبة العراقية) بجمعية (حرس الاستقلال) الثورية البديلة والناشئة حديثاً[٥٣]، والتي ستساهم في الانتفاضات الشعبية المتتالية ضد البريطانيين، وصولاً إلى ثورة العشرين الوطنية الشاملة. حيث سيتغير -على الرغم من هزيمتها الكارثية وبسبب منها- التاريخ السياسي اللاحق للعراق وأحزابه ورجاله[٥٤].

حزب اللامركزية الإدارية العثماني

هو أهم الأحزاب العلنية العربية، تأسس في القاهرة أواخر عام ١٩١٢، على يد مجموعة من الزعماء السياسيين والمفكرين أبناء الجالية السورية المقيمة في مصر. كان بينهم محمد رشيد رضا وشبلي الشميل وسامي الجريديني، واختير رفيق العظم رئيساً للحزب و اسكندر عمون نائباً له وحقي العظم سكرتيراً عاماً ومحب الدين الخطيب مساعداً له[٥٥].

وقد ظهر هذا الحزب في مناخ انتشرت فيه أفكار الإصلاح واللامركزية بعد انتهاء حرب البلقان الأولى، واتّضاح فشل السياسات المركزية والقائمة على التعصب القومي لقيادات تركيا الفتاة. وما أدى إليه كل ذلك من الصعود المؤقت لحزب (الحرية والائتلاف) الذي رفع شعار اللامركزية في إطار الامبراطورية العثمانية، ومارس عملياً سياسة قومية منفتحة شكّلت استمراراً لمبادئ الأمير المعتدل صباح الدين. من هنا، كان حزب اللامركزية لجميع العثمانيين نظرياً، لكنه لم يضم غير العرب عملياً. وقد اكتسب شرعية غير رسمية[٥٦]. نتيجة لتطابق منهاجه مع منهاج الائتلافيين إلى حد كبير من جهة، ولعلاقته الوثيقة مع رجالهم من جهة أخرى.

وقد هدف الحزب إلى "بيان محسنات الإدارة اللامركزية في السلطات العثمانية للشعب العثماني المؤلف من عناصر ذات أجناس ولغات وأديان وعادات مختلفة، والمطالبة بكل الوسائل المشروعة بحكومة تؤسس على قواعد اللامركزية الإدارية في جميع ولايات الدولة العثمانية".

ورداً على الممارسات السرية وظروفها ونتائجها على الحاكم والمحكومين، اعتمد هذا الحزب مبدأ العلنية. فأعلن أنه "ليس خفياً وليس فيه ما يعد فيه من الأسرار، فهو ينشر مقصده المبني على المطالبة باللامركزية الواسعة جهراً وعلانية دون الخشية من أحد. لاعتقاده يقيناً أن الدولة لا تبقى في العالم السياسي إلا إذا بقيت حكومتها على أساس اللامركزية الإدارية"[٥٧].

أما جسده التنظيمي فقد كان مؤلفاً من بنيان متدرج، أباح دخول فروعه المحلية لكل عثماني بلغ العشرين من العمر وحقق سمعة أخلاقية تقليدية، بشرط قبول ترشيحه من قبل لجنة الإدارة المحلية للفرع؛ الذي يمكن أن يبدأ من عشرة أعضاء في القرية أو المدينة يرأسهم عريف، فإن ازداد عددهم يمكن أن يتوزعوا إلى فئات يقوم على كل منها دليل. ولكل مؤتمر فرع الحق في انتخاب لجنته الإدارية، التي تنتخب

أيضاً رئيسها والسكرتير وأمين الصندوق. أما اللجنة العليا للحزب التي تتكون من عشرين عضواً منتخباً من قبل المؤتمر العام، فيؤلفون من بينهم بالانتخاب أيضاً هيئة إدارية قيادية تتكون من ستة أعضاء، تضم الرئيس ونائبه والسكرتير ومساعديه وأمين الصندوق. وقد وضع للحزب قانون من ثلاث وثلاثين مادة[٥٨]، شكّلت في الواقع نظاماً لحياته الديمقراطية الداخلية، عبّر بدوره عن تطبيق مؤسساتي لمبدأ اللامركزية التي تقوم على أساس القناعة بالبرنامج السياسي وحده، وبذلك اتبعت هنا البنية التنظيمية للأحزاب العصرية.

عمل هذا الحزب منذ بيانه الأول على "توضيح منافع اللامركزية في امبراطورية واسعة تضم قوميات وأعراقاً متعددة، بهدف معلن هو الحفاظ على تلك الامبراطورية من أخطار الصراعات الخارجية والداخلية. ومن أجل خلق الشعور بالولاء لوحدتها ورمزها المتمثل في العرش العثماني" وتابع ذلك بنشر برنامجه الذي تكون من ست عشرة مادة، تعرض سياسة الحزب وأهدافه، جاء في أهمها ما يلي[٥٩]:

"المادة الأولى: الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية، وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الأحوال، وإنما تبنى إدارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الإدارية، والسلطان الأعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة.

المادة الرابعة: يكون في مركز كل ولاية مجلس عمومي ومجلس إداري ومجلس معارف ومجلس أوقاف.

المادة الرابعة عشرة: يكون في كل ولاية لغتان رسميتان التركية والعربية.

المادة الخامسة عشرة: يجب تعميم التعليم في كل ولاية بلغة أهلها".

وقد تمكنت لجنة الحزب القيادية بعد مُضي عام فقط على تأسيسه، من أن تصبح أفضل من يمثل الأهداف العربية بفضل جسد الحزب المنظم وقوة تأثيره، وكانت حقاً أول وأكبر محاولة لتنظيم الجهد السياسي العربي[٦٠] حيث امتدت فروع الحزب إلى جميع مدن بلاد الشام والعراق تقريباً، وتجاوز عدد أعضائه عشرة آلاف عضواً. فاستطاع القيام بأنشطة كثيفة، شملت توزيع الإعلانات والمنشورات وتنظيم الاجتماعات والتظاهرات وإشاعة الأغاني والأشعار الوطنية. كما أقام علاقات وثيقة مع باقي الجمعيات العربية ورجالها كالمنتدى الأدبي والنهضة اللبنانية وغيرهما، وبخاصة مع الجمعيات الإصلاحية السورية والعراقية، التي لم يكن بعضها إلا امتداداً آخر له في الواقع[٦١].

وأهم أعماله كان التحضير للمؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣ والمشاركة فيه وفي شهر الاتفاقيات المعسولة التي نتجت عنه مع الاتحاديين! لكن السياسة التركية سرعان ما قلبت ظهر المجن للعرب، الذين فقدوا الأمل في السعي إلى اللامركزية وإصلاحاتها في إطار الدولة العثمانية، بخاصة بعد إعدامات الشهداء الشهيرة. مما دفع الحزب للنشاط السري إلى جانب النشاط العلني بهدف العمل من أجل الاستقلال التام للأمة العربية، الأمر الذي كان يكبت نزعاته منذ تأسيسه. وهكذا، دخل الحزب في دوامة المشاريع الدولية التي رافقت الحرب العالمية الأولى وتقاطعاتها مع أحلام الوطنيين العرب. الأمر الذي عكست إحدى صوره الوثيقة الشهيرة بـ(التصريح للسبعة)، وكان من بين أولئك السبعة أهم قادة الحزب وبعض رجال الحركة الوطنية السورية[٦٢]! ففقد مع غيره بوصلة الاتجاه، وعلّق بعض رجاله الآمال الكبيرة على تدخل الدول الغربية، بل ووافقوا على تطلعات الانتداب الفرنسي والإنكليزي[٦٣]. في حين انصرف آخرون لمتابعة النضال قطرياً، في إطار تشكيلهم لحزب الاتحاد السوري وغيره[٦٤].

جمعية بيروت الإصلاحية

إثر انتشار نداء الإصلاح والاستقلال الذاتي الذي أطلقه حزب اللامركزية من مصر، ظهر في بلاد الشام والعراق عدد من الجمعيات والهيئات العلنية التي تبنّت هـذا النداء، وبدأت العمل مـن أجل تطبيقه في أرجـاء الامبراطوريـة العثمانيـة. كجمعيـة النهضة اللبنانية والنادي الوطني العلمي في بغداد والجمعية الإصلاحية في البصـرة. أما أهمها فكان جمعية بيروت؛ التي نشأت بفضل تداعي جماعة من أعيان بيروت ونوابها وكبارها لتلبية ذلك النداء، بخاصة بعـد إحساسـهم بأخطـار تغلغـل النفـوذ الفرنسـي وعملائـه المحليـين، فـأبلغوا الـوالي العثمـاني أدهـم بـك هواجسـهم مـن أجـل تـدارك الأخطار التي تحيـق بالأمـة العثمانيـة. وانطلقـت المبـادرة بـين رسـالة الـوالي وجـواب الصدر الأعظم كامل باشا وصولاً إلى دعوة مجلس ولاية بيروت للاجتمـاع، وتقديـم برنامج إصلاحي للحكومة المركزية الموالية للائتلافيين.

بموازاة اجتمـاع هـذا المجلس، انعقـدت في مقـر بلديـة بـيروت في ٣١ كـانون الثـاني ١٩١٣ جمعيـة عامـة ضمـت ٨٤ شـخصاً. كـان بينهـم رجـال أعمـال ومحـامون وصحفيون، شكلّوا في النهاية لجنـة مؤقتـة مـن ٢٥ عضـواً، كلفوهـا بصياغـة لائحـة بالمطالب المقترحة لإصلاح أوضاع الولاية[٦٥].

في ختام اجتماعاتها، نشرت هذه اللجنة برنامجاً إصلاحياً مكوّناً من ١٥ مادة، تقدّمت به إلى الحكومة العثمانية. من ثم تمتع هذا البرنامج بشهرة خاصـة، نظـراً لأنـه شكّل تقاطعاً برنامجياً للمناهج التي دعت إليها كافة الجمعيات الإصلاحية الأخرى من جهة، ولضخامة الأحداث التي رافقته ونموذجيتها من جهة أخرى!

بدأ البرنامج بالاعتراف بـ"السـيادة الكاملـة للحكومـة العثمانيـة الدسـتورية النيابيـة"، وقسّم إدارة الولاية إلى قسمين: «الأول- هو المستعمل على الأعمال المتعلقـة بكيـان

السلطة وشؤونها الأساسية وهي المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستة وسن القوانين ووضع المكوس. والثاني- هو المستعمل على الأعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخلية الخاصة .. فكل ما يتعلق بالقسم الأول منوط بالحكومة المركزية. وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط بحكومة الولاية».

وأعطى البرنامج للوالي سلطتين يمثل بهما الحكومة المركزية وحكومة الولاية معاً. أما المجلس العمومي المنتخب للولاية، فقد قسّمه البرنامج مناصفة بين المسلمين وغيرهم من أبناء الطوائف الأخرى. وخوّله صلاحية سن الأنظمة الداخلية التي لا تمس شؤون السلطنة الأساسية، مع صلاحية انتخاب لجنة استشارية للوالي.

كما طالب البرنامج الحكومة المركزية باستقدام مستشارين أجانب لتطوير بعض الدوائر كالدرك والبريد والمالية والجمارك. أما بشأن المجّندين فقد نص على "قضائهم الخدمة أيام السلم في الولاية. وأخيراً أوجب اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في جميع المعاملات والمستويات كما هي اللغة التركية"[٦٦]. ومن الواضح أن هذا البرنامج عكس عملياً مبادئ الاستقلال الذاتي على الأسس التي طالب بها حزب اللامركزية، كما ذكّرت بعض بنوده بمطالب جمعية بيروت السرية لعام ١٨٧٥.

وقد عملت الجمعية الإصلاحية البيروتية أيضاً على افتتاح نادٍ لها باسم (نادي الإصلاح)، كما أصدرت نشرة حملت اسم (اليقظة). وعند اختتام اجتماعاتها في منتصف شباط، قامت بنشر برنامجها الإصلاحي. فلقي ترحيباً عاماً في العديد من الاجتماعات الجماهيرية؛ التي عقدت لدراسته في دمشق وحلب وعكا ونابلس وبغداد والبصرة[٦٧]. لكن حكام تركيا الجدد من رجال تركيا الفتاة الذين حلّوا في السلطة مجدداً محل الائتلافيين سرعان ما قلبوا شروط اللعبة، فلم يرفضوا المطالب الإصلاحية تلك فقط، بل اعتبروها محض خيانة، وبادروا إلى عزل الوالي المتعاطف معها، وتعيين أحد رجالهم بدلاً عنه. فما كان من الوالي الجديد إلا أن أصدر في ٨

نيسان قراراً بحل الجمعية وحظر نشاطاتها. وأتى رد فعل مجتمع مدينة بيروت معبراً بشدة عن الفزع والسخط، فصدرت صحفها مكللة بالسواد حول الخبر الوحيد المنشور (قرار الحل). وعقدت الجمعية العامة للجنة الإصلاح اجتماعاً في القاعة الكبرى للكلية السورية (الجامعة الأميركية لاحقاً) دعت في ختامه إلى الإضراب العام في ١٢ نيسان احتجاجاً على حل اللجنة. فاستجاب جميع تجار بيروت لتلك الدعوة، وأقفلوا مخازنهم. كما صدر بيان يحمل تواقيع عدد كبير من وجهاء بيروت ومثقفيها، وفيه عرض لنشأة الحركة الإصلاحية، وتأكيد لمبادئ (حرية الاجتماع) و(الحرية الفردية) و(حرية الرأي) التي ضمنها الدستور. والتي تتعارض مع إجراءات الوالي، كما تتعارض مع نظرة العالم المتمدن. وانتهى البيان إلى الاحتجاج بشدة على إجراءات الوالي التي تعبث بمصلحة الوطن[٦٨]. في الوقت نفسه، أرسلت برقية إلى السلطات العليا وقّعها ١٣٠٠ من كبار زعماء بيروت ووجهائها ترد على حجج الوالي لحل الجمعية، وتحتج على إجراءاته. لكن رد الوالي حمل معه مزيداً من القمع والتهديد. إذ أمر بفتح المحلات عنوة وتهديد أصحابها بالسجن والتغريم، وقام بسجن ستة من زعماء الجمعية، ومصادرة صحيفتي الاتحاد العثماني والمفيد[٦٩]. كما أتى رد الصدر الأعظم أكثر إصراراً وسلبية، وطالب أهالي بيروت بحصر تمثيلهم عبر مجلس المبعوثان. حيال ذلك التصلب، بدأت الحركة الإصلاحية بالتراجع والانسحاب، لتنتهي عملياً خلال فترة وجيزة من عودة الحياة الطبيعية إلى بيروت[٧٠]!

المؤتمر العربي الأول

إذا كانت الحركة الإصلاحية توقفت في بيروت، فقد استمر تناميها في أنحاء مختلفة من الولايات العربية. وغذّتها مظاهرات الاحتجاج على حوادث بيروت، كما عبّرت عنها البرقيات المنهالة على الباب العالي من الهيئات العربية العديدة، بخاصة من

رجال حزب اللامركزية. لكن اتضاح حدود الحرية المتاحة لمثل هذه الحركة تحت أنظار السلطات التركية الجديدة، دفع بعض رجالها من المسلمين هذه المرة، إلى البحث عن جو أكثر حرية وحياداً، فقاموا بنقل نشاطهم إلى باريس بعد طول تردد. وكانت العاصمة الفرنسية قد أصبحت منذ فترة مقراً لجالية عربية تناهز ٣٠٠ مثقفاً معظمهم من السوريين، الذين عرف بعضهم من المسيحيين بالرغبة في تطوير العلاقة مع فرنسا[٧١].

في هذا الجو، انطلقت فكرة الدعوة إلى مؤتمر عربي يمثّل مختلف التيارات السياسية والفكرية المعارضة للمركزية التركية، ويهدف إلى توحيد جهودها. فتشكّلت لجنة تحضيرية ضمّت (عبد الغني العريسي، محمد المحمصاني، جميل مردم، عوني عبد الهادي، شكري غانم، ندرة مطران، شارل دباس، جميل معلوف)[٧٢]. كان الأربعة الأوائل فيها قياديين في جمعية العربية الفتاة؛ المحركة الخفية لعقد المؤتمر.

بدأت هذه اللجنة عملها بدعوة حزب اللامركزية للإشراف على المؤتمر وترؤسه، ودعوة الجمعيات العربية الكبرى للمشاركة فيه على أساس جدول أعمال تضمن المباحث التالية[٧٣]:

"١- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

٢- حقوق العرب في المملكة العثمانية.

٣- ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.

٤- المهاجرة من سورية وإليها".

ثم توجّهت اللجنة ببيان إلى الأمة العربية لشرح أهداف المؤتمر والمطالبة بدعمه وتأييده، فعكس هذا البيان موقفاً عاماً موحداً قام على الدعوة إلى اللامركزية ورفض

الهيمنة التركية، لكنه عبّر أيضاً عن نزعة ضمنية للتوجه إلى الدول الأوروبية بتأثير من أصدقاء فرنسا؛ الذين شكّلوا نصف أعضاء اللجنة التحضيرية المذكورة[٧٤].

لبى الدعوة إلى المؤتمر ٢٤ مندوباً (عن حزب اللامركزية: عبد الحميد الزهراوي[٧٥] رئيس المؤتمر واسكندر عمون نائب الرئيس، وعن جمعية الإصلاح البيروتية: سليم سلام وأحمد مختار بيهم وخليل زينية وحسن طبارة وأيوب ثابت وألبرت سرسق، وعن وجهاء بعلبك محمد وإبراهيم حيدر، وعن العراق توفيق السويدي وسليمان عنبر، وأربعة مندوبين عن الجالية السورية في أميركا والمكسيك، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التحضيرية)[٧٦]. بذلك كانت عضويته موزعة بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، مع أكثرية واضحة من بلاد الشام.

انعقد المؤتمر في ١٨ حزيران ١٩١٣ في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية الفرنسية، واستمر لمدة ستة أيام، عقد خلالها أربع جلسات رسمية، دارت جميع مداولاتها باللغة الفرنسية، كما حضرها نحو مائتين من العرب كمستمعين ثم فتحت أبوابه للزوار في اليوم الأخير. وانتهى المؤتمر إلى مجموعة من القرارات صدرت بالإجماع[٧٧].

ضمّت قرارات المؤتمر عشر مواد، أكّدت على وجوب الإصلاح الحقيقي وضرورته للمملكة العثمانية. وعلى أهمية تمتع العرب بحقوقهم السياسية ومشاركتهم الفعلية في الإدارة المركزية واللامركزية. وطالبت بتنفيذ مطالب لائحة بيروت، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية وفي مجلس المبعوثان، وأن تكون الخدمة العسكرية محلية في الظروف العادية. كذلك طالبت بكفالة الوسائل المالية لمتصرفية لبنان، وصادقت على مطالب الأرمن العثمانيين القائمة على أساس اللامركزية. ثم أوصى المؤتمر بإبلاغ هذه القرارات للحكومة العثمانية ولحكومات الدول الكبرى،

مع شكر فرنسا على استضافتها. وتبع القرارات ملحق يوصي بامتناع أعضاء جمعيات الإصلاح العربية عن قبول المناصب الحكومية إلا بموافقة هيئاتهم، وبأن تكون قرارات المؤتمر برنامجاً سياسياً انتخابياً للعرب العثمانيين[٧٨].

وقد دلّت هذه القرارات على نزوع المؤتمر إلى الاعتدال، وعكست مبادئ حزب اللامركزية والبرنامج المحدد لجمعية بيروت الإصلاحية، حين أكّدت مطالبة العرب بحقوقهم السياسية الكاملة في المشاركة الفعلية في إدارة شؤون الدولة. وكانت مناقشات المؤتمر قد أشارت بحذر إلى مخاطر التدخل الأجنبي الذي يجب درءه بعزم وتصميم، لكنها لم تتطرق إطلاقاً إلى الانفصال والانشقاق. ودلت كلمات أخرى على بعد نظر واضح، حين كشفت تناقض مبدأ المركزية المستعار من الثورة الفرنسية مع واقع الحال في الامبراطورية العثمانية. أما إشارة قرارات المؤتمر إلى مطالب حركة بيروت بشأن استقدام مستشارين أجانب، فقد جاءت امتصاصاً لضغط أصدقاء فرنسا بدون إلزام الولايات الأخرى بها، وعلى قاعدة اللامركزية أيضاً! لكن إبلاغ قرارات المؤتمر إلى الدولة العثمانية والدول الكبرى، دفع بالضرورة إلى توظيف سياسي أوروبي لنتائج المؤتمر، لقي تجاوباً كبيراً مع المطامع الفرنسية[٧٩].

هكذا حقق المؤتمر غايته في توحيد الجهود السياسية العربية أمام الحكومة العثمانية، وتمكّن من إسماع صوت العرب للرأي العام الأوروبي. أما الأتراك الاتحاديون فاضطروا أخيراً لإرسال سكرتير حزبهم للتفاوض مع رئاسة المؤتمر، بعد أن حاولوا مراراً منع عقده وإفشال مداولاته. وتمّ فعلياً التوصل إلى اتفاق بين الطرفين حوالي منتصف تموز، أعلنت الحكومة التركية أنها ستمنح بموجبه الولايات العربية جميع المطالب التي تقدموا بها[٨٠]!

وبدأ شهران من العسل الكاذب بين العرب والسلطات التركية، تخللته سلسلة من المظاهر الاحتفالية والمآدب وتبادل الإطراءات. ليتبين في نهايتهما التفاف الاتحاديين على الاتفاق، ونكوثهم بما وعدوا به، في ظل توترهم خلال حرب البلقان الثانية. فاندفعوا للاشتغال على سياسة تتدرج من اختزال الإصلاحات وتضييعها مع المرسوم السلطاني في ١٨ آب، إلى شق الحركة الإصلاحية العربية وضرب أجنحتها بعضها بعضاً مع تعيين (الزهراوي) في مجلس المبعوثان[٨١]. ولينتهي الأمر بشقاق عربي تركي، انفتح بلا عودة مع إعدام الشهداء. فوجد فيه الغرب فرصة أخرى لمتابعة مشروع اقتسام تركة (الرجل المريض).

ملاحظات أخيرة

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، استكمل الغرب شروط دمجه للعالم العربي، فتقاسمت أنظمة الانتداب الفرنسية-الإنكليزية مشرقه، موسعة نطاقها الطرفي المتخلف. وفاتحة الآفاق أمام ولادة نظم عربية قطرية، ومشروع صهيوني قادم.

على صخرة الوقائع الجديدة، تكسّر حلم الحركة القومية العربية متكشفاً عن زيف إيديولوجيا تحرر؛ قام على وهم التحالف بين علاقات الماضي العربي الإسلامي التليد وقوى الحاضر الرأسمالي العنيد واستراتيجيات مصالحه الدولية، ومعبّراً عن صعود النخبة العربية الجديدة إلى عروش عبوديتها القطرية المحتلة[٨٢].

وإذا كانت القومية الطورانية ستجد لها مكاناً قلقاً بين حلفاء الغرب الجديد، مستفيدة في رسمه من نهب تاريخي طويل، فإن تعصبها العلماني المفارق لعب دوره في يقظة وعي قومي عربي. بحث كثيراً عن إصلاح عثماني لم يجده، فذهب تحت تأثير شوفينية الاتحاديين وأوضاعهم المأزومة في سياق دفاعي عن ذات نمت تاريخياً مع أعراق وشعوب متعددة، وفي إطار ثقافة جامعة إسلامية عربية، انطلق الإحساس

بوحدتها من مراكز عدة (القاهرة، دمشق، بغداد، بيروت). ولم يستهدف وعيها الانفصال إلا في اللحظات الأخيرة، فغرق في الخلف مع شيطان الغرب بعد أن فقد رحمان الشرق.

من هنا، كان طبيعياً أن يطغى الهم السياسي القومي على الحركة الجمعياتية العربية، فلم يسمح لكثير من هموم الاجتماع والاقتصاد والتربية وغيرها أن تظهر في خطابها إلا قليلاً[٨٣]. في حين أن ثقافة نخبها الأوروبية المثال والمشرب بالإضافة إلى تجسيد بعض ممثليها نموذج المثقف العضوي للطبقات الجديدة الصاعدة[٨٤]، كانت سبباً آخر في غربتها عن جماهيرها المفقرة غير المتعلمة، والمشبعة بإيديولوجيا مفوّتة ومصالح محلية ضيّقة. لكن خبرتها ونضالاتها ستبقى تعبيراً عن محاولة "الصعود والخروج من القبر"[٨٥] لأمة عاشت تاريخاً طويلاً من التخثر والانحدار، إلى أن أُقحمت في تاريخ العالم الحديث والمتمركز حول غرب، جعلها موضوعاً ومادة لهذا التاريخ. فكانت يقظة الوعي القومي في مرحلتها الجمعياتية محطة على طريق تلك المحاولة؛ التي ستعرف محطات عديدة قادمة في نزوعها للتحول إلى ذات فاعلة ومشاركة.

الهوامش:

[1] جمال باروت، حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر، حلقة حلب، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٤، ص١٠.

[2] برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٧٩، ص٣٧.

[3] باروت، المصدر السابق، ص١٤.

[4] سمير أمين، الأمة العربية، القومية وصراع الأضداد، ت.كميل قيصر داغر، دار ابن رشد، ط١، بيروت ١٩٧٨، ص٣٨.

[5] بالمعنى الانثربولوجي للثقافة أي الذي يشتمل على جوانب التقدم المعنوية والمادية في آن واحد.

[6] عملية المثاقفة تعني على وجه الدقة جملة الآثار الناجمة عن الاحتكاك ما بين ثقافتين تنتميان إلى مجتمعين مختلفين، إن المثاقفة هنا هي تغير براني مجلوب إلى الداخل وتؤدي إلى تغير اجتماعي ذي مستويات متعددة، وقد تحكّم فيها بالنسبة للعلم العربي (العثماني) مركزية الغرب وإرادته الشاملة في السيطرة على العالم وافتتاحه و"أوربته" وآليات قسرية تحولت فيما بعد إلى آليات داخلية عبر اعتناق نخب عثمانية جديدة لها. حول المفهوم الدقيق للمثاقفة، انظر: جاك لومبار، مدخل إلى الاثنولوجيا، ترجمة حسن قبيسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص١٤٧-١٥١.

[7] يعود هذا النموذج على مستوى الاعتراف القانوني به لأول مرة إلى معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، التي أنهت حرب الثلاثين عاماً في أوروبا واعترفت فيها الامبراطورية الرومانية المقدسة برأسيها (الامبراطور الروماني والبابا الكاثوليكي) بحق انفصال الكنائس غير الكاثوليكية عنها وتشكيلها لدول قومية مستقلة. وقد بذرت هذه المعاهدة تكوّن نظام دولي مختلف تشكل الدولة-الأمة ذات السيادة المطلقة في مجالها السيادي وحدته الأساسية، وأخذ هذا النظام يسهم بتفكيك النظم الامبراطورية المركبة الهوية، إذ أن نموذج الدولة-الأمة (الدولة القومية) هو في مختلف الوجوه نقيض للنموذج الامبراطوري الذي كانت عليه على سبيل المثال الامبراطوريتان الرومانية المقدسة والعثمانية. إذ قام نموذج الدولة-الأمة على تحقيق الاندماج الاجتماعي أو التكامل القومي أو بناء الأمة، محمد جمال باروت، الدولة والمواطنة من منظور مختلف، النهج، عدد ١٢، خريف ١٩٩٧، ص٣٦-٤٦.

[8] ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار، بيروت، ص٣١١، وانظر: قاسمية خيرية، الحكومة العربية في دمشق، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١، ص١٥.

(9) انظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب، ت.ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، ط٥، بيروت ١٩٧٨.

(10) المصدر السابق، ص١١٧.

(11) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، منشورات بحسون، ط٢، بيروت ١٩٨٦، ص١٢٦.

(12) انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠ و١٢٥.

(13) انظر: باروت، مصدر سبق ذكره.

(14) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(15) بين ١٩٠٨ و١٩١٠ ظهرت حوالي ٦٠ جريدة في بيروت لم تعمر طويلاً، وحوالي ٤٠ جريدة في بغداد، ونوقشت المسائل بحرية في البرلمان كما زادت إمكانات العمل السياسي، انظر: حوراني، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٤.

(16) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت ١٩٨٦، ص٦١.

(17) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار، ط١، بيروت ١٩٧٢، ص٦٦ و٦٧.

(18) انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩. وقد لعب أحد أعضاء جمعية بيروت السرية المذكورة (شاهين مكاريوس) دوراً مؤسساً في عدة محافل ماسونية، أما العضو الشهير الآخر (فارس نمر باشا) فقد أسّس جريدة المقطم في القاهرة، وتزوجت ابنته من المستشار الشرقي للسفارة البريطانية فيها. وكان الأخير خلف اقتراح كريم ثابت ابن أخت فارس نمر مستشاراً للملك فاروق، انظر محمد حسنين هيكل، كليتون وستار، السياسة والحب والحرب في عصور مختلفة، مجلة وجهات نظر، العدد ١، القاهرة، فبراير ١٩٩٩.

(19) زين، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

(20) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو ١٩٧١، ص٢٩٩.

(21) انطونيوس، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(22) لوتسكي، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(23) انطونيوس، مصدرسبق ذكره، ص١٨٠.

[24] المصدر السابق، ص١٨٣.

[25] محمد حرب فرزت، الحياة الحزبية في سورية، منشورات الرواد، ط١، دمشق ١٩٥٥، ص٣٠ و٣١

[26] انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

[27] لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٣.

[28] انطونيوس، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

[29] هم الشهداء: عبد الكريم الخليل، رفيق رزق سلوم، سيف الدين الخطيب، صالح حيدر. المصدر السابق نفسه.

[30] أيضاً، ص١٨٦.

[31] أيضاً، ص١٨٧.

[32] ذكر لوتسكي أنه "أدرجت في سجلات الجمعية مختلف الرموز السرية والتعابير المتفق عليها، فكانوا يدعون بعضهم بـ(يا أخي) ويستعملون بمعان معينة أوصاف غروب الشمس وشروقها ويكتبون عن الحب والثقة، كما استعملوا المصطلحات الماسونية. انظر لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٤ و٤٠٥. ومن أجل إشارات التعارف الرمزية، انظر: أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، المجلد١، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ إصدار، ص١٠.

[33] انطونيوس، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

[34] زين، مصدر سبق ذكره، ص٩١. وقد تعرّضت قاسمية للخلاف حول تاريخ تأسيس الجمعية، حيث أنها اطلعت بين مجموعة أوراق محب الخطيب على كراس يتضمن منهج الجمعية، ويشير إلى أنها تأسست في التاريخ المذكور. لكن عوني عبد الهادي أكّد لها في مقابلة خاصة أن فكرة الجمعية لم تتحقق إلا في باريس عام ١٩١١. انظر: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[35] زين، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[36] المصدر السابق، ص٩١.

[37] هما الشهيدان: عبد الغني العريسي وتوفيق الناطور، انظر: انطونيوس، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

[38] أحد أعضاء هذه الجمعية المعتقلين في (خان الباشا) وهو السيد شكري القوتلي (رئيس الجمهورية السورية بعد جلاء فرنسا) فضّل نتيجة لتعذيبه أن ينتحر بقطع شريان يده، على أن يبوح للأتراك بأسرار الجمعية. وقد أنقذت حياته في آخر لحظة. انظر: إحسان هندي، كفاح الشعب العربي السوري، إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق ١٩٦٢، ص١٤.

[39] انظر حول هذه المسألة: قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠، وقارن مع لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٤.

[40] عرض هندي هذا النظام المتشدد في قبول الأعضاء وفي ربطهم بشكل فردي ومتدرج حماية لأسرار الجمعية. انظر هندي، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[41] كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

[42] سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[43] انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤.

[44] ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٩، دار الطليعة، بيروت، ص٣٢. وقد ذكر فرزت أنّ الهيئة المركزية للفتاة أعلنت في ٥ شباط ١٩١٩ أنها ستمارس نشاطها باسم حزب الاستقلال العربي. لكن الجمعية نفسها استمرت تعمل في الخفاء، وأنشأت فرعاً للدعاية والاستخبارات في عهد الملك فيصل القصير. انظر: فرزت، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[45] قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص٦١-٦٩ و١٧٠.

[46] سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

[47] وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٨٤، ص١٤٣.

[48] المصدر السابق، ص١٧٠.

[49] لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٢. وقارن مع أحمد حلمي العلاف، دمشق في مطلع القرن العشرين، تحقيق علي جميل نعيسة، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٦، ص١٩٠-٣٠٠.

[50] نظمي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩. وانطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص٣١٠ و٣١١.

[51] فرزت، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

[52] قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

[53] نقلمي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

[54] للتوسع انظر: شاكر الوسكي، مصادر البحث في ثورة العشرين، دراسات عربية، العدد ٣، بيروت ١٩٦٧، وفي المجلة نفسها: علي الشيخ إبراهيم تلعفري، عوامل إخفاق ثورة العشرين، العدد ٣، بيروت ١٩٧١.

[55] سعيد، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[56] زين، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

[57] أسعد مفلح داغر، ثورة العرب، مطبعة مطرانية الروم الأرثوذكس، ط٢، حلب ١٩٨٩، ص٤٧.

[58] المصدر السابق، ص٥٧-٦٢.

[59] زين، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

[60] انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

[61] لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٧ و٤٠٨.

[62] هم: عبد الرحمن الشهبندر وكامل القصاب وحسن حمادة وخالد الحكيم ورفيق العظم وفوزي البكرة ومختار الصلح، أما التصريح الشهير فهو نص بيان قدمته الحكومة البريطانية لهم في ١٦ حزيران ١٩١٨ لتوضيح سياستها تجاه الثورة العربية. راجع نص التصريح عند حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية العربية، دار صادر، بيروت ١٩٧٤، ص٣٣ و٣٤.

[63] لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٥.

[64] فرزت، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

[65] كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص٣٥ و٧٠.

[66] داغر، مصدر سبق ذكره، ص٦٢-٦٧.

[67] انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص٩٠.

[68] كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

(٦٩) المصدر السابق، ص١٨٨.

(٧٠) أيضاً، ص١٩٢.

(٧١) أيضاً، ص١٩٤.

(٧٢) سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٧٣) داغر، مصدر سبق ذكره، ص٦٩ و٧٠.

(٧٤) كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

(٧٥) اقترحه الحزب على الرغم من أنه لم يكن عضواً فيه نظراً لمكانته، حسب رواية محمد رشيد رضا في مجلة المنار، نقلاً عن محمد راتب الحلاق، عبد الحميد الزهراوي، دراسة في فكره السياسي والاجتماعي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٥، ص٧٧.

(٧٦) انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

(٧٧) انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

(٧٨) داغر، مصدر سبق ذكره، ص٧٢ و٧٣.

(٧٩) انطونيوس، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(٨٠) كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

(٨١) زين، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(٨٢) غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

(٨٣) باروت، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(٨٤) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٨٥) ذكر الياس مرقص أنه "تما عدم الزراعة، عدم الحرية والأمن والقانون والحب والكرامة. وانحدر عدد سكان سوريا من أربعة ملايين نسمة إلى مليون ونصف بعد ٤٠٠ سنة" من الحكم العثماني. انظر: مرقص، حوار العمر، أحاديث أجراها وحررها جاد الكريم الجباعي، دار حوران، ط١، دمشق ١٩٩٩، ص١١٨ و١٢٨.

الباب الثاني

الحركة القومية التقليدية

الفصل الأول

عصبة العمل القومي

١٩٣٣ - ١٩٥٤

بوعلي ياسين

أ- مدخل: الحياة الحزبية في سورية حتى عام ١٩٣٣

في ٣٠ أيلول ١٩١٨ انسحبت الحامية التركية من دمشق أمام الجيش العربي القادم من الجنوب بقيادة الشريف فيصل بن الحسين. فانتهى بذلك الحكم التركي لبلاد الشام الذي دام أربعمائة عام. في اليوم التالي وصلت طلائع الجيش العربي دمشق. وفي الرابع من تشرين الأول دخل فيصل دمشق دخول الظافرين، وأعلن في ٥ تشرين الأول تأسيس الدولة العربية في سورية باسم "السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين"[١]. ثم في ٧ آذار ١٩٢٠ انعقد في دمشق المؤتمر السوري العام الذي أعلن استقلال سورية بحدودها الطبيعية (التي تضم حالياً لبنان وفلسطين وشرق الأردن وسورية بما فيها لواء اسكندرون)، ونصّب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً عليها، ورفض مزاعم الصهيونية بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، وطالب

بأن يكون بين سورية والعراق اتحاد سياسي اقتصادي[٢]. عاشت دولة فيصل العربية حتى ٢٤ تموز ١٩٢٠، وهو تاريخ احتلال الفرنسيين لدمشق، بعد انتصارهم في معركة ميسلون (على مشارف دمشق) التي قادها واستشهد فيها وزير الدفاع يوسف العظمة.

كانت "مكافأة" العرب على مشاركتهم -بقيادة أسرة الشريف حسين- في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وحلفائها ضد السلطة التركية في المشرق العربي، أن جزأ الحلفاء بلاد الشام (سورية الطبيعية) ووزّعوا مناطقها بين بريطانيا وفرنسا، فأصبحت مقسّمة إلى سبعة كيانات سياسية: فلسطين والأردن تحت السلطة البريطانية، دمشق وحلب ودولة الدروز ودولة العلويين ولبنان الكبير تحت السلطة الفرنسية. هذا، في حين كان يُفترض، لو صدقت وعود بريطانيا للشريف حسين، أن تصبح المنطقة العربية، التي تضم الحجاز والعراق وبلاد الشام دولة عربية واحدة مستقلة يحكمها الشريف حسين وأبناؤه. وقد توحّدت فيما بعد (في زمن الانتداب الفرنسي) دول دمشق وحلب والعلويين والدروز ضمن كيان الدولة السورية، بعد أن اقتطعت منها محافظة اسكندرون لصالح تركيا عام ١٩٣٩، وكان سبق أن اغتصب الأتراك منها منطقة كيليكيا عام ١٩١٨، في حين بقيت الأجزاء الأخرى حتى الآن منفصلة بعضها عن بعض، رغم زوال الاستعمار، باستثناء الحجاز التي ضمتها دولة آل سعود، وباستثناء فلسطين التي أخذ فيها "الوطن القومي اليهودي" يتحول إلى "دولة" أجنبية في المنطقة.

مع بدء الانتداب الفرنسي وطيلة مرحلته الأولى (١٩٢٠-١٩٢٤) توقفت الحياة الحزبية في سورية، وانتقل نشاط الأحزاب التي وُجدت في العهد الفيصلي إلى

الخارج. من أهم الأحزاب التي استمرت في الخارج بعد الانتداب: حزب الاستقلال العربي، وحزب الاتحاد السوري.

حزب الاستقلال:

تأسس بالأصل، وذلك في ٥ شباط ١٩١٩، ليكون مظهراً خارجياً لنشاط "جمعية العربية الفتاة" السرية، التي كان الأمير فيصل ينتمي إليها. كما تأسس "حزب التقدم" ليكون مظهراً نيابياً للجمعية المذكورة. كان حزب الاستقلال هو الهيئة السياسية الأولى في العهد الفيصلي، ويتبنّى نفس أهداف جمعية "العربية الفتاة"، وهي: استقلال العرب ووحدتهم الشاملة. من أبرز أعضائه: رضا الركابي، ياسين الهاشمي، يوسف العظمة، هاشم الأتاسي، عوني عبد الهادي، جميل مردم، علاء الدين الدروبي، رفيق التميمي، أحمد قدري، عزة دروزة، شكري القوتلي، سعيد حيدر، أحمد مريود، محمد الشريقي. عند احتلال الفرنسيين لسوريا لجأ كبار أعضاء الحزب إلى شرقي الأردن، لكنهم اختلفوا مع الأمير عبد الله بن الحسين، فانصرفوا عنه إلى مصر والحجاز والقدس[3]. ذكر المجاهد إبراهيم هنانو، أنه عندما لجأ صيف ١٩٢١ إلى شرقي الأردن هرباً من الملاحقة الفرنسية، لمس في إخوانه هناك "أن آمالهم خابت بأمير الأردن، وأن جميع وعوده لمساعدة سورية في محنتها لم يتحقق منها شيء"[4].

حزب الاتحاد:

ألّفه السوريون من أعضاء "حزب اللامركزية الإدارية" في القاهرة في كانون الأول ١٩١٨، بهدف "تكوين دولة سورية (بوحدتها القومية) من طوروس شمالاً إلى العقبة جنوباً، ومن الفرات والصحراء شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، على أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً بضمانة جمعية الأمم تحكمها حكومة ديموقراطية على مبدأ اللامركزية بقوانين مدنية، ما عدا ما يتعلق منها بأحكام الأحوال الشخصية... وقبول

الانضمام إلى الوحدة العربية عند قيامها مع المحافظة على (كيان الدولة القومي)"[٥].
تألفت قيادة الحزب من: ميشيل لطف الله رئيساً، محمد رشيد رضا وكيلاً، سليم سركيس سكرتيراً، ولجنة إدارية تضمّ: رفيق العظم، كامل القصاب، عبد الرحمن الشهبندر، خليل مشاقة، اسكندر عمون، وهبة العيسى، حسن حمادة[٦]. في العهد الفيصلي أنشأ عبد الرحمن الشهبندر فرعاً للحزب في دمشق، لكن الشهبندر نفسه انضم بعدئذ إلى "العربية الفتاة". بعد الاحتلال الفرنسي انتقل مركز النشاط السياسي للحزب ثانية إلى القاهرة، حيث أخذ بإذاعة البيانات والنشرات وكتابة المقالات وإرسال الوفود إلى مقر جمعية الأمم والاحتجاج على تجزئة البلاد والتنكيل بسكانها[٧].

بفضل جهود حزب الاتحاد عقد في جنيف من ٢٧ آب إلى ٢١ أيلول ١٩٢١ مؤتمر سوري عام، انتهى إلى تشكيل "اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني"، وإصدار مقررات تنصّ على "الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسوريا ولبنان وفلسطين، والاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً في حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي الدول العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة... وإعلان إلغاء الانتداب حالاً، وجلاء الجيوش الأجنبية عن سوريا وفلسطين ولبنان وإلغاء تصريح بلفور"[٨].

شارك في المؤتمر: ميشيل لطف الله ورشيد رضا من حزب الاتحاد، شكيب أرسلان وإحسان الجابري ورياض الصلح ونجيب شقير من حزب الاستقلال، توفيق حماد رئيس الجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس، أمين التميمي وشبلي الجمل من الوفد الفلسطيني، وهبة عيسى رئيس اللجنة الفلسطينية بمصر، سليم كنعان عضو مجلس لبنان الإداري، صلاح عز الدين من الجمعية السورية الوطنية في بوسطن،

طعان العماد من الحزب الوطني العربي في الأرجنتين، جورج يوسف سالم من حزب تحرير سورية في نيويورك، توفيق اليازجي من حزب استقلال سورية ووحدتها في التشيلي[٩]. جعل المؤتمر مقر اللجنة التنفيذية في مصر وانتخب وفداً دائماً في جنيف، تألف من: شكيب أرسلان وإحسان الجابري وسليمان كنعان، ثم انضم إليهم ميشيل لطف الله، كما حلّ بعدئذ رياض الصلح محل سليمان كنعان. وعن طريقهم اتصلت اللجنة بالمؤتمرات الدولية والهيئات الأوروبية المختلفة وبأركان الحزب الفاشستي في إيطاليا[١٠]. وقد ركزت اللجنة اهتمامها على مجريات الأحداث في سورية ولبنان، مما دعا المندوبين الفلسطينيين عام ١٩٢٢ إلى الانسحاب من المؤتمر، احتجاجاً على عدم تكريس الاهتمام الكافي للشؤون الفلسطينية[١١].

هذه هي الأحزاب السورية الناشطة في الخارج في فترة الانتداب الأولى. أما في الداخل فيبدو أنه وُجدت في الفترة المذكورة أيضاً تنظيمات سرية. يذكر فيليب خوري أن بعض الوطنيين العائدين من المنفى بعد العفو الفرنسي عنهم في صيف ١٩٢١ "ألّفوا جمعية وطنية، هي الأولى منذ الاحتلال، وسمّوها (جمعية القبضة الحديدية). لكن كان على هذه الجمعية أن تعمل بصورة سرية، نظراً لأن الأحكام العرفية كانت تحرم السوريين من حق تنظيم جمعيات سياسية". وقد عُرفت أيضاً باسم "الحزب الحديدي"، وكان قائدها عبد الرحمن الشهبندر، ومن أعضائها حسن الحكيم وسعيد حيدر وجميل مردم ونزيه مؤيد العظم. وأنشئت لها فروع في حمص وحماة والسلمية[١٢]. خلافاً لذلك أورد حسن الحكيم عن الحزب الحديدي، أنه "تألف... بدمشق عام ١٩٢٢ بعد حادثة المستر كرين المعروفة في تلك السنة وكان سراً يوزع نشرات معادية للانتداب الفرنسي الأمر الذي أدى إلى اعتقال أعضائه وهم: نادر الساطي، محمود البيروتي، والحكم عليهم بالسجن وإرسالهم إلى جزيرة

أرواد حيث التقوا هناك بالدكتور شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر وإخوانهم"[١٣].

كذلك في حلب تأسست جمعية مماثلة لجمعية القبضة الحديدية باسم "جمعية الكف الأحمر" بقيادة سعد الله الجابري، وضمّت أبرز الوجهاء الوطنيين: إبراهيم هنانو وجميل وحسن فؤاد إبراهيم باشا وعبد الرحمن الكيالي ونجيب باقي زاده وفاتح المرعشلي وغيرهم[١٤]. وفي تشرين الأول من عام ١٩٢٤ تأسس الحزب الشيوعي في لبنان على يد يوسف يزبك فؤاد شمالي وعدد من المثقفين وعمال التبغ[١٥].

وفي عام ١٩٢٥ عادت العلنية إلى الحياة الحزبية في سورية. وكان أول حزب سياسي تشكّل في عهد الانتداب هو: حزب الشعب. فعندما استلم الجنرال ساراي المفوضية السامية (من ٢ كانون الثاني - ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥)، اتبع سياسة إعطاء الشعب بعض الحرية السياسية للتعبير عن نفسه. غير أنه، عندما أتته بعض الوفود مطالبة بتحقيق أماني البلاد في الاستقلال ووحدة سورية الطبيعية وتشكيل جمعية تأسيسية ووضع قانون أساسي وإصدار عفو عام عن الوطنيين، طالبهم بالاتفاق على مطاليبهم وبتوحيد صفوفهم أولاً. فاتفق الوفد الحلبي مع الوفد الدمشقي في أوائل عام ١٩٢٥ على تشكيل حزب دعوه "حزب الشعب"[١٦].

كانت الغاية من تأليف حزب الشعب "جمع الصفوف الوطنية في هيئة سياسية تنطق باسمها والعمل لتأمين وحدة سورية واستقلالها بالطرق المشروعة وانتخاب مجلس تأسيسي انتخاباً حراً يسن دستوراً للبلاد وقيام حكومة دستورية تضع أسس العلاقات بين سوريا وفرنسا مع العمل في سبيل الإصلاح الاجتماعي وتشجيع الصناعة الوطنية وما إلى ذلك من الإصلاحات". أعلن عن الحزب رسمياً في ٢٥/ ٦/ ١٩٢٥. وقد ترأسه عبد الرحمن الشهبندر، وضمّ في مجلس إدارته: فارس الخوري،

جميل مردم، لطفي الحفار، فوزي الغزي، توفيق شامية، إحسان الشريف، سعيد حيدر، حسن الحكيم، عبد المجيد الطباخ، أبو الخير الموقع، أديب الصفدي[١٧]. وقد شارك عدد من قادة الحزب، وعلى رأسهم الشهبندر، في الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧، فجرى حل الحزب وملاحقة أعضائه من قبل السلطة الفرنسية. كتب عبد الرحمن الشهبندر في مذكراته: "وقد قبض على كثيرين من أعضاء حزب الشعب وأبعدوا بلا سبب إلى جزيرة (أرواد) حيث عوملوا أسوأ معاملة، وتمكن آخرون من الفرار قبل فوات الأوان"[١٨].

يقول عبد الله حنا، إن تأسيس حزب الشعب في أيار ١٩٢٥ يعتبر "أول تجمع منظم للبورجوازية السورية بعد الاحتلال الفرنسي"[١٩]. وبرأيه، "مثّل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر... أحد الاتجاهات الفكرية الرئيسية للبورجوازية الصغيرة"[٢٠]. ويقول فيليب خوري: "كان معظم الأعضاء من النخبة المتعلمة في المدينة: ملاك أراض غائبون ومحامون ومهندسون وأطباء ومعلمون وصحافيون"[٢١].

في العام ذاته (١٩٢٥) تأسس حزب شرعي آخر هو "حزب الوحدة السورية". "وقد ضم لفيفاً من رجال الإدارة والموظفين الموالين للانتداب والذين يميلون للتفاهم مع الفرنسيين"[٢٢]. ترأس الحزب صبحي بركات، رئيس الدولة السورية (من حزيران ١٩٢٢ إلى كانون الأول ١٩٢٥)، ومن أعضائه المؤسسين: شاكر الحنبلي، حبيب كحالة، مصطفى شوقي. "وكان هذا الحزب يحظى بالرعاية السرية من المندوبية العليا من أجل أن يواجه النفوذ المتنامي لحزب الدكتور الشهبندر". نصّ برنامجه على توحيد سورية تحت حكومة واحدة مستقلة على أساس السيادة القومية. كما هدف "إلى النهوض الاقتصادي، وتخفيف الضرائب، وإيجاد التآلف بين المجموع السوري، وتحسين حال الطبقة العاملة". ودعا إلى "التعاون مع

مرشديه الأجانب". وقد حلّ هذا الحزب أيضاً عند نشوب الثورة السورية الكبرى[٢٣].

لم يكن لحزب الوحدة نشاط ملموس، و لم يلعب دور المنافس لحزب الشعب. التنافس الحقيقي نشأ بين حزب الشعب وحزب الاستقلال. فقد شعر أعضاء حزب الاستقلال "بعمق التحدي الذي خلقه لهم حزب الشعب ونشاط زعيمه الدكتور عبد الرحمن شهبندر، وخاصة نتيجة خطبه الرائعة ومواساته للمرضى الفقراء مجاناً، مما عمّق الخلافات بين قادة حزب الاستقلال وقادة حزب الشعب"[٢٤].

في تموز ١٩٢٦ دخلت الثورة السورية الكبرى مرحلتها الأخيرة، وفي تموز ١٩٢٧ كانت قد خمدت تماماً. ومع غياب شمس هذه الثورة تفاقمت الخلافات الحزبية بين الوطنيين السوريين، وخاصة ضمن إطار المؤتمر السوري الفلسطيني الذي كان يمثّل سياسياً الحركة الوطنية السورية في الخارج بحكم قمع الانتداب الفرنسي لها في الداخل. فقد تبلور ضمن المؤتمر جناحان: جناح لطف الله/ الشهبندر باتجاهه العلماني وثقافته الغربية وصداقته للهاشميين، وجناح أرسلان/ الاستقلاليين وعلى رأسهم شكري القوتلي بإسلامية أرسلان وكراهية الاثنين للهاشميين وبريطانيا ثم صداقتهما لآل سعود. ولعب دوراً معتبراً في تفاقم الخلافات وتهميش دور المؤتمر السوري الفلسطيني ورفض السلطة الفرنسية للتفاوض مع زعماء الثورة (الشهبندر وسلطان الأطرش) في مرحلة الثورة الأخيرة وبعد القضاء عليها[٢٥].

بذلك تهيأت الظروف لظهور "الكتلة الوطنية". بدأ هذا التطور بأن أصدر هاشم الأتاسي نداء، دعا فيه السوريين إلى عقد مؤتمر وطني عام لإيجاد مخرج للقضية السورية، بناء على إعلان المفوض السامي بونسو (من ١٢/ ١٠/ ١٩٢٦ إلى ١٢/ ١٠/ ١٩٣٣) في ٢٦ تموز ١٩٢٧، بأن فرنسا تريد "السماح بقانون (دستوري)

وتفويض أمور الدولة إلى مسؤولين حكوميين محليين". وقد لبى السوريون النداء، وأرسلت دمشق وحلب وحمص وحماة وطرابلس الشام وبيروت مندوبيها إلى المؤتمر، الذي عقد في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٧. وصدر عن المؤتمر بيان باسم "الكتلة الوطنية"، يحتجّ فيه على سياسة الانتداب بتقييد الحريات وتجزئة سورية وتغذية الطائفية فيها وإهمالها للمصالح الاقتصادية للبلاد، ويعلن فيه عن رغبة المندوبين في الحوار والتفاهم مع فرنسا لتحقيق أماني الشعب السوري[٢٦]. كان هذا البيان بمثابة الإعلان عن ولادة "الكتلة الوطنية"، وعن بداية عهد جديد في العلاقات السورية الفرنسية وسمه الوطنيون بعهد "التعاون النزيه"[٢٧].

ضمّت الكتلة الوطنية "قسماً من حزب الاستقلال العربي وقسماً من أعضاء حزب الشعب (دون رئيسه الشهبندر) ممن لم يشاركوا في الثورة المسلحة"[٢٨]. وفي مذكرات يوسف الحكيم جاء أنه "انضم إلى الكتلة الوطنية معظم الوطنيين الذين اشتركوا في طلب الوحدة والاستقلال وفي مقاومة الانتداب بمختلف الطرق والأعمال. وظل فريق آخر أميناً لحزب الشعب ورئيسه، الدكتور شهبندر، الذي لا يزال مقيماً في القاهرة. ومن هذا التاريخ (١٩٢٨)، عرف الأولون (بالوطنيين) أو (الكتلويين) والآخرون (بالشعبيين) أو (الشهبندريين)، وأخذت نقمة هؤلاء على الأولين تبرز رويداً رويداً، مما أفاد من الشيخ تاج ورجال الانتداب معاً"[٢٩].

برأي عبد الله حنا "دلّ تركيب المؤتمر وبيانه على قوة العنصر الإقطاعي وضعف العنصر البورجوازي"[٣٠]. وبيّن فيليب خوري بخصوص الأصول الطبقية للكتلة "أن نحو ثلثي قادتها كانوا ينتمون إما إلى الشرائح مالكة الأراضي-البيروقراطية أو مالكة الأراضي- المتعلمة من الطبقة العليا التقليدية في سورية. وكان ربعهم ينتمي إلى

عائلات تجار أثرياء أو متوسطين، في حين جاء ١٠٪ منهم من طبقة من الموظفين غير المالكين"[٣١].

"بقيت الكتلة الوطنية منذ ظهورها في أواخر سنة ١٩٢٧ وحتى أواخر سنة ١٩٣٢ بدون مبادئ واضحة ومنهاج مكتوب وقانون يلتزم الأعضاء به. وكانت البيانات التي تصدرها هي الخط الذي يميز سياستها دون أن يكون هناك إلزام في تطبيق هذا الخط أو قيادة منتخبة تقرر العمل وتشرف على استراتيجية وتاكتيك الكتلة. وجل ما في الأمر أن الأعضاء البارزين في الكتلة"، وفي مقدمتهم هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو وسعد الله الجابري وفارس الخوري، "كانوا يجتمعون كلما اقتضت الظروف ذلك ويصدرون بياناً عن سياستهم المتبعة"[٣٢].

في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ أقرّت الكتلة الوطنية قانونها الأساسي. تضمّنت المادة الأولى أن "الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها: (آ) تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة. (ب) تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى، لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا السعي دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر. (ج) تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طرائقه ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونشر الثقافة وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها".

وجاء في المادة الثانية: "تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها". وتنصّ المادة الثالثة

على أنه "من الواجب المحتم جمع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود". وتقضي المادة الأخيرة من المبادئ العامة بأنه "لا يجوز مسّ ولا تعديل هذه المبادئ باعتبارها جوهرية في حياة الأمة وكيان الكتلة الوطنية، وكل مخالفة لها تسقط صاحبها من حقّ الانتساب لها"(٣٣).

تعبّر هذه النصوص عن اعتبار "الكتلة الوطنية" نفسها كياناً وطنياً مفوّضاً يقترب من فهم "الوفد" المصري عن نفسه كوكيل عن الأمة، وبالتالي عن محاولة التمهيد للاستئثار بالسلطة في البلاد عند جلاء المحتلين. من أجل ذلك، يقول وليد المعلم، رفع رجال الكتلة شعار "الطاعة لله وللكتلة الوطنية"(٣٤). ومما يؤكد هذا التوجّه الوصائي الاحتكاري لدرجة الاستبدادية، أن المادة ٦ من القانون الأساسي للكتلة تذكر أسماء سبعة أشخاص على أنهم المكتب الدائم للكتلة، وهم الذين انتخبهم مجلس الكتلة مدى الحياة. كما أن مجلس الكتلة البالغ ٣٧ شخصاً محدد هو الآخر بالأسماء. هكذا تبدو الكتلة وكأنها شركة مساهمة، إنما الأسهم سلطوية وليست مالية. فإلى الأبد: رئيسها هاشم الأتاسي وزعيمها إبراهيم هنانو ونائب الرئيس سعد الله الجابري، وأعضاء القيادة الآخرون: جميل مردم وشكري القوتلي وعبد الرحمن الكيالي وفارس الخوري. فأين الديموقراطية، حتى الشكلية؟.

إلى جانب الكتلة الوطنية، يقول حرب فرزات، "عرفت دمشق منذ العام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٤ ما يزيد على خمسة وعشرين حزباً، لم يحتفظ أي منها بعد ذلك العام بأي كيان سياسي"(٣٥). أبرز هذه الأحزاب:

-"حزب الإصلاح"، أسّسه حقي العظم (وهو رئيس وزراء سابق)، وضمّ أعضاء متعاونين مع سلطة الانتداب من الطبقة الأرستقراطية ومن كبار الموظفين. بعد

عودة الحياة الدستورية (١٩٣٠) ألّف حقي العظم في آذار ١٩٣٢ "حزب الائتلاف"، الذي ضمّ نواب الجنوب المؤيدين للسلطة الفرنسية.

-"حزب الاتحاد الوطني"، أسسه أسعد محاسن (وهو وزير سابق)، وضمّ عدد من كبار الموظفين والضباط المتقاعدين؛ وقد لاقى تشجيعاً من سلطة الانتداب.

-"حزب الأمة الملكي"، تأسس في صيف ١٩٢٨ وضمّ كبار الضباط المتقاعدين من فلول حزب الأمة الذي نشأ في العهد الفيصلي. وقد دخل الملكيون انتخابات ١٩٣٢ باسم "الرابطة الوطنية الملكية".

-"الحزب الحرّ الدستوري"، أسسه صبحي بركات (وهو رئيس دولة سابق) في كانون الثاني ١٩٣٢، وضمّ مجموعة نواب الشمال المعارضين للكتلة الوطنية والمتعاونين مع سلطة الانتداب[٣٦].

كانت جميع هذه الأحزاب تقف على يمين الكتلة الوطنية. أما على يسارها فقد كان أنصار الشهبندر، الذين تسمّوا في تشرين الأول ١٩٣٥ باسم "الجبهة الوطنية المتحدة"، ثم تحوّلوا عام ١٩٣٨، بعد العفو عن زعيمهم وعودته نهائياً من مصر إلى دمشق، إلى "الهيئة الشعبية". ومن جملة من انضم إلى الهيئة الشعبية: زكي الخطيب، نصوح بابيل، منير العجلاني[٣٧]. قبلئذ تواجدت أو نشأت عدة تنظيمات سياسية على يسار الكتلة الوطنية. كان هناك الحزب الشيوعي السوري. وفي عام ١٩٣٢، بعد سنوات من النشاط الثقافي السياسي، أسس أنطون سعادة من بين طلبة الجامعة الأميركية في بيروت "الحزب السوري القومي"، كتنظيم سري في البداية. في عام ١٩٣٥ انتشر الحزب خارج المجموعة الطلابية إلى عدد من أحياء بيروت، وجبل لبنان ودمشق[٣٨]. وقبلئذ أيضاً يمكن أن نذكر "تنظيم الشباب الوطني"، وإن كان بالأصل تابعاً للكتلة الوطنية نفسها. وفي عام ١٩٣٣ ظهرت "عصبة العمل القومي"، ثم "الحزب العربي" أو "الحزب القومي العربي".

ب- الجذور السياسية والتنظيمية لعصبة العمل القومي

ظهرت "عصبة العمل القومي" إلى الوجود في مؤتمر عقد في قرية قرنايل بلبنان (قرب صوفر) في آب ١٩٣٣. يرى فيليب خوري أن مقدمات هذا المؤتمر تعود إلى خريف عام ١٩٢٩، عندما التقى في جنيف ثلاثة شباب من ذوي الاتجاه القومي العربي، وهم اللبناني فريد زين الدين الذي سيستمر بعمله القومي النشيط حتى مطالع الستينيات، وسينشق مع الدوائر الناصرية السورية والمصرية ضد الانفصال السوري، والفلسطيني درويش المقدادي والحلبي نافع شبلي، واتفقوا على ضرورة تشكيل تنظيم سري من القوميين العرب، له فروع في كل بلد من البلاد الناطقة بالعربية. كان الاسم الأول للتنظيم "جمعية التحرير العربية". وقد اتبعت الجمعية في دعاوتها ثلاث طرق: إقامة صلات مع كبار القادة العرب، إنشاء فروع سرية للتنظيم في البلدان العربية، تشكيل سلسلة من المنظمات الجبهوية[٣٩].

على الطريق الدعاوية الأولى كان من أوائل العروبيين الذين أقامت جمعية التحرير العربية صلات بهم: شكيب أرسلان من لبنان، وشكري القوتلي ونبيه العظمة من سورية، وياسين الهاشمي في العراق. ويبدو أن شكري القوتلي كان على علم مسبق بنية عقد مؤتمر قرنايل، رغم سريته، و لم يكن كاستقلالي ضده[٤٠]. برأي رجال العصبة، لم يكن شكري القوتلي راضياً عن سير الكتلة الوطنية واتجاهها. ويذكر أكرم زعيتر في مذكراته، أن شكري القوتلي زار جماعة من المدعوين إلى مؤتمر قرنايل، في محطتهم بدمشق، قبل يوم واحد فقط من موعد المؤتمر[٤١].

على الطريق الثانية عملت الجمعية على تأليف لجنة تنسيق مركزية ذات فروع في أنحاء العالم العربي. فتم ما بين نهاية عام ١٩٢٩ ومؤتمر قرنايل ١٩٣٣ تشكيل هيئات اتصال، أولاً في بيروت وبغداد، ثم في سورية وفلسطين وشرقي الأردن

وتونس ومراكش واليمن. غير أن النواة الفاعلة تمركزت في العراق ولبنان وسورية، وبدرجة أقل في فلسطين. وترأس زين العابدين لجنة تنفيذية سرية، ضمّت درويش المقدادي، واصف كمال (فلسطين)، محمود الهندي (ضابط من العراق)، أحمد الشراباتي (دمشق)، علي عبد الكريم الدندشي (تلكلخ - سورية). "وباستلهام تنظيم الحزب الشيوعي في أوروبا (بحسب زين العابدين)، رأت اللجنة التنفيذية تأليف خلايا في مختلف المناطق، كل خلية مكونة من شخصين إلى خمسة أشخاص، يتولى واحد منهم فقط الاتصال بسائر تشكيلات الخلايا. وبهذه الطريقة لا يعرف أعضاء خلايا منطقة أعضاء خلايا الأخرى أو أعضاء القيادة المركزية (جمعية التحرير العربية)"[٤٢].

بواسطة هذه الخلايا نفّذت الجمعية استراتيجيتها الثالثة، وهي التسرب إلى المنظمات العروبية القائمة وتشجيع تشكيل الأحزاب الجبهوية التي يمكن للجنة التنفيذية للجمعية أن توجّه نشاطاتها. في عام ١٩٣٢ كانت اثنتان من هذه المنظمات ناشطة وناضجة من أجل الاختراق: جماعة الأهالي في العراق، وحزب الاستقلال في فلسطين. كانت جماعة الأهالي تضم مجموعة من الشباب القوميين الراديكاليين، الذين التفوا في كانون الثاني ١٩٣٢ حول صحيفة بغدادية تحمل نفس الاسم. وقد تبنّت جماعة الأهالي الاشتراكية الإصلاحية باسم "الإصلاحية الشعبية"، وأيدت الديموقراطية البرلمانية، ونبذت الصراع الطبقي من أجل الوحدة القومية. وتنفيذاً لاستراتيجية جمعية التحرير العربية تخلّى فريد زين العابدين في صيف ١٩٣٢ عن منصبه كأستاذ للاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت وعمل مدرساً في بغداد، وذلك لتغطية نشاطاته السرية ضمن جماعة الأهالي. فيما بعد شكّل زين العابدين مع أربعة رفاق عراقيين، وهم صادق البصام وناجي معروف وعبد المجيد عباس وفهمي سعيد، الوفد العراقي إلى مؤتمر قرنايل لتأسيس عصبة العمل القومي[٤٣].

هذا بحسب فيليب خوري. خلافاً لذلك يؤكد عبد اللطيف الراوي أنه وُجدت ضمن جماعة الأهالي ثلاثة اتجاهات سياسية: يساري متطرف، واشتراكي ديموقراطي، وديموقراطي تحرري[٤٤]. أما أكرم زعيتر فقد وصف جماعة الأهالي وصحيفتها بالشيوعية والشعوبية، أي معادية للقومية العربية[٤٥].

المنظمة السياسية العربية الثانية، التي -بحسب فيليب خوري- خططت جمعية التحرير العربية لاحتوائها هي "حزب الاستقلال العربي" الفلسطيني. تأسس هذا الحزب في القدس في آب ١٩٣٢، على يد: عوني عبد الهادي، رشيد الحاج إبراهيم، معين الماضي، محمد دروزة، صبحي الخضرا، سليم سلامة، فهمي العبوشي، أكرم زعيتر، عجاج نويهض. وكانت شعارات الحزب الرئيسية، الواردة في قانونه: وقف بيع الأراضي لليهود، وقف الهجرة اليهودية، استقلال فلسطين واتحادها مع البلدان العربية[٤٦]. لكن محمد عزة دروزة يؤكد أن منهاج الحزب كان "قومياً عاماً، وليس قاصراً على فلسطين، شاملاً طلب استقلال البلاد العربية ووحدتها واستغلال العرب وحدهم لثرواتها. وكان هذا هو النطاق العقائدي المفهوم حينئذ"[٤٧]. على أي حال لم يعمّر هذا الحزب طويلاً، فانحل في كانون الأول ١٩٣٣.

ضمّ حزب الاستقلال الفلسطيني عدداً من أعضاء سابقين في جمعيتي العربية الفتاة والعهد، وكانوا بحكم هذا الماضي السياسي على صلة وثيقة بشكري القوتلي ونبيه العظمة. يقول فيليب خوري، إن تشكيل حزب استقلال فلسطين منح جمعية التحرير العربية واسطتي اتصال ضروريتين، هما: نبيه العظمة، وواصف كمال من نابلس. كان واصف كمال عضواً في اللجنة التنفيذية لجمعية التحرير العربية، وله اتصالات منتظمة مع حزب الاستقلال الفلسطيني. وكان نبيه العظمة محل إعجاب لدى كل من جمعية التحرير العربية وحزب الاستقلال الفلسطيني، وبالأخصّ لدى

عزة دروزة ومن خلاله لدى أكرم زعيتر. وقد ترأس أكرم زعيتر وفد فلسطين إلى مؤتمر قرنايل، وضمّ الوفد أيضاً واصف كمال[٤٨].

مما يؤكد الصلة القوية بين مؤسسي عصبة العمل القومي وحزب الاستقلال العربي في فلسطين ما أورده أكرم زعيتر في مذكراته، حيث نقرأ في ٣٠/ ٦/ ١٩٣٣: "تلقيتُ تلفوناً من السيد عجاج نويهض في القدس يطلب إليّ فيه الحضور من نابلس إلى القدس للقاء أخوين وطنيين جاءا من دمشق للاجتماع بنا، فبادرت إلى السفر إلى القدس، ويمّمت بيت عجاج رأساً، حيث وجدت أن الدكتور رشدي الجابي والدكتور عبد الكريم العائدي وهما من كبار وطنيي دمشق، قد قدما من دمشق خاصة للاجتماع بلفيف من أركان حزب الاستقلال. وقد كان السيد نبيه العظمة والأستاذان عوني عبد الهادي وعزة دروزة والسيد رشيد الحاج إبراهيم والدكتور سليم سلامة موجودين... ثم فهمنا أن نخبة من شبان سورية يتزعمهم الوطني المعروف عبد الرزاق الدندشي قد أجمعت أمرها على الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي، يحضره نخبة من حملة الفكر الوطني العربي في سورية وفلسطين ولبنان والعراق، تنبثق عليه منظمة عربية وطنية أو حزب عربي عام، وتكون دمشق مركز هذه المنظمة... وقد فهمت منهما أن النية معقودة على تسمية هذا التنظيم العربي الجديد بـ(عصبة العمل القومي"[٤٩].

في سورية تغذّت عصبة العمل القومي من ثلاثة جذور:

- تنظيم الشباب الوطني
- الحركة الكشفية
- المدارس الثانوية الحكومية (مدارس "التجهيز").

بخصوص تنظيم الشباب الوطني جاء لدى فيليب خوري، أنه "بعد فترة وجيزة من تأسيس الكتلة الوطنية،بدأت الكتلة تحوّل انتباهها باتجاه تطوير جناح شبابي من بين طلبة المدارس والجامعات". وفي سنة ١٩٢٩، وبتشجيع من فخري البارودي، أسس محمود البيروتي وخالد الشلق "منظمة الشباب الوطني" ووضعاها تحت المسؤولية المباشرة للكتلة الوطنية. بعدئذ آلت القيادة إلى سيف الدين المأمون ومنير العجلاني، بتأثير جميل مردم[٥٠].

نقرأ لدى منير المالكي: "وفي تلك الفترة شكّل الشباب جمعية مستقلة أسموها (الشباب الوطني). وقد رأسها أمين عام سيف الدين المأمون ومراقب عام منير العجلاني. وكان لها نظامها الخاص وهيئتها الإدارية. وكانت الدعم المتين للكتلة الوطنية في نضالها". ثم يضيف: "كما تشكلت منظمة أخرى تساند الكتلة الوطنية، وهي (عصبة العمل القومي)"[٥١]. هذا هو أيضاً رأي سامي الجندي، حين يقول، إن عصبة العمل القومي "حظيت حين قيامها بتأييد الكتلة الوطنية، التي كانت مجموعة من الزعماء السياسيين تعتمد على تأييد مطلق من الشعب دون إطار سياسي واضح، فرأت في العصبة التنظيم الذي تعتمد عليه"[٥٢].

لا يصح النظر إلى "عصبة العمل القومي" على أنها منظمة مساندة للكتلة الوطنية، مثلها في ذلك مثل تنظيم الشباب الوطني. تبدو العلاقة بينهما على النقيض من ذلك تماماً، أي أن عصبة العمل القومي كانت تعارض الكتلة الوطنية في تعاونها، الذي لم تره العصبة مشرّفاً، مع سلطة الانتداب الفرنسية، وفي انحرافها عن مبادئها العروبية التي عُرفت بها في العهد الفيصلي وفي فترة الانتداب الأولى، سواء كان أعضاؤها بالأصل من حزب الاستقلال أو من حزب الشعب أو من غيرهما. بكلام

آخر رفضت "العصبة" سياسة "التعاون" مع الانتداب لتحقيق الاستقلال، وطرحت موقفاً سلبياً راديكالياً منها.

وقد وصل الاستياء من سياسة الكتلة إلى أن يشمل بعدئذ "الشباب الوطني" كتنظيم بأكمله. يتحدث منير الريّس عن "ضعف الكتلة الوطنية من جرّاء سياسة التفاهم والضعف التي سلكتها، والأخطاء التي ارتكبتها في الحكم". ثم يقول: "فقررنا في اجتماع فصل الشباب الوطني عن الكتلة الوطنية، والاستقلال في سياسته عنها. وأقمنا للشباب الوطني في دمشق، قبل الثامن من آذار عام ١٩٣٩، حفلة بمناسبة افتتاح مكتبه الجديد، دعونا إليها أقطاب الكتلة الوطنية، بمن فيهم جميل مردم، وسعد الله الجابري، ولطفي الحفار، وشكري القوتلي، وأعلنا استقلال الشباب الوطني عن كتلتهم. وخطب نبيه العظمة، وصبري العسلي، وسيف الدين المأمون، ومنير الريّس، ومحمد الشريقي في الحفلة، ونددنا بسياسة التهالك على الحكم التي اتبعتها الكتلة الوطنية، وطلبنا منهم الرجوع إلى الشعب، وتجديد الكفاح ضد المستعمرين الذين استخفّوا بالشعب السوري، وغرّهم خلافاته الداخلية"(٥٣).

بالتأكيد، هذا الموقف الحدّي لم يكن ابن ساعته. فبوادر الانشقاق كانت قد ظهرت منذ أواخر عام ١٩٣٠. ويبدو أن شكري القوتلي، الذي عاد من المنفى في تموز ١٩٣٠ وانضم إلى مجلس الكتلة الوطنية في مؤتمر حمص ١٩٣٢، وأنصاره الاستقلاليين "قد حضّوا سرّاً على مثل هذا الانشقاق، وهو انشقاق كان يمكنهم أن يحوّلوه إلى ما يخدم مصلحتهم"(٥٤). على أية حال خدمت بوادر الانشقاق هذه نشوء عصبة العمل القومي. بهذا المعنى يرى جلال السيد أن "نشوء العصبة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكتلة الوطنية. فعندما لم تحقق الكتلة مرامي المدّ العربي، الذي لم يكن يقبل الوقوف عند الحدود الإقليمية، أدّى إلى خلق عصبة العمل القومي. وهذا هو الأساس

في نشوئها"[٥٥]... "ولذلك فلا غرابة إذا وجدنا أن قيادة العصبة إجمالاً كانت من رجال الدرجة الثانية في الكتلة الوطنية"[٥٦]. ويتفق وهيب الغانم مع هذا الرأي، عندما يقول: "عام ١٩٣٣ انشقّ عن الكتلة الوطنية (...) مجموعة من أعضائها، وخاصة الشباب منهم، واجتمعوا في قرنايل (...) ليعلنوا تأسيس حركة سياسية خاصة بهم أطلقوا عليها اسم عصبة العمل القومي"[٥٧].

الجذر الثاني لعصبة العمل القومي في سورية هو الحركة الكشفية. وقد جرى إحياء هذه الحركة في دمشق في تموز ١٩٢٧ بتنظيم جديد اسمه "فرقة الغوطة"، على يد علي عبد الكريم الدندشي وأحمد الشهابي وفائز الدالاتي. وفي عام ١٩٢٩ شكّل محمود بيروتي ومدحت البيطار فرقة كشفية جديدة، هي "الفرقة الأموية" كملحق للشباب الوطني، لكنها انحلت في عام ١٩٣١، فالتحق بعض كشّافيها بفرقة الغوطة. في نفس العام جرى توحيد الحركة الشعبية في سورية، برئاسة رشدي الجابي. وقد كان ثلاثة من قادة الحركة الكشفية السورية، وهم علي عبد الكريم الدندشي ورشدي الجابي وأحمد الشهابي، من بين الأعضاء المؤسسين لعصبة العمل القومي[٥٨].

الجذر الثالث تمثّل في مدارس التجهيز (الحكومية)، إذ كانت أحد المراكز الأساسية للنشاط القومي أثناء الانتداب. في مطلع الثلاثينات كان قد بدأ يظهر تأثير المدرسين العروبيين ذوي التأهيل العالي على التكوين الفكري والإيديولوجي لكثير من العقل الشاب المتنوّر. وكانت روح العروبة الحية في "التجهيز" في نزاع مع روح الشباب الوطني الذي تسيطر عليه الكتلة الوطنية المحصورة بسورية. فأعطت قضية العروبة هذه شكلاً إيديولوجياً لخيبة الأمل غير المتبلورة والواسعة الانتشار لدى الشباب السوري تجاه سياسة "التعاون المشرّف" للكتلة الوطنية وإخفاقها في تحقيق أي

شيء على طريق الاستقلال السياسي أو التنمية الاقتصادية. لذلك يُلاحظ أن المؤتمر الطلابي العام المنعقد في حماة في شباط ١٩٣٢ لم يشر في أي من مقرراته إلى الكتلة الوطنية أو إلى الشباب الوطني[٥٩].

على رأس حركة الاستياء الجديدة هذه برز في دمشق شفيق سليمان، الذي استطاع بدعم من عبد الرزاق الدندشي منافسة محمود بيروتي في التأثير على طلبة التجهيز. وقبيل مؤتمر قرنايل تمايز بوضوح تجمعان شبابيان وطلابيان في دمشق، من حيث أماكن اللقاء والتجمع وكذلك غطاء الرأس، إذ بدأ الشباب المعارض بارتداء "الفيصلية" (السيدارة)، بينما بقي أنصار الكتلة الوطنية يرتدون كالعادة الطربوش. وفي تموز ١٩٣٣ تجاوز الصراع الأمور الرمزية، فأدى تفاقم التوتر بين اتجاهي بيروتي وشفيق سليمان إلى اشتباكات طلابية في سوق ساروجة[٦٠]. وقد كان عبد الرزاق الدندشي وشفيق سليمان من مؤسسي عصبة العمل القومي.

في كتابه عن حركة القوميين العرب أشار الكبيسي إلى أن هذه الحركة "كانت امتداداً لمنظمة قومية سابقة هي (جماعة القوميين العرب) التي أسهم الدكتور زريق في تنظيمها أواخر العشرينات... وأن (جماعة القوميين العرب) هذه لعبت دوراً مهماً في تأسيس أكثر من منظمة قومية مثل (حزب فلسطين العربي) و(عصبة العمل القومي)"[٦١]. ولا ندري، هل هذه المنظمة هي نفسها التي وردت لدى فيليب خوري باسم "جمعية التحرير العربية"، أم غيرها؟ في الحالة الثانية تكون عندئذ قد وُجدت في نفس الوقت منظمتان سريتان للقوميين العرب (جماعة القوميين العرب وجمعية التحرير العربية)، تتبعان نفس خطة العمل وتؤسسان نفس التنظيم (عصبة العمل القومي). الحالة الأولى هي الأقرب للفهم، إذا صحّ ما قاله المؤلفان. ومما يرجّح

ذلك أن قسطنطين زريق كان -كما يذكر فيليب خوري- على اتصال باللجنة التنفيذية لجمعية التحرير العربية[٦٢].

يتقاطع مع هذه المعلومات ما جاء لدى منير المالكي، وهو أنه أسّس في عام ١٩٣١ مع ستة شباب آخرين "منظمة سرية للنضال ضد المستعمر أولاً، لتحرير بلدنا سورية، ومن ثم الالتقاء مع الأقطار الأخرى التي كانت ترزح تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني... وبعد أن نظّمنا أمورنا السرية في سورية قمنا بالاتصالات مع الآخرين في لبنان وفلسطين والأردن والعراق. وقد كان اسم هذا التنظيم السري (القوميين العرب)... وقد بني التنظيم في دمشق على أساس الحلقات التي لا يعرف بعضها بعضاً". ويذكر الكاتب من أسباب نجاح هذا العمل "السرية التامة وعدم وجود أي شيء مكتوب من أعمال المنظمة". ويورد أسماء المؤسسين والأعضاء الأوائل في سورية[٦٣]، فنجد بينهم جبران شامية، الذي كان على اتصال بجمعية التحرير العربية[٦٤]، وعدداً من الأعضاء الأوائل في عصبة العمل القومي: علي عبد الكريم الدندشي، جلال السيد، محمود الهندي، عبد الهادي المعصراني. كما نرى، تتقاطع المعلومات، ولا تتطابق تماماً. لا شك أن هذا الغموض والتشوّش يعود -جزئياً على الأقل- إلى سرية التنظيم (وشفهيته، كما يقول منير المالكي)، مع احتمال أن يكون هناك فعلاً أكثر من منظمة سرية، متداخلة فيما بينها، بمعنى أن نفس الأشخاص ربما شاركوا في تأسيس أو نشاط أكثر من منظمة قومية عربية سرية.

جدير بالذكر أخيراً أنه سبق المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي في قرنايل بلبنان مؤتمر عربي، عُقد في منزل عوني عبد الهادي بالقدس في ١٣ كانون الأول ١٩٣١، ضمّ حوالي ٥٥ شخصاً من ذوي الاتجاه القومي العربي الذين حضروا المؤتمر الإسلامي العام (٧ - ١٧ كانون الأول ١٩٣١)، منهم رشيد رضا (الذي ترأس

المؤتمر العربي) وشكري القوتلي ونبيه العظمة وعبد الرحمن عزام وأسعد داغر ورياض الصلح وعزة دروزة، ومنهم أيضاً علي ناصر الدين الذي شارك بعدئذ في تأسيس العصبة. بحث المؤتمرون ما يجب عمله لدرء النازلات الاستعمارية التي نزلت بلادهم والقضايا الإقليمية التي غمرهم بها المستعمرون. وأصدروا في كانون الثاني ١٩٣٢ "الميثاق القومي العربي"، ويتضمّن ثلاث مواد كأهداف للعرب: "المادة الأولى: إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقرّه الأمة ولا تعترف به. المادة الثانية: توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية. المادة الثالثة: لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها"[٦٥].

ومما جاء في جدول أعمال المؤتمر العربي القومي الذي وضعته اللجنة التنفيذية في القدس وأرسلته سراً إلى عدد من رجالات العرب بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٣٢:

– توحيد الأحزاب الاستقلالية في أوضاعها وتشكيلاتها في الأقطار العربية.

– توحيد شكل جوازات السفر ورفع حواجز المرور والإقامة.

– جعل التابعية العربية حقاً لكل عربي في الأقطار العربية الأخرى.

–السعي لرفع الحواجز الجمركية.

– العمل للوحدة الاقتصادية.

– تأسيس بنك عام متحد.

– تغليب مصلحة البلاد العربية على كل مصلحة سواها في مشروعات سكك الحديد وطرق المواصلات.

– رعاية المصلحة العربية العامة في جميع ما يعقد من معاهدات داخلية وخارجية.

- توحيد المجامع العلمية ومناهج التعليم وتسهيل القيام بالرحلات العلمية والمدرسية.
- توحيد شكل لباس الرأس.
- اللجنة التنفيذية المقبلة للمؤتمر تكون الهيئة السياسية العليا الممثلة للأحزاب الاستقلالية العربية(٦٦).

وسترى أن عصبة العمل القومي سوف تتبنى أكثر هذه المبادئ والمطاليب. علي ناصر الدين نفسه قال في أحد مقالاته بعدئذ، إنه كان أحد أعضاء اللجنة التي وضعت اللائحة التحضيرية للمؤتمر المذكور(٦٧).

ج- مؤتمر قرنايل والبيان التأسيسي للعصبة

جرى التحضير لمؤتمر تأسيس "عصبة العمل القومي" بصورة سرية، من قبل لجنة تمهيدية مؤلفة من ثلاثة أشخاص مقيمين في دمشق، وهم: عبد الرزاق الدندشي، وعرفان الجلاد، وشفيق سليمان. كان مخططاً أن يعقد المؤتمر في ٢٤ تموز، لكنه تأجل شهراً كاملاً، ليتمكن المدعوون من تحضير جوازات السفر وأسبابه. وبقي مكان اللقاء سراً حتى يوم انعقاده، فكان في فندق سعد زغلول لدى بني معروف في قرنايل. بدأ المؤتمر في موعده المحدد، يوم الخميس في ٢٤ آب، واستمر حتى ٢٩ آب ١٩٣٣، وحضره حوالي ٥٠ قومياً عربياً. وبعد خمسة أيام من الاجتماعات المكثّفة والمناقشات المستفيضة أعلن المؤتمرون عن إقامة تنظيم سري جديد، أطلقوا عليه اسم "عصبة العمل القومي"(٦٨).

ترأس المؤتمر رشيد الجابي (طبيب)، وكان نائباه أكرم زعيتر (مدرس وصحفي) وناجي معروف. إلى جانب هؤلاء كان من أعضاء المؤتمر: من سورية: عبد الرزاق الدندشي (محام)، بدر الدين الصفدي، أحمد الشراباتي (مهندس)، جلال السيد (حقوقي)، عبد القادر الميداني (محام)، شفيق سليمان (محام)، صبري العسلي (محام)،

عدنان الأتاسي (محام)، عرفان الجلاد، فريد زين العابدين (حقوقي واقتصادي)، فهمي المحايري (محام)، منير العيطه، جميل الجابي (محام)، عبد الكريم العائدي (طبيب أسنان)، أبو الهدى اليافي (صحفي). ومن لبنان: كاظم الصلح، تقي الدين الصلح، علي ناصر الدين، أديب الرفاعي، شوقي الدندشي، ألفرد أبو سمرا، نقولا خوري. ومن العراق: صادق البصام، سعيد فهيم، عبد المجيد عباس. ومن فلسطين: واصف كمال. هذا بحسب مقابلة مع أكرم زعيتر[٦٩].

في مذكراته أضاف أكرم زعيتر: ثابت العزاوي (تاجر)، عبد الدائم الأتاسي، جلال زريق، عادل القوتلي، الدكتور سيف الدين الطباخ[٧٠]. ويمكن أن نضيف إليهم، استناداً إلى فيليب خوري: أحمد الشهابي (محام)، زكي الأرسوزي (مدرس)[٧١]؛ واستناداً إلى جورج فارس: فكري الأتاسي (محام)، محمد عبد الخالق الدروبي (صيدلي)، أحمد الأسود (طبيب)، محمد عثمان الألوسي (تأهيل عسكري)[٧٢]؛ واستناداً إلى مصطفى بلاوني: سامي شوكت[٧٣].

ضمّت العصبة "نخبة من حملة الفكرة القومية"، كما عبّر أكرم زعيتر[٧٤]. يصفهم عبد الله حنا، بأنهم "مجموعة من الشباب المثقف العائد معظمه من أوروبا بعد إنهاء دراسته حاملاً مبادئ جديدة واتجاهات جديدة، والناقم على سياسة (التفاهم النزيه) والمصاب بخيبة أمل بالقيادة الوطنية (الكتلة)، والمستاء من أساليب العمل الوطني المهادنة المسالمة"[٧٥]. برأي محمد الزعبي لا تختلف العصبة في تركيبها الطبقي عن الكتلة الوطنية إلا من حيث غلبة العناصر البورجوازية الصغيرة والمنحدرة من الفئات المتوسطة فيها وبالتالي ضآلة الصلات التي تربطها مع الطبقة الإقطاعية بالقياس إلى الكتلة الوطنية"[٧٦].

يميّز فيليب خوري مؤسسي وقادة العصبة بفتائهم وتأهيلهم العلمي وانتمائهم الطبقي. فقد كانوا من جيل الشباب، يبلغ معدّل أعمارهم أقل بعشرين سنة من أعمار نظرائهم في الكتلة الوطنية. بالنسبة للمستوى التعليمي كان جميع قادة العصبة يحظون بتأهيل عال، حوالي نصفهم في أوروبا (وخاصة فرنسا). وقد شكّل المحامون أغلبية قادة العصبة. بالمقارنة معهم كان فقط ٢٠٪ من قادة الكتلة قد حصّلوا علومهم في الغرب، و٥٦٪ في استانبول. هذه الفوارق التأهيلية، مقرونة بفوارق السن، جعلت قيادة العصبة في منزلة فكرية أرقى من منزلة قيادة الكتلة الوطنية. ففي حين كانت قيادة الكتلة ذات خبرة ثقافية عثمانية عربية متأثّرة بالثقافة الغربية، فإن قيادة العصبة كانت ذات هوية ثقافية عربية أمتن وأنقى بكثير، وقد أعيد تشكيلها بتعليمهم الغربي الحديث. طبقياً كان الصف الأمامي من رجال العصبة ينتمي إلى الطبقة الوسطى المهنية أو إلى أصول تجارية أو إلى الأرستقراطية البيروقراطية القديمة. بعض القادة كان ينحدر من طبقة كبار ملاك الأراضي، إنما غالبيتهم الساحقة من الفروع الفقيرة للعائلات المالكة أو من عائلات غير مالكة. وذلك خلافاً لقيادة الكتلة الوطنية التي كان أكثر من ٦٠٪ منها ينتمي إلى طبقة مالكي الأراضي القاطنين في المدينة (الغائبين)، و٤٥٪ منها يعيش على الريوع الزراعية والعقارية. أما قادة العصبة فكانوا يعتمدون في معيشتهم بشكل شبه تام على أجور أتعابهم في المهن الحرة[٧٧].

بناء عليه فإن أسامة زكي عواد يبالغ، عندما يعتبر العصبة من حيث أصولها الطبقية "ممثلة للإقطاع الزراعي وكبار الملاكين العقاريين"[٧٨]. وهذا ما سيتضح أيضاً فكرياً من خلال البيان التأسيسي للعصبة.

في بيانها التأسيسي[٧٩] تتوجه العصبة إلى العرب. تستعرض في المقدمة حالهم، فتبين أنهم سائرون في طريق التدهور بشتى مجالات حياتهم: تفسّخ خلقي كاد يقضي

على الرجولة، وانحلال جسمي كاد يقضي على معالم القوة، وتفكك في الروابط الاجتماعية بتقليد الأجنبي، وجهل شعبي، وفقر ونضوب في الثروات العامة، واستيلاء الفرنجة على منابع الثروة، وتدنّي في الكرامة القومية أمام المستعمر، وانحدار في الأهداف القومية، وضلال في المعيار الوطني بسبب النفعية، وتنزع في الحركات القومية.

ثم يعدّد البيان نقاط الضعف في العرب:

"آ- كثرة النفعيين ب-قوة الفردية في العربي

ج- عدم انتظامه وتغلّب روح الأثرة فيه وحب التزعم والتشبث بالرأي الشخصي وعدم خضوعه لسنن العمل المشترك

د- خوف العربي من الضغط الاجتماعي

هـ- تقليده الغربي تقليداً أعمى، والإعجاب به، وضعف الثقة بالنفس

و- تفشي الجهل وفساد طرائق التربية والتعليم

ز- شلل المرأة الاجتماعي...

ح- فساد حياة العرب الاجتماعية

ط- تدني فضائل الخلق العربي من كرم ومروءة ونجدة وعزة وشجاعة وجرأة في الحق وكون ما بقي منها فردي لا قومي

ي- بداوة جزء هام من أبناء العرب

ك- طبع العربي في استعجال الأمور قبل أوانها

ل- تشبثه في الأعمال الاقتصادية الفردية وابتعاده عن فوائد الشركات وحرمان البلاد بسبب ذلك من المشاريع الكبيرة

م- عدم استغلال مرافق البلاد وثرواتها الطبيعية".

نلاحظ على هذا التعداد لنقاط الضعف في العرب، أنها خليط من التشخيصات التي لا تقوم على أساس معين. منها ما يعرض الواقع الموضوعي الملموس، ومنها ما يدخل في باب الأخلاق، أو في باب الطباع والعقلية. كأن العصبة كانت تريد إصلاحاً أخلاقياً، أو تغييراً في طباع العرب وعقليتهم. وهنا نجد خلطاً بين الطبع والعقلية وبين النظام الاجتماعي الاقتصادي، كالحديث عن عدم خضوع العربي لسنن العمل المشترك وابتعاده عن فوائد الشركات. هذا إلى جانب الانطلاق من صورة مثالية عن العربي القديم وفضائله، مع أن هذه الفضائل كان العرب يوكلون عليها كمثل عليا للاسترشاد والاقتداء بها، لا على أنها كانت بالفعل سائدة بينهم.

أما نقاط القوة في العرب فهي بحسب البيان:

"آ- عظمة التاريخ ورابطة اللغة

ب- استعداد العربي القومي للتفوق

ج- تعصب العربي لعقائده وإتيانه العجائب في سبيل ذلك

د- موقع بلاده ووضعها الجغرافي

هـ- ترامي أطراف البلاد العربية وقابليتها العظمى لتطبيق سياسة اقتصادية قومية شديدة".

يتحدث البيان بعدئذ عن الاستعمار والمستعمرين، فيشير إلى تجربة العرب مع المستعمرين منذ القرن الماضي، حيث شجعوا الحركات العربية، وأيقظوا بعد اندلاع الحرب الكبرى نار ثورة العرب ضد الأتراك، وقطعوا لهم الوعود الجسام. لكن، حين ظفروا بالترك تقدم إليهم الحلفاء بصيغة المساعد المرشد، ثم اقتسموا مناطق الإرشاد وأخذوا يحاربون الروح القومية التي أججوها بالأمس. وقد ثبت للمؤتمرين أن تدخل

الأجانب في البلاد العربية لا يستهدف غير استعمارها. وتبين لهم أن طبع الاستعمار الحديث ومنشأه اقتصادي، يصل في تاريخه "إلى الثورة الصناعية التي أشعل الاختراع نارها وما نتج عن ذلك من تجمع رؤوس الأموال الضخمة وتزاحم التجارة الأممية (يقصدون: الدولية) وظهور حاجتها إلى مواد أولية وأسواق ومستهلكين وأماكن لتوظيف ما فاض من رؤوس المال وحاجتها إلى السيطرة والتحكم والإذلال بغزو هذه الحقول الاقتصادية وتلك الأسواق التجارية وحمايتها". في سبيل ذلك لا يقيم المستعمرون "وزناً لاعتبارات الحق أو الإنسانية أو الرحمة، وأن لا قيمة في نظرهم لإخلاف الوعد"، وهم يقولون بألسنتهم "ما ليس في قلوبهم بغية خداع الأمم المستعمرة وإلهائها بحلو الوعد وطيب الأمل".

وظهر للمؤتمرين أن أهداف الاستعمار بالنسبة لبلاد العرب ذات وجهين: وجه يتعلق بالبلاد نفسها، وهو استعمار فكري بقدر ما هو مادي. ووجه يتعلق باتخاذ هذه البلاد قاعدة لاستعمار الشرق في آسيا وأفريقيا. في ذلك يتساوى المستعمرون الفرنسيون والإنكليز، لا يفضل بعضهم بعضاً من حيث الهدف والغاية، وإن اختلاف سياستهما لم تمنعهما من التضامن ضد العرب في كل قطر. ويحاول المستعمرون أن يبرروا استعمارهم وكسب التأييد له داخلياً وعالمياً بإعطائه صبغة تمدينية وإنسانية زائفة، وبالدعاية الباطلة عن رخاء البلاد المستعمرة بفضلهم، "ثم يعزرون ذلك بالربح تجنيه صناعاتهم ومتاجرهم على حساب قتل صناعات البلاد ومتاجرها، فيُسكت الدرهم صرخة الإنسانية وتغلب المادةُ الروحَ في عصر لا شأن فيه عندهم للمبادئ ولا صوت لغير الفلس".

خلافاً لما جاء في البيان عن نقاط ضعف وقوة العرب، نجد أن ما عرضه المؤتمر عن تجربة العرب مع المستعمرين وعن طبيعة الاستعمار الحديث ومنشئه وأهدافه

ولاأخلاقيته، كان رغم الإيجاز على درجة عالية من الموضوعية والعلمية، لا تقلّ عن مستوى فهمنا الحالي، الأمر الذي يدلّ على مدى تملّك أعضاء المؤتمر لمعارف عصرهم الاقتصادية والسياسية. إنما فاتهم شيء واحد فقط، وهو أن يربطوا بصراحة ووضوح بين هذا الاستعمار وبين أساسه ومنبعه الاجتماعي الاقتصادي، وهو الرأسمالية الغربية الحديثة.

بعد هذا بحث المؤتمر أساليب المستعمرين في البلاد العربية وطرائقهم في تثبيت قدم الاستعمار فيها، فحدّدها بـ:

- تجزئة قوى المقاومة مادياً ومعنوياً إلى جبهات إقليمية
- "إفساد خلق الشعب وروحه وعقله وتسميمها بسموم المدنية الغربية"، وحجب الجيد والنافع منها عنه
- "خطط الإفقار المنظّم حتى تلهو الأمة بتكاليف العيش عن موجات العزة والكرامة"
- "خطط الإجلاء وحشد شذّاذ الآفاق من شتى الشعوب في البلاد العربية إمعاناً في تفكيك العرى القومية والروابط الاجتماعية"
- "سياسة إحباط الأعمال الوطنية وإفقاد العرب ثقتهم بأنفسهم" وإشعارهم بالحاجة إلى المستعمرين، فاختاروا المهازيل لأجل الشؤون العامة، واستقدموا بعثات التبشير الدينية والعلمية والاجتماعية لإظهار التفوق الأوروبي، مع "خنق حرية القول والنشر والاجتماع"
- "خلق طبقة نفعية خائنة من أبناء البلاد"، حيث يتوسط المستعمرون لذلك بمغريات المادة والمنصب
- وآخر وسائل المستعمر وملجؤه هو الجيش والسلاح.

هنا يظهر تأثير عدم الربط بين الاستعمار والنظام الاجتماعي الاقتصادي الذي أفرزه، إذ اعتبر المؤتمرون أن البورجوازية العربية الوساطية (الكومبرادورية) الناشئة في ظل الاستعمار الحديث طبقة من النفعيين الخونة. لكن يُسجل للمؤتمر أنه تنبّأ بنهاية الاستعمار. وقد علّل ذلك بـ:

- المعارضة الداخلية.
- زوال التفوق العسكري للدول الاستعمارية وكثرة الدول المتنافسة، مما يعطي فرصاً لتحرر الأمم المستعمرة الناشطة.
- الأزمة الاقتصادية وتأثيرها السلبي على قوة الدول الاستعمارية.
- روح التحرر في الأمم وثوراتها على الظلم.

هذه هي العوامل التي يعلل بها المؤتمر زوال الاستعمار في المستقبل القريب. ومن المستغرب أن البيان لم يذكر العداء بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الاستعماري كعامل مساعد على التحرر من الاستعمار، مع أن الصراع بين المعسكرين لم يكن في ذلك الوقت مستوراً أو مجهولاً. لكن، ربما طغى عليه الصراع الناشئ وقتذاك في أوروبا الغربية بين الفاشية والديموقراطية.

على ضوء ما سبق من البيان بحث المؤتمر أهداف العصبة العليا، فحدّدها بهدفين يتمّم كل منهما الآخر ويشترطه للتحقق، وهما: "آ-سيادة العرب واستقلالهم المطلق.

ب-الوحدة العربية الشاملة.

فأما السيادة والاستقلال فحق طبيعي هو للأمم كحق الحياة للأفراد". و"الأمم لا تملك حق التنازل عن سيادتها واستقلالها، فعقودها ولو أجمعت الأمة عليها باطلة لاغية". وقد رأت العصبة أن النصر في الكفاح ضد الاستعمار موقوف على تضامن العرب، و"أن نوال السيادة والاحتفاظ بها موقوف على (وحدة البلاد العربية)، كما

أن ازدهارها الاقتصادي ونهضتها الاجتماعية يتوقفان عليها ويستحيلان بغيرها. لذلك اعتبرت الوحدة العربية جزءاً غير منفصل عن هدفها في السيادة والاستقلال. وإن في وحدة التاريخ والتقاليد والعادات واللغة والغايات والوضع الجغرافي كل عوامل الوحدة التي تشكل الأمم وتوحد بلادهم على اختلاف الأنظار العلمية في ذلك، ورغم المكابرين".

برأي الكبيسي، تميّزت عصبة العمل القومي عن غيرها من المنظمات المعاصرة لها في أنها "المنظمة الوحيدة آنذاك، التي رفضت الاعتراف بشرعية الحدود الإقليمية التي اختطتها القوات الأجنبية"(٨٠) مع ذلك، ومع أن أهداف العصبة لم تزل حتى يومنا هذا في مقدمة الأهداف التي تعبّر عن صالح الأمة العربية، فإنها تبدو لنا الآن غير كافية لتماسك حزب سياسي وانتشاره شعبياً وبالتالي استمراره. ذلك لأن العصبة أغفلت هدفين أساسيين آخرين، يتعلّقان بالحياة السياسية والاقتصادية للدولة والمجتمع، ويمسّان مباشرة حرية المواطن ومعيشته. من هذه الناحية كان مستوى الفكر والتنظيم السياسي المعاصرين للعصبة في الوطن العربي متقدماً عليها، من حيث أنهما خاضا عموماً هذا المجال واتخذا منه مواقف ووضعا له هذا الهدف أو ذاك. لنتذكر مثلاً عبد الرحمن الشهبندر كمفكر وسياسي، ناهيك عن الحزب الشيوعي السوري. من ناحية أخرى نكتشف ضمن شرح المؤتمر لأهداف العصبة العليا تعريفاً علمانياً حديثاً للأمة، وبالتالي فهماً حديثاً للقومية. إلا أننا سوف نراه، فيما يلي من البيان، مشوباً بفهم آخر هو مفهوم الأمة والقومية كعصبية، وهو المفهوم الخلدوني. ولا نظن أن العصبة كانت بهذا المفهوم المختلط للأمة والقومية بعيدة عن الوعي الشعبي العربي في زمنها.

بعد تحديد الأهداف يتوجّه المؤتمر إلى دراسة الوسائل لتحقيقها، فيحدّدها عموماً بـ"القيام بنهضة عامة توقف التدهور وتمنع دوام الانحلال القومي، ثم تنمي قوى الأمة وتؤلفها وتنظّمها وتوجّهها إلى الهدف القومي الأسمى"، على "أن تؤسس الحركة على أساس شعبي وتنتظم تنظيماً محكماً يضمن لها البقاء والاطراد والنشاط وحسن القيادة". ثم يدرس المؤتمر الوسائل الإفرادية على كل صعيد. فيطالب على الصعيد السياسي بـ"توحيد حركة المقاومة القومية في الأقطار العربية وتضامن العرب وتأليف جهودهم والقضاء على النعرات الإقليمية بمعناها القاصر ووصل ما انقطع من الروابط بين الصفوف المجاهدة في كل قطر"، مع "وضع برامج محلية تراعى فيها الظروف القطرية ضمن نطاق ضوابط محددة تمنع شذوذ العمل السياسي عن الأهداف العليا". "ومن نتائج هذه المبادئ حق وواجب كل عربي في الدفاع عن أهداف العرب في كل قطر"، باعتبار القضايا القطرية أجزاء للقضية العربية الكبرى.

و"أقرّ المؤتمر مبدأ عدم الاعتراف بالانتداب، والإرشاد، والحماية، والإلحاق، وكل صيغة من صيغ الاستعمار هذه وكل شكل من أشكال السيطرة والتحكم الأجنبي". على هذا الأساس لا تعترف العصبة "بما نتج عن تجزئة البلاد العربية من فوارق الجنسية". كما أقر المؤتمر "مبدأ اللاتعاون مع المستعمرين والحكومات التي يقيمونها". وطالب بعدم الاعتراف بكل حكومة أو مؤسسة عربية تقوم تحت ظل الاستعمار ونفوذه، وعدم الاعتراف بما يصدر عن هذه الحكومات التابعة من عهد أو عقد أو قانون أو نظام لا يحقق الأماني القومية ولا يكون للبلاد فيها مصالح. بالمقابل وجب طبعاً "التعاون مع الهيئات العربية المخلصة العاملة في مختلف الأقطار" لتحقيق كل جزء من أغراض النهضة القومية العامة. وانطلاقاً من مبدأ إنكار الانتداب يرفض المؤتمر "الصهيونية"، "التي أرادها المستعمرون سلاحاً ماضياً لمحاربة العرب، والتي لا يقتصر ضررها على الجزء الجنوبي من سورية فحسب، ولكنها خطر عربي عام وداء ينخر

في عظام القضية العربية سوف يستفحل أمره ويعمّ بلاد العرب كلها". "لذلك أقرّ المؤتمر محاربة الصهيونية وإغلاق البلاد العربية في وجههم ووجه صناعاتهم ومتاجرهم ورؤوس أموالهم وتحريم بيع الأراضي لهم واعتبار من يقوم على ذلك من العرب خائناً جانياً أثيماً وعدواً للعرب وقضيتهم".

وجاء في البيان: "وحيث أن ذريعة الأقليات كانت ومازال سلاحاً ماضياً بيد المستعمرين يبرّرون بها تدخلهم في شؤون الأمم المستقلة فيتوصلون بذلك إلى استعمارها، وحيث أنه لا فرق في الحقوق والوجائب مواطن ومواطن أياً كان مذهبه أو منبته أو لغته فإننا ننكر ولا نعترف بوجود الأقليات، المذهبية أو العنصرية أو اللغوية، وليس لسكان البلاد العربية غير جنسية واحدة هي الجنسية العربية ولغة رسمية واحدة هي اللغة العربية. وكل إخلال بهذه الوحدة جريمة وطنية تجب مقاومتها".

بخصوص الوسائل السياسية التي أقرتها العصبة لتحقيق أهدافها العليا نجد موقفها الجذري الرافض للاستعمار قد شطّ بتشنج إلى رفض كل حكومة وكل هيئة ومؤسسة تقوم في ظلّه. ويُلاحظ أنها لم تحدّد، لا في أهدافها ولا في وسائلها السياسية، نوعية الدولة التي ستجمع العرب في الوحدة الشاملة المطلوبة، سواء من ناحية شكل هذه الوحدة أو من ناحية نظام الحكم، وإن كانت في دعوتها الوحدوية لم تغفل عن اختلاف الظروف القطرية. غير أنه يُسجّل لها تنبؤ آخر، إنما سلبي هذه المرة، وهو الخطر القادم من الحركة الصهيونية. ويجدر التنويه بدعوتها إلى المقاطعة الصارمة والشاملة للصهاينة. أما نظرتها إلى قضية الأقليات فكانت مع علمانيتها أقرب إلى أن تكون تجاهلاً لها، لأن الشرط الأول لحل أية مشكلة هو الاعتراف بوجودها.

على الصعيد الاقتصادي يؤخذ من البيان، أن المؤتمرين يرون تكاملاً اقتصادياً بين البلاد العربية يسمح بالاستقلالية الاقتصادية، بشروط:

- توحيد الجهود الاقتصادية في مختلف الأقطار العربية وضمّ رؤوس الأموال الصغيرة للقيام بمشاريع كبيرة.
- "إزالة الحواجز الكمركية بين البلاد العربية عن المنتوجات والصناعات العربية"
- "عدم التقيد بمذهب من المذاهب الاقتصادية المعروفة إلا بقدر ما فيها من خير لمصلحة العرب الاقتصادية"
- "تضحية المصالح الفردية والحرفية في سبيل مصلحة الأمة الاقتصادية"
- اعتبار البلاد العربية "سوقاً اقتصادية خالصة لا تروج فيها ولا يجب أن يستهلك غير المنتوجات والصناعات العربية"
- الاستغناء عن استعمال الحاجات الكمالية غير العربية، "والإقلال مما لا يُستغنى عنه من الحاجات الأجنبية وما لا نظير له في المصنوعات العربية"
- "مقاومة الشركات الأجنبية وعدم الاعتراف بما تُمنح من امتيازات خلافاً لمصلحة البلاد"
- اختيار الظروف الملائمة لاستيلاء الأمة على مرافقها الأساسية
- محاربة الإقطاعية وتحديد مقدار التملك العقاري بنسب تساعد على النمو الزراعي وحسن الاستثمار
- حرمان الاستعمار من فوائد البلاد الاقتصادية بطرائق مشروعة، تحمله على الزهد في بلاد العرب اقتصادياً
- "وضع برامج اقتصادية لكل قطر تستلهم من ظروفه وقابلياته، شرط أن لا تخرج على المبادئ العامة".

في جانبه الاقتصادي يبدو بيان العصبة رائداً في نقاط، وقاصراً في نقاط. فالريادة نجدها في رؤية التكامل الاقتصادي العربي والمطالبة بالاستقلالية الاقتصادية والسوق العربية المشتركة. وبعد مضي أكثر من ٦٤ عاماً مازالت هذه المطاليب على راهنيتها، بل وتحولت إلى أهداف ملحة للعرب، في نظام عالمي لا حياة فيه إلا للتكتلات الاقتصادية الكبيرة. كذلك ثمة ريادة في المطالبة بالإصلاح الزراعي، وهو ما حصل في بعض البلدان العربية في الخمسينات والستينات، وإن لم ينتج عنه حل نهائي للمسألة الزراعية. كما يجدر بالتنويه إلى موقف العصبة من الشركات والامتيازات الأجنبية. وقد تحقق هذا الموقف على صعيد الواقع أكثر فأكثر منذ الاستقلالات وحتى أوائل السبعينات، لكنه تراجع رسمياً بعد ذلك، وعاد الرأسمال الأجنبي إلى التحكم بالاقتصادات العربية. بالمقابل نجد المطالبة بعدم التقيّد بمذهب اقتصادي معين ساذجة، لا يتوقعها المرء ممن قدّم ذلك التحليل لطبيعة الاستعمار الحديث، لأنها تعبّر عن قصور في المعرفة التاريخية والاقتصادية. فلا بدّ لأي اقتصاد من أن يتبع مذهباً معيناً، حتى لو لم يكن له تعبير نظري. ولا يكفي أن نحدّد هذا المذهب بالمصلحة القومية، لأن كل المذاهب تدّعي خدمتها لهذه المصلحة. فإذا لم تحدد الحركة السياسية مذهبها الاقتصادي، فإنها تكون عندئذ قابلة ضمنياً بالمذهب الراهن، وهو في زمن العصبة المذهب الاستعماري أي الرأسمالي.

على الصعيد الاجتماعي طالب البيان بالحفاظ على خصائص الأمة العربية ومميزاتها القومية، وإنماء الحسّ القومي في أبنائها. كذلك هنا لا يجيز المؤتمر "اعتناق أي مذهب من المذاهب الاجتماعية يكون من شأنه إضعاف الحسّ القومي أو الخروج على التقاليد العربية الصالحة. وإن من الواجب مقاومة كل عصبية غير العصبية القومية". كما أقرّ المؤتمر "وجوب رفع مستوى المرأة الاجتماعي لتحسن القيام بواجبها الوطني الذي لا يجيد غيرها القيام به"، و"وجوب تحضير البدو"، و"العناية

بالطبقة العاملـة"، و"رفـع مستوى (القريـة) الاجتمـاعي والثقـافي والصحـي بصفتهـا الأساس الذي يبنى عليه هيكل البلاد العمراني والاجتماعي". ويرى المؤتمـر "وجـوب تشجيع الزواج وتسهيل سبله، تشجيع النسـل وتعليـم القواعـد الصحيـة ونشـرها في سائر طبقات الأمة، مكافحة القمار والمسكر والفجور بكـل وسيلة، العمـل المستمر وبـذل قصارى الجهـد لبـث روح الرياضـة البدنيـة بأنواعهـا وتشـجيع مؤسسـاتها ومعاضدتها معنوياً ومادياً".

في المجال الاجتماعي لا يبدو أن عصبة العمل القومي قد تقدّمت علـى زمنهـا. فلم تقترح ما يمكن أن يقضي على شلل المـرأة الاجتمـاعي، بـل يفهـم مـن البيـان أن العصبة تميل إلى المحافظـة علـى دور المرأة التقليـدي. ولم يُفصح البيـان عـن المقصـود بالعناية بالطبقة العاملة، في حين رفض أية عصبية غير العصبيـة القوميـة، وأي منهـب اجتماعي جديد، كما رفض سابقاً أي منهـب اقتصادي، وبالمقابل لم يتضمـن البيـان أي فكرة أو مطلب يخصّ العدالة الاجتماعيـة أو معالجـة الفـروق الطبقيـة في المجتمع. كذلك ليس واضحاً قول المؤتمرين، إن هيكل البلاد العمراني والاجتماعي يبنـى علـى القرية. أكثر ما ركّز عليه المؤتمر في المجال الاجتماعي هـو الحسّ القومي، وبالدرجـة الثانية تشجيع الزواج ومكافحة المفاسد الاجتماعيـة. وهـذا بالتـأكيد لا يمثّـل برنامجاً اجتماعياً لحركة سياسية، ولا يساعد هذه الحركة على تسييس وكسب جماهير النساء والعمال والفقراء عموماً.

على الصعيد الثقافي أقرّ المؤتمر "وجوب قيام التعليم على أسـس علمية تسـاعد الطلاب على حرية البحث العلمي والاستقلال الفكري، وفسح مجال كاف في برامج التعليم لـدرس تـاريخ العـرب وجغرافيـة بلادهـم وآثـارهم في العلـم والفـن والأدب، وصيرورة اللغة العربية وحدها لغة التعليم في شتى فروعه وإيجاد التعابير والمصطلحـات

العلمية والفنية وتوحيدها في البلاد العربية". ويطالب المؤتمر بأن يعمّ العلم سائر الطبقات وتسهل سبله. ويرى "وجوب قصر اللغات الأجنبية على البحث العلمي والامتناع عن التخاطب بها بين العرب، ومقاومة التبشير الأجنبي بأشكاله وشتى مظاهره".

الجدير بالتنويه من الوسائل الثقافية للعصبة هو تأكيدها على حرية البحث العلمي والاستقلال الفكري، وكذلك نقل العلوم إلى اللغة العربية وتوحيد المصطلحات بين البلدان العربية. وإذا كان المطلب الثاني قد تحقق إلى حدّ بعيد، فإن المطلب الأول مازال للأسف من الأماني العربية، لأن التلقين والتحفيظ والترديد البيغائي مازالت هي السائدة في مدارسنا وجامعاتنا، ومازالت حرية البحث العلمي والاستقلال الفكري يصطدمان بمحرمات سلطوية متعددة.

أخيراً، بالنظر إلى الأهمية الخاصة للقضية السورية، بحث المؤتمر السياسة السورية، فتنبأ بأن فرنسا لن توقّع معاهدة مع سورية، "إن كان ما ستحتويه ماساً بجوهر الاستعمار بصورة جدية". وانتقد سياسة التفاهم التي كانت تتبعها "الكتلة الوطنية"، دون ذكرها بالاسم، وأشار بما يشبه الاتهام إلى أن "التمييز بين الخيانة والاعتدال في المواقف الوطنية غير هين". لذلك أقرّ المؤتمر الخطوط الكبرى لسياسة القطر السوري كما يلي:

"أولاً - ترسم العصبة لنفسها خطة سياسة دفاع اجتماعي واقتصادي وسياسي. ويجب أن تعيّن هذه السياسة سلوك رجال العصبة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حيال المستعمرين.

ثانياً – لا تأتلف هذه السياسة مع الزلفى والقربى من المستعمرين، الذين يجب أن يشعروا في كل ظاهرة اجتماعية أن الاستعمار يحفر بينهم وبين العرب هوة سحيقة...

ثالثاً – لا يجوز لمن يدين بهذه السياسة أن يتقلد وظيفة حكومية".

رابعاً – المجلس النيابي انتخب أعضاؤه بقوة الجيش وبالتزوير، فلا يمثل الأمة، وما يصدر عنه لا يقيدها بشيء. لذلك "وجب العمل على حلّه والاحتكام بمصير الأمة إليها".

خامساً – الحكومة وليدة المجلس وهي مثله لا تتمتع بثقة الأمة، فليس جائزاً الاشتراك بها، لأنها أشدّ خطراً من الاستعمار.

سادساً – تبيان مضار الاستعمار ومراميه لسائر طبقات الأمة وشرح الأهداف الوطنية وغاياتها، "ليتكون من ذلك رأي عام وطني يقظ يحسن الحكم على الأمور وبيده فصل الخطاب".

سابعاً – مقاطعة البضائع الأجنبية وقصر التعامل الاقتصادي التجاري والصناعي والمالي على المؤسسات العربية دون غيرها.

بعد هذا التلخيص النقدي الموسع للبيان التأسيسي لعصبة العمل القومي يمكن أن نصفها بأنها كانت: قومية ملتزمة لدرجة الطهرانية، التي قد لا تستطعها إلا النخبة. وكانت متشدّدة في قوميتها لدرجة أنه يمكن على أساس خطابها الظاهري وصفها بالفاشية، لو لم تكن وليدة بلدان مستعمرة مجزّأة. بالإضافة إلى أنها متعصبة بعاطفية جعلتها أحادية النظرة، لم تر في المجتمع سوى انتمائه وولائه القومي. فغفلت عن الانتماءات والولاءات الأخرى، التي لا يخلو منها مجتمع، والتي يستحيل إلغاؤها بهذه البساطة، إنما من الممكن احتواؤها تحت المظلة القومية. وهذا ما لم تدركه، وما لم تفعله العصبة. كما غفلت عن أن لدى أفراد وفئات المجتمع بالضرورة مصالح

أخرى غير المصلحة القومية. ربما أمكن في لحظات تاريخية معينة جعل المصلحة القومية تطغى على المصالح الأخرى، إنما ليس على الدوام وليس لدرجة الإلغاء. فيجب أيضاً تحت مظلة المصلحة القومية العليا مراعاة المصالح الطبقية والفئوية، وربما أيضاً الطائفية بإهمالها لمصالح الطبقات الدنيا من عمال وحرفيين ومتكسّبين وغيرهم، وحتى فلاحين، خدمت العصبة مصالح الرأسمالية، وإن كانت رأسمالية وطنية. نقول: خدمت الرأسمالية، ولم تعبّر عنها، فهكذا إيديولوجيا من خصائص البورجوازية الصغيرة.

في تقييم عام للبيان كتب محمد حرب فرزات: "كانت الهيئات السياسية، التي تأسست في تاريخ الحياة الحزبية في سوريا حتى عام ١٩٣٢، تكتفي بنشر برنامج ... يتفق عليه المجتمعون دون أن يضعوا أسساً أو مفاهيم عامة له. فلقد قدمت تلك الأحزاب للشعب برامج سياسية، أما عصبة العمل القومي فقد قدمت برنامجاً قومياً عربياً"[٨١]. ويمكن أن نضيف أنها قدمت "إيديولوجيا"، كما يُنتظر من منظمة ثورية، بمعنى: دراسة الواقع ووضع سياسة لتغييره على أساس تصور معين للواقع المنشود. وهذا يتفق أيضاً مع رأي ريان، بأن العصبة "كانت أول هيئة تقدم برنامجاً شاملاً فيه كثير من المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وتصلح لأن تكون أساساً لنهضة قومية"[٨٢]. كذلك رأى مصطفى دندشلي في العصبة "المحاولة الأولى لإضفاء الطابع الإيديولوجي على الحركة القومية العربية"، وأنها تميزت "بخط سياسي لا يهادن، وبنزعة قومية رومنطيقية"[٨٣].

ويرى فرزات أهمية العصبة "في أنها تمثل... في برنامجها رأي الفئة المثقفة، ومثلها الأعلى السياسي. ولكن الرأي العام لم يكن مستعداً لقبول مثل هذا البرنامج (المتطرف)، بعد أن خُدّر بنشوة المعاهدة التي جرّعته كأسها الكتلة الوطنية"[٨٤].

ويكاد حسن الحكيم أن يكرر هذا الرأي بنفس العبارات(٨٥). كذلك يرى ذوقان قرقوط برنامج العصبة متطرفاً، "يقفز فوق الواقع". لكنه يضيف مباشرة، أنه "نال في سورية تأييداً هائلاً ما لبث أن استقطب جماعات من المثقفين وجماهير شعبية عريضة"(٨٦). فكيف يقفز فوق الواقع، ويحقق مع ذلك هذا الاستقطاب؟! ربما كان برنامج العصبة متطرفاً، والأصح أنه كان جذرياً، غير أن المسائل المصيرية غالباً ما تحتاج إلى حلول جذرية.

من خلال مقررات المؤتمر الاقتصادية تكشّفت لعبد الله حنا "البنية الاجتماعية -البورجوازية الصغيرة- لأعضاء العصبة الأوائل". وبدا له "من هذه المقررات (الأهداف) أن إيديولوجية أعضاء عصبة العمل القومي الأوائل انطلقت من مواقع البرجوازية الصغيرة، التي تميّزت بوجود عدة تيارات في داخلها، ومن ضمنها عصبة العمل القومي"(٨٧).

بخصوص مؤتمر العصبة وبيانها التأسيسي مازالت هناك نقطة جديرة بالاهتمام، لم تذكر في البيان، إنما يبدو أنه متفق عليها بين المؤتمرين. فبعد المؤتمر بأيام قليلة أجرى يوسف يزبك (المحرر في "صوت الأحرار" وقتذاك) حديثاً مع أكرم زعيتر، جاء فيه: "ويرى الأستاذ زعيتر أن باستطاعة كل عربي شريف مظاهرة المؤتمرين والاشتراك معهم في تطبيق برنامجهم بعد إذاعته. وقد قال لي ما نصّه بالحرف: لا يدّعي أعضاء المؤتمر تمثيل مناطق وجماهير من السكان، ولا يستندون في أعمالهم إلى سياسة المضابط، وإنما هم حملة مبادئ وعقائد متجانسة، تربطهم وحدة المبدأ والإيمان بقراع الاستعمار قراعاً لا هوادة فيه، وقد أخذوا على أنفسهم أن يوجهوا العداء للاستعمار مباشرة، باعتباره هو المسؤول عن كل ما أصاب الأمة العربية"(٨٨)... ما أود التنويه به هنا هو تخلّص المؤتمرين من عقلية الوصاية، الشائعة لدى الأحزاب السياسية

عموماً، إذ ينفون عن أنفسهم الصفة التمثيلية لأية جماعة أو فئة، ويصرّحون بأنهم يتكلمون باسم أنفسهم فقط، باعتبارهم حملة مبادئ وعقيدة سياسية. وهذه بادرة سياسية بالغة الإيجابية.

د- التنظيم والتاريخ السياسي للعصبة

يرى عدد من المؤلفين، في مقدمتهم حرب فرزات، أن عصبة العمل القومي كانت "فعلاً عصبة ولم تكن حزباً"[٨٩]. غير أن الاسم ليس عبرة، فالأسامي مشاعة. وسنرى أن العصبة كانت في تنظيمها وممارساتها السياسية -إلى جانب ما رأيناه من إيديولوجيتها وبرنامجها السياسي- من أوائل التنظيمات السياسية العربية التي يمكن أن ندعوها "أحزاباً"، بالمعنى السياسي الحديث. وباستثناء الحزب الشيوعي السوري والحزب السوري القومي، لم يكن أي من التنظيمات والتجمعات السياسية الناشئة حتى الأربعينات أكثر "حزبية" من العصبة. في ذلك نتفق مع فيليب خوري، حيث يؤكد، أن العصبة حاولت منذ البداية تنظيم نفسها على منوال حزب سياسي حديث[٩٠]. ومما له دلالة أن بعض الأعضاء والمؤلفين يورد اسم العصبة مسبوقاً بكلمة "حزب"[٩١].

اتخذت العصبة دمشق مركزاً لها، حيث يمثّلها وينطق باسمها الأمين العام. يساعد الأمين العام "مجلس مفوّضين"، الذي "يتألف من عدد من الأعضاء يطلق على كل منهم اسم مفوض، فهناك مفوض المالية وآخر للداخلية وثالث للدعاية.. إلخ". يخضع لمجلس المفوضين "مجلس المديرين"، "ومهمته تنفيذ المقررات والتوصيات، التي يقرّها مجلس المفوضين، ويقبل الانتسابات الجديدة للعصبة". "وتأتي الفروع في أسفل الهرم التنظيمي. ويرأس الفرع أمين الفرع، ويساعده في تأدية مهامه مجلس مصغّر على هيئة مجلس المديرين". "ويتكوّن الفرع من عدة نقاط ارتكاز تتوزع في الأحياء

السكنية والقرى، وتشرف على كل نقطة ارتكاز هيئة مصغّرة على شكل هيئة الفرع"[٩٢]. وكان في العصبة "نواة من الأعضاء المنتظمين في دفع رسوم اشتراكاتهم، والمضبوطين بجملة من القواعد الحزبية". وكانت تنطق بلسان العصبة صحيفة سياسية أسبوعية تدعى "العمل القومي"، مديرها المسؤول رشدي الجابي، ويرأس تحريرها أبو الهدى اليافي وعثمان قاسم[٩٣]. كما كان للعصبة تنظيم شبه عسكري أطلق عليه "حرس العروبة"، يعتبر كل عصبوي عضواً فيه[٩٤].

في البداية تبوأ منصب الأمين العام عبد الرزاق الدندشي، تساعده لجنة تنفيذية مؤلفة من: فهمي المحايري، صبري العسلي، فريد زين الدين، زكي الأرسوزي. وكان للعصبة فروع في بعض المدن السورية واللبنانية، ترتبط بالأمين العام مباشرة[٩٥].

بعد دمشق كانت حمص أهم مركز تجمع وتأثير للعصبويين، خاصة وأن الأتاسيين تزعموا فرع العصبة هناك. فقد شارك ثلاثة من هذه الأسرة في تأسيس العصبة، منهم عدنان الأتاسي ابن زعيم الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي، إلى جانب مكرم وفكري الأتاسي. وقد تحول عدنان وفكري الأتاسي إلى حزب الشعب عام ١٩٤٨. كما كان من مؤسسي العصبة وأحد أركانها في حمص عبد الخالق الدروبي، الذي تحوّل إلى الكتلة الوطنية عام ١٩٣٦. ومن أعضاء العصبة هناك الطبيب سامي طيارة، والمحامي والصحفي وصفي البني (من ١٩٣٥ – ١٩٣٨)، الذي انضم عام ١٩٤١ إلى الحزب الشيوعي[٩٦]، وحلمي الأتاسي وعبد الدائم الأتاسي وسامي الدروبي وأديب طيارة[٩٧]. في رسالة إلى أكرم زعيتر (كانون الثاني ١٩٣٤) كتب عبد الرزاق الدندشي: "(حمص)، تم تشكيل فرع قوي جداً فيها هو بلا مبالغة القابض على ناصية الحركة الوطنية"[٩٨]. ويقول فيليب خوري، إن العصبة، نظراً لعروبيتها وعلمانيتها، استقطبت الكثير من شباب الروم الأرثوذكس في

هذه المدينة. ومما يشير إلى قوة العصبة في حمص القول الذي راج عام ١٩٣٦: "في حين يستطيع ثلاثة أشخاص فقط إنشاء كتلة في حلب، وثلاثة رجال يستطيعون إنشاء عصبة في حمص، وثلاثة رجال يستطيعون بدء تظاهرة في دمشق، فإن ثلاثة أشخاص في حماة يستطيعون جعل المدينة كلها تصلي"[٩٩]. وبحسب ما نقل سامي الجندي عن أحد قواعد العصبة في حمص، بلغ عدد الانتسابات في الفترة ما بين ١٩٣٢ و ١٩٤٠ ثمانية آلاف"[١٠٠].

على الأرجح يأتي فرع العصبة في أنطاكية (لواء اسكندرون) في الدرجة الثالثة من القوة والأهمية بعد دمشق وحمص. وقد تزعم الفرع هناك الأستاذ زكي الأرسوزي، أحد المشاركين في المؤتمر التأسيسي للعصبة، وزعيم الحركة العروبية في لواء اسكندرون. بحسب محمد علي زرقة أنشئ فرع العصبة في لواء اسكندرون عام ١٩٣٥، على إثر زيارة لوفد من الشباب الأنطاكي برئاسة الأرسوزي إلى قيادة العصبة في دمشق. فكان أعضاء الوفد نواة لفرع أنطاكية، وهم إلى جانب الأرسوزي: رمضان نجيب، صبحي زخور، إبراهيم فوزي، جبرائيل نقول، بالإضافة إلى نديم ورد ومحمد علي زرقة. ويقول محمد علي زرقة: "ولم يمض على إنشاء الفرع سنة واحدة حتى كان قد انتشر في كل أرجاء اللواء، ولربما كان فرعه (يقصد فرع حزب العصبة) في أنطاكية أقوى فروعه في سوريا ولبنان. وكان يتبعه فرع الاسكندرونة والسويدية والريحانية وأرسوز". فأثار نشاط شباب العصبة وحماسهم للقضية العربية "غضب الانتداب الفرنسي والحزب التركي المتجذّر في أنطاكية، كما أثار منافسة بعض فروع الأحزاب السورية في اللواء"، كحزب الكتلة الوطنية والحزب الشيوعي السوري والحزب السوري القومي[١٠١] . جدير بالذكر أن وهيب الغانم وفايز إسماعيل وصدقي إسماعيل وغيرهم كانوا من الشباب الذين تتلمذوا في مدرسة العصبة والأرسوزي[١٠٢] .

وجاء في تقرير لنبيه العظمة بشأن لواء اسكندرون (بتاريخ ١٩ شباط ١٩٣٨): "أما عصبة العمل القومي التي يتزعمها زكي الأرسوزي، فتتألف من فريق الشباب من مختلف الطوائف وبينهم قسم كبير من المسيحيين من جهة ومن جمهرة من الأصناف والفلاحين من جهة أخرى". "يشكل العلويون الأكثرية الساحقة بين الطوائف العربية... وأكثر أفراد عصبة العمل القومي منهم". "وللعصبة جريدة تمتلكها بصورة حزبية منضبطة اسمها العروبة وتصدر في أنطاكية. وقد عطلتها السلطة لأجل غير مسمى ورئيس تحريرها صبحي زخور، موقوف بتهمة التحريض على الإخلال بالأمن". "وربما كان عدد أعضاء العصبة المسجلين لا يتجاوز الثلاثماية شخصاً، يحيط بهم نفر من الأنصار الذين يعطفون عليهم، غير أن هؤلاء هم أقوى إيماناً وأمتن عقيدة وأرسخ قدماً في القومية الصحيحة من أي عنصر آخر من الهيئات الأخرى، كما أنهم أبعد أثراً في تقوية الروح العربية وبثها من أي فريق سواهم"[١٠٣].

على الطرف النقيض من دمشق وحمص وأنطاكية كانت حلب، وهي "مركز الوطنيين الوحيد في سورية الذي واجه على نحو نشيط، ولكن متكتم، محاولات عصبة العمل القومي لإقامة قاعدة لها. وكان غياب المندوبين الحلبيين عن قرنايل واضحاً في آب/ أغسطس ١٩٣٣؛ إذ كان جلياً أن إبراهيم هنانو قد أوعز بألا يقبل أحد من تنظيمه الدعوة إلى الحضور"[١٠٤]. كتب أكرم زعيتر في مذكراته: "وفي حمانا لقيتُ الدكتور ناظم القدسي، وهو من شبان حلب النيرين المفكرين المثقفين، وكانت العصبة قد كلفته حضور المؤتمر، والاشتراك في تأسيس العصبة فامتنع، فسألته عن السبب فأجاب: إننا لا نخرج في حال على إرادة زعيمنا إبراهيم هنانو، ولما كان الزعيم إبراهيم هنانو غير مرتاح إلى الانتماء إلى العصبة وأنا لا أعصي له أمراً، فكان طبيعياً أن أمتنع عن تلبية الدعوة"[١٠٥]. مع ذلك يذكر جورج فارس أسماء ثلاث شخصيات حلبية انتمت إلى العصبة: أسعد حومد (دكتور في الحقوق) انتسب عام

١٩٣٧ ثم توظف وتخلى عن العمل الحزبي، نذير فنصة (صحافي) كان عضواً دون نشاط حزبي، محمد عمر القاضي الكيالي (محام) انتمى إلى العصبة ثم أصبح قاضياً وتخلى عن حزبيته[١٠٦]، مما يشير إلى وجود فرع للعصبة في حلب، إنما على الأرجح ضعيف الفاعلية.

في حماة كان للعصبة فرع أقل نشاطاً من فرعي حمص وأنطاكية، أمين سره المحامي مصطفى عدي، وذلك حتى قرار المفوض الفرنسي بإلغاء الأحزاب عام ١٩٣٧. هذا، كما جاء لدى جورج فارس[١٠٧]. أما فيليب خوري فيذكر، أنه رأس العصبة في حماة ثلاثة محامين، هم: غالب العظم، ومصطفى الحوراني، ومحسن البرازي. فكان محسن البرازي، وهو أستاذ في كلية الحقوق بدمشق، صلة الوصل بين قيادة دمشق وفرع حماة، في حين ركّز غالب العظم ومصطفى الحوراني نشاطهما على التجهيز والكشافة في حماة. في ذلك كانا ينافسان توفيق الشيشكلي، الزعيم المحلي للكتلة الوطنية، المعروف بعروبيته وشعبيته. مع هذا التنافس كان الطرفان يتحالفان ضد الحزب السوري القومي وضد تنظيم "شباب محمد"، وهو أحد طلائع تنظيم الإخوان المسلمين في سورية[١٠٨].

وكان للعصبة فروع أخرى أقل شأناً من فروع حمص وأنطاكية وحماة. في دير الزور كان اثنان من مؤسسي العصبة، وهما جلال السيد الذي انفصل عن العصبة عام ١٩٣٩، وثابت العزاوي الذي أوقف نشاطه السياسي عام ١٩٣٧. وفي جبل الدروز انتمى سعيد أبو الحسن، وهو محام وصحفي، إلى العصبة وأسس لها فرعاً هناك. وفي تلكلخ، وهي معقل الدنادشة، كان للعصبة قوة ونفوذ، ومن أعضائها الياس جرجس (محام) الذي انتخب عام ١٩٣٧ نائباً عن تلكلخ[١٠٩].

خارج سورية لم يكن -كما يبدو- للعصبة نشاط سياسي مؤثر، إلا -إلى حدّ ما- في لبنان. وفي رسالته المذكورة سابقاً إلى أكرم زعيتر كتب عبد الرزاق الدندشي: "بيروت صعب العمل فيها بعد ذهاب فريد زين الدين، ولكن مريدي العمل كثيرون، وربما استقر الرأي على التشكيل فيها قريباً. طرابلس واللاذقية يحتاج الأمر فيهما إلى إقامة قسم من إخواننا فيها مدة كافية نظراً لظروفهما الخاصة. وهكذا ترى أن إخواننا منتشرون في كل مكان من سورية"[110]... لكن في عام ١٩٣٦ أسس علي ناصر الدين فرعاً للعصبة في لبنان. ويفهم من كتابات علي ناصر الدين، التي تعبّر عن إيديولوجيا عصبة العمل القومي، أنه كان لتنظيم العصبة هناك لجنة مركزية، جرى اعتقال أعضاء منها عام ١٩٣٩. ورغم تهاوي العصبة إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، فإن ناصر الدين استمر في عصبويته وحصل من السلطات اللبنانية أوائل عام ١٩٤٣ على ترخيص قانوني للعصبة كحزب في لبنان. "وبفضله استمر اسم العصبة في بيروت حتى أوائل الخمسينات، وحقق بعض حضوره بحكم رمزيته وليس بحكم قوته التنظيمية والسياسية"[111].

يذكر علي ناصر الدين بعضاً من نشاطات العصبة في لبنان (١٩٤٥)، فيقول: "وقد أنشأت العصبة مدارس ليلية مجانية للأميين في غير قليل من القرى، وفي بعض الأحياء من المدن، يقوم على تعليمهم فيها وتوجيههم فريق من أعضاء العصبة بين شبان وشابات. وألقت كثيراً من المحاضرات التاريخية العلمية التوجيهية، التي تركت أثراً فعّالاً في الذين سمعوها وقرؤوها. وقد كان لهذه المحاضرات -على التخصيص- تأثير في إحياء الجرأة بالحق وفي تفتّح الأذهان لمذهبنا القومي التقدمي الصحيح"[112].

استمر عبد الرزاق الدندشي أميناً عاماً للعصبة حتى وفاته المأساوية في ٣١ آب ١٩٣٥، وكانت فترة مدّ ثوري بالنسبة للعصبة. وكان أول ما فعلته بعد تأسيسها

هو إرسال برقية تأييد للملك فيصل بعد قمع ثورة الآشوريين في العراق، مما جاء فيها: "بحث المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي القضية التيارية، وتبيّنت له يد المستعمرين في إيقاظ فتنتها وإقدامهم بذلك على خرق حرمة العهود، فقرر أن يعلن تأييده للجيش الباسل وتضامنه مع عرب العراق في موقفهم الحازم المشرّف للقضاء على فتنة يُراد بها مسّ سيادة العراق وتحدي استقلاله، وأن يحيي في نواة الجيش العربي الأكبر بطولته، وأن يدعو العرب المخلّص لتأييد شوكته"[113]. كان رجال العصبة يطلقون على العراق، وفيصل على عرشها، "بروسيا العرب"[114]، داعين إلى وحدة سورية معها، في حين كانت أكثرية الكتلة الوطنية، الاستقلاليون بالأخصّ، لا يرتاحون لمثل هذا التوجّه. وعندما مات الملك فيصل، في ٨ أيلول ١٩٣٣، نعته العصبة ببيان، جاء فيه: "مات فيصل العظيم، وهذه قطع من أكبادنا نصوغها آيات عزاء إلى العرب من كل صقع. مات حصن العروبة. فليبن العرب من قلوبهم حصناً". وأرسلت العصبة وفداً كبيراً إلى بغداد لحضور حفلة التأبين، بلسان موحّد: طقم رمادي صيفي من نسيج وطني[115].

في رسالته المذكورة سابقاً إلى أكرم زعيتر يتحدث عبد الرزاق الدندشي عن موقف العصبة تجاه الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في فلسطين في تشرين الأول والثاني ١٩٣٣، ومن المعاهدة بين سورية وفرنسا التي وقعها حقي العظم ودي مارتيل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣، فيقول: "... وهذا اليوم مرّت بنا أحداث هامة كنا من أركان مقاومتها وكان للعصبة -أقول هذا بتواضع- أكبر أثر. حوادث فلسطين ومظاهرات دمشق بشأنها وقعت فور وصولنا (من بغداد)، وقد كنا محورها. وقد سمعت أنه قد أوقف في جملة من أوقف أحمد الشهابي وزكي الخطيب، وسمعت بتهديدات المفوض وإرغابه وإزباده، وسمعت ما كان من جواب عليه من قبل المحامين الذين وقعوا وصرخوا معنا... وتلت هذه الحوادث حوادث المعاهدة. وقد اطلعتم

بالطبع على التفاصيل، ويسرني أن أخبرك أن فعالية العصبة في هذه المناسبة كانت العامل الأكبر للنجاح، وقد دفعت من دفعت للعمل، وقامت مباشرة بكثير من الأمور، وعقدت كثيراً من الاجتماعات العامة وشبه المؤتمرات مع وفود الساحل إلخ، وما تلا ذلك من بيانات وتظاهرات وضغط على النواب، وما إلى ذلك. وبعد أن مرّت عاصفة المعاهدة بادر الجماعة (يعني عبد الرزاق جماعة السيد مردم بك القائلين بالتفاهم النزيه مع فرنسا، وهم جناح في الكتلة الوطنية) لبناء جسر جديد للتفاهم النزيه..."(١١٦).

من خلال هذا النصّ عن موقف العصبة من أحداث فلسطين ومن المعاهدة، وسوف نعود إلى الحديث عنهما، نتبيّن شيئاً من أسلوب عمل العصبة. عن ذلك نقرأ لدى لونغريغ: "وقد ثابرت العصبة على التعبير عن وجهة نظرها عبر الاجتماعات والخطب والبيانات والمظاهرات الجماهيرية، وعبر خلق المزيد من المتاعب أمام حكومة الكتلة التي أدانتها بوصفها حكومة ضعيفة ومسايرة. وكانت المهرجانات والاجتماعات التي تنظمها العصبة تنتهي دائماً بعراك في الشارع مع أنصار المنظمات الأخرى"(١١٧). ومن أساليب مقاومة الانتداب التي ذكرها شاكر مصطفى، أحد شباب العصبة وقتذاك: "المظاهرات والإضرابات ورمي الحجارة والمفرقعات وطبع المناشير"(١١٨).

كانت أول صدمة تصيب عصبة العمل القومي هي وفاة زعيمها المحبوب والمحترم عبد الرزاق الدندشي، فكان لنبأ وفاته وقع "كالصاعقة، لا في سورية فحسب، بل في العراق وفلسطين أيضاً"(١١٩). يشير علي حاج بكري إلى أن هذا الحدث أضعف نشاط العصبة، ويرى أن هذه الظاهرة كانت بارزة في أكثر الأحزاب، ويستنتج منها أن "القضية كانت في الغالب قضية أشخاص لا قضية برامج

وأهداف"[١٢٠]. غير أنني أرى أن هذه نقطة لعبد الرزاق الدندشي، وليست نقطة على العصبة. ومع أنه من الطبيعي أن يتأثر أي حزب بوفاة زعيم له كالدندشي، فلا أظن أن هذا الحدث هو الذي ضعضع العصبة حقيقةً، بل الانشقاق الذي حصل في إطار الصراع حول معاهدة ١٩٣٦. فبعد وفاة الدندشي انتخب صبري العسلي أميناً عاماً للعصبة، لكنه في عام ١٩٣٦ أُقيل من منصبه وفُصل من الحزب، لقبوله بمشروع معاهدة ١٩٣٦ مع فرنسا[١٢١]. فانضم العسلي إلى الكتلة الوطنية وترشح ضمن قائمتها في انتخابات ١٩٣٦ وأصبح نائباً.

أثار موقف العسلي أزمة في العصبة، وأحدث أول انقسام في صفوفها. ذلك لأنها، كما رأينا في بيانها التأسيسي، كانت ضد التعاون مع الانتداب الفرنسي وكذلك مع الحكومات المحلية التي يقيمها الانتداب، لدرجة أنها حظّرت على عناصرها تسلّم الوظائف الحكومية وشراء البضائع الأجنبية. وقد تشدّدت في تطبيق هذه المبادئ، لدرجة أنها على سبيل المثال فصلت في تشرين الأول ١٩٣٤ أحد الأطباء من عضويتها لقبوله وظيفة في دائرة صحة دمشق[١٢٢]. بحسب تعبير أحد أعضائها، وهو شاكر مصطفى، كانت العصبة تلحّ على "المزاوجة بين الوطنية والسلوك الخلقي، فكان لهذه التعاليم أثرها في نفوس الناشئة العربية، وكانت تغذّيها وتنميها بمقالاتها في صحيفة العمل القومي"[١٢٣]. ويبدو أن مبدأ اللاتعاون مأخوذ عن المهاتما غاندي في الهند، عن طرق مصر بقيادة الوفد. وقد لاقى صدى لدى بعض المثقفين من الشباب القوميين، فتبنّوه قبل تأسيس العصبة، مثل علي ناصر الدين[١٢٤]، الذي شارك بعدئذ في تأسيس العصبة، وكان يأمل قبلئذ أن تقوم الكتلة الوطنية بتطبيق هذا المبدأ.

في نفس الوقت يعدّ مبدأ اللاتعاون ردّاً على خطّ تبلور بوضوح ضمن الكتلة الوطنية في عام ١٩٣٠، إثر إضافة المادة ١١٦ من قبل سلطة الانتداب على مشروع دستور ١٩٢٨، وذلك في أيار ١٩٣٠. تزعم هذا الخطّ جميل مردم، وهو يتبع سياسة "خذ وطالب" أو ما أطلق عليه وقتذاك "النظرية الإيجابية" أو "التفاهم النزيه". كذلك يتميز مبدأ اللاتعاون بأنه أكثر جذرية والتزاماً من الخط الآخر ضمن الكتلة، الذي تزعمه فخري البارودي، والذي أطلق عليه اسم "التيار السلبي"[١٢٥]. وقد ساهم رجال العصبة (قبل تأسيسها رسمياً) في الضغط على جميل مردم ومظهر رسلان وحملهما، في نيسان ١٩٣٣، على الاستقالة من منصبيهما كوزيرين[١٢٦] في حكومة حقي العظم الموالية للانتداب.

كما يبدو، مع الزمن تغيّرت قناعات جماعة من قيادة العصبة تجاه مبدأ اللاتعاون، مما أدى إلى انشقاق ١٩٣٦. وفي حين يشير بعض المؤلفين، مثل ذوقان قرقوط[١٢٧]، إلى دور إغراءات المناصب، فإن فيليب خوري يبيّن الدور المؤثر الذي لعبه القوتلي وجماعته في هذا الانشقاق، لا كتآمر شخصي، بل كاتجاه سياسي. كعروبي قديم ومعارض حالي لاتجاه جميل مردم كان شكري القوتلي على علاقة طيبة مع قيادة العصبة، خاصة وأنه أيّد سابقاً تأسيس العصبة ودعمها لاحقاً، حتى أن شقيقه الأصغر عادل القوتلي صار عضواً فيها. فاستطاع من خلال هذه العلاقة، وبعد فشل سياسة "التعاون النزيه" في فترة ١٩٣٤ – ١٩٣٥، أن يكسب مجموعة من قيادة العصبة إلى وجهة نظره القائلة، بأن أفضل طريقة لإخضاع الكتلة الوطنية لطريقة تفكير العصبة هي العمل ضمن إطارها. برأيهم، لا أمل في أن يكون للعصبة تأثير على السياسة الوطنية ما لم تخترق هي أيضاً التيار العام للحركة الوطنية، تماماً كما فعل أساتذتهم الاستقلاليون[١٢٨].

ويبدو، كما يقول فيليب خوري، "أنه في فترة ما قبل نهاية عام ١٩٣٥، كان لجناح الاستقلال التابع للقوتلي ولعصبة العمل القومي خطط سرية منسقة لثورة جديدة في سورية تقوم الحكومة العراقية بتسليحها. ولكن ما أن بلغت الخطط مرحلتها النهائية في ربيع ١٩٣٦، حتى اندلعت الاضطرابات في فلسطين، وحولت إليها الأسلحة العراقية بسرعة. ومع أنه لم تظهر انتفاضة سورية إلى حيز الوجود، فقد بدأ عدد من قادة العصبة، ومنهم العسلي، التشديد على أهمية العمل بصورة وثيقة مع القوتلي وجناح الاستقلال من الكتلة الوطنية". وفي صيف ١٩٣٦ دعا شكري القوتلي كلاً من صبري العسلي وأحمد الشرباتي وفريد زين الدين إلى الانضمام إلى مجلس الكتلة، فقبل العسلي الدعوة. "وفي مطلع عام ١٩٣٧، وافق عدنان الأتاسي على تمثيل حكومة الكتلة في أنقرة، وقبل فريد زين الدين منصب مدير عام وزارة الشؤون الخارجية"(١٢٩).

غير أن الأكثرية في عصبة العمل القومي بقيت على خطها الأصلي. ففي ٨ تشرين الأول عقدت العصبة مؤتمراً قطرياً ناقشت فيه مشروع معاهدة ١٩٣٦ وملاحقها (الموقعة في ٩ أيلول)، وأصدرت بياناً جاء فيه: "على الرغم مما يميز المعاهدة من تعابير المساواة التامة بين الفريقين المتعاقدين وتنازل الفريق الفرنسي عن حقوق كان يدعيها فإنها تنتقص السيادة وتخرج عن منطوق المصالح الضرورية... فعصبة العمل القومي، التي تقدّر جهود العاملين في الحقل الوطني في داخل البلاد وخارجها مازالت على قناعتها بأن الاستقلال لا تؤمنه العهود والبنود، بل تؤمنه ميزات الشعب وكفاءته وحسن استعداده لمجالدة الحوادث وصراع الحياة"(١٣٠).

وحدّدت العصبة المثالب التي رأتها في المعاهدة: "بإعطاء الفرنسيين حق إبقاء جيش غير محدود في جبل الدروز وبلاد العلويين لمدة خمس سنوات (م ٥ من الاتفاق

العسكري) وبإلزام الحكومة السورية أن تضع تحت تصرفهم جميع المواقع والأمكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية (م ٦). وإعطاء القوى الفرنسية الميزات والمناعات التي يتمتعون بها حالياً والمبنية على نظرية خارج حدود الدولة. وبرجوع المعلمين والاختصاصيين الفرنسيين إلى رئيس البعثة العسكرية دون تحديد سلطات هذا الرئيس ومصدر النفوذ عليه (م ٣). وبربط النقد السوري بالعملة الفرنسية (المراسلة التاسعة). وتفرض المراسلة الثامنة على سورية التقيّد بالامتيازات والاتفاقات والحقوق المكتسبة الممنوحة باسمها ولحسابها لمنفعة الأشخاص الماديين والمعنويين الفرنسيين. وفي التعليم نجد المراسلة السابعة حافظة لمؤسسات التعليم والإسعاف والخير الأجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية، حق الانتفاع من النظام الحالي. وفي الإدارة نجد المراسلة السادسة قد قضت بتعيين نظام خاص لجبل الدروز (وأراضي اللاذقية - إضافة من قبلي، كما جاء في نص المراسلة) كان يجدر ترك تعينه إذا وجب للجمهورية السورية المعترف في المعاهدة باستقلالها وسيادتها"[١٣١].

بخصوص قضية فلسطين أصدرت عصبة العمل القومي مذكرة تردّ فيها على تقرير اللجنة الملكية الإنكليزية (المؤرخ في ٢٢ حزيران ١٩٣٧) بشأن الجزء الجنوبي من ديار الشام "فلسطين". تتضمن المذكرة استعراضاً لما فعله الإنكليز بعد الثورة العربية الكبرى في فلسطين من خيانة للعهود ونقض للمواثيق ومن اضطهاد للعرب وتوطين لليهود، كما تتضمن مناقشة لتقرير اللجنة الملكية المذكور. مما نقرأه في المذكرة، أن من أسباب نصرة العرب لفلسطين، رغم الفواصل والتفرقات الاستعمارية بينهم: "أن الحركة العربية تغدو حركة قومية تامة الأجزاء تشتمل على العناصر اللازمة جميعها لتكوين دولة حديثة من نواحيها جميعاً: (أ) وشائج عرق (ب) روابط قومية (ج) أواصر تاريخ (د) مصالح اقتصادية (هـ) كيان جغرافي (و) وحدة التفكير والأماني والأهداف (ز) شيوع الأدب ووحدة اللغة في كل أمصار العرب".

وتبيّن المذكرة أن خطر الصهيونية لا ينحصر في فلسطين وحدها، بل يهدد العرب أجمع:

١- للثأر التاريخي والحقد القومي والمصالح اليهودية بما لا يرضي اليهود معه بما تريده اللجنة إلا قليلاً ولوقت قصير.

٢- لتشعب كيدهم السياسي والاقتصادي ورأسماليتهم الضخمة وعلاقاتهم الشعوبية.

٣- لما تنطوي عليه حركتهم من أسس دينية تجعل لاستعمارهم صبغة روحية خطرة.

٤- لاضطرارهم التوسع فيما حولهم من الأرض العربية نظراً لتوالدهم وإرغام الدول الأوروبية لهم على الجلاء والنزوح فيتمركزون في (فلسطين).

٥- لأن من الأصبغة الروحية التي يتذرعون بها لدعوتهم الدينية السياسية، أن أرض الميعاد عندهم ليست (فلسطين) وحدها بل يشمل وعد الله لهم -حسب زعمهم- بلاد الشام قاطبة...

٦- كونهم مهما يكثر عددهم وتضخم قوتهم يظلون أقلية في بيئة عربية كبرى، فيصبحون تكأة استعمارية لأية دولة تقضي مصالحها بأن تعاونهم أو تحميهم"[١٣٢].

وتنهي المذكرة احتجاجها على تقرير اللجنة الجائر بالقول: "وإن (عصبة العمل القومي) في الأقطار العربية، استناداً إلى منهاجها وتنفيذاً لخطتها، وعملاً بما قدمته في هذا البحث من أسباب واعتباراً منها أن تقسيم (فلسطين) إنما هو حركة استعمارية يخلقها الإنكليز لإضعاف العرب، وتمهيداً لسلطان الصهيونية التي هي صنيعتهم، وحرصاً على استقلال الوطن العربي الكبير، وعملاً منها في سبيل العدل والسلام العام ابتداء بقومها العرب، إن (عصبة العمل القومي) لهذا كله، ترفض هذا التقسيم رفضاً محضاً مباشراً، وتنذر أنها تقف دون تحقيقه، مهما كلفها الأمر بالقول والمال

والنفوس، وتحمّل الإنكليز تبعة ما قد ينجم من مذابح هم الذين بتدابيرهم الغريبة يمهّدون لها"[١٣٣].

"وكان للعصبة مواقف مشهودة في الدفاع عن قضية فلسطين، فشارك بعض أركانها في مؤتمر بلودان ١٩٣٧ من أجل فلسطين وساهموا في صنع قرارات المؤتمر. كما ساهمت العصبة في تأمين السلاح للثورة الفلسطينية عن طريق المحامي شفيق سليمان -أحد أركان العصبة- الذي كان يتولى الإشراف على نقل السلاح من العراق إلى فلسطين، وتعرّض للاعتقال من قبل السلطات الفرنسية بتهمة تهريب السلاح والذخائر إلى مجاهدين فلسطين"[١٣٤]. كما كان أحمد الشراباتي يقوم بنقل السلاح إلى الحدود وتسليمه لمجاهدي ١٩٣٦[١٣٥].

من الأحداث المصيرية التي مرّت على سورية وكان لعصبة العمل القومي دور فاعل فيها: قضية لواء اسكندرون في الأعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٨. كتب محمد حرب فرزات: "لقد كانت العصبة نشيطة جداً في الاسكندرونة ومثّلت وحدها الجانب العربي الشعبي ضد مؤامرات الفرنسيين والأتراك وسكوت حكومة الكتلة الوطنية، ولم تكن تثق بالوفد السوري في جنيف فطالبت بأن يتألف من شكري القوتلي وزكي الأرسوزي بدلاً من عبد الرحمن الكيالي وحسن جبارة"[١٣٦]. صحيح أن العصبة كانت -بزعامة زكي الأرسوزي- القائدة للحركة العربية في اللواء، والسبّاقة لمواجهة فصله عن سورية الأم، غير أنه كانت هناك قوى أخرى، شعبية وحزبية، عملت كذلك -وإن تأخر بعضها- ضد التآمر التركي الفرنسي، وقد انتظمت هذه القوى في نيسان ١٩٣٨ مع العصبة ضمن "لجنة التنظيم العربية العليا لعرب اللواء" بل وانخرطت في معركة اللواء منظمة الحزب الشيوعي السوري. وبكلمات أحد شبابها وقتذاك، "كانت عصبة العمل القومي في لواء الاسكندرونة: هي الحزب

الوحيد الذي لم يخدع بالأساليب التي كان يحرص موظفو الانتداب على ممارستها... كانت وحدها التي لم تصدّق فرنسا قطّ... أو أنها يمكن أن تساند العرب -بشكل ما- مع أن سياسة فرنسا بكل تفاصيلها كانت معادية وثيت... أنها حليفة السياسة التركية وحاميتها"[١٣٧].

جاء في تقرير رفعه زكي الأرسوزي إلى قنصل العراق بدمشق بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٣٨: "... كما أن المسيو غارو مندوب فرنسا السابق في اللواء قد شرح لي... أن فرنسا وتركيا متفقتان منذ زمن بعيد على تتريك المنطقة وتأمين الأكثرية الانتخابية للأتراك. وكنا نحن الفرنسيين نعتقد أن إطلاق حرية العمل للأتراك مع بذل الأموال تكفيان لتأمين هذه النتيجة، ولكنكم ألهبتم الشعور القومي عند الجمهور العربي فاضطررتمونا بذلك أن نكشف عن سياستنا ونطلب منكم أن تستنكفوا عن التسجيل ليتسنى للأتراك الحصول على النتيجة وإلا نستعين عند الإيجاب بالجيش التركي لتنفيذ اتفاقيتنا". في هذا التقرير يتهم الأرسوزي زعماء الكتلة الوطنية بالخضوع للشروط الفرنسية، المتضمنة موافقتهم على طلبات الأتراك في لواء اسكندرون، من أجل المفاوضات على معاهدة ١٩٣٦[١٣٨].

وكان لا بدّ من أن تقف السلطات الفرنسية في اللواء موقف العداء من العصبة ونشاطها، بعد أن أخذت العصبة تتجه في مقاومتها للمخططات الفرنسية في اللواء عن طريق المظاهرات الاحتجاجية، خاصة بعد تصديق اتفاقية جنيف من قبل مجلس عصبة الأمم. كما تحولت المقاومة العربية في اللواء وبتدبير من العصبة إلى المقاومة المسلحة، حيث أخذت الجماهير العربية تهاجم بعض المؤسسات ومراكز البوليس الفرنسية. وكان من الخطوات التي اتخذها المفوض الفرنسي حل عصبة العمل القومي على أساس أنها تثير الشعور بين العرب والأتراك في اللواء، مما يتناقض مع روح اتفاق

جنيف. وكرد فعل لهذا الإجراء قامت الجماهير العربية بمهاجمة مركز للبوليس في الاسكندرونة في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٧، عندها عمدت السلطات الفرنسية إلى إغلاق مراكز العصبة في اللواء واعتقلت زعيم العصبة في المنطقة زكي الأرسوزي ووضعته سجيناً في أحد مراكز البوليس"[١٣٩].

عن هذا الحدث كتب محمد علي زرقة، أن "شعب اللواء العربي ... هب منذ ١١ كانون الأول عام ١٩٣٧ ضد نظام جنيف، بقوة وعناد، فاعتقل قادة حزب عصبة العمل القومي وعلى رأسهم السيد زكي الأرسوزي وصبحي زخور وعشرات القادة العرب. وأذكر أنني اعتقلت في هذه الموجة مع السيد زكي الأرسوزي في غرفة من غرف دائرة الشرطة في الاسكندرونة، مطلة على الطريق العام، فكنت أشاهد من ثقب في أخشاب النافذة: آلاف الجماهير تتظاهر في الشارع محتجة.. غاضبة طوال يوم ٢١/ ١٢/ ١٩٣٧ ..."[١٤٠]. وفي أنطاكية، بتاريخ ٩/ ٥/ ١٩٣٨ "اعتقلت السلطة الأستاذ زكي الأرسوزي والسادة نخلة ورد وسليم جبرائيل خوري. وبعدئذ أحاطت قوة كبيرة من الدرك والشرطة دار السيد صبحي زخور والدكتور ألبير بيلوني لإلقاء القبض عليهم وعلى بقية الشباب العربي، ففتشوا المنازل وروّعوا النساء والأطفال، فاضطربت المدينة بكاملها من جراء ذلك. ثم نزلت قوة كبيرة من الجنود المراكشية إلى حي العفان ومنعت النساء والأطفال والرجال من الخروج من بيوتهم. ولكن رغم كل ذلك كانت جماعات العرب تتهافت إلى مقر اللجنة الدولية للاحتجاج على أعمال السلطة". وفي صباح ١٠/ ٥/ ١٩٣٨ "أخذت النساء والأطفال يتهافتون إلى مقر اللجنة وإلى دار الحكومة طالبين إخلاء سبيل المعتقلين، ولكن قوبلوا بالرصاص على مرأى من أعضاء اللجنة الدولية"[١٤١].

في أواخر أيار ١٩٣٨ ظلت عمليات التسجيل تفيد أن الأتراك أقلية في اللواء[١٤٢]، فأعلنت في ٣ حزيران الأحكام العرفية، وعلى أثر ذلك أوقفت اللجنة الدولية أعمالها في ٢١ حزيران، وغادرت اللواء. وفي ٥ تموز ١٩٣٨ دخلت القوات التركية اللواء، وجرى تسيير كل شيء بما يخدم مصلحة تركيا. وأطلق سراح زكي الأرسوزي ورفاقه بتدخل من عصبة الأمم وطرد إلى سورية، فتوجه إلى حلب، ثم انتقل إلى دمشق. لكنه، كما كتب وهيب الغانم، "لم يحتج إلى زمن طويل كي يدرك أن قادة العصبة آنذاك هم أبعد ما يكونون عن الإيمان بالأهداف التي ينادون بها، وأنهم يستهدفون مصالح عابرة، أكثر مما يستهدفون بناء أمة، وأن أساليبهم لا تتعدى المناورات السياسية التقليدية، وهي بعيدة كل البعد عن أساليب النضال والتضحية والتخطيط، فانسحب من العصبة ونشر انسحابه على الصحف عام ١٩٣٩"[١٤٣].

مثّلت خسارة محافظة اسكندرون وانسحاب الأرسوزي ورفاقه من عصبة العمل القومي ثالث ضربة قاسية تصيب العصبة. في نفس السنة تورط بعض أعضاء العصبة في قضية محاولة اغتيال بهيج الخطيب، رئيس مجلس المديرين (من ٨ تموز ١٩٣٩ إلى ٣ نيسان ١٩٤١) الموالي للفرنسيين، وذلك في ٢٥ تموز ١٩٣٩، فاعتقل بسبب المحاولة عرفان الجلاد من العصبة، مع عدد من الشباب الوطني في دمشق وحماة[١٤٤]. وهرب من رجال العصبة، الذين جاء ذكرهم في عملية التورط، شفيق سليمان وأبو الهدى اليافي إلى العراق، وأحمد الشراباتي إلى شرقي الأردن[١٤٥]. كذلك فرّ رشدي الجابي إلى عمان، وحوكم غيابياً مع فريق من أعضاء العصبة وحكم عليه، وعلى أحمد الشراباتي أيضاً، بالسجن لمدة عشرين سنة من قبل المجلس الحربي الفرنسي[١٤٦]. وكان الفرنسيون قد حظّروا في آذار ١٩٣٩ نشاط العصبة[١٤٧]. فكانت محاولة الاغتيال فرصة لملاحقة قيادتها. وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، أُعلنت الأحكام العرفية في سورية، وفرضت رقابة

شديدة على الصحف وصودرت أجهزة المذياع، واتخذت إجراءات قمعية ضد السياسين المناوئين، واعتقل من بقي من قيادة العصبة باعتبارهم متعاطفين مع دول المحور[١٤٨]. هكذا أصابت العصبة عدة ضربات متلاحقة في عام ١٩٣٩، فأُخمدت هذه الشعلة القومية، بالسرعة التي توهجت فيها.

كتبت نجاح محمد عن فترة الحرب الثانية، أن عصبة العمل القومي "توقف نشاطها وخاصة بعد استيلاء تركيا على لواء اسكندرون وهجرة أكثر شبابها إلى بقية أنحاء سورية وإلى العراق، وأيضاً بعد ملاحقة أعضائها ومحاكمة ٢٧ عضواً منهم في دمشق في نيسان ١٩٤٠ وإعدامهم بتهمة العمل لحساب الألمان"[١٤٩] هذه المعلومة، على أهميتها، لم يذكرها أي مصدر آخر من المصادر العربية التي اطلعنا عليها. لكن يثير الانتباه، أنه ورد لدى منير الريس أن عدد المتهمين بمحاولة اغتيال بهيج الخطيب وبالتحضير لثورة بمساعدة الألمان بلغ ٢٧ شخصاً، منهم ١١ فارون. وبتاريخ ١١ نيسان ١٩٤٠ حكمت المحكمة العسكرية الفرنسية بدمشق بالإعدام على ٧ أشخاص، منهم اثنان فاران. وحكمت على الآخرين أحكاماً تتراوح بين ٥-٢٠ سنة بالسجن. و لم تنفذ أحكام الإعدام[١٥٠].

على أي حال لم يكن للعصبة نشاط سياسي مؤثر منذ خريف ١٩٣٩، وبالأحرى منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث "اضطر رجالها وشبابها إلى النزوح، نزح معظمهم إلى الأردن ونزح بعضهم إلى العراق". وفي عام ١٩٥٤ أرادت العصبة أن تستأنف نشاطها، إنما على أساس أن يتركز نشاطها على الصعيد العربي الواسع، لأنها رأت أن القضايا المحلية تستنزف النشاط العربي وتبدّده، وأن مصيبة الوطن العربي أصبحت (وقتذاك) في طغيان هذه القضايا المحلية على قضية الوطن العربي الكبير. وكانت باكورة نشاطها، وخاتمتها في الوقت نفسه، أن دعت

إلى عقد مؤتمر قومي عربي شعبي عام، الهدف منه أن "يتدارس فيه المؤتمرون أوضاع العالم العربي، وينظرون في مشكلاته الكبرى التي تسدّ عليه طريق النهوض، وتحول بينه وبين أن يبلغ غاياته، وتدعه نهباً مقسماً بين السياسات الاستعمارية والأغراض الشخصية والأهواء الضيقة". ويعتقد الداعون إلى المؤتمر، "أن الأمر في العالم العربي: في تأخر موعد وحدته، وفي تفرّق كلمته، وفي انقسام سياساته لا يعود إلى طبيعته وأوضاعه السياسية، وإنما يعود إلى ظروف طارئة مفتعلة، وإلى مشكلات مختلقة مركوزة، وإلى عقبات خارجية أحكم وضعها بحيث تحول بينه وبين الوحدة". ولهذا فهم يحرصون "على أن يتدارسوا أوضاع هذه المجموعة العربية بحيث يتبينون، ويبينون للناس، موضع الداء وأسلوب المعالجة وطريق العمل"(١٥١).

"ويجد الداعون إلى المؤتمر أن مشكلات العالم العربي يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً- القضايا السياسية: ١- الوحدة العربية

٢- قضية فلسطين

٣- قضية الاستعمار في المغرب العربي

٤- القضايا السياسية الخاصة بالأقطار العربية الأخرى.

ثانياً- القضايا الاجتماعية: ١- الحريات في الوطن العربي

٢- توجيه التعليم ضمن الإطار القومي

٣- العمل القومي والتيارات المذهبية.

ثالثاً- القضايا الاقتصادية: ١- التوجيه المنهاجي للاقتصاد القومي

٢- الثروة القومية في الوطن العربي

٣- البترول العربي"(١٥٢).

غير أننا لم نسمع فيما بعد عن انعقاد مثل هذا المؤتمر، ولا أحسّت الحياة السياسية العربية بوجود العصبة بعد هذه الدعوة، فكأنها -بالتعبير الشعبي- كانت "فيقة الموت". ذلك لأن الحياة السياسية والحزبية كانت في سورية بعد الاستقلال قد تجاوزت فكر العصبة ومواقفها السياسية وأساليب عملها، وإن كانت العصبة قد ورّثت الكثير لمن جاء بعدها من أحزاب قومية ودعاة قوميين.

هـ- دور العصبة في تكوينات سياسية أخرى

ثمة ظاهرة، غريبة بالنسبة لنا اليوم، نلاحظها لدى الكثير من الناشطين في التنظيمات السياسية العربية في الثلاثينات والأربعينات، وهي: تعدد الانتماءات والولاءات الحزبية، وخاصة المزاوجة بين تنظيمين: علني وسري. ربما أرادت عصبة العمل القومي، عند تأسيسها، أن تتجنب هذه الازدواجية، حين اشترطت على العضو أن لا ينتمي إلى حزب آخر غير حزب العصبة. غير أنها في اللحظة نفسها استثنت أكرم زعيتر من هذا الشرط، كما كتب هو في مذكراته: "أعلنت للمؤتمرين أنني عضو مؤسس في حزب الاستقلال العربي بفلسطين ولا أستطيع التخلي عن استقلاليتي، ورجوت إعفائي من الانتماء إلى العصبة مادام هذا الشرط قائماً، فتقرر بالإجماع وبصورة استثنائية السماح للمؤسس أكرم زعيتر بأن ينتمي إلى حزب الاستقلال مع المحافظة على انتسابه إلى العصبة"(١٥٣).

صحيح إن الفكرة لا يستوعبها، ولا يجوز أن يستوعبها، أي حزب، لأن الحزب يحدّها باعتبارات سياسته اليومية، ثم يقتلها بتحديداته وبتأبيد راهنيته، لكن تجنّب هذا الخطر لا يكون بتعدد الانتماءات والولاءات، لأن هذا التعدد يبعثر القوى ويشوّش الوعي. على سبيل المثال، طالما أن الانتماء إلى عصبة العمل القومي لا يتنافى مع الانتماء إلى حزب الاستقلال الفلسطيني، وطالما أن كلاهما عروبي وحدوي

الاتجاه، فإنه من المنطقي أن يتوقع المرء أن يؤلف هذان التنظيمان حزباً واحداً لامركزياً، وبالتالي يتوحد الانتماء وتتوحد القوى ويشتدّ التأثير. هذه نقطة تؤخذ على الأحزاب القومية العربية وقتذاك: توزع القوميين العرب في عدة تنظيمات حزبية على مستوى كل قطر وعلى مستوى الوطن العربي. وقد رأينا أن تنظيم عصبة العمل القومي انحصر تقريباً في سورية (ولبنان)، مع أن القوميين العرب كانوا وقتذاك موجودين بكثرة في فلسطين وشرقي الأردن والعراق ومصر، وربما في بلدان عربية أخرى.

يبدو أن العصبويين كانوا على العموم قوميين عرب أكثر مما هم عصبويون؛ بمعنى أنهم كانوا يهتمون بنشر الوعي القومي العربي أكثر من اهتمامهم بنشر وتقوية تنظيم حزبهم، مع أن أفكارهم القومية التي يدعون لها لم تختلف عن أفكار العصبة. في العراق تواجد بعد تأسيس العصبة عدد من المؤسسين، بعضهم من العراق مثل صادق البصام وسعيد فهيم وعبد المجيد عباس وناجي معروف، وبعضهم غير عراقي مثل فريد زين الدين ودرويش المقدادي وأكرم زعيتر. وقد تمكن بعض هؤلاء العصبويين، بالاشتراك مع قوميين عرب آخرين مثل أمين رويحة (من سورية) وصائب شوكت ومتى عقراوي وخالد الهاشمي وفهمي السعيد وجلال عزاوي وبديع شريف وعبد المجيد القصاب وصبري مراد ومحمد حسين سليمان وعبد المجيد محمود ومحمد مهدي كبة وغيرهم من العراق، أن يكونوا تجمعاً فكرياً يضم قرابة الخمسين شخصاً، وأن يؤسسوا "نادي المثنى"، الذي أعلن في ٢١/ ٦/ ١٩٣٥، إبان وزارة ياسين الهاشمي الثانية. وكان قد اقترح أهداف النادي ووسائل تحقيقها أكرم زعيتر، وهي شبه منقولة عن البيان التأسيسي للعصبة. كما وضع فريد زين الدين ودرويش المقدادي مع غيرهما من مؤسسي النادي "المنهج القومي العربي"[١٥٤]، وهو أقرب إلى

أن يكون بياناً عقائدياً لتأسيس حزب عربي شامل من أن يكون منهجاً لناد ثقافي عراقي، حتى أنه أوسع وأشمل من البيان التأسيسي للعصبة، إنما على الخطّ نفسه.

أصدر النادي مجلة أسبوعية باسم "المثنى"، وكان يقيم الندوات والمحاضرات الثقافية والتاريخية والاجتماعية، منها محاضرة ليونس السبعاوي بعنوان "الوعي القومي"، وأصدر كتاباً لسامي شوكت بعنوان "هذه أهدافنا، من آمن بها فهو منا". وكان له فرعان، واحد في البصرة باسم "الثغر"، والثاني في الموصل باسم "الجزيرة". عموماً كان لهذا النادي دور هام في الحياة الثقافية والسياسية العراقية، وخاصة أن فيه كانت بدايات ظهور التجمع القومي الحديث. ففي عام ١٩٣٦ تشكلت "جمعية الدفاع عن فلسطين"، شارك فيها أعضاء من النادي، واتخذت الجمعية بناية نادي المثنى مقرّاً لها[١٥٥].

"وقد ذكر الأستاذ محمد صديق شنشل بأن الشباب القومي كان قد أنشأ تنظيماً، في الثلاثينات، وأن هذا التنظيم كان يمثّل جزءاً من الحركة القومية العربية على مستوى الوطن العربي. وقد استمر نشاطه حتى عام ١٩٤١، ثم انحل بعد فشل حركة مايس. ويذكر شنشل بأنه قد انتمى إلى هذا التنظيم، عندما كان طالباً في باريس مع جماعة من الطلاب في الفترة (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، وإن جميع أعضاء التنظيم كانوا قد انتموا إلى نادي المثنى. وكان يرأس هذا التنظيم الشهيد يونس السبعاوي منذ عام (١٩٣٩)"[١٥٦]. كان التنظيم سرياً، وله امتداد في الجيش، ومن أبرز ممثلي الجناح العسكري فيه العقداء الأربعة: صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب. وكان التجمع القومي وراء حركة رشيد عالي الكيلاني (نيسان وأيار ١٩٤١)، وهي حركة عروبية معادية للاحتلال الإنكليزي، كما كان في قيادتها، وقد استقطبت تأييد ومساندة القوميين العرب في

المشرق العربي، وخاصة في سورية. إثر فشلها في حزيران ١٩٤١، على يد القوات البريطانية، وعودة الوصي عبد الإله ونوري السعيد إلى السلطة، جرى إعدام العقداء الأربعة ويونس السبعاوي، وتمّ تشتيت العناصر القومية داخل البلاد وخارجها[١٥٧].

في نيسان ١٩٤٦ تأسس رسمياً حزب الاستقلال العراقي. "وحول بداية التفكير في إقامة الحزب، يقول محمد صديق شنشل (بدأ التفكير في تأسيس حزب الاستقلال أيام كان القوميون أعضاء نادي المثنى في المعتقلات إثر فشل حركة ١٩٤١، وكان فائق السامرائي صاحب الفكرة والداعي لها)". "وقد انتمى للحزب أعضاء التنظيم القومي العربي السري السابق الذكر، ومجموعة من أعضاء نادي المثنى المغلق، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الشباب القومي من طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية. وبلغ عدد أعضاء الحزب في فترة من الفترات ٣٨ ألف منتسب"[١٥٨]. ويقول كامل الجادرجي في مذكراته، إن نظرة السلطة العراقية إلى حزب الاستقلال كانت سيئة جداً، "إذ أن البلاط ومن ورائه الإنكليز يمقتون هذا الحزب أشد المقت لاعتقادهم بأنه الخلف الحقيقي لنادي المثنى الذي كانت له اليد الطولى في إثارة حوادث مايس ١٩٤١ وبأنه على اتصال وثيق بمفتي فلسطين وبرشيد عالي الكيلاني"[١٥٩].

في سورية ساهمت عصبة العمل القومي، أو قادتها، في تأسيس عدد من التنظيمات السياسية، السرية والعلنية، مزاوجةً مع تنظيم العصبة أو بدلاً منها. يأتي في مقدمة هذه التنظيمات "الحزب القومي العربي" السري، وذلك في عام ١٩٣٦، وقد شمل نشاطه سورية ولبنان والعراق وفلسطين وشرق الأردن. يشير منير الريّس إلى أن بداية نشوء الحزب جاءت إثر الانقسام في الصف الوطني السوري، ويقول: "تداعينا بضعة شباب من العصبويين والشباب الوطني إلى اجتماعات سرية درسنا فيها الوضع

الناجم عن هذا الانقسام، فأقررنا فيما بيننا فكرة الخروج بالعمل السياسي للشباب عن نطاق الإقليمية الضيق، وأن لا تلهينا السياسة المحلية عن المبادئ التي مات في سبيلها شهداؤنا الأول، يوم علقهم أحمد جمال السفاح على أعواد المشانق، وهم يهتفون بوحدة أمتهم العربية ووطنهم العربي الكبير، ورأينا عدداً كبيراً من مؤسسي عصبة العمل القومي مندفعين وراء المظاهر، أكثر من الجوهر، يعارضون الكتلة الوطنية والشباب الوطني، وينحتون من أثلة رجالها، ليحلوا محلهم في الزعامة الشعبية، مما فرّق الصف الوطني وأضعف الحركة الوطنية التي كانت تساندها أكثرية الشعب الساحقة"[١٦٠].

ويتابع منير الريس قائلاً: "لذلك تلاقينا على فكرة قيام حركة عربية سرية تعمل دون ضجة لتحرير أجزاء الوطن العربي وتوحيدها في دولة واحدة من المحيط إلى الخليج. وأخذنا نضع لهذه الحركة منهاجها، وقد اقتصرت اجتماعاتنا في بادئ الأمر على عبد الرحمن الجوخدار وفهمي المحايري من أعضاء اللجنة العليا لعصبة العمل القومي، وعلى مسلم الحافظ ومنير الريس من أعضاء مكتب الشباب الوطني ولجنته الإدارية، وعلى الدكتور سعيد فتاح الإمام من شباب عاملين مثقفين أطلقوا على أنفسهم اسم (خريجي الجامعات الألمانية)... وبينما كنا ننهي نظامنا الداخلي بعد المنهاج اتصلت جماعة في لبنان بمسلم الحافظ... وأطلعته على حركة عربية سرية تؤسس في لبنان، عناصرها لا تقتصر على اللبنانيين بل بينهم أيضاً شباب من فلسطين، تريد أن تتعاون مع إخوان في سورية يعملون بصمت وهدوء للقضية القومية الكبرى... ودعينا إلى مؤتمر سري عقد في منزل محمد علي حمادة في بيروت... وأسمينا المنظمة (الحزب القومي العربي)"[١٦١].

يذكر منير الريس من بين مؤسسي هذا الحزب القومي السري، إلى جانب الخمسة المذكورين سابقاً: الدكتور قسطنطين زريق، الدكتور فريد زين الدين، فؤاد مفرج، واصف كمال، كاظم الصلح، تقي الدين الصلح، عادل الصلح، شوقي الدندشي، عادل عسيران، الدكتور محمد علي حمادة، ممدوح السخن، فريد يعيش، المهندس هاني الصلح وغيرهم. ثم انضم إلى الحركة في سورية: أسعد هارون وعدنان الأزهري وجمال علي أديب من اللاذقية، سليمان معصراني وعبد الهادي معصراني والدكتور فرحان الجندلي وشاكر السباعي من حمص، عثمان الحوراني وسعيد الترمانيني وجميل العلواني وسعيد الخاني وعلي العدي من حماة، أسعد محفل وأحمد طلس من حلب، الدكتور عزة الطرابلسي وأنور القطب وعبد الرحمن فارس عيد وعلي عبد الكريم الدندشي وفائز الدالاتي وزهير الدالاتي ونصوح اللقاق وبشير علو من دمشق، وغيرهم[١٦٢] . فمن الواضح أن نسبة كبيرة من هؤلاء هم مؤسسي وقيادة عصبة العمل القومي في سورية ولبنان وفلسطين.

ونلاحظ أن هناك توافقاً بين المعلومات التي قدمتها مصادر الجيزاني عن العراق وبين المعلومات التي يوردها منير الريس، عندما يقول: "أما الحزب القومي العربي السري فقد سار قدماً في نشاطه، وتوسيع حركته، فانتمى إليه الكثيرون في العراق ولبنان وسورية وفلسطين وشرقي الأردن والكويت. وكان أبرز المنتمين إليه من السياسيين العراقيين: المحامي يونس السبعاوي، والدكتور محمد حسن سلمان، وصديق شنشل، والدكتور جابر العمر، وسلمان الصفواني، وموسى الشهبندر، وعبد الرزاق شبيب المحامي؛ ومن أكبر العسكريين في الجيش العراقي: صلاح الدين الصباغ، ومحمود سلمان، وفهمي السعيد، وكامل شبيب"[١٦٣] .

كذلك شاركت عصبة العمل القومي في تأسيس "النادي العربي" بدمشق. حول ذلك كتب فيليب خوري: "وبانحدار حظوظ العصبة السياسية بسبب انقساماتها الداخلية، برزت بصورة مفاجئة تنظيمات عربية أصغر حجماً. وكان أنشطها النادي العربي في دمشق، الذي أسس في شباط/ فبراير ١٩٣٧، وكانت مبادئه الرئيسية: (... إحياء تاريخ العرب وإقامة روابط متينة بين البلاد العربية وتوحيده، ووضع مناقبيات حميدة، والعمل من أجل الفرد والعائلة، وتشجيع الصناعات الوطنية، والتشديد على الأنشطة الرياضية، والعمل في سبيل ما هو في مصلحة العرب ويعين اجتماعياً واقتصادياً). و لم تختلف رؤيته عن رؤية العصبة، بل كانت العضوية متداخلة جزئياً مع العضوية في العصبة"[١٦٤] . وكانت العضوية متداخلة أيضاً مع تنظيم الشباب الوطني، ومع الحزب القومي العربي (السري)، خاصة وأن مؤسس النادي ورئيسه هو سعيد الفتاح إمام. يقول منير الريس عن النادي: "وغدا ملتقى للشباب العربي، ننتقي من بين أعضائه من نراه صالحاً للعمل الحزبي السري"[١٦٥] ، أي في الحزب القومي العربي. وقد اتهم الفرنسيون النادي بأن له صلة بالألمان[١٦٦] . بالفعل حاول هذا الحزب، باسم النادي ممثلاً بسعيد الفتاح إمام وبتوسط من المفتي أمين الحسيني، الحصول على أسلحة ألمانية من أجل ثورة فلسطين وللقيام بثورة في سورية، لكن هذه الجهود لم تلق النجاح[١٦٧] . جدير بالذكر أخيراً أن النادي ضم ٢٦ امرأة، إلى جانب ١٠٨ رجال؛ تُذكر من النساء سميحة فتاح الإمام[١٦٨] .

استكمالاً لما ذكرناه سابقاً، نلاحظ في الفترة من ١٩٣٦ وحتى بُعيد الاستقلال، بصورة خاصة، تعددية في الانتماءات الحزبية وتداخلات بين التنظيمات السياسية، لدرجة أن هذه الظاهرة شملت حتى التسميات. فبعد تأسيس "الحزب القومي العربي" السري أنشئ "الحزب العربي القومي"، ويبدو أنه كان علنياً. نقرأ

عن هذا الحزب لدى نجاح محمد: "إن الاختلافات التي قامت في صفوف القوميين العرب حول تقييم مشروع معاهدة ١٩٣٦ قد أدّت إلى الانشقاقات الداخلية في تنظيمين رئيسيين: (الكتلة الوطنية) الحاكمة ورديفها (الشباب الوطني) وتنظيم (عصبة العمل القومي) رئيس المعارضة. وقد تجمع أفراد من كلا التنظيمين ممن رفضوا المشروع واتفقوا على حاجة البلاد لتنظيم قومي عربي على مستوى الوطن العربي كله يكون أكثر فهماً للقضايا التحررية والاجتماعية للأمة العربية.. وفي عام ١٩٣٨ اجتمع هؤلاء القوميون في مؤتمر عام أعلنوا بعده تشكيلهم لـ(الحزب العربي القومي) ووضعوا له الميثاق. حضر المؤتمر ممثلون من عدة أقطار عربية: كاظم الصلح وعادل الصلح من لبنان، صديق شنشل من العراق، ومن ١٠ - ١٢ من سورية من بينهم: ظافر الرفاعي ومنير غنام ورشاد برمدا، إلخ... كان مقر نشاط الحزب بالنسبة لسورية في حلب"[١٦٩].

يبدو أن هذا الحزب ظهر كمنافس أو كبديل للحزب القومي العربي، ربما لاختلاف حول قضية الاشتراكية. يتحدث منير الريس عن ملابسات هذا الأمر فيقول: "وقد ظل فرع حلب ضعيفاً في نشاطه، فرشحت اللجنة العليا للحزب، بناء على اقتراح الدكتور فريد زين الدين أحد أعضائها، اثنين من الشباب الحلبيين خريجي معاهد الغرب، هما الدكتور ظافر الرفاعي ورمزي الألاجاتي... وأسندت رئاسة لجنة الفرع للدكتور ظافر الرفاعي تشجيعاً له على العمل. ولكن الرجل، بعد بضعة أشهر من انتمائه للحزب، واطلاعه على المنهاج، وجميع أعمال المنظمة في نطاق فرعه، دعا مرة اللجنة إلى الاجتماع، وعرض عليها تعديلاً لبعض مواد المنهاج من الناحية الاشتراكية، وطلب إقرارها وتنفيذها. ولكن لجنة الفرع عارضت بأن الإقرار ليس من سلطاتها... وعلى أثر هذا الاجتماع انقطع ظافر الرفاعي ورمزي الألاجاتي عن حضور الاجتماعات الدورية، ثم أعلنا تأليف حزب سياسي في حلب باسم (الحزب

العربي القومي) بنفس المنهاج للحزب القومي العربي السري، مع تعديل طفيف في مواده الاقتصادية"[١٧٠] .

استمر الحزب العربي القومي "حتى دخول الجيوش البريطانية البلاد عام ١٩٤١، فقضي على الحزب وتفرق أعضاؤه، فقسم زج في السجن وقسم نزح عن البلاد"[١٧١] . وفي نفس العام نسمع عن حزب باسم "دعاة الوحدة العربية"، من بين أعضائه من كان سابقاً في عصبة العمل القومي، ويبدو أن له صلة بالحزب العربي القومي[١٧٢] . وقد استمر نشاط حزب دعاة الوحدة العربية حتى عام ١٩٤٤، وكان أمين السر العام للحزب منير المالكي[١٧٣] . وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٤٤ تأسس في دمشق حزب جديد باسم "الحزب العربي"، ويبدو أنه خلف لحزب دعاة الوحدة العربية. فمن الأسماء القيادية في الحزب العربي: بشير البكري ومنير المالكي. وبتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٤٧ اجتمعت الهيئة العامة للحزب وقررت تعديل اسم الحزب إلى "الحزب القومي العربي"[١٧٤] . كل هذا يشير إلى الحيرة والتخبط وإلى الشرذمة في الحياة السياسية والحزبية السورية في الفترة بعد انهيار عصبة العمل القومي وحتى عام ١٩٤٦/ ١٩٤٧.

أما الوارث الحقيقي والمعتبر لعصبة العمل القومي في سورية فهو: حزب البعث العربي الاشتراكي، وذلك بفروعه الأساسية الثلاثة: مجموعة الأرسوزي، مجموعة عفلق والبيطار، ومجموعة أكرم الحوراني. يقول فيليب خوري: "لقد ساهمت العصبة في وضع الأسس الفكرية والتنظيمية للعروبة الراديكالية، التي طور حزب البعث (أسس رسمياً عام ١٩٤٧) نفسه على أساسها بعد الاستقلال"[١٧٥] . عن بدايات نشوء حزب البعث كتب سامي الجندي: "سنة ١٩٣٩ كنت طالباً في حلب. وردتني رسائل من رفاق عديدين من دمشق تشكو كلها الفراغ السياسي وتلحّ على ضرورة

قيام حركة جديدة، وبلغني أن اجتماعات كثيرة عقدت، انتهت كلها أخيرا إلى الفشل، أهمها اجتماع عقده الأساتذة: ميشيل قوزما، زكي الأرسوزي، ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، شاكر العاص، أليس قندلفت... قرّ الرأي فيه على إنشاء منظمة ما لبثت أن انتهت بعد الاجتماع الأول... ووردتني بعد ذلك رسالة تبشر بقيام حزب اسمه (الحزب القومي العربي) زعيمه زكي الأرسوزي"...[١٧٦] مرة أخرى: اسم واحد لأكثر من تنظيم. ويتابع سامي الجندي قائلاً: "لم يستمر نشاط الحزب إلا قليلاً. ذهب الأرسوزي سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ معلّماً إلى العراق يمني النفس بغزو قومي". وبعد عودته أسس مع عدد من مريديه "حزب البعث العربي"، وذلك في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٠[١٧٧]. في السنوات التالية تفرّق تلامذة الأرسوزي، وابتعد هو منذ ١٩٤٤ عن العمل السياسي[١٧٨]، ثم انضم تلامذته بقيادة وهيب الغانم إلى مجموعة عفلق/ البيطار وألفوا في ٧ نيسان ١٩٤٧ حزباً جديداً بنفس الاسم.

كان زكي الأرسوزي من مؤسسي وقياديي عصبة العمل القومي، كذلك كان بعض أعضاء تنظيمه الجديد أعضاء في العصبة. أما مجموعة عفلق/ البيطار فالرأي السائد أن لا علاقة لهم بالعصبة. غير أن عضو العصبة شاكر مصطفى يشير إلى وجود العلاقة، حين يقول، إنه حاول في عام ١٩٣٨ أن يدخل أستاذيه ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في حزب العصبة، "ليطرد بهما قيادته التي كانت في نظره متآمرة مع الحكم الوطني المهادن يومذاك، ذلك الحكم الذي كانت تفلت من يده (الاسكندرونة)، فلا يستطيع أن يفعل شيئاً في الحفاظ عليها!". وقد وافقاه على ذلك. لكن تقع الواقعة سنة ١٩٣٩ بالحرب العالمية الثانية، "وسحق كل عمل سياسي بالحكم الفرنسي المباشر الذي أعلن في سورية وهرب السياسيون في كل اتجاه... ووجدنا أنفسنا ونحن قبضة من الطلاب الثانويين دون قيادة ولا عمل.. وقد

لملمنا الأستاذان عفلق والبيطار من حولهما... فاجأني الأستاذ عفلق ذات يوم وكنت في منزله مع رفيقي الآخر نزيه الحكيم (...)، بأن نناقش معنا إنشاء حركة سياسية جديدة وناقش معنا الاسم، وطلب إلينا أن نشارك في كتابة المبادئ.. لا يهم ما كتبنا، فقد كان صدى وتطويراً لمبادئ عصبة العمل القومي مع ظلال باهتة من الفكر الإنساني... ولأننا استثقلنا اسم البعث، سميت الحركة باسم (حركة الإحياء العربي)، كان ذلك في أيار/ مايو ١٩٤٠". كانت الحركة سرية، وحين قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني أسست الحركة السرية حركة علنية باسم "حركة نصرة العراق"، "وكانت تختار من المندفعين لنصرة العراق أعضاء للحركة السرية الأم"[١٧٩] .

كذلك مجموعة الحوراني هي أحد ورثة عصبة العمل القومي، مع وجود جذور أخرى لها. ففي حماة كان ثمة تحالف واهن بين العصبة وفرع الكتلة الوطنية بزعامة توفيق الشيشكلي. وذلك حتى مطلع عام ١٩٣٩، "حين انضم فرع العصبة في حماة إلى انشقاق غالب العظم ومصطفى الحوراني والانضواء إلى تنظيم جديد، سمي (الشباب الحموي)، مؤلف من طلاب (التجهيز) والكشافة في حماة، ومعارض في نضاله للكتلة الوطنية. وكان على رأس هذا التنظيم شخصان آخران من آل الحوراني: عثمان، مدرس في (التجهيز) المحلية... وأكرم نشيط سياسي متفرغ"[١٨٠] . هذا ما يقوله فيليب خوري، غير أن منير المالكي يعرض في سيرته السياسية من الوثائق ما يثبت أن الانشقاق في حماة كان جزءاً من حركة انشقاق عامة في سورية، تُوّجت في ٢ نيسان ١٩٣٩ بانفصال تنظيم الشباب الوطني عن الكتلة الوطنية، وكان من أعضاء المؤتمر التأسيسي عن حماة: أكرم الحوراني[١٨١] . في عام ١٩٤٣ نجح أكرم الحوراني في الانتخابات النيابية، وآلت إليه زعامة حزب الشباب في حماة، وفي عام ١٩٥٠ أصبح اسم الحزب "الحزب العربي الاشتراكي"، وتوحّد مع حزب

البعث العربي، الذي ضم فرعي الأرسوزي وعفلق/ البيطار، وأصبح اسم الحزب الجديد "حزب البعث العربي الاشتراكي"[١٨٢].

بالإضافة إلى كل ما سبق نجد من خلال تشخيصات محمد جمال باروت ومتابعاته الدقيقة للعصبة، ممثلة بشخص علي ناصر الدين بصورة خاصة، تأثيراً إيديولوجياً على "حركة القوميين العرب"، وذلك في البدء من خلال "جمعية العروة الوثقى" البيروتية، وهي إحدى نوى الحركة الثلاث. ففي عام ١٩٥١ دعت هذه الجمعية علي ناصر الدين إلى إلقاء محاضرة، فكانت بعنوان "الثأر أو محو العار"، وكان لها تأثير كبير، بحيث وجدت الجمعية "أن علي ناصر الدين يتكلم باسمها، ويعبّر عنها"، حتى أن الحركة عند تكونها استقت من محاضرته الأقنوم الثالث في ثالوثها الإيديولوجي: وحدة، تحرر، ثأر. يمكن القول، إن علي ناصر الدين كان بالنسبة لحركة القوميين العرب بمثابة "المرشد الروحي"[١٨٣].

و– عوامل انهيار عصبة العمل القومي

كما رأينا، عبّرت المصادر عموماً عن الرأي، بأن عصبة العمل القومي كانت تنظيماً لنخبة من المثقفين، وهذا من حيث برنامجها كما من حيث أعضائها وأسلوب عملها. كان أعضاؤها المؤسسون منتقين انتقاء، مما يجعلنا نعتقد أن المؤتمر لم يضم عن سابق تصميم أحداً من الطبقات الشعبية أو الكادحة. وباستثناء فرع الاسكندرونة بفضل الأرسوزي ورفاقه وظروف النضال هناك، لم تكن العصبة حزباً جماهيرياً، ولا هي سعت إلى ذلك. فبقيت محصورة في المدن الكبيرة، ولم يخرج كادرها إلى البلدات والقرى ليقوم مثلاً بتوعية الفلاحين، أو –ربما– ليقدم لهم خدمات تعليمية أو طبية أو في الإرشاد الزراعي وتربية الحيوان، خاصة وأن هذا الكادر كان يضم قوى بشرية عالية التأهيل. وقد استفاد حزب البعث فيما بعد من تجربة وتوجّه الفرع

الاسكندروني بقيادة وهيب الغانم، سواء في صياغة دستوره بمنحى اشتراكي أو في نشاطه بين الجماهير أو في رفد الحزب بأعضاء من هذه الجماهير. بالطبع، بخصوص العمل الجماهيري استفاد حزب البعث أيضاً من فرعه الحموي الحوراني، الذي كانت تجربته ناجحة في مواجهة كبار الملاكين الزراعيين وكسب الفلاحين، إنما ليس بفضل الجذر العصبوي في هذا الفرع.

لقد افتقر البيان التأسيسي، كما افتقرت أدبيات العصبة الأخرى، إلى العنصر الاجتماعي الذي يعني الجماهير، باستثناء إشارات (بلا دراسة) ضد الإقطاع مع تحديد الملكية الزراعية وإلى رفع مستوى القرية والعناية بالطبقة العاملة. فهذه مطاليب لا تتنافى مع النظام الرأسمالي والفكر البورجوازي، فكانت إيديولوجية العصبة أقرب إلى تكون بورجوازية وطنية تقدمية، كما عرفتها أوروبا في عصر القوميات. جاء في نقد وصفي البني (وهو عضو سابق) لبرنامج العصبة الاجتماعي الاقتصادي: "إن العصبة ألقت في بيان مؤتمرها التأسيسي شعار (الحرب على الإقطاعية)، ولكن فرع العصبة في حمص كانت تحت زعامة الإقطاعية، وفرع العصبة في حماة كان مؤلفاً من العائلات الإقطاعية فحسب. أما جماعة العصبة في تلكلخ فهم أغوات رأس الإقطاعية.. كنت مرة ألقي خطاباً في نادي العروبة في حمص موجهاً كلامي فيه إلى الشعب، ولما انتهى خطابي جاءني عصبي من آل... فقال: لقد خرجت على مبادئ العصبة. لماذا؟ لأني قلت للشعب: أنت فوق الجميع!. ومع ذلك كنا نصرخ مع الإقطاعيين وبجوعي شعبنا العربي صرخة مشتركة واحدة: تحيا العروبة!"[(١٨٤)] .

في عرضه لتوجّهات العصبة الطبقية يقول عبد الله حنا: "انبثق عن اتجاه عصبة العمل القومي ثلاثة اتجاهات هي:

أولاً- التيار الذي انضم إلى البرجوازية الكبيرة وكشف طموح البرجوازية الصغيرة في الثراء والوصول إلى مستوى البرجوازية الكبيرة.

ثانياً- التيار الذي أخذ مع الزمن وبتأثير عوامل داخلية وخارجية يتجه أكثر فأكثر نحو الفكر الاشتراكي وعبّر بموقفه هذا عن الخراب الاقتصادي الذي لحق بقسم من البرجوازية الصغيرة المنضمة إلى صفوف الكادحين. وعن هذا التيار تفرّعت تيارات عدة.

ثالثاً- التيار الذي خفق فؤاده للأفكار القومية المتطرفة وانضم إلى التيارات القومية الأخرى المشابهة. وقد ساعد انتصار الفاشستية والنازية قبل الحرب الثانية في انتعاش هذا التيار القومي العربي..."[١٨٥] ومما زاد هذا التيار قوة، أن عامة القوميين العرب أملوا من دول المحور "الفاشية" أن تساعدهم على التخلص من استعمار دول الحلفاء "الديموقراطية" ممثلة بفرنسا وإنكلترا.

هكذا، كما ذكرنا سابقاً، طغت النزعة القومية على ما عداها في فكر وسياسة العصبة، لدرجة أن الهمّ الأكبر لقادتها انحصر في الدعوة القومية، حتى على حساب التنظيم أحياناً، بحيث أنهم عموماً ما كانوا يجدون بأساً في الانخراط في تنظيمات قومية أخرى، بدل أن ينشروا تنظيمهم أو يوحّدوه مع تنظيمات أخرى مشابهة، وخاصة في البلدان العربية الأخرى غير سورية. لقد تحدثنا سابقاً عن تعدد الانتماءات والولاءات. ونضيف هنا، أنه بالمقابل كان الامتداد العربي للعصبة ضعيفاً، مما أفقدها القدرة على متابعة النشاط في الخارج العربي بعد حظرها وملاحقة رجالها في سورية. وهذا مأخذ كبير على العصبة، نظراً لعروبيتها ولأنها اعتبرت لبنان وفلسطين والأردن أجزاء من سورية.

من تجليات النزعة القومية الطاغية لدى العصبة: اتخاذ مرجعيات قومية تنتمي إلى تنظيمات سياسية معينة، تقف العصبة من بعضها موقف التنافس أو حتى الخصومة، مثل الكتلة الوطنية. لقد كان قادة العصبة يكنون كبير التقدير لشكري القوتلي ونبيه العظمة وكذلك لأمين الحسيني وياسين الهاشمي وغيرهم. بعض هذه المرجعيات كان خطراً على العصبة، ونخصّ بالذكر شكري القوتلي. فهو كاستقلالي كان ضد الأسرة الهاشمية، لأنها غدرت بحزبه أيام الثورة السورية الكبرى، يوالي ابن سعود ويعارض الوحدة مع العراق، بينما العصبة توالي فيصل والهاشميين وتهدف إلى الوحدة مع العراق والأردن. ثم هو كأحد قادة الكتلة الوطنية لا يمكن أن يكون أحرص على العصبة منه على كتلته، بل من الطبيعي أن يستخدم الأولى لما يراه في مصلحة الثانية. لذلك فهو –بهذه الصفات– خطر كمرجعية على العصبة، مهما رأت هذه فيه شخصية قومية كبيرة.

بالارتباط مع النقطة السابقة نلاحظ أن العصبة دأبت على مناطحة الكتلة الوطنية، بحيث كادت جهودها أن تستنزف في هذه المناطحة. إلى ذلك أشار محمد رجائي ريان، فقال: "وفي اعتقادي أن ضعف العصبة ومن ثم زوالها كهيئة سياسية إنما يعود إلى اصطدامها بالكتلة الوطنية. فقد كانت الكتلة قوية ومسيطرة على عقول الناس في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وعندما أخذت تعارضها، لم ترض الكتلة بذلك واعتبرت العصبة بأنها خارجة عن الصف، لا سيما وأن الكثير من أعضاء العصبة الرئيسيين كانوا أساساً من الكتلة الوطنية"(١٨٦). برأيي، كان لا مفرّ للعصبة من أن تصطدم بالكتلة، وإلا فقدت مبرّر وجودها. فالمشكلة لا تكمن هنا من حيث الأساس، بل في أن بديل الكتلة لا يكون هو مجرد الطرف النافي لها على الدوام، بديل الكتلة هو الذي يبني في نفس الوقت الذي يعارض فيه، أي له خطّه

الذي لا ينحصر في مجرد المشاكسة والمناكفة. وتجربة العصبة في لواء اسكندرون خير مثال يُحتذى في هذا المجال.

وقد تجلّت سلبية العصبة بصورة خاصة في موقفها الطهري من الاستعمار والحكومات القائمة في ظله، وهو موقف سليم لولا أنه تمدّد ليصبح موقفاً سلبياً من الدولة. هذا يعني أن العصبة خلطت بين سلطة الحكم وبين أجهزة الدولة. ثم إن الحزب الذي لا يكتفي بعدم الهرولة إلى استلام الحكم، بل يرفضه حتى لو جاء إليه، هكذا حزب يفقد مبرر وجوده، والأفضل له لو اتخذ الشكل المناسب لطبيعته، أي شكل ناد ثقافي أو جمعية فكرية سياسية. بالإضافة إلى أنه من المعلوم تاريخياً، أن التطرف بلا ضرورة تفرضها غايات عليا من السهل أن ينقلب إلى نقيضه ويجلب أشدّ الضرر لهذه الغايات العليا، كما فعل جناح صبري العسلي.

هذه هي المعلومات الرئيسية التي ساهمت في تهلهل عصبة العمل القومي وزوالها أخيراً. وإنها لتجربة قومية وسياسية هامة، مازالت تمثّل درساً تاريخياً نستطيع -نحن العرب- الإفادة منه على الصعيدين السياسي والفكري.

الهوامش:

(1) انظر نص الإعلان لدى: وليد المعلم، سورية ١٩١٦ ١٩٤٦ الطريق إلى الحرية، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨، ص٤٥٣-٤٥٤. أرّخ الكاتب الوثيقة في ٢ تشرين الأول ١٩١٨، وهذا يعني أن الإعلان معدّ مسبقاً. انظر أيضاً ذوقان قرقوط: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار- قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص١٧.

(2) انظر نصّ قرار المؤتمر السوري بإعلان الاستقلال لدى وليد المعلم، المصدر السابق، ص٥٢٢-٥٢٥. أيضاً لدى ذوقان قرقوط: المشرق العربي...، ص٩٣-٩٦.

(3) انظر محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية في سوريا، منشورات دار الرواد، دمشق ١٩٥٥، ص٦١-٦٥، ٨٤-٨٥. وكذلك وليد المعلم، المصدر المذكور، ص٩٠-٩٢، ١٤٩.

(4) جريدة بردى (منير الريّس)، سورية بين عهدين، دمشق ١٩٤٦، ص٢١٤.

(5) فرزات، ص٧١-٧٢. انظر اللوائح الدستورية لحزب الاتحاد السوري لدى: ذوقان قرقوط: المشرق العربي...، ص١٣-١٤.

(6) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي، بيروت (بلا تاريخ)، ص٢٤٢.

(7) فرزات، ص٧٢-٧٣، ٨٥-٨٦. وليد المعلم، ص٩٢-٩٣، ١٤٩.

(8) فرزات، ص٨٧-٨٨.

(9) وليد المعلم ص١٥٠ حاشية. فرزات، ص٨٦.

(10) انظر نجاح محمد: الحركة القومية العربية في سورية من خلال تنظيماتها السياسية، الجزء الأول ١٩٤٨-١٩٦٣، دار البعث، دمشق ١٩٨٧، ص٧٢. وكذلك فرزات، ص٨٨. المعلم، ص١٥٠.

(11) فيليب خوري: سورية والانتداب الفرنسي – سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٧، ص٢٦٧-٢٦٨. وانظر أيضاً إلى الأصل الذي عدنا إليه مراراً بمساعدة الصديق عدنان حسن:

Philip S. Khoury: Syria and the french Mandate, Prinstou Uniwrsity Press, New Jersy 1987.

(12) المصدر السابق، ص١٥١-١٥٢.

(13) حسن الحكيم: خواتي في الحكم، عمان – الأردن ١٩٧٨، ص٤٨.

(14) فيليب خوري، ص١٥٨.

(15) إلياس مرقص: تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤، ص١٦، انظر أيضاً: نذير جزماتي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في سوريا ولبنان – الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤–١٩٥٨، دمشق ١٩٩٠، ص١٠–١١.

(16) غالب عياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سوريا، بيروت ١٩٥٥، ص٢٥٦–٢٥٩. فرزات، ص١٠١–١٠٤. المعلم، ص١٦٨–١٦٩. نجاح محمد، ص٧٣.

(17) حسن الحكيم، المصدر المذكور سابقاً، ص٤٧–٤٨.

(18) عبد الرحمن الشهبندر: الثورة السورية الوطنية، ط٢، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٣، ص١٢٦–١٢٧.

(19) عبد الله حنا: الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠–١٩٤٥، دار دمشق، دمشق ١٩٧٣، ص٢١٠.

(20) عبد الله حنا: الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان ١٩٢٠–١٩٤٥، دار التقدم العربي، دمشق ١٩٧٣، ص٣٣.

(21) فيليب خوري، ص١٧٩.

(22) حسن حكيم، ص٤٨.

(23) فيليب خوري، ص١٧٣–١٨٤.

(24) وليد المعلم، ص١٦٩.

(25) فيليب خوري، ص٢٦٩–٢٧٦، ٢٨٠–٢٨١.

(26) منير الملكي: من ميسلون إلى الجلاء – سيرة سياسية، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١، ص١٤٨- ١٤٩. وليد المعلم، ص٢١٧.

(27) فيليب خوري، ص٢٩٤–٢٩٦. الحركة العمالية، ص٢٢٦.

(28) الحركة العمالية، ص٢١٢.

(29) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي (ذكريات٤)، دار النهار، بيروت ١٩٩١، ص٢٠٨. بتعبير أدق، كان عبد الرحمن الشهبندر منفياً حتى عام ١٩٣٧ (ملاحظة من قبل – ب ع).

[30] الحركة العمالية، ص٢١٢.

[31] فيليب خوري، ص٢٩٨.

[32] الحركة العمالية، ص٢١٦-٢١٧.

[33] انظر نصّ "القانون الأساسي للكتلة الوطنية" لدى وليد المعلم، ص٥٦٥ وما بعدها. أيضاً لدى: فوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، ص٣١٦-٣٢٣.

[34] وليد المعلم، ص٢٥٠. يورد عبد الله حنا أن الشعار كان "الجهاد لله والطاعة للكتلة الوطنية". الحركة العمالية، ص٢٢٥.

[35] فرزات، ص١١٦.

[36] انظر المصدر السابق، ص١١٦-١١٨، ١٢٣-١٢٤. وليد المعلم، ص٢٤٢، ٢٤٨. ستيفن لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨، ص٢٣٦.

[37] حسن الحكيم، ص٥١. نجاح محمد، ص٧٦. وقد انتهى هذا الحزب باغتيال زعيمه الشهبندر عام ١٩٤٠.

[38] لبيب زويا: الحزب القومي الاجتماعي - تحليل وتقييم، ترجمة ومناقشة جوزيف شويري، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣، ص٧٠-٧٢.

[39] فيليب خوري، ص٤٥٠-٤٥٢، مستنداً إلى حديث مع فريد زين العابدين في دمشق ١٨/ ١٠/ ١٩٧٥.

[40] المصدر السابق، ص٤٥٢-٤٥٣، ٤٨٣.

[41] أكرم زعيتر: من مذكرات أكرم زعيتر، الجزء الأول - من بواكير النضال، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص٥٢٣-٥٢٤، ٥٢٨.

[42] فيليب خوري، ص٤٥٣-٤٥٤.

[43] المصدر السابق، ص٤٥٤-٤٥٥.

[44] عبد اللطيف الراوي: مقالات في تاريخ العراق المعاصر، دار الجليل، دمشق ١٩٨٥، ص٤٧-٤٨.

[45] أكرم زعيتر، مذكرات، ج١، ص٥٩٥، ٦٠٣. وكذلك الجزء الثاني، من أجل أمتي، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص١٧٣.

[٤٦] عبد القادر ياسين: كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٥، ص١٢٥-١٢٦. انظر أيضاً: كامل محمود علّة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٤، ص٣٢٩-٣٣٥.

[٤٧] محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية والقومية العربية، في: دراسات عربية، العدد ٣، كانون الثاني ١٩٦٨، ص٥٨-٥٩.

[٤٨] فيليب خوري، ص٤٥٦، مستنداً إلى حديث فريد زين العابدين المذكور، وإلى حديث مع أكرم زعيتر في بيروت ١١/ ٨/ ١٩٧٥.

[٤٩] أكرم زعيتر، مذكرات، ج١، ص٥٢٣-٥٢٤.

[٥٠] فيليب خوري، ص٣٦٣، ٣٦٥، ٤٨٨.

[٥١] منير المالكي، ص١٨١.

[٥٢] سامي الجندي: البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩، ص٢٠.

[٥٣] منير الريّس: الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، ثورة فلسطين ١٩٣٦، دمشق ١٩٧٦، ص٣٠٤-٣٠٥.

[٥٤] فيليب خوري، ص٤٨٣.

[٥٥] جلال السيد: حزب البعث العربي، ص٢٣، لدى: محمد رجائي ريان، الحركة الوطنية في سوريا ما بين ١٩٣٦-١٩٤٥، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، تموز ١٩٧٦، ص٥٥.

[٥٦] ريان، ص٥٥.

[٥٧] وهيب الغانم: الجذور الواقعية والفكرية لمبادئ البعث العربي، دمشق ١٩٩٤، ص٤١.

[٥٨] فيليب خوري، ص٤٥٨-٤٦٠.

[٥٩] المصدر السابق، ص٤٦٢-٤٦٣.

[٦٠] نفس المصدر، ص٤٦٢-٤٦٤.

(١١) باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٤، ص٦٠. انظر أيضاً: محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب - النشأة، التطور، المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ص٣٥.

(١٢) فيليب خوري، ص٤٥٣-٤٥٤. تأسس حزب فلسطين العربي عام ١٩٣٥.

(١٣) منير الملكي، مصدر سابق، ص٨، ٩، ١٤. الأسماء الأخرى هي: إبراهيم الأسطواني، جميل القربي، زهير دالاتي، فايز دالاتي، منير الملكي، صبحي العمري، أسعد هارون، جمال علي أديب، سليمان المصراني، عثمان الحوراني، سعيد السيد. وقد أشار جلال السيد إلى حزب عربي سري ساهم أعضاؤه في بعض الحركات العربية السلمية منها والحربية، دون أن يسميه، وذلك في كتابه: حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها، ط٢، دار اليقظة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص٣٧٨.

(١٤) فيليب خوري، ص٤٥٣.

(١٥) انظر نصّ "الميثاق القومي العربي"، في: القومية والوحدة، القسم الثاني والثالث، تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٤، ص١٠٦١-١٠٦٣. انظر بهذا الخصوص أيضاً: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط٣، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص٢٦٧-٢٧١. كامل محمود خلّة، مصدر مذكور سابقاً، ص٣٢٩-٣٣٠.

(١٦) انظر نصّ جدول الأعمال، في: القومية والوحدة، القسم الثاني والثالث، ص١٠٦٥-١٠٦٦.

(١٧) علي ناصر الدين: الرسالة القومية (١٩٤٦)، في: القومية والوحدة، القسم الأول - الجزء الثاني، تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٤، ص٤٩٥.

(١٨) من مذكرات أكرم زعيتر، ج١، ص٥٢٦-٥٢٨. فيليب خوري، ص٤٥١.

(١٩) مقابلة مع أكرم زعيتر، إعداد عبد القادر ياسين، في: شؤون عربية، العدد ١٠، كانون الأول ١٩٨١، ص٢١٧-٢١٨. تحديد المهن بحسب فيليب خوري، المصدر المذكور، وكذلك بحسب جورج فارس: من هم في العالم العربي، الجزء الأول - سورية، ١٩٥٧، مكتب الدراسات السورية والعربية بدمشق. (يبدو أن سعيد فهيم لدى أكرم زعيتر هو نفسه فهمي سعيد لدى فيليب خوري).

(٢٠) من مذكرات أكرم زعيتر، ج١، ص٥٢٩.

(٢١) فيليب خوري، ص٤٦٠، ٤٧٩.

(72) جورج فارس، المصدر المذكور، ص21، 37، 52، 240.

(73) مصطفى بلاوني: عصبة العمل القومي وإسهامها في الحركة القومية في سورية 1933 - 1939، في: دراسات تاريخية، العددان 23 - 24، أيلول - كانون الأول 1986، ص 190.

(74) مقابلة مع أكرم زعيتر، ص217.

(75) عبد الله حنا، الحركة العمالية، ص226.

(76) محمد الزعبي: موقف حزب البعث العربي الاشتراكي (القطر السوري) من مسألة الصراع الطبقي، دراسة غير منشورة، 1973، ص46.

(77) فيليب خوري، ص465، 467.

(78) أسامة زكي عواد: تاريخ الأحزاب السياسية في سورية في القرن العشرين، دار مشرق - مغرب (دمشق؟)، 1997، ص21.

(79) انظر نص البيان كاملاً في: القومية والوحدة، القسم الثاني والثالث، ص1067-1098. وانظر ملخصاً له في: الأحزاب السياسية في سوريا (بلا مؤلف)، دار الرواد، دمشق 1954، ص173- 174.

(80) الكيبسي، ص36.

(81) محمد حرب فرزات، ص138.

(82) محمد رجائي ريان، ص55.

(83) مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي - الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، (بلا مكان نشر)، 1979، ص12.

(84) فرزات، ص141.

(85) حسن الحكيم، ص49.

(86) ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سورية 1920 - 1939، دار الطليعة، بيروت 1975، ص179.

(87) الحركة العمالية، ص228.

(88) مذكرات أكرم زعيتر، ج1، ص537.

(89) انظر محمد حرب فرزات، ص١٤١. حسن الحكيم، ص٤١. أسامة عوان ص٢١. وليد المعلم، ص٢٦٥.

(90) فيليب خوري، ص٤٦٧.

(91) جورج فارس، ص١٢٩، ١٣٤، ٣١٧، ٣٣٤، ٦١٣. انظر أيضاً علي حاج بكري: العقلية العربية بين الحربين ١٩١٨ – ١٩٣٩، دار الرواد، دمشق ١٩٥٢، ص١٧٢. وكذلك مؤلفات علي ناصر الدين وأكرم زعيتر، وغيرها.

(92) مصطفى بلاوني، ص١٩٣-١٩٤. ثمة إشكال في المصطلحات هنا. فرزات يذكر بدلاً من مجلس المفوضين "اللجنة التنفيذية"، وجورج فارس "اللجنة المركزية العليا"، وفيليب خوري "المجلس التنفيذي". وبدلاً من الأمين العام يتحدث فرزات أيضاً عن "السكرتير العام"، وجورج فارس عن "الآمر العام" و"السكرتير العام"، ومصطفى بلاوني عن "أمين السر العام". انظر فرزات، ص١٤٠، ١٨٨. جورج فارس، ص٢٢، ١٠٨، ٤١٥، ٤٢٣، ٥٦٧. فيليب خوري، ص٥٣٢-٥٣٣. بلاوني، ص١٩٣-١٩٤.

(93) فيليب خوري، ص٤٦٧. انظر أيضاً جورج فارس، ص١٢٨.

(94) بلاوني، ص١٩٤. في مصادر أخرى يذكر تنظيم "أشبال العروبة"، ولا يبدو أن المقصود واحد. انظر جورج فارس، ص١٠٨. وفيليب خوري، ص٥٢٨.

(95) فرزات، ص١٤٠-١٤١.

(96) جورج فارس، ص٢٠-٢٢، ٩٦، ٢٤٠، ٣٩١.

(97) محمد علي زرقة: قضية لواء اسكندرونة – وثائق وشروح، ج٢، دار العروبة، بيروت ١٩٩٤، ص٢١٠.

(98) مذكرات أكرم زعيتر، ج١، ص٦١٢.

(99) فيليب خوري، ص٤٧٥-٤٧٧، ٤٧٨/٤٧٩. هذا القول الطريف نقله الكاتب عن المضحك المبكي، العدد ٢٩١، ٦/ ٦/ ١٩٣٦، ص٩.

(100) سامي الجندي، البعث، ص٢٠.

(101) محمد علي زرقة، ج٢، ص٢١٠، ٢٢٧، ٢٧٤-٢٧٩، ٤٦٥. وكذلك الجزء الثالث، دار العروبة، بيروت ١٩٩٥، ص٢٥٩.

(102) انظر نجاح محمد، مصدر مذكور سابقاً، ص٨١/٨٢.

(103) محمد علي زرقة، قضية لواء الاسكندرونة – وثائق وشروح، الجزء الأول، دار العروبة، بيروت ١٩٩٣، ص٥٠٤–٥٠٦. صدر العدد الأول من جريدة "العروبة" في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٧.

(104) فيليب خوري، ص٤٧٩.

(105) مذكرات أكرم زعيتر، ج١، ص٥٣٧/٥٣٨.

(106) جورج فارس، ص٢٠٣، ٤٨٩، ٥٤٧.

(107) المصدر السابق، ص٤١٥.

(108) فيليب خوري، ص٤٧٧–٤٧٨.

(109) المصدر السابق، ص٤٧٩. جورج فارس، ص٤١٩، ١٣، ١٣٤ على التوالي.

(110) مذكرات أحمد زعيتر، ج١، ص٦١٢. فريد زين الدين كان وقتئذ في العراق. أذكّر بأن لبنان كان حتى ذلك الوقت جزءاً من سورية.

(111) محمد جمال باروت، ص٥٧. انظر أيضاً مصدر الحاشية ١١٢.

(112) علي ناصر الدين: هكذا كنا نكتب، الجزء الأول، مطبعة الاتحاد، بيروت ١٩٥٢، ص٢٠٥ (مقال: بعد خروجنا من السجن، ٣ نيسان ١٩٣٩)، ٢٦٦ (خطاب: ربنا إننا سمعنا.. فآمنا، أيلول ١٩٤٥، ألقاه الكاتب في مهرجان عاليه للعصبة قبل تخليه عن رئاستها).

(113) علي ناصر الدين: قضية العرب، ط٣، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٣، ص٤٣ حاشية. انظر أيضاً: مذكرات أكرم زعيتر، ج١، ص٥٧٥.

(114) كان هذا التعبير هو الشائع في وصف القوميين العرب للعراق واعتباره إقليماً – قاعدة لتحقيق الوحدة العربية على غرار دور بروسيا في تحقيق الوحدة الألمانية في القرن التاسع عشر.

(115) مذكرات أكرم زعيتر، ج١، ص٥٤٠، ٥٥١.

(116) المصدر السابق، ص٦١١–٦١٢.

(117) ستيفن هـ .لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص٢٨٧.

(118) مع الدكتور شاكر مصطفى، حوار محمد صالحية، في: شؤون عربية، آذار ١٩٨١، ص٢٥٥.

(119) فيليب خوري، ص٥٠٩.

(120) علي حاج بكري، ص172.

(121) بلاوني، ص198، مستنداً إلى مقابلة له مع سعيد أبو الحسن في 1/ 9/ 1984.

(122) القبس في 22/ 10/ 1934. انظر عبد الله حنا، الحركة العمالية، ص230.

(123) شاكر مصطفى، في مقابلة أجرتها معه "صوت المعلمين"، ونشرتها جريدة تشرين بتاريخ 6/ 11/ 1983، ص6.

(124) انظر مقاليه في "اللواء" في تموز 1930، المنشورين في كتابه: هكذا كنا نكتب، المصدر المذكور، ص61-64.

(125) انظر عبد الله حنا، الحركة العمالية، ص234-235.

(126) انظر بلاوني، ص194.

(127) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية، ص179.

(128) فيليب خوري، ص532، 484-485.

(129) فيليب خوري، ص532-533.

(130) عبد الله حنا، الحركة العمالية، ص300. انظر أيضاً محمد رجائي ريان، ص57-58.

(131) الحركة العمالية، ص300 حاشية. انظر نص المعاهدة ومراسلاتها لدى ذوقان قرقوط، المشرق العربي، ص428-446. ولدى وليد المعلم، ص573-591.

(132) عصبة العمل القومي – مركز بيروت: مذكرة العصبة رداً على تقرير اللجنة الملكية الإنكليزية بشأن الجزء الجنوبي من ديار الشام "فلسطين"، بلا تاريخ (1937 أو 1938)، انظر خاصة ص16-17، 23-24.

(133) المصدر السابق، ص41.

(134) بلاوني، ص196.

(135) فوزي أمين: وجوه (دمشق 1950)، ص11.

(136) فرزات، ص189، ذهب الوفد إلى جنيف في 11 كانون الأول 1936.

(137) محمد علي زرقة، ج2، ص487-497، 280.

(١٣٨) انظر محمد علي زرقة، ج٢، ص٣١٦-٣٢١، وخاصة ص٣١٧،٣١٨. يقصد بالتسجيل تسجيل الناخبين لنواب اللواء، كالأتراك أم كطوائف عربية أم قوميات أخرى، وقد بدأ في ٣ أيار ١٩٣٨، بموجب اتفاقية نظام جنيف التي وافقت عليها عصبة الأمم في ٢٩ أيار ١٩٣٧.

(١٣٩) محمد رحالي ريان، ص٦١.

(١٤٠) محمد علي زرقة، ج٢، ص٢٧٧.

(١٤١) المصدر السابق، ص٤٧٧.

(١٤٢) انظر لونغريغ، ص٣٠٣. في ٢٣ حزيران ١٩٣٩ أبرمت اتفاقية أنقرة الثانية بين فرنسا وتركيا وألحق اللواء بتركيا.

(١٤٣) وهيب غانم، المصدر المذكور سابقاً، ص٢٦٤.

(١٤٤) منير الريس، الكتاب الذهبي ص٣٢٢-٣٢٣.

(١٤٥) محمد رحالي ريان، ص٦٢.

(١٤٦) جورج فارس، ص١٢٨. فوزي أمين، ص١١.

(١٤٧) فيليب خوري، ص٦٢٦. جاء لدى جورج فارس، ص٤١٥، أنه في عام ١٩٣٧ صدر قرار المفوض السامي بإلغاء الأحزاب.

(١٤٨) فيليب خوري، ص٦٤٧.

(١٤٩) نجاح محمد، ص٧٨، المصدر الأصلي للمعلومة فرنسي:

Michael Davet, fa Doulele Affaire de Syrie, Fayard Paris 1967.

(١٥٠) منير الريس، الكتاب الذهبي ص٤٠٩-٤١٠.

(١٥١) الأحزاب السياسية في سوريا، مصدر مذكور سابقاً، ص١٣٥، ١٤٨-١٤٩.

(١٥٢) المصدر السابق، ص١٤٩-١٥٠.

(١٥٣) مذكرات أكرم زعيتر، ج١، ص٥٢٩.

(١٥٤) المصدر السابق، ص٦٩٠-٧٣١.

[١٥٥] عبد الله الجبيزاني: حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، التجربة الفكرية والممارسة السياسية، ١٩٩٤، ص٣٦-٣٨.

[١٥٦] المصدر السابق، ص٤٢-٤٣. حركة مايس هي حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١.

[١٥٧] نفس المصدر، ٤٣،٤٧، ٤٩.

[١٥٨] نفس المصدر، ص٦٣-٦٥. صديق شنشل من أعضاء نادي المثنى ومن مؤسسي حزب الاستقلال.

[١٥٩] مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ص٢١٢.

[١٦٠] منير الريس: الكتاب الذهبي ص١٠٣-١٠٤.

[١٦١] المصدر السابق، ص١٠٤-١٠٥.

[١٦٢] نفس المصدر، ص١٠٥.

[١٦٣] نفس المصدر، ص١٠٧.

[١٦٤] فيليب خوري، ص٦٢٤.

[١٦٥] منير الريس، الكتاب الذهبي ص٢٦٤.

[١٦٦] فيليب خوري، ص٦٢٥.

[١٦٧] منير الريس، الكتاب الذهبي ص٣٠٥-٣٠٨.

[١٦٨] فيليب خوري، ص٦٢٤. جورج فارس، ص٥٤.

[١٦٩] نجاح محمد، ص٩٠-٩١. الأسماء غير السورية المشاركة ورد ذكرها في قائمة مؤسسي الحزب القومي العربي، كما هو واضح. تعتبر الكاتبة هنا تنظيم العصبة رئيس المعارضة، وتغفل عن الشهبندر وأنصاره، علماً أنه حدث تعاون بين الطرفين في هذا الشأن.

[١٧٠] منير الريس، الكتاب الذهبي ص١٠٧-١٠٨.

[١٧١] جورج فارس، ص٦٣٨. انظر أيضاً نجاح محمد، ص٩١.

[١٧٢] انظر جورج فارس، ص١٤٦،٥٠٤.

[١٧٣] منير المالكي، من ميسلون إلى الجلاء، مصدر سابق، ص٢٢١-٢٤٣.

(174) المصدر السابق، ص٢٤٣-٢٧٢.

(175) فيليب خوري، ص٦٩١.

(176) سامي الجندي، البعث، ص٢١.

(177) المصدر السابق، ص٢٥-٢٦. انظر أيضاً وهيب الغانم، ص٤٥. وكذلك سليمان عيسى: البدايات، في: المعرفة، العدد ١١٣، تموز ١٩٧١، ص٣١.

(178) وهيب الغانم، ص٤٧-٤٨.

(179) مقابلة مع شاكر مصطفى، مصدر سابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

(180) فيليب خوري، ص٤٧٨.

(181) منير الملكي، ص١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ٣٤٥-٣٤٨.

(182) انظر دندشلي، ص١٤٩-١٥٠، ١٥٣.

(183) محمد جمال باروت، ص٥٦-٥٧. انظر نص المحاضرة في هذا المصدر، ص٥٢١-٥٢٨. وكذلك في كتاب علي ناصر الدين: هكذا كنا نكتب، ص٢٧٩-٣٩٤.

(184) لدى عبد الله حنا، الحركة العمالية، ص٢٣١.

(185) عبد الله حنا، الاتجاهات الفكرية، ص٤١-٤٢.

(186) محمد رجائي ريان، ص٦١-٦٢.

الفصل الثاني

حزب الاستقلال في العراق

١٩٥٩ - ١٩٤٦

بوعلي ياسين

أ- الجذور

تأسس "حزب الاستقلال" العراقي رسمياً في ٢ نيسان ١٩٤٦، وأخذ نجمه بالأفول سريعاً بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. غير أن جذور الحزب تصل إلى ما قبل عام تأسيسه بسنوات طويلة، وتعود إلى التجمع القومي العربي الذي استقطبه نادي المثنى بن حارثة الشيباني الذي شكل أحد أبرز حلقات الشباب القومي العربي المدينية وتنظيماته في الثلاثينيات. وكان قد أُعلن عن قيام هذا النادي، كمنتدى ثقافي فكري اجتماعي، رسمياً في ٢١ حزيران ١٩٣٥[1]، في سياق اعتبار القوميين العرب للعراق كإقليم-قاعدة للوحدة العربية، يضطلع بما اضطلعت به بروسيا في الوحدة الألمانية، وبيموند في الوحدة الإيطالية، لم يتوقف نشاطه حتى ألغت السلطة العراقية

ترخيصه في ٧ نيسان ١٩٤٢، إثر القضاء على حركة مايس الوطنية (١٩٤١) بقيادة رشيد عالي الكيلاني وعودة النفوذ البريطاني والاحتلال العسكري الثاني للعراق[٢].

ترأس نادي المثنى صائب شوكت، وكان نائب الرئيس محمد مهدي كبة، الذي سيصبح بعدئذ رئيساً لحزب الاستقلال. كما ضمّت الهيئة المؤسسة للنادي أربعة آخرين ممن سيؤسسون ويقودون الحزب المذكور، وهم -إلى جانب محمد مهدي كبة- داود السعدي، محمد صديق شنشل، عبد الرحمن الخضير، قسام حمودي[٣]. عن دواعي تأسيس النادي كتب محمد مهدي كبة، أنه خلال الثلاثينات تغلغلت بين صفوف أبناء الشعب العراقي "التيارات والمبادئ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتباينة، التي هي من مقتضيات الحضارة الحديثة ... وراحت بعض الفئات تنحو بهذه المبادئ منحى عالمياً محضاً، من شأنه أن يصرف النشء الجديد عن تاريخ أمته، ومقوّمات قوميته، ووطنيته. فرأى فريق من الشباب العربي المثقف، ضرورة مجابهة هذا الخطر الوافد".فانبرى هذا الفريق لتأسيس نادي المثنى، الذي كان من أهدافه "بعث الروح القومي بين أبناء الشعب، وإيقاظ شعور المواطنة العربية العامة في نفوسهم، والعمل على إحياء التراث القومي، ونشر الثقافة العربية بين أفراد المجتمع، إلى غير ذلك مما يخلق في الشباب روح الاعتزاز بقوميته وماضي أمته"[٤].

أصدر النادي مجلة أسبوعية باسم "المثنى"، وكان يقيم الندوات والمحاضرات الثقافية والتاريخية والاجتماعية، منها محاضرة ليونس السبعاوي بعنوان "الوعي القومي"، وأصدر كتاباً لسامي شوكت بعنوان "هذه أهدافنا، من آمن بها فهو منا"[٥]. عموماً كان لهذا النادي دور هام في الحياة الثقافية والسياسية العراقية، وخاصة أن فيه كانت بدايات ظهور التجمع القومي الحديث. ونقرأ في مذكرات محمد مهدي كبة، أنه في عام ١٩٣٦ اتفق "وبعض الأخوان من المعنيين بالقضايا

العربية، على تشكيل جمعية للدفاع عن فلسطين، برئاسة المرحوم العميد طه الهاشمي، واتخذت الجمعية بناية نادي المثنى مقراً لها"[٦].

ساهم في تأسيس نادي المثنى، بالتعاون مع المؤسسين العراقيين، مثقفون عروبيون من خارج العراق، مثل أمين رويحة وأكرم زعيتر وفريد زين الدين ودرويش المقدادي. وقد كان أكرم زعيتر وفريد زين الدين من مؤسسي عصبة العمل القومي في قرنايل بلبنان عام ١٩٣٣. كما كان هناك عراقيون شاركوا في تأسيس العصبة ومن ثم في تأسيس نادي المثنى، مثل فهمي سعيد وسامي شوكت[٧]. وهذا يشير إلى أنه كان للعصبة دور في إقامة النادي، أو في أدنى الأحوال إلى وجود علاقة بين الكيانين. وما أكثر ما تظهر هذه العلاقة على الصعيد الفكري، من خلال المقارنة بين "المنهج القومي العربي" الذي وضعه النادي وبين البيان التأسيسي للعصبة[٨].

من ناحية أخرى كان فريد زين الدين ودرويش المقدادي عضوين في تنظيم قومي عربي سري، له امتداد في القطر العراقي، أو -على الأقل- له صلة مع تنظيم عراقي مشابه. يذكر محمد صديق شنشل، أن الشباب القومي أنشأ في الثلاثينات تنظيماً سرياً، يمثل جزءاً من الحركة القومية العربية على مستوى الوطن العربي، وقد استمر نشاطه حتى عام ١٩٤١، ثم انحلّ بعد فشل حركة مايس. ويقول شنشل، إنه انتمى إلى هذا التنظيم، عندما كان طالباً في باريس مع جماعة من الطلاب في الفترة (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، وأن جميع أعضاء التنظيم كانوا قد انتموا إلى نادي المثنى[٩]. وقد أصبح بعض أعضاء هذا التنظيم السري، المنتمين في الوقت نفسه إلى نادي المثنى، من مؤسسي حزب الاستقلال، مثل محمد صديق شنشل وسليم النعيمي وسلمان الصفواني وقاسم حمودي.

بحسب إبراهيم الجبوري "تأسس التنظيم القومي السري نهاية عام ١٩٢٧، في كل من دمشق وبيروت وتونس والجالية العربية في باريس، وفتح فرعاً في بغداد في حدود عام ١٩٢٨ يهدف إلى توحيد الأمة العربية وإيجاد الحلول لمسألة التجزئة السياسية وتعميق الحسّ والاتجاه القومي العربي. وقد ضمت قيادته كلاً من كاظم الصلح (لبناني) ... والطيب سليم (تونسي) ودرويش المقدادي وواصف كمال وممدوح السخن (فلسطينيين) والباهي الأدغم ومحمد الفاسي (من المغرب) ومحمود الهندي (سوري). وكان البعض منهم يعمل في العراق. وكان من العراقيين كل من محمد يونس السبعاوي، وهو مسؤول فرع التنظيم في العراق، وناجي معروف ومحمد صديق شنشل وسليم النعيمي وسلمان الصفواني وقاسم حمودي وحازم المفتي وعبد الكريم كمونة وعبد الستار القرقولي وسعيد الحاج ثابت وآخرين ... وكان للتنظيم المذكور ارتباطات واسعة بالأحزاب والقوى القومية، السرية والعلنية منها، كعصبة العمل القومي والحزب القومي السري في سوريا ..."[١٠].

وتتفق المصادر على أنه كان للتنظيم القومي السري في العراق جناح عسكري، من أبرز ممثليه العقداء الأربعة: صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان، كامل شبيب. فقد أولى القوميون العرب العراقيون الجيش اهتماماً خاصاً في نشاطهم، باعتباره "سنداً قوياً للحركة التي تطلب الاستقلال والتحرير". وبحسب تحليل السبعاوي، كان الجيش وقتذاك، من بين القوى الوطنية الرئيسية الثلاث، المتمثلة في الجيش والعشائر والأحزاب، هو القوة المنظمة الوحيدة في البلاد، التي يمكن للقوميين الاعتماد عليها في تسيير سياسة المملكة. فالعشائر قوى غير منظمة لا يُعتمد عليها سياسياً، لأنها تخضع "لزعامات كثيرة ومتنافرة وليس من السهل تآلفها أو اجتماعها في كتلة سياسية منظمة"[١١]. والأحزاب العلنية المعارضة لم يكن لها وجود

في العراق منذ ١٩٣٥[١٢]، بالإضافة إلى أن التيار القومي لم يكن له قطّ حزب علني مستقل يجعل منه قوة سياسية في البلاد.

يذكر الجيزاني أن التحرك الفعلي للتجمع القومي كان عام ١٩٣٧، حين التقى صلاح الدين الصباغ القائد العسكري للحركة بيونس السبعاوي ومحمد حسن سلمان، وطُرح موضوع استلام السلطة لصالح الوطنيين القوميين[١٣]. وثمة مؤشرات إلى أن التنظيم القومي العسكري كان وراء اغتيال بكر صدقي، قائد الانقلاب العسكري لعام ١٩٣٦، في ١١ آب ١٩٣٧، بسبب اتجاهه اللاعروبي[١٤]. وبعد قدوم المفتي أمين الحسيني إلى بغداد، في ١٣ تشرين الأول ١٩٣٩[١٥]، وجرت لقاءات عديدة بينه وبين الشخصيات العربية القومية هناك، تمخّض عنها تشكيل "لجنة للتعاون بين البلاد العربية"، ثم تشكيل لجنة سرية على مستوى العراق، ضمّت كلاً من المفتي ورشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي وفهمي سعيد ومحمود سلمان وناجي شوكت. وبقرار من هذه اللجنة وبإشرافها تقدم أعضاؤها العراقيون المدنيون (الكيلاني والسبعاوي وناجي شوكت)، بالإضافة إلى علي محمود الشيخ علي ومحمد علي محمود وداود السعدي ومحمد حسن سلمان، بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي علني باسم "حزب الشعب"، لكن الوزارة لم توافق على هذا الطلب. إثر ذلك "أقسم أعضاء اللجنة السرية على أن يعملوا كل ما في وسعهم من قوة وإيمان خالص لإنقاذ العراق وسائر البلدان العربية من الاستعمار وأذناب الاستعمار وتحقيق الاستقلال لها ..."[١٦].

جاءت الأحداث بعدئذ لتزيد في نفوذ التيار القومي، من عسكريين وسياسيين، بلغ ذروته في الوزارتين الأخيرتين لرشيد عالي الكيلاني، من أول نيسان ١٩٤٠ حتى نهاية كانون الثاني ١٩٤١، ومن ٣ نيسان إلى نهاية أيار ١٩٤١،

وخاصة منذ ٢ أيار ١٩٤١ إبان ما سمي بـ"حركة مايس" التي حاولت تحرير العراق من السيطرة البريطانية. غير أن القوات البريطانية تمكنت من القضاء على الحركة، وقامت سلطة عبد الإله-نوري السعيد بإعدام العقداء القوميين الأربعة مع يونس السبعاوي، وبسجن وملاحقة بقية القوى القومية ذات العلاقة بالحركة. وقد كان كثير من مؤسسي حزب الاستقلال عام ١٩٤٦ من هؤلاء الذين شاركوا في حركة مايس ١٩٤١ وسُجنوا أو لوحقوا بعد إخفاقها. فأورد محمد مهدي كبة في مذكراته، أن وزير الداخلية "بهت عندما قدمت له عريضة الطلب لتأسيس الحزب، واطلع على أسماء المؤسسين، فلم يتمالك نفسه من أن يقول ضاحكاً متلطفاً: الأحرى أن يكون اسم حزبكم حزب السجناء والمعتقلين". بالفعل كانت نواته الأولى "العناصر الوطنية المتطرفة بنظر السلطات الحكومية والإنكليز، تلك العناصر من الشباب المثقف، التي خرج معظمها قبل عهد قريب من المنافي والسجون والمعتقلات، لمناهضتهم الاستعمار وعملاءه والسائرين في ركابه من أبناء البلاد"[١٧]. وجاء في مقابلة مع صديق شنشل أنه "انتمى للحزب أعضاء التنظيم القومي السري السابق الذكر، ومجموعة من أعضاء نادي المثنى المغلق، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الشباب القومي من طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية ..."[١٨].

هكذا نرى أن لحزب الاستقلال العراقي ثلاثة جذور مترابطة، متتابعة ومتشابكة: التنظيم القومي العربي السري، نادي المثنى، حركة مايس ١٩٤١، والتي كان لكل منها بهذا القدر أو ذاك امتدادات قومية عربية ما فوق قطرية عراقية.

ب- البنية التنظيمية والطبقية

في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ "أذاع الوصي على عرش العراق عبد الإله بياناً على الشعب العراقي، يعلن فيه عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة،

والسماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية، والسير بسياسة البلاد على أسس ديموقراطية صحيحة، مهيباً بأبناء البلاد المشتغلين بالقضايا العامة، أن ينتظموا في الحياة الحزبية، وأن يمارسوا حقوقهم الدستورية والديموقراطية، التي كفلها لهم الدستور"[١٩].
من ثم، في ظل وزارة توفيق السويدي (٢٣ شباط - ٣٠ أيار ١٩٤٦)، تقدمت ست جماعات سياسية بطلب تأسيس ستة أحزاب، فأجيزت في ٢ نيسان ١٩٤٦ خمسة منها ورفض طلب الحزب السادس، وهو حزب التحرر الوطني، بحجة أنه يضم عناصر شيوعية معروفة. والأحزاب المجازة هي: الحزب الوطني الديموقراطي برئاسة كامل الجادرجي، حزب الشعب برئاسة عزيز شريف، حزب الاتحاد الوطني بزعامة عبد الفتاح إبراهيم، حزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة، حزب الأحرار وهو حزب رئيس الوزراء السويدي والوزير سعد صالح وكان -كما يقال- يقف وراء تأسيسه الوصي ونوري السعيد[٢٠]، إلا أنه مارس المعارضة من موقع ليبرالي.

في ١٩/ ٤/ ١٩٤٦ عُقد أول مؤتمر لحزب الاستقلال من أجل انتخاب اللجنة العليا للحزب، فانتخب[٢١]: "محمد مهدي كبة (رئيساً) وأمير اللواء الركن المتقاعد إبراهيم الراوي (نائباً للرئيس) وداود السعدي (معتمداً عاماً) وفائق السامرائي (أميناً عاماً) وخليل كنة (نائباً أولاً للمعتمد العام) وعبد الرزاق الظاهر (نائباً ثانياً للمعتمد العام) وإسماعيل الغانم (محاسباً عاماً) وعبد الرحمن الخضر (أميناً للصندوق) وإبراهيم الحمداني وسلمان الصفواني وصديق شنشل وقاسم حمودي وعبد الرزاق شبيب وحسن علي التكريتي وعبد القادر العبيدي (الموصل) وعلي القزويني (الحلة) وعبد القادر السياب (البصرة) وعبد المحسن الدوري وصبري الخضيري وطلال جورجي وحسني الجوهر (الهندية) ومحمد المانع (البصرة) وفاضل عباس معلة (النجف) ومهدي القنبر (كربلاء) وعبد الكريم الدللي (سوق الشيوخ) وجواد البراك (الهندية) وعبد الجبار هادي (الشطرة) ومحمود الدرة (النعمانية) وحسن علي الدليمي (الخالص)

وشاكر ماهر وكمال عبد المجيد وإبراهيم شوكت وخير الله طلفاح (تكريت) ومالك الهنداوي (الحلة) وعبد الشهيد الياسري (الفيصلية) وجياد الحاج مرزوق العواد (الشامية) وعبد الحسين العاملي (بدرة) وعبد الستار علي الحسني (الرمادي) وشكري صالح زكي ورزوق شماس*.

بحسب النظام الداخلي[٢٢] تتألف تشكيلات حزب الاستقلال الأساسية من الأعضاء والخلايا والشعب والفروع والمقرّ العام والمؤتمر العام (المادة ١):

- *المؤتمر العام:* يتألف من اللجنة العليا وممثلي الفروع والشعب ورؤساء اللجان والهيئات البرلمانية ورؤساء تحرير الصحف المنتمية للحزب، وهو الذي ينتخب اللجنة العليا الجديدة (المادة ٢٢ و٢٣). واللجنة العليا تتألف من أعضاء الهيئة التنفيذية بمن فيهم أصحاب المناصب الحزبية ورؤساء الهيئة الإدارية لبغداد ومعتمدي الهيئات الإدارية في الفروع ومن أعضاء آخرين (المادة ١٩)، وهي التي تنتخب أصحاب المناصب الحزبية وأعضاء الهيئة التنفيذية (المادة ٢٠ و٢٥).
- *المقر العام:* يتألف من رئيس الحزب ونائبه والمعتمد العام ونائبه ومن أمين السر العام والمحاسب العام ومن الهيئة التنفيذية واللجنة العليا (المادة ١٢)، ويرأس المقرّ العام وكذلك المؤتمر العام واللجنة العليا والهيئة التنفيذية رئيس الحزب (المادة ١٣).
- *الفرع:* هو التنظيم الحزبي على مستوى الوحدة الإدارية، وتتبع له الشعب. وأعضاء الفرع ينتخبون الهيئة الإدارية للفرع، أما المعتمد فتعينه الهيئة التنفيذية من بين أعضاء الهيئة الإدارية (المواد ٥، ٧، ٩، ١١).
- *الشعبة:* هي التنظيم الحزبي على مستوى المنطقة، وتتبع له الخلايا، ويقوم بأمر إدارة الشعبة نائب عن الفرع (المادة ١١).

من هذه النظرة إلى النظام الداخلي نلاحظ أن الشكل التنظيمي لحزب الاستقلال، رغم أنه يقوم عموماً على مبدأ الاقتراع السري (المادة ٧ و ٢١)، يخلق تلقائياً ضمن الحزب زمرة شبه مغلقة، تتداول السلطة الحزبية فيما بينها، ونادراً ما تحدث تغييرات معتبرة في القيادة إلا في حالات الانشقاق أو الاستقالة أو الموت. غير أن هذه السمة لا ينفرد بها حزب الاستقلال، بل هي سمة الأحزاب السياسية العربية عموماً، بشتى ألوانها. فديموقراطيتها الداخلية شكلية أو منتقصة، حتى لو طبقت أنظمتها الداخلية دون تجاوزات.

في مؤتمره العام الثالث بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٤٨ ألغى الحزب منصب المعتمد العام، الذي كان يشغله داود السعدي، ومنصب نائبي المعتمد العام، الذي كان يشغلهما كل من خليل كنة وعبد الرزاق الظاهر، وذلك بعد مغادرة الثلاثة للحزب. صحيح أن هذا حدث لأسباب أو خلافات سياسية، ولكن تغيير النظام الداخلي على أثر ذلك يعطي الانطباع وكأن هذه المناصب وُضعت خصيصاً لهؤلاء الأشخاص، وبالتالي أُلغيت بخروجهم من الحزب. ويلاحظ أنه بعد تصفية هذا النزاع الداخلي "أصبحت المناصب الحزبية الرئيسية موزعة على كل من محمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل، وأصبح هؤلاء الثالوث القيادي والقوة المهيمنة على سياسة الحزب وتوجيهه حتى نهايته الفعلية عام ١٩٥٩"[٢٣].

برأي كاظم الموسوي "مثّل حزب الاستقلال مصالح البورجوازية وصغار الإقطاع والملاكين"[٢٤]. أما الجيزاني فيرى أن "الانتماءات الطبقية لغالبية أعضائه من البورجوازية والبورجوازية الصغيرة". و"غالبية الأعضاء الذين تشكلت منهم أول هيئة عليا للحزب هم شريحة مثقفة من الطبقة البورجوازية ومن المراتب الوسطى في المجتمع وغالبيتهم من أبناء المدن الرئيسية. لقادة الحزب المؤسسين نفوذ واسع وتأثير كبير

على النموذج الشعبي البسيط من أبناء الحارات ومن مختلف المستويات الثقافية والاجتماعية ... وقد انتسب للحزب منذ تأسيسه نخبة من المحامين الشباب ومن المتعلمين الموظفين والإداريين ذوي الميول القومية، وبعض الحرفيين والملاكين الصغار"[٢٥]. ويلاحظ إبراهيم الجبوري "أن الهيئة المؤسسة للحزب وكادره القيادي كانوا في معظمهم من الطبقة الوسطى المثقفة"[٢٦].

نقرأ لدى حنا بطاطو أن حزب الاستقلال سرعان ما تنامى، "فأصبح يعدّ في العام ١٩٤٧ ما لا يقل عن ٥٤٥٠ عضواً كانوا في معظمهم، واستناداً إلى سجلات الشرطة، (من ضباط الجيش المتقاعدين ومسؤولي الحكومة المتقاعدين ومن أصحاب المهن الحرة) ... وكانت مهنة القانون جيدة التمثيل في الحزب. وكان هناك ستة وعشرون محامياً من خلفية من الطبقة الوسطى أساساً من أصل سبعة وثلاثين عضواً في اللجنة العليا للحزب، وكان هناك في اللجنة نفسها اثنان من الضباط السابقين وأستاذا كلية سابقان وصحافيان واثنان من متوسطي ملاك الأراضي وثلاثة من التجار المتوسطين"[٢٧].

ويصف بطاطو محمد مهدي كبة (رئيس حزب الاستقلال) بأنه كان "ملاكاً صغيراً، وتاجراً محدود الوسائل، ووطنياً من لون معتدل، وسياسياً نظيف اليد ولكن ضئيل القدرة التخيلية القيادية. ولد في العام ١٩٠٠ في بلدة سامراء القديمة، إبناً لعائلة جلبيين[*] واسعة الاحترام تعود في أصولها إلى عشيرة ربيعة". انضم إلى الحزب الوطني، الذي كان يترأسه الزعيم الوطني محمد جعفر أبو التمن، منذ أن استعاد هذا الحزب نشاطه عام ١٩٢٨، وانتُخب عضواً في لجنته المركزية من ١٩٣٠ - ١٩٣٣. من هنا اعتبر بطاطو أن الحزب الوطني مثّل رافداً من روافد قيادة حزب الاستقلال، كما هو أيضاً بالنسبة للحزب الوطني الديموقراطي والحزب الشيوعي العراقي[٢٨].

الرجل الثاني في حزب الاستقلال كان فائق السامرائي، ينتمي إلى الطبقة الوسطى، ولد عام ١٩٠٨ في سامراء، درس الحقوق في بغداد وعمل محامياً. انتسب إلى الحزب الوطني. في الثلاثينات أصبح "اليد اليمنى لرشيد عالي الكيلاني وكان يدخل الوظيفة الحكومية ويخرج منها بحسب وجود هذا الأخير في السلطة أو خارجها"[٢٩]. "اعتقل ... في ٢١/ ٩/ ١٩٤١ لاتهامه بتأييد حركة مايس ١٩٤١ واتخاذه من النادي (الأولمبي) في بغداد وكراً للاجتماعات السياسية المناهضة للبريطانيين التي عمل من خلالها على تحريض الشباب ضدهم، ومحاولته في الوقت ذاته إقناع شيوخ الفرات الأوسط لإيقاد نار (الفتنة) في المنطقة وكسب تأييدهم لرشيد عالي الكيلاني"[٣٠]. وكان السامرائي هو أول من طرح فكرة تأسيس حزب الاستقلال ودعا لها[٣١].

الشخصية الثالثة في الحزب تمثلت في محمد صديق شنشل. ولد في الموصل عام ١٩١٠، من عائلة تجارية تضررت بفصل الموصل عن حلب ودياربكر. درس الحقوق في دمشق وباريس. كان صهراً ليونس السبعاوي[٣٢] ويعدّ من "أهم القوميين الملتفين حول نادي المثنى إذ ساهم في نشاطاته، ودخل التنظيم القومي السري. وحينما تشكلت (حكومة الدفاع الوطني) ... تقلد منصب مدير الدعاية العام واشترك في الدفاع عن البلاد أثناء غزو الإنكليز الثاني للعراق. وعندما فشلت حركة مايس أدخل السجن مع آلاف القوميين"[٣٣].

في العامين الأولين من تأسيس الحزب كان نائب الرئيس إبراهيم الراوي، وهو ضابط متقاعد، ولد عام ١٨٦٥ في مدينة الرمادي. انسحب من الحزب عام ١٩٤٨ بسبب مضايقته من قبل السلطة الحاكمة. وكان المعتمد العام في العامين المذكورين داود السعدي، من مواليد بغداد عام ١٨٩٦، عمل محامياً، وأسس مع جماعة من

المحامين عام ١٩٢٥ حزب الأمة. ساهم بنشاطات نادي المثنى، وفي حركة مايس، وسجن لمدة ٤ سنوات وأربعة أشهر. في أيلول ١٩٤٨ استقال من حزب الاستقلال، بناء على طلب الهيئة العليا، بسبب اتهامه بالتعاون مع المحامي الموكل للدفاع عن التاجر اليهودي شفيق عدس[٣٤].

كذلك كان خليل كنة من الذين اعتقلوا بعد حركة مايس. أفرج عنه بعد الحرب العالمية، وشارك في تأسيس حزب الاستقلال وانتخب نائباً أولاً للمعتمد العام، وأشرف على جريدة الحزب "لواء الاستقلال". مثّل الجناح اليميني، واستقال عام ١٩٤٦ مع رزوق شماس لخلاف سياسي. النائب الثاني للمعتمد العام كان عبد الرزاق الظاهر، وهو محام، من الذين ساهموا في نشاطات نادي المثنى وأيدوا ثورة مايس. مثّل جناح الوسط في الحزب، واستقال عام ١٩٤٧ لخلاف سياسي. ومن بين أعضاء الهيئة التأسيسية انسحب من الحزب أيضاً إسماعيل غانم (وهو محام ساهم في حركة مايس)، لأنه خالف الحزب ودخل الانتخابات النيابية (١٩٥٣). كما أن عبد المحسن الدوري (وهو الآخر محام أيد حركة مايس) تخلى عن الحزب ولم يستجب لقراره بالانسحاب من المجلس النيابي (١٩٥٤)[٣٥].

تميّز حزب الاستقلال بكثرة الصحف المؤيدة له: أولها "لواء الاستقلال"، وهي لسان حال الحزب، صدر أول عدد منها في ٤ آب ١٩٤٦، وكان رئيس تحريرها خليل كنة ومديرها المسؤول قاسم حمودي. بالإضافة إلى هذه كان هناك ثلاث جرائد تمثّل خط الحزب في بغداد: "اليقظة" لسلمان الصفواني، و"الأفكار" لاسماعيل غانم، و"الجريدة" لفائق السامرائي. وفي البصرة كان "الناس" لسان حال الحزب هناك. جميع رؤساء تحرير أو أصحاب هذه الصحف كانوا أعضاء في اللجنة العليا للحزب[٣٦]. ويضع رئيس الحزب بالتشاور مع المعتمد العام منهج سياسة الصحف

الحزبية في بدء كل أسبوع، ويبلغه إليها شفوياً. وإذا استجدّ أمر طارئ، فعندئذ تجري مراجعة الرئيس لتلقي إرشاداته وتوجيهاته بهذا الصدد(٣٧).

ج- الأسس الفكرية

مع أن حزب الاستقلال يعدّ حزباً قومياً، فهو -كما سنرى- حزب سياسي، بالمعنى التقليدي للكلمة، وليس حزباً إيديولوجياً. في أدبياته وممارساته الدعاوية يفتقد إلى النظرية العقائدية، كما يفتقد إلى المنظّرين الدعاة في قيادته. و لم يعوض عن هذا النقص من خارج صفوفه كأن يتبنى في دعاوته أحد المفكرين العرب القوميين الناشطين وقتذاك، مع أن محمد مهدي كبة حاول أن يكتب نظرياً في مسائل القومية والأمة. ربما كان سبب هذا هو أنه حزب نخبة مثقفة ميسورة، وليس حزباً جماهيرياً. وفي الوقت نفسه نستطيع القول، إن هذه الصفقة السياسية اللاإيديولوجية أعاقت الحزب عن أن يصبح حزباً جماهيرياً، رغم أنه يعرّف نفسه بأنه شعبي. فالسبب والنتيجة يختلطان هنا، كما يبدو. بالإضافة إلى ذلك، ورغم أن الحزب يعدّ حزباً عروبياً، فقد كان محدوداً ومحصوراً في عراقيته، من حيث التنظيم(٣٨) والممارسة السياسية الطاغية، بمعنى أنه كان يعترف بالحدود بين البلدان العربية ويتصرف على هذا الأساس، فلم يحاول الامتداد خارج العراق. في ذلك يختلف عن أهم الأحزاب القومية الأخرى في الوطن العربي: عصبة العمل القومي، حزب البعث، حركة القوميين العرب، الحركة الناصرية. وربما اضطر إلى ذلك بحكم تكيفه مع شروط تأسيس الأحزاب في إطار المنطق السيادي للدولة.

في نظامه الأساسي يعرّف حزب الاستقلال نفسه بأنه حزب:

١- "شعبي": يؤمن بأن السيادة للأمة، ويعتمد في تحقيق أهدافه على منظمات شعبية شاملة، ويسعى إلى تحقيق أكبر نفع ممكن للمجموع، بضمان حدّ أدنى لمعيشة

الفرد، ومكافحة الفقر والمرض والجهل، وغير ذلك من عوامل الانحلال الخلقي والاجتماعي.

٢- "تضامني": لا يؤمن بالطبقية، بل يعمل على إزالة الفوارق القائمة، ويعتبر الأمة -جماعة وأفراداً- جبهة واحدة لتحقيق وحدة اجتماعية يكمل بعضه بعضاً.

٣- "إيجابي": يتعاون مع الأمم الأخرى على أساس تبادل المصالح المشتركة ولا يخاصم إلا من يحول دون تحقيق أهدافه.

٤- "تجددي تام": يساير -مع التمسك بالخصائص العريقة والمثل العليا- روح العصر، ويأخذ بالوسائل الحديثة ويطبق قواعد العلم الصحيح في إصلاح حالة الأمة، ولا سيما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادة ٢)[٣٩].

في تعريف الذات هذا، المعنون بـ"كيان الحزب"، نلاحظ أنه لا يرد ذكر للانتماء العربي أو الاتجاه العروبي، ربما لأسباب تكتيكية تتعلق بالسلطة. وهو حزب قومي، كما ذكرنا. غير أن المسألة تبدو على أنها مسألة علاقة بين دولة العراق والدول العربية الأخرى. في مقال له عام ١٩٥٢ كتب محمد مهدي كبة: "سنسعى في مجتمعنا بدراسة مشاكل العراق الداخلية والخارجية بصفتنا عراقيين وحقيقة أن العراق وطننا الأصغر. وسنحاول معالجة هذه المشاكل على ضوء ما يتضمن منهاج حزبنا من مبادئ؛ وسنولي مثل هذه العناية لدراسة مشاكل البلاد العربية الأخرى ومعالجتها بصفتنا عرباً وبصفة البلاد (العربية) هي وطننا الأكبر"[٤٠].

هذه العلاقة بين العراق والبلاد العربية تناولها النظام الداخلي:

أولاً، في سياسة الحزب الخارجية، التي تضمّنت:

- العمل على تقوية الجامعة العربية وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية

- العناية بالبلاد العربية كافة، ولا سيما الأجزاء غير المستقلة منها، وتمكينها من تقرير مصيرها، وتحقيق استقلالها واتحادها مع دول الجامعة العربية
- فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، ويجب أن تبقى عربية، ومن أول واجبات الحزب مكافحة الصهيونية ومقاومة الوطن القومي لليهود، ومقاومة إنشاء دولة يهودية فيها أو في أي قسم منها (المادة ٣).

ثانياً، من بين أهدافه في السياسة الاقتصادية والمالية رأى الحزب العمل على تصنيع البلاد بالتعاون مع البلاد العربية الأخرى، وتأمين التكتل الاقتصادي بين البلاد العربية لاستثمار المواد الأولية، وتسهيل المحرات بينها (المادة ٥-٣)، وإيجاد سياسة مالية موحّدة، والتعاون بين الدول العربية لتركيز شؤون النقد، عن طريق: أ- توحيد النقد، ب- توحيد الإدارة الكمركية، ج- تأسيس مصرف مركزي موحد (المادة ٦-١).

ثالثاً، في سياسة الحزب في التربية رأى أن يركز التعليم على دعامتين: الأولى التقاليد العربية الثقافية، والأخرى الحاجات العملية التي يتطلبها البعث الجديد، بوسائل عديدة منها "تنمية الشعور القومي"(المادة ٧-١).

في ٧/ ٦/ ١٩٤٦ أقام حزب الاستقلال أول مهرجان عام له بعد تأسيسه، ألقى فيه رئيس الحزب ومعتمده العام بياناً شاملاً عن سياسته الداخلية والعربية والخارجية، لا يخرج في جوهره عما ورد في النظام الأساسي. في كلمته أكد رئيس الحزب على "أن الجامعة العربية ... ليست هدفاً في ذاته، وإنما هي خطوة من خطوات التقارب لا بدّ أن تتبعها خطوات. إنها ليست إلا أداة لتوحيد الخطط السياسية بين الحكومات العربية. ولذلك فإن الحزب يرى أن تكون الجامعة عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية"[٤١].

لكن، سرعان ما تبيّن للحزب "أن هذه المؤسسة لم توفّق في إنجاز مهامها التي أسست من أجلها، للخلافات الكثيرة التي كانت تجدّ بين الدول العربية، وتنتقل إلى جامعتها، ولأن معظم الحكومات، التي كانت تحكم البلاد العربية، لم تكن لتمثّل شعوبها حقّ تمثيل ..."[٤٢]. في رسالة بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٤٦، موجهة إلى الأحزاب والهيئات السياسية في الأقطار العربية، يرى الحزب "أن المطالب القومية العليا للبلاد العربية يجب أن تحلّ ككل ووحدة لا تتجزأ. وقد كان في مقدور جامعة الدول العربية أن تعمل على تحقيق ذلك لولا القيود الرسمية التي تكبّلها، الأمر الذي يجعل من الضرورة بمكان تأليف جامعة شعبية تقف إلى جانب الجامعة الرسمية تشدّ أزرها وتعمل لخير البلاد العربية في مجالات أبعد مدى وأكثر فائدة، وهي بعد غير مقيّدة بالقيود الرسمية ولا ترتبط إلا بالمبادئ التي تقررها الهيئات الشعبية المنضمة إليها والتي تستلهمها من مطالب الأمة العربية وأهدافها في الحرية والانعتاق". وفي سبيل إخراج هذه الفكرة إلى حيّز الوجود ضمّن حزب الاستقلال رسالته دعوة الجهات المخاطبة إلى "عقد مؤتمر عربي عام يناقش الأسس التي ترتكز عليها مثل هذه الجامعة الشعبية وتعيين أهدافها"، و"تأليف هيئة تحضيرية لوضع النظام الداخلي والإشراف على الخطوات اللازمة للتأسيس"[٤٣].

غير أن المؤتمر لم ينعقد، والفكرة لم تتحقق. مع ذلك يُسجّل لحزب الاستقلال أنه طرحها وسعى من أجلها. وبالرغم من مرور أكثر من نصف قرن على ذلك، فإن فكرة "الجامعة العربية الشعبية"، التي تضمّ جميع الأحزاب والهيئات السياسية العربية والتي تعبّر سياسياً عن "شعوب" البلدان العربية، تبدو الآن أنها مازالت على راهنيتها وعلى ضرورتها في منظور إيجاد فضاء قومي شامل لمنظمات المجتمع المدني العربي السياسية.

على أي حال كانت هذه الفكرة تنسجم مع قومية حزب الاستقلال المشوبة -كما ذكرنا- بالإقليمية لأسباب اضطرارية وتكيفية. وثمة ما يدفعنا إلى الاستنتاج، بأن الحزب لم يختر الجامعة العربية الشعبية فقط كبديل عن جامعة الدول العربية، بل أيضاً كبديل عن خيار ثالث أخذت به أهم الأحزاب والحركات القومية الأخرى، وهو - كما ورد في تقرير لفائق السامرائي بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٤٦: "تأسيس حزب قومي واحد، له ميثاق موحد، وبرنامجه الشامل، وتكون لهذا الحزب فروعه في شتى الأقطار العربية، تعمل على تنفيذ برنامج وميثاق الحزب، وبث الدعاوة له"[٤٤]. غير أن تعليل حزب الاستقلال لتخليه عن مثل هذا المشروع، بأنه يصطدم بالعقبات الإقليمية، لم يكن مقنعاً. ذلك لأن حزب الاستقلال نفسه أخلى ساحته (الإقليمية) فيما بعد لأحزاب وحركات قومية تتبنّى ضمنياً هكذا مشروع، بالدرجة الأولى لأنه كان من الناحية القومية كما في غيرها من النواحي سياسياً إصلاحياً في حين كانت هي عقائدية ثورية.

في مذكرة له بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٤٧ عن الاشتراكية الديموقراطية كتب كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديموقراطي: "أما حزب الاستقلال الذي لا يختلف منهاجه عن منهج حزب الأحرار اختلافاً جوهرياً ولا ينطبق على حقيقة آراء واضعيه، فهو حزب بعيد كل البعد عن الديموقراطية وهو دكتاتوري النزعة ومؤمن بـ(الاشتراكية الوطنية) -بالمعنى الذي يفهمه الفاشيون- كل الإيمان، فهو قومي متطرف في قوميته يعتقد بالزعامة الفردية ولكنه لا يستطيع الظهور بهذا المظهر ولذلك اضطر إلى أن يعلن منهاجاً هو غير منهاجه الحقيقي من جميع النواحي ولكنه يختلف عن حزب الأحرار بكونه يؤمن بقسم مما هو معلن في منهاجه، غير أنه يخفي أموراً كثيرة يرى نفسه مضطراً إلى إخفائها". ويضيف الجادرجي بعدئذ في المذكرة إياها: "والحقيقة أن هذا الحزب لا يتردّد في انتهاز كل فرصة لإظهار عدائه للإنكليز

فهو يمقت الشعب البريطاني بذاته مقتاً عنصرياً عميقاً بصرف النظر عن كون إنكلترا دولة استعمارية أو غير استعمارية. وبعبارة أصح أنه لا يميّز بين القوى التقدمية والقوى الرجعية في تلك البلاد"[٤٥].

يبدو أن رأي الجادرجي متأثر بكونه رئيس حزب منافس وقتذاك، لا من حيث أنه يجانب الحقيقة بقدر ما أنه يبالغ في تصويرها، متبعاً في ذلك الحكم في النوايا. ربما كان هذا الرأي يصحّ على أحد أجنحة حزب الاستقلال، لكنه بالتأكيد لا يصحّ على الاتجاه الرئيسي الذي مثّله رئيس الحزب. وسياسة حزب الجادرجي نفسه تجاه حزب الاستقلال منذ عام ١٩٥٢، وخاصة عملية الاندماج بين الحزبين عام ١٩٥٦، تبرهن على أن الجادرجي غيّر عملياً رأيه السلبي السابق بحزب الاستقلال.

كان حزب الاستقلال قومياً عربياً، وما كان عنصرياً فاشياً في مفهومه المعلن عن نفسه، مع أن القوميين العرب راهنوا بمجملهم في فترة الحرب العالمية الأولى على هزيمة الحلفاء انطلاقاً من أن ذلك سيؤدي بهم إلى التحرر من مستعمريهم. وقد ورد في المادة ٤-٢ من النظام الأساسي للحزب: "كما يقدّس الحزب قوميته ويعتزّ بها، فإنه يحترم كذلك القوميات الأخرى ويستنكر كل استغلال عنصري". ومن أقوال محمد مهدي كبة: "حركتنا القومية حركة بعث وتجديد ترمي إلى خلق الأمة العربية خلقاً جديداً بإفراغها في مصهر العروبة المحضة وتنقيتها مما علق بها من أوضار وأدران لتتحلى مواهبها وخصائصها الخلقية الكامنة ولتساهم في استكمال بناء المدنية والحضارة كما يتطلب العصر والحاضر، فتؤدي رسالتها القومية في القرن العشرين كما أدتها في القرون الماضية". "إن مفهوم القومية الذي يُراد به اضطهاد جماعة

أخرى، أو إذابتها، فكرة علمانية كان أول من بشّر بها الاتحاديون في تركيا والنـازيون في ألمانيا"[٤٦].

من حيث المبدأ يفهم حزب الاستقلال "القومية" فهمـاً علمانيـاً، إذ أنه فصـل بين الدين والسياسة. فقد اعتبر محمد مهدي كبة أن "الدين ينظم صلة المرء بربّـه في آخرته، والقومية تنظم صلاته بين قومه في دنياه". وقال، إن "الدين لله وحده والوطن للجميع". "ووجّه انتقاداً إلى رجال الديـن الذيـن سـاندوا أنظمـة الحكـم الاستبدادية بدعوتهم الناس إلى الركون إلى حكم الأقدار القاسية وتحذيرهم من التذمّر". هـذا مـا يورده الجيزاني، وفي الوقت نفسه يقول، إن الفكرة القوميـة لـدى حزب الاستقلال ممتزجة بالدين الإسلامي[٤٧]. لكنني لم أجد لديه برهاناً مقنعاً على ذلك، ولدى وجود هذا الفهم القومي فهو لا يعبّر عن الاتجاه الرئيسي للحزب.

صحيح أنه ورد في النظام الأساسي للحزب: "- توثيق الروابط مع الشعوب الإسلامية خارج البلاد العربية، واعتبارها قوة عظيمة يعمل الحزب على الاعتزاز بهـا والتعـاون معهـا"(المـادة ٣-٦). لكـن هـذا جـاء ضمـن أهـداف الحـزب في سياسـته الخارجية، وهو على أي حـال لا يشـير إلى مفهـوم للقوميـة، بـل إلى حقيقـة وجـود روابـط دينيـة وثقافيـة (وجزئيـاً تاريخيـة) بـين العـراق والبلـدان العربيـة عمومـاً وبـين الشعوب الإسلامية تجعل من الطبيعي أن تكون العلاقات معها أقوى مما هي مع غيرها من الشعوب. إن سياسة الحزب الخارجية تدور في ثـلاث دوائـر: الدائـرة الأولى هـي الدائرة العربية، الثانية هي الدائرة الإسلامية، والثالثة هي الدائرة العالمية.

بالطبع كان حزب الاستقلال، في المقام الأول، معادياً للاستعمار. واسمه يشـير إلى أن التحرر الوطني من السيطرة الأجنبية هو أول أهدافه. وقد ورد في المادة الثالثـة من نظـام الحـزب الأساسـي، أنـه يرمـي إلى تعزيـز كيـان العـراق باسـتكمال سـيادته

والسعي لتبديل المعاهدة العراقية البريطانية (لعام ١٩٣٠) تبديلاً يطمئن السيادة الوطنية (وهذا يعني عملياً الإلغاء). لكنّ هذا توجّه وطني ديموقراطي. مع ذلك يؤخذ على حزب الاستقلال أنه لم يميّز بين الصهيونية واليهودية، "فوقف موقفاً مناوئاً من اليهود بعد قيام دولة إسرائيل. وطالب كل من فائق السامرائي وإسماعيل غانم، ممثلا الحزب في المجلس النيابي عام ١٩٥٠، بوجوب ترحيل كل اليهود من العراق، بضمنهم الراغبين في البقاء ومصادرة أملاكهم من قبل الحكومة"(٤٨). وذكر عبد اللطيف الراوي، أن شعار "كل يهودي هو صهيوني" لم ترفعه الرجعية فقط، بل رفعته بعض الأحزاب البورجوازية مثل حزب الاستقلال(٤٩).

هذا الموقف من اليهود انفعالي آني، وليس إيديولوجياً يقوم على معرفة تاريخية ووعي سياسي. هو ردّ فعل عاطفي، تجلّى بشكل عنصري، استدعاه بلا شك عنصرية إسرائيل وتأدلجها اليهودي وتهديدها للمصير العربي و"تصهين" المجتمعات اليهودية العربية بشكل عام، وتعسكر المستوطنين في إسرائيل. على كل عبّر حزب الاستقلال أو بعض أعضائه بذلك عن المزاج الشعبي العربي العام في تلك الفترة. أما مبادئه الموثّقة في أدبياته فلم تكن عنصرية تجاه اليهود، بل حصراً معادية للصهيونية باعتبارها حركة استعمارية، كما سنبيّن لاحقاً.

في نظامه الأساسي لم يعرّف حزب الاستقلال نفسه إيديولوجياً كحزب ديموقراطي، بل كحزب شعبي، حتى أن كلمة "ديموقراطية" لم ترد مطلقاً في هذا النظام. غير أنه في دعاوته الشعبية كان يتبنّى التعددية الحزبية، وهذا -على الأقل بالمفهوم البورجوازي- مؤشر ديموقراطي. ففي مهرجان الحزب الافتتاحي قال محمد مهدي كبة: "وهكذا جرّ يا سادة انعدام الحياة الحزبية إلى الكثير من المصاعب والويلات لأنه هيأ إلى قيام دكتاتورية بجلس الوزراء وقيام سياسة القهر والإكراه

وكبت النفوس وخنق المشاعر ومصادرة الحريات مصادرة تنتهي لا محالة إلى الانفجار. وفي هذا كله عبرة لمن يريد أن يعتبر. فالاستقرار السياسي في البلد لا يستتب إلا حين يمارس الشعب حقوقه السياسية التي كفلها له القانون الأساسي وتقوم فيه حياة حزبية صحيحة"[٥٠].

كذلك نجد أن النظام الأساسي للحزب تضمّن أهدافاً ديموقراطية، وإن لم يعطها صراحة هذه الصفة. فجاء منها في مجال السياسة الداخلية: السعي لتوطيد الحياة الدستورية وضمان حقوق الشعب في ممارسة سيادته، من خلال إصلاح قوانين الانتخابات لجعل المجالس النيابية تمثّل الشعب تمثيلاً حقيقياً، إصلاح الإدارة على أساس الكفاءة والنزاهة، تعزيز استقلال القضاء، وإصلاح القوانين بما يكفل حرية الكلام والاجتماع والنشر (المادة ٤-١). وفي مجال السياسة التربوية وضع الحزب أهدافاً تخدم ديموقراطية التعليم، مثل إلزامية التعليم الابتدائي، ومجانية التعليم في كافة مراحله (المادة ٧-١) ...

نستنتج مما سبق أن ديموقراطية حزب الاستقلال، التي تغلب عليها الشكلانية والإصلاحية اللتان لا تمسان أسس النظام القائم، تتفق مع استراتيجية أحزاب الوسط في الدول الرأسمالية الحديثة. هكذا أيضاً كان الحزب الوطني الديموقراطي بزعامة الجادرجي، غير أن هذا الحزب يقف إلى يسار حزب الاستقلال وبشكل واضح، من تجلياته البارزة موقف كل منهما من الشيوعية والشيوعيين (المنظمين في العراق منذ عام ١٩٣٤). *أما شعبوية حزب الاستقلال فلم تجد لها ترجمة في أهداف النظام* الأساسي بما يتناسب مع هذه الصفة سوى في مجال السياسة الاجتماعية، من ذلك: تأسيس نقابات العمال وفق رقابة الدولة (المادة ٨-٤). وفي الممارسة السياسية ظهرت هذه "الشعبوية" في تأييد المطالب العمالية لدى اصطدامها بقمع السلطة، وفي

إنشاء المنظمة الطلابية "الشباب القومي العربي" التي برزت في التظاهرات الطلابية عام ١٩٥٦ احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر[٥١].

رغم أن حزب الاستقلال لم يؤمن بالطبقية، كما أوردنا، فإنه وضع بين أهدافه الأساسية "إزالة الفوارق القائمة"، وهي بالطبع فوارق طبقية. برأيه، الحرية السياسية "لا تكون شيئاً ذا بال إذا لم يتمتع الفرد بضمانات اقتصادية تحقق العدل الاجتماعي"[٥٢]. وقد أطلق عل هذا التوجّه مصطلح "التضامنية"، وهي نوع من الاشتراكية الإصلاحية التي تتم عن طريق الدولة لتفادي التناحرات الطبقية في المجتمع. في المؤتمر الرابع للحزب عام ١٩٥٠ أكد على "أن تردّي الأوضاع العامة واتساع الهوة بين أبناء الشعب وحرمانه من كل فرصة للإنتاج والتقدم، نتيجة للاستسلام للسياسة الاستعمارية وركائزها من إقطاع ومصالح مركزة وشركات احتكارية أجنبية، جعلت المخرج الوحيد في نظره هو الأخذ بمبادئ الاشتراكية (الوطنية) كأساس للإصلاح الجذري ووسيلة لتطوير البلاد في مختلف مجالاته". غير أنه اشترط أن لا تتعارض هذه الاشتراكية مع الملكية الفردية والتعاون بين الطبقات الاجتماعية، أي أخضعها للأسس البورجوازية الرأسمالية. ومن هذا المنطلق دعا إلى "تقليص نفوذ الإقطاع والحدّ من توسعه، باعتباره المعوق الأساسي للقيام بأي إصلاح اقتصادي أو سياسي"[٥٣].

تتجلى الاشتراكية الإصلاحية الدولوية لدى حزب الاستقلال بصورة خاصة في: *تبنّي فكرة الإصلاح الزراعي من حيث تعيين حدّ أعلى لحيازة الأراضي الزراعية* واستملاك المساحات الزائدة عن هذا الحدّ وتوزيعها على الأسر الفلاحية بسعر الكلفة ولآجال طويلة، وإنشاء التعاونيات الزراعية (النظام الأساسي، المادة ٥-١)، والأخذ بمبدأ الاقتصاد الموجّه واستغلال الدولة للثروة المعدنية، وإقامتها للصناعات

ومساهمتها بأكثر من النصف في المشاريع الصناعية الكبرى، وتأسيس مجلس اقتصادي أعلى لوضع الخطط والتصاميم العامة للصناعة (المادة ٥-٣)، وتنظيم أمور التصدير والاستيراد على أساس تبادل المصالح، "فتحصر الاستيراد من أي بلد بنسبة مئوية تناسب ما نصدّره إليه على أن يتناول هذا الاستيراد المواد الضرورية"، وتعيين حدّ أدنى للعيش تضمنه الدولة لكل فرد في السكن والعمل[٥٤] ...

في محاولة لإعادة تشكيل حزب الاستقلال جرى نهاية عام ١٩٥٩ وضع دستور للحزب بدلاً من النظام الأساسي لعام ١٩٤٦، استفاد فيه واضعوه من تجربة الماضي وراعوا الظروف المستجدة. لكن قطار الزمن كان قد فات، وخلّف حزب الاستقلال وراءه. ورد في المبادئ الأساسية للدستور[٥٥]، أن "العرب أمة واحدة جزّأها الاستعمار وأعاق توحيدها"، وأن "القومية حقيقة حية خالدة"، وهي في مرحلتها الراهنة تعبير عن إرادة الشعب في توحيد الأمة العربية وتحريرها من كل نفوذ أجنبي والسير بها نحو مجتمع اشتراكي ديموقراطي في سبيل خير الإنسانية وتقدّمها"(المادتان ٢ و٣). هنا نلمح تأثراً بحزب البعث في فهم القومية، والحزب الوطني الديموقراطي في فهم الاشتراكية. على أي حال بقي حزب الاستقلال يعتبر الأمة جبهة واحدة لتحقيق الأهداف الوطنية، ويعمل على إزالة الفوارق الطبقية وتعزيز النظام التعاوني في المجتمع (المادة ٥). فاستمر في عدم اعترافه بالتقسيم الطبقي للمجتمع، رغم إعلان الاشتراكية والسعي لإزالة الفوارق الطبقية والنضال لرفع مستوى الطبقات الكادحة (المادة ٢٥). وهي أفكار على درجة معينة من التناقض، يجري نظرياً التوفيق ما بينها، ومحاولة وضعها في إطار متماسك.

د- الممارسة السياسية

١- المرحلة العلنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤

باعتبار أن حزب الاستقلال حزب سياسي أكثر مما هو حزب عقـائدي، وأنـه حزب سياسيين أكثر مما هو حزب جماهير، لذلك فإن المواقف السياسية تشغل الجزء الأكبر من حياته واهتماماته، كما أنها لهذا السبب تعـبّر بصـورة ملموسـة عنـه وعـن إيديولوجيته أكثر مما يفعل النظـام الأساسـي الـذي علـى الأرجـح راعـى في صياغتـه شروط السلطة الملكية الخاضعة للإدارة الإنكليزية، وإن لم يكن في قرارة رؤيته بالطبع يكنّ أي شرعية للوجود الإنكليزي.

تتمحور المواقف السياسية لحزب الاستقلال حول إصلاح نظام الحكم وتسـيير السلطة السياسية في العراق، بمعايير: الديموقراطية البرلمانيـة، والسـيادة الوطنيـة للعـراق تجاه بريطانيا، والمصالح الشعبية العامة، والقومية العربيـة. في ذلـك اسـتند داخليـاً أولاً إلى القانون الأساسي (الدستور) لعام ١٩٢٥، ثانياً إلى ضرورة دعم نصوص الدستور بضمانات قانونية معينة. بخصوص المرجعية الأولى أكد الحـزب علـى أن الدسـتور "لم تنفّذ نصوصه وأن بنوده قد انتهكت وأحكامه قد عطلت وجاوز الذين نهضوا بأعباء الحكم في هذا البلد، منذ وضعه، حدوده فجاءت بعض القوانين بشكل يعطّل أحكـام الدسـتور وينـتزع مـن الشـعب حـق السـيادة ويخـوّل السـلطة التنفيذيـة صلاحيـات دكتاتوريـة فأسـيء بذلـك تطبيـق القـانون الأساسـي والقوانـين الـتي تسـتند إليـه". وبخصوص المرجعية الثانية رأى الحزب أن نصوص الدستور وحدها لن تكفي لضمـان الحريات وردع العابثين بها، وأنه لا بدّ من ضمانات:

- اعتبار مخالفة الدستور جريمة يعاقب عليها بعقوبة جنائية.
- ضمان دستورية القوانين من خلال محكمة عليا دائمة.
- رفع الحصانة عن الموظفين.
- إيداع البت في أمر الحريات إلى المحاكم.
- التصويت الإلزامي العام.

- إلزام الحكومة بتعويض المتضررين من تصرفاتها.
- استقلال القضاء.
- إصلاح الإدارة الحكومية عن طريق لجنة من كبار العلماء ورجال القانون والإدارة والسياسة.
- التنظيم الاقتصادي وتحقيق العدل الاجتماعي[٥٦].

خارجياً استند حزب الاستقلال في مواقفه السياسية، أولاً إلى سيادة الأمة (العراقية)، ثانياً إلى مبادئ القومية العربية ومصالح العرب. وقد نالت القضية الفلسطينية حيّزاً مهمّاً من النشاط الفكري والسياسي للحزب. ففي ١٧/ ٣/ ١٩٤٦، أي قبل أن يُجاز رسمياً، قدّم مذكرة إلى لجنة تقصّي الحقائق الأميركية-البريطانية، بيّن فيها:

١- أن فلسطين كانت ومازال جزءاً من الوطن العربي الذي كان وحدة لا فرق فيها بين المسلمين والمسيحيين واليهود

٢- أن اليهود تمتعوا في العراق بحرية تامة وعاشوا على وئام تام مع إخوانهم العراقيين، "ولكن الحركة الصهيونية بأساليبها الاستفزازية، وأهدافها الاستعمارية في فلسطين، أثارت الخواطر في العراق ضد اليهود، مما أدى إلى حوادث مؤسفة"

٣- *"إن الحركة الصهيونية لا تقتصر ... على فلسطين فحسب وإنما تستهدف* استعمار البلاد العربية كلها، ومن ضمنها العراق"

٤- "إن تأسيس وطن قومي لليهود، وإقامة دولة يهودية في فلسطين ... يشكل خطراً مباشراً على استقلال البلاد العربية ووحدتها العسكرية والطبيعية"

٥- "إن الحركة الصهيونية تستهدف إقامة مجتمع رأسمالي صناعي في فلسطين، على أن تجعل البلاد العربية مجالاً حيوياً له" ... لذلك فإن العراق "في محاربته للصهيونية، إنما يريد القضاء على حركة اعتدائية، تريد أن تفرض وجودها عن طريق السيطرة المالية والحرب الاقتصادية"

٦- إن الدولة التي تريد الصهيونية تأسيسها في فلسطين، لا تقدر على محافظة كيانها إلا بالاستعانة بدول أجنبية تتدخل في شؤون البلاد العربية الأخرى ..."

٧- إن للشعب العربي في فلسطين معابد وأماكن مقدسة قديمة، يخشى عليها من الاندثار، فيما إذا تحققت أطماع الصهيونيين[٥٧].

على الصعيد العملي ساهم حزب الاستقلال في إقامة "لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين" في ٢ أيار ١٩٤٦، جرى من خلالها تنسيق مواقف الأحزاب المعارضة الخمسة تجاه القضية الفلسطينية. وفور المباشرة بأعمالها أصدرت اللجنة نداء إلى الشعب العراقي في ٦ أيار، دعت فيه إلى إعلان الإضراب العام يوم ١٠ أيار، احتجاجاً على التقرير الجائر للجنة البريطانية الأميركية واستنكاراً له. كذلك قامت بتوجيه المذكرات إلى الملوك والرؤساء العرب وإلى الجامعة العربية وإلى سفراء الدول الكبرى في بغداد. وحاولت القيام بالاكتتاب العام لجمع مئة ألف دينار من المواطنين العراقيين لمساعدة عرب فلسطين. لكن، سرعان ما حلّت اللجنة نفسها نتيجة الإجراءات القمعية التي قامت بها حكومة أرشد العمري (التي خلفت حكومة السويدي في ٣٠/ ٥/ ١٩٤٦) ضد اللجنة وعدم السماح لها بتأدية الواجبات القومية الملقاة عليها[٥٨]. بذلك قامت اللجنة بنفسها تماماً بما كانت تبغيه الحكومة، وتبعثرت الجهود لنصرة فلسطين.

هكذا منذ البداية، وبقدر ما اتبع تصوراته لإصلاح وتسيير الحياة السياسية العراقية، اصطدم حزب الاستقلال بالسلطة الحكومية. في ٢٨ حزيران قامت مظاهرة بقيادة حزب التحرر الوطني (غير المرخّص) وعصبة مكافحة الصهيونية احتجاجاً على توقيف هيئتي العصبة والحزب المذكورين وعلى استمرار السياسة الاستعمارية ضد فلسطين[٥٩] ... فتصدت الشرطة (لأول مرة في تاريخ العراق الحديث) للمتظاهرين بالرصاص، بأمر من وزارة أرشد العمري، فوقع بعض القتلى والجرحى. على أثر ذلك اجتمع قادة الأحزاب العلنية الخمسة وأرسلوا في ٢ تموز مذكرة احتجاجية إلى رئيس الوزراء، جاء فيها: "إن الحياة السياسية أصبحت تعاني من التضييق والتشديد والاعتداء مما أوجب القلق على مصير الحريات الديموقراطية عامة، وحرية الرأي خاصة، هذه الحريات التي ضمنها الدستور العراقي والتي لم يفتأ الشعب العراقي يكافح كفاحاً مريراً في سبيل تحقيقها، بعد أن أغارت عليها أيدي الاستبداد في السنين الأخيرة"[٦٠].

وفي ٢/ ٧/ ١٩٤٦ بدأ عمال شركة النفط (الأجنبية) في كركوك بإضراب عن العمل مطالبين: "أولاً بزيادة أجورهم وثانياً تهيئة دور سكن وثالثاً تخصيص وسائط نقل لهم ورابعاً إعطائهم إكرامية الحرب أسوة بعمال حيفا وعبدان ومطاليب أخرى". ثم ترافق الإضراب بمظاهرات متكررة، كان آخرها في ١٢/ ٧/ ١٩٤٦، عندما أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين فقتلت خمسة وجرحت أربعة عشر عاملاً[٦١]. إزاء ذلك، وهو ما سمي "حادثة كاورباغي"، استنكر حزب الاستقلال قمع العمال المطالبين بحقوقهم من الشركات الأجنبية. غير أن هذا الموقف أدى إلى حدوث خلاف داخل الحزب. فكان رأي الأقلية المعارضة، التي مثلها خليل كنّة، "أن الإضراب المذكور كان بتحريض من الشيوعيين وتدبيرهم، وأن من واجب السلطات أن تقضي على كل نشاط شيوعي، وأن انتصار الحزب للعمال المضربين يصم الحزب

بممالأة الشيوعية، وهذا ما يدين الحزب لدى السلطات العليا، ويزيد في ارتيابها وتنكّرها له"[62].

ثم تفاقمت أحداث الخلاف الداخلي، حينما اعتقلت الحكومة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، ونشر محمد مهدي كبة مقالاً شجب هذا الإجراء، وذلك ضد رأي خليل كنة رئيس تحرير جريدة الحزب "لواء الاستقلال". فاستقال خليل كنة من الحزب، لأنه -كما كتب بعدئذ- "ظهر أن الرئيس يرى في الشيوعيين عناصر وطنية يجب التعاون وإياها. وقد أدى هذا الموقف إلى انقسام خطير بين أعضاء الهيئة العليا للحزب. فقد وقف فريق إلى جانب الرئيس، وعارض فريق هذا الموقف لأنه يرى في الشيوعية خطراً يجب مقاومته وأن مصلحة الحزب القومية ترفض التعاون معها كما تفرض مقاومتها"[63].

في عام ١٩٤٧، في ظلّ وزارة نوري السعيد التاسعة، شارك (لأول مرة) حزب الاستقلال مع حزبي الوطني الديموقراطي والأحرار في الانتخابات النيابية، وذلك في ٢٥/ ١ و ١٠/ ٣/ ١٩٤٧، حيث كانت تجري الانتخابات على درجتين، الأولى للمنتخبين الثانويين، والثانية للنواب. غير أن السلطات الحكومية مارست في هذه الانتخابات أنواع التدخل والضغط والتزوير، فلم ينجح أي مرشح لحزب الاستقلال. إثر ذلك عقدت الأحزاب الخمسة المعارضة اجتماعاً بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٤٧ وأصدرت بياناً مشتركاً، أكّدت فيه على "أن المجلس النيابي القائم لا يصحّ اعتباره ممثلاً للأمة أو معبّراً عن رغباتها، وأن الشعب في حلّ عما يقرره هذا المجلس"، وطالبت بـ"الإسراع في حلّه وإجراء انتخابات نيابية حرّة"[64].

في ٢٩ آذار ١٩٤٧ تسلّم صالح جبر رئاسة الوزارة بعد نوري السعيد. فقامت الوزارة الجديدة في ٢٩ أيلول بسحب إجازتي حزب الشعب وحزب الاتحاد

الوطني، "بتهمة مخالفة الحزبين للقانون وتحبيذ المبادئ الهدّامة وترويجها والحثّ على الثورة وخلق الاضطرابات والإساءة إلى رجالات العراق المسؤولين". فسارعت الأحزاب لإعلان احتجاجها على تلك الإجراءات. وقدّم حزب الاستقلال مذكرة بهذا الخصوص، جاء فيها: "إن بقاء الحياة الحزبية مهددة في كل وقت بمثل هذا التدبير، وعدم وجود ضمانات للأحزاب لحفظ كيانها، وجعل بقائها معلقاً على رغبة الحاكمين، تفقد الحياة الحزبية أهميتها في قيادة الرأي العام، وتوجيهه"[٦٥].

وأخطر ما قامت به وزارة صالح جبر هو محاولتها تعديل المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠. إلا أن الأحزاب العراقية عارضت منذ البداية هذا المسعى، وأصدرت بياناً أعلنت فيه أن الشعب العراقي غير ملزم بما يقرّه هذا المجلس "النيابي" من معاهدات واتفاقات. وبعد توقيع المعاهدة الجديدة، وهي المسماة "معاهدة بورتسموث"، في ١٥/ ١/ ١٩٤٨، أصدر حزب الاستقلال بياناً، أوضح فيه أن المعاهدة الجديدة "جاءت أشدّ وطأة من المعاهدة السابقة، التي تذّرع المفاوض العراقي يومئذ لقبولها بأنها جاءت ثمناً لإنهاء الانتداب، ودخول العراق في عصبة الأمم". وبيّن الحزب أنه لم يجد مبرّراً للمعاهدة الجديدة التي "ستؤدي إلى توريط العراق في مشاكل دولية لا قبل له بتحمّل نتائجها، وأنها تعرضه إلى أخطار حرب مدمّرة، يستطيع أن يظلّ بعيداً عن ويلاتها، وتلزمه بتكاليف باهظة ترهق كاهله المثقل بالتبعات تجاه بريطانية التي استنزفت ثرواته، واستأثرت بموارده"[٦٦].

بالإضافة إلى ذلك شارك حزب الاستقلال مع قوى سياسية وشعبية أخرى في الانتفاضة (الوثبة) الجماهيرية التي بدأها الطلبة منذ ٥ كانون الثاني ضد المعاهدة، وذلك قبل وبعد توقيعها. ورد في تقرير لوزارة الداخلية في كانون الثاني ١٩٤٨: "إن حزب الاستقلال قرّر منذ ٤ كانون الثاني في اجتماع سري الخروج إلى الشارع

لمواجهة السلطة بأي ثمن، وبلغ الحماس بأحدهم إلى اقتراح اغتيال رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ثم تقرّر تشكيل لجنة تنسيق بينهم وبين القيادات الطلابية لتسيير التظاهرات وإعلان الإضرابات"[٦٧]. في ٢٠ و٢١ كانون الثاني، وكانت الوثبة قد وصلت إلى الذروة، أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين فقتلت ستة منهم، لكن هذا لم يزد الوثبة إلا تأجّجاً، مما اضطر البلاط في ١/٢١ إلى إصدار وعد بأن "لا تبرم أية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية"[٦٨].

هنا اختلفت مواقف الأحزاب. "ونجحت الحكومة في شقّ الصف الوطني إذ اختلفت الأطراف الوطنية في تقييم الوضع الجديد وما يجب عمله تجاه هذا التراجع الوقتي والشكلي". فوضع حزب الاستقلال "كامل ثقته بالوعد وطلب إلى الشعب الخلود إلى الهدوء والسكينة وأن يترك للوصي والمسؤولين معالجة الموقف". وشبيه بذلك كان موقف حزبي الوطني الديموقراطي والأحرار، في حين "قررت لجنة التعاون الوطني التي تضم الشيوعيين وحزب الشعب والجناح اليساري من الحزب الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردي الاستمرار في النضال الجماهيري حتى يتم قبر المؤامرة"[٦٩]. وقد نجحت الانتفاضة، فسقطت وزارة صالح جبر إثر معركة الجسر في ٢٧/ ١/ ١٩٤٨، وأعقبتها في ١/٢٩ وزارة محمد الصدر، "التي تضمن منهاجها تحقيق مطالب الحركة الوطنية في إلغاء المعاهدة وحلّ المجلس النيابي"[٧٠]. وقد شارك حزب الاستقلال في الوزارة الجديدة بشخص رئيسه الذي تسلّم وزارة التموين، في حين رفض حزب الأحرار المشاركة، ولم تُدع الأحزاب المعارضة الأخرى إلى ذلك.

في عهد وزارة محمد الصدر، بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٤٨، جرت انتخابات نيابية جديدة. لكن منذ البداية عادت الفئة الحاكمة إلى التدخّل لصالح المرشحين الموالين لها والتضييق على المرشحين المنافسين. في ذلك استغلت الأحكام العرفية التي كانت قد

أعلنتها في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، باسم حماية مؤخرة الجيش العراقي المقاتل في فلسطين، الذي دخلها إلى جانب الجيوش العربية الأخرى لمنع قيام دولة صهيونية. والغريب أنه حدثت أثناء الانتخابات صدامات بين أنصار كل من حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي[٧١]. وهذا يشير إلى أن التعاون بين الأحزاب المعارضة كان آنياً ومناسباتياً، يمكن أن ينقلب مباشرة إلى خلاف وصدام من أجل مصالح حزبية ضيّقة، الأمر الذي كانت الفئة الحاكمة تستغلّه لتقوية سلطتها وفرض إرادتها ضد مطاليب ورغبات الشعب العراقي.

جدير بالذكر أن التعاون مع الأحزاب الأخرى لم يكن القاعدة، بل الاستثناء في الخط الرسمي لحزب الاستقلال في ذلك الوقت. فقد ورد في محضر اجتماع اللجنة العليا للحزب بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٤٦: "على الحزب أن يتخذ خطة حيادية من الأحزاب الأخرى، ويتضمن هذا الحياد تجنّب التعاون والتعارض معها"[٧٢]. وذكر الجادرجي في مذكرته بتاريخ ١٥ آب ١٩٤٧ أنه كان يتنازع حزب الاستقلال اتجاهان متعارضان: "الأول يميل إلى التعاون مع الأحزاب الأخرى في قضايا معينة والثانية يقوم على رفض التعاون مع جميع العناصر التقدمية التي لها صبغة رسمية وبصفة خاصة مع حزبي الشعب والاتحاد الوطني. والظاهر أن الاتجاه الثاني هو الذي تغلّب على الاتجاه الأول في آخر الأمر فكانت النتيجة حلّ (لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين) ثم شلّ مؤتمر الأحزاب الذي تكوّن بنتيجة الانتخابات الثانية حتى أصبح بحكم المقضي عليه". ونقرأ في مكان آخر من المذكرة: "أما فيما يخصّ حزبنا (يقصد الحزب الوطني الديموقراطي) فإن حزب الاستقلال لم يكن له سبب على ما يظهر لعدم التعاون معه ولكن أميل إلى الاعتقاد بأنه في الحقيقة لا يريد التعاون مع أي حزب كان من الأحزاب القائمة في الوقت الحاضر بدعوى أن لهذا شيوعيته ولهذا انتهازيته وذلك لعدم تفاوته من الشيوعية"[٧٣].

بالفعل كانت الشيوعية عقدة الأحزاب القومية العربية حتى أواسط الستينات. نقرأ في مذكرات محمد مهدي كبّة حول موقف حزب الاستقلال من الشيوعيين: "ولقد حاولت السلطات الحاكمة بشتى الوسائل أن تغري الحزب وتتخذ منه مخلب القطّ لمحاربة الشيوعيين، لتحقّق بذلك هدفين، وتضرب عصفورين بحجر واحد، كما يقال، لتصرف الحزب عن واجب النضال والكفاح ضد الاستعمار ومشاريعه وأحلافه، وضد فساد الحكم والقائمين به من العملاء، وليكفيهم الحزب إلى جانب ذلك عناء محاربة الشيوعيين ... وكنا نرى أن الشيوعية كمبدأ يجب أن يقاوم بمبدأ مثله على الصعيد النظري، وذلك فإفساح المجال للمنظمات والعناصر القومية بمزاولة نشاطها، وبثّ مبادئها، ليتسنّى لها مجابهة النشاط الشيوعي ومقارعته بالحجّة، ووقف تغلغله بين الطبقات المختلفة"(٧٤).

نجح في انتخابات حزيران ١٩٤٨ أربعة من قادة حزب الاستقلال. مع ذلك استقال محمد مهدي كبّة من منصبه كوزير للتموين احتجاجاً على تدخلات الحكومة في الانتخابات. يرى الجيزاني، "أن حزب الاستقلال طيلة عمله السياسي لم يترك الأبواب مغلقة أمام رجال البلاط، والمتنفذين في تأسيس الحكومات، على الرغم من معارضته الدائمة، نظراً لكونه يعمل وفق القوانين والأنظمة في البلاد. ولهذا جرت أكثر من محاولة لدخوله الوزارة. وحدث هذا مع الوزارة الأيوبية الثانية ومن بعدها وزارة توفيق السويدي الثالثة، في الفترة الواقعة بين ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ و ٥ شباط/ فبراير ١٩٥٠، ولم تسفر عن دخول حزب الاستقلال الوزارة، نظراً للمطالب التي قدمها ممثلو الحزب في المفاوضات آنذاك"(٧٥).

في مذكراته علّق توفيق السويدي على تلك المفاوضات الفاشلة فقال: " ... وعندما اتضح لي أن الفرسان الثلاثة (يقصد: كبة، السامرائي، شنشل) في الحزب

الذي يدّعي ويدّعون، بل يحتكر ويحتكرون، الوطنية والقومية والإخلاص والتجرد والنضال.. خطباً ومقالات، وشغباً وتظاهرات.. لا هدف لهم إلا الظفر بمناصب وزارية.. قطعت مفاوضاتي معهم، و لم أعد أهتم بإدخالهم في وزارتي، فشكلتها من دونهم.. لا سيما وأنني كنت أخشى أساليبهم الغوغائية، وتأثيرها على أعمالنا الجدية، وأخشى عرقلتهم لأعمالنا باضطرارهم أحياناً إلى استشارة الجهات التي يرتبطون بها، سياسياً وعقائدياً ودعائياً، في الداخل والخارج"[٧٦]. لكن السويدي لم يفصح عن الجهات التي ارتبط بها حزب الاستقلال آنذاك داخلياً وخارجياً.

في ٦ آذار ١٩٥٠ قدّم نواب حزب الاستقلال استقالتهم من المجلس النيابي، تضامناً مع النواب المحتجّين على الأسلوب الذي اتبع في مناقشات المجلس، فأصبح بهم عدد النواب المستقيلين ٣٧ نائباً. غير أن هذه الاستقالة لم تمنع الحزب من المشاركة في الانتخابات التكميلية التي جرت على المقاعد الشاغرة، خلافاً لموقف الأحزاب المعارضة الأخرى، بحجة أن الانتخابات النيابية حق دستوري يجب أن تمارسه الأحزاب السياسية وتعمل على تعويد الناس على ممارسته[٧٧].

بالمقابل يُسجّل لحزب الاستقلال أنه لم يجمّد نشاطه، كما فعل حزبا الأحرار والوطني الديموقراطي في بداية كانون الأول ١٩٤٨، احتجاجاً على الإرهاب الحكومي ضد نشاطات الأحزاب المعارضة وضد المنتسبين إليها، وخاصة ضد الحزب الوطني الديموقراطي. بذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار منع حزبي الشعب والاتحاد الوطني في أيلول ١٩٤٧ بتهمة الثورية والشيوعية، يكون حزب الاستقلال قد أصبح حينذاك الحزب السياسي المعارض الوحيد في الساحة السياسية من بين الأحزاب العلنية المجازة. وبقي كذلك حتى استأنف الحزب الوطني الديموقراطي نشاطه الرسمي في ٢٥ آذار ١٩٥٠، وأجيز في أيار ١٩٥١ حزب "الجبهة الشعبية" بزعامة طه

الهاشمي[٧٨]. في نفس الفترة كانت الأطراف الموصومة بالرجعية أيضاً قد أعادت تنظيم نفسها، فأسس نوري السعيد حزب "الاتحاد الدستوري" في تشرين الثاني ١٩٤٩، وأسس صالح جبر حزب "الأمة الاشتراكي" في حزيران ١٩٥١. "وضم الحزب الأول الرجعيين السنة، بينما ضم الثاني الشيعة"[٧٩] حسب التوصيفات السائدة يومئذ. كما نشطت في تلك الفترة تنظيمات سياسية غير مجازة: أنصار السلام منذ منتصف ١٩٥٠، وحزب البعث في عام ١٩٥٢.

في الفترة ما بين أواخر عام ١٩٤٨ إلى أواخر عام ١٩٤٩ طرح من جديد، وبجدية، موضوع الاتحاد بين العراق وسورية (وهو ما سمي "مشروع الهلال الخصيب"). كان حزب الشعب في سورية، وهو أقوى حزب نيابي وقتذاك، يرغب بهذا الاتحاد، في حين أن الرئيس شكري القوتلي ورفاقه في الحزب الوطني كانت أهواؤهم مع السعودية ومصر ضد العراق والأردن الهاشميين. أما الجيش السوري فكان موزعاً بين الاتجاهين. في بداية انقلابه (٣٠ آذار ١٩٤٩) كان حسني الزعيم ميالاً إلى اتخاذ خطوات وحدوية مع العراق، لكن سرعان ما تحولت صداقته مع العراقيين إلى عداء سافر. ثم جاء انقلاب سامي الحناوي (١٤ آب ١٩٤٩) وأعاد السلطة للسياسيين المدنيين، وخاصة حزب الشعب، فأعيد طرح موضوع الاتحاد السوري العراقي. وكانت المساعي الوحدوية مازالت جارية، عندما حدث انقلاب أديب الشيشكلي (١٩ كانون الأول ١٩٤٩)، ليبعد سورية من جديد عن العراق وعن الاتحاد معه. لقد قدمت تلك السنة فرصة تاريخية لشكل من الوحدة العربية، لكن مساعي الحكم العراقي إليها كانت بطيئة ومترددة، واصطدمت بعقبات كثيرة، موضوعية وذاتية، وكثر أعداؤها خارج سورية والعراق، وإلى حدّ معين داخل سورية.

كان حزب الاستقلال أكثر القوى السياسية العراقية مناصرة لفكرة الاتحاد مع سورية، وقد سعى جهده من أجل ذلك. فأوفد فائق السامرائي وصديق شنشل إلى دمشق للاتصال بالأوساط القومية هناك بما فيها أوساط البعث وتحديداً مع عميده ميشيل عفلق، الذي لم يستطع أن يقاوم على حد تعبيره "سحر" الوحدة أو الاتحاد المطروح، مع أن قطاعات في حزبه اعتبرت هذا الاتحاد رجعياً، بسبب ملكية العراق وخضوعه للإنكليز. وهو الاعتبار الذي كانت تجمع عليه حركات الشباب الجديدة التي اعتبرت الدفاع عن الجمهورية في سورية مبدأً أساسياً من مبادئها في مواجهة مشاريع الهلال الخصيب. وفي ٢٠ نيسان ١٩٤٩ قدّم السامرائي تقريره في هذا الشأن، أورد فيه "أن معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا، والتي تنتقص من سيادة العراق واستقلاله، تقف ... عائقاً في سبيل تحقيق الاتحاد، وهناك مخاوف من سريان هذه المعاهدة على سورية من جميع القوى السورية"(٨٠). وكان محمد مهدي كبة يرى أنه "حتى في أسوأ الاحتمالات، وفي حالة تشبث الإنكليز باستمرار نفوذهم في العراق، إن اتحادنا مع سوريا سيزيد من إمكانية كفاحنا، وقوة مقاومتنا لهذا النفوذ، وبالتالي سيمكننا من التخلص من سلطانه. وكان يشاركنا في رأينا هذا الكثير من إخواننا القوميين، من أبناء القطرين". ويضيف مبيّناً موقف حزب الاستقلال فيما بعد من مشروع الاتحاد: "كما أن حزب الاستقلال، وقد اتضح له أن حماس الوصي على عرش العراق عبد الإله وبطانته إنما كان يستهدف من تحقيق الاتحاد بالدرجة الأولى إيجاد عرش يعوض عليه العرش الذي فقده في الحجاز، قد كفّ عن تأييده لهذا المشروع في تلك العهود"(٨١).

في ١٥ أيلول ١٩٥٠ جاءت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة بعد وزارة السويدي الثالثة، فدخلت في مفاوضات مع شركات النفط لإجراء تعديلات على الاتفاقيات معها. حدث هذا أيام حكومة الدكتور مصدق في إيران، التي قامت في

أيار ١٩٥١ بتأميم شركة النفط في بلادها. "وكان لذلك التأميم التأثير البالغ في الرأي العام العراقي. وقد قوبل بترحاب وحماس شديدين لدى مختلف طبقات الشعب، وأصبح موضوع التأميم مطلباً وطنياً ملحاً لدى بعض الأحزاب العراقية والعناصر الوطنية، داخل المجلس وخارجه، وفي مقدمتها (حزب الاستقلال). وقد انبرت للدعوة إليه صحف الحزب، وعالج موضوعه الكتاب الوطنيون، حتى لقد تقدّم زهاء عشرين نائباً من نواب المجلس بطلب سنّ لائحة قانونية لتأميم شركات النفط، ومن ضمنهم نواب حزب الاستقلال الخمسة"[٨٢]، وذلك بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٥١.

"واستطاعت شركات النفط رغم اعترافها بالظروف المتغيّرة لمصلحة الحركة الوطنية أن توقع مع الحكومة العراقية في شباط ١٩٥٢ اتفاقية (المناصفة في الأرباح) التي ضمنت للشركات التحكم في كمية الاستخراج والأسعار وغيرها مما يعتبر التفافاً صريحاً على (المناصفة). وهذا ما دعى القوى الوطنية أن تعارض هذه الاتفاقية بشدّة وأن تنظم إضراباً سياسياً ناجحاً شمل القطر بأسره في ١٩ شباط ١٩٥٢، وحدثت اصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين أسفرت عن وقوع عدد من الجرحى واعتقال عدد كبير من المواطنين"[٨٣]. وأصدر حزب الاستقلال بياناً حول الاتفاقيات، مما جاء فيه: "فالحلّ الوحيد الذي ينقذ العراق ويعيد له ثروته المنهوبة إنما هو في التأميم وفي تصفية أعمال الشركات النفطية والاستيلاء على منشآتها"[٨٤]. كما استقال نواب الحزب، كي لا يساهم في إعطاء صفة المشروعية لتمرير الاتفاقات النفطية من المجلس النيابي، بحسب ما جاء في مذكرة رفعها هؤلاء النواب إلى رئيس المجلس بتاريخ ١١ شباط ١٩٥٢[٨٥].

مع معركة النفط دخلت الحركة الوطنية في مرحلة مدّ، تأثّرت فيها وتقوّت بالنضالات الجماهيرية في الداخل وبالأحداث التحررية في إيران ولبنان ومصر،

وخاصة ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر. برأي كامل الجادرجي، "أخذ التعاون بين الأحزاب الوطنية (الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية والاستقلال) والفئات العاملة في الميدان السياسي (أنصار السلام والمحامين والطلاب إلخ.) يزداد في اتجاه خريف ١٩٥٢. وقد كانت معارضة اتفاقية النفط والدعوة إلى الإضراب في ١٩ شباط ١٩٥٢ مجالاً للالتقاء، فقد اشترك حزب الاستقلال في تلك المعارضة، والتقى لأول مرّة، بعد انفصاله عن الجبهة الوطنية عام ١٩٥٠ باشتراكه في الانتخابات التكميلية لتلك السنة، بالفئات الوطنية الأخرى"[٨٦]. ويقول حنا بطاطو: "من ناحيتها، كانت المعارضة قادرة على استنباط استنتاج واحد مناسب، وهو أن الخلافات كانت قد أدّت إلى سقوط "الوثبة"، وأنه من الخطأ دخول امتحان قوة جديد من دون رصّ الصفوف. وبدأت القوى المختلفة المعارضة للحكومة -الاستقلاليون، الوطنيون الديموقراطيون، الجبهة الشعبية المتحدة، أنصار السلام- تتقارب فيما بينها تدريجياً. وكان الاستقلاليون الآن -كما كانوا دوماً- حزب يمين أساساً، ولكنهم لم يكونوا -من هذه الناحية- أقل حماسة من الآخرين في دفاعهم عن الإصلاح"[٨٧].

كانت أول نتائج التعاون بين الأحزاب الوطنية المعارضة أن قدّم -ولو منفرداً- كل من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية، وحتى حزب الأمة الاشتراكي (الموالي)، بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٢ مذكرة إلى الوصي عبد الإله حول الأوضاع السياسية في البلاد ومتطلبات إصلاحها. كتب محمد مهدي كبة في مذكراته: "وقد كانت مذكرة حزب الاستقلال إلى الوصي شديدة اللهجة، استعرض فيها أوضاع البلاد العامة، وحمّل سياسة البلاط مسؤولية ترديها. ومن جملة ما جاء فيها بخصوص تعديل القانون الأساسي هذه الفقرات: وجوب تعديل القانون الأساسي تعديلاً جوهرياً، تثبت فيه حقوق الشعب تثبيتاً صريحاً وواضحاً، بحيث يمتنع على الملك بصفته الرئيس الأعلى للدولة، غير المسؤول عن الحكم، المداخلة بشؤون

الحكم، وتثبيت قاعدة (الملك يسود ولا يحكم) و(إلغاء حق إقالة الوزارة) وإلغاء مبدأ تعيين أعضاء مجلس الأعيان، والنص فيه صراحة على ضمان حرية الانتخابات، إلى غير ذلك من المطاليب"[88]. كما تضمّنت المذكرة تحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين والعمل على تحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الأجنبية، والتخلص من معاهدة ١٩٣٠ والسعي لجلاء القوات الأجنبية من البلاد ورفض كل نوع من أنواع الدفاع المشترك[89].

كذلك طلبت الأحزاب المعارضة في مذكراتها بتطبيق نظام الانتخاب المباشر، وهو مطلب رفعه حزب الاستقلال منذ عام ١٩٤٨. غير أن البلاط استهان بهذه المذكرات، وقرر الوصي حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة بحسب نظام الانتخاب المتّبع. فأعلن حزب الاستقلال مقاطعته للانتخابات، واتخذ الموقف نفسه الحزب الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية. وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ اجتمع ممثلون عن الأحزاب الثلاثة المذكورة وعن أنصار السلام، واتفقوا على "تأليف لجنة ارتباط ... لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسي ووفق النظم الديموقراطية، وتعرض اقتراحات ومقررات اللجنة على الهيئات المسؤولة في كل حزب ومنظمة مشتركة في هذه اللجنة لإقرارها وتنفيذ ما يجمع عليه الرأي"[90].

في هذه الأثناء، ومنذ ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٢، كان طلبة الجامعة في حالة إضراب عن الدراسة، إثر تعديلات تسلطية على نظام كلية الصيدلة والكيمياء. وقد استمر الإضراب حتى يوم ١٩/ ١١/ ١٩٥٢، عندما انتقل الإضراب -بسبب القمع السلطوي- إلى التظاهر، وتحوّل التحرك الطلابي من المطلبية إلى السياسية. وفي ١١/٢١ تحوّلت المظاهرة الطلابية إلى انتفاضة شعبية عارمة، تنادي إلى جانب الشعارات المعادية للاستعمار (لأول مرة) بسقوط النظام الملكي، ولم تتوقف حتى

مساء ١١/٢٤، "عندما فتحت قوات الجيش النار على الحشود في حي باب الشيخ الشعبي وقتلت ثمانية عشر منهم وجرحت أربعة وثمانين"(٩١). كانت وزارة مصطفى العمري قد عجزت عن تهدئة الحالة فاستقالت، وخلفتها في ١١/٢٣ وزارة رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود، التي أعلنت فوراً الأحكام العرفية وحلّ الأحزاب المعارضة وتعطيل الصحف، وأنزلت الجيش (لأول مرة في تاريخ العراق الحديث) لقمع الانتفاضة، وقامت باعتقال قادة الأحزاب والمنظمات السياسية وأعضائها البارزين، إلى جانب الآلاف من المشاركين في الانتفاضة. من صفوف حزب الاستقلال جرى اعتقال: فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وإسماعيل غانم ومجموعة من شباب الحزب. هذا مع العلم أن مساهمة الأحزاب المجازة، ومنها حزب الاستقلال، في الانتفاضة كانت متواضعة بالمقارنة مع دور الأحزاب الثورية السرية، وخاصة الحزب الشيوعي ثم بحدود ضيقة حزب البعث(٩٢).

"وهكذا فشلت الانتفاضة في تحقيق أهدافها الرئيسية ولا سيما إقامة (حكومة وطنية ديموقراطية)، إلا أنها أحبطت مشروع (الدفاع عن الشرق الأوسط) العدواني (الاستعماري) وعمقت الوعي الوطني بين الجماهير وزادت من عزلة النظام الحاكم ودربت الجماهير ولا سيما الجيل الجديد من الشباب على معارك الشوارع، وأجبرت السلطة الرجعية على إجراء بعض التنازلات ومنها إقرار الانتخاب المباشر لنواب البرلمان ... فضلاً عن أن الانتفاضة أعطت دروساً مهمة ومنها: ضرورة وجود جبهة وطنية راسخة تستطيع أن تتخذ المواقف الموحدة مهما تغيّرت الظروف وأساليب العدو ... كما أن استخدام القوات المسلحة لقمع الانتفاضة أوضح للقوى الوطنية ضرورة كسب الجيش سياسياً"(٩٣). واندرجت التظاهرات ضد مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط في إطار تظاهرات كثيفة ومتواترة وصاخبة أشمل في القاهرة وبيروت ودمشق وغيرها.

ولم تنشأ الجبهة الوطنية حتى ١٢ أيار ١٩٥٢، لكن التعاون بين حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي كان وثيقاً. ومنذ الانتفاضة حتى تكوين الجبهة بقي حزب الاستقلال وشريكاه في المعارضة (الوطني الديموقراطي والجبهة الشعبية) يلعبون مع الفئة الحاكمة لعبة الديموقراطية، دون أن تغيّر هذه الفئة من خطّها المعادي للإرادة الشعبية والخاضع للمخططات الاستعمارية. ففي ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ جرت أول انتخابات مباشرة، فشاركت فيها الجبهة الشعبية، في حين قاطعها حزبا الاستقلال والوطني الديموقراطي، لكونها تجري في ظروف الأحكام العرفية وتعطيل العمل الحزبي، علماً أن الأحزاب لم تنفّذ عملياً قرار حلّها ولم توقف نشاطها. وفي ٢ أيار ١٩٥٣ تسلّم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية، فرفع إليه كل من الحزبين المذكورين مذكرة ضمّناها مطاليب الحركة الوطنية[٩٤]، فتبيّن من جواب رئيس الوزراء (جميل المدفعي)، كما برهنت الأحداث التالية، على أن عهد الملك لن يختلف عن عهد الوصي. وتأكد فيما بعد أن الملك فيصل الثاني لا يحمل شيئاً من التوجّه الوطني والقومي الذي كان لأبيه الملك غازي ولا حتى لجده فيصل الأول.

بعد وزارة جميل المدفعي، التي تلطخت يداها بدماء السجناء في بغداد والكوت، جاءت وزارة فاضل الجمالي الثانية في ١٧ أيلول ١٩٥٣، التي ألغت الأحكام العرفية وأعادت إجازة الأحزاب، ثم أعقبتها وزارة تعسفية أخرى برئاسة أرشد العمري الثانية في ٢٩ نيسان ١٩٥٤. وبعد تشكيل هذه الوزارة أُعلن عن حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة. فجرت اتصالات بين حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي وبين القوى السياسية الأخرى، تمخّض عنها في ١٢ أيار ١٩٥٤ تأسيس جبهة وطنية لمواجهة سياسة الحكومة التعسفية وللمشاركة في الانتخابات. شارك في الجبهة ممثلون عن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي وكذلك أنصار السلام والحزب الشيوعي من خلال ممثلين عن الفلاحين والعمال والشباب

والأطباء والمحامين والطلاب. و لم يشارك فيها حزب البعث، لكنه أيدها، كذلك لم تشارك الجبهة الشعبية[٩٥].

تضمن ميثاق الجبهة «ميثاق الجبهة المتحدة»:

١- إطلاق الحريات الديموقراطية

٢- الدفاع عن حرية الانتخابات

٣- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع الأحلاف العسكرية الاستعمارية

٤- رفض المساعدات العسكرية الأمريكية

٥- التضامن مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار، وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني

٦- العمل على إبعاد العراق والبلاد العربية الأخرى عن ويلات الحرب الاستعمارية

٧- العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان[٩٦].

جرت الانتخابات في ٩ حزيران. ورغم تدخل السلطات الحكومية فيها، فقد فازت الجبهة الوطنية بـ ١١ مقعداً، اثنان منها لحزب الاستقلال، إلى جانب عدد آخر من المقاعد للمستقلين وحزب الجبهة الشعبية. غير أن وزارة نوري السعيد (الثانية عشرة)، التي أعقبت وزارة أرشد العمري في ٢ آب ١٩٥٤، سرعان ما قضت على هذا النصر للقوى الوطنية. فجرى مباشرة (في ٣ آب) حلّ المجلس النيابي والإعلان عن إجراء انتخابات جديدة في ١٢ أيلول ١٩٥٤. واستصدر نوري السعيد في ٩/١ مراسيم بمكافحة مروجي الشيوعية بمن فيهم أنصار السلام وغيرهم، وإسقاط الجنسية عن المتهمين بالشيوعية، وتخويل وزير الداخلية بإغلاق النقابات. وفي ٢ أيلول قامت الحكومة بسحب إجازة الحزب الوطني الديموقراطي وتعطيل جريدته. وقد اختلفت

مواقف أحزاب المعارضة من الانتخابات، فقرر حزب الاستقلال والحزب الشيوعي الاشتراك فيها، بينما قاطعها الحزب الوطني الديموقراطي وحزب البعث (وكذلك حزب الأمة الاشتراكي)[٩٧]. "وبذلك انحلت الجبهة الوطنية ... ولم يتسن لها العودة للالتئام قبل سنتين وبعد عقد حلف بغداد"[٩٨].

جاءت نتائج الانتخابات، كما أرادها نوري السعيد. فقرر حزب الاستقلال (في ١٥/ ٩/ ١٩٥٤) سحب نائبيه، احتجاجاً على انتهاك السلطات الحكومية للعملية الانتخابية والحريات العامة. وبعد أن حصل نوري السعيد على المجلس النيابي الذي أراده، استصدر في ٩/٢٢ مرسوماً بحلّ جميع الجمعيات والأحزاب السياسية، وآخر في ١٠/١٠ بإلغاء الصحف والمجلات، وثالثاً في ١٠/١٨ بمنع التظاهر والاجتماعات. ولم توافق الحكومة على طلب (في ١٠/٧) لإجازة الحزب الوطني الديموقراطي، "حيث كانت وزارة السعيد مصمّمة على عدم إجازة الحزب أو أي حزب آخر يعيق عليها ما تزمع عليه خطط ومشاريع"[٩٩]. غير أن "تعطيل الأحزاب وخنق الحريات العامة ومحاربة المعارضة بشتى الوسائل لم يمنع الأحزاب من الاستمرار بالعمل، فقد أخذت طابع السريّة وألغت جميع المظاهر العلنية السابقة"[١٠٠]. هذا ما ذكره الجيزاني، بينما ورد في نشرة لحزب البعث في العراق تعود إلى أوائل كانون الثاني ١٩٥٥، أن الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال فرغا بعد إعلان حلّهما من قاعدتيهما الحزبيتين، ولذلك سوف تقتصر الصلة بهما على القادة فقط[١٠١].

٢- المرحلة اللاشرعية ١٩٥٤ - ١٩٥٨ وحزب المؤتمر الوطني

اتسمت هذه المرحلة بالتحالف والتعاون الوثيق إلى درجة الشراكة بين حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي، في سبيل مواجهة السياسة اللاديموقراطية واللاوطنية

للسلطة العراقية. بدأ هذا بأن أعدت قيادة الحزبين في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٤ مذكرة مشتركة ضد الإجراءات القهرية لحكومة نوري السعيد، ليقوم رئيسا الحزبين في اليوم التالي بمقابلة الملك وتسليمه المذكرة. ولما تبيّن لقيادة الحزبين عدم استجابة الملك، رفعت له في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤ مذكرة أخرى، جاءت "أعنف من سابقتها، فقد أكدت صراحة على (أن السبيل الوحيد لإنقاذ العراق من الأخطار التي تحيق به، إنما يكون بتخلي وزارة نوري السعيد عن الحكم وإعادة الحريات الديمقراطية للبلاد)، كما تضمنت نقداً لاذعاً لسياسة الحكومة الخارجية التي تتعارض وسياسة الأمة العربية في اتجاهاتها نحو التحرر والاتحاد"[١٠٢].

بالفعل، فقد كانت سياسة نوري السعيد الداخلية مرتبطة بسياسته الخارجية، فجاءت إجراءاته ومراسيمه المذكورة آنفاً لتمهّد الطريق الداخلية أمام ربط العراق مصيرياً بالمعسكر الغربي. ففي ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥ أعلن نوري السعيد قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي التي كانت قد أقيمت في ٢٥/ ٨/ ١٩٤٤.وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ جرى التوقيع على معاهدة التعاون العراقية التركية، التي أرست الأساس لما عرف فيما بعد بـ"حلف بغداد". وقد اكتمل الحلف عندما انضمت إليه بريطانيا في ٥ نيسان، والباكستان في ٢٣ أيلول، وإيران في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥. وفي ٣ نيسان ١٩٥٥ تم التوقيع على الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا، ليحل محلّ معاهدة ١٩٣٠[١٠٣]. بذلك نجح المعسكر الغربي عام ١٩٥٥ فيما فشل فيه منذ عام ١٩٤٦ لجرّ العراق إلى الدخول في الصراع التناحري (وقتذاك) بين المعسكرين الأوربيين، الرأسمالي الغربي والاشتراكي الشرقي.

منذ الخطوة الأولى لإقامة حلف بغداد، التي تمثلت بالبيان المشترك لحكومتي العراق وتركيا في كانون الثاني ١٩٥٥، أصدرت قيادتا حزبي الاستقلال والوطني

الديموقراطي (في ٢٠/١) مذكرة مشتركة إلى رئيس الوزراء، أوضحت فيها أن "صدور البيان المشترك جاء ليخلق عاملاً جديداً في تكدير علاقات الأخوة والصداقة مع الأقطار العربية في وقت أمست الحاجة إليه للتفاهم بين العراق وشقيقاته العربيات لحلّ المشاكل المشتركة داخلياً وخارجياً وبمجابهة الوضع الذي نشأ منذ قيام (إسرائيل)"، وأكدت على "أن ارتباط العراق بهذا الحلف العسكري الجديد يعني ارتباطه بجميع الأحلاف العسكرية وبذلك يكون العراق قد فكّ ارتباطه فعلاً من الضمان الجماعي العربي بل من الجامعة العربية نفسها، وإن الشعب العراقي بريء من هذا الاتفاق الذي جاء تحدياً لإرادته ومشيئته و(لاشك أن الشعب سيلغي هذا الاتفاق الذي يبرم خلاف مشيئته عندما يملك أمره ويحقق إرادته)"[١٠٤].

اهتمت الدول العربية عموماً بما يجري بين العراق وتركيا. وكانت وجهة النظر العربية أن يحتفظ العرب بجبهة موحدة وأن يرفضوا الانضمام إلى ميثاق دفاعي مع الدول الغربية والولايات المتحدة، لأنه سيضفي بشكل أو بآخر القوة النسبية على مقاومة "إسرائيل". وكانت حكومة مصر أكثر الحكومات العربية إصراراً على تبني وجهة النظر هذه، وتوصلت في منتصف كانون الثاني ١٩٥٥ لعقد مؤتمر عربي لرؤساء الحكومات، لتدارس الموقف العربي العام واتخاذ موقف موحد من شأنه إبعاد العراق عن عقد اتفاقه المنتظر مع تركيا. وتمخض المؤتمر عن إرسال وفد إلى بغداد للتوفيق بين وجهتي النظر العراقية والمصرية. وصل الوفد في ٣١/١، وضمّ رئيس وزراء لبنان ووزير خارجية سورية ووزير الإرشاد القومي المصري ووزير خارجية الأردن[١٠٥]. فانتهزت قيادتا حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي هذه الفرصة لتنقل للوفد صوت المعارضة الوطنية في العراق، وقدّمت له في ٢/١ مذكّرة شرحت فيه مخاطر الحلف العراقي التركي وعبّرت عن رفض الشعب العراقي له، وخاطبت أعضاء الوفد بقولها: "نرجو أن يكون موقف حكوماتكم منسجماً مع المصلحة العربية

لئلا يتخذ الحاكمون في العراق من مسايرتكم أو إقراركم الصريح أو الضمني للسياسة التي يريدون فرضها على العراق مبرراً لها في داخله"[١٠٦].

وفي ١٤/ ٣/ ١٩٥٥ بادر حزبا الاستقلال والوطني الديموقراطي وشكلا بالتعاون مع حزب البعث والحزب الشيوعي وبعض السياسيين المستقلين وفداً مشتركاً باسم "وفد أهالي بغداد"، قابل أعضاؤه الوفد البرلماني السوري برئاسة خالد العظم الذي جاء بهدف تنقية الأجواء العربية، ونقلوا له حقيقة الأوضاع الداخلية للعراق ووجهة نظر في المعارضة في سياسة الأحلاف والعزلة القومية التي تنتهجها حكومة نوري السعيد[١٠٧].

رغم كل شيء، من المؤكد أن الحركة الوطنية العراقية كانت في تلك الفترة في حالة جزر، وذلك منذ انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، باستثناء الفترة القصيرة لنشاط الجبهة الوطنية المتحدة في أيار وحزيران ١٩٥٤. فالحزب الشيوعي كان يمرّ في مرحلة جمود وعزلة وانقسام. أما الفئات السياسية البورجوازية فقد "أرعبها الإرهاب الذي زاولته السلطة الملكية الحاكمة فهبّت مذعورة إلى صالوناتها (تشرح وتنقد الوضع) دون أن تسمح لنفسها بأدنى مشاركة في محاولة تعديله". وأما حزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي فقد "انحصر نشاطهما ... في تقديم المذكرات بين الآونة والأخرى إلى سدّة الحكم وإلى البلاط الملكي". ويبدو أن حزب البعث كان وقتذاك أكثر القوى السياسية نشاطاً على الصعيد الجماهيري"[١٠٨].

على أنه يُسجّل لحزبي الوطني الديموقراطي والاستقلال تعاونهما الوثيق، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوطنية عموماً تتعثر في الوصول إلى تكوين جبهة تستطيع الصمود أمام لاديموقراطية ولاوطنية السلطة الحاكمة. بلغ هذا التعاون مستوى الشراكة السياسية التي أوصلت الحزبين المذكورين إلى الاندماج في حزب

واحد، سُمي "حزب المؤتمر الوطني"، تيمناً بحزب المؤتمر الهندي. وكعادتهم في جعل نشاطاتهم السياسية شرعية، تقدم عشرة من قادة الحزبين في ١٦/ ٦/ ١٩٥٦ بطلب إلى وزير الداخلية لإجازة تأسيس الحزب الجديد. لكن، في ٩/ ٧/ ١٩٥٦ ردّ وزير الداخلية الطلب (بالرفض)، بدعوى "أن اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية إيجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية، وتحفظ كيانه واستقلاله"[١٠٩]. و لم يُجد استئناف الطلب نفعاً، كما أن عدم الإجازة لم يمنع الحزب الجديد من ممارسة نشاطه السياسي على الطريقة المعهودة لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي، أي بالمقالات والمذكرات والمؤتمرات وما شابه من النضال الإعلامي والنشاط الدعاوي.

تضمّن منهاج حزب المؤتمر الوطني أنه يهدف في الناحية الخارجية إلى "إبعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي أياً كان، والعمل على ضمان حياده، وإبعاده عن التكتلات والمحالفات العسكرية الأجنبية"(المادة ٣). وفي سياسته العربية ينطلق من "حقيقة كون العرب أمة واحدة فرّقها الاستعمار، وأعاق توحيدها". لذلك يهدف الحزب إلى

"آ- العمل على إقامة اتحاد عربي فدرالي شامل، يكون خطوة فعالة لتوحيد الأمة العربية في وطنها الواحد.

ب- العمل على تحرير فلسطين التي يعتبرها المؤتمر جزءاً من الوطن العربي.

ج- العمل على تحرير البلاد العربية الأخرى، وفي مقدمتها الجزائر، وتحقيق استقلالها.

د- تطوير جامعة الدول العربية، وإقامة كيانها على أسس جديدة، لتساير أماني الأمة العربية، ولتكون أداة صالحة لجمع شمل الدول العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها إلى الاتحاد..."(المادة ٤).

وفي السياسة الداخلية يهدف الحزب إلى "العمل لإيجاد وضع سياسي، يضمن تطبيق أحكام القانون الأساسي تطبيقاً سليماً، ويكفل سيادة الشعب، وإقامة نظام برلماني، وإحلال سيادة القانون، وإطلاق الحريات الديموقراطية، وإفساح المجال للعمل الحزبي، والتنظيم النقابي، وحرية الصحافة، وإيجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق ..."(المادة ٥). "ويعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن، ويدعو إلى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"(المادة ٦)[١١٠]. يُلاحظ في هذا المنهاج خلوه من أية إشارة إلى أهداف اجتماعية اقتصادية لمصلحة عامة الشعب أو الطبقات الاجتماعية الدنيا.

بعد مرحلة الانحسار الطويلة للحركة الوطنية العراقية جاء إعلان الرئيس عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦ عن تأميم قناة السويس، فكانت هذه الخطوة الثورية الجريئة بداية مدّ وطني وقومي، ليس فقط في العراق، بل على مستوى الوطن العربي بأكمله. في سياق مواجهتها لقرار التأميم دعت بريطانيا ٢٤ دولة إلى مؤتمر دولي في لندن في ١٦ آب لتنظيم الملاحة في قناة السويس وفقاً لاتفاقية ١٨٨٨. فأصدر حزب المؤتمر في ١٣ آب بياناً دعا فيه إلى الإضراب العام ابتداءً من يوم ١٦ آب، احتجاجاً على عقد مؤتمر لندن وتأييداً لموقف مصر[١١١]. وفي ١٣ آب أيضاً وزع الحزب الشيوعي بياناً تحت عنوان "الحزب الشيوعي العراقي يدعو الشعب العراقي إلى الإضراب العام تضامناً مع الشعوب العربية لنصرة مصر"[١١٢]. كما أن حزب البعث دعا في ١٤ آب إلى إعلان الإضراب العام. وجاء في تقرير للقيادة القطرية العراقية: "تم الاتفاق بيننا وبين جماعة حزب المؤتمر الوطني على الدعوة للإضراب يوم الخميس ١٦/ ٨/ ١٩٥٦، وقد بذلنا جهوداً كبيرة في سبيل هذا العمل. وكان نجاح الإضراب في بغداد وبعض المدن الأخرى رائعاً بالرغم من موقف الحكومة السيء من الإضراب"[١١٣]. جدير بالذكر أن الإضراب العام، مصحوباً غالباً بالتظاهر، شمل أيضاً وفي اليوم نفسه سورية والأردن ولبنان ومصر وليبيا وغزة والسودان ومراكش

(المغرب حالياً) وتونس والبحرين والكويت وعدن والمحميات العربية ...، علماً أن المبادرة لهذا الإضراب العربي الشامل انطلقت من لجنة تمثل القوى والأحزاب السياسية في سورية[١١٤].

إثر نجاح إضراب ١٦ آب انبثقت فكرة مؤتمر شعبي عربي لمؤازرة مصر. وقد عقد المؤتمر في دمشق بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٥٦، تمثلت فيه هيئات وأحزاب سياسية عربية، وشارك فيه عن حزب المؤتمر الوطني كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل، إلى جانب سياسيين وطنيين آخرين. "وكانت أبرز القرارات التي اتخذها المؤتمر بشأن دعم الموقف المصري وتوحيد جهود الأمة العربية تتركز في:

١- تهيئة الجيوش العربية تهيئة كاملة وتوفير السلاح الكافي حتى تكون القوة العسكرية ممثلة لكامل إمكانيات الشعب العربي
٢- العمل على وضع التعبئة العامة العسكرية والاقتصادية والتنموية موضع التنفيذ
٣- الاستعداد لإحباط الحصار الاقتصادي المتوقع، وذلك بفتح التعامل مع الدول الصديقة ودفع الموارد والصناعات المحلية إلى حالة الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان.
٤- منع العدو الاستفادة من أية مادة استراتيجية وخاصة البترول، ومنعه من استخدام القواعد والمطارات والموانئ والمرافق العامة".

وشكّل المؤتمر لجنة اتصال مركزية برئاسة فؤاد جلال (مصر)، ساهم فيها كامل الجادرجي، على أن تقوم بـ"إبلاغ قرارات المؤتمر للملوك والرؤساء العرب ونشرها بأوسع نطاق ممكن ومتابعة تنفيذ ما يتخذ من خطوات في الأقطار العربية بخصوص مساندة مصر وتعزيز موقفها"[١١٥].

في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ بدأت إسرائيل العدوان الثلاثي على مصر، بهدف سحب القوات المصرية إلى الحدود الشمالية وتسهيل احتلال قناة السويس

على القوات البريطانية والفرنسية، حيث قامت هذه بتنفيذ خطتها في أول تشرين الثاني. فأثار نبأ الاعتداء الثلاثي الرأي العام العربي وعمّت موجة من الغضب الجماهيري أرجاء الوطن العربي. "وهبّ أبناء البلاد من مختلف الحواضر العراقية، وعلى الأخصّ طلاب المدارس والشباب، لإظهار شعورهم وعواطفهم تجاه محنة الشقيقة مصر ... واندفعوا نحو الشارع متظاهرين ... ووقعت اصطدامات بين الطلاب والشرطة، أدّت إلى وقوع كثير من الجرحى بين الطلاب"(١١٦).

وفي اليوم الأول لوقوع العدوان اجتمع ممثلون عن الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث وبعض الديموقراطيين المستقلين، "وتدارسوا الموقف واتخذوا قرارات موحدة مهمة كان على رأسها إدامة هذه الاجتماعات المشتركة من جهة وتأليف (قيادة ميدان) مشتركة للمظاهرات الجماهيرية من جهة ثانية". لكن، في مساء اليوم ذاته ألقي القبض على قيادة الميدان، فاضطر ممثلو الأحزاب المذكورين إلى القيام بالمهمة، وأمكن رغم الصعوبات القيام بـ"٢٠٠ مظاهرة في ثلاثين مدينة وإضرابات جماهيرية على نطاق القطر دامت أكثر من شهرين"(١١٧).

ومن أبرز هذه الأحداث ما شهدته مدينة النجف في ٢٣/ ١١/ ١٩٥٦، حيث أضرب طلاب إحدى المدارس، "وحاولوا الخروج متظاهرين، فاقتحمت عليهم الشرطة مدرستهم، ووجّهت إليهم نيران بنادقها، فسقط أحدهم قتيلاً داخل المدرسة ... فعمّ الاستياء سائر أبناء النجف، وأضربت مدينة النجف الأشرف، وتجمّعت الجماهير، وسارت متظاهرة. وما أن انتشرت أنباء إضراب النجف حتى أضربت بغداد إضراباً عاماً لم يشهد له نظير ... كما سرت موجة الاستياء إلى الألوية الشمالية، فأضربت مراكزها الأربعة، وقامت فيها المظاهرات". وقد قدم حزب المؤتمر

في ١١/٢٩ مذكرة احتجاجية إلى الملك وطالبت بتنحي نوري السعيد عن الحكم وتأليف حكومة وطنية تستجيب لمطالب الشعب[١١٨].

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت في ١/ ١١ ١٩٥٦ الأحكام العرفية تحت ذريعة مواجهة احتمالات الموقف الناشئ، في حين كانت تقاوم بقسوة مظاهر التعاطف والتأييد لمصر. فقامت قيادة حزب المؤتمر، بالتنسيق مع لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي، وبالتعاون مع شخصيات سياسية أخرى، بالضغط على الحكم العراقي ومطالبته بمؤازرة مصر ضد العدوان، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بريطانيا وفرنسا، والانسحاب من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاق الخاص مع بريطانيا، وإيقاف ضخّ النفط العراقي ...، وذلك -إلى جانب الإضرابات والتظاهرات وبالترافق معها- من خلال المذكرات الاحتجاجية المرفوعة إلى الملك والموزعة جماهيرياً والتصريحات المتلاحقة في الصحف والإذاعات العربية (المصرية والسورية بصورة خاصة) ... وهذا ما دفع السلطة العراقية إلى إلقاء القبض على كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وحسين جميل إلى جانب عدد كبير من رجال الحركة الوطنية ممن ساهموا في الانتفاضة، وذلك في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، وتقديمهم في ١٢/١٥ للمحاكمة أمام المجلس العرفي العسكري[١١٩].

أدت الأحداث التي مرّت على العراق في ظل حكومة نوري السعيد (منذ آب ١٩٥٤)، وخاصة تجربة الانتفاضة في تشرين الثاني ١٩٥٦، إلى حصول قناعة تامة لدى جميع القوى والأحزاب الوطنية بأنه لا يمكن تغيير النهج اللاديموقراطي واللاوطني الذي يسير عليه نظام الحكم العراقي إلا بالعمل المشترك ضمن جبهة وطنية شاملة ودائمة. فكان أن تأسست في شباط ١٩٥٧ "جبهة الاتحاد الوطني"، التي

ضمت الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي وبعض المستقلين الديموقراطيين.

كان تأسيس هذه الجبهة ثمرة جهود كبيرة وبعد محاولات ولقاءات سابقة عديدة، منذ انحلال جبهة حزيران ١٩٥٤. أهم هذه المحاولات الفاشلة:

- في نهاية ١٩٥٤ اقترح كامل الجادرجي على قيادة حزب الاستقلال الشروع بعقد ميثاق تشترك فيه القوى السياسية المعارضة، إلا أن المحاولة فشلت لاعتراض بعض أقطاب حزب الاستقلال على دخول حزبهم في ائتلاف سياسي يضم الشيوعيين[١٢٠].

- ذكرت نشرة لحزب البعث في أوائل كانون الثاني ١٩٥٥ أن حزب البعث يقوم منذ أسابيع باتصالات مع حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي لإقناعهم بضرورة العمل الجماعي المشترك لمقاومة وزارة نوري السعيد وإسقاطها وإحباط ما تبيته من مشاريع ومؤامرات وخطط استعمارية[١٢١].

- في أول حزيران ١٩٥٥ اتصلت جماعة من طرف الحزب الشيوعي مع الجادرجي وتحدثوا حول موضوع الجبهة، فعرض عليهم رأيه في شروط قيام جبهة وطنية، وهي شروط لم تكن متوفرة -على ما يبدو- في ذلك الوقت[١٢٢].

- في شباط وآذار من عام ١٩٥٦ جرت محاولة أخرى لقيام جبهة، هذه المرة بمبادرة من بعض السياسيين التقليديين مثل حكمت سليمان وصالح جبر وغيرهما. وجرت عدة اجتماعات مع قادة حزبي الوطني الديموقراطي والاستقلال، لكن المحاولة فشلت في اللحظة الأخيرة بسبب اعتراض حزب صالح جبر (حزب *الأمة*)[١٢٣] ...

تضمن ميثاق جبهة الاتحاد الوطني لعام ١٩٥٧:

"١- تنحية وزارة نوري السعيد وحلّ المجلس النيابي

٢- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلدان العربية المتحررة

٣- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي

٤- إطلاق الحريات الديموقراطية الدستورية

٥- إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية"[١٢٤].

و"ضمّت جبهة الاتحاد الوطني مجموعة من التشكيلات التنظيمية القيادية والفرعية كان في مقدمتها تشكيل اللجنة العليا التي تضم ممثلاً عن كل حزب سياسي مشارك فيها وتتخذ قراراتها بإجماع الآراء وهي قرارات ملزمة"[١٢٥]. وصدر بيان "اللجنة الوطنية العليا" إلى الشعب العراقي في ٩ آذار ١٩٥٧[١٢٦]. وبقيت الجبهة تعمل من أجل أهدافها المذكورة حتى قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

بالرغم من أن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي دخلا الجبهة باسميها، إلا أنهما بقيا يعتبران نفسيهما حزباً واحداً هو حزب المؤتمر الوطني، بدليل أنه بعد قيام جبهة الاتحاد الوطني بأربعة أشهر عاودت الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر المحاولة وقدمت طلباً آخر لاستئناف عملها بصورة رسمية، وذلك بعد تأليف وزارة علي جودت الأيوبي (في ٢٠ حزيران ١٩٥٧) التي أعقبت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة. في الوقت نفسه مثّلت المشاركة في الجبهة بالنسبة لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي نقطة انعطاف. صحيح أنهما أصبحا منذ إلغاء الأحزاب في أيلول ١٩٥٤ غير شرعيين، غير أن نشاطهما السياسي لم يخرج عن إطار القوانين

والأنظمة، وإن كان معارضاً لسياسة الحكومة. فنشاطاتهما (من مذكّرات وما شابه) كانت توقّع بعد تعطيلهما بأسماء قادة الحزبين، ثم باسم الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني، باعتبار أن هذا الحزب لم يصدر حكم الاستئناف بالترخيص له ولا بمنعه. أما الآن فهما يتحولان من خلال الجبهة إلى "صيغة جديدة من العمل الثوري (نوعاً ما) الذي يتطلب السرية التامة ونبذ المعارضة التقليدية في إطار النظام القائم ومحاولة استبدالها بكل ما يعنيه تغيير النظام السياسي من تغيير في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي يعبّر عنها"(١٢٧).

٣- المرحلة الثورية ١٩٥٨ - ١٩٥٩

يبدو أن حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي بدأا يسلكان الاتجاه السياسي اللاتقليدي في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٦، وذلك لاقتناعهما تحت ضغط الأحداث الوطنية والعربية واستهتار الحكم الملكي بأرواح وحريات المواطنين بضرورة إسقاط الحكم بالقوة وضرورة قيام الجبهة الوطنية لتحقيق ذلك(١٢٨). كذلك "يعتبر اتصال قادة الحزبين بالضباط الأحرار والتنسيق معهم لتغيير نظام الحكم إحدى السمات الجديدة في النضال السياسي للحزبين، الذي اتضح في أعقاب انتفاضة ١٩٥٦، وانعطافاً حاداً في نظرتهما لمفاهيم الديموقراطية السياسية التي تقضي رفض العنف والانقلابات بكافة أشكالها وتحقيق الإصلاح والتغيير بالوسائل السلمية التدريجية". فقبل انتفاضة ١٩٥٦ بفترة قصيرة كان كل من كامل الجادرجي في حديث مع الرئيس عبد الناصر، وحسين جميل لمبعوث عبد الكريم قاسم (رشيد مطلك) وكذلك صديق شنشل، قد أبدى عدم استعداده للتعاون مع العسكريين في عمل ثوري(١٢٩).

كانت الخطوة الأولى لقيام تنظيم الضباط الأحرار ضمن الجيش العراقي في أيلول ١٩٥٢، على يد العقيد رجب عبد المجيد والمقدّم رفعت الحاج سري، وهي مستوحاة من انقلاب الضباط الأحرار في مصر في ٢٣ تموز من العام نفسه. وفي كانون الأول ١٩٥٦ تشكلت اللجنة العليا للضباط الأحرار في العراق كأعلى هيئة لقيادة وتنظيم خلايا الضباط الأحرار، ومن أولى مهامها وضع خطة الثورة وتنفيذها. وفي تموز ١٩٥٧ أصبح الزعيم عبد الكريم قاسم رئيساً للجنة العليا، باعتباره أعلى رتبة وقدماً بالمقاييس العسكرية[١٣٠].

هدفت منظمة الضباط الأحرار، بحسب برنامجها، إلى:

"١- إسقاط النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري المبني على أساس الديموقراطية البرلمانية وضمان الحرية وتحقيق المطامح الوطنية واحترام حقوق الإنسان العالمية

٢- أن تصبح الهيئة العليا للضباط الأحرار بعد نجاح الثورة (مجلس قيادة الثورة) وتكون هناك فترات انتقالية تقوم فيها حكومة مدنية يساندها ويشرف عليها مجلس قيادة الثورة ويجب أن ينال منهاجها ومقرراتها موافقة هذا المجلس ... ولا يجوز للضباط الانتماء إلى الأحزاب بل يجب إبعاد الحزبية عن الجيش وضرورة التعاون مع جبهة الاتحاد الوطني. واتفقوا على إقامة مجلس سيادة ثلاثي بصورة مؤقتة إلى أن يتفق على إجراء انتخاب مجلس وطني يُنتخب خلال فترة الانتقال ويضع دستوراً وينتخب رئيس الجمهورية على أنه بعد انتهاء فترة الانتقال يعود أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى ثكناتهم ومن يريد الاشتغال بالسياسة عليه أن يستقيل من الجيش

٣- اتفق أعضاء اللجنة العليا على التخلص من عبد الإله ونوري السعيد والملك فيصل الثاني

٤- إجراء إصلاحات مثل الإصلاح الزراعي على غرار ما جرى في مصر والقضاء على الإقطاع عماد النظام الملكي والقضاء على الفقر والجهل والمرض

٥- اتباع سياسة الحياد الإيجابي والتمسك بمبادئ مؤتمر باندونغ وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة. وعلى حكومة الثورة معالجة الموقف من حلف بغداد

٦- تحقيق الوحدة الوطنية العراقية ودعوا إلى إقامة نظام الإدارة اللامركزية الذي يحقق للأكراد حقوقهم ضمن نطاق الجمهورية العراقية ...

٧- تركوا قضية الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة إلى الحكومة المقبلة (...)، ولكن إذا هددت القوات الرجعية العراقية أو الدول الأجنبية ثورتهم فحينئذ يصبح انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة ضرورياً باتخاذ خطوات مباشرة وسريعة لحماية الثورة ونجاحها"[١٣١].

وقد كان لأحزاب الجبهة روابط و/أو اتصالات مع الجيش: فكما ذكر زكي خيري وسعاد خيري، ارتبطت بالحزب الشيوعي "اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط" المشكّلة في أواخر ١٩٥٤. وكان للضباط الأحرار اتصال بهذه اللجنة، لكنهم لم يسمحوا لأعضائها، ولا سيما الجنود، بالانضمام إلى حركتهم. "كما نظّم كل حزب من قوى الجبهة عن طريق أعضائه خلايا بين الضباط الأحرار. فقد استطاع حزب البعث أن يكوّن بعض الخلايا بين الضباط. وكان لكل من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي بعض المتعاطفين معهم من أعضاء اللجنة العليا"[١٣٢]. وأورد حنا بطاطو، أن البعث كان "قد بدأ منذ بعض الوقت ببناء خلايا لحسابه داخل الكلية العسكرية ومدرسة الطيران. وكان لبعض قادة حزب الاستقلال، وخصوصاً منهم فائق السامرائي، اتصالات شخصية بضباط مفردين"[١٣٣].

إزاء ذلك حذّرت اللجنة العليا من مخاطر هذه الاتصالات غير المنظّمة مع الجيش. نقل هذا التحذير سكرتير اللجنة رجب عبد المجيد إلى الاستقلالي عبد الستار علي الحسين، وهذا بدوره إلى صديق شنشل ممثل حزب الاستقلال في الجبهة. أخيراً، في مطلع ١٩٥٨ تمّ الاتفاق على أن تجري الاتصالات بين جبهة الأحزاب واللجنة العليا للضباط الأحرار عن طريق رجب عبد المجيد، ممثلاً للجنة العليا، وصديق شنشل ممثلاً للجبهة، مع العلم أن عبد الكريم قاسم كانت له -إضافة لذلك- اتصالات خاصة مع الشيوعيين والوطنيين الديموقراطيين(١٣٤).

ساهمت أحزاب الجبهة بقياداتها في التحضير لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كما كان لقواعد أحزاب الجبهة وأنصارها مع بقية أبناء الشعب دور في الثورة وفي انتصارها - بالطبع كلّ على طريقته وبحسب إمكانياته. من ذلك أنه في فترة الإعداد للثورة كان يهمّ اللجنة العليا أن تتأكد "من مدى قدرتها على الاعتماد، في اللحظة الحرجة، على المساعدة الصديقة للجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي. فعهدت بهذه المهمة إلى صديق شنشل، الذي توجّه في شباط ١٩٥٨ إلى القاهرة وقابل الرئيس عبد الناصر، فتلقى منه وعوداً قاطعة بدعمه للثورة بلا أي تحفظ. كما أبلغ عبد الناصر شنشل تأكيد السفير السوفييتي في القاهرة، أنه في حال قيام عمل خارجي مضاد للثورة فإن الاتحاد السوفييتي سيقف إلى جانب العراقيين كما وقف إلى جانب المصريين أثناء العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦(١٣٥). وذكر الجبوري أن عبد الكريم قاسم سبق أن كلّف حسين جميل بمهمة مماثلة(١٣٦).

كذلك قدّم قادة حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي، خاصة محمد حديد ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي وكامل الجادري، للضباط الأحرار المشورات الدستورية والقانونية والسياسية والاقتصادية والمالية التي إما احتاجوها أثناء الإعداد

للثورة أو التي سيحتاجونها بعد نجاحها. وقد أراد الحزبان أن يكتفيا بدور المساعد والداعم بالخبرات والسند الشعبي لنشاط الضباط الأحرار، إلا أن هؤلاء "واصلوا الضغط على قيادة الحزبين وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمسألة الاشتراك بالحكم. فأجرى عبد الكريم قاسم رئيس اللجنة العليا للضباط الأحرار اتصالاً بقادة الحزبين بواسطة رشيد مطلك، وذلك قبل أشهر من قيام الثورة وطلب إليهما تحديد موقفهما على نحو واضح وثابت. وعقد اجتماع ضم كلاً من كامل الجادرجي ومحمد حديد ومحمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل ومعهم مبعوث عبد الكريم قاسم (فاتفق المجتمعون على مساهمة الحزبين بالثورة وتحمّل المسؤولية فيها"[١٣٧]، وبالتالي التعرض للمصير نفسه، فيما لو فشلت الثورة.

يذكر ليث الزبيدي أن الضباط الأحرار كلفوا صديق شنشل وفائق السامرائي بكتابة مسودة البيان الأول للثورة، وأن شنشل أعدّ بالفعل مسودة البيان ووافق السامرائي عليها. "وكان العديد من النقاط التي تضمنتها مسودة البيان تتفق والبيان الأول للثورة الذي أذيع فجر يوم ١٤ تموز ١٩٥٨"[١٣٨]. وبحسب تصريحات لقادة في أحزاب الجبهة كانت هذه الأحزاب منذ ١١ تموز على علم باليوم المحدد للانقلاب: "قاسم نفسه أخبر كمال عمر نظمي، العضو الشيوعي في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ... ووصل خبر بالمعنى نفسه إلى كامل الجادرجي رئيس الوطنيين الديموقراطيين، وصديق شنشل سكرتير حزب الاستقلال، وفؤاد الركابي زعيم البعثيين. واتخذت جميع الإجراءات اللازمة لدعم مبادرة الضباط الأحرار فوراً"[١٣٩]. لذلك كان التحرر الجماهيري سريعاً وكثيفاً وعنيفاً منذ الساعات الأولى للانقلاب، وكان له دور لا ينكر في شلّ أنصار الملكية وإنجاح الانقلاب.

تألفت قيادة النظام الجمهوري الذي انبثق عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من:

- مجلس القادة: ضمّ تسعة من الضباط الأحرار، يرأسهم عبد الكريم قاسم وينوب عنه عبد السلام عارف، ومنهم العقيد جلال الأوقاتي وهو شيوعي، والزعيم محيي الدين عبد الحميد وهو مؤيد للحزب الوطني الديموقراطي، والزعيم عزيز العقيلي والزعيم ناظم الطبقجلي من الاتجاه العروبي.

- مجلس السيادة: تكوّن من ثلاث شخصيات، برئاسة أمير اللواء نجيب الربيعي، وعضوية محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال، وخالد النقشبندي وهو ضابط متقاعد.

- مجلس الوزراء: ضمّ عبد الكريم قاسم كرئيس للوزراء ووزير للدفاع، وعبد السلام عارف كنائب لرئيس الوزراء ووزير للداخلية، إلى جانب أحد عشر وزيراً، بينهم وزيران من الحزب الوطني الديموقراطي وهما محمد حديد كوزير للمالية وهديب الحاج حمود كوزير للزراعة، ووزير واحد من حزب الاستقلال وهو صديق شنشل كوزير للإرشاد، ووزير واحد من حزب البعث وهو فؤاد الركابي كوزير للتنمية. كما كان هناك ثلاثة وزراء من القوميين المستقلين (الزعيم ناجي طالب وعبد الجبار الجومرد وجابر عمر). ولم يضم هذا المجلس أي وزير شيوعي، إنما كان وزير الاقتصاد إبراهيم كبة ماركسياً مستقلاً[١٤٠].

دفعت ثورة ١٤ تموز عدة قوى اجتماعية واتجاهات سياسية جديدة إلى مقدمة المشهد السياسي والاجتماعي، فانضمت منظمة "الشباب القومي العربي" الطلابية الاستقلالية (حزب الاستقلال) جماعياً إلى فرع الشباب القومي العربي الذي سيحمل للتو بعد قيام الثورة لأول مرة اسم حركة القوميين العرب، وأخذ هذا الفرع يتحول لأول مرة من إطار لجماعة نخبوية إلى حركة جماهيرية. وبعد نجاح الثورة تبلور مباشرة ضمن قيادتها، وتحديداً حول موضوع العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة،

اتجاهان رئيسيان: اتجاه عراقوي، ليس بأي حال معادياً للعروبة، تجمّع حول عبد الكريم قاسم وضمّ من أحزاب الجبهة الشيوعيين والوطنيين الديموقراطيين (ومن خارج الجبهة الحزب الكردي الديموقراطي)؛ واتجاه عروبي تجمّع حول عبد السلام عارف وضمّ من أحزاب الجبهة البعثيين والاستقلاليين (ومن خارج الجبهة حركة القوميين العرب وجماعة رشيد عالي الكيالي). وهكذا افترق الحزبان الشريكان، حزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي، بعد حوالي أربع سنوات من الاندماج في حزب واحد (حزب المؤتمر الوطني): جمعهما النظام الملكي الرجعي وفرّقهما النظام الجمهوري التقدمي!.

إن مثل هذه الخلافات طبيعي في أية ثورة وأي نظام وأية قيادة سياسية. ذلك لأن هذه الخلافات -مهما قيل فيها- لم تكن تعبيراً عن صراعات طبقية تناحرية، ولا هي تطلبت حلولاً ومواقف مصيرية غير قابلة للتفاوض. المسألة تكمن في كيفية التعامل معها. وقد حاولت أحزاب الجبهة (الأربعة) بالفعل أن ترأب الصدع فيما بينها، بالرغم من أن عبد السلام عارف كان في ١٢ و٣٠ أيلول ١٩٥٨ قد أعفي من جميع مناصبه وفي ٤ تشرين الثاني جرى اعتقاله. فأثمرت لقاءاتها في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ عن إصدار بيان يحمل اسم اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، ووقّع ممثلوها في ١٩ تشرين الثاني اتفاقاً تضمّن ميثاقاً جديداً للعمل الجبهوي يحلّ محل الميثاق السابق، يتلخّص بالنقاط التالية:

"١- الإقرار بأن العرب أمة واحدة وأن العراق جزء منها، وأن يتم بوجه خاص تحديد أفضل أشكال للارتباط بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة.

٢- التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم والإقرار بالحقوق القومية للعرب والأكراد ضمن إطار الوحدة العراقية.

٣- صيانة استقلال العراق وتبني سياسة عربية تحررية وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي وتوسيع علاقات التعاون الدولي المتكافئ طبقاً لمبادئ باندونغ والتعايش السلمي على أساس المصالح المتبادلة.

٤- دعم الثورة وتحقيق أهدافها لبلوغ حياة ديموقراطية سليمة.

٥- توجيه الاقتصاد الوطني نحو إعمار البلاد وتصنيعها بإقامة الصناعات الكبيرة وتشجيع الصناعات الوطنية الأهلية والعمل على تطبيق الإصلاح الزراعي ونشر الرخاء العام"[١٤١].

غير أن هذا الميثاق لم يتخذ، أو لم يتبعه مباشرة، القرار الملحّ الذي لا يقبل التأجيل بتحديد عملي ملموس للعلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة. بالعكس، نلاحظ أن الميثاق يطالب بما هو مطلوب منه، أي يطالب بتحديد شكل الارتباط بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة. فإذا كانت الخلافات طبيعية، كما قلنا، فإن المشكلة كمنت في التعامل معها من طرف قيادة الثورة بشكل غير ديموقراطي، بنزعة ديكتاتورية إلى الحكم ونزعة تسلطية في فرض التوجهات والسياسات، أي أن المشكلة كمنت في لاديموقراطية الشخصيات والأحزاب والأجنحة المتواجدة في قيادة الثورة. وهذا ما حوّل الخلاف بين الحلفاء إلى شقاق، ثم إلى صراع دموي مزمن. وقد ظهر هذا منذ التحضير للثورة: "شروع عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالانفراد بالثورة والتنكر لرفاقهم من أعضاء اللجنة العليا ومحاولتهما حصر المسؤولية في أيديهم والتهرب من تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في إطار اللجنة العليا للضباط الأحرار، وخاصته فيما يتعلّق بتشكيل مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة أنفسهم بما يحقق الجماعية والحيلولة دون النزوع الفردي في الحكم"[١٤٢].

هكذا، بدل أن يسير الاتجاهان، العراقوي والعروبي، بحسب البرنامج المتفق عليه، وهو بطبيعة الحال يلبي جزءاً من أهداف هذا الاتجاه وجزءاً من أهداف ذلك الاتجاه، نجد أن الاتجاه العروبي أصرّ على الاندماج الفوري مع الجمهورية العربية المتحدة، بينما لم يقم الطرف الآخر بأدنى خطوة وحدوية؛ بالعكس، تحوّل كردّ فعل من الدعوة الاتحادية إلى العداء تجاه الجمهورية العربية المتحدة، التي ساهمت في قيام وانتصار الثورة، وبالتالي خسر العراق والعرب عموماً حتى ما كان سيتفق عليه الاتجاهان من اتحاد (فدرالي) مع مصر وسورية، فيما لو تعاملا بديموقراطية فيما بينهما ومع الشعب. وقد كانت الأحداث في السنوات اللاحقة أكبر دليل على أن الأزمة أزمة ديموقراطية. ذلك لأن الاتجاه العروبي، عندما تغلّب فيما بعد وحكم البلاد، لم يكن أكثر عروبية في الممارسة من ذلك الاتجاه العراقوي ولا قام بخطوات وحدوية حقيقية أكثر منه. وهذا نوع من المأساة الساخرة!.

برأي حنا بطاطو كانت "مشكلة القوميين تكمن في عدم تجانسهم وانسجامهم كقوة سياسية، إذ كانوا يمثّلون متاهة من الجماعات الحسودة والمتنازعة ... ولم يكن من الممكن التوصل إلى إرادة واحدة حتى ضمن الحزب القومي الواحد. وعلى سبيل المثال، فإن صديق شنشل، سكرتير حزب الاستقلال، كان يؤيد السير ببطء في مسألة الوحدة، في حين أن فائق السامرائي، نائب رئيس الحزب نفسه، وقف إلى جانب البعث في الضغط من أجل الاندماج الفوري مع الجمهورية العربية المتحدة"[١٤٣]. ويبدو أن حزب الاستقلال وكذلك الحزب الوطني الديموقراطي، وهما الحزبان المعروفان بديموقراطيتهما، على الأقل حتى عام ١٩٥٧، قد جرفتهما أحداث الثورة وأصابت قيمهما السياسية. وبدل أن تكون الثورة هي الحدث الاستثنائي لاستعادة العراق الديموقراطي والوطني العربي، كما كان الحزبان يفهمان الثورة،

فإنهما عموماً تأثّرا بخلفاتهما واستمرا بالعمل على قاعدة الخروج على الأسس والمعايير الديموقراطية في تحقيق الأهداف.

أخيراً وصلت العلاقة بين اتجاهي الثورة المتنازعين إلى القطيعة النهائية، وانهارت جبهة الاتحاد الوطني، إثر إحباط المؤامرة المزعومة لرشيد عالي الكيلاني في ٨ كانون الأول ١٩٥٨ ومحاكمة عبد السلام عارف في الأسبوع الأخير من العام والحكم عليه بالإعدام في ٥ شباط ١٩٥٩. فاستقال في ٧ شباط المسؤولون القوميون والمحافظون من مناصبهم: محمد مهدي كبة، عبد الجبار الجومرد، الزعيم ناجي طالب، بابا علي، فؤاد الركابي، محمد صالح محمود، صديق شنشل. وفي ٧ - ١٤ آذار ١٩٥٩ جرت الأحداث الدموية في الموصل، التي شارك فيها من الأحزاب البعثيون والاستقلاليون والقوميون العرب إلى جانب الضباط القوميين، ووقف الوطنيون الديموقراطيون مع الشيوعيين إلى جانب الديكتاتور عبد الكريم قاسم[١٤٤]. وقد قُمعت ثورة الموصل بوحشية غير مبررة، ردّ عليها القوميون في ٨ - ١٠ شباط ١٩٦٣ بوحشية مماثلة ضد قاسم وأعوانه ومناصريه الشيوعيين. ومنذ ذلك الوقت ١٩٥٩ ازداد حزب الاستقلال تقلصاً، وتشتت، في حين استقطب حزب البعث وحركة القوميين العرب القوى القومية التقدمية، كما عانى الحزب الوطني الديموقراطي من الانشقاقات واستقطب الحزب الشيوعي القوى العراقوية الاشتراكية.

هـ - خاتمة تقييمية

يعود حزب الاستقلال في جذوره إلى التنظيم القومي السري الذي انتشر في العشرينات الأخيرة والثلاثينات، خاصة في بلاد الشام والعراق، وإلى "نادي المثنى" العروبي، وأخيراً إلى حركة ١٩٤١ التحررية. كان حزباً قومياً عربياً، تركزت أهدافه الأساسية في التحرر من الاستعمار والوحدة العربية. لكنه من الناحية التنظيمية وفي

عامة ممارسته السياسية انحصر في العراق. مفهومه للقومية كان في اتجاهه الرئيسي علمانياً تحررياً وإنسانياً، وإن شاب موقفه من إسرائيل والصهيونية بعض الانفعالات العنصرية. كما لا ينفي علمانيته أنه دعا إلى تقوية العلاقات مع البلدان الإسلامية. وكان ديموقراطياً، على نمط أحزاب الطبقة الوسطى الأوروبية: ديموقراطية شكلانية في التنظيم وفي الممارسة السياسية، دون ديموقراطية اجتماعية (اشتراكية)، إنما مع تصورات إصلاحية اجتماعية عن طريق الدولة. وقد عبّر عن رفضه للعلاقات الإقطاعية، لكنه لم يقبل بمفهوم "الطبقية الاجتماعية".

في سمته الأساسية كان حزب الاستقلال حزباً سياسياً إصلاحياً وليس عقائدياً ثورياً، حزب سياسيين ومثقفين وليس حزباً جماهيرياً، ومثّل مصالح البورجوازية الوطنية وخاصة الوسطى منها. لذلك تراجع منذ أواسط الخمسينات أمام منافسين قوميين، جديدين نسبياً: حزب البعث الذي وضع أقنوم الاشتراكية على قدم المساواة (تقريباً) إلى جانب أقنومي الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار؛ وحركة القوميين العرب التي اتبعت طريق العنف الثوري لتحقيق الأهداف القومية، التحررية والوحدوية. في تقييمه لحزب الاستقلال قال ناجي علوش: "فإذا أخذنا من سورية الحزب الوطني وحزب الشعب وهما أكثر الأحزاب رجعية وجدنا سياستهما القومية أكثر وضوحاً وعروبة من سياسة حزب الاستقلال القومي"(١٤٥).

في الممارسة السياسية كان حزب الاستقلال في الغالب براغماتياً على الصعيد الداخلي، وأكثر مبدئية فيما يخصّ العلاقات مع العرب والدول الاستعمارية. غير أن ناجي علوش يرى "أن سلوكه غير الثوري في القضايا الداخلية والعربية كالاشتراك في وزارة الصدر بعد وثبة ١٩٤٨، والاشتراك في الانتخابات التكميلية سنة ١٩٥٠ بعد أن انسحب مع المعارضة من مجلس النواب وتأييد مشروع اتحاد سورية والعراق

١٩٥٠، كل هذا أبعد أنصار الحزب عنه"[١٤٦]. وتعود لامبدئية المواقف السياسية إلى ضعف الإيديولوجيا، إذ تأتي المواقف عندئذ متأثرة بلحظاتها دون رؤية بعيدة وشاملة.

وقد مرّ حزب الاستقلال في ممارسته السياسية بثلاث مراحل: في المرحلة الأولى تحدد نشاطه بالإطار الديموقراطي الذي سمح به النظام الملكي، مع التحوّل من العمل الانفرادي إلى التعاون مع الأحزاب الوطنية الأخرى. وفي المرحلة الثانية، بعد تعطيله سلطوياً، تابع الحزب نشاطه بشكل محدود، لا يخضع فيه لسلطة الحظر ولا يصطدم معها، ثم تحالف واندمج مع الحزب الوطني الديموقراطي باسم "حزب المؤتمر الوطني"، ليميل أكثر فأكثر نحو العمل الثوري، كمخرج من لاديموقراطية ولاوطنية نظام حكم عبد الإله - نوري السعيد. وفي المرحلة الثالثة انخرط حزب الاستقلال في العمل الثوري وساهم مع شركائه في "جبهة الاتحاد الوطني" في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ليتخلى من ثم عن تحالفه السابق مع الحزب الوطني الديموقراطي، لصالح التحالف الوحدوي التقدمي مع حزب البعث والضباط القوميين، ضد التحالف العراقوي الاشتراكي الذي ضمّ الديكتاتور قاسم مع الشيوعيين والوطنيين الديموقراطيين.

في ظروف الصراع الجديد، فيما بين القوى التقدمية نفسها (١٩٥٨ - ١٩٥٩)، سيطرت على الساحة السياسية الأحزاب الراديكالية الأكثر ثورية والأقل ديموقراطية، وأزاحت إلى الخلف الأحزاب الأكثر اعتدالاً وديموقراطية كحزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي. بتأثير ذلك، إلى جانب نخبوية حزب الاستقلال وبرغماتيته إلخ، كما بيّنا سابقاً، تقلّص دوره وتفرقت كوادره. قسم من هذه الكوادر تسرّب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. وقد بدأ هذا التسرّب في

أواسط الخمسينات[١٤٧]، بعد أن تأسس فرع لحزب البعث في العراق (١٩٥٢، المؤتمر التأسيسي الأول ١٩٥٤) بكادر من طلاب الجامعات والمدارس، وأخذ يمارس النضال السري بدماء شابة وأساليب جماهيرية ثورية خارج إطار الشرعية، بينما كان حزب الاستقلال مازال يمارس نشاطه عموماً باحتراف السياسيين التقليديين وأساليب الأخذ والرد مع البلاط والسياسيين المحترفين الآخرين.

من ناحيتهم "وجد البعثيون في شباب حزب الاستقلال مجالاً رحباً للتبشير بأفكارهم، خاصة في الطبقات الكادحة التي تحمل أفكاراً قومية وتتطلع للعدالة الاجتماعية والنظام الاشتراكي وترفض في الوقت ذاته الانضمام إلى الحزب الشيوعي بسبب مواقفه من القضايا العربية". ويشير شبلي العيسمي إلى إهمال قيادة حزب الاستقلال "للثقافة السياسية والفكرية بحيث كانت تضيق ذرعاً بمطالبة الأعضاء لها بإصدار كراسات ثقافية فتوجههم لقراءة ما يصدره حزب البعث في هذا الصدد". ومن بين شباب حزب الاستقلال الذين انتموا إلى حزب البعث يورد هادي حسن أسماء: "علي صالح السعدي وإسماعيل طويلة وفيصل حبيب الخيزران وعبد الرحمن الضامن وسعاد الغازي وحازم جواد وعبد الغفار الصائغ وصالح شعبان وآخرين"، ويضيف أن حزب البعث استفاد أيضاً في تولي إدارة المكتبات العائدة لحزب الاستقلال وتزويدها بالكتب الحزبية"[١٤٨]. كذلك انضم بعض شباب حزب الاستقلال، وخاصة من المنظمة الطلابية "الشباب القومي العربي"، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى "حركة القوميين العرب"[١٤٩].

وقسم كبير من كوادر حزب الاستقلال، ربما غالبيتها، انشقت عن القيادة التاريخية وأسست "الحزب العربي الاشتراكي" في ١٩٥٩ - ١٩٦٠. برأي الجيزاني ضمّ هذا الحزب "غالبية إن لم يكن جميع القياديين من شيوخ وشباب ممن عرفوا

بصلابة الموقف وجدية العمل ووضوح الرؤية"[١٥٠]. ويقول الجبوري، إن الحزب العربي الاشتراكي "بدأ يمارس نشاطه السياسي السري منذ آب ١٩٦٠، وقد ضم ... معظم أعضاء الهيئة التنفيذية لحزب الاستقلال أمثال عبد الرزاق شبيب وزكي جميل حافظ وتوفيق المؤمن ومحمد أمين الرحماني وأحمد الحبوبي وغيرهم. وبعد التأسيس انضمت إليه عناصر من خارج حزب الاستقلال. وأصدر الحزب جريدة سرية باسم (الكفاح) تخليداً للجريدة التي حملت هذا الاسم، والتي سبق أن أصدرها بعض شباب حزب الاستقلال أواخر عام ١٩٥٧ دون علم رئيس الحزب ونائبه"[١٥١].

ويبدو أن الانشقاق المذكور أعلاه جاء نتيجة فشل محاولة لإعادة بناء حزب الاستقلال، من حيث "تطويع العديد من مبادئه السابقة وصياغة مبادئ وأهداف جديدة بما يتفق والمرحلة التاريخية لما بعد الثورة. إلا أن الرغبة الجادة هذه كانت تصطدم بممانعة رئيس الحزب وسكرتيره (محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل) ورفضهما إعادة تشكيل الحزب"[١٥٢]. كما بينا سابقاً، جرى في أواخر ١٩٥٩ وضع دستور جديد للحزب من أجل عملية إعادة البناء هذه، لكن -يبدو لي- أن مقوّمات البقاء أو عوامل الإحياء لم تكن كافية، خاصة بوجود البديلين القوميين، حزب البعث وحركة القوميين العرب، ومع بدء انتشار "الناصرية". فرغم عمره القصير (١٩٤٦ - ١٩٥٩) كان حزب الاستقلال بمقياس التاريخ قد شاخ، فمات موتة طبيعية، وإن بقيت في جسده المحتضر بعض الاختلاجات التي لم تعد تؤثر في المجرى التاريخي للواقع.

الهوامش:

[1] انظر أكرم زعيتر: من مذكرات أكرم زعيتر، الجزء الأول - من بواكير النضال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٤، ص٧٣٢. يقول الجيزاني، إن النادي افتتح في بغداد بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٥. انظر عبد الله الجيزاني: حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ - ١٩٥٨، التجربة الفكرية والممارسة السياسية، ١٩٩٤، ص٣٦.

[2] انظر محمد مهدي كبة: مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص٥٧.

[3] انظر إبراهيم الجبوري: سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي في العراق ١٩٥٢ - ١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، بلا تاريخ نشر، ص٢٥.

[4] محمد مهدي كبة، المصدر المذكور، ص٥٤-٥٥.

[5] الجيزاني، المصدر المذكور، ص٣٦-٣٧.

[6] محمد مهدي كبة، ص٥٩ من المذكرات.

[7] مقابلة مع أكرم زعيتر، إعداد عبد القادر ياسين، في: شؤون عربية، العدد ١٠، كانون الأول ١٩٨١، ص٢١٧-٢١٨. مصطفى بلاوني: عصبة العمل القومي وإسهامها في الحركة القومية في سورية ١٩٣٣ - ١٩٣٩، في: دراسات تاريخية، العددين ٢٣ - ٢٤، أيلول - كانون الأول ١٩٨٦، ص١٩٠. فيليب خوري: سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٧، ص٤٥٥.

[8] انظر نصّ البيان التأسيسي لعصبة العمل القومي في: القومية والوحدة، القسم الثاني والثالث، إعداد محمد كامل الخطيب، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٤، ص١٠٦٧ - ١٠٩٨. وانظر "المنهج القومي العربي"، في: مذكرات أكرم زعيتر، الجزء الأول، ص٧١٧ - ٧٣١.

[9] الجيزاني، ص٤٣.

[10] الجبوري، ص٢٦ حاشية. خلافاً لهذا المصدر ألفت الانتباه إلى أن "محمود الهندي" هو ضابط عراقي من أصل سوري. جدير بالذكر أيضاً أن ناجي معروف من مؤسسي عصبة العمل القومي.

[11] الجيزاني، ص٤٠ حاشية، ٤٣، ٣٩ على التوالي.

[12] إسماعيل أحمد ياغي: حركة رشيد عالي الكيلاني - دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٤، ص١٧، ٢١.

[13] الجيزاني، ص٤٢.

[14] انظر مذكرات د. فريتز غروبا، لدى: نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ١٩٦٩، ص١١٧-١١٨، ١٢٦-١٢٩. وكذلك إسماعيل ياغي، ص٢٣-٢٥.

[15] كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٤، ص٤٧٩.

[16] الجيزاني، ص٤٠-٤١.

[17] محمد مهدي كبة، ص١١٢-١١٣ من المذكرات.

[18] الجيزاني، ص٤٦.

[19] المصدر السابق، ص١٠٨. وهذا بتأثير توجّه إنكلترا وحلفائها بعد الانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية لنشر وإرساء نظامها "الديموقراطي" في العالم. انظر توفيق السويدي: مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٩، ص٤٠٧.

[20] انظر كاظم الموسوي: العراق - صفحات من التاريخ السياسي، ط٢، دار علاء الدين، دمشق ١٩٩٨، ص٣٣-٣٤، ٣٨.

[21] محمد مهدي كبة، ص١٥٢ من المذكرات.

[22] انظر نصّ النظام الداخلي لدى الجيزاني، ص٢٠١-٢١٣.

[23] جبوري، ص٣٠-٣٣، وخاصة ص٣٣.

[24] كاظم الموسوي، ص٣٧.

[25] الجيزاني، ص٧٤-٧٥.

[26] الجبوري، ص٢٩.

[27] حنا بطاطو: العراق – الكتاب الأول: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠، ص٣٣٦.

(*) "جلبي" لقب نبالة لوجهاء التجار، ظل سائداً حتى عام ١٩٥٨. انظر حنا بطاطو، ص٢٥٩ من الكتاب الأول.

[28] المصدر السابق، ص٣٣٦-٣٣٧، ٣٣٠-٣٣١، ٣٣٤ على التوالي. انظر أيضاً محمد مهدي كبة، ص٣٢-٣٣ من المذكرات. يحسب كبة استعداد الحزب الوطني نشاطه عام ١٩٢٩.

[29] حنا بطاطو، ص٣٣٤، ٣٣٧ من الكتاب الأول.

[30] الجبوري، ص٢٧.

[31] الجيزاني، ص٦٣.

[32] حنا بطاطو، ص٣٣٠، ٣٣٧ من الكتاب الأول.

[33] الجيزاني، ص٧٤.

[34] الجبوري، ص٣٢. الجيزاني، ص٧٦.

[35] الجيزاني، ص٨٩-٩٢. الجبوري، ص٣٠-٣٣، ٢٣١ حاشية.

[36] الجيزاني، ص٨٣-٨٥.

[37] انظر محضر اجتماع اللجنة العليا في ٢٠/ ٨/ ١٩٤٦. لدى الجبوري، ص٤٦٠/٤٦١.

[38] يشترط النظام الداخلي في العضو أن يكون عراقياً (المادة ٢-١).

[39] انظر النظام الأساسي لحزب الاستقلال، المصادق عليه من قبل وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦. منشور لدى الجيزاني، ص١٥٧-١٦٧.

[40] انظر الجيزاني، ص٨٤.

[41] بيان حزب الاستقلال: في الحياة الحزبية والسياسة الخارجية، ألقاه رئيس الحزب محمد مهدي كبة في ٧/ ٦/ ١٩٤٦، مطبوعات حزب الاستقلال رقم ٢، ص١٧. منشور أيضاً في مذكرات محمد مهدي كبة، المصدر المذكور، ص١٥٣ وما بعدها.

[42] محمد مهدي كبة، ص١٩٦ من المذكرات.

(٤٣) انظر صورة عن الرسالة، موقعة من رئيس حزب الاستقلال وموجهة إلى الحزب العربي في الشام، لدى: منير المالكي، من ميسلون إلى الجلاء - سيرة سياسية، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١، ص٣٥٢، أيضاً ص٢٦٥-٢٦٦.

(٤٤) لدى محمد مهدي كبة، ص٢٠١ من المذكرات.

(٤٥) مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ص٢٠٥، ٢١٢.

(٤٦) الجيزاني، ص٧٩، ٨٠.

(٤٧) المصدر السابق، ص٧٨، ١٢٩، انظر أيضاً ص٨٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٤٩) عبد اللطيف الراوي: عصبة مكافحة الصهيونية في العراق ١٩٤٥ - ١٩٤٦، دار وهران بقبرص/ دار الجليل بدمشق ١٩٨٦، ص٢٠، انظر أيضاً ص٢١.

(٥٠) محمد مهدي كبة، في: البيان الافتتاحي لحزب الاستقلال، المصدر المذكور، ص٤.

(٥١) يشير محمد جمال باروت إلى أن فرع حركة القوميين العرب في العراق حمل حتى ١٩٥٨ نفس الاسم، وقد استوعبت الحركة لاحقاً معظم نشطاء المنظمة الطلابية المذكورة. انظر: حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ص١٢١-١٢٢.

(٥٢) بيان حزب الاستقلال: في السياسة الداخلية، ألقاه داود السعدي المعتمد العام للحزب في ٧/ ٦/ ١٩٤٦، مطبوعات حزب الاستقلال رقم ٢، ص١٢.

(٥٣) الجبوري، ص٦١-٦٢، ٦٤.

(٥٤) داود السعدي، المصدر المذكور، ص١٤-١٦.

(٥٥) منشور لدى الجبوري، ص٤٧٤-٤٨٣.

(٥٦) داود السعدي، ص٢-١٢.

(٥٧) انظر نصّ المذكرة لدى الجيزاني، ص١٦٩-١٧٠. حنا، ص١٧٠-١٧٢.

(٥٨) الجيزاني، ص١٣٥-١٣٦. مذكرات محمد مهدي كبة، ص١٣١-١٤٩.

(59) عبد اللطيف الراوي: عصبة مكافحة الصهيونية...، ص225، انظر أيضاً ص25-26.

(60) الجادرجي، ص108، 253.

(61) المصدر السابق، ص111.

(62) مذكرات محمد مهدي كبة، ص215.

(63) لدى الجيزاني، ص92.

(64) الجبوري، ص60.

(65) الجيزاني، ص95- 96.

(66) انظر نصّ البيان لدى الجيزاني، ص187-196، هنا ص187، 195.

(67) لدى الجبوري، ص112-113. انظر النص كاملاً لدى حنا بطاطو، العراق - الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2، 1996، ص206.

(68) سعاد خيري: من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، الجزء الأول 1910 - 1958، بغداد (1974 ؟)، ص168. فيما بعد سوف نشير إلى هذا المصدر بـ: سعاد خيري (1).

(69) المصدر السابق، ص168. المقصود بالحزب الديموقراطي هو الحزب الوطني الديموقراطي.

(70) الجبوري، ص113. انظر أيضاً سعاد خيري (1)، ص169.

(71) مذكرات الجادرجي، ص230-232.

(72) لدى الجبوري، ص459.

(73) مذكرات الجادرجي، ص213، 221. الموصوف بالانتهازية هو حزب الأحرار، والموصوف بالشيوعية هما حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني، والمتهم بعدم تقواته من الشيوعية هو -كما يبدو- الحزب الوطني الديموقراطي.

(74) مذكرات محمد مهدي كبّة، ص218.

(75) الجيزاني، ص106. ألف السويدي وزارته المذكورة في 5 شباط 1950.

(76) مذكرات توفيق السويدي، ص492-493.

(77) الجيزاني، ص١٠٦.

(78) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، ص٣٣٠. انظر أيضاً مذكرات الجادرجي، ص٥٣١. أما حزب الأحرار فلم يعد إلى الميدان السياسي بعد تجميد نشاطه. انظر كاظم الموسوي، ص٣٩.

(79) تاريخ الأقطار العربية المعاصر (١٩١٧ - ١٩٧٠)، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥، ص٣١٦.

(80) الجيزاني، ص١٤٨.

(81) مذكرات محمد مهدي كبة، ص٣١٠.

(82) مذكرات محمد مهدي كبة، ص٣١٢. انظر أيضاً مذكرات الجادرجي، ص٥٣٧- ٥٣٨.

(83) سعاد خيري (١)، ص١٩٠.

(84) مذكرات محمد مهدي كبة، ص٣٣٥، وكذلك ص٣١٧.

(85) الجيزاني، ص١٠٨. عرضت الاتفاقيات على مجلس النواب في ٩/ ٢/ ١٩٥٢. انظر الجبوري، ص١٢٣، ١٢٧.

(86) مذكرات الجادرجي، ص٥٤٣.

(87) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، ص٣٢٩.

(88) مذكرات محمد مهدي كبة، ص٣٣٩.

(89) الجبوري، ص١٥٤.

(90) الجبوري، ص٥٠، ١٥٦-١٥٨، ١٦١-١٦٢.

(91) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، ص٣٣٢-٣٣٣. انظر عرضاً مفصّلاً لجريات الانتفاضة لدى: بهاء الدين نوري، إعصار في الخريف - قصة انتفاضة تشرين ١٩٥٢، بيروت ١٩٨٠.

(92) الجبوري، ص١٦٧. الجيزاني، ص١١٤-١١٥. انظر أيضاً سعاد خيري (١)، ص١٩٨-٢٠٠. مذكرات الجادرجي، ص٥٧١-٥٧٢. حنا بطاطو، الكتاب الثاني، ص٣٣١-٣٣٣. كانت الأحكام العرفية لعام ١٩٤٨ قد رُفعت في آذار ١٩٥٢.

[93] زكي خيري/ سعاد خيري: دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، المجلد الأول، إصدار اليوبيل الذهبي، ١٩٨٤، ص١٩٦. انظر أيضاً سعاد خيري (١)، ص٢٠٠. وكذلك بهاء الدين نوري، ص١١٠-١١١.

[94] انظر الجبوري، ص١٦٨-١٧٩. الجيزاني، ١١٦-١١٨.

[95] الجبوري، ص١٩١-١٩٣. الجيزاني، ص١١٨، ١١٩. الموسوي، ص٥٣. مذكرات الجادرجي، ص٦٢٢-٦٢٣.

[96] انظر النص كاملاً في مذكرات الجادرجي، ص٦٣٤-٦٣٥. انظر أيضاً سعاد خيري (١)، ص٢١٩-٢٢٠.

[97] الجبوري، ص٢٢٣-٢٢٦. سعاد خيري (١)، ص٢٣٣-٢٣٦.

[98] مذكرات الجادرجي، ص٦٤٤.

[99] الجبوري، ص٢٣٣، انظر أيضاً ص٢٣٠-٢٣٥. وكذلك سعاد خيري (١)، ص٢٣٥-٢٣٦.

[100] الجيزاني، ص١٢١.

[101] نضال البعث، الجزء الخامس، القطر العراقي ١٩٥٣ - ١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص٩٠.

[102] الجبوري، ص٢٣٥-٢٣٨.

[103] سعاد خيري (١)، ص٢٣٦، ٢٤٣-٢٤٤. تاريخ الأقطار العربية، ص٣٢٢-٣٢٣. الموسوي، ص٧٥.

[104] الجبوري، ص٢٤٤-٢٤٥.

[105] المصدر السابق، ص٢٤٦-٢٤٧.

[106] انظر نصّ المذكرة في المصدر السابق، ص٤٦٣-٤٦٧.

[107] المصدر نفسه، ص٢٤٨.

[108] نضال البعث، ج٥، ص٨-٩. انظر أيضاً ص١٢. يبالغ هذا المصدر في دور حزب البعث في تلك الفترة، فيعتبره "محركاً وقائداً منفرداً لتحركات الشعب وانتفاضاته في تلك السنوات"، أي في النصف الأول من عقد الخمسينات.

[109] مذكرات محمد مهدي كبة، ص٤٣٥. انظر أيضاً الجبوري، ص٢٦٤-٢٦٧.

(110) انظر نصّ المنهاج في مذكرات محمد مهدي كبة، ص٤٣٤-٤٣٥. وفي مذكرات الجادرجي، ص٦٤٦-٦٤٧.

(111) الجبوري، ص٢٩١-٢٩٩.

(112) سعاد خيري (١)، ص٢٨٤.

(113) نضال البعث، ج٥، ص١٥. الجبوري، ص٣٠٠.

(114) سعاد خيري (١)، ص٢٨٥-٢٨٦.

(115) الجبوري، ص٣٠٥-٣٠٧. انظر أيضاً مذكرات الجادرجي، ص٦٤٧-٦٤٨. مذكرات محمد مهدي كبة، ص٣٧٢-٣٧٣.

(116) مذكرات محمد مهدي كبة، ص٣٦٨. الجبوري، ص٣٠٩.

(117) سعاد خيري (١)، ص٢٨٨.

(118) مذكرات محمد مهدي كبة، ص٣٧٠. الجبوري، ص٣١٨.

(119) الجبوري، ص٣١١-٣٢٥. مذكرات محمد مهدي كبة، ص٣٧٠-٣٧١. حكم على الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات، ولم يطلق سراحه حتى ٢٥ حزيران ١٩٥٨. انظر الجبوري، ص٣٤٦.

(120) الجبوري، ص٢٥٨.

(121) نضال البعث، ج٥، ص٨٨.

(122) مذكرات الجادرجي، ص٦٦٠-٦٦٢.

(123) المصدر السابق، ص٦٦٣-٦٧٥. زكي خيري/ سعاد خيري، ٢٤٨.

(124) مذكرات الجادرجي، ص٦٧٦. سعاد خيري (١)، ص٣١٠.

(125) الجبوري، ص٣٣٦. انظر أيضاً حنا بطاطو: العراق - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٢، ص٧١-٧٢.

(126) انظر نصّ البيان في مذكرات الجادرجي، ص٦٧٦-٦٨٣. وكذلك لدى: إبراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩، ص٢٢٩-٢٣٧.

(١٢٧) الجبوري، ص٣٣٥-٣٣٦.

(١٢٨) انظر زكي خيري/ سعاد خيري، ص٢٤٩.

(١٢٩) الجبوري، ص٣٧٥-٣٧٦.

(١٣٠) انظر بطاطو، الكتاب الثالث، ص٨٥-٨٦، ٩٧. الجبوري، ص٣٧٨.

(١٣١) كما جاء في كراس شيوعي نقلته سعاد خيري: ثورة ١٤ تموز، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠، ص٨٦-٨٧. يعدّ هذا الكتاب الجزء الثاني لكتاب: من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، للكاتبة نفسها.

(١٣٢) زكي خيري/ سعاد خيري، ص٢٦٢. انظر أيضاً مذكرات الجادرجي، ص٦٨٤، حيث يشير إلى أن بعض ضباط الحركة اتصل ببعض قادة حزبه في صيف ١٩٥٦.

(١٣٣) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص١٠٤.

(١٣٤) المصدر السابق، ص١٠٤-١٠٥.

(١٣٥) المصدر السابق، ص١٠٥.

(١٣٦) الجبوري، ص٣٨٠.

(١٣٧) الجبوري، ص٣٨٢-٣٨٣. قد يكون اسم الوسيط: رشيد مطلق.

(١٣٨) المصدر السابق، ص٣٨٠.

(١٣٩) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص١١٣.

(١٤٠) المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٦.

(١٤١) الجبوري، ص٣٨٨-٣٨٩.

(١٤٢) المصدر السابق، ص٣٩٣-٣٩٤.

(١٤٣) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص١٤٣-١٤٤.

(١٤٤) المصدر السابق، ص١٧١-١٧٥، ١٨٤-١٨٦.

(١٤٥) ناجي علوش: الثورة والجماهير، ط٢، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣، ص٦٠.

[١٤٦] المصدر السابق، ص٥٦.

[١٤٧] انظر الجيزاني، ص١٣٠.

[١٤٨] انظر لدى الجبوري، ص١٤٤-١٤٥.

[١٤٩] باروت، المصدر المذكور سابقاً، ص١٢١-١٢٢.

[١٥٠] الجيزاني، ص١٣١، انظر أيضاً ص١٥٤.

[١٥١] الجبوري، ص٤٠١.

[١٥٢] المصدر السابق، ص٤٠٠.

الباب الثالث

الحركة القومية البعثية في القرن العشرين

الفصل الأول

حزب البعث العربي الاشتراكي
النشأة والتطور الإيديولوجي

بوعلي ياسين

النشوء والتكوين التنظيمي والإيديولوجي ١٩٤٠-١٩٥٤

يعود وجود حركة البعث العربي وفق بعض التحديدات إلى عام ١٩٤٠، مع أن تسمية "البعث العربي" لم يؤخذ بها حتى عام ١٩٤٣[1]. أما البعض الآخر مثل سليمان العيسى فيؤكد، أن الحزب تأسس باسم "حزب البعث العربي" في شتاء ١٩٤٠، وصدر أول عدد من جريدة الحزب باسم "البعث" بعد أسبوع من ذلك، وبخط اليد[2]. ويعود هذا الخلاف إلى أن لحزب البعث العربي (الذي يؤرخ تأسيسه بنيسان ١٩٤٧) نواتين سياسيتين، هما: مجموعة عفلق والبيطار (ومنها انطلق العيسى) ومجموعة الأرسوزي (وهي التي أشار إليها سليمان العيسى).

أ- النواة الأولى لحزب البعث العربي

١- مجموعة الأرسوزي

"تشكلت مجموعة الأرسوزي بصورة أساسية من فئة المثقفين "اللوائيين" (نسبة إلى لواء اسكندرون)، الذين اضطروا إلى مغادرة أرضهم إثر مؤامرة تسليمها إلى تركيا من قبل السلطات الفرنسية عام ١٩٣٩، بالتواطؤ مع "الكتلة الوطنية" التي كانت على رأس السلطة السورية آنذاك"[٣]. ولد زعيم هذه المجموعة، زكي الأرسوزي، عام ١٨٩٩، ابناً لمحام ناضل ضد الدولة العثمانية وحفيداً لأحد رجال الدين العلويين المتنورين. درس الفلسفة في باريس، وعمل مدرساً في ثانوية أنطاكية. يذكر الزعبي أن الأرسوزي كان منذ عام ١٩٣٢ عضواً بارزاً في "عصبة العمل القومي"، لكنه استقال منها في عام ١٩٣٩، وقرر إنشاء حزب قومي جديد[٤]. غير أن وهيب الغانم يقول إن عصبة العمل القومي تأسست في عام ١٩٣٣، وأن الأرسوزي اشترك في تأسيسها وأصبح واحداً من قادتها البارزين[٥]، بل أصبح فعلياً أحد ألمع وجوهها الأساسية في منطقة اللواء.

يروي سامي الجندي، أنه في عام ١٩٣٩ عقدت اجتماعات كثيرة من أجل إنشاء حزب قومي جديد، "انتهت كلها أخيراً إلى الفشل، أهمها اجتماع عقده الأساتذة ميشيل قوزما، زكي الأرسوزي، ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، شاكر العاص، أليس قندلفت ... قرّ الرأي فيه على إنشاء منظمة ما عتمت أن انتهت بعد الاجتماع الأول". ويتابع الجندي روايته، أنه بعد ذلك بفترة قصيرة سُمع بقيام حزب اسمه "الحزب القومي العربي"، تزعمه زكي الأرسوزي[٦].

كان الأرسوزي يتصور قيام منظمتين اثنتين لتحقيق أهدافه: منظمة فكرية هي "البعث العربي" تضم مثقفين فعالين في مجال التوعية والتنوير، ومنظمة سياسية هي "الحزب القومي العربي"[٧]. وقد اتخذ هذا الحزب لنفسه رمز "النمر"، وهذا -برأي الجندي- تقليد للنازية والفاشية. أما مبادئ الحزب فكانت:

١- العرب أمة واحدة. "لم يقل أمة عربية واحدة. ذلك أنه -والرأي مازال للجندي- عرقي يؤمن بالأصالة والنبل، أرستقراطي النزعة والفكر. العرب عنده قوم، النزعة الفردية فيهم نزعة إنسانية. أما الأمة فمزيج تضيع فيه ملامح الإنسان التي تسمو على قدر ما تصفو الأعراق".

٢- للعرب زعيم واحد يتجلى عن إمكانيات الأمة العربية يمثّلها ويعبّر عنها أصدق تعبير. ويعلق الجندي على ذلك بقوله، إن الأرسوزي يعطي الزعامة معنى صوفياً متأثراً بنشأته العلوية[٨]. في الحقيقة ليس ميشيل عفلق في تصوره الأولي للزعامة بعيداً عن الأرسوزي، كما سنرى. يقول الأرسوزي: "إن الزعيم من الجمهور كالأم من بنيها. فكما تسمع الأم وهي في أعماق نومها استغاثة فلذة كبدها بجوارحها، فكذلك الزعيم يتعاطف مع الجمهور فتستجيب نفسه لأماني أمته فيصبح للآخرين بشيراً وهداية"[٩].

٣- العروبة: وجداننا القومي، مصدر المقدسات، عنه تنبثق المثل العليا وبالنسبة إليه تُقدّر الأشياء.

٤- العربي سيد القدر.

مما يذكره الجندي عن الأرسوزي ومجموعته (والجندي منها) قوله: "كان الأرسوزي أرستقراطي النزعة، يؤمن بالفروسية: الاشتراكية عنده هي تكافؤ الفرص..."، "كنا عرقيين معجبين بالنازية، نقرأ كتبها ومنابع فكرها ... وكنا أول من فكر بترجمة (كفاحي)". ويبدو أن هذا الحزب لم يعش طويلاً. فيروي الجندي، أنه في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٠ تأسس حزب من ستة أشخاص بزعامة الأرسوزي، باسم "حزب البعث العربي". وقد تبنى هذا الحزب مبادئ الحزب القومي العربي ذاتها. وفي عام ١٩٤٤ ترك الأرسوزي العمل السياسي، وانتهى حزبه[١٠]. أما تلامذته فقد التفوا حول وهيب الغانم، واندمجوا في عام ١٩٤٦ مع مجموعة عفلق

والبيطار وكوّن الفريقان "حزب البعث العربي"[١١] دون الأرسوزي. ولم يعد الأرسوزي إلى العمل السياسي الحزبي فيما بعد، غير أن تأثيره لم يزُل[١٢].

خلافاً لرواية سامي الجندي أورد وهيب الغانم أن زكي الأرسوزي دعا في أواخر عام ١٩٤٠ مجموعة من تلامذته الجدد ورفاقه السابقين في معركة لواء اسكندرون (ذكر أسماء ثمانية منهم) إلى اجتماع في بيت عبد الحليم قدور بدمشق، وأعلن في نهايته تأسيس حزب عربي باسم: حزب البعث. وكان دستور الحزب كما يلي: "اسم الحزب: «حزب البعث»

١- العرب أمة واحدة

٢- الوطن العربي وطن واحد

٣- الديموقراطية هي النظام السياسي الأمثل

٤- العروبة (وجداننا القومي) مصدر القيم والمقدسات

٥- الزعامة العربية زعامة واحدة (زعيم عربي واحد)

٦- العربي سيد القدر.

رمز الحزب: نمر متوثب نحو الفجر". ويؤكد وهيب الغانم أن حزب البعث بزعامة الأرسوزي ظل مظهراً بارزاً من مظاهر الكفاح السياسي التقدمي في دمشق حتى أوائل ١٩٤٧[١٣].

٢- مجموعة عفلق والبيطار

تكونت مجموعة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار بدورها من مجموعة من المثقفين، وبصورة خاصة من الطلاب الثانويين والجامعيين الذين التفوا حولهما كأستاذين تقدميين بعد عودتهما من فرنسا حيث أنهيا دراستهما (١٩٣٣). "ولد ميشيل عفلق ١٩١٠ في حي شعبي بدمشق إبناً لتاجر معروف، ليس هو بالغني ولا

بالفقير، وكان من المساهمين في الحركة الوطنية خلال فترة النضال ضد الاستعمار الفرنسي"[١٤]. ويشير غوردون هـ. توري إلى أن عفلق كان "أحد أوائل أعضاء الحزب الشيوعي السوري، إلا أنه سرعان ما اختلف معهم حول موضوع القومية العربية، فشكّل هو والبيطار تكتلاً صغيراً ذا آراء سياسية معادية للأجنبي ومكرسة للإطاحة بالحكام العرب القائمين وإقامة دولة عربية واحدة"[١٥]. وإلى هذا يلمّح جلال السيد، حين يقول: "وكان البعض من قادة الحزب شيوعيون. وكان انحياز روسيا إلى معسكر الحلفاء باعثاً في نفوس هؤلاء القادة نقداً وتذمراً وعزوفاً عن الشيوعية، فانحسروا وقصروا خطوطهم وضيقوا رقعتهم الأممية. والمرحلة التي تلي هذه الرقعة ليس الإقليم وإنما هي الأمة، لا سيما وأن الأمة من مخطوطات النازية ومعبودها". فقد كان "للحركة النازية التي أبرزت قوتها وصلابتها أثر في نفوس قادة البعث، شجعتهم على المضي في اعتناق مبادئ البعث"[١٦] لكن المرجّح أن عفلق، بالاستناد إلى كتاباته في تلك الفترة، لم يكن شيوعياً سابقاً، وإنما تأثر في فرنسا بأندريه جيد، ثم عمل بعد عودته مع الشيوعيين في مجموعة ميشيل قوزما وفي تحرير مجلة "الطليعة". وذلك قبل الحرب العالمية الثانية[١٧].

يذكر شبلي العيسمي، أن مجموعة عفلق والبيطار أصدرت في بداية عام ١٩٤١ وبمناسبة إضراب دام شهراً ضد السلطة الاستعمارية الفرنسية بياناً موقعاً باسم "الإحياء العربي". وفي نهاية ذلك العام تحركت باسم "الحزب العربي القومي". وشكلت في نيسان من نفس العام بمناسبة ثورة رشيد عالي الكيلاني "حركة نصرة العراق". وكانت الحركة تتألف آنذاك (١٩٤١) من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وخمس وعشرين طالباً موزعين في حلقات[١٨]. في عام ١٩٤٢ استقال عفلق والبيطار من عملهما كمدرسين، وتفرغا للعمل السياسي. وفي عام ١٩٤٣ افتتحت مجموعتهما نادياً لها، ولم يكن يتجاوز عدد أفرادها بعد العشرة[١٩]. يقول وهيب

الغانم، إن التشابه بالمبادئ لدى كل من حزب البعث (يقصد مجموعة الأرسوزي) وحركة الإحياء العربي (يقصد مجموعة عفلق والبيطار) حمل أصدقاء الطرفين على توحيد حركتيهما عام ١٩٤٢ - ١٩٤٣، ولكن المحاولة فشلت. وعندئذ قلب عفلق حركة الإحياء إلى حزب البعث في عام ١٩٤٣، "دون أن يغيّر في صفحات الإحياء شيئاً من ناحية المضمون، فأصبح بذلك في دمشق حزبان قوميان، تقدميان، باسم واحد، ولكن بدستورين وتنظيمين مختلفين، وبقيادتين متناقضتين كلياً..."[٢٠].

رسمياً كانت تستخدم عبارة "مكتب" البعث العربي. وقد وردت كلمة "حزب" البعث العربي لأول مرة في رسالة احتجاج وجهها صلاح الدين البيطار بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٤٥ إلى المجلس النيابي. لكن، في نفس المصدر نقرأ أن هذه التسمية استعملت لأول مرة في بيان صدر بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٤٥، يدعو المواطنين إلى الجهاد الوطني للدفاع عن استقلال سورية[٢١]. وفي ١٠ تموز ١٩٤٥ تقدم ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ومدحت البيطار إلى وزارة الداخلية بطلب رسمي للترخيص لهم بتأسيس حزب البعث العربي. فلم يحظوا بالموافقة. مع ذلك، اعتباراً من ذلك التاريخ أصبحت كافة البيانات الرسمية تعنون بـ"أمة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة"، وتزيّل بتوقيع "حزب البعث العربي"[٢٢]. أما الترخيص الرسمي للحزب فلم يتم حتى زوال الحكم العسكري لأديب الشيشكلي عام ١٩٥٤[٢٣].ولم يسمح للحزب بإصدار صحيفة ناطقة باسمه حتى عام ١٩٤٦، حيث صدر العدد الأول في ٣ تموز ١٩٤٦. غير أن الحزب كان يصدر نشرات داخلية ودورية لأعضائه منذ نيسان ١٩٤٥، كما يؤكد العيسمي[٢٤].

ب- المؤتمر التأسيسي ودستور الحزب

بعد عدة مناقشات مكثفة (بدأت في صيف ١٩٤٦) في اللاذقية ودمشق بين مجموعتي عفلق والأرسوزي (دون مشاركة الأرسوزي نفسه) انعقد في ٤ - ٦ نيسان ١٩٤٧ المؤتمر الأول لحزب البعث العربي، حيث وضع دستور الحزب. وقد حضر المؤتمر -حسبما ذكر محرر "نضال البعث"- حوالي مئتي عضو، مع أنه كان يحق لكل عضو في الحزب أن يكون عضواً في المؤتمر بمجرد حضوره[٢٥]، مما يدلّ على القلة النسبية لأعضاء الحزب. أما محمد الزعبي فيشير إلى أن المؤتمر التأسيسي ضمّ حوالي مئة عضو، "كانوا هم كل العناصر الأساسية في الحزب آنذاك، فلم يكن بينهم سوى عامل واحد، ومزارع واحد وحرفيين اثنين، أما الباقون فكانوا كالتالي: معلم وموظف ٢١، طالب جامعي وثانوي ٦٠، طبيب ومحام ١١، تاجر ٤"[٢٦].

يعلّل الزعبي هذا التركيب الطبقي لأعضاء المؤتمر وبالتالي لأعضاء الحزب بقوله: "وينسجم هذا التكوين مع طبيعة النشأة الخاصة للحزب. فعفلق والبيطار كانا مدرسين وكانت نشاطاتهما السياسية محصورة بصورة أساسية في الوسط الثقافي عامة، والوسط الطلابي خاصة. وكانت لذلك النواة التنظيمية الأولى هي المنظمة الطلابية المعروفة باسم "اللجنة المدرسية لنصرة العراق". لقد عكست هذه النشأة القصور العفلقي (وكذلك الأرسوزي) المثالي لمسألة التاريخ والتطور باعتبار الصراع الأساسي هو صراع الأجيال وليس الطبقات الاجتماعية. كما أنها انعكست فيما بعد على البنية التنظيمية للحزب، الذي ظل باستمرار عاجزاً عن إقامة علاقات حزبية موضوعية في داخله بالاستناد إلى المبادئ الديموقراطية والمركزية. وظلت العلاقات الأساسية القائمة في الحزب هي علاقة الولاء الشخصي، ولاء التلاميذ للأستاذ، مع ما

يترتب على ذلك من اتكالية وكسل عقلي وعبادة شخصية في المراحل الأولى، وتمرد وغرور وردود فعل اعتباطية في المراحل اللاحقة"[٢٧].

ويعمّم الكاتب، بأن نشاط حزب البعث العربي اقتصر حتى عام ١٩٥٣، أي حتى الاندماج مع الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني، على أوساط المثقفين والموظفين، "الذين صبغوا الحزب بصبغتهم الاجتماعية، بصفتهم ينحدرون بصورة أساسية من الفئات المتوسطة الفقيرة نسبياً وغير الكادحة (دكنجي، ابن وجيه، مزارع صغير، مزارع متوسط، حرفي صغير، محاصص بالنسبة للريف؛ الفئات البورجوازية الصاعدة، الصغيرة خاصة، بالنسبة للمدينة)". كما صبغوا الحزب "بصبغتهم الثقافية الجدلية كعناصر استقت ثقافتها من مصادر متباينة ومختلفة، كان أبرزها المصادر الفرنسية الوثيقة الصلة بأفكار الثورة الفرنسية البورجوازية الديموقراطية وأقلها المصادر الماركسية التي حالت عوامل مختلفة قومية وسياسية ودينية وطبقية دون وصولها إلى المثقفين العرب في وقت مبكر"[٢٨]. ويشير سامي الجندي إلى ريفية الحزب، فيقول: "كان جلّ المنتسبين للحزب في دمشق من العناصر الشابة الطلابية القروية التي كانت تؤم الجامعات والثانويات بين ١٩٤٠ - ١٩٥٥ حتى إذا انتهت عادت إلى مسقط رأسها فتوالى نشاطها. ولقد كانت الشروط الاجتماعية في الريف مؤاتية لنشأة الحزب وامتداده فتضخم فيه وظل هزيلاً في المدن، وخاصة دمشق. ومع الزمن أصبح جسماً كبيراً برأس صغير"[٢٩].

كانت أهم نقاط الخلاف في المؤتمر تدور حول "الاشتراكية". ومما ورد في الجدال حول هذه النقطة: "إن الاشتراكية يجب ألا تحدّ من حرية الأفراد، وإن صاحب العمل ليس هو دائماً ذلك الوحش المستغل بجهود العمال، بل قد يكون شخصاً مبدعاً في الصناعة، يعود إبداعه على الوطن بالخير والتقدم. وإنه لا محلّ لمثل

هذا الشخص في نظام لا توجد فيه حرية"[٣٠]. يبدو من هذا القول، أن "الحرية" تُفهم على أنها ضمنياً "حرية الاستثمار الرأسمالي"، وهذا -كما هو معلوم- مفهوم بورجوازي للحرية. أما "الاستغلال" فيبدو أيضاً أن له هنا مفهوماً آخر غير المفهوم الماركسي، تشوبه نظرة أخلاقوية. فعندما يقال، إن صاحب المعمل "ليس هو دائماً ذلك الوحش المستغل لجهود العمال"، فهذا يعني أن ليس كل رأسمالي هو مستغلّ، بل فقط أولئك "الوحوش" من أصحاب المعامل، أي -بتعبير اقتصادي غير أخلاقوي- فقط أولئك الذين ينالون معدلاً عالياً لفائض القيمة أو أرباحاً فاحشة.

كانت محصلة الجدال في المؤتمر حول الاشتراكية، أن شطبت عبارة "الاشتراكي" من اسم الحزب[٣١]، وذُكرت اشتراكية الحزب في المبادئ العامة للدستور، وأُهملت في المبادئ الأساسية، وجرى التركيز عليها في "سياسة الحزب الاقتصادية". وقد نصّت السياسة الاقتصادية على اشتراكية وسطية تجمع بين حق التملك والإرث للأفراد، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج الرئيسية، وتحديد الملكية الزراعية والصناعية، واشتراك العمال في إدارة المعامل وأرباحها، وإشراف الدولة على التجارتين الداخلية والخارجية[٣٢].

وظهر في المؤتمر خلاف حول مفهوم "القومية". فكانت هناك -كما أوردت إحدى الكراسات الحزبية[٣٣]- نظرة شوفينية، ونظرة قومية إنسانية هي التي أقرّها المؤتمر. ويقول مصدر بعثي آخر: "ولربما كان هناك غلو في النظرة القومية في الدستور. هذا مع العلم أن المؤتمر الأول قد عمل على تخفيف الكثير من الغلو القومي الذي كان يرافق السنوات الأولى لنشأة الحزب، والذي لم يكن بعيداً كلياً عن التأثر بالجو الفكري والعاطفي الذي أثارته النازية في البلاد العربية والذي اختلطت فيه النظرة القومية التقليدية القائمة على الاعتداد بالماضي والأمجاد والنسب ... بنتف من

الأفكار الشائعة عن العنصرية والنظرة البيولوجية - كل هذا مضافاً إلى المطالب الوطنية الاستقلالية ضد الاستعمار الأجنبي"(٣٤).

من الواضح أن الدستور جاء معبراً بالدرجة الأولى عن أصحاب النظرة القومية المتشددة وليس عن أصحاب النظرة القومية المعتدلة، بدليل أن المبادئ الأساسية الثلاثة للدستور كانت جميعها قومية:

المبدأ الأول– وحدة الأمة العربية وحريتها.

المبدأ الثاني– شخصية الأمة العربية المتميزة.

المبدأ الثالث– رسالة الأمة العربية الخالدة.

بالمقابل هناك فقرة ملحقة بالمبدأ الثالث تنص على أن "الإنسانية مجموع متضامن في مصلحته، مشترك في قيمه وحضارته، فالعرب يتغذّون من الحضارة العالمية ويغذونها، ويمدّون يد الإخاء إلى الأمم الأخرى ويتعاونون معها على إيجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام، والسمو في الخلق والروح". يضاف إلى ذلك أن تعريف "العربي" في المادة العاشرة من المبادئ العامة يعبّر عن نظرة قومية غير عنصرية: "العربي هو من كانت لغته العربية، وعاش في الأرض العربية أو تطلع إلى الحياة فيها، وآمن بانتسابه إلى الأمة العربية".

بالرغم من ذلك كانت الغلبة لأصحاب النظرة المتشددة. يؤكد ذلك ما ذكره جلال السيد (الذي كان رئيساً للمؤتمر) من وجود تيارين يصطرعان في المؤتمر: "هما تيار العقل الواعي وتيار العفوية. أما تيار العقل فقد كان من نتائجه أنه صاغ المواد المتعلقة بالقومية والحرية وعلاقات العرب بالأمم الأخرى وبنظام الحكم وما يتبع ذلك من أحكام. وأما التيار العفوي فإنه قام بصياغة المواضيع الاقتصادية من الدستور، لأن الرواسب قد أطلت برؤوسها وتحت شعار التقدمية الاشتراكية والانقلابية فإن

المذهب الشيوعي قد قفز إلى دستور البعث العربي واحتل منه مكاناً"[٣٥]. المقصود بتيار العقل الواعي هو الجناح الذي مثّله جلال السيد نفسه مع صلاح الدين البيطار، وكان ذا نزعة قومية متطرفة، وتيار العفوية هو الجناح الذي مثّله وهيب الغانم، وكان متحمساً للاشتراكية (العربية)[٣٦]. الجدير بالاعتبار أيضاً، أن المادة الرابعة من المبادئ العامة تنص صراحة على إلحاق الفكرة الاشتراكية بالفكرة القومية: "الاشتراكية ضرورة منبثقة من صميم القومية العربية".

الخلاف الثالث في المؤتمر كان حول نظام الحكم أو شكل الدولة، أهو ملكي أم جمهوري. واستمر النقاش طويلاً، عما إذا كان من المصلحة أن يعلن نظام الحكم جمهورياً[٣٧]، بالنظر إلى وجود دول عربية ملكية وأخرى جمهورية. فكانت النتيجة هي ما نصّت عليه المادة الأولى في "سياسة الحزب الداخلية": "نظام الحكم في الدولة العربية هو نظام نيابي ودستوري، والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة". تعني هذه المادة أن الحزب يتبنى نظام الديموقراطية البورجوازية، الذي قد يكون ملكياً وقد يكون جمهورياً. كما تعني أن الحزب يؤيد، أو لا يمانع من حيث المبدأ، في إقامة وحدة بين دولة عربية جمهورية وأخرى ملكية[٣٨]. هذا الموقف النظري سنجده عملياً عام ١٩٤٩ في قضية الاتحاد بين سورية والعراق الملكية[٣٩]، كما سنجده في منتصف السبعينات بخصوص الوحدة بين سورية "الجمهورية الاشتراكية" والأردن الملكي الرأسمالي. بهذا الخصوص يشير سامي الجندي إلى أن أول مرة تمسك فيها الحزب علناً وبصراحة بالنظام الجمهوري كانت في ٩/ ١/ ١٩٥٠ من خلال مقال في جريدة البعث حول اتحاد سوريا والعراق[٤٠].

أما الخلاف الرابع في المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي فكان حول تحرير المرأة وهل يُثبت في الدستور أم لا[٤١]. كما كانت هناك خلافات حول السياسة

الخارجية وغيرها من الأمور الأقل أهمية بالنسبة لما ذُكر. ربما أستطيع أن أضيف هنا نقطة واحدة فقط: فقد لاحظت أن مفهوم الحرية في الدستور (١٩٤٧) يختلف جذرياً عنه في طلب الترخيص للحزب (١٩٤٥)، والذي يعبر عن حركة الإحياء العربي بزعامة عفلق والبيطار، حيث ورد ضمن الأهداف والغايات: "احترام الحريات العامة، من قول ونشر وخطابة واجتماع، ولا يجوز أن يستفيد من هذه الحرية الجمعيات والأفراد المنتمون أو المأجورون لدولة أجنبية والذين يعملون لغير الفكرة العربية ومصلحة العروبة"[٤٢].

ذلك كان دستور حزب البعث العربي بخطوطه العريضة، وتلك كانت ظروف وضعه. وقد جرى تقييم الدستور فيما بعد في "المناضل" (الجريدة الداخلية لحزب البعث العربي الحاكم في سوريا منذ خريف ١٩٦٥) كما يلي: "ودستور البعث الذي أقرّه المؤتمر التأسيسي في نيسان ١٩٤٧ بالنسبة للثورة العربية يمكن أن يشبه إلى حدّ بعيد البيان الشيوعي الذي صدر عام ١٨٤٨ من حيث أثرهما، ومن حيث وصفهما الأسس التي استند إليها النضال بعدها، مع فارق المرحلة الزمنية وظروف كل من الثورتين، وإن دستور البعث كان نتيجة إرادة جماعية عامة، بينما كان البيان الشيوعي نتاجاً شخصياً لماركس وانجلز"[٤٣]. مهما رأينا في هذا الكلام مبالغة غير قابلة للنقاش، فهو -على أية حال- أحد الآراء الحزبية البعثية بالدستور. أما اهتمامنا نحن بدستور البعث فيعود لكونه -إلى جانب كتابات عفلق- المصدر الأساسي لفكر الحزب حتى عام ١٩٦٣[٤٤]. وعلى النقيض من تقييم مجلة المناضل انتقد يسار البعث (١٩٦٤) وجود دستور دائم للحزب وافتقاد أي برنامج، على عكس الأحزاب الثورية. وعلّل ذلك بفقدان النظرية الثورية وبالتالي فقدان الأفق الاستراتيجي للحزب تحت قيادة عفلق والفكر العفلقي. فلم يكن الاتجاه العفلقي قادراً

على تحديد أي موقف جاد حاسم من الطبقات الاجتماعية، وإن كان يدور في فلك الطبقات الوسطية، والبورجوازية الصغيرة بالتحديد[٤٥].

في كتابه "الثورة والجماهير" رأى ناجي علوش في فكر الدستور ثلاثة تناقضات. التناقض الأول يكمن في أن البعثيين اعتبروا أنفسهم "انقلابيين"، لكنهم طرحوا نهجاً سياسياً إصلاحياً: "فإذا كان النظام الاقتصادي المطروح اشتراكياً، وإذا كان سبيل تحقيقه ثورياً، فإن نظام الحكم السياسي إصلاحي، إنه النظام البرلماني التقليدي، مؤسسة التطور البطيء والإصلاح الجزئي". وهذا الازدواج جعل حزب البعث العربي "بعيداً عن الديموقراطية التي بحث عنها، بعيداً عن الاشتراكية التي التزم بها". التناقض الثاني وجده علوش في تقديس البعثيين للحرية الفردية وطرحهم في نفس الوقت شكلاً من التنظيم الاشتراكي للمجتمع وتحقيقه ولو بالعنف، فهذا التنظيم لا يتفق مع الحريات التقليدية[٤٦]. أما التناقض الثالث فيتجلى -برأي علوش- في أن البعثيين يرون في الملكية الفردية "حافزاً ذاتياً" للفعالية الاقتصادية، بينما الواقع يشير إلى أن "أصحاب الفعاليات الاجتماعية النشيطة أناس لا يملكون: علماء، أدباء، طلاب، عمال، مهندسون وموظفون ... إلخ. الحافز الذاتي شيء والملكية شيء آخر". ثم يقول: "المجتمع الاشتراكي هو الذي يوفر للإنسان الكرامة، ويقيه شر الصدقة، ويفتح أمامه كل مجالات الخلق والإبداع. أن يملك المرء في المجتمع الرأسمالي ضمانة، ولكن المجتمع الاشتراكي يحرر الإنسان من صك الخوف هذا"[٤٧].

من الواضح أن آراء علوش استندت على اطلاع جيد وفهم عميق، لكنها مع ذلك تعاني بعض الضعف في النظرية الاشتراكية. فقد تحدث الكاتب عن التناقض بين النظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام السياسي البرلماني، دون أي اعتبار لإمكانية أن يصبح هذا البرلمان في ظروف معينة ممثلاً حقيقياً للشعب، ويمكن بالتالي أن يتحقق من

خلاله تحويل اشتراكي في الدولة والمجتمع. ثم تحدث عن التناقض بين الاشتراكية والديموقراطية، دون أن يشير إلى إمكانية تحقيق الديموقراطية بغير الشكل البرلماني التقليدي، بشكل بروليتاري يحل محل الشكل البورجوازي. على الأقل عندئذ يمكن الجمع بين الحرية الفردية (ما عدا حرية الاستغلال) والتنظيم الاشتراكي للمجتمع. هنا نتذكر روزا لوكسمبورغ وخلافها مع البلاشفة الروس، إذ رأت أن استيلاء المجتمع على وسائل الإنتاج يمنع الرأسماليين من الاستغلال والتسلط وما من داع بعدئذ لحرمانهم من الحرية السياسية. أما ما يمكن أن يشكل في دستور البعث تناقضاً مع حريات المواطن فهو تمدده من دستور للحزب إلى أن يكون في نفس الوقت دستوراً للدولة والمجتمع، إذ يعيد تكوينهما على صورة الحزب، بحيث لن يتمكن عندئذ من ممارسة الحريات التي يضمنها الدستور ذاته سوى المواطنين المنتسبين للحزب إياه، أو -على الأقل- لن يتمكن من ذلك ذوو الاتجاه الإيديولوجي المخالف أو حتى ذوو الفهم القومي المختلف (انظر مثلاً المادة ٤١ - البند ٢ و٤، والمادة ٤٤ وغيرهما من الدستور).

خلافاً لناجي علوش نجد أن فكرة "الانقلابية" (المادة ٦ من المبادئ العامة) كانت موضع نقد من حسين عباس أبو الحسن، حيث يقول: " ... البعث يعتبر أن الحزب هو حزب انقلابي على الأوضاع الفاسدة وبأن تحقيق المبادئ لا يتم إلا بالانقلاب. ويتضح هنا أن الانقلاب لا يعني الثورة الحقيقية التي تقوم بالتغيير الجذري لجميع وسائل وأسس النظام الفاسد. بينما الانقلاب لا يعني مفهوم التغيير الجذري للأوضاع الفاسدة وأنه ليس أكثر من قلب الشيء رأساً على عقب دون أن يعقب ذلك القضاء التام على أعداء الوحدة القومية والحرية والاشتراكية. بل من الجائز أن العقب الذي كان رأساً، أساس يرتكز عليه هذا الرأس!!.."[٤٨]. طبعاً المسألة ليست مسألة عبارات، فقد يقال "انقلاب" لغةً والمقصود ثورة اصطلاحاً، ثم إن عبارة

"انقلاب" تعطي لغوياً معنى "الثورة". هذا الاحتمال وارد بالنسبة لتلك الأيام، عندما لم تكن المفاهيم السياسية قد اتخذت بعد بصورة نهائية مصطلحاتها العربية المحددة والمتفق عليها. مع ذلك، المشكلة ليست هنا. نحن نتساءل عن محتوى "الانقلاب" في القاموس الفكري لحزب البعث، هل هو انقلاب أو ثورة بمفاهيمنا ومصطلاحاتنا الحالية؟. قد لا يكون أبو الحسن انطلق من تساؤلنا هذا، ومع ذلك ليس لنا أن نغض النظر عن رأيه، بوجود بعض الشواهد عليه: أولها مواقف حزب البعث من الانقلابات العسكرية الثلاثة في عام ١٩٤٩، ثانيها مشاركة ضباط بعثيين بالانقلاب العسكري ضد الشيشكلي في شباط ١٩٥٤ ... إلى آخره.

ويذكر سامي الجندي أن حزب البعث أخذ منذ بدء ١٩٤٩ يمهد لانقلاب عسكري[٤٩]. ولننظر إضافة إلى ذلك ما كتبته جريدة "البعث" بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٥١: "لقد كفى البلاد تجارب وبان الحلّ لكل ذي عينين: إما أن تسنّ القوانين الشعبية التي تحرر الوطن من الاستقلال والعبودية فيكون طريق الانتخابات البلدية والنيابية خير طريق للوصول بالبلاد إلى الحكم الشعبي المنشود، وإما أن لا نأخذ درساً من هذه التجارب ونقيم حكماً ديموقراطياً كاذباً وفق الأنماط القديمة. ولكننا بذلك نزيد الهوة التي تفصل الشعب عن الحكم والتي تفقد الشعب ثقته بالحكم الشعبي نفسه وتجعله لا يجد الخلاص من الحكم الإقطاعي الرجعي إلا بالدماء والشيوعية"[٥٠]. فليس هذا المقال إصلاحياً أو قابلاً للرأسمالية فحسب، بل هو أيضاً يحذّر خائفاً من الثورة!.

في المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث الذي انعقد في النصف الثاني من أيلول ١٩٦٦، -وهو أول مؤتمر قومي لحركة ٢٣ شباط- بحث التقرير الحزبي أزمة الحزب

وتعرّض للدستور في نطاق حديثه عن الغموض النظري كأحد أسباب أزمة الحزب الفكرية. ورد في التقرير:

-"ولقد جاء دستور الحزب ... متأثراً بالطرح الوحدوي الكلاسيكي (الذي طرحه بعض المفكرين القوميين أثناء الثورة العربية الكبرى ١٩١٦)".

-"متأثراً بالتفكير الليبرالي ومنطبعاً بطابع الديموقراطية الغربية. ولذا نراه يؤكد على الحريات الفردية العامة المنصوص عليها في الدساتير الغربية ويعتبر ضمنياً أن إصلاح المجتمع يقوم على إصلاح الفرد، أي أنه ينطلق في ثورته من إصلاح الفرد...".

-"اعتماد الدستور الأسلوب الانقلابي الثوري في النضال الشعبي، إلا أنه لم يتعرض لموضوع (الصراع الطبقي) الذي يُعتبر ألف باء التفكير الاشتراكي العلمي والعلامة الفارقة للنظرية الثورية عن النظرية الإصلاحية"[٥١].

ويسجل محمد الزعبي على المؤتمر التأسيسي الملاحظات التالية:

أولاً- غلبة الطابع القومي على الطابع الاشتراكي، وإلحاق الاشتراكية بالقومية. فقد اعتبرت المادة الرابعة من الدستور، أن "الاشتراكية ضرورة منبثقة من صميم الأمة العربية". وهذا ينسجم مع العفلقية (وكذلك مع آراء الأرسوزي) في اعتبارها: "إن المحرك الأساسي للعرب في هذه المرحلة من حياتهم هو القومية ... فهم مكلومون في حريتهم وسيادتهم ووحدتهم. لذلك لا يمكنهم أن يفهموا لغة غير لغة القومية" (في سبيل البعث، ص٢٠٥).

ثانياً- غلبة مفهوم القومي البورجوازي التقليدي على المفهوم التقدمي الاشتراكي. وقد عكس الدستور الفهم المثالي العفلقي لمسألة "الأمة" باعتبارها مقولة فوق

تاريخية، حين نص في المادة الثالثة على أن "الأمة العربية ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ...

ثالثاً- هيمنة الاتجاه التوفيقي في المؤتمر، وخاصة في موضوع الاشتراكية. لقد جاءت المواد المتعلّقة بسياسة الحزب الاقتصادية (المواد ٢٦-٣٤) والتي اعتبرت على أنها اشتراكية الحزب، من جهة متناقضة، ومن جهة أخرى وسطية لا تعدو حدود الاشتراكية الإصلاحية، أو مجرد مفهوم عن دولة الرفاه[٥٢] (التي تسمّت بها الدول الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية).

ج- الاندماج بين حزب البعث والحزب الاشتراكي

في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ اندمج الحزبان، حزب البعث العربي بزعامة عفلق والبيطار والحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني، في حزب واحد. يحدد مصطفى دندشي عاملين أساسين دفعا قادة الحزبين للموافقة على الدمج. أولهما عامل ضغط داخلي ومدني: فقد رأى بعض كوادر حزب البعث وقيادته أن حزب البعث هو أساساً تيار فكر ومفكرين دون "جند"، بينما الحزب الاشتراكي تيار سياسي يرتكز على جماهير الفلاحين، فيمكن أن يتولاه حزب البعث بالتأطير والتنظيم. وقد تقوّى هذا الاتجاه بتأثير ظروف النضال الصعب ضد الشيشكلي وديكتاتوريته العسكرية، التي اقتضت توحيد كافة القوى الديموقراطية والتقدمية، وكخطوة أولى توحيد حزب البعث والحزب الاشتراكي. العامل الثاني هو عامل ضغط خارجي وعسكري، إذ "عندما قرر العقيد أديب الشيشكلي أن يحكم سوريا حكماً مطلقاً ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١، التقى عدد من الضباط البعثيين والاشتراكيين الشباب وأنصارهم (...) وراودتهم فكرة تحضير انقلاب عسكري مضاد. ولتحقيق هذا الغرض، وحتى يتدعم عملهم بتنظيم سياسي شعبي، مارس

هؤلاء الضباط ضغطاً قوياً جداً باتجاه دمج حزب البعث بالحزب العربي الاشتراكي"[٥٣].

تحددت أسس الاندماج، كما ذكرها الزعبي بـ:

- دستور حزب البعث العربي هو دستور الحزب الجديد.
- ينضم تنظيم الحزب العربي الاشتراكي إلى تنظيم حزب البعث العربي.
- يُسمى الحزب الجديد "حزب البعث العربي الاشتراكي"، أي بإضافة عبارة "الاشتراكي".
- ينضم أكرم الحوراني إلى القيادة العليا للحزب[٥٤].

خلافاً لذلك يؤكد بعض الأشخاص الذين عايشوا هذا الحدث، أنه كان من المقرر وضع دستور جديد للحزب، وأن إضافة عبارة "الاشتراكي" إلى اسم الحزب لاقت معارضة شديدة من قبل صلاح الدين البيطار. والواقع أن دستور العربي الاشتراكي كان قريباً جداً من دستور البعث العربي، ومتطابقاً معه في الأمور الأساسية، محتوى ولفظاً.

يعود الحزب العربي الاشتراكي في نشأته إلى نهاية الثلاثينات. فقد انشقت مجموعة من المثقفين عن الكتلة الوطنية عام ١٩٣٧ على أثر تواطؤ حكومة الكتلة مع العائلات الإقطاعية في حماة ضد مصالح الفقراء بصورة أساسية وضد مصالح الفئات المتوسطة والصغيرة، حيث كان يدور صراع طبقي حاد بين الطرفين. كانت هذه المجموعة بزعامة الطبيب توفيق الشيشكلي وعثمان الحوراني. وقد تسمّت بادئ الأمر بـ"الشباب الوطني"، ثم تحولت عام ١٩٤٢ إلى "حزب الشباب". انضم المحامي أكرم الحوراني إلى هذه المجموعة عام ١٩٣٨، وكان قبلئذ، في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٧، منتسباً إلى الحزب القومي السوري ومنفذاً لمنطقته في حماة. في عام ١٩٤٣ آلت إليه

زعامة حزب الشباب. "ينتمي أكرم الحوراني إلى عائلة دينية كبرى، تعتبر مؤسسة للطريقة الرفاعية. أبصر النور عام ١٩١٢ بحماة، أحد معاقل (الإقطاعية) في سوريا. وكان أبوه من كبار ملاكي الأراضي في المنطقة"، خسر أكثر ثروته في السياسة وفي النزاعات المستمرة بين عائلته والعائلات الإقطاعية الأخرى. وفي فترة ما بين الحربين، وجدت هذه العائلة نفسها في صدام عنيف مع العائلات الكبيرة و"الإقطاعية" في حماة ومنطقتها، فانحاز المحامي الشاب أكرم الحوراني إلى قضية الجماهير الفلاحية، وأحاط نفسه بمجموعة من المثقفين ينتمي معظمهم إلى الطبقات الوسطى. وفي عام ١٩٤٣ نجح في الانتخابات النيابية[٥٥].

في عام ١٩٥٠ أصبح اسم حزب الشباب "الحزب العربي الاشتراكي". فاعتبر بعض الكتاب هذا التحول في الاسم تأسيساً لحزب جديد. فيقول محمد حرب فرزات[٥٦]، إن النائب أكرم الحوراني أسس في عام ١٩٥٠ "الحزب الاشتراكي" وغايته العمل "لإنعاش الأمة العربية بالرجوع إلى قيمها الأصلية ولتوحيد العرب وسيادتهم عن طريق الحياد بين المعسكرين". انتشر الحزب أول الأمر في حماة، قاعدة الحوراني الانتخابية، ثم امتد إلى قرى حمص والمعرة وبعض قرى حلب. واعتمد نفوذه على شخصية الحوراني السياسية، الذي دعا إلى مناهضة الإقطاعية والدفاع عن النظام الجمهوري. ويذكر توري، أن الحوراني أسس حزبه "الاشتراكي العربي" في الخامس من كانون الأول ١٩٥٠، و"أهدافه إلغاء الإقطاع وتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأرض على الفلاحين وإصلاح النظامين الاقتصادي والاجتماعي إصلاحاً جذرياً شاملاً ... وقد تركز الحزب أولاً في منطقة حماة حيث الإقطاع في أسوأ صورة، وسرعان ما حرك أتباع الحوراني العنف بين الفلاحين والإقطاعيين في المنطقة. وفي حزيران ذلك العام أجرى الحوراني مفاوضات حزبي البعث والسوري القومي الاجتماعي، تركة أنطون سعادة، بغية إقامة تعاون بين الأحزاب الثلاثة.

ولكن المفاوضات لم تُسفر عن شيء"[٥٧]. ولم تكن هذه المفاوضات أول اتصال بين حزب البعث ومجموعة الحوراني، فقد كان الحوار مستمراً من أجل اللقاء، وخاصة بين عناصر الصف الثاني من الطرفين[٥٨]. ففي عام ١٩٤٦ جرى اتصال بين الحزبين من أجل الاندماج، لكن المباحثات تعثرت ولم تؤد إلى نتيجة[٥٩].

عقد المؤتمر الأول للحزب العربي الاشتراكي عام ١٩٥٠، وضم ١٥٠ عضواً، معظمهم من المثقفين والطلاب، وبينهم بعض العمال وصغار الكسبة. غير أن الحزب العربي الاشتراكي تميز عن حزب البعث العربي بـ"شعبيته". ففي نفس العام دعا الحزب الاشتراكي إلى مؤتمر فلاحي في مدينة حلب، فكان أن حضره أكثر من مئة ألف فلاح من مختلف محافظات سوريا. لكن هذه "الشعبية" لم تكن منظمة، فظهرت بشكل تأييد جماهيري غير ملتزم. والجدير بالذكر، أنه كان لهذا المؤتمر الفلاحي تأثير باتجاه الاندماج، إذ "ارتفعت أسهم الحوراني في صفوف البعثيين، وطرحت مسألة اللقاء بصورة أكثر جدية وإلحاحاً"[٦٠].

فيما بعد اختلفت التقييمات لعملية الاندماج بين الحزبين. حتى أن التقييمات الحزبية (البعثية) جاءت مختلفة، بل ومتناقضة، من مؤتمر حزبي إلى آخر ومن قيادة حزبية إلى أخرى. ففي تقرير اللجنة التحضيرية إلى المؤتمر القطري الانتقالي ١٩٥٧ ورد أن الحزب ورث من الحزبين "كل نقائصهما وفوضاهما بشكل لا يسهل هضمه والتوفيق بينه. فمن قاعدة شعبية واسعة ليس لها حدود واضحة أو تنظيم يربطها بالحزب إلى فئات من الجدليين والسلبيين الذين لم يمارسوا العمل السياسي إلا في جو المقاهي والاجتماعات وفق قيادة جديدة لذوي أمزجة مختلفة"[٦١]. ورأى المؤتمر القومي الثامن، الذي انعقد في نيسان ١٩٦٥، من ممثلي اليمين والوسط في الحزب وقتذاك، في الاندماج، أنه "ظل اندماجاً شكلياً لم يحدث الانصهار المطلوب والتفاعل

الجدي. وبدلاً من أن يؤثر الحزب في الحزب العربي الاشتراكي تأثر الحزب نفسه ببعض الصفات السلبية..."، لخصها المؤتمر المذكور في النقاط التالية:

أولاً- استبدال النضال الشعبي باللعب البرلمانية والمناورات السياسية.

ثانياً- التركيز على الزعامة.

ثالثاً- الروح العشائرية.

بالمقابل وجد المؤتمر جانباً إيجابياً، "تمثّل في تطعيم قواعد حزب البعث بالعنصر الشعبي، أي بجمهور من الفلاحين كانوا يلتفون حول أكرم الحوراني". غير أن محصلة التقييم كانت سلبية: "لقد تبين فيما بعد خطأ عملية الدمج، إلا أن الحزب قد تورط في تلك العملية التي لم تؤد -كما كان يتصور البعض- إلى تقوية الحزب، إلا من الناحية النظرية العددية، وإنما أدت إلى إضعاف الحزب حيث تسربت إليه العناصر الانتهازية والوصولية"[٦٢].

أما جماعة ٢٣ شباط (وكانت تمثل الوسط بين العفلقيين والسعديين) فقد قيّمت الاندماج، مرة بأن الحزب العربي الاشتراكي (بزعامة الحوراني) كان يتميز بأنه يضم جماهير غفيرة من العمال والفلاحين بشكل خاص تلتف حول قيادة محليين دون نظرية ما، فأدى اندماج الحزبين إلى أن جماهير جديدة رُفد بها البعث العربي الذي يملك النظرية نسبياً ويعتمد على المثقفين والطلاب، مما أدى إلى تكامل الحزب من حيث الشكل على الأقل[٦٣]. وفي مرة أخرى: "عملية الاندماج مع الحزب العربي الاشتراكي، وبالرغم من مبررات حدوثها الآنية، ... أدخلت إلى الحزب بذور الانتهازية وشوّهت معالم الحزب الثورية لفترة ليست بقليلة"[٦٤].

إننا نرى أنه قد أعطيت للاندماج آثار سلبية بصورة مبالغة، وجُعل سبباً لسيئات عديدة كانت في الحقيقة موجودة قبل الاندماج واستمرت بعده أو زادت درجتها بسبب الاندماج أو بحكم تطور الأمور:

أولاً- اللعب البرلمانية والمناورات السياسية:

حالف حزب عفلق والبيطار شكري القوتلي (رئيس الجمهورية ورأس الطبقة الإقطاعية البورجوازية آنذاك) عام ١٩٤٣ ثم اختلفت معه مباشرة[٦٥]. ويروي الجندي أن عفلق ذهب في ذلك الوقت على رأس وفد من حزبه إلى الرئيس القوتلي في شبه مظاهرة وطلب أن يكون مرشحاً في قائمة القوتلي الانتخابية[٦٦]. في انتخابات ١٩٤٩ تحالف صلاح الدين البيطار مع الإخوان المسلمين[٦٧]. وفي الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٤ كان حزب البعث العربي يبدأ بالتحالف مع كل انقلاب عسكري (الزعيم، الحناوي، الشيشكلي)، وينتهي بالوقوف ضده[٦٨].

ثانياً- التركيز على الزعامة:

كان اندماج الحزبين -على العكس مما قيل- سبباً في التخفيف من دور الزعامة الفردية، وذلك لدخول زعيم جديد في الحزب، هو أكرم الحوراني، إلى جانب الزعيمين المتواجدين ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، بعد اعتزال زعامة زكي الأرسوزي. ولنقرأ ما كتبه عفلق عام ١٩٤١ في مقال بعنوان "الأشخاص والأفكار": "إن الشعب يؤمن بالأشخاص أولاً وبالفكرة التي يمثلونها ثانياً. فإذا عرف القادة كيف يفرضون على الشعب الهيبة والاحترام، وكيف يوحون إليه بالثقة والإخلاص والحب، قادوه إلى الإيمان بالفكرة والعمل بموجبها بسهولة ... فإذا اجتمع عدد من الشباب المثقف النزيه، النشيط، واتحدوا اتحاداً متيناً، وخضعوا لنظام شديد، وتسلسل في الدرجات، كان ذلك كافياً ليضمن تأثيرهم على الشعب. وإن القدسية التي يخلعها

هؤلاء على قائدهم، تكون في الواقع قدسية للفكرة التي يريدون نشرها ونصرها. وبقدر ما تكون شخصيات التابعين للقائد قوية وذات قيمة، يكون نجوع الفكرة أكثر ونصيبها من النجاح أكبر"[٦٩]. يتخطى ذلك التركيز على الزعامة إلى أدلجة مؤسستها وقد أخذت بهذه الأدلجة الأحزاب الوطنية الاشتراكية الأوروبية في الثلاثينيات. وفي حديث له عام ١٩٥٠ قال عفلق: "فالقادة الحقيقيون هم الذين يعرفون أن يطيعوا الفكرة، كما أن الأعضاء المخلصين هم الذين يطيعون القادة، أي يطيعون الفكرة من خلال توجيه القيادة..."[٧٠]. هذه الأقوال، وقد رأينا مثيلاً لها لدى الأرسوزي، تعبّر عن فهم نخبوي رسولي للحزب في علاقته مع أعضائه أو مع الشعب على حد سواء، بقدر ما تكشف الاتجاه نحوه "عبادة الفرد". يعلق محمد الزعبي على ذلك، بأن "النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الأول عام ١٩٤٧ قد عكس هذه النظرية العفلقية لدور الفرد، إذ أناط برؤساء كافة الهيئات التنفيذية المختلفة (...) تعيين بقية أعضاء الهيئة الذين سماهم النظام الداخلي مساعدي الرئيس وأناط بكل رئيس هيئة تعيين رئيس الهيئة الأدنى التالية"[٧١]. وقد تم كل هذا قبل أن يحصل الاندماج. وبهذا المعنى فإن النزعة الكاريزمية في الحزب وإن وجدت شكلها المؤسسي إبان وجوده القيادي في السلطة فإنها ترتد إلى أصوله الفكرية الأولى.

ثالثاً- الانتهازية والوصولية:

هذه ناحية واضحة في بعض مناقشات المؤتمر التأسيسي حول دستور الحزب، حيث جرت المساومة على المبدأ الجمهوري وعلى تحرير المرأة ...، كما أنها واضحة في المواقف من الانقلابات العسكرية وفي الانتخابات وغير ذلك.

يروي سامي الجندي، أنه ذهب في عام ١٩٤٩ إلى دمشق لتهنئة عفلق بتوزيره: "دخلت إلى غرفة الانتظار في الوزارة فوجدت المناضلين وقد حلوا محل المتنفذين

وزعماء الأحياء فملؤوها. وشكى لي أمين السر إلحاح الطليعة واستعجالهم وضيق الوقت فعدت دون أن أقابله". ثم يعقّب على ذلك بقوله: "منذ انتخابات ١٩٤٧ أخذت تظهر على الحزب أعراض مرض خطير هو (المراجعات) بحجّة مساعدة العمال والفلاحين وانتزاعهم من يد الإقطاع. وأنشئت في مكاتب الحزب بعد ذلك مكاتب خاصة بالمراجعات. وأخذنا نرى المناضلين يناضلون في أروقة السرايا يتعلّمون فن الزلفى وكسب صداقات الموظفين، والعمال والفلاحون يتنقلون من سيد إلى آخر بدل أن يتعلموا الثورة"(٧٢).

د- الانقلابات العسكرية والمؤتمر الثاني للحزب

تخللت فترة سيطرة البورجوازية التجارية والعقارية أربعة (أو خمسة) انقلابات عسكرية: الأول في ٣٠ آذار ١٩٤٩ بقيادة حسني الزعيم، الثاني بقيادة سامي الحناوي في ١٤ آب ١٩٤٩، والثالث بقيادة أديب الشيشكلي في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٩. ولم تبدأ ديكتاتورية أديب الشيشكلي حتى أواخر عام ١٩٥١ (في تشرين الأول، حيث قام ما يمكن تسميته بالانقلاب الرابع)، بينما كان قبلئذ يحكم بصورة غير مباشرة متعاوناً أو متنافساً مع الفئة البورجوازية الحاكمة نفسها. أما الانقلاب العسكري الرابع (أو الخامس) فكان في شباط ١٩٥٤. وقد أعاد هذا الانقلاب، الذي ساهم فيه عسكريون منتمون إلى حزب البعث، النظام البرلماني إلى الحياة والفئة البورجوازية القديمة إلى الحكم، وقوّى في الوقت نفسه من تأثير البورجوازية الصغيرة ومن دور حزب البعث في الحياة السياسية والحكومية والاجتماعية.

عندما قام انقلاب حسني الزعيم أيّده حزب البعث، فقال ميشيل عفلق: "فهذا الانقلاب العسكري الذي تم في ٣٠ آذار عام ١٩٤٩ قد حطم الأصنام التي احتمت في القصور، وهو فوق ذلك فتح أمام التفكير الانقلابي والعمل النضالي الأمل

والتفاؤل بصحتهما وجدواهما"[٧٣]. وقدّم مذكرة لزعيم الانقلاب قال فيها: "تعلمون ولا شك أن حزب البعث العربي كان قد أيد الانقلاب منذ يومه الأول تأييداً فعلياً. وقام أعضاء الحزب في العاصمة ومختلف المدن والقرى بتظاهرات شعبية في صبيحة اليوم الثاني لتوطيد دعائم الانقلاب..."[٧٤] أما صلاح الدين البيطار فقد كتب في الذكرى الأولى للانقلاب، أي بعد القضاء عليه وعلى زعيمه: "انقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩ زعزع القصور وحطم الأصنام وفتح للتفكير الانقلابي أبواب الأمل، فلنكن أوفياء لذكراه..."[٧٥].

في عهد الحناوي تألفت وزارة فوزي سلو، التي كان من أعضائها ميشيل عفلق وأكرم الحوراني. في تلك الفترة طرح مشروع لاتحاد سوريا والعراق. وقد أيد هذا المشروع ميشيل عفلق، بشرط أن يتيح للحركة الشعبية أن تتّحد في البلدين لمقاومة الاستعمار والرجعية، بينما عارضه أكرم الحوراني باعتبار أنه مشروع استعماري رجعي يستهدف القضاء على الحركة الشعبية في سورية[٧٦]. كذلك أيد حزب البعث الانقلاب العسكري الثالث. ورد في بيان له إلى الشعب العربي، أن الشعب "مهّد بعاطفته، ومهّدت عناصره الواعية، للانقلاب العسكري الأول الذي نال التأييد والحماس أملاً بتحقيق ذلك النوع من الحكم (أي الحكم الشعبي الذي تعمل للتحرر والوحدة والاشتراكية – ب ع). وعندما اتضح عجزه، وانحرف عن غايته، تخلى الشعب عنه وأيد الانقلاب الثاني والثالث كمصحّحين للأول، ومكملين له. وإذا كانت هنالك إصلاحات شعبية بسيطة قد تحققت بعد كل هذه الانقلابات، فإن الحكم الشعبي الصحيح لم يتحقق، والأهداف الشعبية مازالت أبعد بكثير مما يرى الشعب بين يديه". وقد حدّد البيان شروط هذا الحكم الشعبي كما يلي: "يريد الشعب كخطوة أولى تنحية الإقطاعيين عن الحكم من أي لون كانوا. ويريد تنفيذ المواد الشعبية البسيطة التي وردت في الدستور، فتحد الملكية، وتوزع الأراضي،

ويُسن تشريع للفلاحين يضمن حقوقهم، وتُحسن أحوال العمال، ويكافح الفقر والمرض والجهل في صفوف الطبقة الكادحة. وتطهر البلاد من الاستعمار الاقتصادي، فيتم تأميم الشركات الأجنبية، لتتخلص البلاد من استثمارها"[٧٧].

وكان حزب البعث قد طالب في مذكرة عفلق المذكورة سابقاً زعامة الانقلاب بـ:

أولاً- تأليف حكومة من الأحزاب التي مثلت في العهد السابق المعارضة لأنها هي الأحزاب التي تمثل الشعب.

ثانياً- إعادة الحريات كاملة ولا سيما لتلك الأحزاب وصحفها.

ثالثاً- ثم الشروع في إجراء انتخابات لا أثر فيها للتدخل أو الضغط ووضع دستور بالطرق المشروعة من قبل المجلس المنتخب أو الإبقاء على الدستور القديم وتعديله وانتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس أيضاً[٧٨].

هكذا نرى أن الحزب يؤيد الانقلابات العسكرية تارة، ويتمسل بالشكل الليبرالي الديموقراطي تارة أخرى، كأنه يريد بهذه الانقلابات، إن لم توصله إلى الحكم، قلب الموازين الانتخابية لصالحه، إن كان عن طريق إبعاد كبار الملاك أو إبعاد الأحزاب الرجعية، مما يعطيه دفعة قوية باتجاه الحكم. وعندما كان الحزب يُصاب بخيبة من الانقلاب، تراه يلوذ بالبرلمانية، مقيّدة أحياناً، وليبرالية أحياناً أخرى. جدير بالذكر هنا أن المؤتمر القومي الرابع (آب ١٩٦٠) رفض أسلوب الانقلابات العسكرية في النضال والعمل السياسي وأدان مواقف القيادات الحزبية التي انحرفت إلى هذا الأسلوب. لكن، على الصعيد العملي لم يكن لهذا المؤتمر أي تأثير في هذا المجال. مع أن جذور هذه النزعة المزدوجة ما بين تأييد الانقلابات والديمقراطية الليبرالية تكمن في أصل مفهوم الحزب عن نفسه كحزب قومي انقلابي شامل وإعلانه - رسمياً- احترام الحريات الأساسية للفرد.

في عام ١٩٥٤ طُرد الديكتاتور أديب الشيشكلي، وعاد النظام البرلماني إلى البلاد. وقد كان للضباط البعثيين دور رئيسي في الانقلاب. في بداية العهد الجديد حاول حزب البعث جر الحزبين الحليفين في معاداة الشيشكلي (الشعب، الوطني) إلى سنّ قانون يمنع ترخيص الأحزاب التي لا تستهدف الفكرة العربية وإسعاد العروبة أو التي "تحمل طابعاً عسكرياً أو تشكيلات فاشية"[٧٩]. في إشارة ضمنية إلى جماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوري والحزب السوري القومي الاجتماعي. هذا الموقف شبيه بجوهره بموقف حزب البعث بعيد انقلاب الزعيم، إنما باتجاه معاكس، إذ أراد وقتئذ إبعاد أحزاب السلطة البورجوازية المقلوبة المؤلفة من حزبي الشعب والوطني نفسيهما. في الحقيقة تسنّى له ذلك إثر الانقلاب على الشيشكلي، غير أن الخلاف بين قائدي الحزب، عفلق والحوراني، فوّت عليه هذه الفرصة، فاستعادت الطبقة السياسية القديمة سلطتها[٨٠].

إيديولوجيا البعث بعد ١٩٦٣ (العفلقية)

قلنا فيما سبق، إن دستور البعث (١٩٤٧) يُعد إلى جانب كتابات ميشيل عفلق المصدر الأساسي لفكر حزب البعث حتى عام ١٩٦٣. غير أن الدستور ذاته متأثر إلى حد بعيد بفكر عفلق، إلى جانب فكر الأرسوزي وتوجّه وهيب الغانم. لذلك يمكن القول، إن العفلقية كانت المصدر الأساسي لحزب البعث حتى عام ١٩٦٣، عندما حل التقرير العقائدي للمؤتمر القومي السادس المسمى "بعض المنطلقات النظرية" محل عفلق والدستور، دون أن يلغيهما نهائياً. ونحن حين نقول "عفلقية"، لا نقصد فكر شخص واحد اسمه ميشيل عفلق، بل نقصد "الفكر البعثي الأصلي" قبل أن تخرقه الماركسية واللينينية ونظريات حركات التحرر الشعبية في

العالم. وقد ساهم في هذا الفكر أشخاص آخرون غير عفلق، وفي مقدمتهم زكي الأرسوزي، إلا أن عفلق يبقى هو الأول والأساس.

في هذا يختلف المرء طبعاً مع فهم يسار البعث (جماعة المنطلقات النظرية) للعفلقية. ذلك لأن هذا اليسار لم ينظر إليها على أنها نمط فكري وتوجه سياسي يتجاوز حدود شخص معين، وإن كان هو أفضل معبّر عنها، و لم ير أنه رغم صراعه العنيف ضد عفلق ظل الحزب بأكمله يحمل الكثير من العفلقية. حقاً كان هناك قبل ١٩٦٣ صراع ضمن الحزب بين ما يمكن تسميته "يمين ويسار"، مثلاً بين جناحي جلال السيد ووهيب الغانم في المؤتمر التأسيسي، لكنه لم يتبلور تماماً و لم يكوّن أجنحة دائمة. أبرز التكتلات وأدومها تشكلت حول الزعامات: في البدء بين الأرسوزي وعفلق، ثم بين عفلق والحوراني. ثم كانت الانشقاقات تبعاً للموقف من الوحدة السورية المصرية، حيث كانت السياسة العملية أو التجربة السياسية هي الموجّه، لا الإيديولوجيا. وحتى أوائل الستينات لم تفرز الاتجاهات والآراء اليسارية ضمن الحزب أي مفكر أو مجموعة مفكرين قادرين على وضع بديل نظري كامل أو شبه كامل للعفلقية.

تتلخص إيديولوجيا البعث بالقومية العربية ومضامينها أو أهدافها الرئيسية المتمثلة بالثالوث الذي رفعه الحزب راية منذ نشوئه: وحدة- حرية- اشتراكية. بالتأكيد لا تستوعب هذه المفاهيم إيديولوجيا البعث بالكامل، غير أن الانطلاق منها يسهّل البحث ويضمن تغطية القسم الأساسي والرئيسي فيها.

أ- القومية العربية

يقول وهيب الغانم، إن الضباب يلفّ مجمل إنتاج عفلق، "وعلى الرغم من أنني عدت إلى قراءة ما كتب وحتى إنتاجه الأدبي، فإن الغموض لم يتبدد"[٨١]. إلى جانب

هذا الغموض يتبين لمن يتمعن في دراسة أعمال عفلق أشياء من التناقض والتشوش الفكري، خاصة فيما يتعلق بالفكرة المحورية: القومية. فهو ضد تعريفها، لأنها ليست فكرة، ليست وليد الفكر بل مرضعته. ليست نظرية، بل مبعث النظريات. ليست علماً، بل تذكّر حي. هي حبّ قبل كل شيء، هي قدر محبّب. يقول عفلق لمن يطالبونه بالتعريف: "الحب أولاً والتعريف يأتي بعده"، "الإيمان يجب أن يسبق كل معرفة ويهزأ بأي تعريف، بل إنه هو الذي يبعث على المعرفة ويضيء طريقها"[٨٢]. كان هذا في عام ١٩٤٠. فيما بعد تراجع عفلق وتحدث -كما سنرى- عن الفكرة القومية والنظرية القومية، لكنه بقي مع ذلك مثالوياً ميتافيزيقياً، كما بقي مشوشاً ومتناقضاً في نقاط أساسية من فكره. وسنحاول فيما يتبع أن نستخرج من كتاباته منظومة فكرية، مضطرين إلى بعض التأويلات لأقواله وملء بعض الثغرات ووصل بعض الانقطاعات في نسق أفكاره وفض بعض التداخلات بين مفاهيمه أو مصطلحاته.

يرى عفلق أن الأمة العربية قديمة جداً: "فهذه الأمة التي تستيقظ اليوم وتتحفز للنهوض ليست هي بنت اليوم، بل هي هي نفسها قبل ألوف السنين، ميّزتها وحدة الأصل والعنصر يوم كانت الوحدة هي الرابطة المكينة التي تجمع الأفراد وتطبعهم بطابع واحد وتخلق فيهم نواة واحدة، ثم صقلتها وغذّتها وحدة اللغة والروح والتاريخ والثقافة. ولما فقد هذا العنصر مكانه الرئيسي بين العوامل المكوّنة للأمم فقدت الأمة شيئاً من تجانسها الضيق غير أنها عوّضت عنه بتنوع في المواهب والكفاءات وانطلاق في الفكر وتسام في المعنى الإنساني. فهذه الأمة التي أفصحت عن نفسها وعن شعورها بالحياة إفصاحاً متعدداً ومتنوعاً في تشريع حمورابي وشعر الجاهلية ودين محمد وثقافة عصر المأمون، فيها شعور واحد يهزها في مختلف الأزمان ولها هدف واحد بالرغم من فترات الانقطاع والانحراف"[٨٣]. بهذا التعريف لا يعتبر

الكاتب أن حمورابي وبالتالي البابليين من العرب القدماء أو أنهم والعرب من أصل واحد، بل يؤكد أنهم ينتمون إلى الأمة العربية. وفي مكان آخر(٨٤)، بعد أن يشير إلى وراثة الأمة العربية لحضارات المصريين والآشوريين والبابليين والفينيقيين، يعرّفها بقوله: "فنحن نسمي عرباً هذه المجموعة من البشر التي استلمت من الماضي تلك المقوّمات والشروط الابتدائية والضرورية للشعور المشترك، وللمصلحة المشتركة، لا لنقف عند هذا الحد، بل كنقطة انطلاق تبدأ منها حياة جديدة تملؤها بكل المثل الإنسانية التي توحي بها أو تدفع إليها تجربتها الحاضرة".

يبدو من هذين الشاهدين أن الكاتب يقصد بالقومية تلك الرابطة التي تجمع أبناء الأمة العربية، فهي بالتالي موجودة وقديمة، بوجودها وقدمه: "أما القومية العربية نفسها، فإنها أبداً موجودة قائمة"(٨٥). ويقول في مكان آخر، إن من الجهد الضائع "أن يحاول الإنسان التحلل من رباط قوميته التي أحكمت شدها به أصابع القرون"(٨٦). بهذا الفهم التأويلي تكون القومية العربية هي رابطة الأمة العربية أو -في وجهها الآخر- الانتماء إلى هذه الأمة: "هبوا أن امرءاً لم تستيقظ فيه قوميته، و لم تتضح له إرادة هذا القدر فيقبل بها ويريدها، أي رجل هو؟ ... يعيش عمره وهو لا يدري أنه فرع من نبتة تغور أصولها في أحشاء الماضي، وتمتد أغصانها على منشآت العصور، ولا يعلم أنه واحد من الملايين الذين تعاقبوا خلال القرون والأجيال..."(٨٧). وقد بدا لنا أن وعي هذا الانتماء، أي الشعور القومي، هو ما أطلق عليه الكاتب "الفكرة القومية". غير أننا رأيناه في مقال آخر يساوي صراحةً بين القومية العربية والفكرة القومية: "فرّق الحزب منذ تأسيسه بين (الفكرة العربية) وعنينا بها القومية العربية، وبين (النظرية القومية)، فقال إن الفكرة القومية هي بديهية خالدة، وهي قدر محبب لأنها حب قبل كل شيء"(٨٨). لكنه، عندما يوضح مفهوم الفكرة القومية، يقول: وفي حين "أن نظرية القومية العربية تحتاج إلى خلق وتكوين،

لا تحتاج فكرتها إلا إلى البعث"[٨٩]. لذلك يُفترض أن لا تتطابق القومية والفكرة القومية -بحسب منطق عفلق نفسه- إلا في حالة كمون الفكرة القومية، أي عندما تكون مجرد رابطة (انتماء). ومما يزيد الفهم تشوشاً أن الكاتب بمثاليته يعتبر حتى "الأمة" فكرة: "فالأمة ليست مجموعاً عددياً بل فكرة تتجسّد في هذا المجموع كله أو بعضه، والأمم لا تنقرض بتناقص عدد أفرادها، بل بنقص الفكرة من بينهم. وليس المجموع العددي مقدساً في حد ذاته باعتباره عدداً بل باعتباره مجسداً لفكرة الأمة أو قابلاً لأن يجسدها في المستقبل، لأن الفكرة موجودة في حالة البذور في كل فرد من أفراد الأمة"[٩٠]. هكذا نعود إلى الشعور القومي الكامن، وندخل في حلقة مفرغة.

مهما يكن، في حال البعث أو اليقظة القومية، تتحلى الفكرة القومية -برأي عفلق- في رسالة خالدة، إنما يختلف مضمونها من عصر لآخر، بحسب ظروف الأمة العربية. وكان الأولى به أن يقول "رسالات متتابعة"، لا رسالة واحدة وخالدة. هنا نذكر بتفريق الكاتب بين الفكرة والنظرية. فمضمون الرسالة هو النظرية. وبالنظرية القومية يتم تحقيق الرسالة أو الفكرة القومية في لحظة تاريخية معينة (بعد معرفة الواقع المعني): "أما النظرية القومية فهي التعبير المتطور عن هذه الفكرة الخالدة حسب الزمان والظروف، وإن هذه النظرية تتمثل اليوم -حسب اعتقادنا- في الحرية والاشتراكية والوحدة. وبهذا التفريق تتسع القومية العربية لكل هذا الواقع الغني الممتد عبر عصور التاريخ في جميع أقطارنا"[٩١]. وقد تمثلت في الماضي بالإسلام: "فالإسلام ... كان حركة عربية، وكان معناه: تجدد العروبة وتكاملها". "إن العرب ينفردون دون سائر الأمم بهذه الخاصة: إن يقظتهم القومية اقترنت برسالة دينية، أو بالأحرى كانت هذه الرسالة مفصحة عن تلك اليقظة القومية"[٩٢]. ولا يخاف عفلق "أن تصطدم القومية بالدين فهي مثله تنبع من معين القلب وتصدر عن إرادة الله، وهما يسيران متآزرين متعانقين، خاصة إذا كان الدين يمثل عبقرية القومية وينسجم

مع طبيعتها"[٩٣]، وهو ما يجب أن يفهم منه ليس المضمون الديني للقومية بل المضمون الروحي الذي يتسق مع الفهم العفلقي القومي الروحي للأمة.

على أية حال، مع الأهمية التي يخص الفكر العفلقي الإسلام بها، فهو يتبنى "العلمانية": "والعرب اليوم لا يريدون أن تكون قوميتهم دينية، لأن الدين له مجال آخر وليس هو الرابط للأمة، بل هو على العكس قد يفرّق بين القوم الواحد، وقد يورث ... نظرة متعصبة وغير واقعية"[٩٤]. هنا يستند عفلق في توجهه العلماني إلى التفريق بين الإسلام كدين صرف وبينه كتعبير مضى عن يقظة الأمة العربية، وهذا يرتبط بالتفريق بين الفكرة القومية والنظرية القومية، كما بيّنا قبل قليل: "فالإسلام من حيث هو دين صرف مساوٍ لغيره من الأديان في الدولة العربية التي تساوي بين جميع مواطنيها وتحترم حرية عقيدتهم. والإسلام من حيث هو حركة روحية امتزجت بتاريخ العرب واصطبغت بعبقريتهم وأتاحت ظهور نهضتهم الكبرى له مكانة خاصة في روح القومية العربية وثقافتها وحركة انبعاثها"[٩٥].

يرى الزعبي أن تجزيء المسألة القومية إلى فكرة ونظرية هو المخرج التوفيقي الذي خرج به عفلق من التعارض بين الطابع الإسلامي للقومية العربية والمفهوم الحديث للقومية[٩٦]. مع ذلك مازال هناك خلل في فهم عفلق للنظرية القومية والرسالة العربية الخالدة، عبّر عنه الكاتب نفسه بصيغة تساؤل إنكاري: "لقد أفصح الدين في الماضي عن الرسالة العربية التي تقوم على مبادئ إنسانية، فهل معنى ذلك بأنه يتعذر على هذه الرسالة أن تكون قومية؟"[٩٧]. فالإسلام -رغم دور العرب وفضلهم- موجّه إلى كل البشر، قاصداً صالحهم جميعاً، دون أي تمييز بين الشعوب والقوميات والعروق، فهو رسالة إنسانية حقاً، بينما القومية العربية وأهدافها (الوحدة والحرية والاشتراكية) تخص الأمة العربية وحدها دون غيرها من أمم الأرض. هذه

ناحية. من ناحية ثانية، أليس ثمة طوطولوجية (ترديدية) في أن يكون الإسلام هو التعبير عن القومية العربية في الماضي، ثم تكون القومية العربية هي المعبّرة عن هذه القومية -ذاتها- في الوقت الحاضر؟ هذا هو فحوى كلامه: "إن قوة الإسلام ... قد بعثت وظهرت بمظهر جديد هو القومية العربية"(٩٨).

من ناحية ثالثة، إذا كانت الرسالة العربية قد تمثلت في الماضي بالإسلام وحده، وهو دين إنساني أممي لا قومي، فأين القومية العربية والفكرة القومية فيه؟ يقول عفلق: "إن القومية العربية لدى البعث، هي واقع بديهي يفرض نفسه ... أما مجال الاختلاف وضرورة النضال فهما في محتوى هذه القومية، هذا المحتوى المتطور الذي يحتاج في كل مرحلة من مراحله إلى نظرية قومية تلائمه"(٩٩). فكيف يكون محتوى القومية مختلفاً جذرياً عن ماهيتها؟ هذا غير معقول، وبالتالي لا يمكن أن يكون الإسلام مضموناً للقومية العربية. لو كانه في الماضي، لوجب أن يكونه في الحاضر أيضاً، وهذا يتعارض مع جوانب أساسية في العلمانية. أو أن مفهوم عفلق للقومية في الماضي يختلف عن مفهومه لها في الحاضر، وهذا نوع من الالتباس. في أقصى الأحوال -مهما بالغنا في نظرتنا القومية-، ربما كان الإسلام تعبيراً روحياً حضارياً عن العرب والشعوب السامية عموماً، مثله في ذلك مثل الأخناتونية والموسوية والصابئة والمسيحية. من ناحية رابعة نجد أن عفلق نفسه لا يتحدث عن القومية العربية بالذات، أي كمبدأ أو عقيدة أو إيديولوجيا، إلا في العصر الحالي: "في ذلك الوقت، دعي العرب إلى الإيمان بإله واحد، فقادهم ذلك الإيمان إلى تحقيق الانقلاب الاجتماعي الاقتصادي الذي كانوا بحاجة إليه ... أما اليوم فإن المحرك الأساسي للعرب في هذه المرحلة من حياتهم هو القومية"(١٠٠). أما ما كان في الماضي فليس عصبيات معروفة منذ القدم لدى الأقوام والأعراق والشعوب والقبائل، وحتى لدى السلالات. وعفلق نفسه يهاجم الشيوعية لأنها "تريد أن تهدم العصبية القومية في أمة

لم تتكوّن قوميتها بعد"[١٠١]، حيث يقصد الأمة العربية، وينكشف ذلك على توتر مضمر ما بين تصور الأمة العربية متكونة منذ القدم وما بين تصور أنها في طور التكون أو مدعوة لتكوين نفسها.

على أي حال يبدو لنا الربط بين القومية العربية في الماضي والقومية العربية في الحاضر ميتافيزيقياً ذا تأثرات دينية. ففكرة "القومية حب قبل كل شيء" تأثر فيها الكاتب بالمسيحية. وقد وصف هذه الفكرة بصفات ألوهية: الثبات والخلود. وهي تتغير (في النظرية) بتجلياتها المختلفة بحسب الزمان والظروف. هذه التجليات القومية شبيهة بالظهورات الإلهية لدى المذاهب الباطنية وبعض أديان الشرق كالهندوسية. فالإله الذي لا يتبدل ولا يتغير في جوهره (تقابله الفكرة في ذهن عفلق)، يظهر من زمن إلى زمن بأشكال محددة و"مشخّصة" مختلفة (تقابلها النظريات أو الرسالات لدى عفلق). كذلك يمكن أن نشبّه القومية، بحسب الفهم العفلقي، أيضاً بالروح التي تتقمّص من جيل إلى جيل جسداً بعد آخر، كما يؤمن مذهب تقمص الأرواح لدى بعض المسلمين وقبلهم بعض اليونان والهنود. هذه التأثيرات قد يكون مصدرها، خاصة فيما يتعلق بالرسالة القومية الخالدة وتعدد تجلياتها أو تقمصاتها، زكي الأرسوزي الذي كان مشبعاً بالتراث العرفاني لدى بعض الجماعات الإسلامية. إلى جانب ذلك نلاحظ أن الأمة والقومية فكرة في نظر عفلق، هو مثالي يعتقد "بأن الروح هي الأصل في كل شيء. الدافع الروحي العميق لا يسيطر على المادة فحسب، وإنما يخلقها أيضاً"[١٠٢]. ضمن هذا الإطار نجد أن "المعرفة عند عفلق ليست انعكاس الواقع المادي في الدماغ عن طريق الحواس، وإنما يكتسبها الإنسان عن طريق الإيمان"[١٠٣]. فلا يجوز تعليق الإيمان بالقومية على المعرفة الذهنية والبحث الكلامي، لأن "الإيمان يجب أن يسبق كل معرفة"[١٠٤]. وهذا ما تطالب به الأديان.

يؤكد عفلق أن نظرته القومية إنسانية: "لسنا ندّعي أننا أفضل من غيرنا، لكننا مختلفون عنهم: وهذا الاختلاف هو الذي يجعلنا عرباً ويجعلهم غير عرب"(١٠٥). لكنه قال غير ذلك أيضاً: "لا شيء يعدل العروبة وشرف الانتساب إليها"(١٠٦). وقد عبّر عفلق عن هذا الزهو القومي في عدد من المقالات الأخرى، من ذلك قوله: "إن الأمة العربية ليست كأي أمة صغيرة ثانوية ممكن أن تتبنى رسالة غير رسالتها الخاصة وأن تسير في ركاب أمة أخرى وتعيش من فضلاتها. ... ولكن الأمة العربية ليست شبيهة بشعوب أوزبكستان وأذربيجان والقرخز، بل هي أمة شغلت ثلث التاريخ البشري، وأبدعت إحدى حضارات العالم الرئيسية الثلاث وحملت إلى الإنسانية جمعاء رسالة إلهية لا تستطيع أن تستبدل بها رسالة (ماركس) أو تلحق بحضارة الروس والإفرنسيين"(١٠٧). ومن ذلك أيضاً: "فكل أمة عظيمة، عميقة الاتصال بمعاني الكون الأزلية، تنزع في أصل تكوينها إلى القيم الخالدة الشاملة. والإسلام خير مفصح عن نزوع الأمة العربية إلى الخلود والشمول، فهو إذن في واقعه عربي وفي مراميه المثالية إنساني. غير أن رسالة الإسلام الإنسانية لا تعني أن العرب كانوا في منزلة أي من الشعوب بل من واجب العرب أن يعمموا في العالم فضائلهم وسجاياهم حتى ترتفع الشعوب الأخرى إلى مشابهتهم أو مداناتهم"(١٠٨).

تشير هذه الشواهد وغيرها من أقوال عفلق بوضوح إلى أنه يفضّل العرب، كقيمة إنسانية ودور تاريخي، بل وحتى كاصطفاء، على غيرهم من الأمم: "فالحكمة الباهرة التي لا ينكرها إلا مكابر، هي ...، أن اختيار العرب لتبليغ رسالة الإسلام كان بسبب مزايا وفضائل أساسية فيهم"(١٠٩). حقاً، إن العرب قبل غيرهم من الشعوب حملوا رسالة الإسلام إلى العالم، خاصة في المرحلة الأولى، غير أن عفلق يراهم حتى الوقت الحاضر يحملون رسالة إنسانية، مع أنها قومية عربية: "إن الرسالة العربية الخالدة هي فهم هذا الحاضر وتلبية ندائه والاستجابة لضروراته ... إنهم إذا

عرفوا هذه التجربة ومروا بها حتى نهايتها، وتغلبوا على ضعفهم وتقاعسهم وتفسيتهم السطحية الزائفة، لا يكونون قد بنوا أمتهم فحسب، بل يكونون قد قدّموا للإنسانية كلها بنتيجة هذه التجربة أدوات صالحة أيما صلاح ومهيأة أيما تهيئة لحمل أعظم الرسالات وأصدقها"(١١٠). ويقع هذا المنظور لرسالة الأمة وقدمها في فضاء النظرية القومية الألمانية، إلا أنه يمكن في تفسير ممكن أن يكون تعويضاً متضخماً عن حالة القهر والتهميش والاضطهاد القومي.

من هنا يدلّل ميشيل عفلق على إنسانية القومية العربية، كما يفهمها، بعدة عوامل. وقبل استعراض هذه العوامل ومناقشتها، تحسن لفت النظر إلى أن مناقشة عفلق لا تعني بأي حال عدم اقتناع الباحث بإنسانية القومية العربية بصورة مطلقة. بل ما يطرحه عفلق من أفكار ومقولات، بحد ذاتها.

أولاً– الارتباط بالإسلام:

"ومادام الارتباط وثيقاً بين العروبة والإسلام، ومادمنا نرى في العروبة جسماً روحه الإسلام، فلا مجال إذن للخوف من أن يشتط العرب في قوميتهم. إنها لن تبلغ عصبية البغي والاستعمار..."(١١١). "وإذا سلكت بعض القوميات طريق التعصب والطغيان، فهل من الضروري أن نسلك هذا الطريق؟ كلا.. إن قوميتنا لها ضمانة من الماضي لأنها مقرونة برسالة إنسانية، وهذا شيء ينفرد به العرب وحدهم"(١١٢). لقد ناقشنا موضوع العلاقة بين القومية العربية والإسلام منذ قليل، بقي أن نضيف أن هذه حجة غير كافية، لأن الماضي لا يحكم وحده على الحاضر والمستقبل، خاصة وأن رسالة العرب في الحاضر قومية وليست إنسانية، كما يؤكد الكاتب نفسه.

ثانياً– كون القومية حباً:

"القومية ككل حب، تفعم القلب فرحاً وتشيع الأمل في جوانب النفس. ويود من يشعر بها لو أن الناس يشاركونه في هذه الغبطة التي تسمو فوق أنانيته الضيقة وتقرّبه من أفق الخير والكمال. وهي لذلك غريبة عن إرادة البشر وأبعد ما تكون عن البغضاء. إذ أن الذي يشعر بقدسيتها ينقاد في الوقت نفسه إلى تقديسها عند سائر الشعوب، فتكون هكذا خير طريق إلى الإنسانية الصحيحة"[١١٣]. هنا يغفل الكاتب عن شيء أساسي في القومية وفي كل رابطة بشرية، باستثناء الأسرة والرابطة الإنسانية، وهو الاختلاف والتميز عن البشر الآخرين. فلا وجود للقومية العربية مثلاً، لولا وجود الشعوب الأخرى وضرورة التوحّد تجاهها لأسباب مصلحية عديدة ومتنوعة. بالتالي لا يمكن الحديث هنا عن الحب، وأقصى ما يتمناه المرء هو التحرر من الكراهية.

ثالثاً- التعددية العربية في الانتماءات:

"فالعرب اليوم لا يريدون أن تكون قوميتهم عنصرية، وإرادتهم هذه نابعة من تجربتهم. فقد جربوا ما معنى العنصرية، وجرّبوا ما معنى الظلم"[١١٤]. هذه حجّة هامة، لكن الكاتب لا يوضحها، فلا نفهم منه ما هي العنصرية التي جربناها، هل هي عنصرية الآخرين علينا كالصهيونية أم عنصريات فيما بيننا. هناك شواهد على الاحتمال الثاني، لكنها لا تلغي الاحتمال الأول: فهناك جملة مفاهيم للعروبة أو للقومية يخلق مشاكل ليس لها آخر، فتمزق وحدة الشعب، وخاصة وضع الشعب العربي في هذه المرحلة بعد قرون من التأخر. فنحن أحوج ما نكون إلى مفهوم صحيح للعروبة نقدّمه للعالم وللحضارة وللتفكير الإنساني. القومية المغلقة المتعصبة أكبر خطر علينا، لأنها تغذي الفروق بدلاً من القضاء عليها". ثم يهاجم الكاتب الاستعمار وعملاءه قائلاً: "وبنفس الوقت الذي يثون الشعور بالأقلية عند البربر، يخلقون عن الأكثرية زعماء متعصبين يسلكون سلوكاً يثير نقمة الأقليات. فالقومية

المتعصبة هي أيضاً من النتاج الاستعماري في بلادنا والدعوات الطائفية كذلك لتغذية الاستعمار"[١١٥]. وقد انطلق عفلق من فهمه هذا لبنية المجتمعات العربية، عندما عرّف القومية العربية بقوله: "القومية العربية لا تقوم على أساس عنصر أو دم، وإنما على أساس تاريخ وثقافة مشتركة في الحياة معاً وفي الدفاع عن وطن واحد والعمل لبناء مستقبل واحد"[١١٦].

رابعاً- كونها قومية شعب مجزأ أو مستعمر:

"فالشيوعية تريد أن تهدم العصبية القومية في أمة لم تتكوّن قوميتها بعد، وتخشى من هذه العصبية على الأمم الأخرى وعلى السلام العالمي في وقت لا يزال العرب فيه محكومين من قبل غيرهم"[١١٧]. هنا أورد الكاتب حجته في معرض الهجوم على الشيوعية، وفي هذا تجني، لأن الشيوعية -على الأقل تحت لواء الأممية الثالثة واللينينية- كانت تدعو وتؤيد الشعوب المستعمرة والمضطهدة للثورة والتحرر من الإمبريالية الرأسمالية. في أماكن أخرى يعرض الكاتب فكرته بصيغ متعددة، أحياناً عاطفية ضعيفة، وأحياناً أخرى موضوعية مقنعة: "فهل يعقل أن تكون القومية العربية اليوم سبباً لطغيان العرب على غيرهم؟ إن العرب لا يطمحون إلا لجمع شملهم وتوحيد أقطارهم ورفع نير الأجنبي عنهم" ... "وليس في قوميتنا ما يسمح لرجل بأن يفكر في دفع خطر العرب ووضع الحواجز لتوسعهم وطغيانهم، بينما هم يشكون اليوم من حكم الأمم الأخرى لهم"[١١٨]. "لقد كنا نشعر أن كفاحنا القومي كان بدوافع إنسانية خيرة. لذلك بدأت الفكرة الجديدة تتبلور وأخذنا نفرق ما بين النظرية القومية الرائجة في الغرب، والتي ثارت عليها التقدمية الاشتراكية، وبين قومية الشعوب المغلوبة في آسيا وأفريقيا ومنها القومية العربية التي تحمل في طياتها بذور الخير والانبعاث للقيم الإنسانية"[١١٩]. "فوضع الأمة العربية السياسي والروحي

والحقوقي هو وضع إنساني، يتوافق كل التوافق مع سير قوميتنا في اتجاه الإنسانية، لأن الحقوق التي نطالب بها وندافع عنها هي عين الحقوق الإنسانية"[١٢٠].

خامساً وأخيراً- كونها اشتراكية:

"فلا يعقل أن تكون القومية اشتراكية وفي نفس الوقت متعصبة، لأن الاشتراكية في فلسفتها هي محور لكل تمايز واستغلال وسيطرة من فئة لأخرى"[١٢١]. هذا يتعلق بمفهوم الاشتراكية، وبتطبيقها على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي. وأنا أرى أن الاشتراكية لا تمثل ضماناً ضدّ التعصب القومي، إذ بينت التجربة الملموسة أن النماذج الاشتراكية السابقة قد أفرزت ضمنياً سيطرات قومية أو تهميشات قومية معينة.

ب- الوحدة العربية

لم تكن الأقانيم الثلاثة للبعث (وحدة- حرية- اشتراكية) منذ البدء بهذا الترتيب، كما يشير فايز اسماعيل، فحتى عام ١٩٥٧ ترد هذه الأهداف في مقال واحد لعفلق بترتيبين مغايرين للترتيب المذكور: الحرية- الوحدة- الاشتراكية، الحرية- الاشتراكية- الوحدة[١٢٢]. غير أن فايز اسماعيل يدلّل بذلك على أن الحزب "لم يفاضل بين هذه الأهداف يوماً، ولم يقدّم هدفاً على آخر في البداية، لترابطها بعضها مع بعض، ولأن كلاً منها يكمل الآخر، وإنما تكلم عن العلاقة فيما بينها، لأنها جميعاً في نظره هدف واحد هو بعث الأمة العربية. والحزب في كامل أدبياته يقف وقفة متميزة أمام شعار الوحدة العربية التي يراها كل شيء من قضية الأمة العربية، وحيث يرى في الحرية والاشتراكية مضمون هذه الوحدة"[١٢٣]. هكذا عاد الكاتب فأكد على وجود التفاضل بالتسلسل المعروف.

إذا عدنا إلى كتابات عفلق نجده يميز بوضوح وصراحة هدف الوحدة عن الهدفين الآخرين ويقدمها عليهما، مع أنه فعلاً يقول بارتباط هذه الأهداف ارتباطاً وجودياً. ذلك لأنه في هذا الربط يجعل الوحدة شرطاً لازماً لتحقيق الهدفين الآخرين: " ... الوحدة هي شرط لازم للنضال الشعبي التحرري ضد الاستعمار وضد الاستغلال، وأنه بدون وحدة يبقى الاستعمار يتلاعب بمصيرنا ويغري قطراً باستغلال من قطر آخر وتبقى قضية الوحدة موضع شك ... وبالتالي لن ينجح لا النضال التحرري ولا الاشتراكي مادام الشعب الواحد مجزءاً"(١٢٤). ويرى عفلق أن فكرة الوحدة هي الفكرة الانقلابية بالمعنى الصحيح، لأنها تتطلب وعياً زائداً ونضالاً إيجابياً أكثر مما يتطلبه الهدفان الآخران، وذلك لأسباب يوردها الكاتب كالتالي:

"فكرة الوحدة العربية هي الفكرة الانقلابية بالمعنى الصحيح، لا يدانيها في انقلابيتها التحرر من الاستعمار على ما فيه من جدية وقسوة، ولا التحرر الاجتماعي الاقتصادي الذي يصدم في المجتمع أضخم المصالح وأقوى العادات والنظم. ذلك أن التحرر الخارجي يستفيد من عاطفة الشعب السلبية المباشرة، والتحرر الاجتماعي يعتمد على مصلحة الشعب المادية المباشرة، وكلا التحررين الخارجي والاجتماعي يلتقيان باتجاه هذا العصر السائر في طريق تصفية الاستعمار والاستثمار الطبقي. في حين أن فكرة الوحدة لا تحمل في طياتها أي معنى من معاني السلبية، ولا تتراءى فيها المصلحة المادية إلا جزئية آجلة غير مباشرة، فهي إيجابية كلها، وروحية قبل أن تكون مادية، وإرادية أكثر منها عفوية، تغالب السهولة والمصالح الآنية، وتخاطب العقل والإيمان العميق وتطلب التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل، وتقتضي تهيئة جدية، وتربية جديدة"(١٢٥). ويضيف إلى ذلك المصالح التي تقوم وتتوالد على التجزئة: "ولكن التجزئة التي مرت عليها قرون أحياناً وعشرات السنين في أحسن الأحوال والاحتمالات ولم يقتصر الأمر على أن الاستعمار خلقها بل أصبحت هي

تخلق نفسها بنفسها فيما بعد، تخلق قوى ومصالح وزعامات وعقلية معينة وعواطف معينة تنفخ الروح وتبث الدم والحياة في هذه التجزئة المخزية المصطنعة"[١٢٦]. كما يضيف إلى مسوغات تقديم الوحدة على الحرية والاشتراكية، أن العرب في معركة الوحدة يقفون لوحدهم ويعتمدون على أنفسهم فقط: "الثورة العربية التي لا يعتمد فيها العرب إلا على أنفسهم، هي معركة الوحدة، في حين أن ثورة التحرر والثورة الاجتماعية تساندهم فيها قوى أخرى: تيار العصر ومنطق التاريخ في هذا العصر يصفّي الاستعمار، وتقدم الأنظمة الاشتراكية في كل مكان"[١٢٧].

من الطبَعي أن تتقدم فكرة الوحدة العربية على أي هدف آخر في المنظومة الفكرية لعفلق، طالما محورها هو القومية. فلا معنى لمحورية فكرته القومية إذا لم يكن أول أهدافها توحيد الأمة المعينة. أما الأسباب التي يوردها الكاتب متفرقة بطريقة يحكمها نسق اللغة البلاغية وتأثيراتها، فهي من باب تبيان صعوبات ومعيقات العمل الوحدوي. وهو محق في ذلك وبالاتساق مع منطقه يُفترض أن تكون الوحدة مطلوبة بأي شكل كان دون شروط مسبقة. بالفعل بدأ عفلق وقسم من حزبه هكذا. ولنتذكر الخلاف حول النظام السياسي للدولة العربية الواحدة في المؤتمر التأسيسي ١٩٤٧. غير أنه -كما يقول دندشلي- تبنّى فيما بعد مواقف فكرية وسياسية أخرى: "بالإمكان إيجاز تطور المفهوم البعثي للوحدة العربية بمرحلتين متميزتين: في المرحلة الأولى (١٩٤٠ - ١٩٥٠) يتحدد هذا المفهوم بهذه الكلمات: لنحقق الوحدة العربية بأي ثمن. في المرحلة الثانية (١٩٥٥ - ١٩٥٨) يركز هذا المفهوم على النضال ضد الاستعمار ودور الجماهير الشعبية. ولكن بعد فشل الوحدة بين سوريا ومصر التي تحققت عام ١٩٥٨ أخذ شعار البعث: التحقيق الديموقراطي والشعبي للوحدة، يشق طريقه"[١٢٨].

في حديث له عام ١٩٦٠ أعلن عفلق: "لا وحدة مع الرجعية، ولا تقدمية مع التجزئة". وهذا يعبّر عن إعادة ترتيب للأولويات، فأخلى هدف الوحدة مكانه لهدف الحرية، لكنه بقي متقدماً على هدف الاشتراكية (حرية- وحدة- اشتراكية): "فإذا كنا في وقت مضى قد كفرنا بوحدة الرجعيين والاستعماريين، فلم يعد جائزاً بعد أن استرد الشعب قضيته واستلمها بكلتا يديه، لم يعد جائزاً أن نتخوف من الوحدة أو نظن بها الظنون، لأننا بمقدار ما نتفهمها ونقدم عليها لنتبناها ونعجل في سيرها نبعد عنها الاستغلال"[١٢٩].

من الواضح هنا أن عفلق يتقدم باتجاه كشف علاقة أعقد ما بين الوحدة والاشتراكية. على أن العمل للوحدة لا يرجأ إلى ذلك الحين، بل "يبدأ منذ البدء والاستعمار موجود والاستغلال الإقطاعي موجود والحكم الرجعي الانتهازي موجود"[١٣٠]. لأن "حرية كل قطر عربي ونهضته هما محصلة ونتيجة لنضاله من أجل الوحدة"[١٣١]، وليس العكس. ويتم ذلك على عدة مستويات ومراحل:

١- الانقلاب الروحي في المجتمع العربي، أي استعادة الوحدة الروحية بين العرب.

٢- النضال الموحّد، وهو أهم خطوة، في نظر عفلق، لأنه يخلق مستوى رفيعاً من الوعي الوحدوي عند الشعب ويقدّم سلاحاً فعالاً ضد الاستعمار وسياسته التفريقية.

٣- وضع الوحدة في الحسبان عند حلّ المشاكل القطرية، أي معالجة مشاكل الشعب في كل قطر على أساس عربي.

٤- القيام بخطوات إنشائية في سبيل الوحدة، بحسب ملائمة الظروف لدى بعض الأقطار العربية. مع وجود الاستعمار والنفوذ الاستعماري لا يمكن أن تتوحد السياسة، ولكن يمكن أن يتوحد الاقتصاد والثقافة[١٣٢]. هذه هي الخطوات التي

تبين لنا أن عفلق يرتبها للعمل الوحدوي، وهي لم تفقد في رأي العديدين بعد راهنيتها وأهميتها.

ج- مفاهيم الحرية

للحرية لدى عفلق أكثر من مفهوم: "الحرية في الخارج أمام الأجنبي المستعمر والحرية في الداخل أمام الحكم الاستبدادي"(١٣٣). من معاني الحرية عنده إذن: التحرر من الاستعمار. وهذا لم يأت عرضاً هنا، بل هو أساسي في فكره، حتى أنه يحصر أحياناً مفهوم الحرية به وحده، كما يُفهم من هذا القول الذي بيّن فيه أهمية الوحدة العربية بالمقارنة مع الهدفين الآخرين: "فكرة الوحدة العربية هي الفكرة الانقلابية بالمعنى الصحيح، لا يدانيها في انقلابيتها التحرر من الاستعمار على ما فيه من جدية وقسوة، ولا التحرر الاجتماعي الاشتراكي الذي يصدم في المجتمع أضخم المصالح وأقوى العادات والنظم"(١٣٤). ورأينا سابقاً كيف وضع هدف الوحدة شرطاً لازماً للنضال الشعبي التحرري ضد الاستعمار (أي هدف الحرية) وضد الاستغلال (أي هدف الاشتراكية)(١٣٥). أما "الحرية في الداخل"، فهو تعبير يتضمن -برأيي- مفهومين آخرين للحرية: حرية الأمة، وحرية الفرد. هذا ما نستشفه من فكر عفلق عامة، ومن بعض أقواله: "نريد أن تكون أمتنا في مستقبل قريب أمة حية منسجمة حرة طليقة من كل الاعتبارات البالية، يحتل فيها المواطن المكانة التي تؤهله إليها كفاءته وخلقه وإخلاصه"(١٣٦). هنا اجتمع المفهومان. وهذا شكل آخر على مفهوم حرية الأمة: "فكل أمة لها الحق أن تطمح لأن تكون ركناً من أركان الإنسانية، أو خلية منها، تريد أن تتحرر لتساهم في خلق الإنسانية"(١٣٧).

مع كثرة مفاهيم الحرية لدى عفلق، يفاجأ المرء بفقدان الديموقراطية. وهذا لا يمكن فهمه، كما لا يمكن التوصل إلى مفهوم حرية الأمة، إلا بالعودة إلى المحور

الأساسي في فكر عفلق، وهو القومية ورسالتها. فكما قلنا سابقاً، المسألة بالنسبة له هي مسألة "بعث" للروح القومية، أو "يقظة" للروح العربية "التي تراكمت عليها أثقال الأوضاع الجامدة الفاسدة، وحالت زمناً طويلاً دون ظهورها ودون انبثاقها وإشعاعها"(١٣٨). فهو لا ينطلق من حقوق فردية مهضومة، ولا من فساد فئة حاكمة أو حتى نظام حكم، بل ينطلق من حالة الأمة، فالأمة غايته لا الدولة(١٣٩): "وأي حرية أوسع وأعظم من أن يربط الإنسان نفسه بنهضة أمته وثورتها؟!"(١٤٠) يصفها بأنها "أمة عظيمة الماضي وهزيلة الحاضر ومجزأة في داخلها تخضع لحكم الأجنبي في أكثر أقطارها"؛ ألقى بها القدر "في عصر الضعف والمذلة والتأخر والتفرقة"؛ تشكو من "فقدان الحرية والسيادة"؛ ترزح في "هوة الجهل والفقر"؛ انتشر "الفساد والتشويه والانحراف" في حياتها؛ تعاني من "أمراض الواقع الفاسد ونفسيته المنفعلة وأخلاقه النفعية وعقليته الرجعية"، ومن آفات ليست بالسهلة: "فالفكر مقيّد مستعبد فقير هزيل مقلّد. والشخصية سطحية ضعيفة الثقة بنفسها لا تقوى على الاستقلال ومجابهة الأمور بصراحة. والروح فقيرة وناضبة، آفاقها محدودة، وجوها هابط منخفض"(١٤١) ... إلى آخره

من هنا جاءت حاجة الأمة العربية إلى البعث أو اليقظة أو النهضة، كما يرى عفلق. وسيلتها إلى ذلك هو: "الانقلاب"، "الذي يقلب حياة العرب من الذلّ إلى المجد ومن الانحطاط إلى الرقي"(١٤٢)، والذي "يرجع إلى الأمة حقيقتها ويظهر كفاءتها الحقيقية وروحها وأخلاقها"(١٤٣)، والذي يسمح لها "أن ترتقي إلى ما يساويها بماضيها المجيد وبحاضر الأمم الأخرى"(١٤٤)، و"أن تخرج من نطاق النشاط المادي والأنانية الضيقة وترتفع إلى مستوى التوجيه الإنساني والإشعاع على غيرها من الأمم"(١٤٥). الانقلاب يعني إذن "الثورة" أو "التثوير"، بمصطلحاتنا الحالية. برأي عفلق، الموقف من حالة الأمة وبالتالي من الانقلاب هو مقياس التقدمية والرجعية

والمحافظة. "فالتقدميون والرجعيون على السواء ينشدون لهذه الأمة القوة والرقي والسعادة في ظل مجتمع منتج عادل سليم الأخلاق. إلا أن الفريقين يختلفان في فهم الوسائل والسبل المؤدية إلى تلك الغاية"[١٤٦]. الرجعيون يقولون بالرجوع إلى الماضي، أي الرجوع إلى الروح بشكلها القديم الميت. غير أن الصراع لا يقوم حالياً مع هؤلاء، بل يقوم بين النزعة التقدمية والنزعة المحافظة التي تحول الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة وما يلابسها من تقاليد ومصالح[١٤٧].

فمن يقوم بهذا الانقلاب؟ يجيب عفلق، بأن عملية البعث تقضي "بأن يكون في الأمة جيل يتصف بصفات أساسية تمكنه من قيادة الانقلاب"، ينظر إلى الحياة نظرة جديدة متحررة من تأثيرات مجتمعه المريض[١٤٨]. "صفات الشباب ومميزات الشباب هي وحدها المتلائمة مع أمتنا المتحفزة للبعث والنهوض". وإذا "أضفنا إلى سن الشباب صفة الثقافة والوعي اهتدينا إلى الشرطين الأساسيين اللذين لا غنى عنهما لحركة الإنقاذ والخلاص"[١٤٩]. فالصراع إذن هو صراع أجيال، لا صراع طبقات. ذلك لأن الفساد يشمل الجميع: "فالواقع الفاسد ... شيء معنوي يشترك فيه المجتمع بنسب مختلفة، ويمكن القول إن كل فرد يحمل أثراً من آثار هذا الواقع"[١٥٠]. في نفس الوقت، كل فرد مهيأ لأن يكون من شباب الانقلاب، "لأن الفكرة موجودة في حالة البذور في كل فرد من أفراد الأمة"[١٥١]، "ففي كل عربي بذور السلامة والصحة"[١٥٢]. كذلك كل فرد مهيأ لأن تكسبه الحركة الانقلابية إلى صفها[١٥٣].

المسألة في نظر عفلق هي مسألة نضال أفراد من الشباب المثقفين الواعين ضد فساد المجتمع أو الواقع، وليس تحركات جماهيرية ضد الطبقة المسيطرة: "الجيل الجديد هو وسيلة الانقلاب. ويعتمد هذا الجيل على الفرد، لأن الوعي والإيمان يفتش عنهما

في الأفراد لا في المجتمع"[١٥٤]. الفرد هو الأساس، أما الجماهير فلا يرى عفلق فيها وعياً وإيماناً، بل يعتبرها مجموعاً منفعلاً تابعاً: "وبمجرد تجسيد الجيل الجديد لفكرة الانقلاب، نجد الشعب ينتبه ويمشي في طريق الانقلاب"[١٥٥] "إن مجرد تقدم الطليعة المناضلة إلى الأمام يوقظ البذرة الخيرة في نفس كل عربي"[١٥٦]. فالقدوة أو الأمثولة هي الأساس لكي يتخلص المجتمع من فساده، ويكفي بعدئذ التأثير الفكري أو النفسي لكي يسير كل شيء على مايرام. يقول صلاح الدين البيطار: "إن مستقبل العرب لن يُبنى بأيدي الجيل القديم. لقد انفصلنا عن الجسم المريض وفي هذه الجزيرة نقيم، لنتطهّر ونتخمّر. هذا هو تعريف الجيل العربي اليوم: خميرة الشعب العربي وصورة مجتمعه المنشود. وليس بالبعيد ولا بالعجيب أن يصلح الواقع الفاسد عندما تنبت فيه هذه الخمائر"[١٥٧].

منذ الآن يريد عفلق ورفاقه من خلال تنظيمهم إعطاء مجموع الأمة: صورة مجسّدة (فيهم) عن المجتمع المنشود، صورة حياتها المستقبلية عندما يتحقق البعث العربي، صورة الأمة المبتغى خلقها أو بعثها: "فالمستقبل الذي يمثله البعثي هو الصورة عن حياة أمتنا عندما يتحقق البعث، أي عندما يتحقق الانقلاب العربي. إنه صورة الأمة العربية في حياتها السليمة المقبلة، فعلى هذه الصورة أن تتحقق منذ الآن في البعث العربي حتى تنجح"[١٥٨]. "والحزب الحقيقي، والحزب الحي، الذي يمكن أن يؤدي رسالة في العصر الحاضر للأمة العربية" هو الذي يحقق في نفسه أولاً: "أمة مصغرة للأمة الصافية السليمة الراقية التي يريد أن يبعثها"[١٥٩]. هذا الحزب الانقلابي، الأمة المصغرة، يمثل مجموع الأمة دون تفويض، ودون حاجة إلى تفويض. ذلك لأن أكثرية الشعب غير قادرة على وعي مساوئ الأوضاع، وغير قادرة على تنظيم صفوفها والسير من نفسها في طريق النضال[١٦٠]. وقد عبّر جلال السيد عن هذا الرأي بقوله: "والجماهير ذات المصالح السريعة اليومية لا تفكر بعقولها ولا بمستقبل

أوطانها ولكن تفكر ببطونها وفي الأحداث المستعجلة التي تجابهها"[١٦١]. هنا تتقدم الأقلية، وهي الأمة البعثية المصغّرة، "لتمثيل الشعب، قبل أن يفوضها الشعب تفويضاً صريحاً بهذا التمثيل، وهي التي تبدأ بأن تتجه للشعب لتوقظه على واقعه ولتنظم نضاله وتقوده في طريق الانقلاب"[١٦٢]. وليست نتائج ذلك سياسياً بيسيرة، إذ تعني في الترجمة الملموسة قيام المجموعة الرسولية المصغرة التي "تمثل" الأمة الحقيقية الحية بهندسة المجتمع كله وفق تصوراتها، وهو ما يفضي ضرورة إلى وصاية النخبة القومية على الأمة.

لقي هذا البناء الفكري العفلقي، الذي أوجزناه آنفاً، فيما بعد انتقاداً عنيفاً من يسار البعث: "الواقع بالنسبة للعفلقية فاسد ومريض، الطبقات المستثمَرة والمستثمِرة معاً. فالواقع ليس فاسداً بسبب التفاوت الطبقي والتخلف الذي يسحق الشعب، بل لأنه فقد (الأصالة). ومادام العلاج هو العودة إلى الأصالة، لذا فإن طريق الإنقاذ لا يمكن أن يكون على أساس نضال طبقي جماهيري، بل بواسطة (النخبة) التي تستطيع -لتفوقها- استعادة أصالتها. ومهمة البعث -كما ترى العفلقية- هي انتشال أفراد من هذه الطبقة أو تلك، بغية تشكيل النخبة التي تستطيع إنقاذ كل المجتمع وكل الطبقات من (الفساد)"[١٦٣]. وقد كان حزب البعث متمرداً على الطريقة العفلقية لاثورياً: "فهو قد نقم على الواقع وسخط عليه، إلا أنه لم يجرؤ -بوجود العفلقية- على رفض الواقع رفضاً مطلقاً جذرياً ونهائياً"[١٦٤]. يدعم هذا الرأي، إضافة لما ذكرنا، قول عفلق: "إن مجتمعنا المتأخر المريض يعني وجود أكثرية ضعيفة جاهلة مستعبدة لا تقدر مسؤولياتها ولا تعي وجودها على حقيقته، لذلك تبقى الأقلية هي التي يمكن أن يتوفر فيها الوعي والشعور بالمسؤولية، وهذه الأقلية هي التي تنقسم في الواقع إلى معسكرين: المعسكر الانقلابي، والمعسكر النفعي والمعاكس لكل تجدد ولكل تبديل عميق في حياة المجتمع. فالمشكلة في مجتمعنا إذن هي مشكلة القيادة،

مشكلة الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط لقيادة المجتمع ... والصراع هو بين القادة الصادقين والقادة الكاذبين"(١٦٥).

"هكذا لا يصل الصراع إلى عامة الشعب التي تبقى منفعلة (لا فاعلة) مع هذه القيادة التقدمية أو القيادة النفعية. هذا التصور ينتقده يسار البعث بقوله: "إن عفلق لا يتحدث عن نضال طبقة ما، هذا النضال المنسجم مع حركة تطور التاريخ، طريقاً للخلاص، بل يتحدث عن (جيل جديد) ينسلخ عن الواقع (الفاسد)، ثم يرتد عليه لإنهاء فساده.. هذه الحقيقة توضح فشل عفلق كشخص والعفلقية كتفكير في خلق أي حوار مباشر مع الجماهير الشعبية (الحزبية واللاحزبية في آن واحد) وتفسّر أسباب انزوائه في حلقات صغيرة بين أربعة جدران يسقط (سبحاته) على المريدين، الذين يسميهم (نخبة) و(جيل جديد)، وهم في الحقيقة ليسوا سوى مثقفين بورجوازيين، ذوي نوايا حسنة في أحسن الأحوال.. هذه الحقيقة هي التي تفسر التطبيق الشكلي للديموقراطية "داخل الحزب أولاً، وهي التي تفسر وجود (عقلية الوصاية على الجماهير)" ... إن فكرة النخبة عندما تدفع إلى نهاياتها المنطقية ... تؤدي بالضرورة إلى فكرة الزعيم الملهم أو الرائد ... وفكرة الزعيم أو الرائد -بحد ذاتها- رفض جذري ومطلق للديموقراطية"(١٦٦). وقد رأينا عند الحديث عن الاندماج بين حزبي البعث العربي والعربي الاشتراكي أن فكرة الزعامة من العناصر الأساسية في النظرية النضالية لعفلق، كما لدى الأرسوزي، وهي ترتبط عضوياً بفكرة جيل الانقلاب.

بعد هذا نوجه نظرنا إلى المفهوم الثالث للحرية في فكر عفلق، وهو حرية الفرد. يرى يسار البعث، أن المتاع الفكري للحزب عن الحرية مثالي وغيبي وبورجوازي صغير، "وإذا كانت قد جرت محاولات في وقت لاحق لتفسير شعار

الحرية بأنه شعار التحرر من الاستعمار، إلا أن أدبيات الحزب التقليدية تظل شاهداً لا يدحض على أن الحرية التي تعنيها هي قبل كل شيء الحرية الفردية بمضمونها البورجوازي الصغير، المحدود، الضيق الأفق.. لقد خلط متاع الحزب الفكري بين الحرية والديموقراطية، ولم يستطع قط أن يفهم أن الحرية لم تكن يوماً مفهوماً مجرداً مطلقاً، بل هي دائماً حرية ملموسة مُنحت لهذه الطبقة وحُجبت عن تلك ... وإذا كان التراث التقليدي للحزب قد استبدل شعار الديموقراطية بشعار الحرية، فإنه لم يثبت بذلك غيبيته وبورجوازيته الصغيرة فحسب، بل أثبت أيضاً جهله الفاضح بالمعنى الغيبي لمفهوم الحرية، وبدا أقرب إلى المتاع الفكري للبورجوازية الغربية، عندما استنفدت تقدميتها، منه إلى التراث الاشتراكي..."[١٦٧]. كيفما كان رأينا بهذا التقييم، فمن المؤكد -كما أثبتنا سابقاً- أن المفهوم البعثي للحرية قام -على الأقل- على ركيزتين واضحتين: إحداهما التحرر من الاستعمار، والأخرى هي الحرية الفردية، وكلاهما خاضع للقومية. فالتحرر من الاستعمار يعني إزالة المعيقات الخارجية للبعث القومي والوحدة العربية، والحرية الفردية تعني التحرر من المعيقات الداخلية للغايتين المذكورتين. وهذا الفهم البعثي (العفلقي) للحريةْ لا يؤدي بالضرورة إلى "الديموقراطية". هذا ما توصلنا إليه منذ قليل، وسنتأكد منه فيما يلي من الحديث عن مفهوم الحرية.

يقول عفلق: "إن الدولة العربية التي يعمل لها البعث العربي هي التي تتيح لجميع المواطنين أن يعملوا متعاونين على تحقيق إمكانيات الأمة العربية في مجال الروح والمادة، وذلك بتحقيق إمكانيات كل فرد من أفرادها دونما عائق مصطنع. وبذلك تبعث القوى الكامنة في الأمة وتصحّح القيم البالية ويستعيد كل مواطن حقه المقدس كاملاً في الحرية والمسؤولية. فالدولة إذن تقوم على أساس اجتماعي هو القومية، وأساس أخلاقي هو الحرية..."[١٦٨] الحرية هي الأساس الأخلاقي للدولة، لا

السياسي، وتتضمن تحقيق إمكانيات كل فرد: الحرية "تعني أن يكون الإنسان حراً طليقاً من القيد، وهذا أفقر معانيها. أما الحرية الصحيحة هو أن يحقق أقصى إمكانياته، وهو يقرر ذلك بحريته"[١٦٩]. الطريف أن عفلق يفهم الاشتراكية وكذلك الانقلابية، كما يفهم الحرية: الاشتراكية"أن يتاح لكل فرد مواهبه وقواه"[١٧٠]. "إن الحركة الانقلابية ... هي التي تتمكن أخيراً من إيقاظ وتحقيق هذه الإمكانيات الموجودة في نفس كل عربي"[١٧١].

مفهوم الحرية هذا لا يتناقض مع مفهوم النخبة العفلقي، لأن الحرية كتحقيق لإمكانيات كل فرد هي في نفس الوقت -كما ينص الاستشهاد المذكور آنفاً (رقم ١٦٨)- بعث لإمكانيات الأمة الكامنة، وبالتالي فهي تخدم الغاية النهائية وهي نهضة الأمة وتحقيق رسالتها، أي هي حرية لإقامة المجتمع القومي المنشود: "فالفرد العربي اليوم يحاول بعد خضوع مئات السنين للمجتمع ولقيوده البالية أن يسترد حقوقه شيئاً فشيئاً، والمجتمع الصحيح لا يقوم إلا على الأفراد الأحرار، فحرية الفرد شرط أساسي لتحريك المجتمع وإنقاذه من الجمود، لأنها هي التي تسمح بظهور العباقرة والمصلحين"[١٧٢]. وظهور العباقرة والمصلحين شيء أساسي، كما رأينا، في سبيل بعث الأمة العربية. لكن، في أزمان معينة، خاصة فترة ١٩٤٩-١٩٥٤، ظن عفلق والبيطار ورفاقهما، أن هذا سيتم قسراً عن طريق انقلاب عسكري، لا عن طريق الحرية البرلمانية. هي إذن حرية فردية من أجل حرية الأمة، أو ضمن إطار حرية الأمة: "هكذا تبيح الفئة الحاكمة لنفسها أن تضحّي بأهم مقومات حياة الأمة وأقدس قيمها، وهي الحرية، في سبيل ضمان الاستغلال المادي، فالحرية لا تعني غير تربية الشعب تربية أخلاقية قومية صحيحة"[١٧٣]. وهي أيضاً ضمان لعدم عودة الاستعمار (أي الحرية تجاه الخارج): "ونحن مقتنعون بأن الاستعمار خطر ماثل دوماً، ممكن

الوقوع أبداً، فإذا عوّد الشعب على الاستهانة بالحرية والرضى بالخنوع، كان معرضاً في كل دقيقة لعودة الاستعمار الأجنبي من جديد"(١٧٤).

لقد كان عفلق ورفاقه حقاً مع الحرية الفردية البورجوازية، إذا كانت لا تتعارض مع تحقيق الأهداف القومية، بل وكانوا متحمسين لهذه الحرية في صراعهم ضد الشيوعية: "لو أن العرب كانوا اليوم في وضع خال من شوائب الاستعمار والاحتلال والتجزئة وأرادوا أن يقفوا من التناحر العالمي موقفاً حراً هو أقرب ما يكون إلى مثلهم ومصلحتهم القومية، فلربما كان هذا الموقف أميل إلى جانب الأمم الديموقراطية منه إلى جانب الدول الدكتاتورية، بالرغم من النواقص الفاضحة التي يتبينونها في ديموقراطية الغرب وبالرغم من إمكانيات التحرر والتقدم التي يرونها كامنة في ديكتاتورية المعسكر الأوروبي الشرقي. ذلك لأنهم يعرفون حق المعرفة أن الحرية هي جوهر حياتهم وأنها كانت الأساس المتين لنهضتهم الماضية وستظل كذلك في المستقبل"(١٧٥). ووصل الأمر بوهيب الغانم إلى القول: "إن النظام الديموقراطي البرلماني هو الصورة المثالية التي تحقق حرية الفرد في تنظيم شؤون بلاده العامة"(١٧٦). كان هذا -كما يمكن أن يتوقع المرء- في فترة القطيعة مع الديكتاتور أديب الشيشكلي.

يتبين من هذين الشاهدين، أن عفلق والبيطار يفهمان الديموقراطية فهماً ليبرالياً (بورجوازياً): "الديموقراطية تعتمد على الفرد وتقدسه وتحترم حريته..."(١٧٧) مع ذلك، في الأماكن القليلة من مقالات عفلق التي يرد فيها ذكر الديموقراطية بالاسم أو التي نتلمس فيها الديموقراطية بالمعنى، لا نرى لها مانعاً راسخاً ضمن المنظومة الفكرية للكاتب، سواء بمفهومها البورجوازي كشكل سياسي، أم بمفهومها الاشتراكي (الطبقي) كمضمون اجتماعي اقتصادي. فهي إما غير أصيلة، طارئة كما في الشواهد

الثلاثة الأخيرة، أو خادمة للهدف القومي المحوري: " ... إذا نجحنا في تغيير هذه العقلية وهذه الأساليب في الزعامة والحكم، وفي تهديم القيم القديمة التي تجيز استعباد الشعب وخداعه واستثماره، وخلقنا قيماً جديدة تعترف للشعب بالحقوق الكاملة، بالاحترام، وبأن يكون له الحق في الاطلاع على شؤونه وفي ممارسة تصريف هذه الشؤون.. عندما ننجح في تهديم هذه العقلية القديمة وخلق عقلية جديدة نكون قد قدمنا للعرب عامة تجربة وخطوة"(١٧٨). ولعفلق تعبير آخر أكثر وضوحاً عن هذه النقطة: " ... التيار الشعبي الذي يحرك الجماهير الشعبية في كل قطر عربي، يفهم ويدرك تماماً ما هو المقصود بالقومية العربية، ويدرك أنها هي الاشتراكية، يدرك أنها هي الديموقراطية، ويدرك أنها قومية إنسانية تتلافى أخطاء الماضي وتصلح كل ما كان في الماضي سبباً للتفرقة داخل أمتنا ومجتمعنا".. "الديموقراطية .. هي مطلب قومي لكل جماهير الشعب العربي، لكي نحفظ لقوميتنا العربية ونهضتنا الحديثة المعنى الإنساني الإيجابي البعيد عن كل تعصب وكل سلبية..."(١٧٩).

إن تصور عملية بعث الأمة عن طريق انقلاب نخبوي، يتعارض مع قواعد التحويل الديموقراطي للمجتمع: "فكيف يمكننا نحن الذين لم نكد نخرج بعد من جمود المجتمع القديم، ولم نكد نتحرر من سيطرة طغيان المجتمع أن ندخل ثانية في أسر مجتمع ليس للفرد فيه مكان..."(١٨٠). "فالبعث الجديد مهدد بأن يخنق نفسه ويغلّ نشاطه إذا تبنى هذا الطغيان للمجموع على الفرد ... ويبدو هذا جلياً عندما نرى البعض يقولون مثلاً بأن العروبة فوق الجميع، فهم يقصدون بالعروبة ما يقرره المجموع، وفي مثل هذا القول خطر"(١٨١). "والزعيم في حالات ضعف الفكرة وتقلصها ليس هو الذي يحظى بالأكثرية أو بالإجماع، بل بالمعارضة والخصومة"(١٨٢).

ينتقد محمد الزعبي المفهوم البعثي العفلقي للحرية، بأنه مناقض للاشتراكية التي هي أحد شعارات حزب البعث الرئيسية الثلاث. فلم يعط "الحرية" المضمون الاجتماعي الذي تشترطه الاشتراكية، وهو تحرر الطبقات الكادحة من القهر والاستغلال الطبقيين، بل على العكس جاء مفهومه للحرية معيقاً لعملية التحرر هذه[١٨٣]. لا شك أن هذا النقد جدير بالاعتبار، غير أنه علينا الحذر هنا، لأن الزعبي ينطلق في نقده من فهم معين للاشتراكية، من دون أن يعني ذلك ضرورة أنه يتفق مع فهم عفلق.

د- الاشتراكية العربية والعداء للشيوعية

الاشتراكية، بالنسبة لعفلق كما بالنسبة لدستور البعث ١٩٤٧، فرع من القومية ونتيجة لها: "الاشتراكية بالنسبة إلينا فرع ونتيجة لحالتنا القومية ولضرورات قوميتنا، فلا يمكن أن تكون الفلسفة الأولى والنظرة الموجهة لكل الحياة، إنها فرع خاضع للأصل الذي هو الفكرة القومية"[١٨٤]. وفي مكان آخر لا يماهي بين الاشتراكية والقومية، بل هو في الحقيقة يُذيب الاشتراكية في القومية بشكل يجعل الاشتراكية نافلة، إذ تكفي في منطق تصوره الدعوة القومية: "إن هناك بين قوميتنا واشتراكيتنا ترادفاً وتمازجاً وتفاعلاً وإنه ليس هناك قومية واشتراكية، نجمع بينهما لنصل إلى صيغة جديدة للقومية، وإنما هناك قومية هي اشتراكية بمجرد وجودها، وإنها إذا لم تكن اشتراكية فإنها تفقد وجودها ذاته"[١٨٥].

هنا يجدر التساؤل: كيف تفقد القومية ذاتها إذا لم تكن اشتراكية، ما دمنا شهدنا في الماضي ونشهد في عصرنا الحاضر قوميات كثيرة غير اشتراكية ؟. لا يمكن فهم هذا النص إلا إذا عدنا إلى ما قلناه سابقاً حول تطابق تعريف عفلق للاشتراكية مع تعريفه للحرية وللحركة الانقلابية: "لو سئلت عن أسباب ميلي للاشتراكية

لأجبت: إن ما أطمع به منها ليس زيادة في ثروة العامل بل في ثروة الحياة، وليس همي أن يتساوى الناس في توزيع الطعام بقدر ما يهمني أن يتاح لكل فرد إطلاق مواهبه وقواه"[١٨٦]. الهدف النهائي هو ارتقاء الشعب: "فإذا فهمنا الاشتراكية بهذا المعنى وهي أننا نريد أن نرجع إلى الحالة الطبيعية المشروعة وأن ينال كل ذي حق حقه حسب جدارته وكفاءته ويسمح للشعب بأن يظهر مواهبه ويستفيد منها، عندها يمكن أن يرتقي الشعب أي المجموع"[١٨٧]. من هنا أيضاً جاءت المفارقة في قول عفلق، فيما هو يهاجم الشيوعية، بأن اشتراكيته تقوم على الفرد[١٨٨]. فهذا التعريف للاشتراكية أقرب إلى ما تقوله الرأسمالية عن نفسها، وعفلق بالذات كان مدركاً لذلك: "أما إذا فُهم من الرأسمالية ما يريد البعض أن يفهمه بأنها هي النقيض لنظام لا يعترف بحرية الأفراد المطلقة، عندها يظهر في هذه النظرة شيء من الإيجابية. والواقع أن هذه ليست الرأسمالية بل الاشتراكية التي ننادي بها نحن"[١٨٩]. اشتراكيته إذن هي رأسمالية مقيّدة، كما هي مطبقة فعلاً في الدول الرأسمالية الغربية، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية.

في الحقيقة، القومية والاشتراكية شيئان مختلفان بالأصل في وعي عفلق. فلو كانت الأمة العربية مثل الأمم الراقية القوية -المقارنة هنا مع الدول الرأسمالية الغربية- لما كانت بحاجة لا إلى انقلاب ولا إلى اشتراكية بالتالي، لكن التجزئة والاستعمار والتخلف هي التي جعلت الاشتراكية ضرورة: "فالقومي العربي يدرك أن الاشتراكية هي أنجع وسيلة لنهوض قوميته وأمته، لأنه يعلم بأن نضال العرب في الوقت الحاضر لا يقوم إلا على مجموع العرب، ولا يمكنهم أن يشتركوا في هذا النضال إذا كانوا مستثمرين منقسمين سادة وعبيداً. فضرورات النضال القومي توجب النظرة الاشتراكية، أي أن نؤمن بأن العرب لا يمكن أن ينهضوا إلا إذا شعروا وآمنوا بأن هذه القومية ستضمن العدالة والمساواة والعيش الكريم للجميع"[١٩٠]. هنا تظهر

الاشتراكية كشعار دعاوي من أجل كسب الطبقات التحتية للفكرة القومية، لا تعبّر عن شيء ملموس على صعيد الواقع والتطبيق. غير أن لعفلق تعريفاً ثانياً للاشتراكية، أكثر وضوحاً وتحديداً، وإن كان ساذجاً، لا تبدو فيه الاشتراكية منصهرة في القومية، وإن كانت بتصوّر الكاتب تخدمها، إنما هنا أيضاً -كما رأينا في التعريف الأول- لا تختلف الاشتراكية جوهرياً عن الرأسمالية، أو بتعبير أدق: هذه الاشتراكية ممكنة التحقيق في ظل الرأسمالية: "والاشتراكية بصورة بسيطة -كما يُفهم من لفظها- هي أن يشترك جميع المواطنين في موارد بلادهم بقصد أن يحسّنوا حياتهم وبالتالي حياة أمتهم، لأن الإنسان الفرد لا يقبل أن يجعل نفسه غاية في الحياة"(١٩١).

يريد عفلق اشتراكية عربية، ويميزها بصفتين: أولاً، "بأنها اشتراكية ملائمة لظروف وحاجات المجتمع العربي"، وثانياً بأنها "مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوميتنا العربية"(١٩٢). ويقول إنه ضد "تفلسف وتعقيد في رسم خطوط المجتمع المقبل"(١٩٣)، وأن اشتراكية البعث "حرة مرنة لأنها غير مقيدة بقوانين اقتصادية وتاريخية مصطنعة"(١٩٤)، وأنها "اشتراكية مستقلة لا تتبع مذهباً معيناً ولا تكون أداة للتعصب المذهبي والتنازع وإنما تستفيد من جميع النظريات والتجارب التي تمر بها الشعوب"(١٩٥). بالطبع لا يمكن لحركة أن تفعل في الواقع وتعمل للمستقبل دون الاسترشاد بقوانين اقتصادية واجتماعية و/ أو بدون اتباع مذاهب ونظريات والاستفادة من تجارب معينة و/ أو بدون تفلسف وتصور مسبق للمجتمع المقبل ... لكن ما يعارضه عفلق صراحة، يقوم به بصورة مواربة أو غير مباشرة أو بصورة ضمنية:

هذا ما يؤكده أولاً تعريفه الثالث للاشتراكية، وهو التعريف الأهم، لأنه نسبياً الأكثر تحديداً وملموسية وواقعية: "أما الاشتراكية في البعث العربي فيقتصر معناها

على التنظيم الاقتصادي الذي يهدف إلى إعادة النظر في توزيع الثروة في الوطن العربي ووضع أسس وقواعد للاقتصاد يضمن المساواة والعدالة الاقتصادية بين المواطنين ويضمن تحقيق الانقلاب في الإنتاج ووسائله من جهة ثانية"[١٩٦]. ويستكمل الصورة بقوله: "إن الاشتراكية تعني دوماً تأميم المرافق العامة والصناعات الحيوية الكبرى. كما تعني التوزيع العادل للأراضي وإشراف الدولة أو وضع يدها على التجارتين الخارجية والداخلية"[١٩٧]. الاشتراكية إذن مجرد تنظيم اقتصادي تلعب الدولة فيه دوراً توجيهياً، إما كمالك كبير أو كمشرف، من أجل النهوض بالاقتصاد القومي والتخفيف من الفروقات الطبقية. وقد كانت هناك أصوات ضمن قيادة حزب البعث تخالف هذا الفهم للاشتراكية، من أبرزهم منيف الرزاز: "فالواقع أن الاشتراكية ليست مذهباً اقتصادياً وإنما هي مذهب للحياة ومذهب للفهم، وهي بعد ذلك أسلوب للحياة وأسلوب للفهم"[١٩٨]. غير أن الرزاز نفسه قصد من ذلك أن يردّ على المادية التاريخية من خلال التقليل من قيمة "الاقتصاد" في الحياة الاجتماعية والتاريخ.

ثانياً، التنظيم الاقتصادي، الذي يقول به عفلق، يكفل حق الملكية لوسائل الإنتاج وحق الإرث: "آ- الاشتراكية الشيوعية ذهبت إلى حد بعيد من التجريد، فقضت على حق الملك وبذلك قضت على الدوافع الذاتية الغريزية في الفرد، أما اشتراكية البعث فتعتبر أن أغزر قوة في الأمة تكمن في الدوافع الذاتية للأفراد، لذلك أبقت حق الملك لكنها حددته بقيود ثقيلة تزيل المحاذير التي تنشأ عنه.

ب- الشيوعية لا تعترف بحق الإرث، بينما اشتراكيتنا تعترف بذلك لأن المواطن في الأمة المتماسكة لا يمكن أن يحرم من هذا الحق. ولكنا وضعنا له قيوداً تبقيه شبه نظري في بعض الحالات ومجرد حق معنوي لكي لا يسمح بإساءة استعمال الفرد لثروة الوطن أو استغلاله لجهود الآخرين"[١٩٩]. وقد رأى يسار البعث، أنه "كان

لاعتراف الحزب بالملكية كحق طبيعي آثاره الضارة على تركيب الحزب الطبقي وعلى التربية الحزبية. فالعقلية البورجوازية الصغيرة بحكم طابعها الفردي، ضعضعت في كثير من فروع الحزب تماسك الحزب التنظيمي لأن تخوم الحزب الفكرية والطبقية بقيت منسابة فلدخل في روع كل من البورجوازية والجماهير الشعبية ملاءمة اشتراكية الحزب لمصالحهم، أو عدم تعرضها لمصالحهم"[٢٠٠]. وعبر يسار البعث عن هذا الرأي في مكان ثان بقوله: "إن انطلاق الحزب من موضوعة (الملكية حق مقدس)، هذا المفهوم الذي جاءت به الثورات البورجوازية الأوروبية يعرّي حتى الجذور الطابع الطبقي البورجوازي لاشتراكية البعث التقليدي. إن التناقض الصارم والأساسي بين إلغاء الاستثمار وبين تقديس الملكية الفردية جعل اشتراكية الحزب التقليدي تدخل في روع المستثمِرين والمستثمَرين ملاءمة (الاشتراكية العربية) لمصالحهم المتناقضة معاً"[٢٠١].

ثالثاً، اشتراكية عفلق لا تقوم على طبقة اجتماعية معينة دون غيرها، بل هي ترفض مقولة الصراع الطبقي وتسعى إلى السلام الاجتماعي بين الطبقات: "فنحن إذن لا نستطيع أن نقول إننا قسّمنا أمتنا إلى طبقات أو طبقتين على الشكل الماركسي"[٢٠٢]. وكأن الأمر بيدنا أن نقسّم المجتمع أو لا نقسّمه إلى طبقات، وكأن الشيء يتكوّن بحسب نظرتنا إليه!. يقول عفلق: "فأصحاب المصالح المادية والمعنوية من حكام وغيرهم الذين يعرقلون وحدة الأمة يجب أن يناضلهم الشعب نضالاً عنيفاً وحاسماً، ولكن بروح إيجابية محبّة لأن نضال الشعب هذا ليس صادراً عن طمع في أموالهم أو شراهة أو حسد أو حقد وإنما عن محبة بالحياة نفسها الذين هم يعرقلون سيرها وتطورها ونموها..."[٢٠٣] النفَس الإصلاحي هنا واضح، حيث على الشعب أن يناضل ضد أعدائه الطبقيين "نضالاً حبّياً"، وحيث تُعتبر ضمنياً الأموال والأملاك المنهوبة حقاً لهؤلاء الناهبين، وينظر إلى مطمح استعادة المجتمع لوسائل إنتاجه والقضاء

على الاستغلال فيه على أنه "طمع وشراهة وحسد وحقد"!. يقول يسار البعث حول موقف الحزب من نظرية الصراع الطبقي، مفرّقاً بين العناصر اليمينية (مثل جلال السيد) والعناصر التقليدية (مثل عفلق): "إن العناصر اليمينية في الحزب التقليدي ترفض دوماً موضوعة الصراع الطبقي لحقيقة أساسية تحرك المجتمع، أما العناصر التقليدية فهي تعترف به وتعتبره شراً لا بد منه، باعتباره (عامل فرقة ومنازعات داخلية). وهي لذلك تريد أن (تلطف) من آثاره (المخربة!!) وتمويهه وإخفاءه. إن موقف العناصر التقليدية في الحزب يمثل الذكاء البورجوازي الصغير الذي يعي حقيقته طبقياً، فهو يعترف به كي يعارض الرجعية التقليدية، وهو يستنكره لكي يمنع هذا الصراع من أن يأخذ أبعاده الكاملة، حيث لا بد أن يؤدي إلى طرد البورجوازية الصغيرة من المواقع القيادية في حركة الجماهير الشعبية الكادحة"[٢٠٤].

رابعاً، تطبيق الاشتراكية مشروط بتحقيق الوحدة العربية: " ... وتحقيقها رهن باليوم الذي يسترد فيه الشعب العربي مقاليد أموره ويسيطر على شؤونه، أي عندما يتحرر من الاستعمار الأجنبي والحكم الإقطاعي"[٢٠٥]. "ولهذا لا تتحقق اشتراكيتنا تحقيقاً تاماً إلا في الدولة العربية الواحدة، أي عندما يتحرر كل الشعب وتزول جميع الحدود التي تقف في وجهه، وهي الاستعمار الأجنبي والحكم الإقطاعي والتجزئة السياسية القائمة ولكن هذا لا يمنع أن تبدأ بعض الأقطار قبل البعض الآخر بتطبيق جزئي لهذه الاشتراكية"[٢٠٦]. فمن جهة يدعو عفلق لإزالة الحكم الإقطاعي فقط، لا الرأسمالي، ومن جهة ثانية يُرجئ تطبيق الاشتراكية لحين قيام الدولة العربية الموحدة. وهذا يعني منطقياً (ما توصلنا إليه مراراً قبل الآن) أنه يتطلع إلى شكل معدل من النظام الرأسمالي القائم في البلاد في ذلك الوقت.

خامساً، العداء للماركسية والشيوعية: الشيوعية في نظر عفلق وليدة الفكر الأوروبي والأوضاع الأوروبية الحديثة، لا تمت إلى تاريخ العرب وتقاليد فكره في الحاضر والماضي بأية صلة أو نسب. ثم يستثني الحركات الشعبية التي قامت ضد الاستبداد في التاريخ العربي الإسلامي، مثل القرامطة وثورة الزنج، فيعتبرها حركات شعوبية إباحية، معادية للعرب والإسلام. وهي -برأيه- رسالة أممية مصطنعة، تتعسف وتغالي في نظرتها إلى الصراع الطبقي، وتنفي حقيقة القوميات، وتنفي بالتالي الرسالة العربية الخالدة. لذلك يعتبرها الكاتب معاكسة للنهضة العربية الحديثة، ويؤكد أنه لا يمكن أن يكون العربي الواعي شيوعياً، إلا إذا تنازل عن عروبته. ويرى عفلق أن الشيوعية تربط العرب بالعالم ربطاً حزبياً خطراً، فيريد الشيوعيون العرب أن يلحقوا العرب فكرياً بالنظرية الماركسية، وسياسياً بمنظمات الأممية الثالثة، أي بسياسة الاتحاد السوفياتي. لذلك يعتبر الحزب الشيوعي هداماً، واشتراكيته مخادعة[٢٠٧] ... لقد ذهب عفلق بعيداً في عدائه للماركسية والشيوعية[٢٠٨]، وإن عوض هذا العداء بتبن معين لمفهوم الاشتراكية، وهو العداء الذي ستبرز التطورات الإيديولوجية للحزب إعادة النظرية جذرياً، في سياق تغير تركيبة الحزب نفسه، وتجذر قاعدته الجماهيرية العريضة.

النشاط الفكري والسياسي ١٩٥٤-١٩٦٣

أ- المؤتمر القومي الثاني ١٩٥٤

مثّل القضاء على حكم الشيشكلي في ٢٥ شباط ١٩٥٤ نصراً كبيراً لحزب البعث، جعل منه إحدى القوى الرئيسية في الحياة السياسية السورية، على الصعيدين

الرسمي والشعبي. كذلك كان قد انتشر وتقوى في بعض البلدان العربية الأخرى. لكن الغريب، كما لاحظ دندشلي، أنه "في الوقت الذي أخذ يحقق فيه انتصارات على الساحة السياسية العربية عموماً، والسورية على وجه الخصوص، كان يعاني من صعوبات داخلية مختلفة، بلغت أحياناً درجة الخطورة"[٢٠٩].

في حزيران من العام نفسه (١٩٥٤) انعقد المؤتمر القومي الثاني للحزب، الذي جاء بناء على دعوة من قبل الأمين العام، ميشيل عفلق، إلى قيادات الأقطار في الأردن والعراق ولبنان لاجتماع طارئ في دمشق. "وقد حاول المجتمعون أن يجعلوا من المؤتمر فاتحة عهد جديد. وقد اتخذوا من تفكك التنظيم الحزبي في سورية وتجاوز النظام الداخلي والانتهازية المتسربة إلى صفوف بعض الحزبيين سبباً لبحث الأزمة العميقة التي يعيشها الحزب، هذه الأزمة التي لا يمكن أن تعتبر فردية أو أن تُحل بإبعاد بعض الأفراد دون أن تدرك أسبابها الموضوعية"[٢١٠]. ويعيد ناجي علوش أزمة الحزب في سوريا في الفترة السابقة للمؤتمر: أولاً، إلى عدم وجود نظرية في العمل. ثانياً، إلى الخلافات بين الحوراني وعفلق. ثالثاً، إلى عدم تقيد كل من الزعيمين بالقرارات وعدم خضوعهما للنظام الحزبي في الاتصالات[٢١١].

يمكن القول من زاوية نظر إيديولوجية أن أزمة الحزب في ذلك الوقت ارتبطت بفكرتين أساسيتين ضمن المنظومة الفكرية البعثية آنذاك: أولاً– الزعامة. ثانياً– وحدوية التنظيم. ينقل دندشلي عن عبد الله الريماوي ومجموعته (في بعث الأردن) أن الأزمة الداخلية التي أدت إلى انعقاد هذا الاجتماع (الذي أطلق عليه المؤتمر القومي الثاني للبعث) "تكمن في الأساس في نية ميشيل عفلق في أن يتخلص من أكرم الحوراني ومن أنصاره وأن يلغي اندماج حزب البعث العربي مع الحزب العربي الاشتراكي"[٢١٢]. لكن مسعاه لم يلق نجاحاً. بخصوص النقطة الثانية نقرأ في نضال

البعث: "ولقد استمر الحزب يناضل، بين سنة ١٩٤٧ و١٩٥٤ عملياً كوحدة تنظيمية موحدة، ولم يكن هناك أي فارق تنظيمي بين الحزبي الأردني أو السوري أو اللبناني، ولم يكن في الحزب قيادة قومية وإنما كانت قيادة الحزب في سوريا هي القيادة للحزب كله. وكان مركز العمل هو دمشق"[٢١٣]. "وأول خلاف ظهر حول هذا الموضوع كان بين اللجنة التنفيذية للبعث السوري والقيادة القطرية للحزب في الأردن. إن هذه المشكلة، في الواقع، طرحت بشكل حاد منذ عام ١٩٥٣، أي في الوقت الذي شعر فيه حزب البعث الأردني، بعد اتساع نفوذه وتوسعه، بقوته الذاتية واستقلاليته. فأخذ يبتعد بالتالي تدريجياً بالنسبة إلى القيادة المركزية في دمشق، حيث أنه ربما لم يحسّ، بصورة كافية، بوجودها أو بسلطتها الفعليتين"[٢١٤].

كان من نتيجة الأبحاث والمناقشات في المؤتمر أن استقر الرأي على:

أولاً: انتخاب قيادة قومية لأول مرة في تاريخ الحزب.

ثانياً: وضع نظام داخلي جديد.

ثالثاً: الإنتاج الفكري والسياسي الصادر قبل انعقاد مؤتمر ١٩٥٤، لا يعاد طبعه ونشره على أنه يمثل خط الحزب الإيديولوجي والسياسي، إلا بعد إقراره من قبل هيئة حزبية مسؤولة، تُشكل خصيصاً لهذا الغرض. المقصود بالطبع هي كتابات عفلق. وقد تشكلت لجنة لتقوم بمهمة الإشراف على التوجيه الثقافي، لكنها ماتت دون أن تنتج شيئاً.

رابعاً: تألفت لجنة من عفلق والبيطار والحوراني والريماوي لمعالجة أزمة الحزب في سوريا[٢١٥]. لكن الأزمة استمرت، وكذلك ظلت كتابات عفلق مع دستور البعث تعبّر عن فكر الحزب حتى عام ١٩٦٣، عندما ظهرت "بعض المنطلقات النظرية". على أننا نجد بعض التمهيدات لهذا التحول في الكتابات الصادرة إبان الحرب الكلامية بين البعث ونظام عبد الناصر في الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٢.

ب- الخلاف مع عبد الناصر حول الوحدة والحرية

في شباط ١٩٥٨ قامت الوحدة السورية المصرية. وقد ساهم حزب البعث بقيامها مساهمة فعالة. على أثر ذلك حلت الأحزاب السورية نفسها (ما عدا الحزب الشيوعي السوري)، فاسحة المجال السياسي ليحتله الاتحاد القومي بدلاً عنها. وجاء حلّ حزب البعث بأمر من قيادته، برّره الأمين العام بحجتين: أولاهما، أنه لا قيمة لوجود أحزاب أمام الوحدة، "مادامت هي في حد ذاتها الضمانة الكبرى، وليس لوجود الحرية السياسية فحسب، بل لأنها ستنقل العرب إلى مستوى جديد أرفع من كل ما عرفوه حتى الآن". وثانيتهما، أن "الاتحاد القومي سيحمل عقيدة البعث، كقيادة على أوسع مدلول لكلمة قيادة، وكقاعدة تشرّبت هذه العقيدة على طول السنين، وجربت هذه العقيدة من خلال النضال"[٢١٦]. وقد وافق الحزب لاحقاً على حلّ نفسه في سوريا، وذلك في مؤتمره القومي الثالث المنعقد في بيروت آب/ أيلول ١٩٥٩، كما أيّد حكام الجمهورية العربية المتحدة. ثم عاد في أواخر آب ١٩٦٠ وأدان في المؤتمر القومي الرابع قرار حلّ الحزب، وكذلك هاجم حكام جمهورية الوحدة[٢١٧]. غير أن الخلافات العلنية بين حزب البعث وحكم عبد الناصر بدأت قبل هذا المؤتمر بأشهر، تحديداً بعد استقالة الوزراء البعثيين من الحكومة في كانون الأول ١٩٥٩، وهجوم عبد الناصر على هؤلاء الوزراء في شباط ١٩٦٠.

في نشرة سرية صادرة عن القيادة القومية في آذار ١٩٦٠ حدد حزب البعث مقاييس الحكم الثوري بأن يكون[٢١٨]: قومياً، شعبياً، اشتراكياً انقلابياً. ثم قارن بها الحكم القائم في الجمهورية العربية المتحدة، فوجده مخالفاً لهذا الاتجاه. فقومية الحكم تعني أن يكون "متخلصاً من انحرافات التسلط الإقليمي والاستغلال الإقليمي، وواعياً لمسؤولياته تجاه حركات الثورة العربية في بقية الأقطار". أما الحكم القائم فقد عمد

"إلى تمديد منطق ونظام الحكم اللذين كانا يسيّران القطر المصري قبل الوحدة على الإقليم السوري بكثير من القسر والجهل، وبإصرار متزايد، جمّد وهدّد بالتقلص والضياع منجزات شعبية وأساليب في التنظيم والحكم والنضال حققها نضال القطر السوري قبل الوحدة". "وقد ظهر في أكثر من مناسبة خطر ترسبات فهم الوحدة العربية والمسؤولية القومية للجمهورية، كمجال حيوي واستراتيجية سياسية لقطر مصر ولزعامة معينة".

وتتطلب شعبية الحكم، كما يرى حزب البعث في النشرة المذكورة: "إفساح المجال لجماهير الشعب لتنمية وعيها وتوسيع وتمتين تنظيمها عن طريق التنظيم النقابي للعمال والفلاحين والتنظيم الشعبي السياسي، ودفعها للمشاركة في بناء الدولة، ودعم اتجاهها الديموقراطي الشعبي، ورسم سياستها القومية التقدمية وحمايتها.. (بواسطة المنظمات النقابية والشعبية والنيابية وحكم ديموقراطي يؤمن بالقيادة الجماعية)". خلافاً لذلك يرى الحزب "أن الحكم في الجمهورية العربية المتحدة فردي يعتمد على شخص الرئيس وأجهزة المساعدين الفنيين وأجهزة الاستخبارات والدعاية والضغط". "وقد أدى هذا الأسلوب إلى إبعاد العناصر الكفوءة التي رفضت السير في هذا الأسلوب أو انتقدته، عن أجهزة الدولة..". "رافق هذه السياسة تعطيل جو الحريات العامة والخاصة في إقليمي الجمهورية". و"صدرت تنظيمات تلغي حق الإضراب على جميع العمال والمهنيين، وتشلّ بالتالي سلاح العمال في حماية حقوقهم ضمن التنظيم الرأسمالي الذي مايزال يطبع النظام الاقتصادي في الجمهورية العربية".

بخصوص الاتحاد القومي تقول النشرة: "لقد كان الحزبيون السابقون في الجمهورية العربية يعتقدون عند قيام الوحدة وإلغاء الأحزاب أن الاتحاد القومي سيكون مؤسسة شعبية ثورية، تقوم مع المؤسسات الشعبية النقابية ... بدعم الاتجاه

الشعبي والاشتراكي والديموقراطي للدولة الجديدة، عن طريق رقابتها على الحكم وتوجيهها له ومشاركتها في بناء المجتمع الاشتراكي الجديد وحمايته من الردة الرجعية". "ولكن الاتحاد القومي، كما صُمّم وكما حضّر لأن يكون في الانتخابات المعروفة، كان بعيداً عن تحقيق ما هو منتظر منه. ولقد وُضعت للاتحاد أهداف وصلاحيات محدودة، حصرت مهمته في الدعاية لسياسة الدولة وتنفيذ خططها". "وهكذا تكوّن الاتحاد القومي من أغلبية ساحقة من الموظفين والأشخاص الذين لا لون لهم ومن موظفي أجهزة الاستخبارات والدعاية".

أما "الاشتراكية الانقلابية" للحكم فتكون -بحسب نشرة الحزب المذكورة- بأن "يؤمن بأن الثورة القومية ملك للشعب ويعمل لتنمية هذه الثروة وتوسيع مجالات استثمارها على أسس اشتراكية علمية. والحكم الاشتراكي الانقلابي (الثوري) يعمل لإنشاء مجتمع خال من الفوارق الطبقية ويتبع سياسة مخططة علمية في التصنيع والتنمية الزراعية وإعادة تنظيم الإنتاج وتوزيع الثروة القومية...". ويعترف الحزب لحكم الوحدة بما قام به من خطوات تقدمية جدية كقانون الإصلاح الزراعي وإشراف الدولة على التصنيع والتجارة، لكنه مع ذلك ينتقد "عدم وجود أساس عقائدي للحكم، بل ومحاربة المسؤولين للاتجاه الاشتراكي الذي يؤدي إلى إلغاء الطبقية والاستغلال في المجتمع، ودعوتهم (للتعاون بين الطبقات)، ومحاربتهم للقوى الشعبية والتنظيم النقابي، بجعل الحكم يتجه نحو نظام (تعاوني): - ينظم الاستغلال ويحميه بعد تخفيفه في ظل نظام فردي متين. - يخدّر الطبقة العاملة ويزيف تنظيمها النقابي ويبعدها عن العمل السياسي".

يلاحظ القارئ لنشرة آذار ١٩٦٠: أولاً، أن مقاييس الحكم الثوري التي حددتها هي نفسها المذكورة في بيان لقيادة الحزب بعد المؤتمر القومي الثالث[٢١٩]،

لكن المضامين مختلفة. فبينما تتفق مقاييس المؤتمر الثالث مع دستور البعث ومؤتمره التأسيسي، نرى أن هذه النشرة أعطتها مضامين جديدة مختلفة، مستقاة بطبيعة الحال من تجربة الحزب مع حكم الوحدة.

ثانياً، ينتقد الحزب الحكم القائم في الجمهورية العربية المتحدة ويصفه باللاثورية، مع أن هذا الحكم كان معروفاً له قبل الوحدة و لم يكن وقتها -بنفس المقاييس- أكثر ثورية من الآن، وبالتالي: لماذا أقام معه الوحدة دون شروط؟

ثالثاً، يتجه الحزب في المقاييس الجديدة أكثر نحو اليسار الديموقراطي الشعبي، أو لنقل: إن اتجاهه هنا أكثر اشتراكية وديموقراطية وشعبوية من نظام عبد الناصر وكذلك من إيديولوجيا البعث السابقة: مثلاً إقامة المجتمع اللاطبقي. قد يكون هذا تنافساً بالشعارات اليسارية مع نظام عبد الناصر.

في نشرة تشرين الأول ١٩٦٠ يوصي المؤتمر القومي الرابع بالتركيز على مفهوم الديموقراطية والعمل الشعبي ومتطلباتهما من حريات عامة وحرية صحافة ورأي وحرية التنظيم السياسي والنقابي، وتوضيح فردية النظام القائم في ج.ع.م وأخطار هذه الفردية، ونقد الصفة اللاديموقراطية للاتحاد القومي ومجلس الأمة والتنظيم النقابي، وفي نفس الوقت الدفاع عن وحدة الإقليمين بنقد أوضاع الجمهورية نقداً إيجابياً. ويقرر المؤتمر أن النضال الشعبي هو الأسلوب الوحيد لتحقيق مهام الحزب المرحلية والتحضير للثورة الشعبية، ويدين مواقف القيادات الحزبية التي انحرفت إلى أساليب الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية (في العراق)، لكنه في الوقت ذاته يقر إمكانية قيام انقلاب عسكري -في بعض الظروف- يتجاوب مع أهداف الحركة الوطنية، على أساس اعتباره (فقط) أداة لإزالة العوائق غير الطبيعية التي كان تعرقل النضال الشعبي. ويرى المؤتمر أن ثمة خطأ "يتعلق بالناحية النظرية ويفسر جزئياً الانزلاق العاطفي نحو الوحدة على حساب مقوماتها العلمية التقدمية.

إن كتابات الحزب تركزت بشكل شبه حصري على الوحدة، أما الاشتراكية وأما الديموقراطية فقد ظلتا تلعبان دوراً ثانوياً في تفكير الحزبيين. فالطابع المميز للبعث كان الطابع القومي"[٢٢٠].

بمناسبة القرارات الاشتراكية التي أصدرتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمتعلقة بتأميم الاستيراد والمصارف وبعض الشركات وإشراك العمال في إدارة الشركات والأرباح أيدت القيادة القومية في تصريح لها بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ هذه الخطوات وطالبت بتهيئة الشروط الديموقراطية للمحافظة عليها[٢٢١]. خلافاً لذلك تقول القيادة القومية في نشرة (داخلية) في آب ١٩٦١، إن هذه الخطوات الاشتراكية "مجرد ضربة لقطع الطريق على المعارضة الشعبية الآخذة في النمو والتبلور، المقصود منها انتقال السلطة البيروقراطية من مركز الدفاع إلى مركز الهجوم"، وإنها يمكن أن تتخذ في بلدان رأسمالية. ويطالب الحزب في هذه النشرة بالحرية النقابية، وتوسيع التأميم ليطال وسائل النقل والتجارة الخارجية (في الإقليم السوري)، وبتعاون القطاعين العام والخاص، وإدخال الأهداف القومية في تقرير الخطوات الاشتراكية. وينتقد الحزب هذه الخطوات بأنها جاءت مفاجئة للعرب وبإرادة فرد متسلط، وكان يجب أن يهيأ لها شعبياً، فتُطرح كشعارات أولاً ثم يجري النضال الشعبي من أجلها في الجمهورية وخارجها. ويرفض الحزب كلاً من الديموقراطية البورجوازية والديكتاتورية، ويتبنى الديموقراطية الشعبية التي تهدف "لإقامة النظام الاشتراكي في جو من الحرية السياسية"[٢٢٢]. لا يمكن فهم تناقضات ذلك بمعزل عن تطورات الحرب الدعائية والسجالية بين البعثية والناصرية في ذلك الوقت، والتي انتقلت إلى كل مكان يوجد فيه أثر لهما.

في ٢٨ أيلول ١٩٦١ حدث انفصال سوريا عن مصر بانقلاب عسكري قامت به مجموعة من الضباط السوريين المقربين من نخبة دولة الوحدة. وقد وقع على وثيقة الانفصال أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار من قيادة حزب البعث. وفي ٥ تشرين الأول ١٩٦١ أصدر الحزب بياناً ضد الانفصال، اتهم فيه عبد الناصر بأنه تسبب في هذه النكسة من خلال حكمه الإقليمي الفردي الذي تجاهل ضرورة وأهمية الانفتاح على جماهير الشعب والاستناد إلى منظماتها السياسية والنقابية، مما أضعف الوحدة ومكّن الانفصالية من التغلب عليها. وطالب البيان من أجل تجديد الوحدة التوجه إلى جماهير الشعب وتنظيم قواها الطليعية وتمتين منظمات طبقتها الكادحة في نظام ديموقراطي شعبي[٢٢٣].

في بيان شباط ١٩٦٢ حول الوحدة بقلم الأمين العام انتقد الحزب نفسه مرة أخرى، فذكر من أخطائه: "إرجاؤه البحث في محتوى الوحدة وصيغتها، ككيان قومي جديد، إلى ما بعد إعلانها، وبالتالي موافقته على حل نفسه وإلغاء دوره القيادي في حماية الوحدة وإنمائها، مما أفسح المجال أمام الحكم الفردي، اللااشتراكي، لإفراغ الوحدة من مضمونها الديموقراطي الاشتراكي وبنائها على أساس التسلط الفردي والبوليسي، المستند إلى تفتت القوى الشعبية التقدمية. كما أفسح المجال، بفصله بين الوحدة والديموقراطية، بين مصلحة الجماهير ووجوده، أمام الحكم الفردي والرجعية وأعداء الشعب، للتلاعب بمقدرات ومصير الوحدة وجماهيرها التي تركت دون قيادة أو توجيه..." وفي النهاية دعا إلى "نظام الدولة الواحدة الاتحادية"، الذي يحافظ على معنى الوحدة ويحول دون انحرافها نحو التسلط الإقليمي[٢٢٤]. هذا النقد الذاتي يتضمن في نفس الوقت دعوى حزب البعث بقيادة الجماهير، منفرداً من جهة، وعودة إلى ديموقراطية متعددة الأحزاب، من جهة أخرى. إلا أنه قصر ذلك على الأحزاب التقدمية، فطالب عبد الناصر "بإفساح المجال أمام الشعب لينظم نفسه بحرية

تامة في أحزاب تقدمية ومنظمات ونقابات حرة، تتبنى أهداف الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية وتدافع عنها وتراقب الحكم وتساهم في التخطيط"[٢٢٥].

هذه هي باختصار، ولو مع بعض التكرار أحياناً، انتقادات حزب البعث لعبد الناصر، وتقييمه لتجربة الوحدة ١٩٥٨-١٩٦١. في محادثات الوحدة الثلاثية التي جرت في آذار-نيسان ١٩٦٣ بين قيادة ج.ع.م وقيادتي البعث في سوريا والعراق، اتهم عبد الناصر حزب البعث بأنه مسؤول عن الانفصال، بسبب استقالة وزرائه من حكومة ج.ع.م وهجومه على نظام الوحدة وحكم عبد الناصر، ثم بحكم توقيعه على وثيقة الانفصال. ويقول عبد الناصر، إن الخلاف لم يكن عقائدياً. من دلائل ذلك، يقول مخاطباً صلاح الدين البيطار: أن "الحكم في مصر كان موجوداً من قبل وحدة ٥٨، يا أخ صلاح، ومع ذلك أنتم جيتم للوحدة معاً. والنظام موجود قبل سنة ٥٨، وأنتم سعيتوا للتعاون وياه"[٢٢٦].

ويقول عبد الناصر، إنه لا يوجد خلاف منهجي بين حزب البعث و ج.ع.م، "لسبب بسيط جداً. لان أنا ما اعرفش ما هي عقائدية حزب البعث لغاية دلوقت. أنا قريت دستور حزب البعث، وقريت الكتابين اللي طلعهم حزب البعث ... قريت ده كله بالتفصيل. إيه المنهجية؟ أنا مش شايفها. ما هي قضية حزب البعث؟ ما هي عقائدية حزب البعث؟ غير موجودة أبداً. فخلاف منهجي مفيش. الخلاف هو خلاف شخصي". "لا يوجد تحديد للحرية ولا للديموقراطية ولا للاشتراكية، يوجد فقط شعارات". "وا لله، طالبت أكرم الحوراني ببرنامج الحزب الاشتراكي في مجلس الوزراء. وقال، ما فيش برنامج للحزب، فيه شعارات ... الحاجة اللي اتتوا واضحين فيها كانت الوحدة، وبعدين في الخمس سنين اللي فاتت وقت الوحدة ووقت الانفصال حصل غموض". "اختلفنا على أية عقائدية؟ على الحرية مثلاً؟ وقت الوحدة

انتم طالبتم بقفل كل الصحف، وأنا رفضت". "أنا قريت الكتابين بتوع الأخ ميشيل. مع الأسف، ما فيش شيء محدد. ما هي الحرية؟ لا يوجد تعريف. ولهذا ممكن النهارده تقول، إن الحرية هي الحزب الواحد. وممكن تقول هي الجبهة التقدمية. وممكن تقول، تتعمل الحرية بأربع أو خمس أحزاب متساوية بتنادي بالحرية والوحدة والاشتراكية. وممكن تقول الحرية أبطّل جميع الأحزاب. وممكن تقول الحرية -يعني- ما فيش أحزاب. وممكن تقول الحرية للشعب العامل". "تعالوا، قولوا لنا، وا لله، ايه نظريتكم؟ وايه وسائلكم في التطبيق. بدون هذا لا تستطيع تقعد وتنتقد وتهدم واللي انت عايزه تعمله، وتقول ان احنا عقائديين"[٢٢٧].

أساس الخلاف، برأي عبد الناصر، أن حزب البعث أراد أن تُطلق يده في سوريا إطلاقاً كاملاً، فاقترح لجنة مشاركة سرية مؤلفة من ستة أعضاء، ثلاثة من حزب البعث (عفلق والحوراني والبيطار) وثلاثة من مصر، وهي تحكم وتقرر كل شيء: "وأنا قلت إن البعث ليس سوريا. أنا قلت: وماذا عن الآخرين؟ ماذا عن بقية القوى القومية في سوريا؟ ... اللي خلاني قلت (وماذا عن الآخرين)، أنه لم يكن معقول أن أجعل الوحدة بين مصر وبين حزب البعث في سوريا". ويقول كمال الدين حسين(نائب رئيس ج.ع.م وقتئذ): "كان الشعب المصري بتعامل مع الشعب السوري، بحاله، ما يتعاملش مع حزب البعث لوحده. وبعد كده لما حزب البعث مثلاً غضب عن شيء، وحيعتبر ان كل الناس ما عداهم بس ... عبارة عن عملاء وعبارة عن غير ثوريين ... ده موضوع ... يبقى فيه تجني علينا من غير مناسبة. وكما تجني على الحقيقة من غير مناسبة ان احنا نفترض ان كل من في سوريا غير حزب البعث، لا هو وطني ولا هو قومي ولا هم أحرار ولا هم كذا". ويتساءل عبد الناصر: "هل توحيد القيادة والعمل الشعبي إلى آخر ما تقوله كان يتحقق باقتراحكم اللي قدمتموه، بلجنة سرية تحكم أكثر من أن تكون لجنة تقود سياسياً، لجنة تقرر كل

شيء؟!". ثم يقول: "السؤال: هل حزب البعث وحده يمثل سوريا؟ أنا باقول: لا. فيه ضرورة حتمية توجب على جميع العناصر القومية أن تتحالف أولاً ليكون من تحالفها تمثيل صحيح لسوريا، لتواجه القوات المضادة ثانياً. وأي تفريط في أي من هذه القوى الوحدوية يضعف قوى الخط الوحدوي تجاه الواقع وتجاه الخطر. القضية مش قضية حزب البعث، هي القضية قضية القوى الوحدوية"(٢٢٨).

بهذه القناعة ينتقد عبد الناصر ورفاقه تجربة الاتحاد القومي. يقول عبد الحكيم عامر: "احنا بدأنا سنة ٥٧، ولكن تفكيرنا في الحقيقة في الاتحاد القومي ثبت انه تفكير غير صحيح على أساس انه جمع للمتناقضات ... كان فكرنا ذلك الوقت اننا نحل المشاكل الاجتماعية سلمياً في إطار الاتحاد. ولكن ثبت فشل هذا التفكير. سوريا أثبتت هذا، لأن الكزبري رئيس أول وزارة (للانفصال-ب ع) كان هو سكرتير الاتحاد القومي في دمشق". ويقول عبد الناصر: " ... لإن عملية حل كل الأحزاب في سنة ٥٨ ما كانتش صح ... يعني احنا في سنة ٥٨ كان لازم اتبعنا أسلوب آخر، وهو حل الأحزاب التي لا تتفق في الهدف، ثم تجميع الأحزاب الأخرى التي تجمعها وحدة الهدف، الأحزاب القومية، وتكون هي الطلائع الثورية في جبهة قومية، ثم تسير على هدف واحد". "احنا اعترفنا أن في داخل الاتحاد القومي كان فيه تصادم مع مأمون الكزبري، مع ما يمثله طبعاً، ومع كل عناصر الرأسمالية والإقطاع. ولهذا سمينا الاتحاد الاشتراكي باسم الاتحاد، في داخله طبقات الشعب العاملة تتفاعل وتذوب الفوارق بينها ديموقراطياً، بقيادة الجهاز السياسي اللي هو بيشمل طليعة الاتحاد الاشتراكي، وهو المسؤول عن تحريك التفاعل وقيادته"(٢٢٩).

بهذا الشكل التنظيمي يلغي عبد الناصر الحزبية: "احنا ما بنعتبرش الاتحاد الاشتراكي حزب. هو الحزب بالطبيعة تعبير عن مصالح فئة أو طبقة من الناحية

الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية". "يعني الحزب عبارة عن انتقاء ... معنى هذا ان احنا بنشيل الباقي كله ونتحول من ديموقراطية كل الشعب إلى ديكتاتورية الحزب ... هذا هو الفرق مع مصر. عندنا لا يوجد أحزاب، ولكن تحالف قوى الشعب العاملة. في سوريا فيه أحزاب قومية ذات اتجاه واحد"[٢٣٠]. غير أن ما لا يذكره عبد الناصر ورفاقه أن كل هذا مخطط ومسيّر من الأعلى، من الدولة، من رجال الدولة وبيروقراطييها، الذين يعتبرون أنفسهم طليعة هذا التنظيم، والممثلية العليا لتحالف قوى الشعب العامل. إنها المشكلة الأزلية في الحركات الثورية: خطر الوصاية على الجماهير، في الاستبداد بها، وأخيراً العودة بها إلى شكل جديد من الاستغلال والتسلط.

في معرض حديثه عن العقبات التي ستواجه الدولة الاتحادية العربية، ينتقد عبد الناصر عدم مراعاة وحدة ١٩٥٨ للناحية الإقليمية؛ لكن ليس معنى هذا أنه كان هناك أي استغلال مصري للقطر السوري أو تسلط عليه[٢٣١]: "حايقابلنا في هذا عقبتان أساسيتان: العقبة الأولى هي الإقليمية. ولا بد لنا أن نسلّم، ونحن نتكلم عن الوحدة، ان هناك إقليمية. لأن من أخطاء ٥٨ برضه اللي احنا وقعنا فيها، ان احنا حبينا نلغي الإقليمية. وأخذنا نقول: لا إقليمية، ما فيش إقليمية. وده كان شعار، الحقيقة، احنا تبنيناه منكم (يقصد حزب البعث-ب ع) زمن الوحدة في سوريا، وأخذنا بدون روية وبدون تفكير. ... النقطة الثانية أو الخطر الثاني في الوحدة: التصادم بين الأحزاب أو التصارع بين الأحزاب، أو التسابق، وان كل واحد عايز يكسب أكبر كمية من الناس، قد يدفع القائمين على الحزب، بأنهم ينسوا ان الحزب لخدمة أهداف البلد، ويفتكروا بس ان الحزب يجب أن يقوى ليحكم البلد". يلاحظ المرء لدى عبد الناصر، كما لدى جميع الأحزاب التقدمية العربية، الشيوعية والقومية على حد سواء، الخوف من التنافس السياسي بين الأحزاب أو الأجنحة أو التكتلات،

وبالتالي إغفال أهمية دور الجماهير في المفاضلة والاختيار بين هذه الهيئات أو بين برامجها. وعندما حكمت هذه الحركات السياسية انسحب توجهها اللاتنافسي على الاقتصاد، فمنعت التنافس وحمت بذلك أصحاب الأعمال الحرة وأضعفت الدافع إلى التحسين والتطوير وتخفيض التكاليف، فأضرت بالاقتصاد الوطني وبالمستهلكين.

بخصوص تساؤل عبد الناصر عن الخلافات المنهجية بين البعث ونظام ج.ع.م يجيب عبد الكريم زهور: "الجمهورية العربية المتحدة تنادي بالحرية والاشتراكية والوحدة، وحزب البعث ينادي بالوحدة والحرية والاشتراكية. هناك عملية تفضيل، أفضلية، لا أكثر ولا أقل..." فيرد عبد الناصر: "يا أخي، وا لله، بسببكم، من العقد اللي جت لنا في الدعوة للوحدة العربية والعمل لها احنا حطينا الوحده الآخر، علشان ما يتقالش استعمار مصري، ما يتقالش وعندنا التسلط، وما يتقالش سياسة استعلاء". هذا الترتيب لا يعبر إذن أفضليات، غير أنه يشير إلى أسبقيات زمنية: "الحقيقة فيه مراحل حتمية، اللي هي بتساعد على تثبيت الوحدة. وما هي المراحل؟ -الحرية: لأن بدون حرية لن يستطيع أي إنسان انه يتكلم عن الوحدة ... بعد كده الوحدة بتتأثر جداً بالتكوين الاجتماعي. وما ساعد على هدم الوحدة هو التكوين الاجتماعي في سوريا. لان بالذات العناصر الرأسمالية والعناصر الإقطاعية، كل هذه تكتلت ضده الوحده. ليه؟ يمكن مش كرهاً في الوحدة، بل كرهاً في الاشتراكية. ففيه ترابط بين الاشتراكية والوحدة. ولذلك كان باستمرار بنقول احنا مش حانتحد أبداً مع أي بلد عربي إلا لما يطبق الاشتراكية..."[٢٣٢] بتعبير آخر، كل جهة تشترط لتحقيق الوحدة أن يتبنى الآخرون نظامها.

ج- المؤتمر القومي الخامس وانشقاقات الحزب

في حزيران ١٩٦٢ انعقد في حمص بسوريا المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث، وكان التنظيم الحزبي في سوريا مايزال منحلاً. وقد برزت في هذا المؤتمر ثلاثة اتجاهات مختلفة بحسب موقف كل منها من النظام الناصري. كما هاجم المؤتمر اتجاهاً رابعاً لم يكن ممثلاً فيه، وهو الاتجاه الذي مثّله أكرم الحوراني الذي وقّع على وثيقة الانفصال وتعاون من الحكومات الانفصالية. كان صلاح الدين البيطار هو الآخر قد وقّع على وثيقة الانفصال، لكنه تراجع بعد يومين من ذلك (٤ تشرين الأول ١٩٦١). في الحقيقة كان المؤتمر مكاناً ملائماً لبروز هذه الاتجاهات، وبلورتها إلى حد ما، غير أن ظهورها بدأ في الواقع من خلال مواقفها من الانفصال، وهذا يعني أيضاً مواقفها من نظام عبد الناصر. بعد المؤتمر القومي الخامس اتخذت هذه الاتجاهات بشكل ما كيانات مستقلة، بصورة مرحلية أو نهائية:

١- تيار الحوراني ورفاقه

تميز هذا التيار بعدائه الشديد للنظام الناصري ولشخص الرئيس عبد الناصر بالذات، وذلك بتأثير تجربة قادته السلبية مع عبد الناصر في عهد الوحدة ١٩٥٨-١٩٦١ كان ضد أن تعود سوريا إلى فلك الناصرية، ومن أجل ذلك دعم حكم الانفصال. غير أن تكتل الحوراني رفض الوحدة السورية المصرية فقط، ولم يلغ فكرة الوحدة العربية، إنما تبنى نظرة جديدة إليها. فقد اعتبر "فكرة بناء دولة عربية موحدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، موقفاً نظرياً (غيبياً ميتافيزيقياً). وينتهي من ذلك إلى الاعتقاد بعدم إمكانية تكوين دولة موحدة بين بلدين عربيين ليس بينهما حدود مشتركة، كما هو الحال بين مصر وسوريا. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الواجب أن ندخل في الحساب أيضاً الاختلاف في مستوى المعيشة والتطور السياسي

والوعي القومي العربي، بل وحتى الفوارق في الأمزجة والطباع. وفي النهاية يرى أكرم الحوراني كأمر أقرب إلى الواقع، تشكيل أربعة كيانات أو أربع دول عربية متميزة ومستقلة في الابتداء الواحدة عن الأخرى: وحدة سوريا في حدودها الطبيعية أو (الهلال الخصيب)، ووحدة الجزيرة العربية، ووحدة وادي النيل، وأخيراً وحدة المغرب العربي. وفي الوقت الذي تتكون فيه هذه الكيانات الأربع أو هذه الدول ويطبق فيها أنظمة سياسية (ديموقراطية وتقدمية)، يصبح عندئذ من الممكن إقامة تعاون وثيق بينها في مختلف الميادين، أو حتى اتحاد فيدرالي"[٢٣٣].

يهاجم المؤتمر القومي الخامس هذا التيار، فينعته بأنه "اتجاه انفصالي منحرف لا يجرؤ على كشف هويته فيختفي وراء أسباب مشروعة ظاهرياً ويتسلح بها لا ليطالب بتصحيح الأخطاء والانحرافات بل ليشكك بالوحدة ذاتها، وبذلك يفصل عملياً النضال من أجل الحرية عن النضال من أجل الوحدة - وهذا الفصل بين أهداف متداخلة عضوياً جعل المتمسكين بهذا الاتجاه يفتشون عن دعائم فكرية وعقائدية لموقفهم ليجدوا التبريرات (الموضوعية) التي تحول دون الوحدة بين مصر وسورية، فوقعوا في تخبطات لا أول لها ولا آخر"[٢٣٤].

٢- تيار القطريين

هذا الاتجاه تبناه معظم الأعضاء اللبنانيين في المؤتمر القومي الخامس. وهو "يدافع عن خط سياسي متطرف في وجه النظام الناصري ويرفض بالتالي أي (حوار) أو (تعاون) مع الرئيس عبد الناصر، من أجل تحقيق أية وحدة معه وبأي شكل من الأشكال"[٢٣٥]. جاء في النشرة الحزبية عن المؤتمر: "لقد ارتأى قسم من المؤتمرين عدم طرح شعار الوحدة بين سوريا ومصر في الوقت الحاضر، حتى لو أدّى هذا الموقف إلى عزل الحزب عن الجماهير حالياً شعار الوحدة الشاملة فقط. والسبب الذي يكمن

وراء هذا الموقف هو الخوف من تسلط عبد الناصر مجدداً على إقليمي الجمهورية والعودة إلى الدرامة السابقة التي عاشتها سورية منذ عام ١٩٥٨ حتى ٢٨ أيلول ١٩٦١. لكن أكثرية المؤتمر عارضت هذا الموقف السلبي موضحة نقاط الضعف فيه"(٢٣٦).

في سوريا كان هذا الاتجاه قد تبلور قبل المؤتمر القومي الخامس، بل منذ عهد الوحدة بعد القطيعة مع عبد الناصر. فلم يعترف أصحاب هذا الاتجاه بحل الحزب(٢٣٧)، وجمعوا أنفسهم في تنظيم قطري مستقل عن القيادة القومية. كان من رأيهم استبعاد القادة الثلاثة (عفلق والحوراني والبيطار) نهائياً من الحزب، باعتبارهم مسؤولين عن سوء الحالة التي وصل إليها الحزب والقطر في عهد الوحدة. يقول دندشلي، إن هذا الاتجاه الذي تزعمه رياض المالكي في سوريا كان متفاهماً كلياً ومنسجماً مع "القيادة القطرية في لبنان"، ويعارض أي فكرة تعاون أو حوار مع عبد الناصر. هدفه السياسي كان قبل كل شيء "بناء نظام اشتراكي في كل بلد عربي، كل على حدة. وبتعبير آخر، إن كل وحدة لا يمكن أن تتحقق بين بلدين عربيين إلا إذا سار كل منهما بحزم وتصميم في الطريق الاشتراكي وفي إقامة حكم ديموقراطي تقدمي وشعبي. وعندئذ فقط يمكن للوحدة بين هذين البلدين أن تصبح قابلة للتحقيق، ونستطيع بالتالي أن نتجنب المزالق والأخطار والوقوع في شباك شكل ومضمون الوحدة السورية–المصرية لعام ١٩٥٨"(٢٣٨).

٣– تيار الوحدويين الاشتراكيين

مثل هذا الاتجاه في المؤتمر القومي الخامس عدد من الأعضاء الأردنيين، وهو يرفض الانفصال ويدعو إلى الوحدة الفورية مع مصر(٢٣٩). وقد انتقدته النشرة الحزبية عن المؤتمر، فنعتته بـ"الاتجاه العاطفي السطحي اللاواعي الذي يدعو للوحدة لمجرد أنها

وحدة، دون الاهتمام بالأسس التي تبنى عليها، وبالشروط والضمانات التي تحميها وتنميها. ومؤيدو هذا الاتجاه المخرّب هم القائلون بالوحدة الفورية وبالتصحيح من الداخل. إن التصحيح من الداخل كان لازماً وضرورياً طالما أن ج.ع.م كانت قائمة، أما وقد وقعت نكسة الانفصال، فالعمل السليم والصحيح يقضي بالمحاولة على الأقل من الاستفادة من التجربة المريرة لضمان عدم تكرارها. والضمان لا يكون بالعودة إلى ما قبل دون قيد أو شرط، بل في خلق الظروف وإيجاد الضمانات التي تحمي أية وحدة جديدة من الانتكاس، أي من التسلط الفردي والإقليمي والبوليسي"[٢٤٠]. ويصف مصدر حزبي لاحق هذا الاتجاه بأنه "تيار من الحزبيين القدامى اعتبروا المرحلة تتطلب النضال لإعادة الوحدة الفورية، كما كانت، ولم يعودوا متحمسين لاستمرارية الحزب، بعد توقيع بعض من قادتهم السابقين وثيقة الانفصال (الحوراني، البيطار)، وأسسوا حركة الوحدويين الاشتراكيين، التي استقطبت جماهير ناصرية وحدوية في تلك المرحلة"[٢٤١].

٤- تيار القيادة القومية

هذا الاتجاه هو الذي انتصر في المؤتمر القومي الخامس. "وهو اتجاه ميشيل عفلق والقيادة القومية معه، فيتكوّن من غالبية المؤتمرين وخاصة العراقيين منهم. وهو يتصف بالاعتدال في طرح آرائه والتوازن في عرض القضايا. فمع نقده للهيكلية السياسية للوحدة السورية-المصرية السابقة ورفضه (للحكم الفردي) الذي طبق في سوريا في ظل نظام الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه يدعو في نفس الوقت إلى تجديد (الوحدة الاتحادية) بين سوريا ومصر، مبنية هذه المرة (على أسس صحيحة)"[٢٤٢].
بحسب مفهوم هذا الاتجاه صدر قرار مؤتمر الحزب حول الوحدة[٢٤٣]:
"١- الوحدة أساس عقائدي من أسس وجوده لا يمكن للحزب أن يتخلى عنه.

٢- على ضوء الواقع العربي الحالي، فالوحدة المطروحة للبحث والنضال هي وحدة مصر وسورية. إن هذا لا يمنع أن تغيير الواقع العربي في أي قطر، قد يطرح إمكانيات جديدة للوحدة ليست مطروحة في الوقت الحاضر.

٣- إن الانفصال الذي تم في ٢٨ أيلول ١٩٦١، كان مؤامرة رجعية إقليمية مدعومة من قبل الاستعمار استغلت الانحرافات والأخطاء التي رافقت نظام الحكم لتنقلب لا على هذه الانحرافات، ولكن على الوحدة نفسها...

٤- إن الحزب، أول من لمس هذه الانحرافات التي شوهت وجه الوحدة، وأول من وقف منها موقف المعارض والناقد منذ ظهورها حتى الانفصال، وأول من يدرك خطر هذه الانحرافات وعمقها ويناضل من أجل الحيلولة دون تكرارها.

٥- يرى الحزب أن السبيل الأقوم والأجدى لمحاربة هذه الانحرافات هو في الدعوة إلى الوحدة بين سورية ومصر، في مفهومها ... القائم على أن الوحدة وحدة شعب ووحدة قوى شعبية ووحدة نضال شعبي تقوم على أكتاف الشعب وتستند إليه وتستمد منه في مؤسسات ديموقراطية شعبية بعيدة عن أي تسلط فردي، بعيدة عن أي تسلط بوليسي، بعيدة عن أي تسلط إقليمي.

٦- إن الحزب إذ يتبنى قضية الوحدة بين مصر وسورية لا يكتفي بالنظر إلى الواقع الحالي وإنما يمدّ نظره إلى الأجيال القادمة وإلى المصير العربي. وهو من أجل ذلك يرى أن طرح شعار الوحدة بمفهومها الأصيل غير المشوّه يجب أن يستهدف مبدئياً تكتل الجماهير الشعبية على هذا المفهوم في جبهة شعبية تضم مختلف القوى التقدمية، سواء في المشرق العربي أو في مغربه".

٥- التيار العسكري

يرد ذكره في كتاب نضال حزب البعث بالنص التالي: "أما رفاقنا العسكريون، من سرّح منهم من الجيش بعد وقوع الانفصال أو من بقي، فقد ظلوا محافظين على

تنظيمهم بمعزل عن كل التيارات الأخرى لتكوين جبهة عسكرية مقاومة للانفصال، وبقوا على اتصال وحوار مع كل التيارات قبل ثورة آذار-مارس"[٢٤٤]. ويسمي الزعبي هذا الاتجاه بـ"اللجنة العسكرية"، ويصفها بأنها "مجموعة من الحزبيين (البعثيين) العسكريين، كانوا أيام الوحدة في القاهرة، وأقاموا هناك تنظيماً حزبياً سرياً، غير مرتبط بالقيادة القومية للحزب، أو بالقادة الثلاثة، وهو التنظيم الذي خطط لقيام ثورة ٨ آذار ١٩٦٣. وبالرغم من أن هذه المجموعة من دعاة استبعاد (الأساتذة الثلاثة) إلا أنها بتأثير حركة ٨ شباط في العراق أيدت بصورة مؤقتة ميشيل عفلق ضد أكرم الحوراني". ويعتبر الكاتب تنظيم القطريين امتداداً مدنياً لهذا التكتل[٢٤٥]. أما منيف الرزاز فقد كتب في هذا الاتجاه: " ... قبل أن يعاد تكوين أي نواة للمدنيين الحزبيين في سورية، تكونت في مصر بين الضباط البعثيين المبعدين إليها في مهمات للتدريب أو التحصيل، نواة تنظيم وتكونت لها قيادة ... إنهم بعد أن قام الانفصال، ليسوا مع الانفصال، ولكنهم أيضاً ليسوا مع الوحدة مع عبد الناصر.. وظلوا على تمسكهم (بالبعث) ونظموا أنفسهم (بعثيين) ... كان لبعضهم صلات شخصية مع بعض الحزبيين الثائرين على قادة الحزب. ولكنهم، بثورتهم ضد عبد الناصر، وبثورتهم ضد قادة الحزب، كانوا أقرب إلى اللقاء مع جناح (القطريين) الذين اتجهوا في أواخر الوحدة إلى تنظيم أنفسهم. ولكن على رغم هذا التقارب في النظرة، فقد بقي التنظيم العسكري تنظيماً مستقلاً عن كل أجنحة الحزب، وعن قيادته القومية"[٢٤٦].

استلام السلطة والصراعات الداخلية

١٩٦٣-١٩٦٦

في ٢٨ آذار ١٩٦٢ قام انقلاب عسكري في سوريا ضد حكم الانفصال، شارك فيه ضباط بعثيون وناصريون. غير أن هذه الحركة "فشلت، لأنها انقسمت

على نفسها قبل أن تتم مهمتها: فئة كانت تريد التخلص من الرجعية فوراً على أن تعالج قضية الوحدة فيما بعد، وفئة تريد إنهاء الرجعية والانفصال في آن واحد". ويضيف الرزاز، بأنه لم يكن لقيادة البعث علم مسبق بهذا الانقلاب. كذلك لم يكن لها علم بحركة ٨ آذار ١٩٦٣، التي قام بها ضباط قوميون تقدميون ذوو اتجاهات بعثية وناصرية ومستقلة، "دفعهم جميعاً إلى الحركة نجاح ثورة بغداد (في ٨ شباط ١٩٦٣–ب ع) والصدى العظيم الذي أحدثته، مع الضعف المتناهي الذي وصلت إليه حكومة الانفصال"[٢٤٧]. بعد حركة ٨ آذار ١٩٦٣ أعيد تنظيم حزب البعث في سوريا، فضم تياري القيادة القومية والبعثيين العسكريين، واستبعد جناح الحوراني، بينما رفض جناحا القطريين والوحدويين الاشتراكيين الانضمام إلى التنظيم الجديد. وفي آب ١٩٦٣ انعقد المؤتمر القطري السوري، ثم في الفترة من ٥–٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣ انعقد المؤتمر القومي السادس للحزب. وفي آذار ونيسان ١٩٦٣ جرت محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، اختتمت بإعلان ميثاق ١٧ نيسان. وفي ٢٢ تموز ألغى عبد الناصر الاتفاق بسبب انفراد حزب البعث بالسلطة في سوريا، وإثر سحق حركة ١٨ تموز الانقلابية الناصرية التي قادها العقيد جاسم علوان. في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ أُبعد يسار البعث في العراق (جماعة السعدي) من الحكم والبلاد، وفي شباط ١٩٦٤ تغلب تحالف اليمين والوسط على يسار البعث في سوريا، وعُزل هو الآخر من السلطة والحزب.

أ– المنطلقات النظرية ليسار البعث

في المؤتمر القومي السادس سيطر الجناح اليساري، وهو اتجاه كان متواجداً منذ المؤتمر القومي الخامس، لكنه مندمج مع اتجاه القيادة القومية، ولعب دوراً مناصراً وداعماً لها. استطاع هذا الجناح أن يكسب موافقة المؤتمر القومي السادس على

التقرير العقائدي الذي أعده والذي سمي "بعض المنطلقات النظرية" وشكّل نقطة انعطاف في إيديولوجيا الحزب[٢٤٨]. ففي هذا التقرير فهم جديد للثالوث البعثي (وحدة- حرية- اشتراكية) يتعارض مع المفاهيم البعثية التقليدية أو العفلقية، مع أنه لا يخلو من تنازلات للفكر السابق. جدير بالذكر أن هذا التقرير العقائدي لم ينشر على قواعد الحزب إلا بعد المؤتمر القومي السابع (شباط ١٩٦٤) وإبعاد اليسار عن القيادة والحزب، وإن مقدمة التقرير الطويلة كتبتها القيادة المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع[٢٤٩]، أي يمين البعث، فجاءت مناقضة لنص التقرير. كما أن المصمم الأساسي للتقرير وهو ياسين الحافظ سيشغل يومئذ دوراً قيادياً أساسياً في تشكيل حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري الذي أعلن انشقاقه التام عن القيادة القومية.

في المؤتمر القومي السادس استطاع يسار البعث عبر تحالفه مع الوسط (بقيادة اللجنة العسكرية) أن يتغلب على الجناح العفلقي. وفي المؤتمر القومي السابع أُقصي اليسار بتحالف اليمين والوسط. على أثر ذلك انشق اليسار عن الحزب وكوّن "حزب البعث العربي الاشتراكي" اليساري، ثم تخلى نهائياً عن هذا الاسم، ليصبح "حزب العمال الثوري العربي". السبب في تغيير التسمية هو: "إن كلمة (بعث) تحمل معان ودلالات محافظة، فهي تعني لغوياً العودة إلى الحياة بعد الموت. وبالفعل فإن الإيديولوجيا العفلقية تقوم على موضوعة أن نضال العرب الحديث لا يستهدف إلا (بعث) ماضيهم. إن الإيديولوجيا العفلقية تفهم التقدم على أنه عودة إلى الوراء وإلى الماضي، وتفهم المستقبل على أنه معاودة الاتصال بأرواح الأجداد. إن فضح خرف الإيديولوجيا العفلقية لا يعني التشكيك بالماضي العربي، لأن الماضي هو جزء من حقيقتنا القومية. ولكن ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، هو أن الإيديولوجيا الاشتراكية العالمية لا ترى التاريخ حركة هزّازة إلى أمام ووراء، بل ترى حركة

التاريخ تجاوزاً مستمراً وتخط دائم للواقع. إن كلمة (بعث)، كلمة غير اشتراكية، مدلولها غير ثوري ومعانيها محافظة"[٢٠٠].

فيما يلي سوف نستعرض فهم يسار البعث لثالوث الوحدة والحرية والاشتراكية، صابّين اهتمامنا على المنطلقات النظرية للمؤتمر القومي السادس، دون أن نقتصر عليها.

١- الوحدة العربية

اكتسبت "القومية" و"الوحدة العربية" على يد يسار البعث، بدءاً من المنطلقات النظرية، مضموناً اجتماعياً اقتصادياً جديداً إلى حد بعيد. فالوحدة ليست مجرد تجميع لأجزاء الوطن العربي، بل هي ثورة:

- على الاستعمار "باعتباره خالق التجزئة والحريص على بقائها وتكريسها، باعتبارها وسيلة لاستمرار نفوذه واحتكاراته في الوطن العربي".
- وعلى الإقطاع "كأسلوب إنتاج فات أوانه وكطبقة سياسية في آن واحد، باعتبار أن الطبقة الإقطاعية هي الطبقة العميلة بصورة مباشرة وصريحة للاستعمار".
- وعلى البورجوازية الوطنية "نظراً لأن بورجوازية كل قطر قد نمت بشكل مستقل عن بورجوازيات الأقطار الأخرى". بالمقابل "فإن حركة القومية العربية هي قضية جماهير العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين، وبالتالي فقد أصبح طريق القومية العربية هو طريق العرب نحو الاشتراكية". بناء على ذلك لم تعد العوامل الذاتية والعاطفية قادرة على بناء وحدة تجابه الاستعمار والأعداء الطبقيين الداخليين، مما يوجب اللجوء إلى عوامل موضوعية تتحدد بالضرورة في الالتزام بإيديولوجية "معبّرة بأمانة عن مصالح الجماهير من جهة ومعتمدة عليها

كتنظيم من جهة أخرى". إذن فالكفاح الوحدوي هو كفاح ديموقراطي اشتراكي بالضرورة[٢٥١].

من هنا نصل إلى الأطروحات التالية:

١- إن دولة العرب المنشودة لن تكون ضرباً من الدول القومية التقليدية، بل إن النضال الجماهيري سيصنع اشتراكيته في نفس الوقت الذي يصنع فيه وحدته.

٢- "لم تعد الوحدة العربية مجرد تحقيق لماض سلف، بل هي ضرورة مباشرة في معركة الوجود العربي ضد الاستعمار بشكليه القديم والجديد".

٣- "الوحدة ليست خلاصاً قومياً فحسب، بل هي بالنتيجة خلاص اقتصادي واجتماعي وقضاء على التخلف وسير سريع للحاق بركب التاريخ"، وهذا ما لا تستطيعه أية دولة عربية منفردة.

٤- "الاشتراكية هي المضمون الواقعي للوحدة العربية"، والوحدة بدورها تقدم للاشتراكية "الإطار البشري والاقتصادي الأكثر انسجاماً مع متطلبات شمول التجربة وجذريتها"، بينما التطوير الاقتصادي والتصنيع بشكل خاص -باعتباره القاعدة المادية للاشتراكية- يبقى في البلدان الصغيرة مهدداً بالجمود والاختناق.

٥- الوحدة العربية سلاح للدفاع عن مصالح الشعب العربي في عصر يتطور فيه العالم موضوعياً نحو تكتلات دولية كبرى.

٦- المضمون الشعبي للوحدة العربية يتطلب تطبيق اللامركزية في الحكم (أو تطبيق الحكم الذاتي) باعتباره التطبيق العملي للديموقراطية الاشتراكية، على أن يتم تحديد الإطار لهذا الحكم اللامركزي وفق شروط الإنتاج وحاجات البناء الاقتصادي والاجتماعي، وليس بالضرورة حسب التقسيم الحالي للوطن العربي[٢٥٢].

وتتابع "المنطلقات النظرية" أطروحاتها حول الوحدة العربية:

٧- البناء الوحدوي ينبغي أن يستوعب الظروف الإقليمية والتفاوت في التطور الاقتصادي، لكي يستطيع التغلب عليها وتصفيتها بصورة تدريجية وموزونة وأكيدة عن طريق التفاعل بين الأقطار باعتباره الطريق العملي الوحيد للصهر.

٨- "إن الوحدة في مفهومها الديموقراطي والثوري يجب أن تأتي تتويجاً للنضال الثوري العربي وحصيلة للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين مختلف التجارب الثورية العربية".

٩- "إن تعميق الطابع الاشتراكي الديموقراطي لأسس الوحدة ضمان أساسي لرسوخ بنيانها، فالجماهير الشعبية هي وحدها المبرأة من رواسب الإقليمية وظروفها والمصالح التي تولدها ... في حين أن البورجوازية والبيروقراطية تفقد مواقعها عند زوال الحدود".

١٠- "إن القوى الثورية الجماهيرية المنظمة هي الأدوات الموضوعية التي تصنع الوحدة وتحميها وترسخها، لذا فإن أفضل أشكال الوحدة وأرسخها هي التي تأتي حصيلة لنضال ثوري جماهيري تقوده قوى ثورية منسجمة موحدة ... إلا أن الظروف الموضوعية في الوطن العربي قد خلقت حركات تقدمية أو ثورية متعددة". "إن اللقاء والتفاعل بين القوى القومية التقدمية يبغيان بالنتيجة صهر هذه القوى على الأسس التي يثبت العلم والتجربة النضالية صوابها، إذ أن تحقيق الوحدة رهن بتوحيد المنطلقات النظرية التي ستبنى عليها وبوحدة الأسلوب النضالي المؤدي إلى تحقيقها، إلا أن التوحيد على أساس فرض إطار مسبق يصدر عن قطر يؤدي عملياً إلى نسف كل إمكانية صهر جدية للقوى الثورية الجماهيرية"...

١١- "إن الوحدة العربية سوف تتم على مراحل، وهذه المرحلية في تحقيق الوحدة لا تشكل خطراً على الوحدة الشاملة مادامت ناجمة عن بعض الظروف للنضال العربي وليست تعبيراً عن نظريات شبه انفصالية وشبه إقليمية"(٢٥٣).

هذه الأطروحات متناقضة عموماً في جوهرها مع الآراء العفلقية حول الوحدة العربية، فهي تعتمد بالدرجة الرئيسية على منهج التفكير المادي الجدلي. غير أن يسار البعث ويمينه يتفقان في نهاية المطاف على ضرورة الوحدة لبناء الاشتراكية، وفي هذا يختلفان إلى حد ما مع وسط البعث ("حركة ٢٣ شباط" فيما بعد). ولكن، بينما يقوم هذا الرأي لدى اليمين على أساس تقديمه للوحدة على الاشتراكية في سلم الأولويات (والأصح: انطلاقاً من كون الاشتراكية فرعاً للقومية)، فإنه يستند لدى اليسار على تقديره للضرورات الموضوعية الاقتصادية والسياسية في بناء الاشتراكية. إنه سلم أفضليات مماثل شكلاً لما لدى البعث التقليدي، إنما مخالف له في المحتوى، أو لنقل: يختلف عنه في الرابط بين عناصر الثالوث البعثي. فالتماثل المذكور يوحيه لنا القول بـ"إن التناقض بين مصالح الشعب العربي وبين الاستعمار مايزال التناقض الأساسي الذي ينبغي على قوى الثورة العربية حلّه وتصفيته"، في حين "أن العروش وقوى الإقطاع والملكية العقارية الكبيرة تشكل العدو الرئيسي الثاني للثورة العربية، في مرحلته الراهنة" و"إن البورجوازية الاحتكارية الكبيرة تشكل -هي الأخرى- قوة معادية، بشكل أساسي للثورة العربية في مرحلتها الراهنة". غير أن اليسار، خلافاً للعفلقية، يجمع إلى هؤلاء "البورجوازية الوسطى" (المسماة بالوطنية أحياناً)، لأنها "أصبحت عاملاً سلبياً في التطور الوحدوي والاقتصادي في الوطن العربي"(٢٥٤).

كما نلاحظ، ينطلق يسار البعث من الخارج، وينتهي في الداخل. فالمعاداة للاستعمار هي المبدأ، وللوحدة الأولوية: "لقد أصبح (موزاييك) الدول العربية شرطاً

أساسياً للتحرر من اقتصاد التجزئة والكولونيالي"[٢٥٥]. في حين تبدأ العفلقية من الداخل، من سبات الأمة العربية، والاستعمار هو المعيق الخارجي لإيقاظها. إن يسار البعث قومي بلا شك، وبالنظر إلى ما سبق قوله نرى أنفسنا مدفوعين إلى القول بأنه "ماركسي قومي" أو "قومي ماركسي"، رغم ما لهذا التعبير من إشكالات. فيسار البعث يختلف عن اليمين في أنه يؤكد من جهته على الطابع الجماهيري الشعبي والمضمون الاشتراكي للوحدة، ويؤكد من جهة أخرى على أولوية الاشتراكية في المستقبل: "إن الاشتراكية هي الهدف الأساسي للثورة العربية في مراحلها المتقدمة. وعبر النضال الاشتراكي وبموازاته ستتحقق الوحدة العربية"[٢٥٦].

لكن يسار البعث لم ير في زمانه إمكانية إلا لوحدة ذات طابع بورجوازي صغير، حيث أن العمال والفلاحين الفقراء يناضلون في سبيل الوحدة "جنباً إلى جنب وفي خندق واحد تحت قيادة البورجوازية الصغيرة". وتجاه هذه الحقيقة العيانية يدعو هذا اليسار القسم الواعي من الطبقة العاملة والقوى السياسية الملتزمة بهذه الطبقة إلى الانخراط في هذا النضال وتوسيعه وتعميقه[٢٥٧]. وهذا مطب وقع فيه يسار البعث، إذ خضع للأمر الواقع وبنى عليه فكراً وسياسة، مع أن هذا اليسار كان قبل أكثر من سنة الجناح الأقوى في الحزب والسلطة، وكان هناك احتمال تاريخي (مع افتراض أن هذا اليسار هو بالضبط كما فهم نفسه) لكي يسير بالبلاد نحو الاشتراكية، لو توفرت العوامل الذاتية. أخيراً، نلاحظ في الأطروحة العاشرة عدم تحمل اليسار لتعدد الآراء، كما وجدنا ذلك لدى عبد الناصر في موضوع الوحدة. الديموقراطية السياسية تتضمن تعدد الاتجاهات، بينما تبغي الديموقراطية بحسب الأطروحة المذكورة توحيدها، وهذا بارادوكس (تناقض ذاتي). إن تعليق الوحدة على توحيد الاتجاهات هو -برأيي- تعليق للوحدة نفسها، وإنما يمكن دائماً البحث عن أسس مشتركة تُبنى عليها الدولة الوحدوية، ثم يجري توسيعها وتطويرها، كما في الوحدة الأوروبية مثلاً.

٢- الديموقراطية الشعبية

بينما كانت "الحرية" بالنسبة للبعث التقليدي تعني "التحرر" من الاستعمار، إلى جانب إن لم يكن قبل الحرية في الداخل، أصبحت تعني في مفهوم يسار البعث "ممارسة الديموقراطية الشعبية". في منطلقاته النظرية يدير حزب البعث بقيادة اليسار ظهره للديموقراطية البورجوازية وللبرلمانية، غير أنه يبرر ماضي الحزب حيث موقفه من اللعبة البرلمانية. من ناحية أخرى يعترف التقرير المذكور بأن الحزب "لم يتصد لصياغة أساس نظري جديد لمفهوم محدد ملموس للحرية والديموقراطية في إطارها الاشتراكي"، و"لم يستشرف صيغة نموذجية لأساس للحكم، ثوري وجذري وديموقراطي شعبي في آن واحد". في نفس الوقت يزعم التقرير أن الحزب كان "يستنكر دوماً مظاهر خرق المشروعية الاشتراكية والتضييق على حرية الجماهير الشعبية والتسلط البيروقراطي عليها، هذه المظاهر التي عانتها بعض التجارب الاشتراكية الثورية"[٢٥٨].

ينتقد يسار البعث، إذن، وهو هنا المهيمن على المؤتمر القومي السادس، وفي نفس الوقت كلاً من الديموقراطية البورجوازية والاشتراكية البيروقراطية. إلا أنه، عندما يبحث في "الديموقراطية الشعبية" التي يريدها، نراه يأخذ بالنظريات التي تتبناها تلك "الاشتراكية البيروقراطية" التي رفضها منذ قليل. يقول واضعوا التقرير: "إن الديموقراطية الشعبية لن تأتي عبر أسلوب تمثيلي للجماهير الشعبية بدون إطار سياسي وبدون خلايا ثورية منظمة، تشمل العناصر النضالية الأعمق وعياً والأشد ثباتاً، المتعمقة ببعد النظر السياسي والكفاءة في العمل والمليئة بروح التضحية بالذات والمخلصة إلى أقصى حد لقضية الجماهير"[٢٥٩]. هذه فكرة بلشفية. ثم يتابعون: "إن مركزية السلطة الديموقراطية الشعبية لا يمكن أن تتوفر، على نحو جاد وفعال، إلا إذا جاءت حصيلة للتنظيم السياسي الطلائعي الثوري. إلا أن هذه المركزية لا يجب أن

تلغي مبدأ الانتخاب وتحوله إلى عملية شكلية. إن الشرط الأساسي لديموقراطية المجالس الشعبية وثوريتها هي في تكوين هذه المجالس عن طريق الانتخاب الحر المباشر على جميع المستويات، في القرية والمدينة والمنطقة والمحافظة.. ثم على المستوى القطري فالقومي"[٢٦٠]. هذا هو نظام السوفييتات (النظام المجالسي)[٢٦١]، وهو يختلف جذرياً عن النموذج البلشفي، بالرغم من أن اسم دولته كان "الاتحاد السوفييتي". وبذلك حاول يسار البعث أن يوفق ما بين طرحه لمفهوم "الحزب القائد" وبين نظام مجالسي غير بلشفي أو غير سوفييتي، في محاولة مبكرة لاحتذاء أنماط اليسار الجديد غير المسفيت. وهو توفيق لا بد أن يصطدم حين تطبيقه بتناقضات فعلية ما بين قيادية الحزب وديموقراطية المجالس.

"أما الطليعة الاشتراكية فتقوم بدور الوسيط والقائد (وإن كانت في السلطة) الذي يعمل على ضبط مسيرة الجماهير نحو المستقبل الاشتراكي بشكل علمي وبأسلوب ديموقراطي". "طبيعي أن الحزب لا يمكن أن يستوعب كل الجماهير الشعبية، بل طليعتها فحسب، ولهذا فهو (المحرك) الذي يسيّر المنظمات والمجالس الشعبية ويقودها..". "إن مبدأ (الحزب القائد) أصبح أمراً تمليه الضرورة المرحلية لوجود سلطة مركزية ثابتة تقود عملية البناء الاشتراكي، كما أكدته التجارب الثورية الاشتراكية في العالم وبنوع خاص ظروف البلدان النامية.."[٢٦٢]. هكذا نرى المؤتمر القومي السادس يسترشد بتجارب الثورات الاشتراكية التي نعتها منذ قليل -وبحق- بالبيروقراطية. يبدو أن واضعي التقرير لم ينتبهوا إلى أن السوفييتات كان شكلية فحسب، كانت إرثاً قامت عليه ثورة أكتوبر ١٩١٧، لكن هذه المجالس أفرغت من مضمونها بعد انفراد البلاشفة بالسلطة.

على أية حال: كيف يمكن أن تكون هناك مجالس شعبية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً، أي مجالس غير صورية، في نفس الوقت الذي تسيّرها فيه وتقودها طليعة اشتراكية أو حزب ثوري؟ إن نظام السوفييتات لا ينسجم على الإطلاق مع مبدأ الحزب القائد أو الحزب الواحد، أو أي شكل من أشكال التمييز أو الامتياز الدائم لأية فئة حزبية. يمكن أن يُبعد هذا النظام طبقات أو فئات اجتماعية معينة عن الحياة السياسية العامة بناء على أسس تنطلق من النظام نفسه، مثل شرط عدم الملكية لوسائل الإنتاج الاجتماعي وعدم استغلال قوة عمل الغير وشرط المساهمة في عملية الانتاج الاجتماعي، ولكن كنظام سوفييتات لا يمكن أن يكون ملحقاً بحزب سياسي معين، طالما أن هذا الحزب لا يضم جميع أعضاء الطبقات والفئات الاجتماعية المشاركة في الحياة السياسية العامة. وقد كان الاتحاد الاشتراكي في مصر الناصرية يضم تقريباً خمسة ملايين ونصف مليون عضو من أصل ستة ملايين مواطن يحق لهم الانتخاب[٢٦٣]، غير أنه هو الآخر كان خاضعاً لطبقة أهل الدولة ومسيّراً من طليعتها الثورية. لذلك: إما أن يكون الانتخاب حقيقة حراً مباشراً، وعندئذ لا ضمانة أكيدة ودائمة لنجاح هذا الحزب أو ذاك من أحزاب العاملين السياسية، مهما كان يظن نفسه مخلصاً للطبقة العاملة وللاشتراكية، أو يكون انتخاباً صورياً، وعندئذ ينجح من بيده أجهزة الدولة ووسائل الانتاج.

بعد انشقاقه عن الحزب التقليدي عدّل يسار البعث في بعض مواقفه النظرية من مسألة الديموقراطية الشعبية، فاعتبر نفسه "مجرد فصيلة طليعة من الطبقة العاملة"، و"مجرد أداة وسلاح بيد الجماهير". في قراره هذا انطلق حزب العمال الثوري العربي ("يسار البعث" سابقاً) "من الواقع الملموس لحركة الجماهير العربية، كما أنه استهدف محاربة نزعة الاحتكار النخبوية، التي يمكن أن تكون موجودة، على مدى أو آخر، في قواعد الحزب، كإرث من حزب البعث"[٢٦٤]. وكان حزب البعث اليساري

قد اعتبر حزب البعث التقليدي مخطئاً، إذ اعتقد هذا الأخير في عام ١٩٦٣ أنه القوة السياسية الوحيدة في العراق، "وأنه سيكون بديلاً للقوى الأخرى وللتطور الموضوعي معاً"(٢٦٥).

هذه الآراء تصل إلى فكرة تكوين جبهة من القوى السياسية أو حزب موحّد تندمج فيه هذه القوى. بذلك تزول مشكلة الحزب القائد أو الحزب الواحد، مرحلياً (لأن تطور المجتمع يفرز على الدوام اتجاهات سياسية جديدة)، لكن في كل الأحوال لم تزل إشكالية التوفيق بين الديموقراطية الشعبية ودور الطليعة قائمة في كل التجارب التي نعتت بـ"الديموقراطية الثورية". ومهما كانت هذه الطليعة يسارية وذات نوايا طيبة تجاه الجماهير، فإنها تنزع بحكم كونها طليعة نحو الحلول محل الجماهير. هذا ما نراه في آراء حزب العمال الثوري التالية: "وبما أن الحزب الاشتراكي الثوري يجسّد – من حيث المبدأ– مصالح الطبقة العاملة وسائر الجماهير الكادحة، لذا فإن العضو عندما يخضع مصالحه للحزب يكون قد جسّد فعلاً – الأخلاق الاشتراكية في موقفه وسلوكه، لأنه أخضع مصالحه الخاصة لمصلحة الجماهير الكادحة، من خلال الحزب وبواسطته.. في العلاقة بين العضو والحزب، ينبغي على كل عضو تمثّل هذا الشعار: مصالح الحزب فوق كل شيء. هذا الشعار يجسّد الأخلاق الاشتراكية ويبلور ممارستها الحقة"(٢٦٦).

منذ البدء تسليماً بتجسيد الحزب لمصالح الطبقة العاملة، كما نجد نفياً لاحتمال التعارض بين مصلحة الجماهير ومصلحة الحزب. تبدو مقولات يسار البعث وصائية تجاه الجماهير: "الجماهير الشعبية، وعلى رأسها الطبقة العاملة، هي التي تحقق الثورة الاشتراكية. إن الجماهير منبع الحكمة ومصدر الثورة. هذه الحقيقة تفرض اعتبار حركة الطليعة أداة الجماهير في إحداث التحولات الثورية في المجتمع. ومهمة الطليعة،

هي القيام بدور الوسيط والقائد الذي يعمل على ضبط مسيرة الجماهير، نحو المستقبل الاشتراكي. إن حركة الطليعة لا يمكن أن تنهض بهذا الدور، إلا إذا التزمت خط الجماهير"[٢٦٧]. وهنا نلحظ التدرج من أن الجماهير هي التي تحقق الثورة الاشتراكية وهي المعلم الأكبر، إلى أن الجماهير لا تقوم بالتحويلات الثورية بنفسها، بل بأداتها التي هي الطليعة، إلى أن هذه الطليعة تضبط مسيرة الجماهير وتقودها نحو الاشتراكية ... ومن ثم العودة إلى أن خط الجماهير (وهذه فكرة مادية) هي الدليل. ولكن: من يحدد خط الجماهير؟! ... إلخ من التأرجح بين نظريتين تقفان على طرفي نقيض: البلشفية بشكلها الروسي أو الصيني أو العالمثالثي من طرف، والاشتراكية الديموقراطية، بدءاً بكومونة باريس وانتهاء بكرونشتات، من طرف آخر.

٣- ملامح الطريق العربي إلى الاشتراكية

يعرّف المؤتمر القومي السادس "الاشتراكية" بأنها تهدف "إلى إقامة نظام اجتماعي يخلق ظروفاً موضوعية، اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية جديدة، تعتق الإنسان من جميع أنواع الاستغلال والتسلط والجمود وتتيح له الفرص لكي يكون إنساناً حراً كلياً". ثم: "التحويل الاشتراكي للمجتمع يعني -من حيث المبدأ- تحويل ملكية وسائل الإنتاج الخاصة إلى ملكية عامة للشعب بأسره، ويلغي الحاجة للوسيط الرأسمالي بصورة نهائية ويجعل دخل الفرد يرتبط مباشرة بعمله وكفاءته ويصهر سائر الطبقات في بوتقة واحدة. وهو أخيراً يلغي اقتصاد الربح ويخلق اقتصاداً يرتكز على الحاجات"[٢٦٨]. يُلاحظ هنا أنه لم يجر الحديث عن "الاشتراكية العربية"، بل عن "الاشتراكية" بالإطلاق. وقد رفض يسار البعث فيما بعد مفهوم "الاشتراكية العربية" لدى يمين البعث، باعتبار "أن اشتراكية الحزب التقليدي لم تُسم بالاشتراكية العربية إلا لتغطية الطابع الطبقي لهذه الاشتراكية، باعتبارها الشكل النموذجي لاشتراكية

الطبقة البورجوازية الصغيرة"[٢٦٩]. هكذا رفض اليسار هذا المفهوم العفلقي واستعاض عنه بـ"الطريق العربي إلى الاشتراكية".

في التعريف المذكور أعلاه لا نجد ذكراً لدور طبقات معينة، كما إن عبارة "الشعب" غير واضحة تماماً. لكن، هناك إشارة إلى أن السلطة الجديدة التي سوف تبني الاشتراكية "هي السلطة الممثلة للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبورجوازية الصغيرة (التجارية والصناعية والخدمات). إلا أن الثورة الاشتراكية لكي تسير بحزم إلى آخر الشوط ولكي تبني مجتمعاً قومياً اشتراكياً سليماً، لا بد أن تعتمد أساساً الجماهير الكادحة"[٢٧٠]. وهنا نلاحظ أن المؤتمر السادس قال "السلطة الممثلة للعمال و..."، ولم يبيّن كيفية التمثيل، وأكّد على دور الجماهير الكادحة دون أن يحددها أو يوضح دورها. فيما بعد أخذ يسار البعث بالرأي الشائع لدى الأحزاب الشيوعية، بأن الطبقة العاملة "هي الطبقة المؤهلة تاريخياً لقيادة التطور الاشتراكي"[٢٧١]. كذلك يثير الانتباه في فهم المؤتمر القومي السادس للاشتراكية رفض للملكية الفردية، حيث ينتقد موقف الحزب السابق والانتهازية التي كانت تطبع هذه الموقف من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج[٢٧٢].

يعترف حزب البعث أو يتنبأ بخطر البيروقراطية في النظام الذي يتبناه، فيقول في التقرير العقائدي: "إن التأميم في ظروف البلدان المتخلفة، عندما يتناول القطاعات الهامة للاقتصاد القومي بحيث يتيح للسلطة الثورية الشعبية قيادة الاقتصاد الوطني بصورة كاملة، هو الخطوة الثورية الأولى نحو الاشتراكية، وهو يفتح الطريق أمام التحويل الاشتراكي للمجتمع. وفي بلد متخلف لم تتوفر فيه القاعدة المادية للاشتراكية، غالباً ما تنتهي عمليات التأميم إلى نظام رأسمالية الدولة. وإذا كان لرأسمالية الدولة بعض الجوانب الإيجابية، لأنها تلعب دوراً تقدمياً في التطور وتخلق

الظروف الموضوعية لبناء الاشتراكية، وتصبح أداة نضال ضد المجتمع القديم، إلا أن هذا الجانب الإيجابي لرأسمالية الدولة، ينبغي ألا يحجب عن الأنظار الهدف البعيد للتحويل الاشتراكي، وهو تطوير المجتمع العربي إلى مجتمع اشتراكي كامل في ظروفه وخصائصه. لذا ينبغي –منذ البدء– تقييم هذه المرحلة وفق نظرة علمية، وتركيز الانتباه على الظواهر السلبية التي تلازمها، بغية الحد من نموها واستئصالها في النهاية"(٢٧٣).

نفهم من هذا النص أن ثمة قبول بنظام رأسمالية الدولة، على مضض أو اعتباره شراً لا بد منه، على أمل إزالة نواحيها السلبية في المستقبل. وهو ما يكشف عن التسليم ضمنياً بأن التحويل الاشتراكي لا بد أن يُنتج نظام رأسمالية الدولة. ولكن، ماذا فرضاً لو كانت السلطة الاقتصادية بيد المنتجين أنفسهم؟ رأسمالية الدولة تنشأ عندما تتصرف فئة أو طبقة أهل الدولة (رجالها) بوسائل الإنتاج (دون حاجة لأن تملكها حقوقياً). في البلدان الرأسمالية المتقدمة تظهر رأسمالية الدولة أو تتقوى وتزداد البيروقراطية بتدخل الطبقة الوسطى في المجرى الاقتصادي عند انتخابها للحكم. لتعدّل وتصحح في توزيع الدخل الوطني. وكذلك تترافق مع النظام الفاشي والمد الإمبريالي، خاصة في ظروف تأزم الرأسمالية، فتخدم عندئذ مباشرة الرأسمال الكبير في صراعه الداخلي والخارجي. أما في ظروف البلدان المتخلفة فتقوم بهذا الدور وهذه الوظيفة فئة من الطبقة البورجوازية المتوسطة والصغيرة بغرض دفع التطور الرأسمالي إلى الأمام، وهو تطور يعيقه تحالف الرأسمال الكبير الكومبرادوري مع كبار المالكين والإمبريالية، وتتكوّن بورجوازية بيروقراطية تكنوقراطية، أي تخلق طبقة بورجوازية جديدة مجدَّدة ومنقّية للدم البورجوازي المشوب والفاسد. ربما أعادت هذه الرأسمالية دفة القيادة الاقتصادية بعد فترة تحسينات وصيانات بورجوازية إلى "القبطان" الرأسمالي الكبير، أو تحولت هي نفسها كرافد جديد للطبقة الرأسمالية التقليدية. وإذا لم يحدث

ذلك فإن تناقضاً سوف ينشأ بين رأسمالية الطبقة الجديدة (رأسمالية الدولـة) ورأسمالية أفراد الطبقة ذاتها، إلى جانب التناقضات الرأسمالية الأخرى. إن رأسمالية الدولة في البلدان المتخلفة شكل مناسب للتراكم الرأسمالي الأولي، تقوم به الجماعات المسيطرة من الطبقات الوسطى لترتقي على أساسه إلى مصفّ الطبقة الرأسمالية العليا، وهي تحقق بنجاح نسبي ما يسمى اقتصادياً بالنمو عن طريق التراكم التوسعي الذي يبني الهياكل الارتكازية الأساسية للاقتصاد، إلا أنه عند مرحلة معينة من هذا النمو تشتد الحاجة إلى الانتقال للنمو عن طريق التراكم المكثف الذي يتطلب الاستحداث وإطلاق المبادرة والإبداع. وهي مشكلة الانتقال التي لم تجد حتى اليوم لها في معظم التجارب "الاشتراكية.

يتابع المؤتمر شرحه لمخاطر السلطة الجديدة فيقول: "إن أولى المظاهر السلبية في رأسمالية الدولة هي إضعاف الديموقراطية الاشتراكية وبروز مخاطر البيروقراطية، التي تمارس ضرباً من الوصاية على الجماهير العاملة المنتجة. إن غياب الطبقة الكادحة عن المشاركة في توجيه البناء الاشتراكي وضعف الطبقة العاملة العددي وتأخرها السياسي، تدفع مخاطر البيروقراطية إلى التفاقم. لذا فإن تعميق المضمون الديموقراطي للاشتراكية، الذي لا يمكن أن يتوفر إلا بفتح الطريق أمام مشاركة جماهير العمال والفلاحين في إدارة الاقتصاد هو وحده الذي سيلجم التسلط البيروقراطي على الجماهير". ثم نقرأ التقرير العقائدي: "إن الجماهير الشعبية المنظمة هي البديل الوحيد للبيروقراطية الذي يملأ في نفس الوقت الاشتراكية بمضمونها الديموقراطي والإنساني، في حين أن البيروقراطية تشوّه الاشتراكية وتسلبها مضمونها الإنساني ... فالاشتراكية لا يمكن أن تتحقق وتتطور إلا مع الجماهير الشعبية المنظمة وبالاعتماد على مبادرتها والثقة بقواها وإمكانياتها"[٢٧٤].

هكذا يهاجم المؤتمرون التسلط والوصاية على الجماهير ويدعون إلى الثقة بقواها وإمكانياتها، في حين أن هذه الثقة ماتزال -كما يبدو- موضع شك. فعلى النقيض من ذلك يقول المؤتمر في مقرراته: "وقد يعترض البعض قائلاً، إن الشعب وحده هو مصدر كل السلطة، وبالتالي لا يجوز القول إن الحزب هو السلطة الأولى...". ثم يجيب على هذا التساؤل: "فهل الفلاحون والعمال لهم، في الفترة الراهنة، القدرة على ممارسة السلطة بشكل مباشر؟ إن معالجة هذا الموضوع الحي الواقعي تحتم على الحزب -طليعة الشعب المنظم- أن يقود الشعب في ثورته، وأن يعمل بقوة على خلق الظروف الموضوعية التي تمكّن الطبقات الشعبية من ممارسة السلطة بشكل مباشر"[٢٧٥]. هنا نعثر فعلياً على درجة من درجات الالتباس ما بين مفهوم الطليعة وما بين وضعيتها النخبوية الوصائية التي تعيق وأعاقت فعلياً ما تصوره اليساريون من التزام بتسليم السلطة للشعب. وتلك هي تناقضات جوهرية في أنظمة "الديموقراطية الشعبية" التي تتبنى مفهوم "عدم نضج الجماهير".

يعلل المؤتمر عدم نضج الجماهير بثلاثة أسباب[٢٧٦]:

أولاً، نقص ثقافة الجماهير وعدم توفر روح الإقدام والمبادرة عندها.

ثانياً، انعدام الخبرة والتجربة في قيادة شؤون السلطة - وهذا ينطبق حتى على العمال والفلاحين الحزبيين(!)...

ثالثاً، اضطرار الثورة لاستبقاء الجهاز الإداري والفني القديم (البورجوازي بالتبعية).

الطريف لدى الأحزاب العربية، أن آراءها وهي في السلطة قد تتحول أحياناً إلى نقيضاتها وهي في المعارضة، أو بالعكس. فعندما جرت التأميمات في سوريا وصدر قانون التسيير الذاتي في عام ١٩٦٤، بعد إبعاد البعثيين اليساريين (الذين سمّوا وقتذاك "السعديين"، نسبة إلى علي صالح السعدي)، بيّن حزب البعث اليساري المنشق ثلاثة مخاطر تتهدد التسيير الذاتي في سوريا، وكان الخطر الثالث "هو البيروقراطية الجديدة

التي تولّت إدارة المؤسسات والشركات. إن العناصر اليمينية والانتهازية من هؤلاء البيروقراطيين أخذوا يتحدثون مؤخراً عن (جهل) العمال و(عدم خبرتهم) و(طمعهم)، في محاولة لوضع مبدأ (التسيير الذاتي) على الرف وتكريس (امتيازاتهم) الجديدة كطبقة"[٢٧٧] بنفس المعنى يتحدث البعث اليساري أيضاً عن مصر الناصرية والاتحاد الاشتراكي والبيروقراطية، ويبين أهمية طليعة على شاكلة "عصبة الشيوعيين اليوغسلاف": "إن حركة طليعية كهذه هي وحدها التي تستطيع أن تضع المبادرة بيد الجماهير الشعبية، وهي التي تجدد دوماً كفاءات السلطة وتطورها وتمنحها النسغ الثوري، وهي التي تحول دون إقامة جدار بيروقراطي بين السلطة الثورية وبين الجماهير. وهي التي ستصبح المسنن الكبير الذي تدور حوله ومعه جميع المنظمات الجماهيرية الأخرى"[٢٧٨] - هكذا نعود إلى ما سبق قوله خلال الحديث عن فهم الحرية والديموقراطية لدى يسار البعث، ونصل إلى الرأي بأن المنظومة الفكرية ليسار البعث تفضي إلى تعارض بين الديموقراطية ودور الطليعة الثورية، أو خلط بين الجماهير وطليعتها، أو استبدال النخبة بالجماهير الشعبية، - وهذه ثلاث تسميات لمضمون واحد.

ب- نظام الحكم

حتى قيام حركة ٨ آذار ١٩٦٣ كان حزب البعث يتبنى رسمياً النظام البورجوازي في الحكم، من حيث الأساس. غير أن شكل الحكم لم يكن واضحاً لديه، أو بالأحرى ليس ثابتاً. فعند وضع الدستور ١٩٤٧ تأرجح بين الملكية والجمهورية، ثم استقر في كانون الثاني ١٩٥٠ على النظام الجمهوري. وفي ظروف معينة أيد الديكتاتوريات العسكرية، وفي عام ١٩٥٨ قبل بنظام عبد الناصر واتحاده القومي. لكن، حتى عام ١٩٦٣ كان غالباً ما يميل إلى النظام البرلماني البورجوازي.

في فترة النضال السلبي كـان يطمح في النتيجة إلى التعجيل بالتطورات الحاصلة في البلاد باتجاه رأسمالي ديموقراطي وحدوي، ضد الإقطاع والتجزئة القومية وضد الرأسمالية الكومبرادورية والاحتكارية، مع الرأسمال الوطني والمنتجين المتوسطين والصغار. لم يكن ضد الأسس الأخلاقية والدينية والاقتصادية والفلسفية للمجتمع، ولم يصرّح مرة عن رغبة بنسف الهرم الاجتماعي المتواجد، كأن تستلم طبقة معينة في أسفل الهرم الاجتماعي، ولا حتى من منتصف الهرم، السلطة الاقتصادية والسياسية. لذلك كان الحزب حتى ذلك الوقت يتوجه في خطبه وبياناته إلى "الشعب" دون تحديد طبقي[٢٧٩]. وفي الداخل لم يكن يميّز بين أعضائه طبقياً، وهؤلاء كانوا بغالبيتهم من مثقفي البورجوازية الصغيرة[٢٨٠].

بعد حركة آذار ١٩٦٣ تمركزت السلطة بيد "المجلس الوطني لقيادة الثورة"، الذي ضمّ غالبية بعثية. في البداية لم تكن العلاقة بين الحزب والسلطة واضحة ولا مستقرة، وكانت تخلق متاعب وخلافات، حتى عندما أصبحت السلطة كاملة بيد البعثيين. كان المهم إيجاد صيغة علاقة موضوعية محددة بين الحزب والحكم، تكفل سيطرة الحزب على الحكم. من أجل ذلك قدّم اقتراح بأن يتشكل المجلس الوطني من قبل القيادات الحزبية العليا، وقدّم اقتراح بأن تكون القيادة القطرية -في أي وقت- تلقائياً بمحمل أعضائها في عضوية المجلس. وكان هناك اتجاه آخر يهمّه بالدرجة الأولى سيطرة البعثيين (لا سيطرة حزب البعث) على السلطة، فرأى إشراك بعض أعضاء القيادة القطرية فقط في عضوية المجلس الوطني[٢٨١]. وإثر إقصاء الحلفاء الناصريين والمستقلين الذين شاركوا البعث في حركة ٨ آذار، لا سيما إثر سحق حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ الناصرية الانقلابية التي قادها العقيد جاسم علوان.

وضعت في المؤتمر القومي السادس نظرياً ثلاثة "مبادئ" أولية لعلاقة الحزب بالحكم، ولكنها كانت "مبادئ" فضفاضة أو بالأحرى براغماتية، تعطي مجالاً رحباً للتجريب ولتغييرات ظرفية غير مبدئية: "١- السلطة هي أولاً للحزب ممثلاً بقيادته القومية، على أن تأخذ بعين الاعتبار رأي القيادة القطرية فيما يتعلق بشؤون القطر.
٢- المجلس الوطني أو الوزارة أو أي شكل آخر من أشكال المؤسسات السياسية العليا إنما هي أشكال يقررها الحزب ويحدد لها صلاحياتها وينظم العلاقة بينها وبين المؤسسات السياسية الأخرى.
٣- إن الأشكال العليا للأجهزة السياسية القيادية هي وليدة الظروف العامة ويمكن دوماً إعادة النظر في هذه الأشكال عندما تتغير الظروف، وبشكل خاص عندما يقرر الحزب شكلاً أعلى من حيث استيعابه لتأييد الشعب والتفاف الجماهير الشعبية الواسعة حوله. من هذه المبادئ الثلاثة يمكن النظر إلى الأجهزة القيادية التالية ومحاولة تنظيم العلاقة فيما بينها وهي: القيادة القومية - القيادة القطرية - المجلس الوطني لقيادة الثورة - الوزارة"[٢٨٢]. وشكل ذلك شرعنة إيديولوجية لانفراد الحزب بالسلطة تحت اسم الحزب القائد الذي بقي فعلياً حتى عام ١٩٧٠ على الأقل دون مضمون فعلي غير مضمون الحزب الواحد.

يقول نصر شمالي[٢٨٣]، إنه بتشكيل أمين الحافظ للوزارة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٣، ازدادت الصلاحيات الموضوعة بين يديه (رئيس المجلس الوطني، قائد عام للجيش والقوات المسلحة، عضو في القيادة القومية)[٢٨٤]، فأصبح يمارسها حتى على أعضاء المجلس الوطني الذين أصبحوا يلمّحون، ثم يصرّحون بأن المجلس قد أصبح شكلياً، وإنه لم يعد يمارس دوره، ولم تعد تعرض عليه إلا القضايا الثانوية. وكان جواب أمين الحافظ: "نحن نحدد الصلاحيات، هناك صلاحيات عسكرية بحتة لا ضرورة لتدارسها في المجلس الوطني!! قضايا تتعلق بالأمن، وما في ضرورة تعرض بين

مدنيين! وقال ميشيل عفلق بعد كلام الحافظ مباشرة: سمعت بعض الشائعات، هل سيحل المجلس الوطني حقاً؟!". ويتابع نصر شمالي، بأن أمين الحافظ بدأ يعبّر عن ضيقه بالمجلس الوطني، وضجره من أساليب عمله، "من إطالة في مناقشة الأمور، بينما تقضي الأمور بسرعة البت بالقضايا الهامة، وخاصة ما يتعلق منها بالأمن ... وعرض الحافظ تشكيل هيئة رئاسة للمجلس تريح الأعضاء من الاجتماع بكاملهم، فيتسنى لكل منهم الانصراف إلى عمله الأصلي. لقد تطور هذا الاقتراح فيما بعد، عندما دعي المجلس لانتخابات أول مجلس للرئاسة، أعلن على الشعب رسمياً".

أما جريدة "المناضل" فقد قيّمت هذه المرحلة كما يلي: "وفي ظروف الصراع التي خاضتها الثورة مع القوى السياسية المختلفة، كان المجلس الوطني يمركز السلطة في يده، بحكم تلك الظروف وحاجة الثورة إلى التحرك السريع ضد خصومها، إلا أن ضعف التنظيم الحزبي الذي كان يمرّ بمرحلة استجماع لقواه المشتتة، كوّن نقطة ضعف أساسية في هذه المرحلة، وأبرز جوانب سلبية لها، فلم يكن الحزب قادراً على السيطرة على زمام الموقف، ولم يكن قد وضع صيغة عملية لعلاقة الحزب بالحكم". ثم تضيف: "لقد كانت التناقضات الموجودة في قيادة الثورة آنذاك تزداد عمقاً يوماً بعد يوم، بعد أن ابتلى الحزب بعقلية الوصاية والبيروقراطية والعقلية الإصلاحية، التي لا تؤمن بالحزب وباستمرار خطه الثوري، ونتيجة نمو عقلية فردية عملت على تعطيل دور الحزب وتجاوز مؤسساته، ووجود عقلية انتهازية حاولت باستمرار استغلال مواقعها لضرب الثورة وتنفيذ مخططاتها..."(٢٨٥).

في المرحلة الثانية عُهدت السلطة إلى "مجلس الرئاسة والمجلس الوطني الموسّع". وقد قيّمها المصدر المذكور آنفاً، بأن مجلس الرئاسة كان مجرد صورة لحكم الجماعة، خالية من أي مضمون، ومن أي محتوى حقيقي لشعار القيادة الجماعية. "لقد جاء

ليحل محل السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولكن تمركز السلطة خلال الفترة السابقة في شخص أمين الحافظ، الذي مكنه من تسلّم زمام السلطتين، لم يفسح المجال أمام أية مشاركة حقيقية..."[٢٨٦]. أما نصر شمالي فيقول عن بداية تلك المرحلة: "كان البيطار نائباً لرئيس مجلس الرئاسة ورئيساً للحكومة، وكان يعتقد بأنه هو من يجب أن يلعب دور المسؤول في الدولة، وأن الحافظ ليس أكثر من واجهة لحكمه، بينما كان أمين الحافظ يعتقد العكس ... فكان لذلك يرى البيطار وحكومته مجرد واجهة سياسية تضفي على حكمه رونقاً عصرياً لا أكثر ولا أقل"[٢٨٧]. وقد حلّ هذا الخلاف بأن تولى أمين الحافظ رئاسة الوزارة في أيلول ١٩٦٤.

وفي حزيران من عام ١٩٦٥ أقرّ المؤتمر القطري الاستثنائي لحزب البعث "المنهاج المرحلي لثورة الثامن من آذار في القطر العربي السوري"، الذي تضمن أسس نظام الحكم[٢٨٨]: - يتولى المجلس الوطني السلطة التشريعية ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية ويتألف من ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي ومن ممثلين عن المنظمات الشعبية النقابية والمهنية وعدد من الاشتراكيين الثوريين الوحدويين. ويراعى في اختيار أعضاء المجلس الوطني في هذه المرحلة أن يكونوا منتخبين من الهيئات التي يمثلونها حيثما أمكن ذلك.

- الحكم بأجهزته ومنظماته وجميع المتعاونين معه من أفراد الشعب المخلصين هو الأداة المنفذة لأهداف الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية.

- تطبيق الحكم المحلي كخطوة نحو الديموقراطية الشعبية وفسح المجال بحرية تامة أمام الجماهير المنظمة للمشاركة الفعالة في المجالس المحلية للقضاء على المركزية وحماية التحويل الاشتراكي.

- التنظيم السياسي في الجمهورية العربية السورية في هذه المرحلة هو تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي. ويتمثل هذا التنظيم عملياً بجهاز حزبي جماهيري وبجهاز للحكم وتوحد القيادات العليا للحزب بين هذه المؤسسات.

- الحزب هو القائد للجماهير يمارس بالاشتراك مع المنظمات الشعبية وجميع الأفراد المخلصين المتعاونين معه السلطة السياسية تحت رقابة الشعب.

- تقوم السلطة السياسية بتنفيذ مبادئ الحزب التي هي مبادئ الشعب وبتطبيق مقررات مؤتمراته التي تستلهم مطاليب الجماهير وحاجاتها.

- لا يتدخل الجهاز الحزبي في شؤون الحكم إلا عن طريق قياداته العليا.

- لا يجوز التدخل في شؤون الجيش والقوات المسلحة في أمور الدولة إلا بالقدر الذي يخصّ ميدان وظيفته وعن طريق السلطات المختصة.

حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦-١٩٧٠

بعد طرد اليسار من الحزب سيطر تحالف ما يسميه اليساريون باليمين، بقيادة عفلق والرزاز، والوسط بقيادة اللجنة العسكرية. وقد كانت فترة صراع فكري وسياسي بين الجناحين انتهت عسكرياً بحركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ وسيطرة جناح الوسط، الذي كان قد تدعّم بعودة قسم من "القطريين" إلى التنظيم القومي، واستطاع معهم أن يشكل الأغلبية العظمى في المؤتمر القطري المنعقد في آذار ١٩٦٥[٢٨٩]. وهو الجناح الذي تعود إليه بعثياً في ظروف حل الحزب وتشتته مبادرة تنظيم العسكريين وتأطيرهم للانقضاض على حكم الانفصال، وإيصال الحزب إلى السلطة ثم إلى احتكاره لها.

أ- نظام الحكم

مع حركة ٢٣ شباط دخلت سلطة حزب البعث في مرحلتها الثالثة، حيث سيطرت القيادة القطرية فأصبحت مصدر كل السلطات والمرجع في كافة الأمور الأساسية. "وبذلك -كما يرد في مقال لجماعة ٢٣ شباط[٢٩٠]- تحققت صيغة قيادة الحزب للحكم بشكل عملي يكفل حسم التناقضات التي تنشأ في المستقبل بين السلطة والحزب". وقد جاءت هذه الصيغة نتيجة لمقررات المؤتمر القطري الاستثنائي.

على الصعيد النظري نجد في دراسة صادرة عن القيادة القطرية التصور التالي لهيكل الحكم في ظل "الديموقراطية الشعبية" وللأجهزة التي يضمها هذا الهيكل[٢٩١]:

١- أن تكون هناك مقررات دورية للحزب لوضع السياسة العامة للبلاد وأن تقدم لها تقارير فنية عن مختلف شؤون البلاد الاقتصادية والاجتماعية بقصد أن يكون مؤتمر الحزب البرلمان الأول الذي يرسم السياسة العامة للحكومة.

٢- مؤسسة ثانية يمكن أن نتصورها في ظل الديموقراطية الشعبية هي القيادات الحزبية. والقيادات الحزبية المقصودة هي القيادة القومية والقيادة القطرية في القطر الذي يحكم فيه الحزب، أي أن تكون هذه القيادات مؤسسة تشرف على الدولة وتنفيذ مقررات المؤتمر بالتعاون مع القيادة القطرية. ويعني ذلك أن تقوم هذه القيادات بالإضافة لمهماتها التقليدية، وهي التنظيم، بمهمات الإشراف على الدولة مباشرة وتنفيذ مقررات المؤتمر.

٣- أن يكون في الدولة سلطة تنفيذية مكونة من وزارة فنية ومجلس رئاسة.

٤- أن يكون في البلاد مجالس شعبية في المناطق التي يتمثل فيها الحزب والمنظمات الشعبية وممثلون منتخبون مباشرة من قبل الجمهور يرشحهم الحزب، وأن تحدد مهمات وصلاحيات هذه المجالس الشعبية بدستور.

٥- أن يتكون حكم محلي يُعطي صلاحيات واسعة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومراقبة جهاز الدولة، وأن يكون الموظفون الإداريون كالمحافظ

ورؤساء البلديات والموظفون المسؤولون عن التعليم والصحة جميعاً مسؤولين أمام المجلس الشعبي الذي يجب أن تُعطى له صلاحيات محاسبتهم على جميع أعمالهم وأن تحصر مهمات هذا الحكم المحلي في الشؤون المحلية فقط.

٦- أن تكون هناك مؤتمرات دورية للمنظمات الشعبية تُناقش فيها الأوضاع العامة وأوضاع القطاعات التي تمثلها.

٧- المؤسسة الأخرى التي يمكن أن نتصورها في ظل الديموقراطية الشعبية هي أن يقوم مجلس وطني يتمثل فيه الحزب والمنظمات الشعبية وأعضاء ينتخبهم الجمهور ويرشحهم الحزب وتحدد صلاحياته بدستور.

هذا التصور هو نموذج أُخذت عناصر عديدة فيه من النموذج الروسي وقتذاك، ينطلق من مبدأ الحزب الواحد والحزب القائد. وكان حزب البعث قد عبّر قبل سنة من ذلك عن رأي مناقض لهذا النموذج، عندما قال[٢٩٢]: " ... وليس أسهل من فرض القوائم الانتخابية سواء في الاتحادات المهنية أو في الهيئات التمثيلية أو غيرها، لتبدو جميعاً منسجمة مع العهد القائم تمام الانسجام. ولقد جرب القطر السوري، كما جرّب غيره من الأقطار، كثيراً من مثل هذه العهود، ولكنها فشلت جميعاً. ذلك أن الحكم الذي لا تشارك في الجماهير حكم فاشل ولو حمل معه بذور التقدم الفوقي، كما حصل في عهد الوحدة". فيما بعد عبّر مقال في "المناضل" عن أن القطر العربي السوري بحاجة إلى تحديد أدوار دستورية صريحة للحزب والمنظمات الشعبية في السلطة على ضوء التجربة الاشتراكية في القطر، "رغم أن حزب البعث العربي الاشتراكي يمكن اعتباره رائداً في هذا المجال لأنه عالج الموضوع وألقى عليه الكثير من الأضواء في مؤتمراته القومية والقطرية وقام بخطوات عملية حين أسس المجلس الوطني من قبل اعتباراً من الحزب والمنظمات الشعبية، وحين جعل القيادة القطرية مصدراً للتشريع بعد ٢٣ شباط"[٢٩٣].

ب- الاتجاه الإيديولوجي

رفعت حركة ٢٣ شباط شعار اليسار، وأنكرت هذه الصفة عن يسار المؤتمر القومي السادس، فجاء في بيان القيادة القومية في تشرين الأول ١٩٦٦: "ولقد كانت العقلية اليمينية في الحزب قد مهّدت للاستعمار لتحقيق مآربه تلك عندما وجهت الاتهامات للحزب وعممت أخطاء وانحرافات فئة من القياديين كانت هي نفسها قد فرضتها على الحزب في ظروف معينة من نضاله واستعانت بها لكبح إرادة القواعد الحزبية المناضلة، وعندما أوقعت الحزب في صراع مصطنع بينها وبين تلك الفئة التي حملت شعار اليسار وكانت في تاريخها ومواقفها الحزبية والسياسية بعيدة عن فهم حقيقة الحزب كما كانت في سلوكها اليومي متناقضة مع ما حاولت طرحه من ثورية ويسارية". في نفس الوقت اتهم البيان جماعة عفلق بانحرافها عن مقررات المؤتمر القومي السادس والتهجم عليها بشكل أو بآخر[٢٩٤].

وقد بقيت "بعض المنطلقات النظرية" على المستوى الرسمي دليلاً نظرياً للحزب، مع أن كلا الجناحين، اليمين والوسط، كان يرغب في التخلي عنها. فاليمين وضع لهذه المنطلقات مقدمة تنقضها. وتقدم منيف الرزاز إلى المؤتمر القومي الثامن (آذار ١٩٦٥) بتقرير عقائدي هدف من ورائه إلى إعادة الاعتبار لـ"الدستور" على حساب "بعض المنطلقات النظرية". وقد أحيل هذا التقرير إلى لجنة خاصة، أجرت عليه بعض التعديلات واقترحت:

١- الدعوة لعقد مؤتمر قومي خاص، تدعو إليه القيادة القومية لبحث القضايا العقائدية خلال سنة.

٢- إحالة التقرير العقائدي المعدّل إلى لجنة خاصة عقائدية منبثقة عن القيادة القومية المقبلة، تقوم بدراسة نقدية تحليلية لبعض المنطلقات النظرية على ضوء التقرير

العقائدي المعدل المقدّم من قبل المؤتمر القومي الثامن، مع المحافظة على الجوانب الإيجابية في المنطلقات وتجاوز الجوانب السلبية(٢٩٥).

ولم تنجح هذه المحاولة، فبقيت منطلقات المؤتمر القومي السادس تمثّل رسمياً عقيدة الحزب. ويجدر بالذكر أن المؤتمر القومي الثامن هو المؤتمر القومي الوحيد الذي انعقد في فترة التحالف (الصراعي) بين اليمين والوسط البعثيين.

بعد الانشقاق وسيطرة جماعة ٢٣ شباط في سوريا، قامت محاولة أخرى لوضع دليل نظري جديد يحل محل المنطلقات النظرية. فقرر المؤتمر القومي التاسع (أيلول ١٩٦٦): "وجوب عقد دورة استثنائية للمؤتمر القومي لإقرار تقرير عقائدي للحزب يطوّر منطلقاته النظرية ويعدل دستوره ... وذلك خلال مدة أقصاها سنة"، على أن تقوم القيادة القومية بتشكيل لجنة لهذه الغاية باسم "لجنة التقرير العقائدي". وقد وُضع مشروع التقرير بعنوان: "مشروع الدليل النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي"، ونشر في جريدة الحزب الداخلية (المناضل) منذ كانون الأول ١٩٦٨ حتى آب ١٩٧٠. لكن هذا المشروع لم يقَر كدليل نظري رسمي للحزب. وقد هاجم مشروع الدليل هذا كلاً من الدستور (الذي يعبّر عن يمين الحزب) والمنطلقات النظرية (التي تعبر عن يسار الحزب)(٢٩٦):

انتقد الدليل النظري "الدستور"، في أنه ثبت المفاهيم الليبرالية حول الحرية الفردية والحرية الانتخابية، ووضع مفاهيم غير محددة المعالم عن الاشتراكية لا تُغضب البورجوازية الحاكمة وتزاود على مسيرة الجماهير العربية وتحرفها عن قضاياها الثورية إلى قضايا انتخابية لا تفيدها بشيء. وقد قرر دستور الحزب أن الرابطة القومية "هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة مهملاً الصراع الطبقي والرابطة الطبقية معتبراً الإقطاعي

والرأسمالي والرجعي، الذين لفظتهم الأمة العربية وألحقتهم بخلفائهم المستعمرين، من ضمن الأمة العربية ولهم الحقوق نفسها التي للجماهير العربية الكادحة". كذلك جاءت السياسة الخارجية للدولة العربية المقبلة في دستور الحزب بمجرد "تمنيات وتطلعات وخالية من أي محتوى نضالي جماهيري عربي، مشارك لنضال الجماهير المضطهدة العالمية في التحرر من ربقة الاستعمار والامبريالية".

في "المنطلقات النظرية" انتقد الدليل النظري، بالرغم من أنها جاءت خطوة متقدمة جادة أُريد لها أن تكون انتقالاً نوعياً في حياة الحزب، كونها كالدستور توفيقية، وأنها بعيدة عن المعالجة العميقة والحاسمة وعن روح الحزب وتقاليده الثورية. فليس في مقدمتها "من جديد على التفكير الغيبي القديم سوى ادعاء العلمية، ادعاءً فارغاً من المضمون" - طبعاً هذا النقد ليس في محله، لأن المقدمة وضعت من قبل القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع والتي لم يمثل فيها اليسار الذي وضع المنطلقات النظرية، كما ذكرنا سابقاً. ويتابع الدليل النظري نقده للمنطلقات فيقول: "أما موضوع الوحدة العربية فقد كانت المنطلقات فيه منفعلة بالمناقشات السياسية الجارية آنذاك والمتعلقة بالمشكلات التي أثارها (الانفصال) ومحاولات إعادة الوحدة بين القطرين: سورية ومصر. ولذا كانت المعالجة أقرب إلى المقال السياسي في صحيفة يومية وقف فيه صاحبه موقف المتهم، محاولاً الدفاع عن نفسه أمام خطيئة منسوبة إليه". في معالجة موضوعي الحرية والاشتراكية كان الاضطراب أقوى وأوضح: "ففي موضوع الحرية لا نجد إلا هجاء للديموقراطية البورجوازية وللديموقراطيات الشعبية في البلدان الاشتراكية (لظهور البيروقراطية فيها) وهجاء آخر لديكتاتورية الفرد. وكل هذه الهجاءات المتعاقبة قد وردت بمنطق غير علمي ودون أن تحاول وضع بديل لهذه الديموقراطيات إلا ضمن عبارات لا معنى لها...". "وبالإضافة إلى الاضطراب الفكري والمجانة اللغوية، اللذين نجدهما في كل صفحة من صفحات

(المنطلقات) فإننا لا نستطيع أن نعثر على نظرية سياسية، أو حتى على ملامح نظرية سياسية يستحق معها ذلك الكتيب اسم (المنطلقات النظرية). ومع ذلك فإنها موضوعية[297] بيساريتها لأنها عالجت مفهوم (الصراع الطبقي). أما المفهوم العلمي للاشتراكية فإن المنطلقات النظرية قد أهملته سوى نص عابر تحدثت فيه عن تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة".

بعد هذا سوف نرى آراء جماعة ٢٣ شباط في موضوعات الوحدة والحرية والاشتراكية. ولن نعتمد "الدليل النظري" المذكور، لأنه بقي واحداً من الاجتهادات التي نشرتها جريدة "المناضل" في فترة حكم جماعة ٢٣ شباط، دون أن يكون لها صفة التبني الرسمي.

١- الوحدة والتحرير

كان عفلق -كما بيّنا- يريد أولاً وقبل كل شيء "الوحدة"، وبعدها، فقط بعدها بناء الاشتراكية. هذا الاتجاه بقي سارياً حتى شباط ١٩٦٦. وهناك مقال طريف، نشر في ثلاث حلقات في جريدة "المناضل"، الحلقة الأولى قبل قيام حركة ٢٣ شباط، والحلقتان الثانية والثالثة بعد قيام الحركة. في الحلقة الأولى يرى الحزب، "أنه لا يمكن تطبيق الاشتراكية بأي قطر عربي على انفراد، لأن هناك تكاملاً اقتصادياً في الوطن العربي سواء في الثروة الطبيعية أم في الثروة البشرية الديموغرافية و ... لا يمكن أن تعيش الاشتراكية في قطر وسط مجموعة أقطار أخرى ذات أوضاع إقطاعية أو رأسمالية مستغلة تعادي حتى الموت كل خطوة اشتراكية". وفي هذه الحلقة استعادة لأفكار عفلق حول الاشتراكية العربية من حيث كونها تقتصر على التنظيم الاقتصادي[298]. في الحلقة الثانية من نفس المقال تتكرر الفكرة العفلقية[299]، بالرغم من انشقاق الحزب لغير صالح عفلق في سوريا. وهذه الفكرة تحتمل في الحقيقة

تأويلين متناقضين على الصعيد السياسي: إما الانتظار بتطبيق الاشتراكية إلى أن تتوحد الأمة العربية (وهذا هو رأي يمين البعث)، أو مد الثورة التحررية الاشتراكية لتشمل الوطن العربي بأكمله (وهذا هو رأي يسار البعث).

في الحلقة الثالثة من المقال المذكور ينقلب الكاتب على فكرة اشتراط الوحدة لتحقيق الاشتراكية ويهاجمها بعنف: "إذا كان السكوت عن مساوئ نمط الإنتاج الإقطاعي والوقوف مكتوفي الأيدي تجاه الاستغلال الرأسمالي يعتبر جرماً أخلاقياً، فإن انتظار استكمال تحرير الوطن العربي واسترداد الوحدة القومية حتى نلجأ إلى تجسيد القيم الاشتراكية في حياتنا الاقتصادية لا يعتبر جرماً أخلاقياً فحسب، بل خبلاً عقلياً وعبثاً منطقياً ينم عن فقدان الحس السليم وعن قصور في الوعي القومي والوجدان الاجتماعي ويكشف أكبر خديعة فكرية وأكبر تحايل على العاطفة القومية لدى المبشرين اليمينيين المرتبطين بالمصالح المضادة للمصلحة القومية العليا"[٣٠٠].

لكن هذا الموقف، الذي يفهم منه أنه يتبنى نظرية "بناء الاشتراكية في قطر عربي واحد"، لم يكن نهائياً لجماعة ٢٣ شباط، بل إنه ليس من السهل دائماً معرفة الرأي النهائي لهذا الجناح البعثي الراديكالي. ففي دراسة عن "الاشتراكية في العالم الثالث" نقرأ ما يلي: "هنالك كذلك مشاكل بناء الاشتراكية في بلاد ممزقة قومياً. إن التمزق القومي يفرض على الثورة حقيقتين أساسيتين:

أ- صعوبة بناء كل متكامل في بلد ليس بطبيعته إلا جزءاً من كل.

ب- خطر ابتعاد الأقطار العربية التابعة لأمة واحدة عن بعضها البعض بسبب أنظمتها الاجتماعية.

صحيح أن جماهير الأمة التي تعيش في بلدان رجعية تطمح باستمرار نحو التحرر وتناضل له، ولكن عالمية الصراع الطبقي ووقوف الاستعمار إلى جانب

الرجعية يضع أمام هذا النضال عقبات جدية ليس سهلاً التغلب عليها. فضلاً على ذلك فإن حل المشاكل الطبقية حلاً جذرياً في إطار إقليمي سيخلف مشاكل طبقية قد تكون مختلفة بالنسبة للطبقة العاملة العربية مثلاً، مما قد يبعد هذه الطبقات عن بعضها ويجعل عملية الوحدة صعبة"[٣٠١].

إن تبعة هذا الرأي منطقياً هو القول بأسبقية الوحدة على الاشتراكية: فهل نبقى رأسماليين بانتظار الوحدة والاشتراكية، مثل عفلق، أم نقوم بثورة عربية اشتراكية وحدوية، مثل جماعة السعدي؟. الدراسة المذكورة آنفاً ترى: "إن التنسيق الشامل بين الأقطار المتحررة والسائرة في طريق الاشتراكية سيكون على المدى الطويل ذا فائدة عظيمة بالنسبة لكل البلدان الممزقة قومياً، لأنه سيخفف من مشاكل النمو المتفاوت ويضع حجر الأساس للوحدة المطلوبة"[٣٠٢]. هذا يعني تطبيق الاشتراكية بقدر التقارب الوحدوي بين الأقطار المعنية، بما يمكن تسميته "تقنين الاشتراكية". جدير بالذكر أنه أثير ضمن الحركة الشيوعية الأوروبية جدال مشابه، حول إمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد (روسيا) أو ضرورة قيام الثورة في أوروبا الرأسمالية المتقدمة من أجل ذلك. كان كلا الخيارين اشتراكي، لأنه لا معنى لقيام الثورة على النظام الرأسمالي ثم الإبقاء عليه.

كيفما كان، فالقومية العربية هي الإطار الذي تتحرك ضمنه جميع الأجنحة البعثية. هي اتجاهات قومية، لكنها تختلف في نوع وحجم العنصر الاشتراكي في تكوينها القومي. وقد رفضت جماعة ٢٣ شباط الفكر العفلقي على العموم، إلا أنها لم تأخذ بفكر اليسار البعثي تماماً، بل كانت وسطاً بين الاتجاهين مع ميل نحو اليسار، دون أن تقي نفسها في أحوال أو مسائل عديدة من التناقضات[٣٠٣].

ترى جماعة ٢٣ شباط، "أن الثورة العربية وبالتالي الحركة الثورية في الوطن العربي تعتبر ثورة مركّبة، لأنها تتضمن ثلاث ثورات جزئية: - ثورة وطنية، بورجوازية، وتحررية - ثورة اجتماعية تحررية. وتشهد الحركة الثورية العربية اليوم تحولاً من الثورة الوطنية إلى الثورة الاجتماعية في إطار الثورة القومية". بالرغم من القول بأن الثورة العربية هي جزئياً ثورة وطنية بورجوازية تحررية، فإن الوحدة العربية -في نظر جماعة ٢٣ شباط- "ليست من متطلبات الرأسمالية العربية، بل هي من متطلبات الاشتراكية، لأن الرأسمالية العربية تتكامل وتندمج مع الامبريالية العالمية. إن الأمة العربية وما يرتبط بمفهومها من وطن وقومية بمعنى الانتماء القومي لم تكن وليدة الرأسمالية ولا من صنع البورجوازية، وليست من متطلباتها. إن الثورة القومية الوحدوية ليست جزءاً من إيديولوجية الطبقة الرأسمالية بل هي جزء لا يتجزأ من إيديولوجية الطبقة الكادحة بشكل عام"[٣٠٤]. هنا تهاجم الجماعة المذكورة الشيوعيين العرب لإهمالهم "الثورة الوحدوية" واقتصارهم على "الثورة الوطنية" و"الثورة الاشتراكية" بالمعنى اللينيني، وتهاجمهم كذلك لاعتبارهم أن الحركة القومية من متطلبات الرأسمالية. فهذه -برأيها- تنطبق على أوروبا وليس على الوطن العربي.

غير أن وسط الحزب لم يكن يدري أنه يواجه تناقضاً داخلياً في أطروحاته، عندما ينتقد ما يسميه "الفهم الجامد" للفكرة القائلة بأن الوحدة الشاملة تتم تحت ظل الاشتراكية، الأمر الذي يعني تأجيل حركة الوحدة العربية. ففي رأيه، لا ينفي مفهوم قيام الوحدة الشاملة على أساس اشتراكي "ولا يتعارض مع إمكانية قيام وحدة عربية بين قطرين عربيين أو أكثر قبل انتصار الاشتراكية في الوطن العربي. ولكن مثل هذه الإمكانية تستلزم تحقيق شروط الاستقلال والحرية والتقدم لها. ويمكن أن يأخذ تحقيق الوحدة العربية أشكالاً متعددة، ولكن الحركة الثورية وجماهيرها الكادحة هي المدعوة للقيام بالدور الأساسي في الوحدة العربية"[٣٠٥]. فإذا كانت الوحدة جزءاً لا

يتجزأ من إيديولوجيا الطبقة الكادحة، مثلها مثل الاشتراكية (كما يرى وسط البعث)، فكيف يمكن قيام وحدة دون اشتراكية؟ وهل يمكن لطبقات أخرى أن تحقق وحدة لا تتضمنها إيديولوجيتها؟.

على الصعيد السياسي العملي رأى حزب البعث بقيادة الوسط، إمكانية في إقامة الوحدة بين البلدان العربية التقدمية فحسب. أما هذه البلدان فهي: الجزائر ومصر وسوريا واليمن، كما ذكرها المؤتمر القطري الاستثنائي في آذار ١٩٦٦[٣٠٦]. وهي: سوريا ومصر والجزائر والعراق، كما ورد في مقررات المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي في أيلول ١٩٦٧[٣٠٧]. بناء على ذلك يمكن تعريفها بأنها حكومات تقدمية معادية للاستعمار على العموم، وخاصة في المسائل الوطنية والسياسية، وذات أصول طبقية متوسطة. وقد جاء في المؤتمر القومي التاسع العادي (تشرين الأول ١٩٦٦)، إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه القوى التقدمية العربية على النطاق القومي: "هو العمل من أجل الوحدة، وإن الأدوات الموضوعية التي تصنع الوحدة وتحميها وترسخها هي القوى الثورية الجماهيرية المنظمة، واللقاء والتفاعل بين القوى التقدمية على أرض المعركة يؤدي بالضرورة إلى صهر هذه القوى، على الأسس التي يثبت العالم والتجربة النضالية صوابها. ولذا فإن أفضل أشكال الوحدة رهن بتوحيد المنطلقات النظرية التي ستبنى عليها، وبوحدة الأسلوب النضالي الذي يقود إليها. وبما أن الوحدة ستأتي حصيلة لقاء هذه القوى، لذا ينبغي أن يتم هذا اللقاء على أساس ديموقراطي.."[٣٠٨].

هذه الشروط كان قد وضعها (بالحرف تقريباً) يسار البعث، وهي صعبة التحقيق، لأنها تعني عملياً سيطرة نظرية وأسلوب حزب البعث على القوى الأخرى، خاصة وأن كل بلد من هذه البلدان التقدمية المقصودة يخضع لحكم وإيديولوجية

حزب أو تجمع سياسي واحد غير متواجد أو غير مسموح به في البلدان الأخرى. فثمة خياران مقبولان لإقامة الوحدة ضمن هذه المعطيات لا ثالث لهما: إما ديموقراطية بتعدد الأحزاب، أو التوصل إلى حلول وسط بين القوى والأحزاب المعنية والخروج بتنظيم سياسي واحد جديد. ولعل هذا ما كانت تسعى إليه جماعة ٢٣ شباط، لكنها في نفس الوقت تضع تصوراً لدولة الوحدة قد لا توافقها عليها القوى الأخرى. وهي تظن أن العلم والتجربة كافيان لتوحيد فكر وسياسة هذه القوى، وإن الخلافات جزئية وثانوية وغير موضوعية أو غير عقلانية[٣٠٩].

في نفس الوقت تهاجم جماعة ٢٣ شباط مؤتمرات القمة العربية (مع أنها تشترك بها)، لأن "النتيجة التي وصلت إليها مؤتمرات القمة العربية هي عودة إلى العمل التقليدي إزاء تحرير فلسطين وتضليل الشعب العربي وامتصاص نقمته، وهي تمييع للقضية الفلسطينية ومحاولة لإجهاض ظهور أية حركة ثورية لتحرير فلسطين، بل لقد تحولت إلى سياج يحمي الرجعية العربية وأنظمتها البالية من غضبة الجماهير العربية. ولقد عمل ميثاق التضامن العربي على تكريس هذا الواقع، وتحول إلى أسلوب هجومي ضد القوى التقدمية الثورية ولوأد تطلعات الجماهير العربية وتعطيل فكرها وكمّ أفواهها"[٣١٠]. وتطالب كبديل بعقد "مؤتمر شعبي لجميع الأحزاب والحركات والمنظمات الشعبية والمهنية التقدمية في الوطن العربي في طريق الكفاح المسلح لمواجهة شاملة لكل مرتكزات الاستعمار السياسية والاقتصادية والاجتماعية". وهذا ما كان الحزب قد دعى إليه في بيانه عن تجربة الوحدة في شباط ١٩٦٢. لكن جميع هذه الآراء والمقترحات الوحدوية والجبهوية العربية لم تثمر عن شيء ملموس. والذي يثير الانتباه في هذا المجال، أن هذه الدعوات الحارة إلى وحدات وجبهات تقدمية على الصعيد العربي لا مقابل لها على الصعيد الداخلي. فكيف يمكن جمع

القوى التقدمية على مستوى الوطن العربي، إذا تعذر أصلاً جمعها على المستوى القطري.

وقد ربط حزب البعث بعد ٢٣ شباط بين هدفه الوحدوي وهدفه لتحرير فلسطين، فرفع شعار "حرب التحرير الشعبية"، متأثراً في ذلك بحرب تحرير الجزائر وبحرب تحرير فييتنام الجنوبية، وبالأفكار التي طرحها قادة ثورات الصين وكوبا وفييتنام، ومتجاوبة مع هذا الأسلوب النضالي الذي مثلته في المشرق العربي "فتح" ومن بعدها المنظمات الفدائية الفلسطينية الأخرى. وقد صرح أول مؤتمر لحزب البعث في سوريا بعد حركة ٢٣ شباط أنه يعتبر "أن القضية الفلسطينية هي المحور الأساسي في سياستنا الداخلية والعربية والدولية، ويعبّر عن اعتقاده بأن الطرح التقليدي لتحرير فلسطين قد كان منذ البدء ولايزال تمييعاً مفتعلاً لمحو الحدود القائمة بين القوى التقدمية والقوى الرجعية ومبرراً دائماً لإطفاء شعلة النضال المتّقدة لدى جماهير الشعب، حتى أصبحت لديها القناعة التامة بأن هذا الأسلوب التقليدي في معالجة القضية هو تهرب من المعركة وانهزامية حققت حماية واضحة لكثير من الأنظمة الرجعية. وقد أصبح من الواضح بعد ضياع هذه المدة الطويلة بأن حرب التحرير لا يمكن أن تخوضها إلا القوى التقدمية العربية من خلال حرب التحرير الشعبية التي أثبت التاريخ أنها الطريق الوحيدة التي تقود إلى النصر على أية قوة معتدية مهما تكن متفوقة في إمكاناتها وأساليبها". ويتابع المؤتمر قوله: "إن أسلوب حرب التحرير الشعبية، التي يجب أن تأتي حصيلة دراسة علمية واعية ودقيقة للطاقات العربية المختلفة وظروف المعركة الشعبية المتشابكة والتي تعتمد على قوى الشعب الحية المناضلة، ستظل طريق العودة الأكيد، مهما يكن في ذلك من تضحيات وآلام، بل ستكون طريق التحرير النهائي للوطن العربي بأسره، وطريق وحدته الشعبية الاشتراكية الشاملة"[٣١١].

هنا تجدر الإشارة إلى أن ميشيل عفلق كان عام ١٩٤٦ قد لمح عرضاً إلى طريقة حرب التحرير الشعبية لإنقاذ فلسطين، لكنه لم يطوّر هذا الاقتراح فيما بعد، كما لم تجد هذه الفكرة مكاناً في سياسة الحزب وإيديولوجيته. قال عفلق: "ولكن كان الظرف الآن لا يحتمل الانتظار لكي تعالج المشكلة من أساسها ولا يتسع للانشقاق والانقسام، فيبقى أمام العرب واجب عاجل لإنقاذ فلسطين، هو أن يتركوا الحكومات وشأنها ويودعوا آخر أمل لهم في نجوع السياسة الرسمية فيلتفتوا إلى العمل الشعبي ويصبوا فيه كل جهودهم.. أما الحكومات العربية وجامعتها فيبقى أمامها سبيل واحد لكي تبرهن على أنها لم توجد لخدمة الأجنبي والعمل بوحيه، هو أن لا تضع العقبات والعراقيل في وجه الشعب المتعطش للجهاد!"(٣١٢).

٢- الديموقراطية الشعبية

ورد في كراس حزبي حول الديموقراطية الشعبية: "إن الديموقراطية تعني ببساطة ذلك الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح لمجموع الشعب أن يحكم نفسه بواسطة مؤسسات تمثل إرادته ويستطيع بواسطتها أن يعبّر عن رغبته في خدمة المصلحة العامة"(٣١٣). إنه تعريف محيِّر، فالديموقراطية -بناء عليه- هي وضع وليس نظاماً. وهذا الوضع يسمح للشعب بحكم نفسه، ولكن ليس مباشرة، وإنما بواسطة مؤسسات. هذه المؤسسات تمثل إرادة الشعب، وليست نابعة من إرادته. والشعب هذه المؤسسات لا يحكم، بل يعبّر عن رغبته في خدمة المصلحة العامة. فما هي المصلحة العامة، إن لم تكن مصلحة الشعب؟. مع ذلك، لنر تفسير المصدر نفسه للتعريف الوارد أعلاه!.

"إن الطبقات القوية في المجتمع بسبب تفوقها في الملكية وفي مستوى الدخل وفي الثقافة وفي المركز العائلي أو القبلي هي التي تستطيع أن تسيطر في النهاية بظل

الحكم النيابي". بناء على ذلك ليس النظام البرلماني ديموقراطياً. ولجعل الأوضاع ملائمة للديموقراطية في مجتمع متخلف لا بدّ من ثورة تغيّر جذرياً، حسب منطق الخطاب أو ما يفترضه. غير أن الثورة لا يقوم بها الشعب كله بكافة طبقاته وفئاته دفعة واحدة، بل "تبدأ أفكاراً عند بعض أفراد المجتمع، عند أولئك الذين يتحسسون الحاجة للثورة قبل غيرهم من جهة، والذين لديهم الاستعداد من جميع الوجوه لتحمل مصاعب العمل من أجل الثورة وتحمل التضحيات اللازمة لها من جهة أخرى. وهذه الفئة الثورية هي التي نسميها بالطليعة، فهي تقود الشعب وتتقدم صفوفه وتكون رأس الحربة بالنسبة له". لذلك "فالحكم الديموقراطي الصحيح في مثل هذه الظروف هو الحكم الذي يمثل الفئة الثورية والذي يتجه لتحقيق أفكار الثورة". ولا يمكن لرجال الثورة أن يحققوا شيئاً إذا لم يواجهوا الواقع "كجماعة منظمة حسب قواعد وأصول صارمة ودقيقة ليستطيعوا تحقيق درجة عالية من الانضباط ووحدة الرأي والاستعداد للتضحية والإحاطة بالواقع ومعرفة العدو وجميع ملابسات المعركة. ولا يمكن توفير كل ذلك إلا بالتنظيم..". و"أرقى أنواع التنظيم الذي تستعمله الفئات الثورية هو التنظيم السياسي بشكل حزب"[٣١٤].

نشتمّ من هذه الآراء رائحة لينين في "ما العمل؟". جدير بالذكر أن الآراء اللينينية في التنظيم لاقت تقبلاً كبيراً إلى هذا الحد أو ذاك من جميع الأجنحة البعثية دون استثناء، أكثرها تأثراً كان اليسار، إنما حتى عفلق لم ينج من إغرائها: "وتمكّن الفساد والتشويه والانحراف وانتشاره يحدث هزات في حياة الشعب، ويخلق نوعاً من الاضطراب والشعور بالحاجة إلى تبديل الأوضاع ومقاومة الفساد. ولكن هذا الشعور لا يتبلور بشكل واضح واع، إلا عند أقلية من أبناء هذا الشعب، تدرك واقع أمتها وتصمم على تبديله وتتقدم الصفوف للنضال في سبيل قلب هذه الأوضاع

وتغييرها، وتتجه إلى الشعب لتنقل إليه وعيها، عاملة على تنبيهه وتثقيفه وتوضيح واقعه له، جاهدة لتسير بالشعب في طريق النضال المنظم"(٣١٥).

نعود إلى دراسة "في الديموقراطية الشعبية": "إذن فالحكم الديموقراطي الشعبي يعني أن تستلم الطبقات المنظمة في حزب ثوري ومنظمات شعبية مناضلة دفة الحكم وأن تعيد تنظيم السلطة السياسية في البلاد وأن تستخدمها لتحقيق الثورة في مجالات البناء في مختلف النواحي. وطبيعي أن يكون وصول تلك الطبقات إلى الحكم عن طريق الثورة لا عن طريق الانتخابات النيابية"(٣١٦). فالديموقراطية الشعبية بحسب هذا الفهم هي ديكتاتورية الحزب الواحد الذي وصل مرة إلى الحكم بالثورة، ولا يريد أن يفارقه. لكن الثورة لا تتأبد، ولا يمكن أن تكون وثيقة حيازة أبدية لجنّة السلطة. وترى الدراسة المذكورة أن المنظمات الشعبية تأتمر بأمر الحزب الثوري: "إن هذه الأشكال التنظيمية التي ندعوها بالمنظمات الشعبية تدعم عمل الحزب الثوري وتصبّ جهودها معه في نفس النهر الذي تجري فيه الثورة"(٣١٧). وجاء في مصدر حزبي آخر بهذا الخصوص: "تمثل المنظمات وجه الحزب وتدافع عنه شعاراته وتوضح مواقفه وتطرح القضايا القومية والإنسانية من وجهة نظر الحزب في أية مرحلة من مراحل النضال. وتتمثل أهمية العمل الجماهيري بالنسبة للحزب من خلال هدفه في تكتيل وضم أوسع القطاعات الشعبية وتنظيمها وتوجيه نضالها ضمن مبادئ الحزب واستراتيجيته في العمل"(٣١٨).

ويرفض البعثيون مصطلح "الحزب الواحد"، ويستخدمون عبارة "الحزب القائد" للجماهير الشعبية، بالرغم من أن الحزب الثوري المعني وحيد في تصورهم، ولم يحتمل في التطبيق العملي طيلة الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٦-١٩٧٠ إلا قبول القوى التقدمية الأقوى وتمثيلها بشكل فردي وليس حزبي في الحكومة. فكان رفض

الاعتراف المؤسسي بها سمة الشباطيين في هذه الفترة. ولا يعتبر حزب البعث نفسه ممثلاً للطبقة العاملة أو أية طبقة أخرى، بل هو "حزب الطبقات الشعبية الكادحة" جميعاً، و"حزب المعسكر التقدمي الثوري"[٣١٩]. ويصرّح في مصدر آخر بأنه ليس حزب الطبقة بالمعنى اللينيني، بل حزب الأكثرية المظلومة المستغلة المجزأة ومن ربط نفسه مصيرياً بها[٣٢٠]. غير أنه من الصعب أن يتصور المرء حزباً، مهما بلغ في حجمه وثوريته، يستطيع على المدى الطويل أن يمثل جميع الطبقات الوسطى والتحتية للمجتمع، على اختلاف وتناقض مصالحها وتغير هذه المصالح على مر الزمن.

هذا من حيث التنظيم، أما في مجال التعبير عن الرأي فترسم "الديموقراطية الشعبية": صحافة للمجالس المحلية وصحافة للمنظمات الشعبية وصحافة وطنية عامة "تُعطى صلاحية نقد السياسة العامة دون رسمها". ولكن: " ... الحكم في ظل الديموقراطية الشعبية ليس حكماً محايداً إزاء جميع الأفكار السياسية بل هو حكم مع أفكار معينة هي أفكار الثورة وضد أفكار معينة هي أفكار الواقع المعادي للثورة"[٣٢١]. هذا يعني أن الحزب الثوري، إلى جانب كونه التنظيم السياسي الوحيد، هو الصوت الفكري الوحيد أيضاً. أما كيف تحدد الديموقراطية الشعبية، من هم أعداء الثورة ومن هم أصدقاؤها، فعن "طريق طرح برامج للتطبيق ومراقبة ردود الفعل لدى الجمهور. فمن يصدر عنه رد فعل معادٍ تعتبره عدواً؛ ومن يصدر عنه رد فعل صديق أو رد فعل غير معادٍ، لا يعتبر عدواً"[٣٢٢]. غير أن هذا المقياس "العملي" ليس صادقاً على الدوام، وهو غير مبدئي، ويدعو الناس للانتهازية خوفاً من تصنيفهم أعداء، كما تم فعلياً. ثم إن البرامج المطروحة ليست دائماً بالضرورة منزّهة، بل قد تكون جديرة بالنقد والتعديل. على أية حال يتعارض هذا المقياس مع مفهوم الحزب الثوري المطروح، بل هو من أساسه لا يتفق مطلقاً مع هذا المفهوم، إذ يُفترض أن الحزب الثوري يعرف على الأقل من يمثلهم.

وثمة مبدأ تصر عليه "الديموقراطية الشعبية" لدى البعث، وهو "مبدأ توجيه مناهج التعليم ووسائل الإعلام بكافة أنواعها بما يرسخ أهداف الثورة وأفكارها التعاونية والجماعية والاشتراكية وبما يكافح ويقاوم الأفكار الرجعية وأفكار الديموقراطية البورجوازية والنزعة الفردية". ومع ذلك، فهناك مبدأ آخر هو "احترام الحرية الفردية"، لكن مضمون هذه الحرية لم يحدد. يضاف إلى ذلك كله "مبدأ التسيير الذاتي" في المؤسسات الاقتصادية لمكافحة البيروقراطية[٣٢٣]. هذا المبدأ لم يطبق، كذلك لم تكن هناك مجالس شعبية ولا حكم محلي ولا مجلس وطني خلال فترة حكم جماعة ٢٣ شباط. لقد رُفع في البداية شعار التسيير الذاتي، ثم أصبح الرأي: "في النظام الاشتراكي يتولى العمل الإداري المباشر مدراء محترفون اكتسبوا المعارف الإدارية بالدراسة ثم بالممارسة"[٣٢٤]. كما نرى المصادر الحزبية تطالب بالانتقال من النقابية شبه الأمية إلى نقابية الكوادر[٣٢٥]. ونراها تحارب عفوية الجماهير، "فالحزب الثوري هو قبل كل شيء يمثل الانتقال من العقلية الليبرالية ومن التمرد الفردي إلى العمل الجماهيري المنظم، ويمثل الانتقال من مرحلة التحركات العفوية في صفوف الجماهير الكادحة، وهي التحركات التي تستفيد منها في نهاية المطاف القوى البورجوازية، إلى مرحلة العمل القائم على استراتيجية ثورية ويؤثر في مجرى التناقضات القائمة لصالح قضية الثورة"[٣٢٦]. ونجد هنا صدى قوياً للمنظورات "الكلوية" التي تنادي بهندسة كلية للمجتمع في شتى قطاعاته، تشكل الطليعة محورها ومرشدها في آن واحد. وهي منظورات لا يمكن أن تفضي في الواقع إلا إلى طبعاتٍ متجددة من الشمولية في السياسة والحكم.

٣- الاشتراكية والموقف من الطبقات الاجتماعية

كان البعث العفلقي -كما مر معنا- يعتبر النزعة نحو التملك غريزية في الإنسان. لذلك أراد هذا الجناح البعثي لجم هذه النزعة، وليس القضاء عليها. على

النقيض منه كان البعث اليساري، فقد كانت رؤيته في هذا المجال ماركسية. أما جماعة ٢٣ شباط فموقعها، هنا أيضاً، في الوسط:

في كتيّب بعنوان "أهم العوامل المحركة للفلاحين في مرحلة التحويل الاشتراكي" نقرأ أن أهم الحوافز التي تدفع الجماهير الفلاحية خلال مرحلة التحويل الاشتراكي إلى النضال هي: تعلق الفلاح بالملكية الخاصة، حاجة الفلاحين إلى الاستقرار والأمن، تمتين الارتباط بالوجود المادي للطبقة والأمة، تقوية الشعور بالمسؤولية وتنمية حوافز الثقة بالنفس، القضاء على الأمية وتنمية حوافز التعليم والتثقيف، التطلع إلى تحسين المستوى المادي والمعاشي، تعريف الفلاح على مستقبله، وأخيراً إذكاء الصراع الطبقي وتعميقه"[٣٢٧]. هذا التعداد للعوامل المحركة للفلاحين يساوي بين العوامل الأساسية والفرعية، الرئيسية والثانوية، كما يخلط بين ما هو كائن وما هو مرغوب أن يكون. على أية حال، ما يهمنا هو العوامل الأول فحسب.

يستبعد الكتيّب أن يكون الميل نحو التملك لدى الفلاحين ميلاً فطرياً، "فالمشاعة التي لازالت في كثير من الأراضي الزراعية في القطر واستثمارها الذي يتم وفق قسمة رضائية موسمية أو طويلة بين الفلاحين، إنما يبرهن عكس ذلك. وإن التعلق بالملكية ليس هو الأصل، إنما الظروف التاريخية هي التي كونت هذه الميول لدى الفلاحين". ويستبعد الكتيب في الوقت ذاته إمكانية تطوير المشاعية إلى أشكال جماعية حديثة للإنتاج لكثرة نواحيها السلبية، ويركز على أهمية الأحداث التاريخية التي مرت على الفلاحين العرب، ويهمل مقولته السابقة بأن التملك ليس ميلاً فطرياً، ليصل إلى نقيضتها، وهي أنه لا بد لإعادة ثقة الفلاحين إلى أنفسهم وإعادة ثقتهم بالوضع السياسي من تمليكهم الأراضي التي يعتملونها، "ولو إلى مرحلة انتقالية

محدودة، نستطيع من خلالها إنضاج الظروف المادية لتحويل الأرض إلى أداة إنتاجية فحسب[٣٢٨]. نعطي ثم نأخذ، وكأن تطور المجتمع رهن بإرادتنا.

بالفعل هناك "إرادوية" في فكر حزب البعث، كثيراً ما تُستعمل ضد الماركسية. نقرأ في إحدى المقالات: "إن اشتراكيتنا ثورية لا تنتظر أن تأتي بها الحتمية الاتكالية. إن اشتراكيتنا ثورية تريد أن تصنع بإرادة الإنسان الحرة مقومات مجتمع الغد الأفضل"[٣٢٩]. ونقرأ في مكان آخر: "وفي الحقيقة، إن هذه العقيدة الحتمية الخاطئة تُعتبر من أكبر تناقضات المذهب الشيوعي ومغالطات الشيوعية العالمية"[٣٣٠]. يتضمن هذا النقد -كما نرى- فهماً خاطئاً أو مشوهاً للنظرية الماركسية، فينعتها بـ"الاتكالية". ونجد هذه النزعة الإرادوية لدى كل من يمين ووسط البعث، وكان اليسار البعثي ماركسياً في هذه الناحية. إن واضعي كتب "أهم العوامل المحركة للفلاحين" لا يدركون -كما يبدو- أن تمليك الأرض للفلاحين لا يسمح بإيجاد علاقات إنتاج اشتراكية في الزراعة، بل يعمل في اتجاه معاكس. هذا ما نلاحظه عندما نتابع القراءة في الكتيب: "ولذلك فإن توزيع الأرض على الفلاحين وإعطاءهم سندات تمليك فيها سيكون من أهم العوامل التي تثير في الفلاحين الفقراء والأجراء حوافز الجهد والعمل وتضع أمامهم صورة العلاقات الجديدة التي يجب أن يناضلوا من أجلها. وسوف يكون من الممكن بعد ذلك أن نطالبهم بتنفيذ البرنامج الذي نريد"[٣٣١]. فمن أجل كسب ودّ الفلاحين تعاد العلاقات الرأسمالية إلى الريف. وتجدر الملاحظة هنا، أن هذا الحل لمسألة الزراعة والريف تبنته من حيث الجوهر الأجنحة البعثية الثلاثة المدروسة، يميناً ويساراً ووسطاً.

في مقال لمكتب الفلاحين في القيادة القطرية يعبّر المكتب المذكور عن رأيه بدور الفلاحين في عملية التحويل الاشتراكي، فيقول: "إن أهمية بناء التنظيم

الفلاحي تأتي من أهمية الدور الذي يلعبه الفلاحون في حركة الثورة القومية الاشتراكية في وطننا العربي. إن القاعدة الفلاحية الواسعة من جماهير شعبنا الكادحة تشكل البنية الأكثر ثورية والمستعدة دائماً للعمل التحرري النضالي عندما تتوفر لها القيادة الطليعية القادرة على استيعاب تطلعاتها وترجمتها إلى واقع حي تمارس من خلاله أهدافها بشكل علمي وعملي، وإن التركيب الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين العرب وعوامل التشكل التاريخي لهذه البنية الاجتماعية يدلان بشكل قاطع بأن الفلاحين هم مستودع الثورة وهم غطاؤها ووقودها"[٣٣٢]. هذا الرأي يتفق تماماً مع ما سبق أن عبر عنه مسعود الشابي[٣٣٣] الذي كان ينتمي إلى الجناح العفلقي.

غير أن هذا لم يكن الرأي الوحيد والنهائي لجماعة ٢٣ شباط. فثمة رأي مناقض يقول: "صحيح أن الطبقة العاملة من حيث عددها أقل من الطبقات الأخرى كطبقة الفلاحين، وصحيح أنها تعمل في قطاع اقتصادي لا يكوّن إلا جزءاً صغيراً من الاقتصاد الوطني بوضعه الحاضر إذا ما قورن بقطاع الزراعة، إلا أن لهذه الطبقة أهمية خاصة في قضية الثورة الاشتراكية قبل وبعد استلام السلطة السياسية، وذلك لأنها طبقة متقدمة على طبقة الفلاحين من حيث الوعي السياسي، وتحسس مشاكل البلاد، ومن حيث الاستعداد الثوري"[٣٣٤].

كذلك يعطي كتاب "الحزب الثوري" لطبقة البروليتاريا أهمية خاصة، اقتصادية وسياسية. تعود الأهمية الاقتصادية لسببين: "الأول لأنها القوة المنتجة الأساسية في المجتمع. وهذا صحيح، لأنها هي التي تقوم بالإنتاج الكبير ... والسبب الثاني، لأنها هي المنتج الاجتماعي لفضل القيمة وهي بالتالي مصدر الاغتناء بالنسبة للطبقة الرأسمالية"[٣٣٥]. لا اعتراض على أهمية البروليتاريا، إنما ليس صحيحاً أنها هي

القوة المنتجة الأساسية في مجتمعنا، إذ هناك الفلاحون أيضاً. كذلك لا ننسى أن هؤلاء يقدمون فائض إنتاج، وبه يتغذى المجتمع والصناعة والتصدير...

أما الأهمية السياسية فتأتي من أن طبيعة عمل البروليتاريا "تقضي وجودها في المجتمعات الصناعية، والتواجد الجماعي يحولها تدريجياً إلى قوة اجتماعية ثورية، ولأن حاجتها المادية وظروفها الجديدة تقضي على ما لديها من رواسب المجتمع القديم، فهي مضطرة أن تتكيف وشروط معيشتها وتقطع ارتباطاتها تدريجياً بكل ما يشدّها إلى أوهام المجتمع القديم وعلاقاته العائلية والطائفية والإقليمية وغيرها، ولأن احتكاكها بالآلة هو احتكاك مع التطور فتتحول تدريجياً إلى أداة التطور بالنسبة لمجتمع المستقبل، ولأن وجودها في المصنع وتوزيع العمل فيما بينها حسب أقسام الآلات هما بمثابة تنظيم اقتصادي لها يترسخ تدريجياً حتى يأتي وقت يصبح فيه وجود رب العمل غير ضروري وتصبح هي قادرة على تنظيم نفسها بنفسها وفق متطلبات الإنتاج، ولأن وعيها السياسي يزداد من خلال تسخير الرأسمالية لها في معاركها مع الآخرين ويأتي وقت تصبح فيه قادرة على تنظيم نفسها سياسياً وعلى المجابهة الثورية لطبقة المالكين لوسائل الإنتاج، وأخيراً لأنها تؤلف الغالبية الساحقة في المجتمع وإذا ثارت فإنما تثور على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي أنها تحول وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة. وبما أن وسائل الإنتاج في المجتمع هي التي بين أيديها، فإنها تكون قد ألغت عملياً الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في المجتمع، أي أنها ألغت الأساس المادي للانقسام الطبقي في المجتمع وأقامت المجتمع اللاطبقي"[٣٣٦].

بعد هذا يتابع الكتاب مستدركاً: "إلا أننا يجب أن نلاحظ أن البروليتاريا لا تؤلف الأغلبية الساحقة في المجتمع، حتى في البلدان المتطورة. وحتى تؤلف هذه الأغلبية يجب أن تصل المجتمعات (في البلدان الرأسمالية على الأقل) بقيادة البورجوازية

إلى مرحلة التشغيل الكامل ... أي استثمار جميع الثروات بالأسلوب البورجوازي والقضاء على الإنتاج الصغير والقضاء بذلك على رواسب التخلف الموروثة عن المجتمع القديم والمؤثرة حتى على الطبقة العاملة نفسها"[٣٣٧]. استناداً إلى هذه المعلومات المغلوطة "مثل البروليتاريا لا تؤلف الأغلبية في البلدان الرأسمالية المتطورة، واستناداً إلى الفهم الاقتصادي الغريب مثل شرط التشغيل الكامل (الذي لا يتحقق إلا في الرأسمالية الفاشية)، يصل الكتاب إلى هذه الصياغة النظرية المفاجئة: " ... إذا كانت البروليتاريا هي الطبقة الثورية الأساسية فلا يمكن أن يكون المقصود بها البروليتاريا التي لم تبلغ نضوجها الثوري والتي لم تتجاوز مرحلة الانحناء للبورجوازية والعمل لحسابها في المؤسسات الإنتاجية والسياسية. إن البروليتاريا ثورية بحركتها التاريخية وآفاق تطورها. وحتى تؤلف ثوريتها واقعاً فعلياً، فإنما يجب أن تتوفر الشروط الموضوعية لتحولها إلى قوة اجتماعية فاعلة. ومن جهة أخرى لا تستطيع البروليتاريا أن تصنع الثورة إلا إذا حولت دور الفئات المستغَلة الأخرى إلى دور ثوري إيجابي، وذلك لأنها ليست القوة الاجتماعية الوحيدة في المجتمع"[٣٣٨].

هكذا، بعد كل هذا التبجيل للبروليتاريا وإبراز أهميتها الاقتصادية والسياسية وجعلها الطبقة الثورية الأساسية، يتراجع الكتاب ليصل بنا إلى القول بأن المقصود بـ"البروليتاريا" ليس البروليتاريا، وإنما "العقلية البروليتارية": "ومعنى ذلك أن النقطة الأساسية في موضوع الثورة هو العقلية الثورية التي خلفتها البروليتاريا بوجودها وظهورها كطبقة، وليس تصور أو سلوك جماعة معينة من البروليتاريا، فإذا سيطرت هذه العقلية على أي تحرك ثوري، فإن هذا التحرك باتجاه التطور الإنساني. أما إذا كان التحرك قاصراً عن حمل هذه العقلية أو له أهداف أخرى، فإنه يكون منحرفاً عن خط التطور أو رجعياً ولو كانت تساهم به فئة مصنفة في عداد البروليتاريا"[٣٣٩]. يلاحظ المرء، أن الكتاب وضع شرط أن تبلغ البروليتاريا نضجها الثوري، كي يكون

المقصود بالبروليتاريا هو بالضبط البروليتاريا. و لم يقل لنا، كيف نعرف أن البروليتاريا وصلت أم لم تصل إلى نضوجها الثوري، كما لم يقل لنا من يقرر ذلك. لقد أغفل ذلك وركز على عقلية البروليتاريا، فهو لا يريد البروليتاريا بل فقط عقليتها. ويعود المرء للتساؤل، كيف نستدل على عقلية البروليتاريا، إذا لم تكن البروليتاريا نفسها موجودة؟ أي، كيف يمكن الفصل بين البروليتاريا وعقليتها؟. ربما تعود الجذور البعيدة إلى ذلك، ما انتشر في وعي الطليعيين اليساريين العرب من أن الوعي البروليتاري الذي ينطق باسم المسيرة الكونية للتاريخ يعوض في ظروف البلدان المتأخرة غياب تبلور مهيمن وحاسم لطبقة بروليتارية عربية.

من المحير أن يرى حزب البعث، مرة أن الفلاحين هم الطبقة الثورية الأولى، مع العلم أن طبقة الفلاحين هذه تضم -بحسب فهم الحزب نفسه- من العمال الزراعيين إلى المالكين المتوسطين، ومرة ثانية لا يرى فرقاً بين الطبقات الكادحة التي تضم العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والعسكريين والمثقفين[٣٤٠]، ومرة ثالثة يرى أن طبقة العمال هي الطبقة الثورية الرئيسية، ومرة رابعة أن المهم هو عقلية البروليتاريا وليس البروليتاريا بحد ذاتها. هذه الآراء المتنافرة تعايشت في فترة حكم جماعة ٢٣ شباط. فما نفع الأفكار والنظريات إذا لم تستمد من الواقع، لتعود دليلاً للممارسة. عندئذ تصبح مجرد شعارات، كما قال عبد الناصر لعفلق في محادثات الوحدة الثلاثية. وقد سيطرت الشعارات في هذه الفترة، ربما أكثر من أي فترة أخرى تناولتها الدراسة. قال منيف الرزاز[٣٤١]، إن الشعارات بكثرتها وتطرفها كانت تعويضاً عن الفكر. وأنا أضيف، بأنها يمكن أن تُستخدم أيضاً بديلاً عن الواقع. وما يهمنا هنا هو كشف تلك المعضلات الكبرى في المنظومة اليسارية "الشباطية" وهي تتولى مقاليد "قيادة الدولة والمجتمع"، وانعكاس هذه المعضلات على تجربة القيادة تلك، ونتائجها الفعلية.

جاء في مقررات المؤتمر القطري في آذار ١٩٦٦: "أما طبقة البورجوازية الصغيرة فإنها ينبغي أن تقف في صف الثورة وتحارب في جبهتها. ولكن الواقع هو أنها قد وقفت خلال المرحلة الماضية بعيدة عن مواقع الثورة وفي مواقف مناوئة لها أحياناً، وإن مسؤولية ذلك تقع على عاتق الحزب بالدرجة الأولى، لأن هذه الطبقة بطبيعتها لا تستقر على موقف ثابت إذا تركت وشأنها. إنها تحدد مواقفها تبعاً لمصالحها الآنية والمباشرة. ففي ظروف المرحلة السابقة، حيث لم يكن للثورة مواقف مستقرة وثابتة، وحيث لم تقدم لهذه الطبقة وحتى اليوم مكتسبات مادية تذكر، بقيت البورجوازية الصغيرة بعيدة عن جماهير الثورة غير مشدودة إليها برابطة متينة. فقد كان ينبغي القيام بدور كبير لتوعية هذه الفئة وإفهامها أن مصلحتها تتحقق بانتصار قضية الثورة. وكان على الدولة أن تولي هذه الفئة مزيداً من الاهتمام بتشجيع نقابات الحرفيين والكسبة وأصحاب المهن الحرة والمثقفين وصغار التجار وتحسين شروط حياتهم المادية"[٣٤٢]. فثمة دعوة للاهتمام بالبورجوازية الصغيرة التي توصف بالتذبذب وقصر النظر، لكن اللائمة في ابتعادها توضع على حزب البعث نفسه، إنما في عهد عفلق والرزاز، حيث يوصف الحزب أيضاً بأنه كان متذبذباً في مواقفه.

ونقرأ في دراسة عن الحزب: "لقد كان طبيعياً أن يلتف حول الحزب منذ البدء الطلاب والمثقفون، لا لأنهم أكثر شعوراً بمرارة الواقع، وإنما لأنهم أكثر قدرة من باقي الطبقات الشعبية على إدراك الحلول الكفيلة بحل التناقض الذي تعيش في إطاره الأمة العربية، وذلك بفعل تنوّرهم واحتكاكهم بالثقافات المختلفة وبمعطيات الذهن البشري. ولكن من غير الطبيعي ألا يتوجه الحزب إلى قواعده الطبيعية، إلى الفلاحين والعمال والعسكريين، حتى أمست البنية الطبقية للحزب قريبة من بنية البورجوازية الصغيرة التي تمتاز بتذبذبها بين التفكير البورجوازي والتطبيق الاشتراكي"[٣٤٣]. وكان مسعود الشابي قد أدلج هذا التركيب الطبقي لحزب البعث، فجعله قاعدة لكل حزب

عقائدي أو ثوري في نشأته، فعمم بذلك تجربة حزب البعث على جميع الأحزاب الثورية في العالم وجعلها قانوناً[٣٤٤]. رغم هذا، فهو في ذلك أقرب إلى المشروع الأصلي للبعث، كما تصوره عفلق والأرسوزي، كمجموعة من الجيل الشاب الواعي الذي سيوقظ الأمة العربية من سباتها الطويل.

وجاء في مقررات المؤتمر القطري في أيلول ١٩٦٦: "وإذا كانت الظروف، وواقع التخلف الذي نشأ خلاله حزبنا، قد جعل منه في فترة من الفترات (حزب مثقفين) نتيجة لظروف وعوامل عديدة منها: ١- الذهنية السائدة والموجهة للحزب ٢- نقص في الاستراتيجية الثورية للحزب، وعدم استيعابها لجماهير العمال والفلاحين كأداة أولى في تحقيق الثورة ٣- نقص في الوعي الاجتماعي للعمال والفلاحين، فإن مسؤولية أعضاء الحزب الآن يجب أن تتركز على تحسين البنية الطبقية للتنظيم الحزبي. ولا تعني بذلك البنية من حيث الكم فحسب، أي أن تكون غايتنا فقط أن تكون غالبية أعضاء التنظيم من العمال والفلاحين، بقدر ما نعني البنية الكيفية للتنظيم، أي أن يضم التنظيم غالبية من العمال والفلاحين فعالة وذات مستوى قيادي طليعي قادرة على تسلّم زمام قضيتها بيدها. وهذا يرتب مسؤوليات كبرى على عاتق التنظيم الحزبي وأعضائه، في توعية جماهير العمال والفلاحين، والعمل المستمر الدائب بين صفوفهم لانتقاء العناصر الجيدة منهم وضمها إلى صفوف الحزب وكي تعمل بشكل فعال في بلورة النضال الطبقي، وتعميقه"[٣٤٥]. انتقاء أفضل العناصر وأنشطها وتنسيبهم كأعضاء في الحزب، من المواطنين عامة، وليس فقط من العمال والفلاحين، كما يرد في مقررات المؤتمر المذكور: "اعتماد مبدأ الانتقاء من المواطنين الذين يبرزون في مجال عملهم وتبدو لديهم استعدادات جيدة للالتزام. وأن تكلف القيادة الحزبية أعضاءها للتركيز عليهم، والإحاطة بهم، بغية

كسبهم وفق خطة مرسومة، وأن يركز على أوساط المنظمات الشعبية بشكل خاص"[٣٤٦].

على صعيد الواقع توزع أعضاء وأنصار الحزب -كما بيّن المؤتمر القومي العاشر عام ١٩٦٨- على الشكل الآتي بالنسب المئوية[٣٤٧]:

الفئة	أعضاء	أنصار
عمال	١٢	١٤
فلاحون	١٦	٢٨
طلاب	٢٠	٣٢
مستخدمون وموظفون	٣٢	٧
معلمون ومدرسون	١٦	٤
بقية المهن	٤	١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

هذا مع العلم أن الفلاحين هم -ما عدا استثناءات طفيفة- مالكون صغار ومتوسطون، وأن الطلاب هم أبناء طبقات عليا ومتوسطة وبنسبة ضئيلة أبناء طبقات معدمة، وأن فئة "معلمون ومدرسون" تضم معلمي المدارس الابتدائية ومدرسي المدارس الإعدادية والثانوية وأساتذة الجامعات والمعاهد العالية.

كانت جماعة ٢٣ شباط، مثل جناح المنظمات النظرية، تقول باليسار وبالاشتراكية العلمية[٣٤٨]، لكنها كانت تحاول وتسعى على الدوام للرد على المقولات الشيوعية الشائعة. جاء في أحد منشوراتها: "وقد أثبتت التجربة في كوبا والجزائر ومصر وسورية عدداً من المسائل الجديدة والأساسية التي تخرج عن الإطار الكلاسيكي للنظرية الثورية. ومن هذه المسائل:

١- إمكانية استمرار الثورة الوطنية وتحولها إلى ثورة اجتماعية.
٢- إمكانية تحول القادة الوطنيين وهم في قمة الحكم إلى المواقع الفكرية للاشتراكية.
٣- إمكانية تبني طبقات اجتماعية أوسع من الطبقة العاملة للاشتراكية.
٤- إمكانية البدء في عملية التحويل الاشتراكي بغير قيادة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي.
٥- إمكانية قيام مرحلة انتقالية إلى الاشتراكية هذ بذاتها بمجموعة من المراحل الانتقالية.
٦- إمكانية تطوير التحالف بين قوى الشعب إلى حزب طليعي واحد"[٣٤٩].

ولا يجري البرهان على هذه المقولات، بل تعرض هكذا كحقائق مفروغ منها، كمسلمات، ترد بها من منطلق الثورية والمعاصرة على الشيوعية المحلية والماركسية السوفييتية، دون أن تذكرها بالاسم. في أماكن أخرى نرى جماعة ٢٣ شباط تنتقد الماركسية بالتلميح وأحياناً بالتصريح، مع أنها تقترب بالتأكيد من الفضاء اليساري الماركسي إن لم تدعي أنها هي التي تفهمه بشكل مطابق وصحيح.

في مقال بعنوان "الحزب الثوري والجماهير" نقرأ: "ثم إن منشأ ثورية الحزب قد لا تعود بالدرجة الأولى والأخيرة إلى الوضع الاقتصادي وحاجة الجماهير، وإنما نستطيع أن نضيف إلى عامل الاقتصاد زحف الحضارة والجماهير عبر التاريخ في أمة معينة كما هو عليه الحال في حزب البعث العربي الاشتراكي"[٣٥٠]. ولا ندري، ما هو المقصود بـ"زحف الحضارة والجماهير" كعامل تنشأ عنه ثورية الحزب، إلى جانب العامل الاقتصادي. وفي مقال بعنوان "حول النظرية في حزبنا" تظهر الفكرة البعثية متأرجحة بين المادية والمثالية، وتتوصل إلى نوع مما يمكن تسميتها "وجودية سياسية": "من هذه الزاوية ينظر الثائر العربي إلى الوجود وهو يعتقد أنها زاوية النظر السليمة لتفسير التطور. فمفسر التطور، مفسر الصراع والمهادنة، ليس الروح وليس المادة،

ليس الصناعة أو الزراعة إلا مظاهر وعلاقات. إنما المحرك في كل هذه المظاهر، محرك الاقتصاد، مولد النظم والمبادئ وباني الحضارة في قلب الطبيعة على هذا الكوكب، إنما هو الكائن الملموس بين أيدينا ... وبصرف النظر عن التسميات الملصقة بهذا الكائن على أنه روح أو على أنه مادة، فهو كما هو متحقق، الإمكانية الوحيدة التي يكتشف الوجود بها ذاته ... ونحن نرى أن نظريات أصل الوجود المفترضة على أنه روح أو مادة تحولت إلى نوع من الشرك لا مخرج منه، وقد آن للإنسان أن يخرج من هذه الأسوار التي سجن نفسه بها آلاف السنين"[٣٥١]. كذلك نجد في "مشروع الدليل النظري" تأثراً بالفكر الوجودي. الذي كان قد شاع في الخمسينيات والستينيات بشكل خاص، وحاول بعض القوميين أن يعتنقوه كإيديولوجيا التزامية في مواجهة الماركسية.

إن الاشتراكية التي نظّر لها حزب البعث في ظل حركة ٢٣ شباط وطبّقها هي "اشتراكية" بيروقراطية. حقاً، لقد رفع -كما قلنا سابقاً- شعار "الإدارة الديموقراطية لوسائل الإنتاج" (بل وحتى شعار "المعامل للعمال")، لكنه فسّره بيروقراطياً، فتجلى قانونياً وتطبيقياً كسلطة موظفين مدراء[٣٥٢] على القطاع العام الاقتصادي وعلى الاقتصاد الوطني عموماً. جاء في جريدة "المناضل"[٣٥٣]: "والنقطة الهامة والأساسية هنا هو أن الملكية الجديدة حتى تكون اشتراكية فعلاً يجب أن تكون عامة الطبقة هي التي تملك وسائل الإنتاج. والمقصود بذلك أن المطلوب من الدول الاشتراكية تغيير معنى الملكية وليس تغيير المالكين، وبين الأمرين فاصل دقيق قد يؤدي طمسه إلى الزوال التدريجي لبنية المجتمع الاشتراكي على يد الاشتراكية نفسها. مثلاً، إذا أزلنا ملكية الرأسمالي للمعمل وأعطيناها لعمال المعمل، فلا يعني ذلك سوى تغيير المالك وليس تغيير الملكية ويبقى الأسلوب على الطبيعة الرأسمالية للملكية ويفسح المجال مع الزمن للمزاحمة وللعبة الأسعار ولكل ميزات السوق الرأسمالية من ازدهار أو فشل أو

تضخم لبعض قطاعات الإنتاج على الأخرى وللتفاوت في دخل العمال بين قطاع وقطاع"...إلخ. ونقرأ في مصدر آخر[٣٥٤]: "كما أنه قد يتبادر إلى البعض أن النظام الاشتراكي يعني أن يتسلم العمال فوراً إدارة الاقتصاد الاشتراكي والتخطيط على غرار ما تبادر إلى أذهان بعض العمال السوفييت بعد قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفييتي عام ١٩١٧، إذ نادى هؤلاء بما أسموه (تركيز الإدارة في أيدي النقابات). وهذه النزعة لا تقل خطراً من النزعة الإصلاحية بالنسبة لمستقبل الثورة".

لقد حاولنا أن نبين المفاصل الأساسية في المنظومة الإيديولوجية "الشباطية" وتناقضاتها. وهي منظومة يسارية جديدة تتميز بالاختلافات المعتادة ما بين اليسارية الجديدة غير المسفيتة في العالم الثالث وبين الطبعات اليسارية الشيوعية "المسفيتة". وتكشف هذه المنظومة رغم تناقضاتها الداخلية، شكل الوعي "الشباطي" لنفسه ومفهومه عن دوره وسياساته في التغيير. إذ حاول أن يترجم نفسه عبر قبضة السلطة إلى سلسلة إجراءات فعلية ميدانية، دفعت إخفاقاتها وثغراتها في سياق التناقضات الجديدة للنخبة الشباطية إلى طرح إعادة النظر بالمنظومة نفسها، وتبني منظومة أكثر انفتاحاً، وأقل ضجيجاً منها. مع أن حدة التناقضات السياسية الناتجة عن آثار عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ لعبت دوراً أكبر وأكثر وضوحاً في ما عرف بأزمة الحزب. وهي الآثار التي تصور معارضو كتلة صلاح جديد أنه لا يمكن أن تحل بدون إعادة نظر جذرية بطبيعة قيادة الحزب للدولة والمجتمع، وعلاقته بالقوى التقدمية، واتباعه سياسة جديدة في العلاقات العربية والإقليمية. وقد أدت حصيلة هذه التناقضات وموازين قواها إلى حسمها من خلال حركة ١٦ ت٢ ١٩٧٠ التي دشنت مرحلة جديدة وإن اعتبرت نفسها امتداداً وفياً لحركة ٢٣ شباط يتخطى أساليب وسياسات ما سمي بالعقلية "المناورة".

الهوامش:

[1] شبلي العيسمي: حزب البعث العربي الاشتراكي - مرحلة الأربعينات التأسيسية ١٩٤٠ - ١٩٤٥، دار الطليعة، بيروت، ط٢، بيروت، ط٢، ١٩٧٥، ص٨٦ حاشية، ص٩٢.

[2] سليمان العيسى: البدايات، في مجلة: المعرفة (الدمشقية)، العدد ١١٣، عدد خاص عن الأرسوزي، تموز ١٩٧١، ص٣١-٣٦. ورد هذا الرأي أيضاً لدى: سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩، ص٢٦. غير أن الجندي يذكر، أنه في عام ١٩٤١ صدر لمجموعة عفلق والبيطار بيان بتوقيع "البعث العربي"، انظر ص٣٠.

[3] محمد الزعبي: موقف حزب البعث العربي الاشتراكي (القطر السوري) من مسألة الصراع الطبقي، دراسة غير منشورة، ١٩٧٣، ص٦٠.

[4] المصدر السابق.

[5] وهيب الغانم: الجذور الواقعية والفكرية لمبادئ البعث العربي، دمشق - اللاذقية ١٩٩٤، ص٤١-٤٣.

[6] الجندي، المصدر المذكور، ص٢١.

[7] منير عبد الله: البعث، مقدمة في النقد الذاتي، دراسة غيرمنشورة، استشهد بها محمد الزعبي، المصدر المذكور، ص٦٠. انظر أيضاً سامي الجندي، ص٢٦.

[8] الجندي، ص٢٢، ٢٣.

[9] صوت العروبة في لواء الاسكندرونة، في: المجلد الثالث من المؤلفات الكاملة، دمشق ١٩٧٤، ص٣٦١.

[10] الجندي، ص٢٢، ٢٤، ٢٧، ٣٥. "كفاحي" كتاب ألفه أدولف هتلر.

[11] الزعبي، ص٦١. تبعاً للجندي: في عام ١٩٤٥، انظر ص٣٥ من المصدر المذكور.

[12] الجندي، ص٣٣.

[13] وهيب الغانم، المصدر المذكور، ص٤٦-٤٧.

[14] الزعبي، ص٦٢، ٧٦.

[15] غوردون هـ. توري: السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، ط٢، ١٩٦٩، ص١٢٨ حاشية.

(16) جلال السيد: حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها، دار اليقظة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٧٣، ص٣٧٩.

(17) الزعبي، ص٧٦-٧٧، ٦٢.

(18) العيسمي، ص٩١. كان اسم الحركة "اللجنة المدرسية لنصرة العراق". انظر الزعبي ص٦٢.

(19) الزعبي، ص٦٢. بالاستناد إلى ميشيل عفلق، في: نضال الحزب عبر مؤتمراته القومية، بيروت ١٩٧١، ص٢١. برواية العيسمي كان عدد البعثيين في عام ١٩٤٤ في ثانوية التجهيز الأولى بدمشق وحدها ٤٥ طالباً، معظمهم في القسم الداخلي من أبناء الريف. انظر المصدر المذكور، ص٩١.

(20) وهيب الغانم، ص٥٣.

(21) نضال البعث، الجزء الأول ١٩٤٣ - ١٩٤٩، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣، ص٨٣-٨٥، ٩٤.

(22) الزعبي، ص٦٣. يذكر العيسمي أن هذا الشعار ظهر في عام ١٩٤٣ وأصبح يردد في الاجتماعات الحزبية منذ عام ١٩٤٤. المصدر المذكور، ص٩٢. ويقول مصطفى دندشلي، في كتابه: حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠ - ١٩٦٣، ١٩٧٩، ص١٩، إن تعبير "الرسالة العربية الخالدة" يعود للأرسوزي.

(23) نضال البعث، الجزء الأول، ص١٣٨.

(24) العيسمي، ص٩٢.

(25) نضال البعث، الجزء الأول، ص١٧١. بحسب مجلة "المناضل"، العدد ١٢٠، نيسان ١٩٧٩، ص٤٧، ٥٢، بلغ عدد الأعضاء ٢١٧، أربعة منهم فقط من خارج القطر السوري. وفي نفس المصدر يقول عضو المؤتمر علي حرفوش، إن العدد بلغ ٢٤٢ عضواً، انظر ص١٧٤.

(26) الزعبي، ص٧٣.

(27) المصدر السابق، ص٧٣.

(28) نفس المصدر، ص٧٣.

(29) الجندي، ص٣٨. هذه ملاحظة هامة، من الناحية الطبقية، لكن كيف يكون الرأس صغيراً مع أن جميع الأعضاء تقريباً من الشباب المثقفين؟!.

(30) نضال البعث، الجزء الأول، ص١٦٩.

[31] كما تذكر دراسة: "مشروع الدليل النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي"، الحلقة الثانية، في: المناضل، العدد ٢٩، كانون الثاني ١٩٦٩، ص١٩.

[32] انظر نص الدستور في: نضال البعث، الجزء الأول، ص١٧٢-١٨١. وكذلك لدى وهيب الغانم، ص٢١٣-٢٢٣.

[33] اليمين واليسار في حزبنا، في: المناضل، العدد السابع، تموز ١٩٦٦، ص٣.

[34] نضال البعث، الجزء الأول، ص١٦٩.

[35] جلال السيد، المصدر المذكور سابقاً، ص٣٨٠.

[36] بدايات البعث العربي في حياة سليمان العيسى وذاكرته، الحلقة الرابعة، في: المناضل، العدد ٨٧، تموز ١٩٧٦، ص١٣.

[37] حول الفردية والعقلية اليمينية في الحزب، في: المناضل، العدد الرابع، أيار ١٩٦٦، ص١٦. انظر أيضاً: تاريخ الصراع في الحزب وحركة ٢٣ شباط كاستمرار لنضال القواعد وتطور فكر الحزب، في: المناضل، العدد ١٥، نيسان ١٩٦٧، ص٦.

[38] هذا رأي سامي الجندي أيضاً، ص٥٩، ورأي محمد الزعبي، ص٨٩ -٩٠.

[39] انظر ناجي علوش: الثورة والجماهير، مراحل النضال العربي ١٩٤٨ - ١٩٦١ ودور الحركة الثورية، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ١٩٦٣، ص٤٨. أيضاً: البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي اليساري، انعقد المؤتمر في آب ١٩٦٤، ونشر البيان في كانون الأول ١٩٦٤، ص٥٨.

[40] وهو بعنوان "الاتحاد يجب أن يضمن بقاء النظام الجمهوري في سوريا باتجاهه التقدمي الاشتراكي"، منشور في: نضال البعث، الجزء الثاني، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣، ص٣٣-٣٨. هذا ما يقوله الجندي، ص٥٩. غير أن البيان الذي صدر عن مقررات المؤتمر، والمؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٤٧، يورد أن المؤتمرين قرروا التمسك بالنظام الجمهوري. انظر ص١٨٧ من نضال البعث، الجزء الأول.

[41] حول الفردية والعقلية اليمينية...، مصدر مذكور سابقاً، ص١٦.

[42] انظر النص لدى وهيب الغانم، ص٥٨.

[43] حول النظرية في حزبنا، في: المناضل، العدد الرابع، أيار ١٩٦٦، ص١٤.

[44] القيادة القومية: بعض الإيضاحات حول المنطلقات النظرية للحزب، سلسلة الإعداد الحزبي رقم ١٥، تشرين الأول ١٩٧٢، ص١٧ و١٨.

[45] أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق - دراسة تحليلية نظرية أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع، بدون تاريخ ومكان نشر (١٩٦٤)، ص٥٣-٥٤.

[46] علوش، ص٢٢٥-٢٢٦.

[47] المصدر السابق، ص٢٢٧.

[48] حسين عباس أبو الحسن: أزمة بعض الحركات التقدمية في الوطن العربي، صيدا (لبنان)، بدون تاريخ نشر، ص٨٤.

[49] الجندي، ص٥١.

[50] نضال البعث، الجزء الثاني، ص٧٠.

[51] القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي التاسع، وثائق، ٩٣-٩٤.

[52] الزعبي، ص٨٩-٩٠. المقارنة مع مفهوم "دولة الرفاه" استناداً إلى: ليونارد بايندر، الثورة العقائدية في الشرق الأوسط.

[53] مصطفى دندشلي، المصدر المذكور سابقاً، ص١٦٠.

[54] الزعبي ص٦٥.

[55] دندشلي، ص١٤٩-١٥٠، ١٥٣.

[56] محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية في سوريا، منشورات دار الرواد، ١٩٥٥، ص٢١٦.

[57] توري، ص١٧٧.

[58] الزعبي ص٦٤.

[59] علوش، ص٤٦.

[60] الزعبي ٦٤.

[61] نقلاً عن الزعبي ص٧٤.

(٦٢) القيادة القومية: التقارير المقدمة إلى المؤتمر القومي الثامن، وثائق رقم ٣، دمشق، آذار ١٩٦٧، (التقرير التنظيمي)، ص٢٥١-٢٥٢.

(٦٣) اليمين واليسار في حزبنا، المصدر المذكور سابقاً، ص٣.

(٦٤) القيادة القطرية: أزمة الحزب وحركة ٢٣ شباط وانعقاد المؤتمر القطري الأخير ومذكرة القيادة إلى المجلس الاستشاري القومي في ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٥، ١٩٦٦، ص٤٢.

(٦٥) الزعبي، ص١٠٧.

(٦٦) الجندي، ص٣٢.

(٦٧) القيادة القومية: الانحراف والظواهر الانقسامية في الحزب ودور اليمين التخريبي، سلسلة التوجيه الحزبي، رقم ٢ (جماعة ٢٣ شباط).

(٦٨) الزعبي، ص١٠٧.

(٦٩) في سبيل البعث، طبعة ١٩٥٩، دار الطليعة، بيروت، ص٣٦. هذا المقال غير منشور في طبعة ١٩٦٣. انظر حول هذه النقطة: أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق، ص١٣١.

(٧٠) البعث العربي إرادة الحياة، في سبيل البعث، دار الطليعة، بيروت، ط٣، ١٩٦٣، ص٢٩٦. (فيما يلي سوف نستند إلى هذه الطبعة).

(٧١) الزعبي، ص٨١.

(٧٢) الجندي، ص٥٧.

(٧٣) اليمين واليسار في حزبنا، ص٦.

(٧٤) مذكرة ٢٤ أيار ١٩٤٩، في: نضال البعث، الجزء الأول، ص٢٩٢.

(٧٥) نضال البعث، الجزء الثاني، ص٤٢.

(٧٦) علوش، ص٤٨.

(٧٧) بيان من مجلس حزب البعث العربي المنعقد في اللاذقية، في أوائل تموز ١٩٥١، في: نضال البعث، الجزء الثاني، ص١٢٨، ١٢٩.

(٧٨) نضال البعث، الجزء الأول، ص٢٩٦.

(79) كما أورد صبري العسلي عن لسان أكرم الحوراني، في جلسة المجلس النيابي بتاريخ ١٧ آذار ١٩٥٤، الجريدة الرسمية - مذكرات المجلس النيابي ١٩٥٤، ص٤١٢.

(80) علوش، ٤٩. دندشلي، ص١٦٧-١٦٩.

(81) وهيب الغانم، المصدر المذكور سابقاً، ص٥٤.

(82) انظر المقالات التالية: في القومية العربية، القومية حب قبل كل شيء، القومية قدر محبب، في: (في سبيل البعث)، ص٤١، ٤٤، ٤٣، ٤٥، ٤٦.

(83) حول الرسالة العربية (١٩٤٦)، في المصدر السابق، ص١٤٠.

(84) القومية العربية والنظرية القومية (١٩٥٧)، في نفس المصدر، ص١٠٥.

(85) أسئلة وأجوبة (١٩٥٧)، نفس المصدر، ص٢٣٨.

(86) القومية قدر محبب (١٩٤٠)، نفس المصدر، ص٤٧.

(87) نفس المقال والمصدر، ص٤٨.

(88) القومية العربية والنظرية القومية، نفس المصدر، ص١٠٢.

(89) ميشيل عفلق: القومية العربية وموقفها من الشيوعية، دمشق ١٩٤٤، ص١٦٣. نقلاً عن الزعبي، ص٨٥.

(90) الجيل العربي الجديد (١٩٤٤)، في سبيل البعث، ص٧٤.

(91) القومية العربية والنظرية القومية، المصدر السابق، ص١٠٢/١٠٣.

(92) ذكرى الرسول العربي (١٩٤٣)، نفس المصدر، ص٥٤-٥٥.

(93) القومية حب قبل كل شيء، ص٤٦.

(94) القومية العربية والنظرية القومية، ص١٠٤.

(95) العرب بين ماضيهم ومستقبلهم (١٩٥١)، في نفس المصدر، ص٨٩/٩٠.

(96) الزعبي، المصدر المذكور سابقاً، ص٥٨.

(97) حول الرسالة العربية، ص١٤١/١٤٢.

(98) ذكرى الرسول العربي، ص٥٧.

[99] القومية العربية والنظرية القومية، ص١٠٢.

[100] معالم الاشتراكية العربية (١٩٤٦)، في سبيل البعث، ص٢٠٤-٢٠٥.

[101] موقفنا من النظرية الشيوعية (١٩٤٤)، في سبيل البعث، ص١٩٩.

[102] البعث العربي هو الانقلاب (١٩٥٠)، في سبيل البعث، ص١٦٣.

[103] الزعبي، ص٧٩.

[104] القومية حب قبل كل شيء، ص٤٥.

[105] في القومية العربية، ص٤٣.

[106] ذكرى الرسول العربي، ص٥٨.

[107] موقفنا من النظرية الشيوعية، ص١٩٧.

[108] ذكرى الرسول العربي (١٩٤٣)، الطبعة السادسة، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٥٦، ص١١. أيضاً في سبيل البعث، ص٥٥، حيث حذفت الجملة الأخيرة.

[109] المصدر السابق، ص٥٤.

[110] حول الرسالة العربية، ص١٣٩. انظر أيضاً: معالم القومية التقدمية (١٩٦٠)، في سبيل البعث، ص١٠٧.

[111] ذكرى الرسول العربي، ص٥٥.

[112] التفكير المجرد (١٩٤٣)، في سبيل البعث، ص٦٦.

[113] القومية حب قبل كل شيء، ص٤٥.

[114] القومية العربية والنظرية القومية، ص١٠٤.

[115] قوميتنا المتحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية (١٩٥٥)، في سبيل البعث، ص٩٤، ١٠١.

[116] وحدة النضال في المغرب العربي (١٩٥٦)، في سبيل البعث، ص٢٤٧.

[117] موقفنا من النظرية الشيوعية، ص١٩٩.

[118] التفكير المجرد، ص٦٦.

(119) معالم القومية التقدمية، ص١٠٨-١٠٩.

(120) معالم الاشتراكية العربية، ص٢٠٣.

(121) قوميتنا المتحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية، ص٩٥.

(122) أسئلة وأجوبة، ص٢٣٨.

(123) فايز اسماعيل: من الحرية والاشتراكية والوحدة إلى الوحدة والحرية والاشتراكية، في: المناضل، العدد ١٢٠، نيسان ١٩٧٩، ص١٣٠، ١٣١، ١٣١-١٣٤.

(124) معالم القومية التقدمية، ص١١٠/١١١. انظر أيضاً: وحدة النضال ووحدة المصير (١٩٥٦)، في سبيل البعث، ص٢٤١.

(125) وحدة النضال ووحدة المصير، ص٢٣٩.

(126) الوحدة ثورة تاريخية (١٩٥٨)، في سبيل البعث، ص٢٧٠.

(127) معركة الوحدة مع العراق (١٩٥٩)، في سبيل البعث، ص٢٧٥.

(128) دندشلي، ص٩٢.

(129) الطبقة العاملة طليعة الكفاح العربي (١٩٦٠)، في سبيل البعث، ص١١٨.

(130) نظرتنا للوحدة العربية - الوحدة والنضال الشعبي (١٩٥٦)، في سبيل البعث، ص٢٣٤.

(131) وحدة النضال ووحدة المصير (١٩٥٦)، في سبيل البعث، ص٢٤٠.

(132) نظرتنا للوحدة العربية، ص٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤-٢٣٦.

(133) معالم القومية التقدمية، ص١١٠.

(134) وحدة النضال ووحدة المصير (١٩٥٦)، في سبيل البعث، ص٢٣٩.

(135) معالم القومية التقدمية، ص١١٠/١١١. هكذا يُفهم أيضاً من مقال "الإيمان" (١٩٤١)، ص٢٩.

(136) حزب الانقلاب (١٩٤٩)، في سبيل البعث، ص١٥٧.

(137) حول الانقلاب والقدر والحرية (١٩٥٠)، في سبيل البعث، ص١٨٤.

(138) من معاني الانقلاب (١٩٥٠)، في سبيل البعث، ص١٧٦.

(١٣٩) حزب الانقلاب، ص١٥٦.

(١٤٠) خبرة الشيوخ واندفاعات الشباب (١٩٥٥)، في سبيل البعث، ص٣٨.

(١٤١) في سبيل البعث، على التوالي: ص٧٦/٧٧، ٤٨، ٧٩، ٤٨/٤٩، ١٨٦، ١٦٥، ١٦٠.

(١٤٢) البعث العربي هو الانقلاب، ص١٦٠.

(١٤٣) الصلة بين العروبة والفكرة الانقلابية (١٩٥٠)، في سبيل البعث، ص١٧٣.

(١٤٤) واجب العمل القومي (١٩٤٤)، في سبيل البعث، ص٧٧.

(١٤٥) حول الرسالة العربية، ص١٣٩.

(١٤٦) التقدمية سبيل اتصالنا بماضينا (١٩٥٠)، في: نضال البعث، الجزء الثاني، ص٤٠. نشر هذا المقال فيما بعد ضمن كتب "الشعب العربي في معركة التحرير"(١٩٧٥)، استبدلت فيه عبارة "الرجعيين" بعبارة "السلفيين"، ص٣.

(١٤٧) العرب بين ماضيهم ومستقبلهم، ص٨٤/٨٥.

(١٤٨) حديث في استقبال العائدين من مخيم البعث في بلودان (١٩٥٠)، في: الشعب العربي في معركة التحرير، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥، ص١١.

(١٤٩) خبرة الشيوخ واندفاعات الشباب، ص٢٧.

(١٥٠) الصلة بين العروبة والفكرة الانقلابية، ص١٧٤.

(١٥١) الجيل العربي الجديد، ص٧٤.

(١٥٢) معنى الرسالة الخالدة (١٩٥٠)، في سبيل البعث، ص١٤٦.

(١٥٣) الصلة بين العروبة والفكرة الانقلابية، ص١٧٣.

(١٥٤) حول الانقلاب والقدر والحرية، ص١٨٢.

(١٥٥) المصدر السابق.

(١٥٦) البعث العربي هو الانقلاب، ص١٦٢.

(١٥٧) مقال افتتاحي للعدد الثاني من جريدة "البعث"، ٤ تموز ١٩٤٦، في: نضال البعث، الجزء الأول، ص١٤٤.

(١٥٨) المستقبل (١٩٥٠)، في سبيل البعث، ص٣٥.

(١٥٩) حزب الانقلاب، ص١٥٥.

(١٦٠) علاقة التنظيم بالعمل الانقلابي (١٩٥٧)، في سبيل البعث، ص١٨٦.

(١٦١) جلال السيد، المصدر المذكور سابقاً، ص٣٧١.

(١٦٢) علاقة التنظيم بالعمل الانقلابي، ص١٨٧.

(١٦٣) أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق، المصدر المذكور سابقاً، ص١٢٨.

(١٦٤) المصدر السابق، ص٥١.

(١٦٥) الصلة بين العروبة والفكرة الانقلابية، ص١٧٥.

(١٦٦) أزمة حزب البعث...، ص١٣٠-١٣١. تورد هذه الدراسة ضمن معترضين: "وقد دفعها عفلق إلى هذه النهايات في مقاله (الفكرة الحية) الذي أسقطه من طبعته (في سبيل البعث) لعام ١٩٥٩ ... كان ميشيل عفلق يسمي نفسه (رائد الجيل الجديد) ... حتى تم دخول أكرم الحوراني الحزب"، ص١٣١. مع ذلك في الطبعة اللاحقة (١٩٦٣) مازال مقال "نحن وخصومنا" (١٩٤٦) ومقال "البعث العربي إرادة الحياة" (١٩٥٠) يعبران عن فكرة الزعامة.

(١٦٧) البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي اليساري، مصدر مذكور سابقاً، ص٥٨ – ٥٩.

(١٦٨) العرب بين ماضيهم ومستقبلهم، ص٩٠.

(١٦٩) حول الانقلاب والقدر والحرية، ص١٨٥.

(١٧٠) ثروة الحياة (١٩٣٦)، في سبيل البعث، ص٢٥.

(١٧١) الصلة بين العروبة والفكرة الانقلابية، ص١٧٣.

(١٧٢) معالم الاشتراكية العربية، ص٢٠٦.

(١٧٣) لماذا نحرص على الحرية (١٩٤٦)، في سبيل البعث، ص٣٢٠.

(174) المصدر السابق، ص٣١٩.

(175) سياستنا الخارجية (١٩٤٨)، في سبيل البعث، ص٣٢٣.

(176) وهيب الغانم: الاشتراكية والحرية الإنسانية (١٩٥٢)، في: دراسات في الاشتراكية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٠، ص٣١.

(177) حول الانقلاب والقدر والحرية، ص١٨٥.

(178) نظرتنا للوحدة العربية (١٩٥٦)، في سبيل البعث، ص٢٣٣.

(179) الطبقة العاملة طليعة الكفاح العربي (١٩٦٠)، في سبيل البعث، ص١٢٠.

(180) معالم الاشتراكية العربية، ص٢٠٦.

(181) حول الرسالة العربية، ص١٤٥.

(182) الجيل العربي الجديد، ص٧٤.

(183) الزعبي، ص٨٢.

(184) معالم الاشتراكية العربية، ص٢٠٣.

(185) أسئلة وأجوبة، ص٣٤٦. انظر أيضاً: الاشتراكية العربية (١٩٥٧)، في: البعث والاشتراكية، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص١٢٧.

(186) ثروة الحياة، ص٢٥.

(187) العمال والاشتراكية (١٩٥٥)، في سبيل البعث، ص٢١٦.

(188) بين اشتراكيتنا والشيوعية والاشتراكية الوطنية (١٩٥٠)، في سبيل البعث، ص٢١١.

(189) ثروة الحياة، ص ٢٥.

(190) معالم الاشتراكية العربية، ص٢٠٤. انظر أيضاً: واجب العمل القومي، ص٧٧-٧٨. العمال والاشتراكية، ص٢١٦.

(191) العمال والاشتراكية، ص٢١٤.

(192) أسئلة وأجوبة، ص٣٤٥.

(١٩٣) بين اشتراكيتنا والشيوعية...، ص٢٠٩.

(١٩٤) المصدر السابق، ص٢١٢.

(١٩٥) معالم القومية التقدمية، ص١١٠.

(١٩٦) بين اشتراكيتنا والشيوعية...، ص٢١٠.

(١٩٧) الاشتراكية العربية تحدد بالنسبة إلى أهداف النهضة العربية (١٩٥٠)، في: البعث والاشتراكية، ص٤٧.

(١٩٨) منيف الرزاز: لماذا الاشتراكية الآن؟ (١٩٥٧)، في: دراسات في الاشتراكية، ص١١٩.

(١٩٩) بين اشتراكيتنا والشيوعية...، ص٢١١.

(٢٠٠) "بعض المنطلقات النظرية" التي أقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول ١٩٦٣، في: نضال البعث، الجزء السادس، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣، ص٢٨٣/٢٨٤.

(٢٠١) البيان السياسي لحزب البعث اليساري في مؤتمره القومي السابع، المصدر المذكور، ص٥٥.

(٢٠٢) نظرتنا للرأسمالية وللصراع الطبقي (١٩٥٦)، في سبيل البعث، ص٢٢٣.

(٢٠٣) المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٢٠٤) البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع لحزب البعث اليساري، ص٥٥/٥٦.

(٢٠٥) بين اشتراكيتنا والشيوعية...، ص٢١٢.

(٢٠٦) المصدر السابق، ص٢١٢/٢١٣.

(٢٠٧) انظر بهذا الخصوص: موقفنا من النظرية الشيوعية (١٩٤٤)، معالم الاشتراكية العربية (١٩٤٦)، بين اشتراكيتنا والشيوعية والاشتراكية الوطنية (١٩٥٠)، في سبيل البعث، ص١٩٥-٢١٣. من كبار دعاة النظرية الشعوبية المؤرخ العراقي البعثي المشهور عبد العزيز الدوري. انظر مثلاً: الجذور التاريخية للقومية العربية، في: دراسات في القومية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٠، ص٧-٢٤.

(٢٠٨) وصل العداء إلى حد تهويج الناس على الشيوعيين: "أيها الشعب العربي: تهيأ للقضاء على هذا الحزب الأجنبي، وأعد لأفراده ما يستحقه الخونة والجواسيس من عقاب، ولا تنسى أن تحاسب الفئة الحاكمة التي فسحت لهؤلاء مجال التجسس والخيانة"، بيان في ١٩٤٥، في: نضال البعث، الجزء الأول، ص٨٩. الذي يستحقه الجواسيس والخونة في العرف العربي هو الإعدام. فأين "النضال الحي"؟!

[209] دندشلي، ص١٩٠.

[210] علوش، ص١٠١.

[211] المصدر السابق، ص٥٠.

[212] دندشلي، ص١٩٦.

[213] نضال البعث، الجزء الرابع، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤، ص١١.

[214] دندشلي، ص١٩٥.

[215] علوش، ص١٠١-١٠٢. دندشلي، ص١٩٨-١٩٩.

[216] المصدر السابق، ص١٢٨.

[217] مؤتمر قومي لحزب البعث، نضال البعث، الجزء الرابع، ص٩٠-٩١. أيضاً: بيان سياسي لقيادة الحزب، صادر في ١٠/ ١٠/ ١٩٥٩، في المصدر ذاته، ص١٠٥. نشرة تشرين الأول ١٩٦٠ للقيادة القومية، نفس المصدر، ص١٨١-٢١٩.

[218] النشرة القومية، آذار سنة ١٩٦٠، في: نضال البعث، الجزء الرابع، ص١٣٦-١٤٦.

[219] بيان سياسي لقيادة الحزب في ١٠/ ١٠/ ١٩٥٩، نضال البعث، الجزء الرابع، ص٩٨-٩٩.

[220] نضال البعث، الجزء الرابع، ص١٨٩-١٩٢، ٢٠٣.

[221] رأي الحزب في القرارات الاشتراكية في ج.ع.م، في: نضال البعث، الجزء الرابع، ص٢٤٧.

[222] حول القرارات الاشتراكية، في: نضال البعث، الجزء الرابع، ص٢٤٨-٢٥١.

[223] بيان الحزب حول نكسة الانفصال في سورية، في: نضال البعث، الجزء السادس، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص١١-١٤.

[224] بيان الحزب عن تجربة الوحدة، في: نضال البعث، الجزء السادس، ص٤٧، ٥٩-٦٠.

[225] المصدر السابق، ص٥٦.

(226) محاضر محادثات الوحدة بين مصر – سورية – العراق ١٩٦٣، الجزء الأول، دار المسيرة (١٩٧٨)، ط٣، ١٩٧٩، ص٤٩٤. انظر بخصوص هذه المحادثات أيضاً: عادل زعبوب، الميثاق العربي، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٩.

(227) محاضر محادثات الوحدة، على التوالي ص٤٩٤/٤٩٥، ٢٩٨، ٣٤٢، ٤٩٦، ٣٧١، ٥٢٠.

(228) المصدر السابق، ص٩٩، ٢١٢، ٢٦٠، وخاصة ص٤٩٦، ٧٩، ٢٦٣، ٣٣٧.

(229) نفس المصدر، ص٢٥٤/٢٥٥، ١٨٣، ٣١٢.

(230) نفس المصدر، ص٣١١/٣١٢، ٣٠٧.

(231) نفس المصدر، ص٥٣٢. انظر أيضاً ص٤١٣، ٢٩٨-٣٩٩.

(232) نفس المصدر، ص٥١٥.

(233) دندشلي، المصدر المذكور سابقاً، ص٣١٥-٣١٦.

(234) نشرة داخلية عن المؤتمر القومي الخامس، في: نضال البعث، الجزء السادس، ص٨٤.

(235) دندشلي، ص٣٠٩.

(236) نشرة عن المؤتمر القومي الخامس، ص٨٣.

(237) الزعبي، المصدر المذكور سابقاً، ص١١١ حاشية.

(238) دندشلي، ص٣١٦، انظر أيضاً ص٣١٧.

(239) المصدر السابق، ص٣٠٩.

(240) نشرة عن المؤتمر القومي الخامس، ص٨٤-٨٥.

(241) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣ – ١٩٧٥، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، القيادة القومية، دمشق ١٩٧٨، ص٧٨.

(242) دندشلي، ص٣١٠.

(243) نشرة عن المؤتمر القومي الخامس، ص٨٥-٨٦.

(244) نضال حزب البعث...، ص٧٨.

(245) الزعبي، ص111 حاشية.

(246) منيف الرزاز: التجربة المرة، دار غندور، نيسان 1967، ص87-88.

(247) الرزاز، المصدر المذكور، ص85، 90.

(248) العناصر اليسارية كانت وراء مقررات المؤتمر القطري السوري ومقررات المؤتمر القومي السادس. انظر البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع لحزب البعث اليساري، ص91.

(249) انظر الطبعة الثانية لـ"بعض المنطلقات النظرية" الصادرة عن القيادة القومية في كانون الثاني 1967، ص21. في هذه الدراسة سوف تعتمد طبعة دار الطليعة، نضال البعث، الجزء السادس.

(250) الأبحاث التي دارت في المجلس القومي لحزب العمال الثوري العربي (انعقد في تشرين الثاني 1965)، كراس صادر عن القيادة المركزية القومية، أول كانون الثاني 1966، ص4.

(251) بعض المنطلقات النظرية، نضال البعث، ج6، ص251-252.

(252) المصدر السابق، ص253-256.

(253) نفس المصدر، ص256-258.

(254) البيان السياسي للمؤتمر السابع لحزب البعث اليساري، ص16-19.

(255) المصدر السابق، ص20.

(256) نفس المصدر، ص15. غير أن الاشتراكية ليست شرطاً للوحدة. انظر الأبحاث التي دارت في المجلس القومي...، ص14

(257) بعض المنطلقات النظرية، ص263-264.

(258) المصدر السابق، ص263-264، 260.

(259) نفس المصدر، ص270.

(260) نفس المصدر، ص270.

(261) انظر بهذا الخصوص كتابنا: السلطة العمالية على وسائل الإنتاج في التطبيق السوري والنظرية الاشتراكية، دار الحقائق، بيروت 1979.

[262] بعض المنطلقات النظرية، ص271-273.

[263] جمال عبد الناصر: محاضر محادثات الوحدة، ص314.

[264] الأبحاث التي دارت...، ص6، 8.

[265] البيان السياسي للمؤتمر السابع لحزب البعث اليساري، ص36.

[266] النظام الداخلي لحزب العمال الثوري العربي - تقرير القيادة المركزية القومية حول مسائل التنظيم والنظام الداخلي النظرية والعملية، بدون تاريخ ومكان نشر، ص104.

[267] المصدر السابق، ص6.

[268] بعض المنطلقات النظرية، ص285.

[269] البيان السياسي للمؤتمر السابع لحزب البعث اليساري، ص55.

[270] بعض المنطلقات النظرية، ص287.

[271] الأبحاث التي دارت...، ص5.

[272] بعض المنطلقات النظرية، ص283.

[273] المصدر السابق، ص288.

[274] المصدر السابق، ص288-289.

[275] مقررات المؤتمر القومي السادس، في: نضال البعث، الجزء السادس، ص298-299.

[276] المصدر السابق، ص299-300.

[277] البيان السياسي للمؤتمر السابع لحزب البعث اليساري، ص109.

[278] المصدر السابق، ص140/141.

[279] اليمين واليسار في حزبنا، مصدر مذكور سابقاً، ص2.

[280] دراسة عن الحزب وأزمته، الجزء الثاني، في: المناضل، العدد الرابع، أيار 1966، ص5.

[281] انظر نصر شمالي: أيام حاسمة في تاريخ الحزب، مؤسسة الوحدة، دمشق 1969، ص206-208.

(٢٨٢) مقررات المؤتمر القومي السادس، ص٣٠١.

(٢٨٣) نصر شمالي، ص٢١٠-٢١٢.

(٢٨٤) ثم أصبح في شباط ١٩٦٤ أيضاً أميناً للقيادة القطرية السورية، وعندئذ أصبحت القيادة القطرية جزءاً من المجلس الوطني لقيادة الثورة تحضر كافة اجتماعاته. المصدر السابق، ص٢٣٠/٢٣١.

(٢٨٥) حول علاقة الحزب بالسلطة، في: العدد الثامن، أيلول، ١٩٦٦، ص٢.

(٢٨٦) المصدر السابق، ص٢.

(٢٨٧) نصر شمالي، ص٢٦٥.

(٢٨٨) المنهاج المرحلي...، ٢٢ تموز ١٩٦٥، ص٢٩، ٢٨.

(٢٨٩) منيف الرزاز، المصدر المذكور سابقاً، ص١١١.

(٢٩٠) حول علاقة الحزب بالسلطة، ص٣.

(٢٩١) في الديموقراطية الشعبية، القيادة القطرية في سوريا، سلسلة الإعداد الحزبي١، دمشق، تموز ١٩٦٦، ص١١٧-١١٨.

(٢٩٢) المنهاج الحزبي، ص٣٩.

(٢٩٣) الدولة والحزب والنقابات، في: المناضل، العدد ١١، كانون الأول ١٩٦٦، ص٤. أيضاً في العدد ٢٥ من: المناضل، آب ١٩٦٨، ص٣٣.

(٢٩٤) بيان القيادة القومية عن أعمال المؤتمر القومي التاسع المنعقد في تشرين الأول ١٩٦٦، تاريخ النشر ٣١/ ١٠/ ١٩٦٦، ص٦-٨. انظر أيضاً: نصر شمالي، ص١٥-١٧، ٨٦-٨٧. الانحراف والظواهر الانقسامية في الحزب ودور اليمين التخريبي، سلسلة التوجيه الحزبي٢، ص٦٦، ٦٩، ٧١-٧٢. حول الفردية والعقلية اليمينية في الحزب، مصدر مذكور سابقاً، ص١٦، وغيرها من المصادر.

(٢٩٥) التقارير المقدمة إلى المؤتمر القومي الثامن، وثائق رقم ٣، دمشق، آذار ١٩٦٧، كراس صادر عن القيادة القومية. انظر أيضاً: بيان القيادة القومية عن المؤتمر القومي الثامن في ٤/ ٥/ ١٩٦٥. محمد الزعبي، ص٨٧ حاشية.

(٢٩٦) انظر العدد ٢٩ من: المناضل، ص٢٠-٢٣.

[٢٩٧] هكذا وردت الكلمة في النص الأصلي، وربما المقصود: المعروفة أو الموصوفة.

[٢٩٨] معالم الطريق العربي إلى الاشتراكية، الجزء الأول، في: المناضل، العدد ٢، كانون الأول ١٩٦٥، ص٧.

[٢٩٩] معالم الطريق العربي إلى الاشتراكية، الجزء الثاني، في: المناضل، العدد ٤، أيار ١٩٦٦، ص١٣.

[٣٠٠] معالم الطريق العربي إلى الاشتراكية، الجزء الثالث، في: المناضل، العدد ٥، حزيران ١٩٦٦، ص٢.

[٣٠١] القيادة القومية: الاشتراكية الإصلاحية والاشتراكية في العالم الثالث، سلسلة الإعداد الحزبي ٤، ١٩٦٨، ص٥٩-٦٠.

[٣٠٢] المصدر السابق، ص٦٠.

[٣٠٣] انظر كمثال: كلمة الرفيق نور الدين الأتاسي بمناسبة ذكرى الوحدة، في: بيانات وكلمات قومية، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، ١٩٦٧، ص٣٧-٣٨، حيث يتبنى الأمين العام للحزب أقوال اليسار حول الوحدة.

[٣٠٤] القيادة القومية: مسائل الحركة الثورية في الوطن العربي، سلسلة الإعداد الحزبي ١٢، نيسان ١٩٧٠، ص٦٨، ١٢٥/١٢٦.

[٣٠٥] المصدر السابق، ص١٢٨.

[٣٠٦] مقررات المؤتمر القطري الاستثنائي بين ١٠-٢٧ آذار ١٩٦٦، التقرير السياسي والمذكرة الاقتصادية، وثائق صادرة عن القيادة القطرية، ص٥١.

[٣٠٧] بيان القيادة القومية عن أعمال المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي، ١٧ أيلول ١٩٦٧، ص٣٢.

[٣٠٨] بيان القيادة القومية عن أعمال المؤتمر القومي التاسع، ٣١/ ١٠/ ١٩٦٦، ص٢٣-٢٤.

[٣٠٩] المصدر السابق، ص٢٤، ٢٥.

[٣١٠] مقررات المؤتمر القطري الاستثنائي، آذار ١٩٦٦، ص٥٢.

[٣١١] بيان القيادة القطرية عن نتائج أعمال المؤتمر القطري الاستثنائي في دورته الاستثنائية المنعقدة بين ١٠-٢٧ آذار ١٩٦٦، نيسان ١٩٦٦، ص٤١-٤٢.

[٣١٢] لا ينتظرن العرب ظهور المعجزة (١٩٤٦)، في سبيل البعث، ص٢١٨.

(٣١٣) في الديموقراطية الشعبية، كراس صادر عن القيادة القطرية، سلسلة الإعداد الحزبي ١، دمشق، تموز ١٩٦١، ص٨٩.

(٣١٤) المصدر السابق، ص٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥-٩٦.

(٣١٥) علاقة التنظيم بالعمل الانقلابي (١٩٥٧)، في سبيل البعث، ص١٨٦.

(٣١٦) في الديموقراطية الشعبية، ص٩٨.

(٣١٧) المصدر السابق، ص٩٧-٩٨.

(٣١٨) كيف يعمل مكتب المنظمات الشعبية، في: المناضل، العدد ١٩ مكرر، آذار ١٩٦٨، ص٤.

(٣١٩) في الديموقراطية الشعبية، ص١١٤-١١٥.

(٣٢٠) دراسة عن الحزب وأزمته، الأزمة في حزبنا، المصدر المذكور، ص٥. هذه المساواة بين الطبقات نجدها أيضاً في: النقابيات - موجز عن الحركة النقابية في العالم والوطن العربي والقطر العربي السوري، القيادة القومية، سلسلة الإعداد الحزبي ٢، ١٩٦٨، ص١٢٥.

(٣٢١) في الديموقراطية الشعبية، ص٩٩.

(٣٢٢) المصدر السابق، ص١٢٠.

(٣٢٣) نفس المصدر، ص١٢٣، ١١٩، ١٢١.

(٣٢٤) القيادة القومية: مفهوم الإدارة الديموقراطية لوسائل الإنتاج، سلسلة التوجيه الحزبي ٣، دمشق، ١/ ٤/ ١٩٧٠، ص٢٥.

(٣٢٥) النقابيات، ص١٢٦.

(٣٢٦) القيادة القومية: السقوط في الحزب الثوري، بدون تاريخ نشر (١٩٧٠؟)، ص٧.

(٣٢٧) العوامل المحركة للفلاحين في مرحلة التحويل الاشتراكي، صادر عن القيادة القطرية - مكتب الفلاحين، دمشق، في ١٥/ ٧/ ١٩٦٨.

(٣٢٨) المصدر السابق، ص١٢.

(٣٢٩) معالم الطريق العربي إلى الاشتراكية، ج٢، ص١٢.

(٣٣٠) معالم الطريق العربي إلى الاشتراكية، ج٣، ص٣.

(٣٣١) العوامل المحركة للفلاحين، ص١٢.

(٣٣٢) المضمون الطبقي لاتحاد الفلاحين، في: المناضل، العدد ١٦، أيار ١٩٦٧، ص١٠. انظر بالمقابل الرأي بالعمال، في: أهمية التركيب الاجتماعي للحزب، في نفس العدد من المناضل، ص١٦.

(٣٣٣) مشكلات الثورة أو مهمات الحزب قبل الثورة وبعدها، صادر في دمشق، ٣/ ٨/ ١٩٦٤، ص١٢.

(٣٣٤) في التحويل الاشتراكي، سلسلة الإعداد الحزبي ١، تموز ١٩٦٦، ص١٦٩-١٧٠.

(٣٣٥) الحزب الثوري، سلسلة التوجيه الحزبي ١، أقر بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٩، ص٨٠-٨١.

(٣٣٦) المصدر السابق، ص٨٢-٨٣.

(٣٣٧) نفس المصدر، ص٨٣-٨٤.

(٣٣٨) نفس المصدر، ص٨٥-٨٦.

(٣٣٩) نفس المصدر، ص٨٦.

(٣٤٠) تشمل طبقة الكادحين: العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والحرفيين وصغار الكسبة والجنود العقائديين، كما ورد في: النقابيات، ص١٢٥. ويعتبر هذا المصدر: طلبة المدارس والجامعات وبعض الفتيات العازبات والنساء المتزوجات، الذين تضمهم منظمات شعبية، نوعاً خاصاً من البروليتاريا. انظر ص١٤٧ من نفس المصدر.

(٣٤١) الرزاز، ص٦٢.

(٣٤٢) المصدر المذكور سابقاً، ص٦٢.

(٣٤٣) الأزمة في حزبنا، ص٥.

(٣٤٤) الشابي، ص٦.

(٣٤٥) القيادة القومية: مقررات المؤتمر القطري العادي الثالث، النصف الأول من أيلول ١٩٦٦، وثائق رقم ٤، ص٦. وقد أعاد المؤتمر القومي التاسع في النصف الثاني من أيلول ١٩٦٦ السبب في كون الحزب "حزب مثقفين" إلى "التخلف الاجتماعي والفكري للعمال والفلاحين" فقط، ولم يحمّل الحزب أية مسؤولية في ذلك. انظر مقررات هذا المؤتمر في المصدر المذكور سابقاً، ص١٠٠.

---

(٣٤٦) مقررات المؤتمر القطري العادي الثالث، ص٥٨.

(٣٤٧) القيادة القومية: تقارير ومقررات المؤتمر القومي العاشر، المنعقد بدمشق في أيلول ١٩٦٨، التقرير التنظيمي، ص٣١-٣٢.

(٣٤٨) انظر مثلاً: الاشتراكية الإصلاحية...، المصدر المذكور، ص٣٤. وكذلك "بعض المنطلقات النظرية" التي بقيت دليلاً نظرياً لجماعة ٢٣ شباط.

(٣٤٩) مسائل الحركة الثورية في الوطن العربي، ص٦٠.

(٣٥٠) الحزب الثوري والجماهير، في: المناضل العدد ١٦، أيار ١٩٦٧، ص٧.

(٣٥١) حول النظرية في حزبنا، في: المناضل العدد ٤، أيار ١٩٦٦، ص١٥.

(٣٥٢) انظر كتاب: السلطة العمالية على وسائل الإنتاج.

(٣٥٣) الدولة والحزب والنقابات، ص٣١.

(٣٥٤) النقابيات، ص١٤٢.

الفصل الثاني

حزب البعث « القومي »
النشأة والتطور والانكفاء

محمد جمال باروت

مقدمة

تبنى البعث منذ تأسيسه عام ١٩٤٧ مفهوما لتنظيم قومي شامل ينسجم مع تصوره النظري للأمة كوحدة سياسية وثقافية لا تتجزأ، واعتبر نفسه "أمة مصغرة للأمة الصافية السليمة الراقية التي يريد أن يبعثها"[١]. وحاول أن يجسد ذلك في طوره التأسيسي الأول باعتبار نفسه "وحدة تنظيمية"[٢] قومية التركيب والأهداف لا يوجد فيها أي تمييز قطري حتى وإن كان بالاسم. من هنا كانت قيادته التي انبثقت عن مؤتمره القومي التأسيسي الأول (٤-٦ نيسان ١٩٤٧) في دمشق (ميشيل عفلق عميدا، وصلاح البيطار وجلال السيد ووهيب الغانم أعضاء) قيادة للحزب كله، وقد تألفت هذه القيادة برمتها من البعثيين السوريين المؤسسين بحكم أن البعث لم يكن قد أنشأ منظمات له في الأقطار الأخرى. غير أن هذا التصور "الرهباني" لـ"أخوية" قومية نخبوية تضم الممتازين من "الجيل الجديد" سرعان ما أخذ يتصدع بفعل التناقض الداخلي في قيادته التأسيسية أو "هيئته التنفيذية"، إثر رسالة عميد الحزب الوليد ميشيل عفلق الاعتذارية إلى الدكتاتور السوري حسني الزعيم (٣٠ آذار-آب ١٩٤٩)[٣]، والنمو المتسارع لتنظيمات الحزب في سورية وبعض الأقطار العربية

المجاورة، وتحقيق بعضها نجاحات "مرموقة" من خلال انخراطها في الشأن السياسي المحلي وحقائقه اليومية الملموسة والصعبة. وقد تجلى هذا النمو المتسارع بتشكيل منظمات حزبية صغيرة لكنها ديناميكية في الأردن ثم في العراق فلبنان. فضلاً عن تحول حزب البعث العربي لأول مرة من "أخوية" قومية كانت تضم حين تأسيسها حوالي مائتي عضو إلى نوع من حزب جماهيري إثر الاندماج في ١٣ ت٢ ١٩٥٢ ما بينه وبين حزب العربي الاشتراكي (أكرم الحوراني) ذي القاعدة الفلاحية[٤]، في إطار المواجهة المشتركة مع سلطة الزعيم أديب الشيشكلي في سورية. وهو الاندماج الذي تردد عفلق بقبوله، و لم يقر به إلا على مضض، ثم سرعان ما أخذ ينسب إليه مساوئ تسرب "الانحلال" و"الضعف" و"التفسخ" إلى "الأخوية" البعثية "الصافية" التي تصورها للبعث. وقد فرض هذا التوسع صيغاً تنظيمية تحدد آلية العلاقات ما بين قيادة الحزب العليا في سورية وقيادات منظماته في الأقطار.

إذا كان الحزب في طوره التأسيسي الأول قد سلّم في نيسان ١٩٥٠ لـ"عميد الحزب" بأنه "الموجه الأول للحزب والمنفذ لسياسته التي يرسمها الحزب"، فإنه قرر في مؤتمره القومي الثاني (حزيران ١٩٥٤) الذي تمثلت فيه فروع الأردن ولبنان والعراق فضلاً عن سورية أن "كل إنتاج فكري صادر قبل عام ١٩٥٤ غير صالح لأن يعتبر إنتاجاً عقائدياً، وأن يعاد نشره بعد هذا التاريخ على أنه إنتاج عقائدي يمثل الحزب وفكره"[٥]. وكان هذا القرار موجهاً بشكلٍ ضمني ضد سلطة عفلق الذي شكلت كتاباته المرجعية الفكرية الأولى للحزب. وما يهمنا من ذلك أنه عبَّر في وجهٍ من وجوهه عن بروز أولي لتعقيدات العلاقة ما بين "القطري" و"القومي" في الحزب، وهي العلاقة التي ستكتسب في الستينات مضامين إيديولوجية وسياسية وتنظيمية مركبة، تميز ما بين "القطريين" وبين "القوميين" الملتزمين باستراتيجية القيادة القومية وسلطتها. من هنا استبدل المؤتمر القومي الثاني "اللجنة التنفيذية" لأول مرة

بـ"قيادة قومية" مؤلفة من سبعة أعضاء، وضمت ممثلين عن أقطار الأردن والعـراق ولبنان[٦] لكن بوصفهم بعثيين وليس ممثلين لأقطارهم. واضطر النظام الداخلي الـذي أقره المؤتمر إلى إعادة النظر جذرياً بـ"الأخوية" وبنائها على أساس نظرية الديموقراطية المركزية (النظرية اللينينية في التنظيم). واعترف هذا النظام بتشكيل قيادات قطريـة منتخبة من مؤتمراها القطرية السنوية، وتشكل جزءاً من أعضاء المؤتمر القومي الـذي ينتخب القيادة القومية[٧].

لقد انعقد هذا المؤتمر نفسه على خلفية تناقضات داخلية يصفها دندشلي بأنهـا "أخذت منحىً خطيراً وبلغت شفير الانفجار"، وظهرت أول ما ظهرت في شـكل توتر ما بين قيادة المنظمة الأردنية التي أخذت تشعر بقوها الذاتية واستقلاليتها ومـا بين "اللجنة التنفيذية" السورية، فضلاً عن محاولة الأستاذ عفلق تحريـض المنظمـات الأخرى على التخلص من أكرم الحوراني[٨] الذي كان عفلق شديد الارتياب بـه، كما يتصوره. وقد أدى ذلك التوتر بعفلق إلى أن يطرح منذ أواخـر عـام ١٩٥٢ مشكلة بروز ظاهرة "القطرية" وضرورة تعزيز سلطة القيادة القومية[٩]. غير أن القيادة القومية نفسها التي تشكلت عام ١٩٥٤ كانت "سلبية وغائبة تماماً" وفق تقييم قيـادة المنظمة اللبنانية يومئذ، في حين وصلت فعالية منظمات الحـزب وتأثيرهـا الأوج في الخمسينات، لا سيما في سورية والأردن التي وصل فيها الحزب بكثافة إلى البرلمـان وشارك في الحكومة. ويمكن القول هنا إن البعث نما وتعاظم في الخمسينات سياسـياً بقدر ما كان حزباً "رخواً" من الناحية التنظيمية تعشش فيه "الكتل"، وتعتمل فيه مـا يسميه شبلي العيسمي بـ"عوامل الفوضى والتسيب المستشـرية بـين القيـادات والقواعد في أكثر الأحيان"[١٠]. وكان افتقاد الحزب ومنظماته إلى نظام داخلي موحد مظهراً من مظاهر الافتقاد إلى بنية موحَّدة، إذ تميزت الحيـاة التنظيميـة للبعـث في الخمسينات بكثرة تعديل الأنظمة الداخلية وتعليقها ووضع أنظمـة داخليـة محليـة

ومؤقتة، وهو ما يثير دهشة المتابع لتطور الحزب في هذه المرحلة، واكتشافه تلك المفارقة ما بين قوة الحزب السياسية وهشاشته التنظيمية.

القيادة القومية تحاول ترسيخ سلطتها

كان البعث شريكاً أساسياً بقيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط ١٩٥٨ ما بين سورية ومصر. وحلّ أمينه العام ميشيل عفلق التنظيم البعثي في كل من سورية (على مستوى قيادة قطر)، ومصر (على مستوى فرع مستقل عن تنظيم الطلاب العرب البعثيين)[١١]، إلا أنه سرعان ما دخل -على الشاكلة التي باتت معروفة اليوم بكثير من الإسهاب- في تناقضٍ مع عبد الناصر أخذ يتجه أكثر فأكثر نحو القطيعة والمواجهة. إذ أخذ البعثيون السوريون يحسون بخطأ حل الحزب، ويحمّلون الأستاذ عفلق الذي قرره دون العودة إلى أية هيئة حزبية مسؤولية ذلك، مع أن قرار الحل قوبل يومئذ برضى عام من القاعدة البعثية. في الوقت الذي اكتشفت فيه القيادة القومية (التي استمرت رسمياً بعملها كمؤسسة حزبية عليا للتنظيم القومي خارج الجمهورية العربية المتحدة) عمق الاختراق "الناصري" لتنظيمها القومي لا سيما في الأردن، الذي عاد التناقض القديم ما بين قيادته القطرية والقيادة القومية في شكل تناقض سياسي ما بين تيارين بعثي وناصري داخل الحزب.

عكس التيار البعثي الناصري انفعال القاعدة البعثية بعبد الناصر بقدر ما غذّت الأجهزة المصرية التي كانت على صلة وثيقة برموزه الأساسية تناقضه مع عفلق الذي أخذ عبد الناصر ينظر إليه بارتياب شديد. من هنا وقبيل أن تحدث القطيعة النهائية ما بين قادة البعث وعبد الناصر في كانون الأول ١٩٥٩ عبر استقالة الوزراء البعثيين الشهيرة، حاولت القيادة القومية أن تستبق ذلك، وتستعيد سلطتها في التنظيم القومي، وتطوق "اختراق" الناصرية وأجهزتها له، فدعت إلى عقد المؤتمر القومي

الثالث (٢٧ آب-١ أيلول ١٩٥٩) الذي ضمَّ ٩١ عضواً من مختلف المنظمات القومية، بما فيها المنظمات الفتية الناشطة في السعودية واليمن وإمارات الخليج وتونس وفلسطين. وقد تمت المواجهة ما بين القيادة القومية والقيادة البعثية "الناصرية" الأردنية، حين اعترض المندوبون الأردنيون بقيادة أمينهم القطري عبد الله الريماوي على وجود عفلق نفسه في المؤتمر وعلى شرعية صفته كأمين عام للحزب باعتبار أنه سوري وحلّ التنظيم في سورية، واعتبر وجوده تحدياً صارخاً للجمهورية العربية المتحدة، واتهم عفلق بتبييت خطة لإعادة بناء تنظيم الحزب في سورية، ووضع الحزب في مواجهة مع عبد الناصر. حاول المؤتمر أن يمتص "الريماويين" ويتقي المواجهة المباشرة مع عبد الناصر بأن أعلن موافقته على قرار القيادة السابقة بحل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة، باعتبار أنه أول مؤتمر يعقد بعد قرار الحل. إلا أن الريماويين انسحبوا من المؤتمر، وأعلنوا عدم اعترافهم بكل ما يصدر عنه، ليشكلوا لاحقاً "القيادة القومية الثورية". وقد سهَّل هذا الانسحاب الأمر على عفلق بالتخلص منهم وفصلهم، حيث وصف المؤتمر تيارهم بـ"الانتهازي والانحرافي والإقليمي" الذي حاول استغلال غياب القيادة القومية "ليثبت أقدامه في الحزب ويستولي على جهازه القومي" تحقيقاً لهدف خطير وهو "استقلال التنظيمات القطرية عن القيادة القومية، وجعل مهمة الحزب مقصورة على تحقيق الوحدة، وجعله تابعاً لحكومة الجمهورية العربية المتحدة"[١٢].

وقع الاصطدام المرتقب في كانون الأول ١٩٥٩ إثر استقالة الوزراء البعثيين، واتهام عبد الناصر لهم بأنهم "ينصبون أنفسهم أوصياء على الشعب"، من هنا عقد الحزب مؤتمره القومي الرابع (أواخر آب ١٩٦٠)، وأدان "قرار حل الحزب"، وقرر فصل الأمين القطري العراقي وعضو القيادة القومية فؤاد الركابي لتواطئه مع أجهزة الجمهورية العربية المتحدة، وزجه الحزب في "مغامرات الانقلاب العسكري"(إشارة

إلى حركة عبد الوهاب الشواف العسكرية في الموصل عـــام ١٩٥٩) و"الاغتيـــال السياسي"(إشارة إلى محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ت١ ١٩٥٩). وقرر المؤتمـــر "تطهير الحزب من جميع العناصر التي يمكن أن تتسرب إليه بسبب ضعـــف تنظيمـــه القومي"، وإذا كان فصل "الريماويين" قد خلخل المنظمة الأردنية المضعضعة أساساً إثر حملة التفكيك الأمنية الأردنية لها فإن نتائج فصل الركابي وانعكاساته على المنظمـــة العراقية التي كانت من أكثر المنظمات القومية تماسكاً كانت محدودة[١٣]. صحيـح أن المؤتمر لم يتبن مواجهة سافرة مع عبد الناصر إلا أنه تبنى استراتيجية في العمل تضعه في هذه المواجهة، إذ دعا إلى تكوين رأي عام ضاغط على الجمهورية العربية المتحـــدة، للحد من فردية النظام وتصحيح أوضاعه وأساليبه في العمل القومي. وعبر عن ذلـــك في وثيقة داخلية سرية تطرح الديموقراطية على نطـــاق الجمهوريـــة بإقليميـــها، وأن أسلوب الأجهزة الناصرية في العمل القومي يؤدي إلى "تنامي خطر الردة الرجعيـــة"، ومن هنا ضرورة تشكيل جبهة شعبية تقدمية عربية "مستقلة في اتجاهـــها وأســـلوب عملها عن اتجاه الجمهورية العربية وأسلوبها"، وأن إفساح المجال لمنظمات الحـــزب في العمل في إطار أوضاع ديموقراطية في الجمهورية هو مطلب ملح لحماية الوحدة بـــين الإقليمين. وقد فسر ذلك كله بأنه إعلان بدء معركة البعث ضد عبد النـــاصر[١٤] في حين فسرته القيادة القومية من موقع الحرص على استمرار الوحدة وتعزيزهـــا علـــى أسس مكينة.

مفهوم القيادة القومية عن سلطتها

تعبر الوثيقة التي افترض بالمؤتمر القومي الثالث أن يناقشها ويقرهـــا بشـــكل نموذجي عن مفهوم القيادة القومية عن سلطتها في التنظيم القومي، إذ تميز هذه الوثيقة ما بين "القطرية" أو"الإقليمية" التي نتجت عفوياً عن انخراط الحـــزب في الشـــؤون السياسية القطرية وبين "الإقليمية الانتهازية" التي نمت على حد تعبيرهـــا في بعـــض

منظمات الحزب، في إشارة ضمنية خاصة إلى منظمة الأردن "زعامات محلية أصبح من مصلحتها تحقيق شيء من اللامركزية والسير نحو تفكيك الارتباط القومي"[١٥] و"فصل الفرع عن الكيان الكلي"[١٦]. وترهن الوثيقة وحدة الحزب بخضوعه إلى "جهاز مركزي قوي يسهر عليها ويقوِّمها كلما طرأ عليها خلل"[١٧]. وليس هذا الجهاز إلا القيادة القومية التي تقوم أسس مركزيتها الشاملة على "مبدأ اعتبار القيادة القومية هي السلطة الوحيدة في الحزب وصاحبة السيادة المطلقة -في غياب المؤتمر القومي- في كل شؤونه. وسيادة القيادة القومية يجب أن تكون موحدة غير مجزأة، تامة وغير منقوصة، تعبيرها العملي هو احتكار سلطة التشريع والحكم والفصل في كل الاختلافات. أما الصلاحيات التي تعطى للقيادات والمجالس الدنيا فيجب أن تكون مفوَّضة يمكن استرجاعها بأي وقت تراه القيادة القومية مناسباً، أي أن تفويض الصلاحيات يجب أن يكون لأسباب إدارية محضة ... ومهما كانت نوعية وكمية الصلاحيات المفوضة كثيرة أم قليلة، خطيرة أم ثانوية، فالمبدأ الذي يجب أن يسود هو أن القيادة القومية هي مصدر السلطة النهائي، وتستطيع أن تستعمل هذه السلطة في أي وقت تشاء ومتى رأت المصلحة تقضي بذلك"[١٨]. من هنا فالأقطار تشكيلات إدارية لا تشكيلات سياسية، أي أن "الحزب ككل هو المنظمة السياسية، أما فروعه وكافة منظماته القطرية فهي وحدات إدارية محضة أنشئت لا لتمارس نشاطاً سياسياً منفصلاً وخاصاً بها .. بل لتكون جزءاً عضوياً من الجسم الذي هو الحزب"[١٩] .

يشكل هذا الوعي بالسلطة المركزية "الشاملة" للقيادة القومية تعويضاً متضخماً عن ضعفها، وهشاشة دورها في بناء المنظمات القومية وقيادتها، إذ ظلت هذه القيادة طيلة الخمسينات أقرب ما يكون إلى سلطة معنوية أو رمزية منها إلى سلطة فعلية مركزية، ليس بفعل إضعاف منظمات الأقطار لها بل بفعل ضعفها الذاتي ومحدودية ديناميكيتها ومتابعتها. ولا يمكن هنا تفسير محاولة القيادة القومية استعادة سلطتها في

التنظيم القومي وترسيخها بمعزل عن تنامي مؤشرات الصراع الوشيك ما بينها وبين عبد الناصر، إذ كان عليها أن تستبق انفجار هذا الصراع بتطويق الكتل البعثية الناصرية في المنظمات القومية، وأن تمنع تكونها في المنظمات الأخرى، والتي اعتبرتها "اختراقا" ناصريا للحزب يهدد باستيلاء عبد الناصر على التنظيم القومي للحزب.

أ- الانفصال: الارتباك ومشكلات إعادة بناء الحزب:

لن يمكن فهم الاستقطاب اللاحق ما بين "القوميين" و"القطريين"، بمعزل عن فهم رؤية القيادة القومية لطبيعة سلطتها "الشاملة" ومحاولة ترسيخها في حزب يفتقد تنظيمه القومي فعليا إلى خصائص المنظمة الموحدة المتماسكة. وقد برزت حدة هذه التناقضات بشكل خاص في سورية بفعل حل الحزب فيها، واحتدام الصراع ما بين الحزب وعبد الناصر، ووقوع الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١. لم يباغت الانفصال القيادة القومية التي كانت تتابع من اجتماعاتها المتواصلة في بيروت مؤشراته المتواترة والمتصاعدة عن كثب[٢٠] لكنه أربكها. إذ وقع اثنان من الأساتذة التاريخيين الثلاثة للحزب وهما صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني على مابات يعرف بـ"وثيقة الانفصال"، بل إن البيطار ساهم بكتابتها. و لم تفعل محاولة البيطار تحت ضغط القيادة القومية وضغط عفلق شخصيا في محاولة تفسير الوثيقة بشكل مختلف يوحي بالتنصل من مضمونها الانفصالي إلا "زيادة الأذهان بلبلة، وإثارة استياء الوحدويين والانفصاليين معا من بين صفوف الحزب وخارجه"[٢١]. أما عفلق نفسه الذي لم يخل موقفه من الارتباك، فقد أبلغ في اليوم الثاني للانفصال كمال رفعت موفد عبد الناصر الخاص إليه بأنه "من المتعذر قيام أي حركة شعبية للدفاع عن الوحدة مادامت مقترنة في أذهان الجماهير بالحكم الإرهابي الذي لازمه"[٢٢]. وطرح شروطا "تعجيزية" تغطي ارتباكه وعجزه الفعلي

عن القيام بشيء. من هنا جاء البيان الذي أصدرته القيادة القومية في ٥ ت١ ١٩٦١ والذي حمل عبد الناصر و"حكمه الإقليمي الفردي" مسؤولية الانفصال، تبريرا للانفصال أكثر منه دعوة لاستعادة الوحدة. وكان الرد "الناصري" على تردد عفلق مباشرا، إذ أعلنت "حركة القوميين العرب" عن انسحابها من الشراكة مع البعث في "الجبهة القومية" في العراق، مع أن منظمة البعث العراقية تخطت موقف قيادتها المرتبك وتجاوزته وبادرت يوم ٢٩ أيلول إلى إدانة الانفصال بشكل حاسم[٢٣]. وأدى ذلك إلى انهيار "الجبهة القومية" في العراق وانشقاق تنظيمها العسكري إلى "قوميين" و"بعثيين"[٢٤]. ولم تفعل القيادة القومية إزاء إحساسها بعزلة الحزب وسط التظاهرات الشعبية الوحدوية التي نظمتها "حركة القوميين العرب" في سورية ضد الانفصال سوى وصف هذه التظاهرات بـ"التعبئة الدعائية الديماغوجية" التي لا تتم "من أجل المحافظة على الوحدة بل من أجل الدفاع عن الحكم الدكتاتوري"[٢٥]. غير أن موقف "راهب البعث" عفلق كان أسير "تيارات ومواقف مختلفة متباينة"[٢٦] في الحزب، إذ انقسم الحزب في سورية بشكل قطبي ما بين "البعثيين الناصريين" الذين أعلن خمسون شخصية منهم في ١ ت٢ ١٩٦٢ ولما يمض سوى شهر واحد على الانفصال عن تأسيس "الطليعة الوحدوية الاشتراكية"(حركة الوحدويين الاشتراكيين لاحقا) التي دعت إلى العودة الفورية للجمهورية العربية المتحدة، في حين تألف القطب الآخر من أطياف ما سيعرف بالبعثيين "القطريين" الذين كانوا من "الحاقدين على عبد الناصر والوحدة"[٢٧]. وقد حاولت القيادة القومية إبان هذا الاستقطاب أن تطرح موقفا وسطيا متوازنا يقوم على "الوحدوية بالمفهوم السليم للوحدة"[٢٨] على حد تعبير عفلق.

غير أن وتيرة الأحداث أخذت تتسارع وتتطور بشكل درامي مفاجئ، إذ قام مجلس ضباط الانفصال نفسه بقيادة العقيد عبد الكريم النحلاوي، وعبر التنسيق

المسبق مع عبد الناصر وأجهزته في ٢٨ آذار ١٩٦٢ بانقلاب على انقلابه الانفصالي الأول بهدف إعادة الوحدة. واستغلت الكتلتان العسكريتان البعثية والناصرية ذلك للقيام بما سمي بـ"ثورة حلب"، إلا أن الضباط البعثيين تخلوا عن "الثورة" وعملوا على إفشالها حين انفرد شركاؤهم الناصريين بإعلان عودة سورية إقليما شماليا للجمهورية العربية المتحدة. فقد كان العسكريون البعثيون والناصريون متفقين على إسقاط الانفصال إلا أنهم مختلفون حول آليات إعادة الوحدة[٢٩].

أثمر إخفاق حركة ٢٨ آذار وتطويق مضاعفاتها عن انعقاد "مؤتمر حمص" العسكري، وتشكيل حكومة "ائتلافية" جديدة برئاسة الدكتور بشير العظمة تبنت رسميا خطابا معتدلا وإيجابيا تجاه الجمهورية العربية المتحدة. وأبدى العظمة رغبة خاصة بمشاركة البعث في حكومته بخمس حقائب، ومساهمته بترشيح الوزراء الآخرين. وقد عارض عفلق مشاركة الحزب في الحكومة بدعوى عدم نضج الظروف السياسية في حين ألح البيطار والحوراني عليها، انطلاقا من أنها حكومة مؤقتة، وأن الحزب سيتمكن من خلال إعادته لقوانين التأميم والإصلاح الزراعي وآليات الحياة الديموقراطية من استعادة تأييد العمال والفلاحين والفئات الوسطى له، التي انفضت عنه وباتت "ناصرية". ورغم أنه تم تسوية الخلاف بالمشاركة بوزيرين في الحكومة للداخلية والإعلام، فإنه كان يخفي في الحقيقة شيئا آخر وهو موضوع إعادة تنظيم الحزب في سورية، وشكله وأسسه. أو بمعنى آخر من هي الفئة التي سيكون لها السيطرة على الحزب[٣٠] إذ كانت القيادة القومية وتحديدا عفلق متمسكة منذ المؤتمر القومي الثالث (١٩٥٩) بترسيخ سلطتها المركزية الشاملة، وترى أن عودة الحزب إلى العمل السياسي في سورية يجب أن تكون مسبوقة بإشرافها المباشر على إعادة بنائه. وهو ما تم من خلال المؤتمر القومي الخامس في أيار ١٩٦٢، الذي يمثل أهم

مؤتمر في الحزب من زاوية تحضيره لاستلام السلطة، وستندلع منه شرارة الانفجار ما بين "القوميين" و"القطريين".

ب- المؤتمر القومي الخامس: تكون البعث القومي:

كان الدافع المباشر لعقد المؤتمر هو تهيئة الحزب لاستلام السلطة في العراق وسورية[٣١].وهو ما لم يكن ممكنا له أن يتم بالنسبة للقيادة القومية قبل أن يتم الشروع بإعادة بناء الحزب في سورية تحت إشرافها المباشر. إذ كان المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) قد اتخذ قرارا حاسما بإسقاط عبد الكريم قاسم في العراق[٣٢]، انقسمت حوله القيادة القومية ما بين معارض ومؤيد له، وكان عفلق في طليعة المؤيدين والمعجلين[٣٣]. أما في سورية فقد أخذت "اللجنة العسكرية"(تنظيم الضباط البعثيين الذي تأسس في القاهرة عام ١٩٦٠ بمعزل عن القيادة القومية، وكان أبرز قادته المقدم محمد عمران والرائد صلاح جديد والنقيب حافظ الأسد) تضغط على الأساتذة الثلاثة رغم عدم ثقتها بهم كي يعقدوا مؤتمرا حزبيا يعيد بناء الحزب في سورية، وهو الاجتماع الذي عقد خلال شباط ١٩٦٢ ولم يؤد إلى أي شيء بسبب احتدام الخلافات[٣٤]. إذ كانت اللجنة العسكرية قد خططت مع تشكيل الضباط الناصريين (بقيادة العقيد جاسم علوان) المرتبط بالقاهرة على القيام في ٢٢ شباط ١٩٦٢ بـ"ثورة" في ذكرى إعلان الوحدة، ومن هنا نفهم حرصها على وجود ظهير حزبي مدني مساند لها، وهي "الثورة" التي تأخرت فعليا إلى أوائل نيسان ١٩٦٢، وفشلت بنتيجة الخلاف بين الضباط "البعثيين" و"الناصريين" حول مسألة العودة الفورية إلى الوحدة الاندماجية.

انعقد المؤتمر القومي الخامس في أيار ١٩٦٢ في مدينة حمص في وسط سوريا. بحضور حوالي ٥٣ عضوا، كان معظمهم من ممثلي منظمة العراق (١٤ مندوبا)

ولبنان (١١ مندوبا). و لم يمثل أي مندوب سوري في المؤتمر بسبب حل الحزب في سورية، وعدم اعتراف القيادة القومية بتنظيم "القطريين" الذي كان قائما بصورة مستقلة عنها وضدها[٣٥]، وإبعاد كتلة أكرم الحوراني عنه بحكم سياسة المؤتمر التي تتناقض جذريا مع موقف هذه الكتلة وعدائها "الهستيري" لعبد الناصر. و لم يتم بالطبع تمثيل "اللجنة العسكرية" في المؤتمر بحكم عدم رسميتها واختيارها الاستقلال التنظيمي الذاتي عن القيادة القومية، والذي تقبلته هذه القيادة انطلاقا من أن "العسكريين اختاروا هذه اللجنة وهذا شأنهم"[٣٦]. غير أن هذا لم ينف أن عضوين من هذه اللجنة كانا حول المؤتمر. إذ وجدت هذه اللجنة التي تحضر لإسقاط الانفصال نفسها قريبة سياسيا من القيادة القومية مع أن عواطفها الإيديولوجية كانت أقرب إلى عواطف "القطريين" ذوي النزعة اليسارية. وقد تلخصت القرارات السياسية للمؤتمر تبعا للموضوع الوحيد الذي ناقشه وهو الموقف من الجمهورية العربية المتحدة في بلورة ما يمكن تسميته بلغة البعث "القومي" برؤية بعثية "وحدوية" تتخطى موقف القطريين(المعادين لعبد الناصر) ودعاة الفورية(المنفعلين بالناصرية)، وتربط ما بين الرجعية والانفصال، وما بين التقدمية والوحدة، وتدعو إلى وحدة سورية ومصر على أسس جديدة تقوم على مفهوم "الوحدة الاتحادية"[٣٧] وهو ما تناغمت معه رؤية "اللجنة العسكرية" التي كانت حريصة على قواسم مشتركة ما بينها وبين حلفائها الضباط "الناصريين". وأما فيما يتعلق بتهيئة الحزب للقيام بـ"ثورة" في كل من العراق وسورية، فقد دعت القيادة القومية في أواخر أيار ١٩٦٢ المنظمة العراقية إلى القيام بـ"ثورة" تطوح بقاسم[٣٨] بقدر ما وافقت وتحديدا ميشيل عفلق على قيام "اللجنة العسكرية" في سورية بـ"ثورة" ضد الانفصال في سورية[٣٩]. من هنا اتخذ المؤتمر قرارا بتعيين قيادة قطرية مؤقتة تقوم بإعادة بناء الحزب في سورية، وتعقد مؤتمرا قطريا ينتخب قيادة قطرية مكانها، واتخذ

المواقف السياسية التي ترسمها القيادة المؤقتة بالاشتراك مع القيادة القومية في المرحلة الاستثنائية، وأنه لا يشترط تكوين القيادة القطرية المؤقتة في سورية من السوريين فقط بل يجوز للقيادة القومية أن تطعمها بأعضاء من الأقطار الأخرى، وأن يتم ذلك بسرية تامة[٤٠].

تبلور هنا لأول مرة مصطلح البعث القومي للدلالة على البعثيين الملتزمين بسلطة القيادة القومية وقراراتها واستراتيجيتها السياسية مقابل من تم وصفهم بـ"القطريين"، الذين اكتسبت "قطريتهم" المتمردة على سلطة القيادة القومية مضمونا سياسيا يقوم على رفض الوحدة مع مصر، ومضمونا إيديولوجيا يقوم على نزعة يسارية راديكالية. إذ أثارت قرارات المؤتمر الخامس وبياناته "تمردا" حزبيا صاخبا في سورية ولبنان. فلم تلب هذه القرارات تطلعات البعثيين الوحدويين (الطليعة الوحدوية الاشتراكية) الذين يدعون إلى عودة فورية للوحدة، كما أن "القطريين" و"الحورانيين" رفضوها شكلا ومضمونا. وقد تحدى "القطريون" السوريون قرار القيادة القومية بعدم تمثيلهم في المؤتمر القومي والاعتراف بهم، بأن شكلوا -في محاولة ضغط- قبيل انعقاد هذا المؤتمر لجنة تحضيرية للدعوة إلى مؤتمر قطري. وقد اجتمع هذا المؤتمر في حزيران ١٩٦٢ أي بعد نهاية المؤتمر الخامس، وفصل الأساتذة (عفلق والبيطار والحوراني)، وأعلن قطع كل علاقة إيديولوجية أو تنظيمية مع القيادة القومية، وأخذ يعمل تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي-القيادة القطرية[٤١]. وأما في لبنان فقد كان التمرد على أشده، إذ رفضت القيادة القطرية اللبنانية قرارات المؤتمر واتهمت أعضاءه "بالعمل لحساب عبد الناصر واستخباراته"[٤٢] مما أرغم القيادة القومية في ١٢ أيلول ١٩٦٢ على حل تلك القيادة[٤٣] التي قررت على غرار "القطريين" السوريين رفض "شعار وحدة مصر وسورية في ظل الدكتاتورية، وقطع

كل علاقة سياسية وإيديولوجية وتنظيمية مع حزب البعث التقليدي" والعمل تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان-القيادة القطرية[٤٤].

شكلت القيادة القومية في ضوء قرارات المؤتمر الخامس لجنة ثلاثية لإعادة بناء الحزب في سورية، وتألفت هذه اللجنة برمتها من القادة العراقيين الثلاثة: علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي. وقد اتصلت هذه اللجنة بمختلف الكتل البعثية بما في ذلك الكتلة "القطرية" وكتلة "اللجنة العسكرية"، ووجهت أينما ذهبت بواقع حزبي مترد ساخط على القيادة القومية. ويصف الدكتور منيف الرزاز ثاني أمين عام للحزب بعد عفلق هذا الواقع بأنه واقع "أجنحة وأجنحة" نشأت فيه "عشرات الكتل الصغيرة، وتبعثر الحزب وتفتت وإن ادعى كل تكتل وكل جناح بأنه هو الحزب"[٤٥]. في الوقت الذي أخذت فيه القيادة القومية التي شكلت اللجنة تشكو من أنها قد "أساءت استعمال صلاحياتها وقربت من قربت وأبعدت من أبعدت في مقاييس غير المقاييس التي اتفق عليها في المؤتمر الخامس"[٤٦].

القوميون في مواجهة القطريين: نحو الانقسام التام

أدى وصول البعث إلى السلطة في العراق وسورية عام ١٩٦٣ إلى تعقيدات حادة مفاجئة في العلاقة ما بين "القومي" و"القطري"، وهو ما تمثل نموذجيا في فترة ١٩٦٣-١٩٦٦ العاصفة في سورية إثر "ثورة" الثامن من آذار التي قام بها ائتلاف عسكري بعثي-ناصري-مستقل. إذ ما إن احتكر البعث السلطة في سورية إثر القطيعة النهائية الدامية بينه وبين الناصريين (بعد فشل حركة ١٨ تموز ١٩٦٣) حتى أخذت تناقضاته تنفجر. أعادت هذه التناقضات صياغة الصراع القديم ما بين "القومي" و"القطري" في إهاب صراع جديد ما بين "اليمين" و"اليسار" في الحزب. وقد ارتبط اليمين في سياقات هذا الصراع بدرجة أساسية بالقيادة القومية وتحديدا

بعفلق بقدر ما ارتبط "اليسار" بما سمي بـ"الصف الثاني" في الحزب، واكتسب هذا الصراع أبعادا ومضامين اجتماعية وإيديولوجية وجيلية وسياسية مركبة برز فيها الحزب في صورة حزبين. وقد برز هذا الشكل الجديد للصراع بشكل خاص في العراق، في صورة صراع حاد ما بين "جناح" علي صالح السعدي (الراديكالي) و"جناح" حازم جواد - طالب شبيب (التقليدي)، وقد نسق الجناح الأول -على خلفية صراعات معقدة في العراق- علاقاته مع الكوادر الراديكالية في "الصف الثاني" للحزب في سورية، والتي كانت متجمعة حول حمود الشوفي، فظهر وكأن الراديكاليون العراقيون والسوريون كانوا على موعد مسبق في المواجهة مع القيادة القومية التقليدية التي باتت معارضتها في فهم "الجناح اليساري" أحد معايير "اليسارية" نفسها. وقد توضح ذلك إبان التحضير لعقد المؤتمر القومي السادس (سينعقد بين ٥-٢٣ ت، ١٩٦٣)، إذ انعقد في أيلول ١٩٦٣ كل من المؤتمر القطري العراقي والمؤتمر القطري السوري، فأسقط الأول طالب شبيب عضو القيادة القومية والمحسوب على عفلق في حين أسقط الثاني صلاح الدين البيطار أحد الأساتذة التاريخيين للحزب، وانتخب قيادة قطرية راديكالية على رأسها حمود الشوفي، ثم قامت هذه القيادة بعد فترة قصيرة بفصل البيطار من الحزب[٤٧]. وقد تولى المفكر السوري الشاب ياسين الحافظ عملية التنظير هنا لـ"الجناح اليساري" في الحزب، وكتب "التقرير العقائدي" الذي أقره المؤتمر القومي السادس بعد تعديل بعض صياغاته تحت اسم "بعض المنطلقات النظرية". وقد كان "الجناح اليساري" هنا خلف هذا التحول الراديكالي في فكر الحزب[٤٨] مما وضعه وجها لوجه أمام عفلق الذي بات يحس بأنه "غريب" تماما عن الحزب الذي أسسه. ووصل تطويق عفلق حد أنه لم يؤذن له بالكلام في إحدى المرات التي طلب فيها الكلمة، وإسقاط صلاح الدين البيطار من عضوية القيادة القومية الجديدة. من هنا لم يكن مفارقة أن يشعر راهب

البعث بـ"غربته" التامة عن المؤتمر، وأن يقول أمامه حرفيا بلغة الناسك الزهدية "لقد أصبحت جزءا من الماضي، لم يعد لدي أي طموح دنيوي"[٤٩]. إذ ظهر الحزب هنا لدى عفلق أقرب إلى حزب "شيوعي" منه إلى حزبه "القومي". وإذا كان عفلق قد حاول أن يمتص ذلك بوضع مقدمة لـ"المنطلقات" بوصفها وثيقة الحزب القومي كله، فإن مقررات المؤتمر القومي السادس ترجمت بشكل درامي في العراق. إذ انعقد المؤتمر القطري الاستثنائي في ١١ ت٢ ١٩٦٣ لانتخاب خمسة أعضاء تكميليين للقيادة القطرية بدلا من الأعضاء العراقيين الذين انتخبوا في عضوية القيادة القومية، وجرى في المؤتمر -وفق سيناريو مسبق- اقتحام العسكريين له وفرض قيادة قطرية جديدة، وتسفير القادة الخمسة مباشرة إلى مدريد، مما أدى بالحرس القومي إلى القيام بما يسميه "اليساريون" بانتفاضة ١٣ ت٢ التي استغلها عبد السلام عارف وطوح بسلطة الحزب كلها في حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣[٥٠] التي تصفها الحوليات البعثية بـ"الردة التشرينية السوداء".

حروب المواقع في سورية: وازدواجية القيادة:

كان المؤتمر القومي السادس قد قرر قبول "الوحدويين الاشتراكيين" و"القطريين" في الحزب بوصفهم أفرادا وليس تنظيما[٥١]. فانتدب الفريق أمين الحافظ لمفاوضة "الحورانيين" واللواء محمد عمران لمفاوضة الوحدويين الاشتراكيين واللواء صلاح جديد لمفاوضة القطريين، وفشلت مفاوضات الأول والثاني في حين نجح جديد باستقطاب قسم من "القطريين"[٥٢] وهو القسم الذي وجد نفسه قريبا من "اللجنة العسكرية" البعثية المسيطرة على القيادة القطرية السورية. وإثر تعليق النظام الداخلي مؤقتا بفعل حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣ وسقوط حكم الحزب في العراق، قامت هذه القيادة بإعادة بناء هيكلية قيادات الفروع والشعب التي حاز فيها القطريون

السابقون على مواقع أساسية. وبموجب ما عرف داخليا بقانون "الزحـف" قـامت القيادة القطرية بترقية الأنصار إلى أعضاء عاملين بغض النظر عن مضي ثلاث سنوات على كل منهم في مرتبة النصير ومكملاتها في الحزب[٥٣]. من هنا تضـاعف عـدد أعضاء الحزب وغدا "القوميون" يشكون من أن حملة "التطهير" قد طالت المحسـوبين عليهم في قيادات الفروع والشعب[٥٤] في حين أخذ مـن يسـميهم "القوميـون" بـ"المنشقين" وهم الذين عقدوا في آب ١٩٦٤ مؤتمرا قوميا خاصا بهم قرروا فيـه أن يعملوا تحت اسم "حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري" يشكون بدورهم من أنه قد تم "إخماد كل صوت يساري في الحزب الرسمي والسلطة"[٥٥].

ظهر في ذلك ما يمكننا تسميته بـ"حروب المواقع" مـا بـين "القطريـين" و"القوميين" في التنظيم السوري، وقد سيطر "القطريون"(القيادة القطرية) في هـذه الحرب على كامل القيادة القطرية ومعظم قيادات الفروع أي على مجمـل الجـهاز الحزبي المدني فضلا عن إحكام سيطرتهم في الجيش من خلال "اللجنة العسـكرية"، وتحكمهم بمندوبي القطر إلى المؤتمر القومي. مما أدى إلى ازدواجية السلطة مـا بـين القيادة القطرية والقيادة القومية التي تميزت وفق منيف الرزاز الأمين العـام يومئـذ بـ"انقطاعها التام عن قواعد الحزب" لتجد نفسها "غريبة عن هذه القواعد والقواعد غريبة عنها"[٥٦]. من هنا لم يكن مفارقة أن يصل الصراع ما بين القيـادة القوميـة والقيادة القطرية إلى أقصى الحدود. إلا أن انفجار الصراع في "اللجنـة العسـكرية" البعثية أعطى القيادة القومية مساحة مهمة للمناورة والعمل، إذ قام اللواء محمد عمران عضو القيادتين القومية والقطرية بكشف بنية تلك اللجنة وآليات عملـها للقيـادة القومية، فما كان من اللجنة إلا أن استصدرت قرارا من القيادة القطريـة بإبعـاده خارج القطر[٥٧]. وجدت القيادة القومية في هذا الانشقاق فرصة مناسبة لاسـتعادة سلطتها، من هنا عقدت جلسة استثنائية امتدت بين ٤-١٤ كـانون الأول ١٩٦٤

واتخذت قرارا مؤلفا من ١٦ نقطة، يتلخص أهمها باستبدال اللجنة العسكرية بمكتب عسكري تابع إلى القيادة القطرية كأي مكتب من مكاتبها، وتعيين موجهين سياسيين في الجيش، وتحديد تمثيل العسكريين في المؤتمر القطري كأعضاء مراقبين بنسبة لا تتجاوز ١٠% من عدد أعضاء المؤتمر، وعدم الجمع ما بين مهام القيادة العسكرية والمهام القيادية في الحزب والسلطة وتنفيذ ذلك بالتخيير خلال شهر واحد، وتحديد نسبة أعضاء القيادة القطرية في المشاركة في الحكم بالربع وعدم الجمع ما بين رئاسة مجلس الرئاسة والمجلس الوطني ومجلس الوزراء. وتوجت القيادة القومية قرارها بـ"تجميد نشاط القيادة القطرية القيادي وتكليف لجنة قومية لقيادة الحزب في القطر السوري، تحت إشراف القيادة القومية حتى المؤتمر القطري المقبل"(٥٨). وتم في ٢٩ كانون الأول تعيين هذه اللجنة من شبلي العيسمي(سوري) وعلي غنام(سعودي) ومنصور الأطرش(سوري) وعضوين آخرين من القيادة القطرية في سورية. إلا أن القيادة القطرية تحدت القرار، وعقدت اجتماعا لقيادات الفروع، اتهم القيادة القومية بتنفيذ "مؤامرة" ورفض الاستماع إلى أعضائها، وجدد ثقته بالقيادة القطرية "المجمدة" مما أرغم القيادة القومية على "التراجع وسحب قرارها بحل القيادة القطرية"(٥٩). واصطبغ الصراع ما بين "القوميين" و"القطريين" حول السلطة بلونيات الصراع الإيديولوجي بين "اليمين" و"اليسار"، والذي كان التسريع بإصدار قرارات التأميم الشهيرة في أوائل عام ١٩٦٥ أحد أبرز نتائجه المباشرة. إلا أن انشقاقات الضباط البعثيين أخذت تتتابع وتكتسب لونيات جهوية وطائفية فاقعة. وكان أخطرها الانشقاق ما بين الفريق أمين الحافظ (رئيس الدولة والوزراء وقائد الجيش والأمين القطري) واللواء صلاح جديد (رئيس الأركان وعضو القيادة القطرية). وأفضى هذا الصراع مؤقتا إلى إبعاد كل منهما عن منصبه العسكري، غير أن اللواء صلاح الجديد غدا هنا أمينا قطريا مساعدا، وحول القيادة القطرية التي يقودها إلى مصدر السلطة

كلها في سورية. وارتكبت القيادة القومية هنا خطأ جديدا فحلت القيادة القطرية، واتبعت فعليا سياسة تأزيم تجاهها، أفضت إلى قيام حركة ٢٣ شباط وانشقاق الحزب، الذي أدى منذ ذلك الوقت إلى تدمير وحدته نهائيا.

بين "حركة شباط"(١٩٦٦) والمؤتمر القومي التاسع (١٩٦٨):

لم تكن حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ مفاجئة للقيادة القومية، لكنها كانت قاصمة، إذ شقت التنظيم القومي بقدر ما تعرض فيها هذا الأخير إلى حملة اعتقالات في الأردن ولبنان، ففي لبنان طالت الحملة جميع أعضاء القيادة القطرية اللبنانية (الملتزمة بالقيادة القومية) باستثناء عضو واحد[٦٠]. وقد صدر أول رد فعل على "الحركة" عن المؤتمر القطري اللبناني الذي انعقد في ٢٨ شباط ١٩٦٦ أي بعد خمسة أيام على قيام الحركة، حيث أدان المؤتمر قيام ما سماه بـ"الزمرة المغامرة" بـ"الانقلاب" "الانفصالي" "الدكتاتوري"، ودعا إلى "مؤتمر قومي بأسرع وقت ممكن لوضع سياسة الحزب تجاه المنحرفين في القطر السوري". و لم يستطع البعث "القومي" أن يتفق على موعد انعقاد هذا المؤتمر، مما زاد "الحزب بلبلة" وجمودا رغم عمق الصدمة وعنفها وشعور الحزبيين أن الحزب يسير بدون قيادة وبلا استراتيجية، وزاد الأمر بلاء تأييد الفئات التقدمية للحكم[٦١] على حد تعبير المؤتمر القطري اللبناني المنعقد في ١١ أيار ١٩٦٧. ومن هنا لم تستطع القيادة القومية أن تعقد هذا المؤتمر إلا في آذار ١٩٦٨ في بيروت، إذ تركزت أولياتها بعد قيام "الحركة" على استعادة السلطة في سورية. وقد تولى الأمين العام منيف الرزاز الذي توارى في دمشق، إعادة بناء التنظيم السوري وقيادته بنفسه في حين تولى اللواء فهد الشاعر رئاسة مكتبه العسكري. وقد استطاع الشاعر أن ينظم بضع دزينات من الضباط في التنظيم العسكري "القومي"، والتقى خلال عمله بكتلة عسكرية منشقة عن "الحركة" بقيادة

سليم حاطوم قائد "المغاوير" الذي لعب دورا حاسما في "الحركة"، إلا أن اللقاء لم يتعد حدود التنسيق. وقد تقرر القيام في ٨ أيلول ربما بهدف استباق عقد "الحركة" لمؤتمرها القومي بالانقلاب، إلا أن القيادة القومية التي لم تكن تثق بـ"حاطوم" انسحبت من هذا الانقلاب، في حين كشف تنظيمها العسكري قبل الأول من أيلول، فاستمر حاطوم بانقلابه الذي حمل في الحوليات البعثية اسم "مؤامرة الثامن من أيلول ١٩٦٦"[٦٢] أو "مؤامرة" حاطوم الأولى.

شكل انكشاف التنظيم العسكري للقيادة القومية صدمة قاسية لخططها في العودة إلى السلطة في سورية، وعكس الأمين العام منيف الرزاز في كتابه "التجربة المرة" هذه الصدمة، من هنا حولت تلك القيادة أولوياتها الانقلابية من سورية إلى العراق، وتم على خلفية ذلك عقدها للمؤتمر القومي التاسع في آذار ١٩٦٨.

استراتيجية "الجبهة القومية الشعبية" والتحضير لاستلام السلطة في العراق:

لم يتمكن البعث "القومي" رغم ضغط منظماته القومية من عقد مؤتمره القومي التاسع بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ إلا في آذار ١٩٦٨. وإذا كان المؤتمر قد أكد "إدانة تمرد ٢٣ شباط، واعتبره حركة عسكرية قطرية مشبوهة، تهدف إلى القضاء على الحزب من داخله عن طريق حمل اسمه" "وفصل جميع العناصر التي شاركت فيه ودبرته"[٦٣]، فإن نتائج نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ كانت هي التي لعبت دورا حاسما بتسريع انعقاده. إذ أخذت الصورة التقليدية "العفلقية" للبعث "القومي" تتدهور وتفقد هالتها وألقها في معظم المنظمات القومية، في سياق تصدع البنية التقليدية للمنظمات القومية العربية، وإعادة تجذيرها في كل مكان على أسس راديكالية يسارية جديدة. وقد أدت هذه التجذيرات إلى انهيار حركة القوميين العرب وتفككها إلى منظمات قطرية يسارية جديدة بقدر ما أصابت التنظيم القومي للبعث.

فقد أنهت النكسة على حد تعبير المؤتمر التاسع نفسه عهد "الثورية الراهنة"[٦٤]. من هنا تبنى المؤتمر استراتيجية جديدة للحزب تقوم على ما سماه بـ"استراتيجية الجبهة القومية الشعبية" على المستويين القطري والقومي الشامل. وأعلن في خطوة جديدة تتناقض مع "منطلقاته النظرية" تخلي الحزب "عن الصيغة القديمة .. كصيغة الحزب الواحد والحزب القائد" و"نبذ الصيغة الستالينية في العمل الثوري التي تقول بوجود حزب في السلطة وأحزاب ملحقة" وأن يبرهن "في كل خطوة يخطوها عن إخلاص عميق للعمل الجبهوي" وبالتالي "أن تكون مشاركة الحزب في الحكم ضمن إطار التعاون مع الفئات التقدمية الأخرى ضمن ميثاق جبهوي موحد". ومن هنا قرر المؤتمر بشأن التحالفات السياسية "تصفية آثار المرحلة السلبية السابقة مع جميع قوى الثورة العربية والقوى التقدمية، وبصورة خاصة مع الحركة الناصرية والأحزاب الشيوعية المحلية"[٦٥]. بما في ذلك "منظمات الاتحاد الاشتراكي والقوميين العرب" انطلاقا من أن "العمل الجبهوي" "ليس إلغاء للعمل الحزبي" أو"بديلا للحزب"[٦٦]. واعتبر المؤتمر أن "الاحتراف الثوري هو العمود الفقري للمرحلة الجديدة" وهو ما يتطلب "اعتبار التدريب العسكري جزءا أساسيا من التربية الحزبية" و"إدخال مفهوم العمل المسلح في صميم كل تنظيم شعبي في الوطن العربي" و"اعتبار القوات المسلحة حقلا أساسيا من حقول النشاط الثوري والسياسي"[٦٧].

يبدو أن البعث "القومي" تبنى هذه الاستراتيجية على خلفية تحضير منظمته العراقية لانقلاب ثان في العراق يعيده إلى السلطة، ويعوض عن نكسته في سورية، ويؤمن إقليما-قاعدة لتنظيمه القومي في مواجهة "الشباطيين". كانت هذه المنظمة قد خرجت من انشقاقين حادين إثر حركة ١٨ ت٢ ١٩٦٣ التي قادها عبد السلام عارف وحركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي قام بها "القطريون" السوريون. وقد سبق للقيادة القومية أن حاولت إثر أحداث ١٣-١٨ ت٢ ١٩٦٣ في العراق أن تضع

العضو الشاب في مكتب الفلاحين القطري صدام حسين على رأس قيادة قطرية مؤقتة تقود الحزب إلى أن يتم الفصل بوضع الكتلتين المتصارعتين (كتلتا جواد-شبيب اليمينية وعلي صالح السعدي اليسارية)، إلا أنها اضطرت للتراجع عن ذلك إثر رفض "القواعد الحزبية لمثل هذه القيادة"(٦٨) في إشارة ضمنية إلى قيادة فرع بغداد "اليسارية" التي اتهمت صدام حسين بأنه "اشترك في مؤامرتي ١١ و١٨ تشرين، وكان مذيعا لانقلاب عبد السلام عارف(٦٩). إلا أنه ما إن تمكنت القيادة القومية في ٢٤ شباط ١٩٦٤ (بعد انتهاء المؤتمر القومي السابع ١٢-١٧ شباط ١٩٦٤) من فصل كتلة السعدي من الحزب حتى وضعته على رأس القيادة القطرية المؤقتة في العراق، وكلفته بإعادة بناء الحزب(٧٠). إذ جذب تفسير صدام لأسباب نكسة الحزب في العراق اهتمام القيادة القومية، وتلخص هذا التفسير بأن أسباب النكسة لا تعود إلى التحالف ما بين اليمين البعثي في السلطة واليمين الرجعي خارجها بل إلى "الخلل الذاتي" في "القيادة الحزبية والتيارات المنحرفة والتيارات المزايدة"(٧١). وهو التفسير نفسه الذي كانت تتبناه القيادة القومية وعفلق خصوصا، في مواجهة التفسير "اليساري" السائد للنكسة.

لم تكن مهمة القيادة القطرية المؤقتة يسيرة إذ كان عليها أن تعيد بناء المنظمة المنهكة بالانشقاقات والاعتقالات وأن تعيد السلطة إلى الحزب. من هنا ما إن استعادت بعض قواها حتى خططت لعملية انقلابية بعد ظهر ٤ أيلول ١٩٦٤، تشنها كتيبة الدبابات الرابعة وست طائرات "ميغ" نفاثة، وتنسف طائرة المشير عبد السلام عارف عند إقلاعها للتوجه إلى مؤتمر القمة العربي في الإسكندرية. غير أن السلطات كشفت العملية قبل وقت قصير من بدئها واعتقلت بعض قادتها وكان من بينهم صدام حسين(٧٢). وإثر هروب هذا الأخير من السجن في ٢٣ تموز ١٩٦٦ انعقد المؤتمر القطري السادس وانتخب قيادة قطرية. عمل صدام حسين نائبا لأمين سر

القطر(الأمين القطري) أحمد حسن البكر ومسؤولا عن أهم فرع حزبي وهو فرع بغداد، وتمكن البكر-صدام من تطويق انشقاق جديد مؤيد لحركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ في سورية. أخذ دور المنظمة يبرز إثر نكسة /٥/ حزيران، إذ نظمت في ٦ أيلول ١٩٦٧ مظاهرة احتجاجية في بغداد على قرارات قمة الخرطوم و"لاءاتها" الثلاثة، وشاركت مع القوى القومية المعارضة في إعداد بيان-مذكرة ١٦ نيسان ١٩٦٨ الذي يطالب بإقالة حكومة طاهر يحيى وانتخاب جمعية وطنية وتشكيل حكومة ائتلافية[٧٣]. وكانت سلطة عبد الرحمن عارف ضعيفة غير أنها لم تصل إلى أدنى درجات الضعف والتفكك وعدم الاستقرار كما وصلت إليه خلال عام ١٩٦٨. الذي بات فيه سقوطها وشيكا.

"ثورة" ٢٧-٣٠ تموز (عودة البعث إلى السلطة):

حاولت المنظمة البعثية القومية أن تقوم بانقلابها الثاني في العراق في ضوء استراتيجية "الجبهة" التي أقرها المؤتمر القومي التاسع قبل شهرين ونيف. من هنا عملت منذ نيسان ١٩٦٨ وفق بيان للقيادة القومية صدر يومئذ على أن تبذل "محاولات مع القوى السياسية القومية والتقدمية" في العراق لتشكيل إطار تحالفي جبهوي، إلا أنها لم تقابل "بإيجابية متبادلة"[٧٤]. واتصلت القيادة القطرية العراقية في ضوء ذلك في حزيران ١٩٦٨ بقيادة الحزب الشيوعي العراقي(اللجنة المركزية) الذي كان قد خرج للتو من انقسام جديد، وعرضت عليه التعاون مع البعث للقيام بالانقلاب. إلا أن مكرم الطالباني مندوب الحزب أبلغ أحمد حسن البكر الأمين القطري العراقي بأن الحزب الشيوعي العراقي لن يقف في وجه البعث، وأن الموقف منه سيتم في ضوء أعماله. إذ كان الكونفرنس الثالث للحزب قد اتخذ على صعيد التحالفات السياسية قرارا يحرم "على الحزب التحالف مع القيادة اليمينية لحزب

البعث والقيادة القطرية في العراق المرتبطة به"[٧٥]. فقد كـــانت "مـــرارة" القـــوى الناصرية والشيوعية العراقية من البعث أكبر بكثير من أن تمحوها في لحظـــة واحـــدة "ادعاءاته" الجبهوية. غير أن جواب الطالباني بـــ"حيادية" الحزب الشيوعي العراقـــي طمأن البكر الذي كان قد خطط أساسا لإخراج انقلابه في شكل "ثورة بيضاء".

تألفت أطراف هذه "الثورة" من منظمة البعث "القومي" و"المنظمة الثوريـــة العربية". كانت هذه الأخيرة عبارة عن كتلة عسكرية-سياسية صغيرة إلا أن ضباطها أمسكوا بالمفاصل العسكرية الأساسية التي لا يمكن للانقلاب أن ينجح دونها. فكـــان عبد الرحمن الداوود يقف على رأس الحرس الجمهوري وعبد الرزاق نايف على رأس الاستخبارات العسكرية وسعدون غيدان على رأس كتيبة الدبابات الملحقة بـــالحرس الجمهوري. وفي فجر ١٧ تموز ١٩٦٨ تمت "الثورة البيضاء" على الشاكلة الأنيقـــة المعروفة[٧٦]. عكس تركيب مجلس قيادة الثورة أطراف الائتلاف، فتألف برمته مـــن العسكريين، وكانت نسبة البعثيين فيه ثلاثة مقابل أربعة، غير أن المجلس ترأسه أحمـــد حسن البكر الأمين القطري والذي غدا رئيسا للجمهورية، أما الحكومة فتألفت مـــن ٢٦ وزيرا، وحصلت فيها كتلة النايف-داوود على رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع في حين مثل البعث بـــ(١٠ حقائب)، ونال الأكراد فيها (٤ حقائب) وذهبت بقية الحقائب إلى المستقلين. وكان في عداد كتلة النايف-داوود، أحد ممثلـــي الحزب الإسلامي العراقي، وهو الواجهة العراقية الشديدة السرية لتنظيم "الإخـــوان المسلمين" في العراق.

وبغض النظر عن تناقض الرؤى الذي نشأ للتو ما بين البعث وكتلة النـــايف-داوود حول السياسة الخارجية والموقف من التحويلات الاشتراكية ومـــن المســـألة الكردية، فإن البعث كان قد اتخذ قرارا مسبقا باستخدام كتلـــة النـــايف-داوود في

الانقلاب ضد عارف ثم الانقلاب عليها. وتقوم الرواية البعثية الرسمية على أن المؤامرة الأساسية كانت محبوكة ما بين المكتب العسكري للبعث "القومي" وبين الداوود قائد الحرس الجمهوري، إلا أن الداوود فاجأ شركاءه البعثيين في ١٦ تموز أي قبل الانقلاب بيومين بانضمام العقيد عبد الرزاق النايف إلى المتآمرين على أن يعطى له منصب رئيس مجلس الوزراء.

وقد اضطرت قيادة البعث إلى قبول ذلك خوفا من انكشاف أمر الانقلاب وفشله، إذ كان بعض البعثيين معارضين للتحالف مع النايف، وأصيبوا بصدمة حين وجدوا اسمه وبعض الأسماء الأخرى التي كانوا مكلفين بمراقبتها في الحكومة[٧٧]. ويبدو أن النايف سارع للالتحاق بالمتآمرين، إثر رفض "الحركة الاشتراكية العربية"(يسار حركة القوميين العرب) التحالف معه[٧٨]. فقد كانت هذه الحركة تعتبره مشبوها، وربما تم الاتصال ما بين النايف وبين الحركة عن طريق ناصر الحاني السفير العراقي في بيروت والذي سيغدو وزيرا للخارجية في حكومته بعد ١٧ تموز. من هنا إزاء روائح الشبهة التي فاحت للتو من الانقلاب، قام البعثيون في ٢٩ تموز ١٩٦٨ بإيفاد الداوود وزير الدفاع لتفقد الوحدات العراقية المرابطة في الأردن، وباستدراج النايف رئيس مجلس الوزراء إلى دعوة غداء في القصر الجمهوري واعتقاله. وتم تكليف الأول بالبقاء في عمان رئيسا للبعثة وترحيل الثاني في مهمة خاصة إلى المغرب. وأما ناصر الحاني وزير الخارجية فعين مستشارا لرئيس الجمهورية للشؤون الخارجية ثم اغتيل في ١٢ ت٢ ١٩٦٨. وتألف معظم أعضاء الحكومة الجديدة من البعثيين، حيث ترأسها البكر فضلا عن رئاسته للجمهورية ومجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية، وبذلك اكتمل انقلاب البعث أو ما يعرف في الحوليات البعثية بـ"ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨).

إحياء البعث القومي ومخاطر انشقاق جديد:

اعتبر البعث القومي انقلاب تموز "ثورة" الحزب القومي كله في الوطن العربي وقاعدته، من هنا شكلت "الثورة" نوعا من إحياء له لا سيما في مواجهة البعثيين السوريين أو "المرتدين" حسب تعبيره. إلا أنه ظل يعاني من وعيه المر بمنافسة "المرتدين" له وضعفه إزاءهم على الصعيد الحكومي والشعبي وصعيد العمل الفدائي، وكان تقويمه لنفسه هنا رغم مرور عامين على وجوده في السلطة في العراق أنه "لا يشكل قوة قيادية في الحركة الشعبية العربية"[٧٩]. من هنا كانت قيادته القومية كمؤسسة ومعها منظمات الأقطار حين انعقد المؤتمر القومي العاشر في آذار ١٩٧٠ "تختزن تجربة مليئة بالسلبيات والمرارة والمعنويات الكبيرة"[٨٠] إذ كان تنظيمه القومي "مايزال يعاني بشدة من آثار الانشقاق والتصدع" و"الضعف التنظيمي والمعنوي" والإحساس بفقدان "دوره الطليعي في حركة الثورة العربية". وبكلام آخر "انعقد المؤتمر العاشر والحزب يفتقد إلى الوحدة المتراصة والمعنويات العالية والثقة الوطيدة بالنفس"[٨١].

كرر البعث القومي هنا في تجربة العودة الثانية إلى السلطة في العراق ما فعله إبان وجوده السابق في السلطة في سورية والعراق، من ناحية عدم "تحديد صيغة واضحة للعلاقة ما بين القيادة القومية والسلطة التي يقودها فرع الحزب في القطر العراقي" ورغم أنه اعتبر السلطة سلطته فإن "الجو العام في المؤسسة القومية كان يسيطر عليه الحذر من السلطة. والشك والخوف من تكرار التجارب السابقة، وكانت عبارة (التميز عن السلطة) كثيرة التداول في ذلك الوقت، في الأدبيات وفي الجلسات الحزبية الرسمية، وفي حياة الحزب الخاصة، وفي مقابل ذلك كانت تظهر بين بعض أعضاء الحزب في القطر العراقي، في بعض الأحيان، نزعات تعصب غير

موضوعية للسلطة"[٨٢]. فبعد أشهر قليلة من انعقاد مؤتمره العاشر داهمت أحداث أيلول الدامية في الأردن ما بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧٠ الحزب، وفجرت فيه "واحدة من أخطر وأدق الأزمات التي عانى منها الحزب سواء في حياته الداخلية، أو في علاقاته مع الجماهير ومع القوى السياسية الأخرى"[٨٣] ويصفها تقرير مؤتمري بـ"أزمة عصيبة كادت أن تعرض الحزب إلى خطر الانشقاق، وثورته في القطر العراقي إلى خطر السقوط"[٨٤]. مما وضع الحزب مجددا "في جو التفكك والبلبلة والضعف"[٨٥]. فقد اعتبر موقف سلطته في العراق من أحداث أيلول "تخاذلا" شوه من مصداقيته ولا ينسجم "مع كبر الشعارات التي رفعناها"[٨٦] ووضع تنظيمه القومي بما في ذلك فرعه في العراق في إحراج قومي سياسي جديد يتناقض جذريا مع قراره قبل شهور في المؤتمر القومي العاشر، وهو ما يفسر أن القيادة القومية ظلت "لمرحلة غير قصيرة من الزمن تشعر بالقلق الشديد من هذه التجربة الجديدة، وتخشى عليها من التعرض للأخطاء والظروف التي وقع فيها الحزب في السابق"[٨٧]، إلى درجة أن راهب البعث ميشيل عفلق الذي كان إلى جانب "التدخل" في الأردن قد أصر على إقامته في بيروت، و لم يغادرها إلى بغداد إلا عام ١٩٧٥ لدواع أمنية.

تداعيات الأزمة في قمة النخبة وسيطرة صدام على الحزب–الدولة:

تمفصل هذا الانقسام السياسي الذي عرض الحزب لـ"خطر الانشقاق" وخلق فيه "واحدة من أخطر الأزمات"[٨٨] مع انقسامين حادين في قمة النخبة البعثية العراقية، هما الانقسام ما بين الجناح المدني والجناح العسكري، والانقسام في الجناح المدني نفسه حول السيطرة على الحزب. إذ استغل الجناح المدني الصراع ما بين اللواء حردان التكريتي وزير الدفاع ورئيس الأركان والفريق صالح مهدي عماش وزير الداخلية، ووقف في البداية إلى جانب عماش في مواجهة حردان المتغطرس الذي تم

فتح "دفاتره القديمة" واستذكار ضلوعه بسقوط سلطة الحزب عـــام ١٩٦٣، فتــم إقصاؤهما وتعيين كل منهما نائبا لرئيس الجمهورية. وما إن نشأت الأزمة الجديــــدة الناتجة عن عدم "تدخل" الوحدات العراقية إلى جانب المقاومة، حتى تم تحميل حـردان المسؤولية، وجعله "كبش المحرقة" باعتباره مسؤولا عن ذلـــك، فـأعفي في ٧ ت١، ١٩٧٠ من مناصبه، واغتيل في ٣٠ آذار ١٩٧١ في الكويــت، في حــين تم إبعــاد خصمه الفريق عماش في ٢٨ أيلول ١٩٧١ مـــن منصبــه إلى ســفير في مدريــد. وبإبعادهما تم التخلص من أبرز العسكريين الخطرين الذين كان يمكن لصراعـــاتهم أن تدمر وحدة الحزب. من هنا عاد الصراع ما بين صدام حسين وعبد الخالق السامرائي -أكثر الوجوه القيادية كفاءة وشعبية في الحزب- في الجناح المدني حول الســـيطرة على الحزب إلى نقطة الصفر. وتدخل ناظم كزار مدير الأمن العام والمسؤول عـــن جهاز الرعب الذي روع المعارضين في هذا الصراع، فحاول في ٣٠ حزيـران ١٩٧٣ اغتيال البكر وصدام حسين في المطار، وحدد السامرائي وسيطا ما بينه وبين البكـــر لتسوية الخلاف الذي برره بمطالب "اشتراك الجيش فعليا ضد إسرائيل وتقديم تـــأييد أقوى للفلسطينيين في مقاومتهم". وتم اتهام السامرائي بالضلوع في مؤامـــرة كـــزار والحكم عليه بالإعدام ثم تخفيضه إلى الأشغال الشاقة[٨٩] وبسحق صــــدام حســين لـــ"المؤامرة" والتخلص من منافسه الأساسي السامرائي في سياقها بات مسيطرا علــى الحزب، بشكل يمكن فيه القول في أواسط السبعينات أن الحزب في أيــدي صـــدام والجيش في أيدي البكر[٩٠]، إذ بات الباب مفتوحا أمام سيطرة صدام على الحـــزب، وهو ما تحقق له من خلال المؤتمر القطري الاستثنائي في ٧ تموز ١٩٧٣ ثم من خــلال المؤتمر القطري الثامن في كانون الثاني ١٩٧٤.

كان صدام من الناحية الرسمية نائبا لأمين سر القيادة القطرية ومـــن الناحيــة الواقعية نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة، إلا أنه "كان يقود في الواقع المسيرة الثوريـــة

بكل تعقيداتها" أي يحكم سيطرته على أجهزة الدولة والحزب من خلال عمله "خلف الستار في إطار مؤسسة لا يعرف سوى عدد قليل باسمها أو مستواها في الدولة وهي مكتب العلاقات العامة"[٩١]. وكان هذا المكتب يعمل باسم الحزب كمؤسسة فوق جميع المؤسسات الحزبية والحكومية والأمنية، ويتميز معظم نشاطه "الدقيق والخطر" بـ"السرية"[٩٢]. وقد تصرف من خلاله صدام "في ظروف الطوارئ تصرف رئيس الدولة"[٩٣]، انطلاقا من أن السلطة ليست لفرد أو لـ"تجمعات الضباط المغامرين" أو "الطامحين للسلطة" بل هي للحزب الذي رأى صدام حسين باستمرار أنه لا يمكن توطيد سلطته وضمان استقرارها بدون جعله بالفعل وليس بمجرد الاسم قائدا للدولة والمجتمع. من هنا قضى صدام على العقلية الانقلابية التقليدية لكتل الضباط العراقيين بتبعيث الجيش على أسس ما يعرف بعثيا بـ"الجيش العقائدي"، وتوحيد ولائه السياسي الأعلى لسلطة الحزب وقيادته السياسية، إذ كانت تلك الكتل لما تزال تشكل حتى أوائل السبعينات نوعا من خطر داهم ومحتمل. وكان تبعيث الجيش جزءا من استراتيجية أبعد هي "تبعيث" المجتمع. من هنا إذا كان عدد البعثيين الذين تم استنفارهم فجر ١٧ تموز ١٩٦٨ حوالي مائة عضو[٩٤] من أصل ١٠٠-١٥٠ عضوا عاملا محترفا يقودون أقل من ١٠٠٠ بعثي بين نصير ومؤيد وصديق[٩٥]، فإن حجم العضوية العاملة أي حجم عضوية النخبة المنتقاة بعناية من بين "أصلب" الحزبيين وأعلاهم "كفاءة" قد وصل عام ١٩٧٦ إلى ١٠,٠٠٠ عضو تقريبا[٩٦] بينما وصل حجم الجهاز الحزبي على مختلف مراتبه عام ١٩٨١ إلى /١,٥ مليون/ (أي بنسبة ١ إلى ١٠ من السكان تقريبا)[٩٧]، وهو ما يعكس في هذه الفترة معدل وتيرة "التبعيث" الشامل.

مثل هذا "التبعيث" الشامل مؤشرا أساسيا من مؤشرات تبلور نوع مميز من أنواع الدولة الشمولية التي تقوم على مركزية الحزب الطليعي وتماهيه مع الدولة في

شكل الدولة-الحزب أو الحزب-الدولة. وقد تبنى هذا النوع مفهوما للنمو يقوم على "التنمية الانفجارية"(٩٨) التي تبني الهياكل الارتكازية للاقتصاد القومي، أو ما يمكن تسميته بلغة الاقتصاديين بالنمو عن طريق التراكم التوسعي الذي يعبئ كل عوامل الإنتاج. ويتم هذا النمو بطبيعة الحال بواسطة الدولة، إلا أنه تميز هنا عن الأنماط الشمولية الأخرى بإبقائه مساحة واسعة للنشاط الاقتصادي الخاص في إطار ضوابط الدولة لعلاقات السوق وتحكمها بها، وبفهم غامض لأهمية هذا النشاط الأخير فيما يسمى اقتصاديا بالنمو عن طريق التراكم المكثف الذي يتطلب إطلاق آليات الاستحداث بمعناها الشامل، وهو ما عبر عنه صدام حسين بالحاجة إلى "أنامل القطاع الخاص وإبداعه"(٩٩). وتم ترجمة النمو التوسعي على مستوى العلاقة بالمجتمع المدني، بتدمير استقلالية منظماته وروابطه الجمعياتية الطوعية، وتحويلها إلى أجهزة قطاعية أو مهنية ملحقة بالحزب ومتفرعة عنه. فلم تكن نظرة البعث في أي وقت لهذه المنظمات تتعدى إطار ما يسميه بـ"العمل الواجهي"(١٠٠) للحزب. ولم يتشكل هذا النمط "الشمولي" المميز دفعة واحدة، بل خضع إلى تطور عززته سيطرة الحزب على الريع النفطي بعد تأميم النفط في حزيران ١٩٧٢، وامتصاص سياسات الرفاه الاجتماعي التي اتبعتها الدولة العراقية بشكل منهجي للنقمة الاجتماعية الناتجة عن الفجوات الكبيرة في توزيع الدخل. وفي المرحلة الأولى التي تنطبق زمنيا على مرحلة السبعينات حاول الحزب أن يتعامل مع الدولة بوصفها قائدا أو مرشدا سياسيا لها، من دون الانغماس في تفاصيلها، وقد استجاب ذلك إلى تصوراته النظرية المرجعية عن طبيعة العلاقة ما بين الدولة والحزب إلا أنه كان يعكس يومئذ محدودية اختراقه للمجتمع وعدم اكتمال "تبعيثه"، إلا أنه مع عملية اكتمال "التبعيث" أو وصولها إلى درجتها القصوى أخذ الحزب يتماهى بوضوح مع الدولة في شكل الدولة-الحزب ويشكل نفسه أهم طبقة بيروقراطية مركزية فيها، تعضد تماسكها الحزبي بتماسك

الولاءات الجهوية والعشائرية والمذهبية وتجانسها. ولن تكون مهمتنا هنا تحليل بنية هذه الولاءات أو الروابط العمودية، ودرس آليات تأثيرها -التي أشبعت بحثا- في الطبقة البيروقراطية المسيطرة بقدر ما يهمنا الإشارة إلى أنها لعبت دورا مهما في تشكيل "عصبية" النخبة الأساسية في تلك الطبقة وتعزيز تلاحمها، ولكن بوصف هذه الطبقة تحكم باسم الحزب وليس باسم تلك "العصبية".

من التشارك الجبهوي إلى الانفراد بالسلطة:

حاول البعث قبل الانقلاب وبعده أن يبني بشكل خاص تحالفا مع الحزب الشيوعي العراقي. وكان ممكنا له أن يدعي أن هذا التحالف يستند إلى استراتيجيته الجديدة التي أقرها المؤتمر القومي التاسع (آذار ١٩٦٨)، وتخلى فيها -رسميا- عن الصيغة الستالينية سواء أخذت شكل الحزب الواحد أم شكل الحزب القائد[١٠١]. وقد أفادته هذه الاستراتيجية عمليا حين تمكن قبيل انقلابه في ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ من تحييد الحزب الشيوعي العراقي وضمان عدم مواجهة معه. إذ كان هذا الحزب رغم كل المحن التي تعرض لها على قدر كبير من القوة، فقد اقترب عدد أعضائه عشية الانقلاب من ١٨٠٠ عضو (١٣٠٠ مدني و٥٠٠ عضو عسكري) في حين أن جناح القيادة المركزية اليساري الجديد المنشق عنه كان يقدر بثلاثة أضعافه[١٠٢]. من هنا كان البعث مستعدا -أو هكذا ظهر- لتمثيل الجناحين في حكومة "ائتلافية"، وقام بمبادرة حسن نية حين أطلق سراح المعتقلين الشيوعيين وأعاد المسرحين منهم إلى وظائفهم الحكومية، وألغى أوامر القبض أو إسقاط الجنسية عن أعضائهم.

كان الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) مرتبكا بحكم الانشقاق الحاد لجناح "القيادة المركزية" عنه بقيادة عزيز الحاج. فطالب في ٢٧ تموز ١٩٦٨ البعث بإطلاق الحريات الديموقراطية وتسوية المسألة الكردية .. إلخ، إلا أنه تفادى أي إشارة

إلى إسقاط السلطة، وهو ما كان يعني أن الحزب قـــد "أســقط هــذا الشــعار في نضالاته"[١٠٣]. في حين تورط جناح القيادة المركزية الذي دعي أيضا للاشـــتراك في الحكومة في أوائل عام ١٩٦٩ بحرب عصابات وأعمال تفجير ومحـــاولات اغتيـــال عرضه لضربة ماحقة وانتزعت من أمينه العام المعتقل دعوة لوقف العنف والتعاون مـع البعث. فقد كان الزي السائد يومئذ هو زي اليسار الجديد وطبعاته الغيفارية والماوية في حرب العصابات. وقد حاول الحزب الشيوعي العراقي (اللجنـــة المركزيـــة) أن يضغط على البعث سواء من خلال مشروعه في أيلول ١٩٦٨ للجبهة أو من خـــلال محاولته تكتيل القوى السياسية الأخرى، وتقديم مذكرة سياسية إلى رئيس الجمهوريـة في الوقت الذي كانت فيه لقاءات مندوبيه مع ممثلي البعث متواصلة حـــول صيغـــة الجبهة. وأثمرت هذه اللقاءات عن تعاون رمزي في البداية من خلال تعيـــين عزيـــز شريف سكرتير حركة أنصار السلم (الشيوعية) في ٣١ ك١ ١٩٦٩ وزيرا للعدل مـع أن تمثيله تم بصفته الفردية.

يبدو أن اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ ما بـــين البعـــث والحـــزب الديموقراطـــي الكردستاني (حدك) بقيادة زعيمه الأسطوري الملا مصطفى البـــارزاني قـــد أربـــك الشيوعيين نسبيا، إلا أن ما أربكهم سياسيا هو السياسة "التقدمية" للبعث، في تعزيـــز العلاقات مع بلدان المنظومة الاشتراكية، والتعاون مع الشيوعيين في جمعية الصداقـــة العربية-السوفييتية، وفي منظمة التضامن الآفرو-آسيوي، وتتويج هـــذه السياســـات وغيرها بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون في ٩ نيسان ١٩٧٢ ما بين العراق والاتحـــاد السوفييتي، التي عززت الضمانات الدولية للبعث في إطار الحرب البـــاردة، وأمنـــت لأجهزته الأمنية التي تمرست بحرب الإرهاب السري تعاونا نوعيا خاصا مع المخابرات السوفييتية (ك.ج.ب)[١٠٤]. إزاء ذلك تعاون الحزب الشيوعي العراقي بعـــد شـــهر ونيف من توقيع المعاهدة مع البعث وتم تمثيله في الحكومة بحقيبتين، وإثر قرار تـــأميم

النفط في حزيران ١٩٧٢ حقق البعث شعبية هائلة، ودفع ذلك كله بعض الشيوعيين إلى طرح اندماج معه[١٠٥]. وقد أخذ البعث يستعجل تشكيل "الجبهة" وفق الشروط المعروفة التي تضمن له قيادتها، لا سيما إثر توقيع ميثاق الجبهة في آذار ١٩٧٢ في سورية. وحدث في هذه الأثناء تمرد ناظم كزار في ٣٠ حزيران ١٩٧٣ وإعدامه، وتم إلقاء كل عمليات الإرهاب السري والاغتيال والخطف والتعذيب التي طالت فيما طالت الكوادر الشيوعية على عاتق جهازه، وتطهير جهاز الأمن من رجاله، وهدم مقره السيء الصيت "قصر النهاية"، وتحقيق درجة معينة من الانفراج في الحريات الفردية، فتم في ١٧ تموز ١٩٧٣ توقيع ميثاق "الجبهة"، الذي يعترف بالبعث قائدا للدولة والمجتمع وفي آب تم تشكيل هيئاتها. وبذلك تنكر البعث لما قرره مؤتمره القومي التاسع في آذار ١٩٦٨ قبيل وثوبه على السلطة من تخليه عن مفهوم "الحزب القائد".

تم توقيع هذا الميثاق في وقت تمكن فيه صدام حسين نائب أمين سر القيادة القطرية من التخلص من منافسيه والسيطرة على الحزب، فقد كان رئيسا للجنة العليا لشؤون الشمال التي أبرمت اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ ما بين البعث والحزب الديموقراطي الكردستاني فضلا عن ترؤسه اللجنة العليا للجبهة. إلا أن العلاقات ما بين الحزب الديموقراطي الكردستاني "حدك" والجبهة أخذت منذ عام ١٩٧٣ في التدهور بسبب الخلاف على مضمون الحكم الذاتي في كردستان وحدوده والذي كان مقررا له أن يطبق وفقا لبيان ١١ آذار ١٩٧٠ في ١١ آذار ١٩٧٤. إذ رفض "حدك" مشروع "الجبهة" للحكم الذاتي الذي صاغه البعث والحزب الشيوعي العراقي، وقطع مفاوضاته في بغداد، وأعلن مواصلة الحرب في الشمال. مما أدى فضلا عن أمور أخرى إلى توتير العلاقة ما بين الحزب الشيوعي العراقي وبين "حدك"، ومشاركة قوة من الحزب ضد قوات "حدك" تحت اسم "قوات الجبهة الوطنية"[١٠٦] وحسم المعركة ضد "حدك" بعد توقيع اتفاقية الجزائر ما بين العراق وإيران في آذار

١٩٧٥ التي حرمت "حدك" من الظهير الإيراني وأدت إلى انهيار "ثورته" مباشـــرة في الشمال. وفي إطار ما يبدو تحالفا جبهويا عالي المستوى ما بين الشيوعي والبعث تبـنى المؤتمر الوطني الثالث للحزب (١٩٧٦) موضوعة أن العراق يسير في طريق التطـــور اللارأسمالي (سمي لاحقا بالتوجه الاشتراكي). وسمحت له نوعية هذا التحالف الـــذي حاز فيه على مزايا لم يحظ بها شقيقه المشارك في الجبهة في سورية أن ينمو بشـــكل واضح، فنمت عضويته -رغم تقييدها بضوابط التحالف- من بضعـة آلاف /عـــام ١٩٧٣/ إلى قرابة ٤٠-٥٠ ألفا (أواخر عام ١٩٨٧)[١٠٧]. وهو ما اعتبره البعـــث ضمنيا نتاجا لتطور الجبهة وانفتاحها بالقياس إلى الصيغ الجبهوية الأخرى، إذ سمـــح ذلك للحزب الشيوعي العراقي على حد تقرير المؤتمر القطري التاسع (١٩٨٢) بـــأن يتمتع بـــ"حرية كاملة في النشاط السياسي والتنظيمي وفي العلاقـــات الخارجيـــة، وكانت صحافته مستقلة وغير خاضعة لأي رقابة".

ربما أثار هذا النمو مخاوف البعث من الحزب الشيوعي العراقي بعـــد انهيـــار علاقته مع "حدك"، من هنا أخذت العلاقات ما بينهما تذهب منذ أواســـط ١٩٧٦ نحو التدهور، ويتم ترجمتها بسلسلة من التضييقات المنهجية، حتى أن "اجتماعـــات السكرتاريا -سكرتاريا الجبهة- لم تعد تناقش قضايا سياسية، وإنما صار وقتها يستنفذ بقضايا التجاوزات"[١٠٨]. وتمفصلت تلك المخاوف "البعثية" مع توتر سياســـي مـــع الحزب الشيوعي العراقي، إذ أخذ الشيوعيون يحتجـــون بشـــدة علـــى إجـــراءات "التبعيث"، وطريقة معالجة البعث للمسألة الكردية، وتطوير العلاقـــات الاقتصاديـــة والسياسية والعسكرية مع أوروبا، والعلاقة مع الدول "الرجعية" في المنطقة، والموقـــف العراقي الرسمي من منظمة التحرير الفلسطينية ومن اغتيال كوادرها بواسطة جـــهاز "أبو نضال" الذي كان قد انشق عن "فتح" واتخذ من بغداد مقرا له، ورفض إدانـــة النظام السوري ووصفه بـــ"العمالة والتآمر ضد العراق"، وعدم الانصيـــاع لرغبـــة

البعث بعدم ذكر اسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي في الصحافة الحزبية[١٠٩]. أما البعث فأرجع تعقيد العلاقات ما بينه وبين حليفه الشيوعي إلى عدم "تطوير موقفه من القضايا القومية ومن القضية الفلسطينية" و"قضية الوحدة" مما "يثير المشكلات ويعقد العلاقات ليس على الصعيد القيادي فحسب، وإنما على صعيد قواعد الحزبين وعلى الصعيد الدولي" وإلى "علاقاته العلنية مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي" وعدم الاهتمام بـ"الدفاع عن النظام الثوري وحماية المكتسبات الثورية العظيمة التي حققها" وضعف درجة "التقييم الإيجابي" المناسب له، وتركيزه على "السلبيات والأخطاء، ليس بقصد معالجتها وإنما بقصد تحقيق الكسب الرخيص على حساب الحزب والثورة"[١١٠]، و"إذكاء منظماته في شمال القطر الروح الانعزالية والتركيز على زرع الفرقة بين القومية العربية والقومية الكردية، وإحياء كل النزعات الشوفينية في الأوساط الكردية" ونشاطه "ضد انتشار حزب البعث العربي الاشتراكي بين صفوف الجماهير الكردية" وشن "حملات منظمة، وبدون أي مبرر وطني أو قومي، ضد الدول غير الشيوعية، التي تسعى الثورة إلى إقامة علاقات صداقة معها" ومحاولة "تخريب" العلاقات معها[١١١].

قاد صدام حسين بنفسه منذ آب ١٩٧٦ على الأقل حين ألقى في الاجتماع الموسع للجان الجبهة كلمته التي حملت فيما بعد عنوان "خندق واحد أم خندقان" عملية تحجيم الحزب الشيوعي العراقي، ومحاولة "ترويضه" سياسيا، وإعادته إلى "بيت الطاعة". وحين أصدر اجتماع اللجنة المركزية في آذار ١٩٧٨ تقريره الانتقادي، بدأ الرد البعثي المعاكس للتو، وأخذ صيغة حاسمة ودموية، إذ تم في ١٨-١٩ أيار ١٩٧٨ إعدام ٣١ عضوا ومتبرعا للحزب الشيوعي العراقي بدعوى نشاطهم السياسي والتنظيمي في القوات المسلحة، التي وافق الحزب الشيوعي العراقي حين وقع ميثاق الجبهة على إنهاء أي شكل من أشكال تنظيمه ونشاطه فيها، كما أن قانون ١٠/

١١/ ١٩٧١ يقضي بإعدام كل عسكري ينتمي إلى أي حزب غير حزب البعث العربي الاشتراكي. ولم يفلح ضغط الأحزاب الشيوعية العالمية، ورسائل بريجنيف العاجلة إلا بتسريع إعدام عدد آخر في ٢٧-٢٨-٢٩ أيار ١٩٧٨، إذ اعتبر البعث هذا الضغط "شكلا من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد" يكشف عن استعانة الحزب الشيوعي العراقي "ببعض الدول الأجنبية التي يحرص العراق على استمرار علاقات الصداقة والتعاون معها لتثبيت أمر واقع في الأوضاع الداخلية في العراق يتنافى مع سيادته، ومصالحه الأساسية، كما يتنافى مع الأسس التي قامت عليها الجبهة"[١١٢]. واعتبر الحزب الشيوعي العراقي أن هذه "الجريمة" مقدمة لتفكيك التحالف الجبهوي، وأنها مقترنة بالتنسيق والتعاون مع القوى الرجعية في المنطقة التي تطالب بإنهاء التحالف مع الحزب الشيوعي العراقي. من هنا بدأ العد العكسي يتسارع باتجاه القطيعة التامة، وكان خروج الحزب من "الجبهة" وإغلاق صحيفته المركزية "طريق الشعب" في نيسان ١٩٧٩ مصادقة تامة على ذلك.

كان البعث في العراق -وهو الإبن التام لتقاليد المنظمة السرية- على ارتياب دائم بنشاط الحزب الشيوعي العراقي في الجيش والقوات المسلحة، إلا أنه و"لأسباب تتصل برغبة الحزب (= البعث) في استمرار العلاقات الجبهوية على حد تعبيره قد تقبل "تبريرات" الحزب الشيوعي العراقي "لإنقاذ القائمين -بالنشاط- من العقاب أو محاولة تخفيفه" فتم "تأجيل تنفيذ حكم الإعدام لفترة قصيرة بالشيوعيين"[١١٣]. إلا أن إسراع البعث وصدام حسين شخصيا بتنفيذ الإعدامات، وإن تذرعت -أي تلك الإعدامات- بكل قضايا الخلاف السابقة التي كانت على درجة من الجدية، كان محكوما على ما يبدو، بتخوفه من أن يدعم الحزب الشيوعي العراقي الكتلة الحزبية التي أخذت تناوئه وتحاول الحد من سيطرته مستظلة بالبكر الأمين القطري ورئيس الجمهورية، إذ سبق للحزب الشيوعي أن تدخل لدى البكر عام ١٩٧٣ من أجل

عدم إعدام عبد الخالق السامرائي المنافس الأساسي لصدام حسين، والـذي أعدمـه صدام حسين عام ١٩٧٩ ما إن اعتلى سدة الرئاسة. وهو التحليل الذي يقر به علـى نحو ما تقرير المؤتمر القطري التاسع (حزيران ١٩٨٢) حين ربط ما بين "تآمر الزمـرة الخائنة من بعض أعضاء القيادة الذين كشفوا في تموز ١٩٧٩" حين "لم تكن مسـألة القيادة قد حسمت بصورة واضحة تماما" لصالح صدام حسين، وما بين تفكير "قيـادة الحزب الشيوعي أن بإمكانها الاستفادة من هذه الظروف والمراهنة على احتمـالات تخيلتها"[١١٤]. وكي نستوعب خيوط مخاوف صدام حسين، فإن تلك "الزمرة" المعنيـة ليست إلا التي اتهمها باستخدام العلاقات العراقية-السورية الجديدة كغطاء للانقلاب عليه بالتعاون مع القيادة السورية.

العلاقات السورية-العراقية: الإخوة الأعداء:

إثر وصول البعث "القومي" إلى السلطة في العراق، في ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، دعا الأسد في إطار مفهومه لـ"قومية المعركة" إلى "تطبيع" العلاقات ما بين دمشـق وبغداد وبناء الجبهة الشرقية، و"صار يستقبل بصورة علنية ممثلي النظام العراقي، الذين كانوا يأتون من بغداد خصيصا لزيارته، رغم أن علاقات العـراق بنظـام البعـث السوري كانت في الحضيض حزبيا ورسميا وشخصيا"[١١٥]. من هنا أخذت بغـداد رغم انشغالها بتوطيد سلطة البعث "القومي" تترقب تأزمات الصراع ما بين الأسـد وجديد، وتحاول أن تقفز بينها إلى السلطة، إلا أنه ما إن حسم الأسد الموقف حـتى أرسل البكر وزير خارجيته عبد الكريم الشيخلي لتهنئة الأسد شخصيا بعيد "الحركـة التصحيحية" في ١٦ ت٢ ١٩٧٠. وقد قام الأسد في إطار "تعويم" الحزب الذي كـان مقتصرا على نخبة "طليعية" ضيقة ومحدودة العدد والفاعليـة بـاجتذاب "البعثيـين" القدامى إلى الحزب، بمن فيهم البعثيون "القوميون" و"المنشقون"(أو اليساريون عـام

١٩٦٤). إلا أن الحركة التصحيحية أعلنت منذ البداية هويتها ورسختها في المؤتمر القومي الحادي عشر (٢٣-٣١ آب ١٩٧١) بوصفها استمرارا لحركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ و"تصحيحا" لها من داخلها وليس بوصفها "انقلابا" عليها. وحددت المضمون العملي لذلك على صعيد علاقتها بقيادة البعث "القومي" بأن أجرت بين كانون الثاني وآب ١٩٧١ محاكمة لحوالي ١٠٤ بعثي "قومي" اتهموا بـ"الخيانة" وتلقي مساعدة مالية وعسكرية من العراق بهدف الإطاحة بنظام الحكم. وحكم على مؤسس الحزب ميشيل عفلق وعضو قيادته القومية الفريق أمين الحافظ وثلاثة آخرين بالإعدام، وبالسجن لمدد متفاوتة لـ ٩٩ آخرين. غير أن الأسد خفف أحكام الإعدام بعد شهور قليلة، وأطلق سراح معظم المحكومين لكنه وجه "أوضح إنذار ممكن بأنه لن يتحمل أي تدخل من العراق ولن يتسامح مع أي ولاء لعفلق داخل الحزب السوري"[١١٦].

استمر البعث "القومي" رغم ذلك بمحاولة "احتواء" الأسد الذي كان صاحب السلطة الفعلية في سورية. وكان البعث القومي قد خرج للتو من مخاطر انشقاق جديد بفعل عدم التدخل العراقي إلى جانب المقاومة في أيلول ١٩٧٠ في الأردن، ويعاني من ذيولها في قمة نخبته في العراق. فطرح في نوع من تعويض عن ذلك إثر إعلان الملك حسين عن مشروع المملكة العربية المتحدة في آذار ١٩٧٢، مشروعا للوحدة ما بين العراق وسورية ومصر هو في حقيقته مشروع تنسيق يفترض أعلى مستويات التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي. وقد فهم السوريون والمصريون منه على التو أنه بديل عن اتحاد الجمهوريات العربية ما بينهم وبين ليبيا، فردوا عليه بدعوى العراق للانضمام إلى "الاتحاد" وهو ما لم يكن في بال "القوميين". غير أن القيادة القومية (جناح عفلق) استهدفت من هذا المشروع طرح إعادة وحدة الحزب على القيادة السورية، والعودة إلى المشروع القديم عام ١٩٦٣ في بناء وحدة بعثية

كاملة ما بين سورية والعراق. وقد تلخص تصورها لذلك، بطي صفحة ٢٣ شباط ١٩٦٦ والأحداث التي تلتها، واعتبار المؤتمر القومي الثامن (١٩٦٥) آخر مؤتمر شرعي للحزب، وتشكيل قيادة حزبية عليا مؤقتة من القيادتين القطرية السورية والعراقية، تشرف على عقد مؤتمر قومي توحيدي، تحضره كافة القيادات المنتخبة سابقا من مؤسساتها، وينتخب قيادة قومية جديدة توحد الحزب والدولة في القطرين[١١٧]. وقد تذرع هذا المشروع بـ"وقف التدهور العربي" بعد إعلان الملك حسين عن مشروعه بإقامة "المملكة العربية المتحدة"، وكان نوعا من مشروع بديل عن اتحاد الجمهوريات العربية الذي انضمت إليه سورية، واعتبرته قاعدة أي عمل وحدوي، ومستند كل دولة من دولة في العلاقة مع أية دولة عربية تريد الانضمام إليه. فقد كانت بغداد تستشعر تخطيط كل من مصر وسورية[١١٨] لمواجهة عسكرية مع إسرائيل على قاعدة القرار الدولي ٢٤٢ الذي تميز البعث "القومي" بموقفه المتصلب منه، وهي المواجهة التي وضعت خطتها سريا بين ٢١-٢٣ آب ١٩٧٢ ما بين القيادتين السورية والمصرية، ثم تم تحديد ساعة صفرها بالساعة الثانية والدقيقة الخامسة من بعد ظهر السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ بهجوم على الجبهتين السورية والمصرية. والواقع أن أول قطر عربي أعلمه الأسد بنيته خوض الحرب كان هو العراق، وقبيل ساعة الصفر طلب الأسد من البكر المساعدة، وبعد يومين من بدء الحرب تقدم بـ"طلب أكثر استعجالا وإلحاحا" حمله موفد رسمي[١١٩]، فاجتمعت القيادتان القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة في العراق بشكل مشترك، وقررت زج قواتها في الحرب بعد أن ضمن السوفييت هدوء "جبهتها" مع إيران. وفي ١٠ ت١ كانت الوحدات العراقية قد اشتركت في الحرب، مما ساعد الأسد على تأجيل موافقته على قرار وقف إطلاق النار الذي صدر يوم ٢٣ ت١ ١٩٧٣ يوما واحدا، إلا أن التزام مصر به ومضي السادات بخطته السياسية "المستقلة" كان يعني أنه لن

يكون قادرا على مواصلة الحرب بمعزل عن مصر. بل إن الاستراتيجية الأمريكية أخذت هنا بوضوح تقوم على إلغاء أي احتمال مستقبلي لاستراتيجية الحرب على جبهتين ضد إسرائيل، فتم إخراج مصر من هذه الاستراتيجية وعوقب العراق عام ١٩٧٤ بتحريض الأكراد على عدم تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي، وكان هذا العقاب ردا على مشاركة قواته في حرب تشرين.

عاد التوتر بشكل خاص ما بين بغداد ودمشق إثر الدخول السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦، وأصبحت الساحة اللبنانية محور تجاذب بينهما حتى أواخر عام ١٩٩٠ حين سحقت الوحدات السورية قوات العماد ميشيل عون حليف "بغداد" الجديد. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية زج البعث "القومي" سياسيا وعسكريا بقواه، فشاركت وحدات متطوعة من "الجيش الشعبي" في إطار قوات منظمته اللبنانية، وعقد في حزيران ١٩٧٦ في بغداد المؤتمر الشعبي العربي لنصرة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية[١٢٠]، في إطار مظاهرة عسكرية عراقية على الحدود مع سورية، وشكل مظلة سياسية لجبهات الرفض الفلسطينية في إطار سياسته الرسمية المتصلبة من قضية الصراع العربي-الإسرائيلي. وكان ذلك كله يعني فضلا عن تضافره مع مشكلات أخرى سابقة وراهنة يومئذ حول أنبوب النفط وقضية المياه أن بغداد ودمشق قد أصبحت وجها لوجه. وتم ترجمة ذلك بتحريك كل منهما باسم منظمته البعثية في القطر الآخر لعمليات اغتيال وتفجير متبادل، وقد تبادل الطرفان الهام بعضهما به. فقامت المنظمة العراقية في سورية بسلسلة اغتيالات بقدر ما بدأ تنظيم سيكشف في حزيران ١٩٧٩ عن اسمه "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سورية" بشن حملة اغتيالات مكثفة في سورية، كانت دمشق تضع مسؤوليتها بشكل روتيني رسمي على "النظام اليميني المشبوه" في العراق، في حين تكشف أن هذا التنظيم كان

ينسق عملياته بالتعاون مع الجهاز الأمني لفتح، ردا على جملة أمور مركبة، ومنها الدخول السوري إلى لبنان[١٢١]، قبل أن يفتح خطا مع بغداد.

بات المحور العراقي-السوري ما بين "الإخوة الأعداء" حقيقة من حقائق الصراع الإقليمي في المنطقة، إلا أن مضي السادات بمشروعه الأساسي في السلام مع إسرائيل، وشروعه بزيارة القدس خلق مستجدات مختلفة. فدعا كل من العراق وليبيا لعقد اجتماع للدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن الاجتماع تم في ٢-٤ ك١ ١٩٧٧ في ليبيا وليس في بغداد، وكان فيه العراق طرفا مقابل سورية ومنظمة التحرير والجزائر فضلا عن ليبيا، وفسرت القيادة القومية موقفها بأن الإطار السياسي للاجتماع هو "خط التسوية السلمية" وأنه تم عقده في ليبيا وليس في بغداد بضغط سوري كي يتم "ضبط مسار المؤتمر في إطار نهج التسوية السابق لزيارة السادات للقدس والاكتفاء بالهجوم على سياسة السادات الموغلة في الاستسلام"[١٢٢]. من هنا حاولت بغداد أن تستعيد زمام المبادرة فدعت إلى عقد اجتماع جديد في بغداد لتشكيل "جبهة الصمود والتحرير"، إلا أن الجزائر رتبت عقد مؤتمر فيها، الذي شكل "جبهة الصمود والتصدي" فقاطعته بغداد و لم تشارك فيه.

لم تستطع "جبهة الصمود والتصدي" أن تطوق السادات، فوقع في ١٨ أيلول ١٩٧٨ اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. فاجتمعت القيادة العراقية (القيادتان القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة)، وأعلنت في الأول من تشرين الأول ١٩٧٨ برنامجا من ثلاث نقاط، تتلخص بـ"اعتبار الساحة العراقية والساحة السورية ساحة مواجهة واحدة ضد العدو الصهيوني، والدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي في بغداد لاتخاذ موقف عربي موحد من سياسة النظام المصري، والتعهد للنظام المصري بتأمين

مساعدات مالية قدرها خمسة مليارات دولار سنويا لعشر سنوات لمواجهة مشكلاته الاقتصادية في حالة تخليه عن اتفاقيات كامب ديفيد"[١٢٣].

عرض الأسد إثر ذلك فتح حوار ما بين القطرين، وإقامة علاقات جديدة بينهما، واقتصر اقتراح بغداد في هذه الآونة على الصيغة الحكومية للتنسيق السياسي والعسكري على أن يؤجل البت بموضوع الحزب إلى مرحلة لاحقة. من هنا قام الأسد في ٢٤ ت١ ١٩٧٨ بزيارة بغداد وتوقيع "ميثاق العمل القومي" في ٢٦ منه، وتشكيل "الهيئة السياسية العليا" ما بين القطرين، فقامت "ستة أشهر من الهدوء لم تحدث فيها اغتيالات"[١٢٤]. وخلال قمة بغداد (٢-٥ ت٢ ١٩٧٨) طرح الأسد المسكون بهاجس التوازن الاستراتيجي ما بين العرب وإسرائيل تطوير "الميثاق" إلى صيغة وحدوية ما بين القطرين، يقترح العراق شكلها. ووافق الأسد طبقا لتقارير المؤتمر القطري التاسع العراقي على اقتراح صدام حسين بأن تكون "الصيغة اتحادية بكيان دولي واحد"[١٢٥]. إلا أن صدام حسين الذي استقبله الأسد شخصيا في كانون الثاني ١٩٧٨ في نوع من تقدير رمزي لمكانته المتميزة لم يكن في استقبال الأسد حين زار بغداد في ١٦ حزيران ١٩٧٩. إذ اتصل الرئيس العراقي البكر سرا بالرئيس الأسد واستعجله لمباحثات الوحدة، لأن هناك تيارا حريصا على وأد الوحدة في المهد قبل أن تعطي ثمارها[١٢٦]. وقد اكتشف صدام هذا الاتصال وتخوف من مراميه، وإزاء ذلك لم يقترح صدام أكثر من "صيغة القيادة السياسية الموحدة التي هي تطوير شكلي في صيغة الهيئة السياسية العليا"[١٢٧] بدعوى غموض صيغة القيادة السورية للوحدة المنشودة ما بين "الفيدرالية" و"الكونفيدرالية" وعدم مصداقيتها. من هنا واجه صدام حسين "معارضيه" في القيادة العراقية بمفاجأة تكتيكية حاسمة، إذ أعلن في ١٨ تموز ١٩٧٩ نقل السلطة من "أبو هيثم"(البكر) إلى "أبو عدي"(صدام)، وتوقف فجأة عن أي حديث عن الوحدة ما بين العراق وسورية بل أعلن في بيان مشترك

لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية في ٢٨ تموز ١٩٧٩ عن كشف "مؤامرة" داخل القيادة العراقية بالتواطؤ مع "جهة أجنبية" تم تحديدها بسرعة على أنها "سورية" التي نفت بشدة أي ضلوع لها بهذه "المؤامرة" المزعومة. وتم إعدام "المتآمرين" ومن بينهم خمسة من أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة وأمين سر المكتب الخاص لصدام.

لم يكن هؤلاء "المتآمرون" في الواقع -مع أنهم من صنائع صدام حسين نفسه- إلا الكتلة القيادية الحزبية التي استظلت بالبكر، واستعجلت محادثات الوحدة ما بين العراق وسورية لإيقاف صعود صدام إلى السلطة المطلقة. وتبنى الحزب تحليلاً لـ"المؤامرة" يتلخص في أن "الرسالة التي أرسلها حافظ أسد في ت١ ١٩٧٨ كانت حلقة في مخطط تآمري شارك فيه عدد من الخونة من الأعضاء السابقين في القيادة" وأنه "بانكشاف المخطط التآمري .. لم يعد ممكنا التغاضي عن هذه الحقائق والسير في عملية وحدوية ثبت زيفها"[١٢٨]. وبذلك تكرست القطيعة ما بين بغداد ودمشق، ووضعهما اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في ٧ أيلول ١٩٨٠ في محورين إقليميين متناقضين.

كان لكل من القيادتين في دمشق وبغداد تنظيم "بعثي" سري مرتبط به في القطر الآخر. وقد ضبط إيقاع العلاقة ما بين دمشق وبغداد نوعية نشاطهما، ودرجت العادة باتهام كل قطر للآخر بالمسؤولية عن أعمال الشغب والتخريب فيه. ففي الأول من كانون الأول ١٩٧٦ جرت محاولة اغتيال عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري، في حين تم في منتصف كانون الأول تفجير قنبلة في مطار بغداد، واعتبرت سورية مسؤولة عن العملية. وفي اضطرابات النجف في ٥-٦ شباط ١٩٧٧ التي نظمها حزب الدعوة في العراق اتهمت بغداد رسميا سورية بإثارتها[١٢٩].

في حين أخذ الإعلام السوري يتهم تقليديا حتى حزيران ١٩٧٩ نظام "اليمين المشبوه" في العراق بعمليات الاغتيال المتواترة التي كان ينفذها في الواقع تنظيم راديكالي إسلامي منشق عن جماعة الإخوان المسلمين في سورية. من هنا إثر إقصاء البكر وصعود صدام حسين إلى ما سمي بـ"القيادة الأمامية" عمل البعث "القومي" على تشكيل "جبهة" من القوى المعارضة في سورية، إلا أنه وبسبب إلحاحه على تبني الجبهة لأسلوب "الكفاح المسلح" لم يكن بإمكان ما سيعرف بدءا من آذار ١٩٨٠ بـ"التجمع الوطني الديموقراطي" في سورية أن يقبله طرفا فيها. من هنا بحث البعث "القومي" عن التحالف مع تنظيم الإخوان المسلمين الذين تورط بمواجهة مسلحة مع السلطة السورية، وتمكن في ١١ آذار ١٩٨٢ من أن يعلن عن تشكيل ما سمي بـ"التحالف الوطني لتحرير سورية"[١٣٠]. وتألفت الهيئة التأسيسية للتجمع من ٣٢ عضوا، وضمت أمانته العامة ممثلين عن البعث القومي (محمد برهان وشبلي العيسمي الأمين العام المساعد للحزب) والإخوان المسلمين (عادل الغضبان ثم عدنان سعد الدين) والاتحاد الاشتراكي العربي (اللواء المتقاعد محمد الجراح) والجبهة الإسلامية (عبد الفتاح أبو غدة) التي كانت في الواقع واجهة للإخوان في الوسط "المشيخي" السوري، وشخصيات أخرى بصفاتها الفردية مثل أمين الحافظ وأكرم الحوراني والدكتور أحمد سليمان الأحمد.

تبنى ميثاق "التحالف" شعار "إسقاط النظام الحالي" بـ"اعتماد كافة الوسائل السياسية والإعلامية والجماهيرية والعسكرية وعلى رأس هذه الوسائل (الكفاح المسلح)، ثم أسقط عبارة (العسكرية) و(الكفاح المسلح) في نيسان ١٩٨٨ لتجنب وصفه في الخارج بـ"الإرهاب"، مع أنه لم يستبعد ما سمي بـ (الكفاح المسلح) فعليا"[١٣١].

وما يهمنا في هذا "التحالف" هو منظمة البعث "القومي" فيه، التي حاولت مستندة إلى إمكانيات مالية ضخمة ودعم "لوجيستي" عراقي تام، أن تنشط في سورية، رغم الضربات التي تعرضت لها في عام ١٩٧٦ ثم في عام ١٩٨٠ (حين تم إعدام فاروق الشيخ سعيد وهو من البعثيين القدامى). وفي عام ١٩٧٩ تعرض التنظيم إلى ضربة قاصمة، حين اكتشف مستودع أسلحته واعتقل حوالي مائة من أعضائه كانت الإغراءات المالية وليس الدوافع العقائدية وراء تورط معظمهم فيه. وكان للتحالف برنامج يومي في إذاعة بغداد، إلا أنه أخذ منذ أواسط الثمانينات بالتفكك والانحلال الفعلي، لا سيما بعد حرب الخليج الثانية، حيث لم يتبق منه اليوم سوى صيغة إسمية غير أنها مستمرة وتقوم على "التحالف" ما بين الإخوان المسلمين والبعث.

صعود صدام إلى "القيادة الأمامية" وانكفاؤه:

بإقصاء البكر وتصفية الكتلة المستظلة به صعد صدام حسين إلى "القيادة الأمامية" في الحزب والدولة، وأصبحت سلطته مطلقة. وتعززت هذه السلطة للتو باندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في ٧ أيلول ١٩٨٠، لإيقاف "تصدير" إيران لـ"ثورتها الإسلامية" إلى العراق خصوصا والخليج عموما. وكان اندلاع هذه الحرب يعني ببساطة أن العراق قد غير الاتجاه الهجومي لاستراتيجيته العسكرية والسياسية من المشرق العربي إلى الخليج، وأخذ يرى أن الخطر الإيراني عليه أكبر من الخطر الإسرائيلي. وفي سياق هذه الحرب فقدت المؤسسات الحزبية وظيفتها التقليدية في تعيين قادة الوحدات العسكرية، وأصبح هؤلاء القادة يعينون وفق الكفاءة الفنية وليس وفق الاقتراحات الحزبية[١٣٢].

أعاد الحزب بعد صعود صدام إلى "القيادة الأمامية" تقويمه لـ"ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨"، فاعتبر أن عمله كان "ممكنا أن يسير أسرع لو كان صدام حسين رئيسا للدولة"[١٣٣] قبل ١٩٧٩، وتبنى تحليلا يتلخص بأن "ثورة تموز" "كانت ثورة في روحها ونواياها، ولكنها من الناحية العملية كانت مشروع ثورة، وأن ٣٠ تموز هي (الثورة) التي نعيشها اليوم"[١٣٤]. من هنا ما إن تم تبني هذا التقييم بوضوح حتى "تم إزالة صور البكر" "وبحلول صيف سنة ١٩٨٢ تم سحب صور البكر تماما من التداول"[١٣٥]. وصيغت أسطورة "القائد-الضرورة" وأدخلت تعديلات محدودة معينة في بنيته الدستورية، تحافظ على مركزية الحزب ودوره القيادي، وتعزز السلطة المطلقة للرئيس، في وضعية "الحصار" وسريان شروط وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية، وتدويل ما يمكن أن يعرف بـ"المسألة العراقية". وإذا كان السوسيولوجي حنا بطاطو قد لاحظ منذ أواسط السبعينات اعتماد نظام البعث على قوة العصبية التكريتية (أشبع درسها بإسهاب) بشكل تمكن فيه من القول "إن التكارتة يحكمون من خلال حزب البعث وليس حزب البعث هو الذي يحكم من خلال التكارتة"[١٣٦]، من دون أن تكون العصبية التكريتية المصدر الوحيد لقوته يومئذ فإن فالح عبد الجبار يشخص في بحث معمق ضيق الجماعة القرابية الأوسع إلى "تزايد ميول الاعتماد على الجماعة القرابية المحدودة - آل المجيد" مما "يزيد في كثافة الاحتكار الواحدي"[١٣٧] للسلطة. وهو في نظرنا محصلة طبيعية لتآكل مصادر الشرعية السياسية والإيديولوجية والإنجازية التي قام عليها نظام البعث في العراق، وحاول من خلالها أن يكون ليس مجرد قطب إقليمي بل قطبا دوليا، والتي تحاول أن تستنسخ النماذج "الكاريزمية" للزعامة في أنظمة الحكم "الشمولية"، والتي تركزت فيها سلطة "الحزب القائد" كليا بـ"الرئيس القائد حفظه الله". و لم يكن تبني الحزب لنمط عراقي مميز من أنماط الزعيم "الكاريزمي" بدعة بل تضرب جذوره المرجعية في

التصورات العفلقية النخبوية الأولى للزعامة. من هنا لم يكن مفارقة أن يصف القائد المؤسس عفلق "ثورة" تموز بـ"ثورة البطولة" وقيادة صدام حسين لها بـ"نمط القيادة التاريخية" التي حولت صدام على حد تعبير عفلق إلى "ظاهرة قومية" و"حالة فردية نموذجية في الحياة القومية العربية الحديثة، حالة لم يسبق للعرب أن عرفوها أو عاشوها منذ مائات السنين"[١٣٨]. وقد تناغم هذا الوصف مع تحول صورة صدام حسين طيلة التسعينات إلى نوع من صورة "بطل قومي" جديد للعرب، سرعان ما فقدت إشعاعها وانطفأت إثر نتائج حرب الخليج الثانية الكارثية التي نجمت عن اجتياحه للكويت في آب ١٩٩٠.

مع صعود صدام إلى "القيادة الأمامية" اكتملت الدورة "الشمولية" لـ"ثورة" الحزب في العراق، وتم تبني أطروحة أن كل العراقيين بعثيون حتى وإن لم يكونوا حزبيين، وكان هذا يعني ببساطة إنجاز عملية الاندماج الاجتماعي أو التكامل القومي للبنية الفسيفسائية العراقية في شكل عملية "تبعيث" تجانسية شاملة للمجتمع، تعوض عن التعددية القومية والثقافية والمذهبية العراقية التي رأى صدام حسين أن العراق سيكون أقوى بدونها، أي لو "كان قومية واحدة ومذهبا واحدا"[١٣٩] على حد تعبيره. وقد قامت عملية "التبعيث" هذه في ضوء المنهج الديموقراطي الشعبي الذي تبناه الحزب منذ عام ١٩٦٣ كمنهج لقيادة الدولة والمجتمع، تكون فيه فعليا جميع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني "واجهات" للحزب-القائد. من هنا اقتربت الكتلة البعثية العامة المنظمة في أطر الحزب عام ١٩٨٤ من مليون ونصف عراقي تقريبا أي ١٠,٧% من مجموع السكان البالغ يومئذ ١٤ مليونا، في حين أن نواتهم الصلبة المتمثلة بالأعضاء العاملين أو نخبة الحزب من كاملي العضوية تألفت من ٢٥,٠٠٠ عضو أي أقل من ٠,٢% من السكان[١٤٠]. غير أن نسبة ٤٠% من هذه الكتلة (كادر، أنصار، مؤيدون) قد انفضت وفق معطيات المؤتمر القطري العاشر (١٩٩١)

عن الحزب، وانقلبت نسبة معينة منها على حزبها، إبان ما يعرف في حوليات المعارضة العراقية بـ"الانتفاضة" في ٢٨ شباط ١٩٩١ التي اندلعت بعد ثلاثة أيام من إبرام قرار وقف إطلاق النار ما بين القيادة العسكرية العراقية والجنرال الأمريكي شوارزكوف. مما استدعى تشكيل لجنة خاصة برئاسة علي حسين المجيد وزير الدفاع يومئذ وابن عم الرئيس للتحقيق والتدقيق في العضوية[١٤١]. ولقد سجلت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية انحسار "الشعبية" العربية التي حققها صدام في التسعينات وانكفاءه إلى الداخل، ومحاولاته المتعثرة لإدخال "إصلاحات" في بنية نظامه السياسي.

خاتمة
انكفاء البعث القومي

تكون البعث "القومي" كاتجاه في أواسط عام ١٩٦٢ على خلفية الموقف من الوحدة والانفصال، وتبلورت صيغته التنظيمية المستقلة بعد انقسام الحزب في ٢٣ شباط ١٩٦٦ في سورية، وأعادته منظمته العراقية المتمرسة بأساليب العمل السري والتكتيكات الانقلابية في ٢٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ إلى العراق، واستطاع أن يتفادى في أيلول ١٩٧٠ انشقاقا خطيرا كاد أن يعصف بوحدته، وسجل صعود صدام حسين إلى السلطة "الأمامية" في تموز ١٩٧٩ نهاية آخر محاولاته "الجادة" لاستعادة وحدة الحزب ما بين العراق وسورية. وبفضل تحول العراق إلى إقليم-قاعدة للتنظيم القومي تمكن نسبيا من إعادة بناء منظماته في الوطن العربي، ودعمها سياسيا وماليا. غير أن ذلك جدد المشكلة التقليدية الأساسية حول طبيعة العلاقة ما بين السلطة التي يقودها الحزب في العراق والتنظيم القومي، في مرحلة صعود العراق ومحاولة ترسيخ نفسه قطبا إقليميا ودوليا.

رغم أن صدام حسين شخصيا قد ألح على المنظمات الحزبية في الوطن العربي "ألا تتقيد في الحركة أو في وسائل التعبير، بالاعتبارات العملية التي تشترطها عوامل مراعاة الممكنات التي تحكم حركة الدولة ضمن ظروفها العربية والدولية"[١٤٢]، فإنه نشأ "نوع من التناقض أو التباين غير المخطط"[١٤٣] ما بين السلطة في العراق والفروع في الأقطار، وأدى ذلك إلى "قدر من تجميد حركة الحزب في بعض المواقع في الساحة العربية"[١٤٤]، بشكل أخذت فيه هذه "الحركة" تضايق السلطة في العراق و"تخلق الكثير من المشكلات والإحراجات للسلطة"[١٤٥] "بقدر ما أخذ بعض كوادرها بالتنصل من السلطة التي يقودها حزبهم، وبخاصة في الأوقات الصعبة والدقيقة"[١٤٦]. كان مفهوما للغاية أن يتحكم منطق السلطة بطبيعة العلاقة مع الفروع، إذ استخدمت أجهزة الأمن الخارجي العراقية هذه الفروع في عمليات مراقبة واغتيال معارضيها السياسيين، كما حدث في عملية اغتيال المعارض الشيوعي الدكتور توفيق رشدي في عدن عام ١٩٧٨، والتي أدت إلى اعتقال بعض كوادر المنظمة البعثية "القومية" في عدن[١٤٧].

لقد عملت منظمات البعث "القومي" في الوطن العربي إما سريا كما في سورية أو بشكل نصف علني كما في السودان أو بشكل علني حين تتاح ممكنات الترخيص، كما في الجزائر ولبنان والأردن وموريتانيا واليمن. وقد تحكمت نوعية العلاقة ما بين السلطات العربية وبغداد أحيانا في العلاقة ما بين هذه السلطات والفروع البعثية المتواجدة لديها، فكانت هذه السلطات تغض النظر عن نشاط تلك الفروع أو تسمح به أو تعطله وفق "حسن" علاقاتها أو "توترها" مع بغداد، وهو ما يعني أن السلطات العربية عموما نظرت إلى تلك الفروع كأداة من أدوات السياسة العراقية، كما أن السلطة العراقية قد كانت تفرض ضمنيا السماح لتنظيماتها بالعمل أو رفع الضغط عنها، كعنصر ضمني في عناصر "حسن" علاقاتها مع الدول العربية.

لقد شهدت الثمانينات أعلى حالات تألق التنظيم القومي للبعث، مستفيدا بشكل خاص من الدعم العراقي، ومراكزه الثقافية النشيطة في البلدان العربية، واجتذابه لعدد كبير من المثقفين، و"شعبية" العراق وصدام حسين خلال الحرب العراقية-الإيرانية والأيام الأولى لاجتياح الكويت. إلا أنه مع انكفاء العراق إلى الداخل بعد حرب الخليج الثانية، أخذت فروع البعث في الوطن العربي تعود إلى حجمها الطبيعي كما في الأردن أو تتآكل كما يبدو نموذجيا في سورية ففي سورية لم يتمكن البعث القومي من أن يعيد بناء تنظيمه، وأبقى ما يسمى بـ"منظمته" حتى دون أية قيادة في الخارج أو الداخل. واليمن ففي اليمن انشقت المنظمة اليمنية "القومية" عن القيادة القومية، وعقدت بين ٨-١٠ كانون الأول ١٩٩٤ المؤتمر القطري الثاني بحضور أكثر من ١٨٠٠ مندوبا، وفصلت أمين سرها الدكتور قاسم سلام عضو القيادة القومية، والذي كان أول من أعاد بناءها عام ١٩٦٨ بعد عودة البعث إلى السلطة في العراق(١٤٨). وأما في سورية فقد فشلت كل محاولات إعادة بناء التنظيم، إلى درجة أنه لم يعد هناك كما نفهم من صدام حسين نفسه أية قيادة تعمل في الداخل(١٤٩). وأما في موريتانيا فقد وجهت السلطات في عام ١٩٩٩ ضربة منهجية إلى "حزب الطليعة الوطنية" الذي يمثل الفرع الموريتاني للبعث، وحلته، واعتقلت كوادره الأساسية. ولا يعني ذلك أنه لم يعد للبعث أي امتداد تنظيمي خارج العراق فمازال وجوهه ناشطة في البحرين مثلا، بقدر ما يعني أن هذا الامتداد قد ضعف كثيرا بالقياس إلى ما كان عليه في السابق، ليبدو البعث القومي في الوقت الراهن أضعف مما كان عليه في أي وقت من الأوقات.

الهوامش:

(١) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١٩، حزيران ١٩٧٦، ص١١١.

(٢) المنهاج الثقافي المركزي، الكتاب الثالث، منشورات القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٧٨، ص١٧.

(٣) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣-١٩٨٠، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، القيادة القطرية، مكتب الإعداد الحزبي القطري، دمشق، دون تاريخ، ص٣٤. حاول عضوا الهيئة التنفيذية صلاح الدين البيطار وجلال السيد أن يقصيا ميشيل عفلق عن عمادة الحزب.

(٤) حول نشاط هذا الحزب في الخمسينات للتفاصيل انظر: محمد جمال باروت، حول الشعبوية الحورانية في سورية، مجلة الفكر الديموقراطي، العدد ١١، ١٩٩٠، ص٨٠-٩٩.

(٥) أورده شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، مرحلة النمو والتوسع ١٩٤٩-١٩٥٨، ج٢، دار الطليعة، بيروت، حزيران ١٩٧٨، ص٢٥٨ و٢٦٧.

(٦) ميشيل عفلق (الأمين العام) وصلاح الدين البيطار، أكرم الحوراني (سوريا)، عبد الله الريماوي (الأردن)، فؤاد الركابي (العراق)، علي جابر (لبنان).

(٧) حول بنية هذا النظام انظر: توفيق دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٤٠-١٩٦٣)، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، ج١، دار الطليعة، ط١، بيروت، ت، ١٩٧٩، ص١٩٩-٢٠١.

(٨) المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧.

(٩) العيسمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣-٢٧٤.

(١٠) المصدر السابق، ص٢٨٦.

(١١) المصدر السابق، ص٢٤٣. ومن البعثين المصريين القدامى الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي والدكتور جلال أمين بن أحمد أمين (مقابلة شخصية أجراها الباحث عام ١٩٩٥ مع كل منهما).

(١٢) العيسمي، المصدر السابق، ص٢٩٧-٢٩٨. قارن مع دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢-٢٣٣. وحول شهادة شخصية مفصلة عن ملابسات انعقاد المؤتمر وسير عمله انظر جمال الشاعر، سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي، دار الريس، لندن ١٩٨٧، ص٨٣-٨٨.

(١٣) اعتمدت المنظمة العراقية المبادئ الصارمة لبنية التنظيم اللينيني في مراحل العضوية وتدرجها، وانضباط العلاقات التنظيمية وفق مبادئ الديموقراطية المركزية. وتميزت فعليا بها في حين كانت المنظمات السورية واللبنانية والأردنية مثلا هشة على هذا المستوى.

[14] قاسم سلام، البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي، دون تاريخ، باريس، ص١٦٦-١٧٠.

[15] حزب البعث العربي الاشتراكي، في التنظيم والتربية الحزبية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩، ط٤، ص١٠٧.

[16] المصدر السابق، ص١١١.

[17] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[18] المصدر السابق، ص١١٢-١١٣.

[19] المصدر السابق، ص١١٤.

[20] مقابلة شخصية في ٧/ ١٢/ ١٩٩٥ مع د.عبد الرحمن منيف في دمشق.

[21] مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠-١٩٦٣، ج١، دار الطليعة، بيروت، ت، ١٩٧٩، ص١٩٥. قارن مع الدكتور سامي الجندي، البعث، دار النهار، ط١، بيروت ١٩٦٩، ص٨٧.

[22] المصدر السابق، ص١٩٥.

[23] نضال البعث، ج٧، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤-١٧٨.

[24] للتفصيل انظر: محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، النشأة والتطور والمصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ص١٥٧-١٥٨.

[25] نضال البعث، ج٦، ص٣٤.

[26] قاسم سلام، البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي، باريس، دون تاريخ، ص١٧٧.

[27] كان رياض المالكي الوجه الأول لـ"القطريين" من الذين وقعوا على وثيقة الانفصال، وهو شقيق عدنان المالكي الذي اغتاله أحد السوريين القوميين الاجتماعيين عام ١٩٥٥، كما كان مرشح البعث في الانتخابات التكميلية عام ١٩٥٧ ضد الدكتور مصطفى السباعي مرشح الإخوان المسلمين.

[28] العيسمي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

[29] باروت، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠-١٦٦. قارن مع منيف الرزاز، التجربة المرة، الأعمال الفكرية والسياسية، ج٢، مؤسسة منيف الرزاز، ط١، ١٩٨٩، دون مكان، ص٨٨ و٩٠.

[30] دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٧-٣٠٨.

(31) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع عبد الرحمن منيف.

(32) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي (مذكرات)، دار الريس، لندن 1993، ص175-176. أما طالب شبيب فأكد لنا في مقابلة شخصية في 19/ 10/ 1995 في دمشق أن القيادة القطرية العراقية المنبثقة عن هذا المؤتمر هي التي اتخذت القرار وليس المؤتمر.

(33) مقابلة سبق ذكرها مع منيف.

(34) اللواء محمد عمران، تجربتي في الثورة، ج1، دون مكان، 1970، ص20. ويستفاد مما يورده عمران أنه كان من تلك اللجنة التي حددت أسماء أعضاء المؤتمر، قارن مع الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص190.

(35) الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص193. قارن مع الرزاز، التجربة المرة، مصدر سبق ذكره، ص74-75.

(36) شبلي العيسمي، ملفات المعارضة السورية، (مقابلة تمام البرازي)، مكتبة مدبولي، القاهرة 1994، ص198-199.

(37) نضال البعث، ج6، الوحدة الاتحادية، ص71-79 وص81-87.

(38) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت 1992، ص282.

(39) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن 1989، ص128.

(40) أورده سلام، مصدر سبق ذكره، ص176 استنادا إلى نضال البعث عبر مؤتمراته القومية 1947-1964، وقد تشكلت هذه القيادة من شبلي العيسمي وحمود الشوفي ووليد طالب (سورية)، وحمدي عبد المجيد وعلي صالح السعدي (العراق)، العيسمي، ملفات المعارضة السورية، مصدر سبق ذكره، ص198. ويضيف الدندشلي إلى هذه الأسماء كلا من سليمان العلي وراتب نشواتي.

(41) دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص317 استنادا إلى جريدة "النصر" الدمشقية، 20 حزيران 1962. قارن مع حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي 1943-1980، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، مكتب الإعداد الحزبي القطري، ص75

(42) المصدر السابق، ص313.

(43) نضال البعث، القطر اللبناني 1961-1968، ج11، دار الطليعة، ص9.

(44) دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص317.

[45] الرزاز، مصدر سبق ذكره، ص٥٦-٥٧.

[46] المصدر السابق، ص١١٢-١١٣.

[47] المصدر السابق، ص١١٠.

[48] حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري، البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع، دون مكان، دون تاريخ، ص٩١.

[49] أورده بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥-٣٢٦. قارن مع قول عفلق "إن هذا الحزب لم يعد حـزبي"، أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق، دراسة تحليلية نظرية أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع، دار الشعب، دون تاريخ، ص١٣٢.

[50] باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص٢١١-٢١٢.

[51] حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي السادس، ص٥٧.

[52] الرزاز، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

[53] نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥، ص٤٦.

[54] الرزاز، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

[55] البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع (حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري)، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

[56] الرزاز، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

[57] الرزاز، المصدر السابق، ص١١٦. قارن مع فان دام، مصدر سبق ذكره، ص٦٨-٧٣.

[58] سلام، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣-٢٢٧.

[59] الرزاز، مصدر سبق ذكره، ص١١٦-١١٧.

[60] نضال البعث، ج١١، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦-٢١٨.

[61] المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٦٢) للتفاصيل انظر: وثائق مؤامرة الثامن من أيلول ١٩٦٦، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، سلسلة الكتب الوثائقية (٢)، دمشق ١٩٦٧. قارن مع رؤية الرزاز في مقابلة فان دام معه في مصدر سبق ذكره، ص٨٤-٩١.

(٦٣) بيان المؤتمر القومي التاسع، نشره سلام، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣-٣٠٤.

(٦٤) المصدر السابق، ص٣٠٤.

(٦٥) المصدر السابق، ص٣٠٦.

(٦٦) القيادة القومية، على هامش استراتيجية المرحلة حول الجبهة القومية الشعبية، نشره سلام، مصدر سبق ذكره، ص٣١٨.

(٦٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام، المنهاج الثقافي المركزي، الكتاب الثالث، بغداد ١٩٧٨، ص٢٠-٢١.

(٦٨) أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

(٦٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٧٠) الندوة القومية حول فكر الأستاذ ميشيل عفلق، ج٣، ط١، بغداد ١٩٩٢، ص١٢٦.

(٧١) صدام حسين، المختارات، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص٥٧-٥٨.

(٧٢) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٦. قارن مع اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، ج١، دار سينا للنشر، ط١، ١٩٩٠، ص١٩٦. قارن مع الشهادة الشخصية لعبد الكريم الفرحان، حصاد ثورة، تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، دار البراق، ط١، لندن ١٩٩٤، ص١٦٤. ومع بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٦.

(٧٣) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥، ص٣٤-٣٦.

(٧٤) أورده سلام، مصدر سبق ذكره، ص٣١٩.

(٧٥) د.رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، دار الكنوز الأدبية، ط١، بيروت ١٩٩٨، ص٩٢. قارن مع د.عبد الكريم سعيد، عراق شباط ١٩٦٣، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٩، ص٣٦٧.

(٧٦) للتفاصيل انظر: بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٩-٣٩١.

(٧٧) خدوري، مصدر سبق ذكره. قارن مع صدام حسين، المختارات، ج٧، مصدر سبق ذكره، ص٨٣-٨٤.

(٧٨) مقابلة شخصية في ٢٦/ ١/ ١٩٩٥ مع عبد الإله النصراوي.

(٧٩) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، التقرير السياسي للمؤتمر الحادي عشر، ت٢ ١٩٧٧، دار الحرية للطباعة، بغداد، ص١٩-٢٠.

(٨٠) المصدر السابق، ص٥٢.

(٨١) المصدر السابق، ص٥٤.

(٨٢) المصدر السابق، ص٥٣.

(٨٣) المصدر السابق، ص٤٤.

(٨٤) المصدر السابق، ص٦١.

(٨٥) المصدر السابق، ص٦٤.

(٨٦) المصدر السابق، ص٦٤.

(٨٧) المصدر السابق، ص٢٥٣.

(٨٨) المصدر السابق، ص٤٤ و٦١.

(٨٩) خدوري، مصدر سبق ذكره، ص١١٠. قارن مع بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٤١٢.

(٩٠) بطاطو، المصدر السابق، ص٣٩٩.

(٩١) حزب البعث العربي الاشتراكي-القطر العراقي، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، حزيران ١٩٨٢، بغداد، كانون الثاني ١٩٨٣، ص٣٢.

(٩٢) المصدر السابق، ص٣٣.

(٩٣) صدام حسين، المختارات، ج١٠، ص٥٥.

(٩٤) صدام حسين، المختارات، ج٣، ص٥٤.

[95] فالح عبد الجبار، الدولة، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق، مركز ابـــن خلـــدون، القـــاهرة ١٩٩٥، ص١٤٠.

[96] بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٧.

[97] عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

[98] حزب البعث العربي الاشتراكي-القطر العراقي، دليل التثقيف بالتقرير المركزي للمؤتمر القطري التاســـع، حزيران ١٩٨٢، بغداد، كانون الثاني ١٩٨٣، ص٦٣.

[99] ألح صدام حسين باستمرار على ترافق ما يسميه بـ"النشاط الخاص" مع القطاع العام، واعتبر ذلـــك مـــن خصائص الطريق الخاص إلى الاشتراكية.

[100] المنهاج الثقافي المركزي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦١-٢٦٧.

[101] بيان المؤتمر القومي التاسع، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤. قارن مع العيسمي، ملفات المعارضة الســـورية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

[102] فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٢١١-٢١٢.

[103] عجينة، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

[104] سمير الخليل (كنعان مكية)، جمهورية الخوف، ترجمة قاسم عبده قاسم، الإنسان للنشـــر، دون تـــاريخ، ص٣١.

[105] مقابلة في ١٣/ ٩/ ١٩٩٦ مع فخري كريم في دمشق.

[106] عجينة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠-١٢٥.

[107] عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢-١٤٣. قارن مع عجينة، المصدر السابق، ص١٢٦

[108] عجينة، المصدر السابق، ص١٣٠.

[109] المصدر السابق، ص١٣٠-١٣٢.

[110] التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، مصدر سبق ذكره، ص٦٦-٦٨. قارن مـــع صـــدام حســـين، المختارات، ج٣، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩-٢٣٧.

[111] المصدر السابق، ص٦٤-٧٤.

(١١٢) المصدر السابق، ص٧٣.

(١١٣) المصدر السابق، ص٧٢.

(١١٤) المصدر السابق، ص٦٦.

(١١٥) محمود صادق، حوار حول سورية، دون مكان، دون تاريخ، ص٣٤.

(١١٦) سيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

(١١٧) التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢. حول وجهة النظر السورية من هذا المشروع انظر: نشرة حزبية حول مشروع الحكومة العراقية لقيام وحدة بين مصر وسوريا والعراق وزيارة وفد حكومي عراقي للقطر العربي السوري لدراسة الموضوع، القيادة القومية، مكتب الأمانة، تاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٧٢ (دمشق).

(١١٨) المصدر السابق، ص٨٧.

(١١٩) سيل، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٧.

(١٢٠) التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

(١٢١) للتفاصيل الدقيقة والموثقة حول ذلك انظر: محمد جمال باروت، سورية أصول وتعرجات الصراع بين المدرستين التقليدية والراديكالية، مشروع: الأحزاب والحركات الإسلامية، ج١، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص٢٧١-٣٠٨.

(١٢٢) التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٩.

(١٢٣) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

(١٢٤) سيل، مصدر سبق ذكره، ص٥٢١.

(١٢٥) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، ص٣٢٢. أما الموقف المعلن للحزب يومئذ فقد رأى أن "ميثاق العمل القومي" "كان القصد منه بالأساس التوجه نحو الوحدة مع سورية، وليس مجرد إقامة علاقات تعاون وتنسيق" وأن "القيادة اتخذت قرارها الاستراتيجي باقتناص هذه الفرصة التاريخية"، مجلة الحزب، القيادة القومية، عدد ١٧، كانون الثاني ١٩٧٩، ص٥-٦.

(١٢٦) سيل، مصدر سبق ذكره، ص٥٧٧.

(١٢٧) المصدر السابق، ص٣٢٥.

(١٢٨) المصدر السابق، ص٣٢٦. قارن مع صدام حسين، المختارات، ج٣، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤. وحول وجهة النظر السورية انظر: التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر (١٩٨٠)، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣-٢٦٤. والحركة التصحيحية، القيادة القوميـة، مكتـب الثقافـة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشـر، دمشق ١٩٨٣.

(١٢٩) خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص١١٤ و١١٧.

(١٣٠) باروت، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٤-٢٩٨.

(١٣١) محمد عمر برهان، ملفات المعارضة السورية، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢ و٢٨٦.

(١٣٢) صدام حسين، المختارات، ج٧، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

(١٣٣) صدام حسين، المختارات، ج١٠، ص٥٦.

(١٣٤) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(١٣٥) سمير خليل، جمهورية الخوف، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

(١٣٦) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٤٠١.

(١٣٧) عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

(١٣٨) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، الكتابات السياسية الكاملة، ج٥، البعث والعراق، دار الحريـة، بغـداد ١٩٨٨، ص٣١٨ وص٣٧٦-٣٧٧. قارن مع الإرهاص بالقائد الضرورة في كتابـات الرفيـق القـائد المؤسس، الثورة العربية، العدد ٨، ١٩٨٦، ص٥-١٣.

(١٣٩) صدام حسين، المختارات، ج١٠، ص٨١.

(١٤٠) خليل، جمهورية الخوف، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

(١٤١) عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

(١٤٢) صدام حسين، المختارات، ج٧، ص٤٥.

(١٤٣) التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٢.

[144] المصدر السابق، ص٢٦٢.

[145] المصدر السابق، ص٢٦٣.

[146] المصدر السابق، ص٢٦٧.

[147] مقابلة شخصية في كانون الأول ١٩٩٣ مع حسين عبد الكاف عضو القيادة القطرية لمنظمة اليمن.

[148] حزب البعث العربي الاشتراكي، قطر اليمن، رسالة موجهة إلى وزير الشؤون القانونية - رئيس لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية في ١٧/ ١٢/ ١٩٩٤.

[149] صدام حسين، المختارات، ج٣، ص٩٥.

الفصل الثالث

حزب البعث في سورية
منذ عام ١٩٧٠

محمد جمال باروت

« أزمة الحزب »

١- ازدواجية السلطة:

لا يمكن فهم قيام الحركة التصحيحية في ١٦ ت٢ ١٩٧٠ بمعزلٍ عن فهم ما سمي في الحوليات البعثية بـ"أزمة الحزب". ورغم أن بعض أصول هذه الأزمة قد يعود منذ البداية إلى ملابسات قيام حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي تردد اللواء حافظ الأسد -وكان يومئذ قائداً للقوى الجوية وعضواً في القيادة القومية- حتى اللحظة الأخيرة بالمشاركة فيها[1]، فإن بوادرها ظهرت إثر نكسة الخامس من حزيران في شكل "خلافٍ" ما بين الفريق حافظ الأسد (وزير الدفاع) واللواء صلاح جديد (الأمين القطري المساعد) حول كيفية استعادة الأراضي العربية المحتلة. و لم تتضح موضوعات الخلاف وقضاياه وتتبلور إلا في المؤتمر القطري السوري الرابع (٢٦ أيلول-٧ ت، ١٩٦٨). وإذا كانت "الأزمة" الخطيرة الأولى التي واجهتها حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ وأدت إلى انشقاق سليم حاطوم أو ما يعرف بـ"مؤامرة الثامن من أيلول ١٩٦٦"[2]. قد حكمتها دوافع طائفية جهوية في الصراع حول السلطة، فإن

الأزمة الجديدة لم تكن حول السلطة بل حول استراتيجيتها السياسية العامة في مرحلة ما بعد الخامس من حزيران، فكانت عواملها الأساسية سياسية بحتة. إلا أن مضاعفاتها تخطت حدود "التوتر" إلى "إجراءات تصادمية"[٣] نسبية ما بين جناحين حزبيين هما جناح الأسد وجناح جديد. وأدت هذه "الإجراءات" وفق منطقها إلى حالةٍ نقية من حالات "ازدواجية السلطة" ما بين الجناحين، ظهرت تبعاً لموازين القوى الفعلية الميدانية في شكل استقطابٍ حاد ما بين الجهاز الحزبي العسكري الذي يدين بالولاء للأسد وبين الجهاز الحزبي المدني الذي يدين بالولاء لجديد، من دون أن ينفي هذا الاستقطاب وجود ركائز نفوذ معينة لكل من "القائدين" في جناح الآخر. وبكلامٍ آخر أفضت مجريات "الأزمة" إلى نوعٍ من استقلال فعلي للجهاز الحزبي في الجيش عن الجهاز الحزبي المدني الذي يسيطر عليه جديد. ومن هنا حاول صلاح جديد أن يوازن فقدانه الفعلي للجيش بتعزيز منظمة "الصاعقة" وتضخيم دورها، والتي كانت قد تأسست أصلاً كذراعٍ فدائي للحزب في إطار "استراتيجية الحرب الشعبية" التي اعتبرت "بديلاً ثورياً" عن "استراتيجية الحرب النظامية".

عكست "الإجراءات التصادمية" نوعاً من "حرب مواقع" ما بين الجناحين، وتم بحدود ٢٥-٢٨ شباط ١٩٦٩ تجريد جناح جديد من الإعلام، وسيطرة الأسد على التحرير في الصحيفتين الرسميتين والإذاعة والتلفزيون، مما أرغم جناح جديد على تعويض ذلك بإصدار جريدة "الراية" من بيروت. وكان طبيعياً إزاء ذلك أن يعترف الجناحان بتحول "الأزمة" ما بينهما إلى "أزمةٍ شاملة تتعدى نطاق الحزب لتصبح أزمةً وطنية وقومية"[٤]، تستقطب الأطراف السياسية الأخرى خارج الحزب، كانت علاقة هذه الأطراف متوترة مع صلاح جديد خصوصاً وقيادة ٢٣ شباط عموماً، فقد طالبت عشية نهاية حرب الأيام الستة البعث بتشكيل جبهة تقدمية في البلاد، وأعلنت في أيار ١٩٦٨ عن تشكيلها تحت اسم "جبهة القوى والعناصر الوطنية والتقدمية"

وفتحت عضويتها حتى أمام البعث نفسه فيما إذا وافق على ميثاقها. غير أن الأجهزة "الشباطية" ردت على ذلك بحملة اعتقال شاملة لكوادرها، لم تتوقف عند أطراف هذه "الجبهة" بل شملت سائر المعارضين. من هنا باستثناء الحزب الشيوعي السوري (خالد بكداش) الذي كان ممثلاً بوزير في الحكومة بصفة فردية وليس حزبية، وكانت تسيطر على قيادته كتلة راديكالية يسارية متعاطفة مع المزاج اليساري لصلاح جديد، فإن سائر الأطراف الأخرى عموماً أيدت الأسد في صراعه مع جديد، لا سيما وأن تشكيل "جبهة" كان من أبرز موضوعات الخلاف ما بينهما.

شكل احتدام "الأزمة" ما بين الجناحين وبالاً على تماسك التنظيم القومي للحزب في الوطن العربي ووحدته. إذ مثّل أهم العوامل الدافعة لاستقلال منظمات منطقة الخليج والجزيرة العربية تنظيمياً وإيديولوجياً عن الحزب، وتبني الطبعات اليسارية الجديدة غير "المسفيتة" للماركسية اللينينية. على غرار المنظمات اليسارية الجديدة التي انبثقت قبيل هذا الوقت عن تلاشي حركة القوميين العرب. فبين ١٩٦٩-١٩٧٠ وطراداً مع احتدام أزمة الحزب الداخلية، استقلت المنظمة القوية في عُمان (سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) تنظيمياً وإيديولوجياً عن التنظيم القومي وقررت العمل تحت اسم "حزب العمل العربي" بقيادة عبد الله عيسى ثاني، وتبنت استراتيجية سياسية تقوم على تحقيق الوحدة الإقليمية لعمان الكبرى من ظفار إلى الكويت بأسلوب الكفاح المسلح، كما تحولت منظمة البحرين منذ أواخر عام ١٩٦٩ إلى "جبهة تحرير شرق الجزيرة" بقيادة عوض اليماني واندمجت عام ١٩٧٠ في "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي" (يسار حركة القوميين العرب السابقة). وفي الجزيرة العربية (السعودية) انفصل معظم الكادر الحزبي بقيادة الدكتور أنور ثابت (فهد دغيسر) وعمل تحت اسم "الجبهة الديموقراطية الشعبية-الجزيرة العربية، مما اضطر القيادة القومية إلى تشكيل قيادة قطرية مؤقتة بديلة لإعادة

بناء المنظمة، إلا أن هذه القيادة فعلياً لم تستطع أن تعيد بناء المنظمة إلا على مستوى شعبة أي على مستوى لم يتعدَّ ثلاث فرق حزبية في أعلى التقديرات، وتضم حوالي ٣٠-٣٥ عضواً عاملاً يتمركزون في المنطقة الشرقية. أما المنظمتان القويتان في شمال اليمن وجنوبه فقد سارتا فعلياً في طريق الانحلال كمنظمتين بعثيتين، واستقلت تنظيمياً وإيديولوجياً تحت اسم "حزب الطليعة الشعبية .. الذي سيندمج لاحقاً في الحزب الاشتراكي اليمني"(٥). وبكلامٍ وجيز ومكثف تزامن انحلال التنظيم القومي للحزب في منطقة الخليج والجزيرة العربية مع احتدام "أزمة الحزب" .. ولم يعد ممكناً إعادة بنائه إلا في قطرٍ واحد هو شمال اليمن.

٢- قضايا الخلاف: المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي:

تمت في ظروف هذا الانحلال دعوة المؤتمر القومي العاشر إلى دورة استثنائية في ت٢ ١٩٧٠ في دمشق، لبحث "الأزمة" وإيجاد حلٍ جذري لها. وقد اعتبر جناح الأسد هذه الدعوة "المفاجئة"(٦) على حد تعبيره تحدياً سافراً له، يفسخ "الهدنة" الهشة التي تم التوصل إليها في المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي (٢١-٣١ آذار ١٩٦٩)، ويستقوي بالتنظيم القومي الذي يسيطر عليه جديد ضده، في حين برر جديد انعقاده بأن خلافه مع جناح الأسد هو خلاف "استراتيجي" من حق المؤتمر القومي وحده أن يبت فيه، بوصفه أعلى سلطة قومية في الحزب تحدد استراتيجيته. من هنا كان هذا المؤتمر منذ البداية تعبيراً "يائساً" عن أن الانقسام في النخبة البعثية السورية المسيطرة على الحزب والدولة قد اكتمل وأوشك أن يكون نهائياً.

جدَّد الأسد أمام المؤتمر القومي "برنامجه" الذي يتلخص في أن المرحلة التي تمر بها سورية هي مرحلة "تحرر وطني"، لاسترجاع الأراضي العربية المحتلة، ويتحدد تناقضها الأساسي في التناقض ما بين "الأمة العربية" و"إسرائيل". من هنا تغدو جميع

التناقضات الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية الأخرى ثانوية. ويتطلب ذلك وضع "المهمات التالية بما يخدم بالضرورة هذه المهمة الأولى، وفي حال تعارض مهمة لاحقة مع هذه المهمة الأولى تلغى ولا تنفذ". ويعني ذلك على مستوى المواجهة نفسها أن "العمود الأساسي" لعملية التحرير يقوم على "الجيوش القادرة والفعالة والمجهزة بمختلف الأسلحة" أي على "الجيوش النظامية"، في حين أن عمليات حرب التحرير الشعبية هي مجرد "عمليات تخدم العمليات الحاسمة والأساسية لهذه القوات النظامية". وتبعاً لقومية المعركة من حيث أن المعركة هي ما بين العرب برمتهم وبين إسرائيل فإنه يجب تحقيق "تضامن عربي فعال" حدده الأسد بـ"خطوات وحدوية" مع الدول العربية التقدمية وخاصة الجمهورية العربية المتحدة، وضرورة تجاوز الخلافات العقائدية والسياسية مع العراق وحتى مع الأردن لبناء "الجبهة الشرقية" حتى "من وجهة نظر عسكرية وجغرافية بحتة"، كما يتطلب ذلك على المستوى الداخلي في سورية توجيه التنمية "على ضوء ضرورات الدفاع وحاجات الشعب الأساسية"، والتحرر من الطابع اليساري المغلق للحزب، وإعلان دستور يضمن المشاركة الشعبية في السلطة ويؤطرها بانتخاب مجلس شعب وتشكيل جبهة وطنية تقدمية تعزز الوحدة الوطنية(٧) أما جناح جديد فجدَّد شرح "نظريته" اليسراوية في أن "للعدوان الخارجي هدف داخلي هو الإطاحة بالنظام التقدمي والثوري في سورية ومصر، وأن البرنامج الذي يقترحه الأسد ليس سوى التنفيذ العملي للشق الداخلي من العدوان"(٨).

لم يستطع الطرفان أن يتوصلا إلى تفاهمات مشتركة حول حل إشكالية العلاقة ما بين التناقض الأساسي والتناقض الثانوي في مرحلة "التحرر الوطني" بحكم الفجوة الكبيرة ما بينهما حول مضمون هذه المرحلة. إذ رأى جناح جديد أن مفهوم الأسد لهذه المرحلة ليس مجرد تكتيك أو أسلوب لتحقيق استراتيجية الحزب بل خروجاً عنها إلى استراتيجية نقيضة، تمرِّر القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٢ ت٢

١٩٦٧، وتقوم على التحالف مع الأنظمة والقوى اليمينية الداخلية والبعثية العراقية والعربية، وتخلياً عن الاندماج ما بين مهام التحرر الوطني ومهام الثورة الاجتماعية الاشتراكية، وخروجاً عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية. أما الأسد فرفض رفضاً قاطعاً هذا الوصف، وأكد أن خلافه مع جديد خلاف تكتيكي بحت، ليس حول "الأهداف الاستراتيجية" وتقييم "الرجعية العربية" و"أنظمتها العميلة المستغلة" و"تحرير الأراضي العربية قديمها وحديثها" و"التصدي للإمبريالية" بل "حول السلوك المؤدي لتحقيق استراتيجية الحزب، المؤدي لتحقيق هذه الأهداف"[٩]. من هنا ما إن اتخذ المؤتمر قراراً غير واقعي يقضي بإعفاء "الرفيقين" حافظ الأسد ومصطفى طلاس من مناصبهما، وتكليفهما بمهام حزبية تحددها القيادة، حتى باتت القطيعة نهائية، فتم اعتقال قيادة جناح جديد، وتشكيل قيادة قطرية مؤقتة أعلنت في ١٦ ت٢ ١٩٧٠ عن قيام الحركة التصحيحية، وكانت ثالث قيادة قطرية مؤقتة في تاريخ الحزب، بعد القيادة الأولى التي تشكلت إثر المؤتمر القومي الخامس (أيار ١٩٦٢) لإعادة بناء الحزب، والقيادة الثانية التي تشكلت إثر حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦. فلم تكن القيادة القطرية المؤقتة بالتالي بدعةً في تاريخ الحزب.

المرحلة الانتقالية (١٩٧٠-١٩٧٤)

وجد الأسد ترحيباً وطنياً (شعبياً وسياسياً) عاماً، لم يحظَ به أي حاكم سوري على الإطلاق في تاريخ سورية الحديثة، بقدر ما انكشف الحزب الذي بناه صلاح جديد سنوات طويلة بـ"بيوريتانية" راديكالية عالية عن "شلة يسارية مغلقة". فباستثناء مظاهرة احتجاجية محدودة ومشتركة ما بين الشيوعيين والموالين لجناح جديد اقتصرت على دمشق دون غيرها من المحافظات[١٠] تميزت ردود أفعال الجهاز الموالي لجديد في الحزب أو في المنظمات الشعبية التي لم تكن سوى أجهزة متفرعة عنه

بالمحدودية والضعف. وزاد من ارتباكها أن بعض الكوادر البارزة المعروفة بولائها المتصلب لجديد قد كانت في عداد القيادة القطرية المؤقتة مثل الكادر العمالي اليساري عبد الله الأحمد والكادر اليساري عبد الله الأحمر. لا سيما وأن "الحركة التصحيحية" لم تعتبر نفسها "انقلاباً" على حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ (اليسارية) بل "تصحيحاً" وإنقاذاً لها مما سمي بـ"عقلية المناورة والتسلط"[١١] -التي أصبحت منذ ذلك الوقت وحتى الآن نسبياً تستخدم مجازياً للدلالة على جناح جديد- بقدر ما وجهت من خلال محاكمة ميشيل عفلق وأمين الحافظ مع حوالي مائة من كوادر البعث "القومي" (المرتبط بالقيادة القومية في بغداد)، والحكم عليهم بالإعدام في آن واحد رسالةً إلى الكوادر البعثية باستمرارية الحركة التصحيحية كامتداد لحركة ٢٣ شباط، وإلى بغداد في أنه "لن يتم تحمل أي تدخل من العراق ولن يتسامح مع أي ولاء لعفلق داخل الحزب السوري"[١٢]. وهو ما طمأن أيضاً المنظمة العراقية "اليسارية" التي تمثل ثقلاً أساسياً في التنظيم القومي للحزب، من أن القيادة الجديدة مضادة لعفلق. وربما يفسر ذلك أن هذه المنظمة هي التي بادرت إزاء سلبية قيادات المنظمات القومية الموالية يومئذ في معظمها لجديد من "الحركة" إلى تشكيل لجنة تحضيرية[١٣]، تضطلع بمهام قيادة قومية مؤقتة، وتحضر لعقد مؤتمر قومي، يمنح "الحركة" شرعية حزبية في التنظيم القومي، في مواجهة الإصرار الطبيعي لمن تبقى من قيادة صلاح جديد بتمثيل الشرعية في الحزب. وكان عقد مثل هذا المؤتمر بهذا المعنى ضرورياً لـ"الحركة"، حيث تشكلت لجنة تحضيرية من ممثلي منظمات العراق ولبنان والأردن والجزيرة العربية وسورية والتنظيم الفلسطيني الموحد لعقد هذا المؤتمر، وتمكنت في ٢٣ آب ١٩٧١ من عقد المؤتمر القومي الحادي عشر، وانتخاب قيادة قومية جديدة (١٦ عضواً) على رأسها حافظ الأسد (أميناً عاماً) وعبد الله الأحمر (أميناً عاماً مساعداً). وقد تبع لهذه القيادة حتى عام ١٩٧٢ خمس عشرة منظمة قومية، كانت منظمات العراق وسورية

وفلسطين بينها على مستوى قطر (أي يضم كل منها أكثر من فرعين) في حين كانت منظمة لبنان على مستوى فرع (أكثر من شعبتين) وخمس منظمات على مستوى شعبة (أكثر من فرقتين) هي منظمات الجزيرة العربية والكويت والجزائر ومصر والسودان وتونس، ومنظمتان على مستوى فرقة (٩-١٦ عضواً عاملاً) في قطر وليبيا، ومنظمة على مستوى نواة في موريتانيا، وبعض الفرق الجديدة المتكونة في شمال اليمن على خلفية انحلال المنظمة هناك. غير أن الجهاز الحزبي كان برمته في منظمات الكويت والجزائر ومصر وقطر وليبيا أي في خمس منظمات من أصل خمس عشرة منظمة من الوافدين -السوريين بشكل أساسي- وليس من المواطنين[١٤].

١- إعادة تنظيم الحزب في سورية: من منظمة الكادر إلى التطلع لمنظمة جماهيرية:

كان الحزب في المرحلة "الشباطية" نوعاً من منظمة طليعية مغلقة تميزت تبعاً لصرامة "الترفيع" من مرحلة إلى مرحلة أعلى بالفجوة الكبيرة ما بين عدد الأعضاء العاملين الذين يشكلون نخبة الحزب التي يحق لها الترشيح والانتخاب، وبين عدد المؤيدين والأنصار. وفي كل فرع كان عدد الأعضاء العاملين عادة مائات محدودة في حين كان المؤيدون والأنصار بالآلاف. وتبعاً لراديكالية الخطاب الشباطي وسياسته المنهجية في تحطيم السيطرة السياسية التقليدية للمدينة السورية تم "تريف" الحزب، فكان معظم الجهاز الحزبي على مختلف مستوياته ينحدر من الريف أو من المحافظات النامية، بشكلٍ يمكن فيه القول إن الحزب في الستينات كان أقرب إلى المنظمة الريفية منه إلى المنظمة المدينية. من هنا كان الحزب ضعيفاً بشكل خاص في أكبر مدينتين سوريتين وهما مدينة حلب ودمشق، وانعكس ذلك في عدم وجود أي عضو قيادة قطرية من هاتين المدينتين في القيادة القطرية خلال فترة ١٩٦٦-١٩٧٠.

بهذا المعنى كانت الشرائح الحزبية التي تسهم فعلياً في إنتاج السلطة وتداولها في الحزب واستطراداً في أجهزة الدولة مقصورة على نخبة الأعضاء العاملين. من هنا عملت القيادة الجديدة في الفترة الانتقالية على ما يمكننا تسميته بإعادة بناء الحزب. وقد ارتبط بها خلال فترة وجيزة بحمل الجهاز الحزبي المدني الذي كان موالياً للقيادة السابقة باستثناء ما يقرب من ١٥٠ عضواً هرب معظمهم من سورية أو سجن[١٥] وفق تقديرات مصطفى دندشلي. ولا ينفي ذلك أن تنظيم جديد أعاد بناء نفسه لاحقاً في الجيش والقطاع المدني، إلا أنه تعرض لضربات متوالية، ثم انشق وكاد أن يتلاشى اليوم. ويفسر ذلك أنها قررت "فرز" كل الحزبيين الذين "أخرجوا منه عام ١٩٥٨ ولم يعودوا إلى الحزب" بمن فيهم، المفرزون والمفصولون. وقد شمل ذلك المؤيدين للقيادة القومية (اليمينية) واليساريين (كادر حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري السابق) والمفصولين خلال الفترة الشباطية لا سيما في محافظة السويداء إثر أزمة حاطوم الأولى (مؤامرة الثامن من أيلول ١٩٦٦). وبذلك تم فتح باب العودة أمام الذين طالتهم حملات "التطهير". وقد تمت إعادة هؤلاء المفصولين "كأفراد لا كمجموعات أو كتل"[١٦]. غير أن "عوامل انتخابية ومحلية" أي "كتلوية" تحكمت إلى حد بعيد بإعادتهم، مما شكل أساس وزن الكتل الحزبية اللاحقة، التي ستلعب دوراً أساسياً في الانتخابات إلى المؤتمر القطري.

تعرض الحزب إذن إلى عملية إعادة بناء أو هيكلية حقيقية حاولت أن تتخطى شكل منظمة الكادر إلى شكل يتطلع على المدى القريب للاقتراب من شكل المنظمة الجماهيرية. وقد فرض هذا التحول إحساس الحزب بضعف قاعدته بالقياس إلى الأحزاب الأخرى المنافسة له. وقد سميت إعادة هيكلة البنية الاجتماعية للحزب، وتعديل شكله "الريفي" تنظيمياً بـ"إعادة التوازي بين بنية الحزب وتركيبه الاجتماعي وبين بنية المجتمع"[١٧]. فتم في عام ١٩٧٤ حين لوحظ عدم وجود أي

دمشقي في قيادة فرع دمشق اتباع سياسة "دمشقة" الحزب التي تم تعميمـــها علـــى الفروع الأخرى، في إطار سياسة إنعاش الدور السياسي للمدينة في حيـــاة الحـــزب، وتعزيز مشاركتها فيها، غير أن ذلك أثار شبه انقسامات تكتلية حزبية جديدة ما بـين الريفيين والمدينيين في المدن.

لقد تضاعف في المرحلة الانتقالية (١٩٧١-١٩٧٤) الحجم العـــام للجـــهاز الحزبي من ٦٥٣٩٨ عضواً (٥٧٤٠٦ نصيراً و٧٩٩٢ عضواً عـــاملاً) إلى ١٨٤٣٧٣ عضواً (١٦١٨٢٥ نصيراً و٢٢٥٤٨ عاملاً)[١٨]، أي تضاعف هذا الحجم حتى نهايـــة عام ١٩٧٤ حوالي ثلاث مرات، أو ما يعادل نسبة ٥,١% من عدد الذين هـــم في سن التنسيب من السكان (٣٦٠٧٣٨٧ نسمة). وكان هـــذا الحجـــم متفاوتـــاً في المحافظات، غير أن نسبته الأدنى كانت لما تزال في حلب (٢,٠%) ودمشق (٢,٧%) في حين بلغت في السويداء ٩.٩%[١٩] بتأثير طي الرئيس الأسد لصفحة العلاقة المـرة السابقة ما بين الحزب والمدينة خلال فترة ٢٣ شباط، وزيارته لسلطان باشا الأطـرش في مقره، وفتح الباب أمام "المفصولين" للعودة إلى الحزب. ويمكن القول إن حـــوالي ٧٧,٧% من الحجم العام للحزب تألفت على مستوى البنية العمرية من فئات الســن (١٥-٣٤) كما كانت أعظم نسبة مئوية من مجموع التنظيم هي الفئـــة (١٥-١٩). كان يغلب على الحزب بهذا المعنى في الفترة الانتقالية إذن طابع الحزب الشاب، بـــل يمكن تبعاً لوزن نسبة الطلاب (٢٤,٥%) والمعلمين فيه (٢٦,٣%) أي ما يعـــادل ٥٠,٨% من مجمل الذين هم في سن التنسيب القول إن الحزب قد أصبح قوة مهمـــة في القطاع التربوي الذي احتكر العمل السياسي فيه بوصفه إطار إعداد مـــا سمـــي بـــ"الجيل العقائدي"، في حين كان عدد الفلاحين كبيراً نسبياً في الحـــزب (٤٦٢٧٨ عضواً) إلا أن نسبتهم إلى عدد من هم في سن التنسيب من الفلاحين كانت محـدودة ولا تتعدى نسبة ٥,٢%، كما كان عدد العمال ١٩٥٤٤ إلا أن نسبتهم إلى مجموع

من هم في سن التنسيب من العمال لم تتعد نسبة ٣,٤%. وكانت أعلى نسبة للأميين في الحزب بمن فيهم الملمون بالقراءة والكتابة قائمة بين أعضائه الفلاحين والعمال، من أصل نسبة الأميين في مجمل الجهاز الحزبي والتي بلغت نسبة مخيفة قدرت في أواخر عام ١٩٧٤ بـ(٣٢,٢%)[٢٠]، وشكلت قاعدته الأكثر شعبوية.

٢- من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

حكم الحزب خلال المرحلة الشباطية عارياً من أي غطاء دستوري حتى ولو شكلياً. و لم تضع القيادة القطرية دستوراً مؤقتاً إلا في الأول من أيار ١٩٦٩ تحت ضغط جناح الأسد في المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي (آذار ١٩٦٩). من هنا تحددت وظيفة المرحلة الانتقالية بترجمة "البرنامج" الذي طرحه الأسد في "أزمة الحزب" إلى خطوات عملية مؤسسية، تنتقل بسلطة الحزب من مرحلة الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وكان مدخل هذا الانتقال تشكيل حكومة ائتلافية وطنية "جبهوية" في ٢١ ت٢ ١٩٧٠ أي بعد خمسة أيام على قيام "الحركة" برئاسة الأسد، وضمت ممثلين عن الأحزاب الخمسة المدعوة للتحالف في إطار "الجبهة" وهي البعث والحزب الشيوعي السوري (خالد بكداش) وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي) وحركة الوحدويين الاشتراكيين (فايز إسماعيل) وحركة الاشتراكيين العرب (عبد الغني قنوت)، بمعدل وزيرين لكل حزب من أحزاب الجبهة ما عدا البعث الذي ضَمِن لنفسه الأكثرية.

قامت الحكومة الجديدة للتو بترجمة مفهوم الأسد لـ"التضامن العربي" الذي كان أحد محاور الخلاف الحاد مع جناح جديد في "أزمة الحزب"، فانضمت سورية في ٢٦ ت٢ إلى "ميثاق طرابلس"، وتم تشكيل الاتحاد الرباعي ما بين سورية ومصر وليبيا والسودان، كما وقعت في ١٧ نيسان ١٩٧١ على إعلان "اتحاد الجمهوريات

العربية" ما بين سورية ومصر وليبيا. وإعلان سورية في مواجهة الضغـوط العراقيـة لإبعادها عن التحالف مع القاهرة، على أن دولة الاتحاد هي قاعدة أي عمل وحدوي عربي، وأن دستورها هو المستند في علاقة دولة مع أي دولة عربية أخـرى تطلب الانضمام إلى هذا الاتحاد. وقام الأسد في شباط ١٩٧١ بزيارة موسكو علـى رأس وفد حزبي وحكومي لتعزيز التعاون الاقتصادي والفني والعسكري ما بين موسـكو ودمشق، وتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة السورية التي أعلن عنـها في ٣١ ك١ ١٩٧١. وكان من أهم محاور التعاون إعلان السوفييت "تدعيم القدرة الدفاعية السـورية"، الذي سيكون له دور حاسم في حرب تشرين عام ١٩٧٣. كما شـكلت القيـادة القطرية المؤقتة الأطر المؤسسية للمشاركة السياسية، وعينت مجلس شـعب مؤقـت (١٧٣ عضواً) لوضع دستور دائم للبلاد (نشـر في ٣١ ك٢ ١٩٧٣ وتم الاسـتفتاء الشعبي العام عليه في ١٢ آذار ١٩٧٣) أي اضطلع فعلياً بمهام جمعية تأسيسية. وكـان أول أعمال المجلس المؤقت ترشيح الأسد إلى رئاسة الجمهورية وإجـراء الاسـتفتاء الشعبي العام عليه في ١٢ آذار ١٩٧٢، ليحمل لقب "قائد المسيرة" الذي أقره المؤتمـر القطري الخامس، كشعار تلتف "حوله الجماهير" في إطار القيادة الجماعية الحزبية.

٣- الجبهة: من طموح التنظيم السياسي الموحد إلى الشروخات الأولى:

يمكن في ضوء تطور النسق السياسي السوري منذ الاستقلال إلى اليوم القـول إن "الجبهة" كصيغة مؤسسية للمشاركة السياسية قد مثلت نوعاً من وسط ما بـين النسق التعددي-التنافسي الليبيرالي (الذي حكم النسق السياسـي السـوري منـذ الاستقلال إلى الانفصال باستثناء فترة الوحدة) وبين النسق الكلوي لحكم الحـزب الواحد أو الحزب-الدولة (منذ آذار إلى عام ١٩٧٠). ويمكن وصف النسق الجبهوي في الإطار المقارن مع هذين النسقين أنه نسق تعددي تضامني، يأخذ من النسـق الأول

التعددية من ناحية تعدد الأطراف المشاركة فيه وتضامني من جهة تحالفه الذي يهدف في النهاية إلى اندماج أطرافه في صيغة "التنظيم السياسي الموحد". غير أن هذه التعددية التضامنية لا تقع في إطار الفضاء الليبرالي للديموقراطية بل في إطار مرن من أطر ما سمي بالنظام الديموقراطي الشعبي في أنظمة "الديموقراطية الثورية" في العالم، التي تقوم على الدور القيادي المركزي لحزب يقود جبهة وطنية.

يعود التفكير بـ"الجبهة" إلى الأيام الأولى لحركة ٨ آذار ١٩٦٣، حيث تشكل الوفد السوري إلى مباحثات ما سيعرف بـ"ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣" بوصفه وفد جبهة قومية ما بين المنظمات الوحدوية التي عارضت الانفصال، وساهمت بإسقاطه (البعث، حركة الوحدويين الاشتراكيين، الجبهة العربية المتحدة، حركة القوميين العرب). إلا أن هذه الجبهة كانت اسمية، فاحتكر البعث السلطة إثر حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ (الناصرية) التي وضعت جداراً دموياً ما بينه وبين الناصريين. وخلال المرحلة الشباطية عارضت قيادة صلاح جديد تشكيل جبهة معترف بأطرافها، إلا أنها مثلت الوحدويين الاشتراكيين والحزب الشيوعي السوري كعناصر "تقدمية" في الحكومة، في حين كان الضغط لتشكيلها يصدر عن معارضي تلك القيادة وفي مقدمتهم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة جمال الأتاسي الذي رأى أن "الجبهة" ما بين الناصريين والبعثيين والشيوعيين والاشتراكيين بشكلٍ أساسي هي طريق بناء "الحركة العربية الواحدة" التي دعا عبد الناصر في عام ١٩٦٣ إلى تشكيلها، وقد تخطى الأتاسي في ذلك المنظور الناصري التقليدي الذي يرى الحركة العربية الواحدة مقتصرة على الأطراف الناصرية.

لم تصبح هذه الفكرة ممكنة التنفيذ إلا مع وصول الأسد إلى السلطة في ١٦ ت٢ ١٩٧٠، وكان للأسد صلات وثيقة سابقة مع معظم أطرافها إبان "أزمة

الحزب". من هنا تشكلت لجنة "ميثاق الجبهة" في ٢٢ أيار ١٩٧١ بشكلٍ أساسي من ممثلي الأحزاب الخمسة، وكانت المحادثات صعبة ومعقدة ما بين أطرافها، إلا أنها أفضت في ضوء استعجال الرئيس إلى توقيع الأحزاب الخمسة في ٧ آذار ١٩٧٢ على ميثاقها الذي ينص على اعتبار الجبهة قيادة سياسية عليا تقر مسائل السلم والحرب، والخطط الخمسية، وترسخ أسس "النظام الديموقراطي الشعبي" وتقود التوجيه السياسي العام. كما نص على قيادة البعث لها من خلال تمثيله للأكثرية فيها (النصف + واحد)، واحتكار العمل السياسي في قطاعي الطلاب والجيش، وأن يكون "منهاج الحزب ومقررات مؤتمراته موجهاً أساسياً لها في رسم سياستها العامة وتنفيذ خططها"[٢١].

عكست "الجبهة" يومئذ نوعية الثقافة السياسية المهيمنة على وعي النخبة السورية، إذ كانت هذه الثقافة انقلابية راديكالية وشعبوية أو بمفهومها عن نفسها "ديموقراطية شعبية". من هنا لم يتم معارضتها انطلاقاً من مفاهيم ديموقراطية مقابلة أو نقيضة، بل من مواقع إيديولوجية يسارية أو من مواقع التحفظ على مزايا البعث القيادية فيها. فقد صوَّت أعضاء اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي) على المشاركة فيها بأغلبية صوت واحد[٢٢] تحفظاً على تلك المزايا وليس على مفهوم الجبهة نفسه. وتصدرت هذه المعارضة كتلة راديكالية ناصرية سرية في اللجنة المركزية تتعارف فيما بينها على التسمي بـ"الجهاز السياسي" الذي كان له ثلاثة مندوبين سريين في اللجنة المركزية، مما شكل أحد عوامل فصل هذه الكتلة من الحزب أينما عرف كوادرها[٢٣]. كما صوتت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري (خالد بكداش) على المشاركة في الجبهة بأغلبية عشرة أصوات مقابل خمسة، وصدرت المعارضة عن كتلة راديكالية يسارية مسيطرة على المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري يومئذ، سبق لها أن عارضت في ٢١ ت٢ ١٩٧٠

المشاركة في الحكومة، رغم عدم ممانعة السوفييت، من هنا أصرت هذه الكتلة على أن ينص قرار اللجنة المركزية بالمشاركة في الجبهة على عبارة "رغم أن النظام الحالي هو على يمين النظام السابق"[٢٤] ويفسر ذلك أن جناح بكداش في الحزب قد وصف إبان انفجار أزمته مع جناح رياض الترك في ٣ نيسان ١٩٧٢ هذه الكتلة القوية بـ"الكتلة الانتهازية المغامرة" إذ على حد تعبير جناح بكداش "عندما وقعت الأزمة في حزب البعث في تشرين الثاني ١٩٧٠ .. وعندما وضعت أمام الحزب مسألة الاشتراك في الحكومة .. بذلت تلك الكتلة المغامرة جهداً مستميتاً لمنع ذلك، وصوتت ضد الاشتراك في الحكم .. وفي الوقت الذي أعلن فيه في البلاد قيام جبهة وطنية تقدمية، والتي ظل حزبنا سنوات يطالب بها، أخذت عناصر من هذه الكتلة لا ترى في الجبهة أية ناحية إيجابية، وتبالغ في سلبية بعض القضايا الواردة في الميثاق، وتصف التوقيع على الميثاق بأنه توقيع على تسليم الحزب وتصفيته ..."[٢٥]. وتكمن المفارقة هنا في أن الكوادر البعثية اليسارية كانت أقرب إلى معارضي بكداش الراديكاليين مع أنهم معارضون فعلياً للتحالف مع حزبهم، منها إلى جناح بكداش مع أنه متحالف معهم. وقد تم ذلك بالطبع لأسباب إيديولوجية يسارية أكثر من أي أسباب أخرى.

إثر اكتمال الانقسام في الحزب الشيوعي السوري، عقد المعارضون الراديكاليون مؤتمرهم في أواخر عام ١٩٧٣، وعرفوا باسم الحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي، وبذلك أصبح هناك حزبان شيوعيان في الجبهة يحملان الاسم نفسه، وتفادى جناح المكتب السياسي بقيادة رياض الترك الخروج من الجبهة في هذه الفترة بقدر ما أبقى علاقات فاترة معها تحاشياً للمواجهة مع السلطة. أما حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي سبق له أن فصل من صفوفه كتلة "الجهاز السياسي" الراديكالية الديناميكية التي عارضت المشاركة في الجبهة، فإنه واجه بعد طرح

"الدستور الدائم" على الاستفتاء معارضة أكبر للاستمرار فيها. وانصبت المعارضة ليس على الجبهة ذاتها بل على المادة الثامنة في مشروع الدستور التي تنص على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية"[٢٦]. من هنا عقد الحزب في أيار ١٩٧٣ مؤتمره العام السادس، وقرر بالأغلبية الانسحاب من "الجبهة"، إلا أن معارضي الانسحاب رفضوا القرار، واستمروا بقيادة فوزي الكيالي بتمثيل الحزب في الجبهة. وبذلك بات هناك حزبان ناصريان يحملان الاسم نفسه، أولهما في المعارضة وثانيهما في الجبهة. فواجهت الجبهة الفتية أولى الشروخات التي توضح فيما بعد أنها كانت أخطرها.

٤-اضطرابات الدستور: تشكل الكتلة اليمينية الجديدة المعارضة:

إذا كان خروج حزب الاتحاد الاشتراكي العربي من "الجبهة" قد ارتبط بمعارضة المادة الثامنة التي تعطي البعث مزايا قيادة الدولة والمجتمع، فإن المعارضة اليمينية للدستور ارتبطت بمعارضة الفقرة الأولى من المادة الثالثة التي لا تنص على دين رئيس الدولة. وقد صدرت هذه المعارضة عن كوادر الصف الثاني الراديكالية في تنظيم الإخوان المسلمين، التي اعتبرت نفسها في سياق انشقاق التنظيم الإخواني السوري إلى ثلاثة تنظيمات منذ أواخر عام ١٩٦٩ إثر الخلاف حول بناء قاعدة فدائية إخوانية تحت راية فتح في الأردن[٢٧] محور الشرعية والوحدة في كامل التنظيم السوري. وقد اختارت هذه الكوادر استثمار المعارضة نصف الصامتة بين "العلماء" وتصعيدها، والعمل باسم "جمعية العلماء" وليس باسم جماعة الإخوان المسلمين، بهدف إضفاء طابع وطني على تحركها يجذب "الناصريين والاشتراكيين وحتى مجموعة صلاح جديد وكل الناقمين"[٢٨] إلى المعارضة. وهو ما حدث نسبياً إذ انخرط

الناصريون (الاتحاد الاشتراكي العربي-جناح اللواء المتقاعد محمد الجراح) وقسم من الاشتراكيين العرب (جناح أكرم الحوراني) بنشاط في الاضطرابات، فصدرت دعوة الإضراب في حماة عنهم وليس عن الإخوان.

طوّق الأسد التحرك الذي أخذ شكل اضطرابات حين طلب من مجلس الشعب تعديل المادة بشكل تنص على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام، فتفكك بالتالي التحالف ما بين الإخوان والعلماء الذين انتهت مهمتهم. إلا أن الكوادر الإخوانية الراديكالية التي اعتقل بعض رموزها توارت تحت الأرض بقيادة مروان حديد (١٩٣٤-١٩٧٦) الذي سبق أن حكم عليه بالإعدام في عصيان حماة (١٩٦٤)[٢٩]. وقد أسس حديد تنظيماً "طليعياً" داخل الإخوان ومستقلاً عن قيادتهم تعارف كوادره فيما بينهم على التسمي بـ"الطليعة المقاتلة لحزب الله".

وجه حديد من مخبئه السري رسالة "عمل" إلى العلماء والشخصيات والجماعات الإسلامية يعرّض فيها بالقيادة التقليدية الإخوانية التي حولت الجماعة إلى تنظيم دعوى صرف، ويدعو إلى إعلان "الجهاد" ضد السلطة "الكافرة"، واعتباره "فرض عين على كل مسلم ومسلمة"[٣٠]. أما القيادة التقليدية الإخوانية التي كانت تتبنى يومئذ منهجاً "معتدلاً" وتهيء نفسها حتى لخوض أول انتخابات لمجلس الشعب في سورية، فقد قامت بفصل مروان حديد مع بعض الكوادر الأخرى، مثل عدنان عقلة وزهير زقلوطة، وهددت بفصل كل من يثبت له علاقة به[٣١]. وبموت مروان حديد في مشفى السجن عام ١٩٧٦ أصبح لـ"الطليعة" "شهيدها" الأول. وبذلك تشكلت أخطر كتلة يمينية راديكالية معارضة للبعث.

المرحلة الثانية ١٩٧٥-١٩٨٥

تبدأ هذه المرحلة فعلياً بالتدخل العسكري السوري في الأول من حزيران ١٩٧٦ وتنتهي بسحق المعارضة الإسلامية المسلحة نهائياً وتجميد عملياتها في أوائل عام ١٩٨٥، وسنبحث هذه المرحلة تبعاً لعلاقتها بموضوع البحث وفق المحاور التالية:

١- الحجم التنظيمي للحزب ونوعيته:

اتبع الحزب خلال هذه المرحلة نوعاً من سياسة "تبعيث" تشكل الوجه السياسي التقليدي لنمط التخطيط المركزي الشامل في تنميته الانفجارية، إذ قرر بناء ما أسماه بـ"الجيل العقائدي"[٣٢] باستيعاب ١٠٠% من طلاب المرحلة الإعدادية و٨٠% من طلاب المرحلة الثانوية في منظمته التربوية السياسية الرديفة له منظمة "اتحاد شبيبة الثورة". من هنا عمل وطرداً مع تنامي المعارضتين اليمينية واليسارية إثر التدخل العسكري السوري في الأول من حزيران ١٩٧٦ في لبنان، إلى "فرز كافة العناصر السياسية والمعادية لفكر الحزب ومواقفه وإبعادها عن قطاع التربية بالصيغة التي تراها القيادة لخطورة أثرها على مسألة بناء الجيل العقائدي"[٣٣]. وقد شمل الفرز فيمن شمل المدرسين المحسوبين على الإسلاميين والشيوعيين "الجبهويين" في آن واحد. بقدر ما وسع الحزب "دائرة الاستيعاب لتشمل كافة الحياديين المؤهلين لعضوية الحزب"[٣٤]، وجعل عام ١٩٧٨ "عام النصير"[٣٥] في الحزب. إذ كانت نسبة التزام "الأنصار" بحضور الاجتماعات، بتأثير الاستيعاب "الاعتباطي" متدنية إلى ٤٠%[٣٦] في الوقت الذي تراوحت فيه نسبة حضور الأعضاء العاملين بين ٧٥-٩٠%[٣٧] وفق التقديرات الحزبية الرسمية. ورغم أن الفوارق قد باتت من الناحية الفعلية محدودة هنا ما بين الأعضاء العاملين والأنصار باستثناء حق الترشيح والانتخاب الحزبيين، فقد حاول الحزب أن يدقق نسبياً بترفيع الأعضاء العاملين بقدر ما توسع بتنسيب

الأنصار، فتم في فترة ١٩٧٥-١٩٨٠ تخفيض نسبة الترفيع للعضوية العاملة إلى ٤٠,٨%[٣٨].

ارتفع عدد الأعضاء العاملين من ٢٢٥٤٢ عضواً عاملاً في أواخر ١٩٧٥ إلى حوالي ٤٤٥٣٦ عضواً عاملاً في نهاية عام ١٩٧٩، بقدر ما ارتفع عدد الأنصار خلال هذه الفترة من ١٦١٨٢٢ نصيراً إلى ٢٣٧٥٠١ نصيراً، وبذلك وصل الحجم العام للجهاز الحزبي إلى ٢٨٢٠٣٧ عضواً عاملاً ونصيراً[٣٩]. إلا أن نسبة من ثقافتهم دون الثانوية العامة وفق محور البنية العلمية كانت عالية جداً وتصل إلى ٧٧% من مجموع الجهاز الحزبي، في حين وصلت نسبة من هم دون الإجازة الجامعية إلى ١٣% وهو ما يعني أن التوسع قد تم أساساً بين طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية والعمال والفلاحين. ويفسر ذلك البنية الشابة للحزب وفق المحور العمري إذ وصلت نسبة من هم دون سن ٢٥ إلى ٤٩% من مجموع الجهاز أي ما يعادل نصفه تقريباً ونسبة من هم بين ٢٥-٣٩ إلى ٣٩%[٤٠] وأدى التوسع في استيعاب الطلاب إلى ارتفاع نسبتهم على النسب الأخرى من الفلاحين والعمال والموظفين. في حين كانت نسبة الحزبيين في النقابات المهنية العلمية متدنية (المهندسون، الأطباء، الصيادلة، أطباء الأسنان، المحامون، الفنون الجميلة، الفنانون، الصحفيون) ويتراوح أعلاها بين الصحفيين الذين يعملون في الدولة ١٠,٤%، وأدناها بين الصيادلة (٣,٤%). فكلما كان المواطن ممن هو في سن التنسيب يعمل في مجال مستقل نسبياً عن الدولة، كانت عدم عضويته في الحزب اعتيادية[٤١]. مما جعل النقابات المهنية حصناً للمعارضة اليسارية.

مما لا شك فيه أن هذه المؤشرات الكمية لم تكن تعكس درجة الفاعلية النوعية للحزب بل درجة الاستيعاب والتعبئة ومحاولة امتصاص الحقل السياسي للمجتمع، إذ

برزت في الجهاز الحزبي خلال هذه الفترة بوضوح ظواهر "اللامبالاة" و"ضعف الشعور بالمسؤولية" و"ضعف الحماس للحزب والتعصب له" و"نمو أمراض المجتمع الموروثة كالطائفية والعشائرية والإقليمية والعلاقات الشخصية" و"الانتهاز" كما نمت ظاهرة ملفتة للنظر هي "نقد حتى الاستراتيجية العامة للحزب"[٤٢] وما سمته القيادة الحزبية نفسها بـ"ضعف التربية العقائدية"[٤٣]. وقد غير ذلك فعلياً من طبيعة الحزب كمنظمة تقوم على الوحدة الفكرية والتنظيمية والسياسية إلى منظمة متعددة التيارات من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. من هنا أخذت الانقسامات الحزبية تكتسب هنا طابعاً جهوياً-كتلوياً، ذا طابع طائفي أحياناً، ويمكن التمثيل على ذلك بمقطع انقسامي داخلي في الحزب في فرع حلب خلال ١٩٧٥-١٩٨٠، إذ كان الانقسام قطبياً بين الكتلة الحلبية المدينية من جهة وبين الكتلة الفلاحية وكتلة الأعضاء العاملين القاطنين في المدينة من أبناء المدن الأخرى من جهة ثانية، في حين كان الاستقطاب في الريف ما بين حزبيي المدن الريفية (النواحي والمناطق) وبين ريفها المحيط بها، ومخلوطاً بالضرورة بالاستقطابات العائلية والعشائرية التقليدية، بينما كان الاستقطاب الأساسي بين الأعضاء العاملين في فرع جامعة حلب ما بين الإدلبيين (مدينة إدلب) والسلقينيين (مدينة سلقين) مع أنهم من محافظة واحدة هي محافظة إدلب. بكلامٍ آخر تميز الانقسام الكتلوي الداخلي هنا بسمات الصراع "التقليدي" داخل النخبة، أي الصراع على السلطة بين نخب تنتمي إلى أصول طبقية واحدة لكن تحاول إقصاء المنافسين السياسيين لها، لتحقيق مصالح معينة. ويستفاد من قطبي الانقسام الحزبي الداخلي في فرع حلب أنه حاول في بعض اللحظات أن يموّه نفسه في شكل استقطاب ما بين يمين ويسار أو ما بين تقليديين وراديكاليين، فقد كانت الكتلة المدينية الحلبية على العموم تقليدية بقدر ما كانت الكتلة الريفية لا سيما منها المنحدرة من مناطق الساحل راديكالية وعصرية. و لم يكن هذا الانقسام تبعاً للكتل

في القيادة القطرية منفلتة بل مسيطراً عليها، إذ أن طرفي الاستقطاب في فرع حلب كانا في إطار كتلة رفعت الأسد في القيادة القطرية، بقدر ما انعكس الصراع ما بين كتلة رفعت الأسد وناجي جميل رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية، على الانقسام الداخلي في فرع حلب، باعتقال جميل لعدد من أبرز نشطاء الكتلة التي تعتبر نفسها يسارية بدعوى صلتها بـ"العقلية المناورة" أي بتنظيم صلاح جديد، في حين اعتبرت هذه الكتلة أن هذه "التهمة" قد لفقت لإضعافها ووضعها في مدار "الاتهام"[٤٤]. وهو ما يقدم مقطعاً نموذجياً عن تعقيدات الانقسام وتداخلاته في النخبة البعثية.

٢- التدخل السوري في لبنان وتبلور المعارضة:

بات واضحاً للقيادة السورية في مطلع ١٩٧٥ أن الاستراتيجية الأمريكية التي يديرها هنري كيسينغر وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة أو ما سمي بدبلوماسية "الخطوة خطوة" لا تستهدف تحقيق سلام شامل في المنطقة بل تحقيق سلام منفرد ما بين مصر وإسرائيل. من هنا حاول الأسد منذ مطلع عام ١٩٧٥ أن يعوّض الخيار التحالف السوري-المصري الذي تم في حرب تشرين عام ١٩٧٣، بإعادة بناء موقع دمشق في محيطها الاستراتيجي الطبيعي وهو المحيط الشامي أو السوري الكبير الذي يمثل في الآن ذاته بلدان الطوق حول إسرائيل. وهو ما اعتبره البعض طموحاً سورياً لبعث مشروع سورية الكبرى، غير أن هذا الطموح -في حال وجوده- لم يتم بالتأكيد لعوامل إيديولوجية قومية سورية معينة بل لعوامل استراتيجية تتصل بالصراع مع إسرائيل كما ينسجم مع مفهوم الأسد لـ"التضامن العربي"، وضرورة تجاوز الخلافات العقائدية في سبيل بناء الجبهة الشرقية حتى مع الأردن. من هنا التقى الأسد في مطلع عام ١٩٧٥ بالرئيس اللبناني سليمان فرنجية، وتم في هذا اللقاء الربط ما بين

الأمنين السوري واللبناني في صيغة "أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمـــن لبنان"، وبناء علاقات "مميزة" ما بينهما. كما عرض الأسد في آذار ١٩٧٥ وفي اليوم الذي بدأ فيه كيسينغر هندسة مفاوضات ما سيعرف بـ"اتفاقية سيناء" ما بين مصـر وإسرائيل -التي ستضع سورية ومصر في محورين إقليميين/ سياسيين متناقضين- علـى منظمة التحرير الفلسطينية تشكيل قيادة عسكرية/ سياسية موحـدة، ووقـع في ١٠ حزيران ١٩٧٥ مع الملك حسين ملك الأردن على تشكيل قيادة مماثلة تنسق سياسـة القطرين بشأن قضايا السلم والحرب، وتحقـق التكـامل مـا بينـهما في مختلـف المجالات[٤٥].

وقعت الحرب الأهلية اللبنانية في إطار هذا السياق المعقد على الشاكلة المعروفة إثر مجزرة عين الرمانة التي ارتكبتها الميليشيا الكتائبية ضد الفلسطينيين في ١٣ نيسـان ١٩٧٥. وقد انخرطت الحركة الوطنية اللبنانية بقيادة كمال جنبـلاط إلى جـانب المقاومة الفلسطينية عضوياً في هذه الحرب، وتبنت إسقاط المؤسسة المارونية نهائيـاً، وبناء جمهورية ثورية راديكالية في لبنان. في حين تبنت القيادة السـورية "تسـوية سياسية" للحرب، تضعف المؤسسة المارونية نفسها لكن من دون أن تقوضها، وتحقق للحركة الوطنية اللبنانية "٩٥% من مطالبها"[٤٦]. وهو ما تم حين رعـت دمشـق الإعلان عن "الوثيقة الدستورية" اللبنانية في ١٤ شباط ١٩٧٦. غـير أن الحركـة الوطنية اللبنانية اعتبرت هذه الوثيقة إنقاذاً للمؤسسة المارونية من السقوط الوشـيك، ولجماً للطموح الراديكالي في بناء جمهورية ثورية في لبنان، فدفعت العميـد عزيـز الأحدب إلى شق الجيش اللبناني والقيام في ١١ آذار ١٩٧٦ بانقلاب عسكري ضـد فرنجية، وقامت باجتياح المعاقل "المارونية" وحققت مكاسب عسكرية هامة أرغمـت فرنجية على الهرب من قصر بعبدا الذي بات محاصراً. وقد رد عليه العقيـد أنطـوان بركات بإعلان تشكيل "جيش لبنان"، فضلاً عن الانشقاق السـابق في ك٢ ١٩٧٦

الذي قاده الملازم الأول أحمد الخطيب تحت اسم "جيش لبنان العربي". وفي ٢٧ آذار ١٩٧٦ توضح في الاجتماع العاصف ما بين الأسد وجنبلاط، أن كلاً منهما يسير في طريقٍ متناقضٍ عن طريق الآخر، وبات الاصطدام ما بينهما وشيكاً في الميدان.

حدث هذا الاصطدام للتو حين تم التدخل العسكري السوري في الأول من حزيران ١٩٧٦، وأرغم الحركة الوطنية اللبنانية بعد معارك عنيفة على فك الحصار عن المعاقل المسيحية، وكان طرفا الحرب الأهلية مؤلفين من الحركة الوطنية و"قواتها المشتركة" التي عرفت أحياناً بالقوات اليسارية أو التقدمية ومن الجبهة اللبنانية و"قواتها اللبنانية". وإثر التدخل السوري خرجت المجموعة التي ستعرف بـ"جبهة القوى القومية والوطنية" من الحركة الوطنية إلى جانب سورية، وضمت هذه المجموعة منظمة البعث والتنظيم الناصري-اتحاد قوى الشعب العامل والحزب السوري القومي الاجتماعي (جناح إلياس قنيزح) والطلائع التقدمية وحركة المحرومين (أمل) وحزب رزكاري الكردي. إذ تبنت القيادة السورية تحليلاً للحرب يتلخص في أن هذه الحرب ليست "طبقية" ولا "وطنية" بل "ذات طابع طائفي بغيض"، وأن استمرارها سيؤدي إلى تغطية اتفاقية سيناء (تم توقيعها في ١ أيلول ١٩٧٥)[٤٧]، وتقسيم لبنان واقعياً على أساس طائفي، واحتمال تدخل إسرائيل باسم "إنقاذ" المسيحيين، و"استنزاف سورية والمقاومة في حرب داخلية لبنانية ليست حربهما"[٤٨]. من هنا كان التدخل السوري "مخاطرة محسوبة"[٤٩] على حد تعبير القيادة السورية نفسها، وقد احتملت في هذه "المخاطرة" ما تم فعلاً وهو "الصدام مع بعض فصائل المقاومة والأحزاب اللبنانية" و"عدم تفهم موقفها في الأوساط والدول الصديقة" و"احتمال تدخل إسرائيل ونشوب الحرب الخامسة في لبنان"[٥٠]. غير أن هذه "المخاطر" التي احتملتها كانت "مخاطر" خارجية، في حين أخذت تبرز للتو "مخاطر" داخلية، إذ أن التحليل "الطبقوي" "الثوري" للحرب الأهلية الطائفية اللبنانية كان

سائداً بين "يساريي" الحزب في سورية، من هنا ليس سراً أن القيادة القطرية السورية عشية اتخاذ قرار بالتدخل في لبنان قد شهدت جلسةً حادة، وتضاربت بالكراسي بين الموافقين على التدخل ومعارضيه، كما أنه لم يعد سراً أن أحد قادة الفرق العسكرية فضّل ترك قيادة الفرقة على الدخول بها إلى لبنان. إلا أن القيادة السورية اعتبرت أنها تقوم بـ"واجب قومي" يعلو على أي اعتبار آخر. وثمة مؤشرات عديدة تدل على أنها قد تصورت ردود فعل داخلية معينة إلا أنه -على ما يبدو- لم تكن قد تصورتها بالحجم الذي تمت فيه. فقد كانت معظم الأحزاب السورية تعتقد أن النظام سيسقط إن هو تدخل في لبنان[٥١]، وتتبنى باستثناء حزب العمال الثوري (حمدي عبد المجيد وياسين الحافظ) منظوراً طبقوياً وطنياً للحرب الطائفية اللبنانية. وكان طبيعياً تبعاً لذلك أن تنعكس آثار التدخل سلبياً على التنظيم القومي للحزب وبشكل خاص على التنظيم الفلسطيني الذي شمل قطاع عمله بعد استقلال التنظيم الأردني عنه، التجمعات الفلسطينية في سورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ١٩٤٨. إذ تعرض هذا التنظيم بما فيه الصاعقة إلى "عمليات تصفية"[٥٢] انتقامية بعد صدامات ٦ حزيران ١٩٧٦ ما بين القوات السورية والمقاومة. وأخذ يعاني من "انكماش الكسب الحزبي" مما أرغمه على التوجه إلى ما سماه بسياسة "المحافظة على الجهاز من السقوط والتشرذم، وبشكل خاص التنظيم العسكري في جيش التحرير الفلسطيني والساحة اللبنانية التي كانت معنية بالصدام المباشر"[٥٣] إلى درجة "أن التنسيب بين العسكريين (= المتطوعين) كاد أن يكون معدوماً"[٥٤]. في حين تعرض جهازه في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت نفسه إلى "حملة اعتقالات واسعة" لم تنج منها إلا "الخطوط المستقلة الغير مرتبطة بقيادة الشعبة"[٥٥] والتي تؤلف الجهاز السري المعروف بـ"تنظيم طارق بن زياد". وإن كان التنظيم سيستعيد قوته بعد فترة حين اصطدمت القوات السورية بالقوى اليمينية اللبنانية، ودخلت في مواجهة قاسية مع

جيوش إسرائيل والولايات المتحدة في لبنان. أما في الداخل فواجهت القيادة السورية معارضة يسارية ويمينية متصلبة في آنٍ واحد. وأخذت تواجه منذ عام ١٩٧٦ كتلة عسكرية انقلابية سرية في الجيش كان من أهمها فضلاً عن الكتل المحسوبة على صلاح جديد و"القيادة القومية" في العراق، تنظيم "الضباط الأحرار" وتنظيم "الطليعة العربية المقاتلة" بقيادة النقيب في سرايا الدفاع رائق النقري، الذي اشتهر بكتبه عن الإيديولوجيا "الحيوية" والحرب كطريق وحيد لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد. غير أنه تمكن من تجنيد عدد مهم من النقباء ومن هنا تعارفوا فيما بينهم على التسمي بـ"ثورة النقباء". وتم في عام ١٩٧٦ تفكيكهم واعتقال خمسين ضابطاً منهم، لم يفرج عنهم إلا عام ١٩٨٢. راهنت هذه المعارضة على سقوط السلطة بقدر ما استخدمت المفعولات التي نتجت عن التدخل كوسيلة لذلك، وهو ما يفسر أن هذه المعارضة -وإن كان تكونها يعود إلى ما قبل حزيران ١٩٧٦- قد تبلورت طرداً مع التدخل. إذ فكّ الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي بقيادة رياض الترك منذ كانون الثاني ١٩٧٦ تحالفه الهش مع البعث في إطار الجبهة الوطنية التقدمية، وانسحب منها، ليتبنى فور وقوع التدخل السوري خطاً "تصعيدياً" سياسياً في مواجهة السلطة، ووجه بمعارضة حزبية داخلية تصدرها كل من يوسف نمر وصبحي أنطون، وخرجا من الحزب[٥٦]، في حين عقدت "الحلقات الماركسية" التي كانت قد أخذت بالتكون منذ عام ١٩٧٢ في جامعتي حلب ودمشق كحلقات يسارية جديدة غير "مسفيتة"، في آب ١٩٧٦ مؤتمرها التأسيسي الأول الذي انبثقت عنه "رابطة العمل الشيوعي" وتبنت منهج "تثوير" الأحزاب الشيوعية السورية "التقليدية"، في حين بادرت الكوادر الناصرية الراديكالية التي شكلت "الجهاز السياسي" السري في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي)، وعارضت منذ آذار ١٩٧٢ المشاركة في "الجبهة"، مع بعض الكوادر الناصرية الديناميكية الأخرى إلى عقد المؤتمر

التأسيسي الأول في نهاية عام ١٩٧٨ لتنظيمها الجديد الذي حمل اسم "التنظيم الشعبي الناصري" غير أن المعارضة الأخطر صدرت عن "الطليعة المقاتلة لحزب الله"[٥٧] التي شكلها مروان حديد خلال اضطرابات الدستور عام ١٩٧٣. وقد قامت بأول عملية لها في ٨ شباط ١٩٧٦ حين اغتالت الرائد محمد غرة رئيس فرع المخابرات العامة (العسكرية) في مدينة حماة رداً في الظاهر على مقتل بعض شبانها قبل أيام، واعتبرت لاحقاً أن هذه العملية "أول رصاصة في سبيل الله تفتح باب الجهاد المنظم"[٥٨]. إلا أن تواتر عملياتها تم بعد التدخل السوري في لبنان.

كانت الكوادر المؤسسة لـ"الطليعة" نسخة إسلاموية معكوسة عن المنظمات اليسارية الجديدة الثورية التي تنتهج "الكفاح المسلح". وقد تلقت تدريبها العسكري الأول عام ١٩٦٩ في قاعدة فدائية إخوانية تحت راية فتح في الأردن[٥٩]. وكانت تعتقد وفق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في سورية، أن فتح ليست إلا منظمة إخوانية "ثورية"[٦٠]، انشقت عن الإخوان المسلمين لمعارضتهم أسلوب الكفاح المسلح لتحرير فلسطين ورهنهم عملية التحرير ببناء الدولة الإسلامية. وقد كان قدر معين من هذا الفهم لـ"إخوانية" فتح الراديكالية صحيحاً. أخذ "الكفاح المسلح" لـ"الطليعة" شكل اغتيالات مدروسة لشخصيات علمية وعسكرية وأمنية بارزة، وتبنت خلال هذه الفترة منهج منظمة "فدائيان إسلام" (الإيرانية) في الاغتيالات. وقد درجت السلطة على اتهام "نظام الحكم اليميني المشبوه في العراق" ثم عملاء كامب ديفيد بتنفيذها، إلا أنها اضطرت إثر مجزرة مدرسة المدفعية في ١٦ حزيران ١٩٧٩ إلى اتهام الإخوان المسلمين رسمياً بالعملية وبكافة العمليات التي سبقتها. فقد أعلنت "الطليعة" مسؤوليتها عن العملية ليس باسمها الأصلي "الطليعة المقاتلة لحزب الله" بل تحت اسم "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سورية – كتيبة الشهيد مروان حديد" لـ"تثوير" الإخوان وزجهم في

العمليات[٦١]. و لم يعد اتهام "نظام الحكم اليميني" بالضلوع في العمليات المسلحة مقنعاً لأحد، إذ نفذت "الطليعة" العملية في اليوم نفسه الذي بدأت فيه مباحثات الهيئة السياسية العليا المنبثقة عن ميثاق العمل القومي ما بين سورية برئاسة الرئيس الأسد والعراق برئاسة الرئيس البكر.

لم يكن للتنظيم الإخواني السوري (المرتبط بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في العالم) أدنى صلة فعلية بالعملية[٦٢]. فقد كان منفذوها مفصولين منه. إلا أن قيادته كانت قد اتخذت في نيسان ١٩٧٩ قراراً سرياً بـ"التعبئة والمواجهة" ضد السلطة فـ"انهال عليها المال من كل جانب"[٦٣]. وبررت ذلك باعتقالات شباط - نيسان ١٩٧٩ التي يصفها أحد قادة التنظيم بأنها "ضربة صاعقة" و"قاتلة" كان "بالإمكان أن تنهينا فعلاً"[٦٤]. من هنا سرعان ما انخرط مع بقية الفصائل الإسلامية الأخرى في العمليات، و لم يكن اتهام السلطة للمعارضة الإسلامية المسلحة بالتنسيق مع الأطراف الإقليمية المعادية للأسد خالياً من الصحة، إذ نسقت هذه المعارضة علاقاتٍ وثيقة مع الأردن الذي قدم لها قاعدة لوجيستية خلفية، وتولت المخابرات المصرية تدريب الجهاز الأمني للتنظيم العام[٦٥] بقدر ما أقامت الطليعة علاقات وثيقة مع أجهزة فتح الأمنية، وبدءاً من حزيران ١٩٨٠ مع العراق[٦٦].

وأدت كثافة العمليات، وتهديدها لا سيما في اللاذقية بانفجارٍ طائفي مهلك إثر اغتيال الشيخ يوسف صارم أحد مشايخ الطائفة العلوية وخريج الأزهر، يحقق استراتيجية الإخوان في إسقاط السلطة عبر شقها طائفياً، مما دفع القيادة السورية إلى الاعتراف بـ"داخلية" الأزمة رغم علاقاتها الإقليمية الخارجية.

٣- المؤتمر القطري السابع:

انطوى الاعتراف بـ"داخلية" الأزمة على الاعتراف بأنها أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة. إذ تميزت مرحلة ١٩٧٦-١٩٨٠ بما يمكن تسميته بـ"تنمية انفجارية" أو بـ"تعبئة اجتماعية" مكثفة قامت على إطلاق آليات النمو على طريق التراكم التوسعي إلى أقصاها، فبلغ الاستثمار الإجمالي في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٥-١٩٨٠) التي وضعت في فورة الازدهار حوالي ٥٠ مليار ليرة سورية، وهو رقم فلكي في المعايير السورية[٦٧]. وارتفع في سياقها عدد المليونيرات في سورية من ٥٥ مليونيراً عام ١٩٦٣ إلى ٢٥٠٠ مليونيراً في عام ١٩٧٦، يملك كل واحد من عشرة بالمائة منهم أكثر من مائة مليون ليرة سورية[٦٨]. وكان في عداد هؤلاء "المليونيرات" ما يمكن تسميته بالطبقة البيروقراطية الجديدة في الحزب والدولة.

حاول الرئيس الأسد أن يطوق نمو هذه الطبقة ويحد منه، فأحدث بمرسوم تشريعي في ٨ تموز ١٩٧٧ محاكم الأمن الاقتصادي، وشكّل في ١٧ آب ١٩٧٧ "لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع" التي حددت مهامها بالتحقيق في جرائم الرشوة وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة والكسب غير المشروع، وأعطيت صلاحيات النيابة العامة وقاضي التحقيق وقاضي الإحالة بما في ذلك إصدار مذكرات التوقيف والقبض والحجز الاحتياطي على أموال المتهمين، وشملت صلاحياتها التحقيق مع أصحاب المناصب والموظفين المدنيين والعسكريين وكل من يعمل أو يندب إلى خدمة عامة[٦٩]. غير أن ردة الفعل الحادة التي أبدتها "أنياب" تلك الطبقة على اللجنة، جمّدت عملها عند نقطة محددة، وشلته نهائياً. إلا أن انفجار "الأزمة" بعد مجزرة المدفعية في حزيران حتم إدخال إصلاحات هيكلية جديدة في بنية النسق السياسي السوري. فطرحت الجبهة الوطنية التقدمية في أواخر أيلول ١٩٧٩ برنامجاً يقوم على الإصلاح والحوار، وتم في ضوئه تشكيل الأسد في ٤ ت١ ١٩٧٩

للجنة "تطوير الجبهة الوطنية التقدمية" التي شرعت بعقد لقاءاتها مع النقابات والقوى السياسية المعارضة.

صدرت معارضة بيان الجبهة بشكل أساسي عن الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي بقيادة رياض الترك، الذي اعتبر أن السلطة عاجزة حتى عن تحقيق ذلك، ودعا إلى تغيير ديموقراطي جذري وجوهري. ولعب هذا الحزب في مواجهة ذلك دوراً أساسياً في تشكيل "التجمع الوطني الديموقراطي" في أواخر عام ١٩٧٩ الذي ضم خمسة أحزاب قومية ويسارية معارضة هي: الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي (رياض الترك) وحزب العمال الثوري (حمدي عبد المجيد) وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي) وحركة الاشتراكيين العرب (عبد الغني عياش) وحزب البعث العربي الاشتراكي الديموقراطي (إبراهيم ماخوس). وتم استبعاد كل من "رابطة العمل الشيوعي" وحزب البعث القومي (المرتبط بالقيادة القومية في بغداد) من عضويته، بسبب تحفظ رياض الترك على "الرابطة" ورهن البعث القومي مشاركته بتبني أسلوب الكفاح المسلح[٧٠].

تم في هذا السياق في ٨ ك١ انتخاب أعضاء المؤتمر القطري السابع مباشرة من اجتماعات الشعب الحزبية (الأعضاء العاملون في كل شعبة حزبية). وانعقد ما بين ٢٢ ك١ ١٩٧٩ و٦ ك٢ ١٩٨٠ بحضور (٥١٨ عضواً أصيلاً و٢٥٦ عضواً مراقباً). وقد أقر المؤتمر توصية بـ"تكثيف الحملة أمنياً وسياسياً لتصفية عصابة حزب الإخوان المسلمين والقضاء على مرتكزاتها في الدولة والمجتمع[٧١] وهو ما انطوى على قرار بحملة "تطهير" تنتهج سياسة "تجفيف الينابيع" بقدر ما اعترف بأن الأزمة هي أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تعود أساساً إلى "الممارسات داخل الحزب وفي الدولة والمجتمع" التي تتمثل وفق المؤتمر بتضخم "الظواهر السلبية" التي أدت إلى اختناقات

معاشية واسعة، وفجوة كبيرة في توزيع الثروة، و"بروز طبقة جديدة في المجتمع ذات ثراء وجشع كبيرين، نمت كالطفيليات في ظل خطة التنمية وسلبيات تطبيقها" و"أساليبنا الخاطئة كحزب قائد في تطبيق الديموقراطية الشعبية ... وأصبح لدينا عناوين ديموقراطية لممارسات غير ديموقراطية" و"النزوع العام نحو تجاوز الأنظمة والقوانين وحقوق المواطنين وقلة الانضباط العام في مؤسسات الدولة، وانتشار الوساطة والاستثناءات والرشاوى، والتسيب والإهمال والقصور، وتدني الشعور بالمسؤولية، وقلة المحاسبة" واعترف المؤتمر بأن "هذه المساوئ وإن وجدت سابقاً في قطرنا .. لكنها لم تكن معروفة داخل سورية بهذه الشمولية يوماً من الأيام"[٧٢].

٤- واقع التنظيم الحزبي:

ليست هناك معطيات دقيقة عن درجة تأثر التنظيم الحزبي بانشقاق المؤسسة العسكرية إبان "انقلاب" رفعت الأسد، إلا أنه يمكن القول إن الحزب شهد ما بين عام ١٩٨٠ ونهاية عام ١٩٨٤ أكبر عملية "تطهير" في صفوفه منذ عام ١٩٧٠. إذ تم فصل ٣٢٤٢ عضواً عاملاً أي ما يعادل ١٣,٤% من مجموع جهاز الأعضاء العاملين، وهي نسبة كبيرة إذا ما قرأناها في ضوء سياسة التحوط التقليدي بفصل الأعضاء العاملين. إلا أن التطهير الأكبر والأشمل تم في صفوف الأنصار، حيث بلغ عدد من تم فصلهم حتى نهاية عام ١٩٨٤ حوالي ١٣٣٥٨ نصيراً، أي ما يعادل ثلث عدد الأنصار[٧٣]. وقد فصل هؤلاء في الظاهر عموماً لأسباب تنظيمية تتعلق بمظاهر "التسيب والاسترخاء"[٧٤] بل الانقطاع التام فعلياً التي عمت ظاهرته الجهاز الحزبي بنتيجة التنسيب "الكيفي العشوائي بهدف بلوغ الأرقام المقررة في الخطة"[٧٥]. إلا أن قدراً معيناً يصعب تقديره قد تم فصله لأسباب تتعلق على الأرجح بشبهة القرب من الإخوان المسلمين، إذ ظلت عملية فصل الأعضاء الذين يمتون بصلة قرابة وحتى

الدرجة الرابعة من أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين قائمة على قدم وســـاق في فرع حلب حتى أواسط الثمانينات، مع أن السياسة التنظيمية المركزية الداخلية كانت توجه لاستيعاب حتى أشقاء الإخوان المسلمين في الحزب.

يبدو الحزب هنا تبعاً لنسبة التطهير أقرب إلى حزب-مصفاة، أي الحزب الذي يمر به منتسبون عابرون لدوافع عديدة. فقد زاد عدد الأنصار في نهاية عـــام ١٩٨٤ بمعدل ٣٢,٣٨% عن عددهم في أوائل عام ١٩٨٠، وكانت الزيادة أساساً في قطاع الطلاب الذي شكل في آخر عام ١٩٨٤ نسبة ٤٩,٦٩% من الحجم العام للجـــهاز الحزبي، أي ما يقترب من نصفه. وتمثل العامل الأساسي لهذه الزيادة في الاستفادة مـن مزايا منظمة الشبيبة التي تتمتع بنسبة ٢٥% من مقاعد الجامعة في كل عام دراســـي، كما زاد عدد الأعضاء العاملين من ٤٤٥٣٦ عضواً عاملاً في بداية عـــام ١٩٨٠ إلى ١٠٢٣٩٢ عضواً عاملاً في نهاية عام ١٩٨٤ أي بزيادة تبلغ نسبة ١٢٩,٩%. وقـــد تمت هذه الزيادة بعامل التطور التنظيمي الطبيعي، إلا أنها تمت أساساً من خلال منـــح العضوية العاملة استثنائياً لـــ ٨٦٩٩ نصيراً شاركوا في دورات القفز المظلي. ورغـــم ذلك كله فإن الحجم العام للجهاز الحزبي لم يتجاوز نسبة ٨,٣٦% من عدد السكان الذين هم في سن التنسيب أي حوالي العشر تقريباً[٧٦].

ما بعد المؤتمر القطري الثامن

جرت تحضيرات لعقد المؤتمر القطري التاسع في دورته الاعتيادية عـام ١٩٨٩، إلا أن هذا المؤتمر لم ينعقد بفعل عوامل عديدة داخلية وإقليمية ودولية مركبة، فرضت على دائرة صنع القرار في سورية التي يشكل الرئيس مركزها نوعاً مما يمكن تســـميته بموقف "انتظاري" ترقب يومئذ انعكاسات أفـــول الحـــرب البـــاردة إثـــر عمليـــة "البيروسترويكا" السوفييتية، وما تمخض عنها من انهيار المنظومة السوفييتية في أوروبـــا

الشرقية ثم انهيار الاتحاد السوفييتي نفسه بعد حين. وقد تلخصت رؤية الأسد في ذلك الوقت مجازياً لصورة العالم في صورة الطائرة التي لم تستقر بعد في محطة هبوط محددة. من هنا كان المؤتمر القطري الثامن (١٩٨٥) آخر مؤتمرٍ عقده الحـزب في سـورية، وتعطلت تبعاً لذلك ورشات المراجعة الجذرية التي كان يقوم بها هذا المؤتمر عادة بدفع خاص من الرئيس في نهاية مرحلة أو دورة انتخابية حزبية. وانعكس تجمـد الـدورة الانتخابية الحزبية في القطر مباشرة على تجمد دورة المؤتمر القومي، فكـان المؤتمـر القومي الثالث عشر (١٩٨٠) آخر مؤتمر للتنظيم القومي في الحزب، إذ افترض به أن ينعقد إثر دورات اعتيادية لمؤتمرات المنظمات القومية في الأقطار، فتقلـص العمـل القيادي للتنظيم القومي فعلياً إلى عمل مكتب الأمانة في القيادة القومية[٧٧].

الصراع التقليدي داخل النخبة:

تجمدت القيادة الحزبية تبعاً لذلك في نوعٍ من طبقة بيروقراطية حزبية مسـيطرة على أجهزة الحزب والدولة. وأدى هذا الجمود تلقائياً إلى تجفيف دورة أساسية مـن دورات حيوية الإدارة الحزبية والحكومية، وتجديدها بدماء الأجيال الجديدة التي تتطلع إلى أدوار لها، وليست هذه الدورة إلا دورة دوران النخبة التي وصلت معدلاتهـا إلى أدنى درجة في التسعينات. غير أن هذا الجمود أو "الاستقرار" كما يسمى في مفـهوم الطبقة المسيطرة عن نفسها، ينتج نمطياً صراعاً من نوع جديد في بنية هذه الطبقة، هو الصراع التقليدي داخل النخبة المسيطرة حول مصالح ومكاسب معينة. وقد بـرزت النمطية النقية لهذا الصراع في بعض الفروع، ولا سيما فرع اللاذقيـة، الـذي أدى احتدام الصراع الداخلي فيه ما بين النخب الحزبية والحكومية والأمنية المحلية العليـا في الفرع، إلى إقالة جميع رؤوس هذا الصراع، وإبقاء المحافظة دون أية قيـادات علنيـة ظاهرة. وكان ذلك رسالة حاسمة بأن أي مركز للقوة ليست له أدنى قيمـة علـى

مستوى ما قد يسمى بـ"مراكز القوى" إذا لم يرغب به الرئيس لأسباب تكون لديه على العموم مبررة ومحددة.

الطبقة البيروقراطية المسيطرة:

لم ينفِ ذلك الصراع التقليدي في النخبة حول السلطة أن الجدل احتدم في الطبقة البيروقراطية المسيطرة في أواسط الثمانينات حول جملة قضايا تركزت حول إعادة هيكلة القطاع العام نسبياً. وقد تسرب هذا الجدل إلى الوسط السياسي السوري في شكل استقطاب صاخب بين ما يمكن تسميتهم تجاوزاً بنوع من "الليبيراليين" الاقتصاديين النسبيين وبين المعارضين لذلك النوع الملتبس من "اللبْرلة". أرجع "الليبيراليون" -ومرة أخرى تجاوزاً- مأزق البنية الاقتصادية السورية إلى عدم تلاؤمها مع آليات اقتصاد السوق، وطرحوا فكرة إخضاع إعادة الإنتاج الاجتماعية نسبياً إلى تلك الآليات، بما يعنيه ذلك من القيام ببعض إجراءات "الخصخصة". وظهر "الليبيراليون" في ذلك وكأنهم يتبنون مفهوماً للقطاع العام يقوم على الدور الفاعل وليس على الدور القيادي. في حين اعتبر المعارضون لـ"اللبرلة" ذلك أنه محاولة تنطوي على بيع القطاع العام، فتمسك هؤلاء بالدور القيادي للقطاع العام، مع اعترافهم بضرورة تطويره وفق أهداف ووسائل قانونية وإدارية وسياسية واجتماعية تسمح بتأطير السوق ووضعه في خدمة الإنتاج الاجتماعية وتسربت أصداء معارضتهم في شكل دعوة لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية للمبادرة وتعزيز موقفهم والحيلولة دون ذلك، في سياق احتدام ما يمكن تسميته بـ"حرب الدراسات" ما بينهما، والتي قدمت فيها مجموعة نبيل سكر (ليبيرالي) برنامج هيكلة ليبيرالية للاقتصاد السوري في حين قدم الدكتور عصام الزعيم (ماركسي) دراسة مختلفة إن لم تكن مضادة، إلا أن الدراستان حبستا في الأدراج القيادية العليا، ليخرج منهما حل وسطي

توفيقي يقوم على "تخصيص ضمني" أو "مبطن"، يضبط رسملة المجتمع بأساليب القسر غير الاقتصادي، ويعتمد خطوات تدرجية في إعادة الهيكلة تتجنب آلام وهزات الإصلاح عن طريق الصدمة وفق وصفات المؤسسات المالية الدولية، والتي كانت دائرة صنع القرار في سورية تراقب عن كثب مفعولاتها الاضطرابية المتلاحقة في أكثر من بلد عربي. وكان مجيء حكومة محمود الزعبي في العام ١٩٨٧ -وهي أطول حكومة في سورية- عنواناً لذلك التحول الضمني من الاقتصاد المركزي التخطيطي إلى اقتصاد السوق، وتجمد في هذا التحول العمل بالخطط الخمسية، واستبدالها بالموازنات السنوية كإطار لتخصيص الاستثمارات والقرارات.

رغم أن الاستقطاب ما بين الفريقين قد امتزج بعوامل استقطاب أخرى مركبة تتصل بالصراعات النمطية التقليدية في النخبة البيروقراطية في اقتصاديات التخطيط المركزي، فإن حذوره كان موضوعية، وتتعلق بالتحول من النمو التوسعي إلى النمو المكثف. فقد تشكلت الطبقة البيروقراطية الجديدة أصلاً في إطار نمط التخطيط المركزي الشامل، و لم يكن تشكلها تبعاً لذلك بدعة، بل على غرار تشكل رصيفاتها في البلدان التي اتبعت هذا النمط. بمعنى أن مركزية الدولة وتحكمها بالأنشطة الاجتماعية المختلفة كانت نقطة تبلورها "المرسمل" الجديد في سياق إعاقة النمو الرأسمالي الطبيعي في المجتمع. وبكلام آخر تشكلت هذه الطبقة في سورية في سياق تنمية انفجارية قامت على بناء ما سمي بـ"القاعدة الاقتصادية المتينة" التي تتحدد استراتيجيتها ببناء "الهياكل الارتكازية" في الاقتصاد، والممثلة بـ"القطاع العام". وهي المرحلة التي تسمى اقتصادياً بمرحلة التراكم أو النمو التوسعي (تحقيق النمو عن طريق الاستخدام الكمي لعوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأسمال واستحداث أو تنظيم). وعلى رغم ما شاب هذه المرحلة من اعتباط وتشوهات واستعجالات غير مبنية على معطيات اقتصادية وفنية "دقيقة"، فإن هذه الطبقة بدأت تواجه منذ أواسط

الثمانينات عقبات متزايدة في تجاوز هذا الحد "الضخم" نسبياً من النمو، والانتقال إلى ما يسمى اقتصادياً بالنمو المكثف (الذي يقوم بشكلٍ أساسي على إطــلاق عــامل الاستحداث النوعي الشامل على مختلف المستويات التقنية والإداريــة والقانونيــة، ويتطلب بالضرورة التحرر من العقلية الوصائية الأوامرية، وإطلاق مزيد من المبــادرة والإبداع). بهذا المعنى تفوقت الطبقة البيروقراطية نسبياً في مجــال تشــييد الهيــاكل الارتكازية أو "القاعدة الاقتصادية المتينة" أي أساسات مرحلة النمو التوسعي، إلا أنها أخفقت إخفاقاً ذريعاً في مجال الاستحداث النوعي والإدارة. وهو النجاح التشــييدي والإخفاقي الإداري الذي يميز بشكل نموذجي اقتصاديات التخطيط المركزي الشامل، والذي سبق لعبد الناصر أن طرحه في صورة مفارقة مرة: كيف تمكنا من بناء الســد العالي و لم نستطع أن نحسن تعامل مشفى قصر العيني مع زبنه المعدمين؟

المعضلة السورية:

تكمن المفارقة السورية في أن مرحلة الجمود قد تزامنت مع التحول الانتقــالي من النمو التوسعي إلى النمو المكثف، إذ يتم هذا التحول وفق مســتلزمات اقتصــاد السوق في الوقت الذي تغيب فيه الأطر القانونية والإدارية والسياسية التي تضمن آلية عمله. وما يهمنا من ذلك في حدود إشكاليات البحث هو العلاقة الضرورية ما بــين النمو المكثف والنمو السياسي، إذ أن ما يسميه الاقتصاديون بالتحول مــن النمــو التوسعي إلى النمو المكثف هو نفسه ما يسميه المشــتغلون في العلــوم الاجتماعيــة والسياسية بالتحول إلى المجتمع المدني. من هنا يصعب بل لا يمكن إنجاز عملية التحول تلك في الشروط السورية بمعزل عن إحياء المجتمع المدني السوري وتعزيز اســتقلاليته النسبية عن جهاز الإدارة، وتوفير الأطر العصرية التي تضمن عقلنة البــنى المؤسســية

وتحديثها ودمقرطتها، وتحويل العلاقة ما بين الدولة والمجتمع من علاقة تقوم على القسر إلى علاقة تقوم على القانون.

يشكل تجديد وعي حزب البعث بأولويات إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية مدخلاً أساسياً لحل هذه المعضلة، ويتوقف هذا التجديد على مدى تطور توجهات إيجابية لديه تعطي تلك الأولويات قيمة عليا، وتسمح بتأطير قانوني وسياسي مؤسساتي فعال مطابق له، يتجاوز فيه الحزب وأطرافه الجبهوية وظيفة امتصاص الحقل السياسي العام للمجتمع إلى إطار تعددي تنافسي بالفعل وليس بالاسم. ومن البدهي أن هذا الوعي بدمقرطة العلاقات الاجتماعية السياسية وعقلنتها لا يمكن أن يبدر عن الحزب بمعزل عن دمقرطة حياته الداخلية من القاعدة إلى القمة، وإعادة الاعتبار لديناميكية دوران النخبة في الحزب والمجتمع على حد سواء.

وفي هذا السياق أتى انعقاد المؤتمر القطري التاسع (حزيران ٢٠٠٠) لتبدأ دورة حزبية في حياة الحزب ستترك بصماها بعمق على كافة مناحي الحياة العامة واتجاهاتها.

الهوامش:

(1) باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن ١٩٨٨، ص١٧١. عن تقرير الأسد إلى المؤتمر القطري الاستثنائي الرابع من ٢٠ إلى ٣١ آذار ١٩٦٩، نقلاً عن جريدة الأنوار البيروتية، عدد ١٥ ت٢ ١٩٧٠. كان الأسد يومئذ قائداً للقوى الجوية وعارض استخدام السلاح الجوي في الحركة، غير أنه كان قد أعلن للقيادة القومية التي كان عضواً فيها أنه إذا حسم الأمر عسكرياً فسيكون مع القيادة القطرية.

(2) للتفاصيل من وجهة نظر الحزب انظر: وثائق مؤامرة الثامن من أيلول ١٩٦٦، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، سلسلة الكتب الوثائقية (٢)، دمشق ١٩٦٧.

(3) نشرة حزبية عن أعمال المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي في القطر العربي السوري (أرشيف القيادة القومية)، الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر الثالث عشر (١٩٧٠-١٩٨٠)، عرض تاريخي وثائقي موجز، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، القيادة القومية، دمشق ١٩٨٣، ص١٠.

(4) المصدر السابق، ص١١.

(5) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، النشأة-التطور-المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ص٤٦٥-٤٦٨ و٤٨٢-٤٨٣.

(6) نشرة حزبية عن أعمال المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي، في: الحركة التصحيحية، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(7) كلمة الرفيق حافظ الأسد في المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي، المصدر السابق، ص١٤.

(8) محمود صادق، حوار حول سورية، دون مكان، دون تاريخ، ص٢٤.

(9) كلمة الرفيق حافظ الأسد، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(10) مقابلة في ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٩ مع عمر القشاش.

(11) بيان القيادة القطرية المؤقتة، في: نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٢-١٩٨٠، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، القيادة القومية، دمشق، دون تاريخ، ص١١٥.

(12) سيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

(13) الحركة التصحيحية ...، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

(14) التقرير التنظيمي الذي أقره المؤتمر القومي الثاني عشر ١٩٧٥، القيادة القومية، دمشق، ص٥٨-٩٧.

---

[15] مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠-١٩٦٣، ج١، دار الطليعة، ت، ١٩٧٩، ص٣٧٨.

[16] تقارير المؤتمر القطري الخامس، القيادة القطرية-القطر السوري، دون تاريخ، ص١٥-١٧.

[17] المصدر السابق، ص١٨-١٩.

[18] تقارير ومقررات المؤتمر القطري السادس، التقرير التنظيمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر العربي السوري، القيادة القطرية، دمشق، ص٢٣.

[19] المصدر السابق، ص٢٥.

[20] المصدر السابق، ص٢٣-٢٩.

[21] ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، في: الحركة التصحيحية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

[22] مقابلة في ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٨ مع عبد المجيد منجونة.

[23] مقابلة في ١١/ ٧/ ١٩٩٩ مع مخلص الصيادي.

[24] من بحث مخطوط لمحمد سيد رصاص عن الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي، ومقابلة في ٦/ ٢/ ١٩٩٩ مع رياض الترك.

[25] أورده المصدر السابق.

[26] ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

[27] حول هذه القاعدة انظر: عبد الله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، دار القلم، الكويت ١٩٨٦، ص١٦٩-١٧٣.

[28] سعيد حوى، هذه تجربتي .. وهذه شهادتي، مكتبة رحاب، الجزائر، دون تاريخ، ص١١١.

[29] حول عصيان حماة، انظر محمد جمال باروت في: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ج١، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٩، ص٢٦٦-٢٦٩.

[30] مروان حديد، نداء إلى العلماء العاملين والمسلمين المخلصين والجماعات الإسلامية في سورية (منشور عام ١٩٧٣).

[31] عمر عبد الحكيم (أبو مصعب)، الثورة الجهادية الإسلامية في سورية، التجربة والعبرة، دون مكان، دون تاريخ، ص٨٩.

(٣٢) التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري السابع، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٣٣) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(٣٤) المصدر السابق، ص٧-٨.

(٣٥) المصدر السابق، ص٨.

(٣٦) المصدر السابق، ص٨.

(٣٧) المصدر السابق، ص١٠.

(٣٨) المصدر السابق، ص٩.

(٣٩) المصدر السابق، ص٩.

(٤٠) المصدر السابق، ص١٣-١٤.

(٤١) المصدر السابق، ص١٣.

(٤٢) المصدر السابق، ص١٨-١٩.

(٤٣) المصدر السابق، ص١٩.

(٤٤) معلومات ميدانية.

(٤٥) البعث، عدد ٣٨٢٧، تاريخ ٢٤ آب ١٩٧٥.

(٤٦) سيل، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٥.

(٤٧) قام الاتفاق على أن حل النزاع "يتم بالطرق السلمية وليس بالقوة العسكرية" وأنه "خطوة فعالة في طريق السلام العادل والدائم، كما أن ذلك لا يشكل اتفاق سلام نهائي" و"يواصل الجانبان بذل الجهود للتفاوض من أجل اتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٣٣٨"

(٤٨) تقارير ومقررات المؤتمر القطري السابع، القيادة القطرية، دمشق، (التقرير السياسي)، ص٣٢-٣٣.

(٤٩) المصدر السابق، ص٣٣.

(٥٠) المصدر السابق، ص٣٢-٣٣.

(٥١) صادق، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

[52] تقارير المؤتمر القطري الرابع للتنظيم الفلسطيني المنعقد أواخر حزيران ١٩٨٠، مطابع القيادة القومية، دمشق ١٩٨٣، ص١٧.

[53] المصدر السابق، ص٢-٣.

[54] المصدر السابق، ص١١.

[55] المصدر السابق، ص١٨.

[56] كان ذلك أول انشقاق في جناح المكتب السياسي، و لم يكن الانشقاق حول التصعيد كموقف بل حول توقيته وتقدير أن الحزب غير قادر على تحمل تبعاته في المواجهة مع السلطة.

[57] للتفصيل، انظر محمد جمال باروت، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠.

[58] المجاهدون: من هم وماذا يريدون؟ مجلة النذير، عدد ٢، ٢١ أيلول ١٩٧٩، ص١، قارن مع الإخوان المسلمون، نشأة مشبوهة، ج٣، القيادة القطرية، مكتب الإعداد، دمشق، ص٧٣.

[59] مثل مروان حديد، وزهير زقلوطة وعدنان عقلة وحسني عابو، وهم من مؤسسي الطليعة.

[60] مقابلة في أواسط كانون الثاني ١٩٩٧ مع الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

[61] مقابلة في حزيران ١٩٩٧ مع هاشم شعبان.

[62] بيان من الإخوان المسلمين، الواقع والتاريخ، ٢٤ حزيران ١٩٧٩، مجلة المجتمع، العدد ٤٥٢، ٣ تموز ١٩٧٩، ص٩. تحدى البيان أن يثبت أي تحقيق مستقل علاقة الإخوان بـ"المجزرة" وأداتها، واعتبر أن من نفذها ضابط بعثي كتعبير عن صراع داخلي ما بين البعثيين.

[63] حوى، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

[64] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[65] عمر عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

[66] للتفاصيل انظر، باروت، الأحزاب والحركات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠.

[67] سيل، مصدر سبق ذكره، ص٥١٦. قارن مع الرقم الذي يحدده التقرير الاقتصادي للمؤتمر القطري السادس، القيادة القطرية، دمشق، ص١٦٦.

[68] سيل، مصدر سبق ذكره، ص٥١٧.

[69] البعث، عدد ٤٤٤٦، تاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٧٧.

[70] مقابلة سبق ذكرها مع رياض الترك.

[71] تقارير المؤتمر القطري السابع، تقرير السياسة الداخلية، ص٢٥.

[72] المصدر السابق، ص١٠-١١.

[73] تقارير المؤتمر القطري الثامن، القيادة القطرية، دمشق، ص٣٣.

[74] المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

[75] المصدر السابق، ص٣٣٣.

[76] جميع المعلومات الرقمية مأخوذة من التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري الثامن، ص٢٤-٢٧.

[77] كان آخر مؤتمر قومي عقده الحزب هو المؤتمر القومي الثالث عشر في دمشق (١٩٨٠).

الفصل الرابع

التجارب القطرية البعثية في الوطن العربي
نموذجاً: منظمة اليمن

محمد جمال باروت

تستمد منظمة البعث في اليمن أهميتها بالنسبة للتنظيم القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه في دمشق وبغداد، من حقيقة أنها مثلت تاريخياً أقوى منظماته وأعلاها ديناميكية في كامل منطقة الخليج والجزيرة العربية التي انتشر فيها الحزب بكثافة نسبية منذ منتصف الخمسينات وانحسر في أواخر الستينات. ورغم نجاح التنظيم القومي المرتبط ببغداد في الحفاظ على "ركائز" ديناميكية له في البحرين حتى اليوم، فإنه يمكن القول من الناحية الفعلية أن التنظيم القومي بجناحيه لم يتبق له في منطقة الخليج والجزيرة سوى منظمة اليمن. وربما يعود ذلك إلى ثقل التأثير السياسي المشرقي للحركات القومية العربية والناصرية والبعثية على تطور الواقع السياسي اليمني وتناقضاته، منذ الستينات التي جعلت اليمن من الناحية السياسية في "قلب" أحداث المشرق العربي، ودفعت قومييه إلى اعتبار "ثورة" ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ كردٍ على "الانفصال" السوري. وقد استندت المنظمة بجناحيها لوجيستياً إلى كل من بغداد ودمشق اللتين مثلتا لهما نوعاً من إقليم-قاعدة. وهو ما يفسر حدة انفعال هذه المنظمة بالانقسامات الحزبية المركزية في المشرق.

كانت عدن قد أصبحت منذ عام ١٩٣٧ "مستعمرة" ترتبط مباشرة بوزارة المستعمرات في الحكومة البريطانية التي كان لها مركزان إداريان متنافسان في مصر والهند. وقد ألحقت مستعمرة عدن بمركز الهند الذي لم يكن مجرد مركز إداري استعماري بل مركزاً إدارياً إمبراطورياً، أي موكلاً بالتوسع والسيطرة[1]. وقد قام هذا المركز الامبراطوري بتنظيم محميات عدن الشرقية (سلطنات حضرموت الأربع) ومحميات عدن الغربية (١٩ سلطنة وإمارة) وجعل عدن مركزاً لها.

شكلت هذه العلاقة غير المتكافئة ما بين المركز العدني وأطرافه الريفية في المحميات أساس تشكل النزعة "العدنية" الانفصالية عن الجنوب، والتي مثلتها "الجمعية العدنية". وقد تشكل في مواجهتها في عام ١٩٥٠ "رابطة أبناء الجنوب العربي" التي طرحت بقيادة الشيخ محمد علي الجفري والمحامي شيخان الحبشي وحدة الجنوب العربي التي تشمل لديها وحدة جنوب الجزيرة العربية. وقد مر نشطاء الحركة الوطنية في "الجنوب" بمن فيهم بشكلٍ أساسي الرواد البعثيون والشيوعيون والقوميون العرب الأوائل بـ"الرابطة" وانفصلوا ما بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ عنها لتقتصر على تمثيل الثقل القبلي في السلطنات والإمارات.

١- البعث: من الجبهة الوطنية المتحدة إلى المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي:

تعرضت الرابطة عام ١٩٥٥ إلى أول انشقاق وأخطره واجهته منذ تأسيسها عام ١٩٥٠، وشكل فعلياً مدخل تدهورها. إذ انشقت عنها مجموعة تقدمية ديناميكية تسمت بـ"الجبهة الوطنية المتحدة"، احتجاجاً على مشاركة "الرابطة" في الانتخابات الجزئية لمجلس عدن التشريعي، والتي استبعد يمنيو الشطر الشمالي منها باعتبارهم أجانب. وقد تمكنت "الجبهة" من إفشال انتخابات المجلس التشريعي التي قاطعها أكثر من ٧٠% من الناخبين، وطرحت وحدة الشمال والجنوب، واستقطبت

يمني الشطر الشمالي ومنظماتهم التي تعمل في عدن مثل "الاتحاد اليمني" وريث حركة "الأحرار" الليبرالية في الأربعينات التي قامت عام ١٩٤٨ بانقلاب دستوري ضد الإمام يحيى.

كانت النواة البعثية الفتية التي تشكلت في النصف الأول من الخمسينات مع مجيء موسى الكاظم من دمشق إلى عدن، حاملاً معه دستور البعث قد توسعت مع انضمام بعض الخريجين البعثيين العائدين من دمشق وبغداد. وقد تمكنت هذه النواة في عام ١٩٥٥ من إشهاد جريدة "البعث" التي أصدرها محمد سالم علي عبده، ومن تأسيس نادٍ ثقافي-رياضي تحت اسم "نادي البعث". ولعبت دوراً معيناً بتشكيل "الجبهة الوطنية المتحدة" المنشقة عن الرابطة[٢]. و لم تستمر هذه الجبهة طويلاً إذ انفصل عنها في ٦ تموز ١٩٥٦محمد سعيد مسواط والمستخدم عبد الله الأصنج، وشكلا "مؤتمر عدن العمالي" الذي ضم النقابات الاثني عشر التي تأسست منذ عام ١٩٥٢. وقد ظهر الدور الديناميكي للمنظمة من خلال مساهمتها بتشكيل "المؤتمر"، إذ تعاقب البعثيون على رئاسته، وكان عبد القادر الفروي أول رئيس له ثم تبعه محمد سعيد مسواط فعلي حسين القاضي الذي اغتيل في شباط ١٩٦٦ فعلي عبد الرحمن الأسودي الذي كان آخر رئيس للمؤتمر حين تم حله من قبل سلطة الجبهة القومية في نوفمبر عام ١٩٦٧[٣]، وقد كان صالح الحبشي وهو شقيق شيخان الحبشي أحد مؤسسي "الرابطة" أول أمين للمنظمة التي كانت تشمل عدن وصنعاء في آن واحد[٤]. واحتل البعثيون مثل محسن العيني وعلي حسين القاضي وإدريس حنبلة وعبد القادر الفروي وعبده خليل سليمان وأحمد محمد حيدر ومحمد عبد الله الذهب مواقع مرموقة في قيادة "المؤتمر"[٥]، وكانوا وراء تعديل دستور النقابات عام ١٩٦٠ تحت شعار "الحزب" وحدة حرية اشتراكية حيث تولى محسن العيني صياغته الجديدة. وفي تموز ١٩٦٢ دعم البعث بشكل فعال تأسيس حزب الشعب الاشتراكي برئاسة

عبد الله الأصنج كإطار أو جناحٍ سياسي لـ"المؤتمر العمالي". وانعكس تأثير منظمة البعث ليس على مساهمتها في تشكيله وحسب، بل وفي دستوره الذي اعتبر أن "إقليم اليمن الطبيعي جزء من الوطن العربي .. والشعب العربي في اليمن جزء من الأمة العربية" وأن تحرر هذا الإقليم "من الاستعمار والرجعية ووحدته على أساس ديموقراطي شعبي هو السبيل العملي للمساهمة في وحدة الأمة العربية في دولة عربية واحدة". وتبنى الحزب شعار البعث: وحدة، حرية، اشتراكية ولكن في ترتيب حرية، وحدة، اشتراكية، يعكس أولوية مهام التحرر الوطني في شروط الجنوب[٦].

ظهرت منظمة البعث تبعاً لدورها في تأسيس المؤتمر العمالي وحزب الشعب، والعمل من خلفهما، أكثر قوةً من حجمها التنظيمي المحدود. وقد أغراها ذلك بمحاولة السيطرة السياسية على الحركة العمالية بقدر ما أخضعها تلقائياً إلى سياسات المؤتمر وحزب الشعب وأساليب عملهما[٧]. إلا أن مزايا إحساسها بالإنجاز السياسي عبر العمل الواجهي، وجاذبية شعاراتها الأساسية يومئذ، جعلها تمد نشاطها إلى حضرموت وإلى العديد من مناطق الساحل والوادي، وتزرع فيها بعض الخلايا الديناميكية، وأن تعمل "بنشاط في الحركة الطلابية" "وعند مطلع عام ١٩٦٢ ارتفع نفوذ الحزب في عدن بعض الشيء، إذ تسنى له أن يضع تحت إشرافه عدداً من التنظيمات الطلابية والعمالية والاجتماعية، غير أنه لم يتسن للبعث، شأنه شأن سائر الأحزاب السياسية مد نفوذه إلى المناطق الداخلية"[٨] التي مثلت حصن "الرابطة". ومن هنا تألفت قاعدته الاجتماعية الأساسية في هذه الفترة من العمال والمثقفين وصغار التجار والضباط الشباب لا سيما في "الكلية الحربية" في الشمال. واكتسب بتأثير العمل الواجهي عبر "جمعية المرأة العربية" و"الرابطة الطلابية العربية" وجريدة "الجماهير" التي كان أحمد هيثم يرأس تحريرها في عدن شكلاً حزبياً مميزاً هو شكل أحزاب الكادر التي تعمل من خلف الواجهات الجمعياتية "الجماهيرية".

٢- التحالفات السياسية الأولى "التجمع القومي" في الجنوب:

انعكس مركز القوة التي وجدت منظمة البعث نفسها فيه، في تشكيل "التجمع القومي" عام ١٩٦٠ الذي حاول أن يتخطى أشكال التنسيق السابقة إلى نوعٍ من صيغةٍ جبهوية أولية. وقد تألفت أطراف هذا "التجمع" من منظمة البعث والمؤتمر العمالي القريب منها والاتحاد اليمني وحركة القوميين العرب الوليدة التي تألف كادرها الأساسي يومئذ من المنشقين في ذلك العام عن "رابطة أبناء الجنوب العربي"، واكتسبت وجهاً مجرِّباً ومهاباً هو قحطان الشعبي أحد مؤسسي "الرابطة" وقد أبرق "التجمع" إلى قادة مصر والسعودية والعراق وإلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وإذاعة صوت العرب في القاهرة بـ"عدم شرعية تمثيل رابطة أبناء الجنوب" لـ"قضية الشعب القومية" و"فضح أهدافها الانفصالية". وإثر "انفصال" اليمن عن "اتحاد الدول العربية" مع الجمهورية العربية المتحدة في أواخر عام ١٩٦١ (بعد قصيدة الإمام أحمد الشهيرة التي اعتبرت بمثابة إعلان انفصال) حاول التجمع أن يطور نفسه، ويطرح عقد مؤتمر وطني لـ"الفئات الوطنية في إقليم اليمن شمالاً وجنوباً" وصياغة "ميثاق قومي يجمع هذه الفئات في شكل جبهة أو منظمة"[٩]. ولم يتأثر "التجمع" في هذه الفترة بالاستقطاب الحاد ما بين عبد الناصر والبعث في المشرق العربي إثر استقالة الوزراء البعثيين في أواخر عام ١٩٥٩ ووقوع "الانفصال" السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦١. غير أن عوامل هذا الاستقطاب كانت تعتمل وتفجرت دفعة واحدة إثر قيام "ثورة" ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ في شمال اليمن.

أولاً- من ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٣ إلى حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧
الاستقطاب الحاد ما بين البعث والمجاميع الناصرية

يكاد تاريخ منظمة البعث في هذه الفترة، في الشمال أم في الجنوب، أن يكون تاريخ الاستقطاب الحاد ما بينها وبين المجاميع "الناصرية" وفي مقدمتها حركة القوميين

العرب التي عملت في كل مكان كأداة "طوعية" للجمهورية العربية المتحدة. وأدى هذا الاستقطاب إلى انشقاق الصف الجمهوري، ووقوف البعث والمجاميع الناصرية وجهاً لوجه. وقد برزت نذر هذا الاستقطاب منذ الأيام الأولى لـ"ثورة" ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ في الشمال، والتي اعتبرها كل من البعث وعبد الناصر "رسالة" من "الجنوب" إلى "الشمال" تؤذن بـ"رحيل" حكم الانفصال في دمشق.

١- تنظيم «الضباط الأحرار»: الصراع ما بين السلال والجائفي:

نشطت منظمة البعث في النصف الثاني من الخمسينات في الشمال، وتمكنت عام ١٩٥٨[١٠] من تجنيد بعض الخلايا "النخبوية" في صنعاء، وكانت الخلية "العسكرية" في الجيش أهمها على الإطلاق من منظور دور البعث في تخطيط ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وتنفيذها. إذ تمكنت المنظمة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ من تشكيل تنظيم "الضباط الأحرار" في الجيش. ورغم أن التنظيم في شكله كان وطنياً يقبل الأعضاء بصفات فردية فإن قاعدته التأسيسية كانت بعثية وهو ما يفسر أن الملازم علي عبد المغني أحد ألمع الضباط البعثيين الشباب، ومن أوائل "شهداء" "البعث" دفاعاً عن "الجمهورية" الفتية، كان يحصل على أعلى الأصوات في كل انتخابات للجنة القيادة لا سيما أصوات الضباط الصغار ممن هم في رتبة "ملازم". إذ كان "الملازمون" بصفةٍ عامة "بعثيين"، وكان عبد العزيز المقالح (الشاعر والأكاديمي اليمني البارز لاحقاً) منسق الاتصال ما بين التنظيم المدني والتنظيم العسكري. وعشية موت الإمام أحمد وتنصيب ولي عهده محمد البدر إماماً في ١٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ اتخذ التنظيم قراره التاريخي بـ"الثورة" مستفيداً من تعثرات المرحلة الانتقالية، واحتدام الصراع "القديم" في العائلة الهاشمية الزيدية الهادوية الرسِّية الحاكمة حول مواقع كتلها في السلطة. وقد اتجه التنظيم في البداية إلى أن يتشكل مجلس قيادة الثورة

من لجنته القيادية "البعثية"، وهو ما كان يعني أن الملازم علي عبد المغني سيكون رئيساً للمجلس. إلا أن حساسية الضباط "الكبار" تجاه ذلك، دفعت أغلبية التنظيم إلى اختيار الزعيم حمود الجائفي رئيساً للمجلس. وبإحجام الجائفي عن المشاركة في الثورة خشية فشلها اضطر التنظيم للجوء إلى الزعيم عبد الله السلال منافس الجائفي في الجيش، الذي كان رئيساً للحرس الملكي وقائداً لفوج البدر ومسؤولاً عن مستودعات السلاح والذخيرة[١١]. استبق البعث عملية العد التنازلي لإسقاط نظام الإمامة بمناقشة رسالة داخلية وجهها محسن أحمد العيني، تستطلع موقف الحزب من "الثورة" في حال قيامها؟ ومدى دعم القبائل لها؟ ومدى قدرتها على أن تعتمد على قواها الذاتية؟ وكلف أمين المنظمة صالح الحبشي بإعداد مسودة البيان، وتكليف الملازم علي عبد المغني بتكثيف التواصل مع السفير المصري محمد عبد الواحد، وكان هذا يعني أن البعث قد قدَّر من الناحية الفعلية أنه لا يستطيع أن يعتمد في الثورة على مجرد قواه الذاتية كما طلبت رسالة العيني، فضلاً عن أن القاهرة كانت لها خيوط أساسية مع القوى الأخرى لـ"الثورة".

قامت "الثورة" ليلة ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ على الشاكلة المعروفة، بعد أن ضمن البعثيون السيطرة نسبياً على الإذاعة من خلال عبد العزيز المقالح وعبد الوهاب جحاف وعبد الله حمران، وأذاع محمد الفسيل (بعثي) بيانها الأول[١٢] الذي أعلن إسقاط الإمامة وقيام الجمهورية العربية اليمنية وحدد "مبادئها الستة"[١٣]. وفي ٢٨ أيلول ١٩٦٢ تشكل مجلس قيادة الثورة برئاسة الزعيم السلال. وقد حاول الضباط "البعثيون" -ربما- أن يتخلصوا منه وينصبوا منافسه الزعيم الجائفي بدلاً عنه في رئاسة المجلس[١٤]. إلا أن مركز القوة الذي حصل عليه السلال بوصول طلائع "القوات العربية" (المصرية) التي ربطت ما بين القاهرة وصنعاء في شراكة مصيرية، مكّنه في ت١ ١٩٦٢ من "إبعاد" الجائفي إلى القاهرة ممثلاً لليمن في القيادة العسكرية المشتركة

ما بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية، ليتحصن معارضو السلال بالجائفي كبديل عنه.

٢- البعث في مواجهة السلال:

شغل البعث بحكم سيطرته السياسية والتنظيمية على تنظيم "الضباط الأحرار" مراكز عسكرية وحكومية وسياسية مهمة في أجهزة الجمهورية[١٥]، فقد تمثل بثلاثة ضباط في أول مجلس لقيادة الثورة، هم عبد اللطيف ضيف الله وعلي عبد المغني ومحمد مطهر زيد، وبأربعة وزراء في أول حكومة هم، محسن العيني (الخارجية) وعبد اللطيف ضيف الله (الداخلية) وعبد الله الكرشمي (البلدية والشؤون القروية) ومحمد سعيد قباطي (المغتربين) الذي كان نائباً لرئيس المؤتمر العمالي في عدن. وامتلك من خلال أبرز مؤسسيه محسن العيني (الذي كان صهراً للشيخ الجمهوري سنان أبو اللحوم) ثقلاً قبلياً زيدياً خاصاً ميزه عن ثقل حركة القوميين العرب في المناطق الشافعية. من هنا اعتبر "القطاع القبلي" "أرضية خصبة"[١٦] لعمله. وهو ما عبّر بوضوح عن محاولة توظيف "العقائدية" لـ"القبلية" التي مثلت أساس التنظيم الاجتماعي في اليمن بقدر ما عبّر عن استدراج "القَبلية" لـ"العقائدية" وصيغ الاصطفافات السياسية باصطفافات قبلية راسخة. وإذا كانت "الجمهورية" قد أعلنت القضاء على "التفرقة الطائفية" بين "الزيديين والشافعيين والعدنانيين والقحطانيين"[١٧]، فإنها لم تمس القبلية، بل اعتمدت عليها ومأسستها في التنظيم الإداري للجمهورية على أساس مجالس شيوخ قبلية تقف على رأسها لجنة مركزية عليا للشيوخ. من هنا تمفصلت الانقسامات السياسية مع الانقسامات العمودية الطائفية والقبلية، وأدت طيلة الفترة الممتدة بين ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و٥ نوفمبر

١٩٦٧ إلى دورانٍ استقطابي حاد في النخبة عبّر عن فوضى القيادة "الجمهورية"، واحتدام الصراع ما بين كتلها حول الاتجاهات الأساسية للجمهورية.

حاول السلال أن يوازن نفوذ البعث وثقله القبلي في حاشد بالاعتماد على الوجود المصري الكثيف وعلى حركة القوميين العرب التي عملت كأداة "طوعية" للجمهورية العربية المتحدة وعلى عصبية "بكيلية" بحكم انتمائه إلى قبائل "بكيل" الزيدية المنافسة تقليدياً لـ"حاشد". فقام بسلسلة إجراءات ضد مواقع البعثيين في الإدارة الجمهورية، اعتبرها البعث نوعاً من اقتلاعٍ له[١٨]. وحلّ "الحرس الوطني" (ميليشيا المتطوعين) الذي اعتبره البعث إجراءاً موجهاً ضده وفي "إطار الحملة القمعية التي وجهت للحزب"[١٩]. إلا أن إجراءات السلال لم تستطع اقتلاع نفوذ البعث وإن أضرت به، بحكم سيطرته على الكثير من المفاصل، بما في ذلك المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء)، وتحالفاته الوثيقة مع معارضي السلال لا سيما مع "حركة الأحرار" بزعامة محمد محمود الزبيري والقاضي عبد الرحمن الإرياني وأحمد محمد نعمان. من هنا كان مألوفاً أن يأمر السلال بإغلاق مقر حزب الشعب الاشتراكي القريب من البعث وأن يعطل البعث ذلك، ويجعله حبراً على ورق[٢٠].

مما لا شك فيه أن الصراع ما بين البعث والسلال (ومن خلفه حركة القوميين العرب والقيادة العربية) هو بشكل أساسي مظهر من مظاهر احتدام الصراع ما بين عبد الناصر والبعث في المشرق، وإن اختلط هنا بالتناقضات الاجتماعية التقليدية الناتجة عن التصدعات في بنية الروابط العمودية اليمنية. ويمكن في هذا الإطار وصف البعث لشعار السلال بالوحدة الفورية مع مصر على أنه "شعار خيالي بالنسبة لليمن"[٢١] في حين شن السلال في ٢٥ حزيران ١٩٦٣ حملة تحريضية مكثفة على البعث واتهم أعضاءه بأنهم "يطلقون الأراجيف ويحاربون الوحدة، وفي كل خطاب

كان يؤكد، لا بد من الوحدة، ستتحد وإن كره البعثيون، ستتحد وإن كره الانفصاليون"[٢٢].

يفسر هذا الاستقطاب وصف البعث للسلال بأنه ليس إلا مجرد "أداة" في قبضة الأجهزة المصرية، وأنه "دكتاتور" و"فوضوي" و"أكبر خطرا من الإمام". غير أنه ذهب بعيدا إلى حد اعتباره "نسخة طبق الأصل عن الملك الطريد" وأن المقاتلين في صفوف الملكيين "لا يريدون عودة الملكية، بل يقاتلون نكاية بالرجال الذين وضعتهم الثورة على المناصب، وفي المقدمة رئيس الحرس الملكي". كما شبه الناصرية بـ"عروس اشتاق لها أهل اليمن كثيرا، ثم انقلبت العروس فأكلت كل الذين غنوا لها وزفوها"[٢٣]. وأعرب البعث في نشرة داخلية عام ١٩٦٣ عن "أن الوطنيين والثوار اليمنيين لا يرفضون بل يودون التعاون مع القاهرة تعاونا قلبيا لكنهم يرفضون التبعية وفرض الوصاية"[٢٤]. غير أنه ذهب بعيدا بعقدته المزيرة من عبد الناصر وأجهزته في اليمن، وقيم الناصرية بمعايير ضيقة، حين انسحب من "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" (الجبهة القومية لاحقا)، ولم ير فيها سوى محاولة "مصرية" لإيجاد قيادة "حركية" بديلة عن المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي في الجنوب[٢٥]، وتعكس على حد تعبير البعث "عدم رضا القاهرة عنهما لأنهما منظمتان بعثيتان تخضعان لقيادة حزب البعث وترفضان تنسيق العمل الكامل مع القاهرة"[٢٦]. وكان هذا التقييم ضيقا إذ ستفرض القاهرة في أوائل عام ١٩٦٦ عملية دمج عسكرية وسياسية ومالية كاملة ما بين "منظمة تحرير الجنوب المحتل" التي انضمت إليها منظمة البعث وبين "الجبهة القومية" تحت اسم مابات يعرف اختصارا بـ"جبهة التحرير". وبموازاة هذا الاستقطاب ما بين البعث والسلال (ومن خلفه القيادة العربية وحركة القوميين العرب)، كادت المنظمة اليمنية أن تتعرض إلى انشقاق بتأثير الصراع الحزبي الذي تم في المؤتمر القومي السادس (أيلول ١٩٦٣) في دمشق، ما بين كتلتي علي

صالح السعدي وميشيل عفلق، إلا أن القيادة القومية تمكنت من إيفاد مندوبها مسعود الشابي (تونسي) لتطويق الانشقاق، وعقد المؤتمر الأول للحزب في نوفمبر ١٩٦٣، الذي اتخذ قرارا هاما بتدعيم التحالف مع القبائل، والانخراط في المؤتمرات القبلية-السياسية.

٣- من مؤتمر عمران إلى عودة السلال: انقلاب وانقلاب مضاد:

شكل انعقاد مؤتمر عمران (١-٩ أيلول ١٩٦٣) في أراضي حاشد فاتحة تقليد سياسي في تاريخ اليمن الجمهوري يقوم على صيغة المؤتمر الشعبي القبلي-السياسي المنظم. وقد ضم هذا المؤتمر شيوخ قبائل "حاشد" (بزعامة الشيخ عبد الله حسين الأحمر) و"بكيل" (بزعامة الشيخ أمين أبو راس). ومثل انتخابه لمحمد محمود الزبيري "أبو الأحرار" اعترافا قبليا زيديا بمركزية القيادة السياسية لـ"حركة الأحرار" وريثة "أحرار" الأربعينات. ومن الناحية التحالفية، انعقد هذا المؤتمر بدفع خاص من منظمة البعث بهدف تطويق السلال نهائيا وعزله، وحضره مندوب عن حزب الشعب الاشتراكي وضابط بعثي عن تنظيم الضباط الأحرار هو الملازم مثنى حضيري. وانعكس هذا التحالف ما بين منظمة البعث وحزب الشعب الاشتراكي القريب منها وتنظيم الضباط الأحرار خصوصا والضباط "السبتمبريين" عموما القريبين من البعث وبين "حركة الأحرار" في قرارات المؤتمر التي أعلنت أن "مؤتمر عمران يتابع بفخر واعتزاز موقف المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي في جنوبنا اليمني في نضاله المتواصل ضد الاستعمار والانفصاليين راجيا لهما النجاح ومؤيدا كل مساعيهما الوطنية"[٢٧]. وقد قرر المؤتمر تحويل مجلس الشيوخ إلى مجلس تشريعي مؤقت تحت اسم "مجلس الشورى اليمني" إلى أن يتم تشكيله انتخابيا، وإلغاء المحاكمات الثورية العسكرية، وتشكيل جيش شعبي من ٢٨ ألف مقاتل "يقوم بمواجهة كل متمرد لا

يستجيب لنداء المؤتمر الشعبي، وذلك بجانب القوات المشتركة الرسمية"، وإعادة النظر بالرتب العسكرية التي منحت منذ قيام الثورة. وقرر المؤتمر الاجتماع دوريا كل ستة أشهر، وانتخاب هيئة سياسية لمتابعة تنفيذ قراراته، تنتخب من بين أعضائها أمانة عامة للمؤتمر معلنا أن "الجمهورية قد أصبحت في ضمان القوى الشعبية"[٢٨].

أيد المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ومجلس الرئاسة قرارات المؤتمر مما كان بـ"مثابة اعتراف رسمي بشرعية هذه القرارات وبالاستعداد لتنفيذها"[٢٩] وتم إيفاد مندوب خاص إلى القاهرة لإعلام عبد الناصر بالقرارات. وحين عاد السلال في ٢٣ أيلول ١٩٦٣ من القاهرة حاول أن يحتوي قرارات المؤتمر، وأن يفرغها من مضمونها بدعم مباشر من القيادة العربية. من هنا أعلن قادة حركة الأحرار: الزبيري والإرياني والنعمان في ٢ كانون الأول ١٩٦٤ استقالاتهم، وتبعهما حمود الجائفي باستقالته من مجلس الوزراء، وغادرت البلاد سرا مجموعة "اتحاد القوى الشعبية" (الكتلة الثالثة) بقيادة إبراهيم بن علي الوزير والتي كان معظمها يعمل في مكتب رئاسة الجمهورية. أما الزبيري فلجأ إلى "برط" في شمال شرق البلاد، مع فريق من الضباط البعثيين والسبتمبريين المتأثرين بالبعث، وكان محمد عبد الله الفسيل (بعثي) الذي أذاع البيان الأول لثورة سبتمبر من أبرز مرافقيه، وأصدر من هناك صحيفة "صوت الوطن" محييا بذلك جريدة حركة الأحرار التي أصدرها مع النعمان ما بين ١٩٤٦-١٩٤٨ في عدن، وفي عام ١٩٥٥ في القاهرة، وانصب جهد الزبيري على تحديد مؤتمر عمران، وتوقف نشاطه حين اغتيل في الأول من نيسان ١٩٦٥، وتم اتهام القيادة العربية بالوقوف خلف مصرعه[٣٠].

كانت القمة ما بين عبد الناصر والملك فيصل في آب ١٩٦٤ قد أخفقت في تسوية الأزمة اليمنية، وإنهاء الحرب العربية الباردة ما بينهما، كما فشل مؤتمر

إيركويت (٢١ ت، ١٩٦٤) ما بين وفد السلال ووفد البدر. من هنا اضطر السلال في ١٧ نيسان ١٩٦٥ إلى تكليف أحمد محمد نعمان بتشكيل الحكومة التي كان فيها محسن العيني (بعثي) وزيرا للخارجية. وعقد "الأحرار" بالتنسيق مع البعث الدورة الثانية لمؤتمر خمر (٢-٥ أيار ١٩٦٥) برئاسة القاضي الإرياني، وأسمي بـ"مؤتمر السلام"، ووضع دستورا مؤقتا تقوم بموجبه الدولة على نظام برلماني قبلي، ولا يضطلع فيه السلال إلا بسلطة رمزية اسمية، وقرر تشكيل تنظيم سياسي موحد تحت اسم "المؤتمر الشعبي" تستبعد منه القوى السياسية التي لم تشارك في المؤتمر، أي معظم القوى ماعدا البعث. وشكل المؤتمر لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ مقرراته[٣١].

أدى "مؤتمر السلام" (خمر) إلى ازدواجية السلطة ما بينه وبين السلال الذي قام بإجراءات استثنائية شملت ملاحقة البعثيين ومطاردتهم، وشن حملة إعلامية مكثفة ضدهم، واستعاد سلطته في ٢٨ حزيران ١٩٦٥ وأذاع وثيقة راديكالية أسماها "وثيقة العمل الوطني" كإطار مرجعي لعمل السلطة[٣٢]، في حين عقد من تم نسميتهم بـ"الجمهوريين المنشقين" (وكان من بينهم الكادر البعثي محمد عبد الله الفسيل) و"الكتلة الثالثة" (اتحاد القوى الشعبية)، وممثلو الملكيين "مؤتمر الطائف" في ٣١ تموز ١٩٦٥ الذي دعا إلى قيام "الدولة اليمنية الإسلامية". وقد قبل محسن العيني بقرارات المؤتمر في حين عارضها الجمهوريون الراديكاليون بشدة وأدانوها. وتم على خلفية مؤتمر الطائف عقد اتفاقية جدة (٢٤ آب ١٩٦٥) ما بين عبد الناصر وفيصل التي تحدد إجراء استفتاء شعبي لتقرير نوع الحكم، وعقد مؤتمر انتقالي وطني في "حرض" في ٢٣ ت٢ ١٩٦٥، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة، وإيقاف الاشتباكات المسلحة فورا[٣٣]. غير أن البعث الذي كان يشهد جدلا داخليا حادا استنكر الاتفاقية ووقف ضدها واعتبرها "نكسة" تضع اليمن "تحت وصاية مصرية سعودية"[٣٤]. وأدى فشل اتفاقية جدة إلى عقد مؤتمر الجند (٢٠-٢٣ ت١ ١٩٦٥) الذي عملت منظمة البعث

على منع السلال حتى من إلقاء كلمة افتتاحية فيه ثم مغادرته إلى "المنفى" في القاهرة. وقد جدد مؤتمر الجند قرارات مؤتمر خمر، والتمسك بالنظام الجمهوري والدفاع عنه، واستبعاد كل أفراد أسرة حميد الدين بأية صورة، وتشكيل لجنة متابعة. واحتجزت القاهرة السلال من ٢١ ت١ ١٩٦٥ إلى ١٢ آب ١٩٦٦ في إقامة إجبارية وسلمت السلطة إلى جناح الإرياني الجمهوري المحافظ، إلا أنه حين فشل مؤتمر حرض استدعت فريق الإرياني الذي كان يضم بعض الكوادر البعثية ووضعته في إقامة جبرية ثم زجت به في السجن الحربي، وأعادت في ١٢ آب ١٩٦٦ السلال إلى صنعاء بحماية الدبابات المصرية. وقام السلال للتو بإجراءات ثورية استثنائية، ونظم محاكمة ثورية لخصومه بتهمة تدبير مؤامرة، وقام بحملة تطهير وتسريح في الجيش والحكومة، وأعدم بعض رؤوس "المؤامرة"، واضطر بعض البعثيين إلى التواري أو الفرار إلى سورية التي كان يقيم فيها وقتئذ محسن العيني. وأيد اتحاد الشباب الديموقراطي (منظمة الحزب الشيوعي اليمني في الشمال) وحركة القوميين العرب واتحاد العمال الواقع تحت سيطرتها إجراءات السلال التطهيرية. ووصف السلال حكومته الجديدة بأنها "حكومة تجديد للثورة" أو "ثورة في الثورة". وشكل تنظيم "الاتحاد الشعبي الثوري" برعاية القيادة العربية (المصرية)، والذي شارك في لجنته التأسيسية ممثلون عن حركة القوميين العرب والمجموعة الناصرية-الوحدوية كصيغة يمنية نسبية من صيغ "الاتحاد الاشتراكي العربي" في مصر.

٤- تشكيل «جبهة التحرير» وانخراط البعث في الكفاح المسلح:

اتبعت القاهرة بعيد توقيع اتفاقية جدة (٢٤ تموز ١٩٦٥) ما بين عبد الناصر وفيصل سياسة تقوم على الوحدة الوطنية في شمال اليمن وجنوبه. فسلمت السلطة طيلة الفترة الواقعة بين ٢١ ت١ ١٩٦٥ و١٢ آب ١٩٦٦ إلى الجناح الجمهوري

المعتدل بقيادة الإرياني، في الوقت التي أخذت فيه تعمل على توحيد "الجبهة القومية" و"منظمة تحرير الجنوب المحتل"، وأعلنت الوحدة ما بينهما في ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦ تحت اسم "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل". وقد عارضت قيادات الجبهة القومية في الداخل عملية الدمج، وسمتها بـ"انقلاب ١٣ يناير" أو "الدمج القسري"، مما أدى إلى توتر علاقاتها كليا مع الجهاز العربي في صنعاء، وانشقاقها إلى أقلية أيدت الدمج وأغلبية قاومته، كان على رأسها قادة الفدائيين والجبهات، إذ رأت "الجبهة القومية" أن الخلافات مع "منظمة التحرير" "طبقية" وأنه "لا مجال للتعاون ما بينهم"[٣٥]، في إشارة إلى وجود بعض السلاطين والشيوخ "الوطنيين" فيها. وكان اعتراضها الأساسي منصبا على حزب الشعب الاشتراكي بقيادة عبد الله الأصنج لمعارضته أسلوب الكفاح المسلح منذ اندلاع الثورة في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٣. لا سيما وأنها استطاعت في تشرين الثاني ١٩٦٥ أن تسيطر على النقابات الست الأساسية في مؤتمر عدن العمالي، وأن تضعف نفوذ حزب الشعب واستطرادا البعث في الحركة العمالية. وقد بدأت أزمة النقابات الست بسيطرة الجبهة القومية على نقابة المعلمين، التي كانت تعتبر أحد معاقل البعث، وكان يترأسها الكادر البعثي القديم محمد عبد الله الذهب، في حين أن القاهرة بنت سياستها في ضوء الاستراتيجية البريطانية في شرقي السويس التي تقضي بالانسحاب من الجنوب في عام ١٩٦٨، وأن الخروج الوشيك للإنكليز يتطلب تشكيل جبهة وطنية جنوبية عريضة تضم كافة القوى الوطنية بمعزل عن تناقضاتها الإيديولوجية والسياسية.

كانت قيادة "منظمة التحرير" وتحديدا قيادة الأصنج قد تخلت عن أوهام جلاء البريطانيين بالأساليب السلمية، وتبنت الكفاح المسلح لا سيما إثر حل الحكومة البريطانية لمجلس عدن التشريعي وإدارة وزارة المستعمرات في لندن لها مباشرة. وفي هذا السياق سارعت منظمة البعث وشكلت جهازا فدائيا عسكريا تحت اسم "منظمة

طلائع حرب التحرير" بقيادة أحمد سكران، وقد عارضت قيادة الفرع برئاسة أنيس حسن يحيى تشكيل هذه المنظمة، بينما دعمتها بقية منظمات الحزب. وربما يعود موقف يحيى أساسا إلى تمسكه بوحدة الكفاح المسلح الذي تقوده الجبهة القومية. إلا أن الاجتماع الموسع الذي انعقد في مدينة المنصورة في عدن في أواخر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٦ بحضور مندوب القيادة القومية مصطفى رستم (دمشق) حسم الجدل، واتخذ قرارا بتشكيل المنظمة كجناح عسكري للحزب، وفتح حوار رسمي مع الجبهة القومية، ومع جبهة التحرير والتنظيم الشعبي. وقد تم هذا الحوار بالفعل مع الفصائل الثلاثة إلا أن لم يترجم قط على الأرض[٣٦]، أخذت هذه المنظمة تعمل في إطار "جبهة التحرير" التي تحول إليها الدعم اللوجيستي والسياسي المصري بعد أن كان موجها إلى "الجبهة القومية" وكونت أطرها في عدن ولحج وحضرموت، وكان مستشارها العسكري هو الرائد محمود عساف (سوري)، وبدأت أولى عملياتها في مايو/ أيار ١٩٦٧. غير أن العلاقة ما بين "جبهة التحرير" و"الجبهة القومية" اكتسبت في الميدان أبعادا خطيرة حين اغتيل في شباط/ فبراير ١٩٦٦ علي حسين قاضي رئيس المؤتمر العمالي وأحد قادة منظمة البعث. وقد اتهم البعث "الجبهة القومية" وتحديدا عبد الفتاح إسماعيل بقتله، مما أدى إلى تواري إسماعيل واستدعائه إلى صنعاء ثم إلى القاهرة. و لم يتأخر الرد إذ انتقم البعث وقام باغتيال عبد النبي مدرم أحد قادة فدائيي الجبهة القومية في تموز ١٩٦٧[٣٧]. وأطلق ذلك شرارة الاقتتال الأهلي ما بين "الجبهة القومية" و"جبهة التحرير". وقد دعم البعث جبهة التحرير في مواجهة الجبهة القومية، وساهم بتشكيل منظمة المرأة العاملة في النصف الثاني من عام ١٩٦٦، والتنظيم الطلابي لطلائع الجنوب اليمني، كإطار للعمل مع مجاميع جبهة التحرير. وإثر قيام البعث بحركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ في الشمال التي أطاحت بالسلال استكملت "الجبهة

القومية" سحق "جبهة التحرير" في نوفمبر/ تشرين الثاني[٣٨] الذي سيشهد الثلاثين منه إعلان استقلال الجنوب. وبذلك باتت عدن وصنعاء وجها لوجه.

البعث من التظاهر ضد اتفاقية الخرطوم إلى حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ (التصحيحية):

وقع عبد الناصر وفيصل إثر نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ "اتفاقية الخرطوم" التي قررت تكوين لجنة ثلاثية (العراق والمغرب والسودان) لتسوية المسألة اليمنية، على أساس انسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدات العسكرية السعودية لجميع اليمنيين، وأن تبذل اللجنة "مساعيها لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الاستقرار، وذلك تمشيا مع رغبة أهل البلد الحقيقيين وتثبيت حق اليمن في السيادة والاستقلال الكاملين". وقد رفضها السلال في البداية وشن حملة عاصفة ضدها، وأصدر بيانا حكوميا بعدم إلزامها لليمن كونه ليس طرفا موقعا عليها. وقد أدان البعث الاتفاقية واعتبرها "هزيمة للثورة والنظام الجمهوري في اليمن والمتحدة" وأن "انسحاب الجيش المصري دون أن يتشكل جيش يمني قوي سيؤدي إلى قيام حرب أهلية من جديد، إذا لم يتوحد الصف الجمهوري، ويقف في وجه النشاط الملكي المتزايد في الشمال"[٣٩]. وقوبلت اللجنة الثلاثية حين زارت صنعاء في ٣ أكتوبر/ ت١ ١٩٦٧ بتظاهرات عاصفة شارك فيها الجمهوريون جميعا بمن فيهم منظمة البعث ومؤيديها. وأدت التظاهرات إلى فاجعة تمثلت بقتل المتظاهرين لمجموعة من الجنود المصريين. أدت هذه الفاجعة مباشرة إلى انشقاق حكومة السلال، وخروج المجموعة المصرية-الوحدوية (خمسة وزراء) منها والسفر إلى القاهرة. وردت القاهرة التي ارتابت بضلوع جماعة السلال خلف الفاجعة، بالإفراج في ٦ ت١ ١٩٦٧ عن مجموعة الإرياني الموقوفة منذ أيلول ١٩٦٦ في السجن الحربي في القاهرة. وبعد يومين من خروج آخر وحدة عسكرية مصرية في ٢٤ ت١ من اليمن حطت بمجموعة

الإرياني في الوقت الذي غادر فيه السلال صنعاء في جولة عربية ينهيها بالمشاركة في احتفال ثورة أكتوبر الاشتراكية الذي يقام سنويا في ٧ نوفمبر/ ت٢ من كل عام.

استبق البعث الموعد المقرر لانعقاد المؤتمر الوطني في ٦ ت٢ الذي سيبت بشكل الحكم تحت إشراف اللجنة الثلاثية، وقام في ٥ نوفمبر/ ت٢ ١٩٦٧ بـ"حركة ٥ نوفمبر" "من أجل الحفاظ والدفاع عن مكاسب الثورة والجمهورية"(٤٠) ووصف انقلابه الأبيض بـ"حركة تصحيح" استهدفت قطع الطريق على بعض المشائخ الذين كانوا يرون "إمكانية القبول بدولة يمنية يمكن تطوير مضمونها باتجاه الجمهورية" وبالتالي "القبول بالحل الوسط وقيام دولة اليمن وفق اتفاقية جدة"(٤١) التي رفضها الحزب في حينه. وقد شاركت جميع القوى -ماعدا المجموعة الماركسية الشيوعية- بمن فيها دبابات حركة القوميين العرب في "الحركة"(٤٢). إلا أن تشكيل المجلس الجمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني (حركة الأحرار) والحكومة برئاسة محسن العيني (بعثي) وضح الأطراف الأساسية لـ"الحركة" والمتمثلة بحركة الأحرار والقطاع القبلي "الجمهوري" والبعث. مع أن مجلس الدفاع الذي تكون بعد الحركة كهيئة قيادية عليا للقوات المسلحة قد ضم ضباطا من حركة القوميين العرب.

من حصار صنعاء إلى اقتتال ١٩٦٨:

رد الملكيون على "الحركة" وقاموا بدءا من أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ بـ"عملية الجنادل" التي حاصروا فيها صنعاء سبعين يوما. وقد انهار العيني للتو وقدم استقالته مما أدى إلى فصله من الحزب، وقاد الحكومة بدلا عنه الفريق حسن العمري رجل المهمات الصعبة الذي بات قائدا عاما ورئيسا للحكومة وعضوا في المجلس الجمهوري. وتصدر المقاومة تحت شعار "الجمهورية أو الموت" الضباط الصغار الذين عينوا قادة للوحدات الضاربة الحديثة في الجيش، ومتطوعو "المقاومة

الشعبية" التي انخرطت فيها جميع القوى الجمهورية بما فيها منظمة البعث. إلا أنه ما إن تم كسر الحصار حتى وقع "الاقتتال" في ٢٣-٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٨ ما بين قوات المدرعات (بقيادة محمد عبد الخالق) والعاصفة (بقيادة العقيد علي سيف الخولاني) وهي قوات تسيطر عليها منظمة البعث وبين قوات الصاعقة والمظلات والمدفعية والمشاة التي يسيطر عليها ضباط حركيون أو مستقلون قريبون من الحركة. "من هنا أخذ الاقتتال شكلا حزبيا-طائفيا ما بين البعث الذي كان معظم أعضائه من الزيود ومتحصنين بالثقل القبلي وبين حركة القوميين العرب التي كان معظم أعضائها من الشوافع"[٤٣]. وقد حل القاضي الإرياني المتمرس بثقافة التسوية والصلح المتجذرة في الأعراف القبلية "المشكلة"، بأن أوفد رؤوس الاقتتال، بمن فيهم الضباط البعثيون والحركيون، في مهمة تدريب وتهدئة إلى الجزائر، أثارت هلع بومدين الذي لم يستطع أن يتصور كيف أن الجيش الجزائري الذي ليس فيه سوى عقيد واحد سيدرب هذا "الكم" الكبير من العقداء والعمداء اليمنيين[٤٤]. وقد أعيد الضباط البعثيون بعد فترة في حين ظل الآخرون في المنفى، وبهذه "الخدعة" تخلص النوفمبريون من الضباط الراديكاليين.

وصف البعث الاقتتال بـ"الاقتتال الطائفي" وحوادثه بـ"الإجرامية الدامية التي كادت تعصف بالثورة والجمهورية وتدمر صنعاء لولا تصدي رفاقنا في مختلف القطاعات العسكرية والمؤسسات الحساسة لهذا العمل الإجرامي". في حين وصفه الراديكاليون بأنه تعبير جوهري عن التناقض ما بين الفريق الإقطاعي اليميني الحاكم والفريق الثوري اليساري المقاوم، غير أن هذا الوصف اللاهوتي الثوري لم يستطع أن يحجب مع ذلك استخدام الراديكاليين للطائفية كمدخل لمواجهة النوفمبريين، إذ دأبوا مع الجبهة القومية في الجنوب على وصف النظام النوفمبري في الشمال بـ"النظام الإقطاعي الطائفي" الذي يقوم على أسلوب ثابت في الحكم هو أسلوب "التفرقة

الطائفية والعنصرية والإقليمية"[٤٥]. وقد اتهم "النوفمبريون" بصوت وزير الخارجية يحيى جغمي (بعثي) الجبهة القومية بتحريك "عملائها داخل المقاومة الشعبية .. لإذكاء نار التفرقة الطائفية"[٤٦]، وقصد بالعملاء هنا بشكل أساسي الحزب الديموقراطي الثوري الذي تأسس في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٨ بقيادة سلطان أحمد عمر وحاول أن يسيطر على "المقاومة الشعبية".

كان اقتتال ١٩٦٨ بهذا المعنى في بعض وجوهه الأساسية انعكاسا للصراع ما بين النوفمبريين في الشمال والجبهة القومية وامتداداتها الشمالية في الجنوب. وقد كانت موضوعة الوحدة الفورية إحدى أبرز موضوعات هذا الصراع وقضاياه، إذ عرض النوفمبريون منذ أواخر عام ١٩٦٧ على الجبهة القومية عقد مؤتمر وطني واسع يمثل الشعب اليمني في الشمال والجنوب، وتنبثق عنه حكومة موحدة ومجلس وطني تشريعي، وكانت منظمة البعث بشكل خاص خلف هذا العرض الذي تعاطى معه جناح قحطان الشعبي في الجبهة القومية في حين رفضه الراديكاليون، وطرحوا حلا بيسماركيا يساريا يقوم على إسقاط النوفمبريين وإقامة سلطة ثورية في الشمال تمكن من تحقيق الوحدة ما بين الشطرين، وهو ما حاولوه في أحداث ٢٣-٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٨. من هنا أصدر النوفمبريون في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ قرارا بتشكيل المجلس الوطني المؤقت، وخصصوا اثني عشر مقعدا للشطر الجنوبي، وإثر دعوة وزير الخارجية اليمني يحيى جغمان في ٢ شباط ١٩٦٩ "الجبهة الانفصالية" أي "الجبهة القومية" إلى "الوحدة الفورية دون قيد ولا شرط" تأجج الصراع ما بين الشطرين، وردت "الجبهة القومية" في ١٧ آذار/ مارس ١٩٦٩ على صنعاء بأن "الوحدة الفورية" تعبير عن "منطق الضم القسري والتبعية واحتواء الأنظمة الرجعية للأنظمة التقدمية"[٤٧]. من هنا استبق "العقداء" في جيش الجنوب والمحسوبون على جناح قحطان الشعبي، انعقاد المجلس الوطني المؤقت في الشمال المقرر عقده في ٢١

آذار/ مارس ١٩٦٩، وقاموا في ٢٠ آذار/ مارس بمحاولة انقلابية فاشلة طوقها راديكاليو الجبهة القومية، واقموا جناح قحطان الشعبي بتحريكها، وأتبعوا ذلك بإقصاء هذا الجناح في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٩ (ما يعرف بحركة ٢٢ يونيو) عن السلطة، وشكلوا في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٦٩ "الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية" لإسقاط الحكم في الشمال، في حين رعت صنعاء تشكيل جبهة مقابلة تضم معارضي الجبهة القومية والمنشقين عنها. وأما عن موقف البعث الذي يهمنا هنا بشكل أساسي فقد رأى أن تصفية جناح قحطان الشعبي قد قضت على محاولته "توحيد كافة القوى التقدمية والوطنية في الشمال والجنوب ضمن صيغة جبهوية تضمن وحدة اليمن الطبيعية والحفاظ على الجمهورية والثورة"[٤٨]. وأدت مضاعفات هذا التصعيد ما بين الصقور في الشطرين إلى تصاعد نذر الحرب منذ أوائل شباط/ فبراير ١٩٧٢ ما بين الشطرين واندلاعها في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ وتسويتها بتوصلها إلى إعلان مبادئ وأسس قيام الوحدة برعاية الجامعة العربية.

ثانيا- انفجار منظمة البعث ومحاولات إعادة بنائها

كانت منظمة البعث اليمنية موحدة في الشمال والجنوب، وتقودها قيادة مركزية منتخبة من مؤتمرها العام، بحضور مندوب عن القيادة القومية في دمشق. وقد حكمت انقسامات القيادة القومية المركزية في دمشق إلى حد كبير تصدعاتها وانقساماتها الداخلية، لا سيما بعد المؤتمرين القوميين السادس (١٩٦٣) والسابع (١٩٦٤) في دمشق، اللذين احتدم فيهما الصراع بين ما سمي بيمين البعث ويساره. إلا أن أخطر تصدع واجهته المنظمة تم بعد قيام حركة ٢٣ شباط، التي شقت التنظيم القومي للحزب إلى حزبين، لكل منهما قيادته القومية. وقد أرغم هذا الانشقاق فضلا عن المصاعب الأمنية الداخلية المنظمة على استبدال مؤتمرها العام بعقد مؤتمر الفرع في دمشق في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٦ على هامش المؤتمر القومي التاسع

للحزب، الذي عقدته القيادة الحزبية المنبثقة عن حركة ٢٣ شباط. وقد تمثلت منظمات الحزب في الجنوب في المؤتمر، في حين غابت عنه منظمات الشمال، مما أوجد لأول مرة نوعا من انقسام في المنظمة الموحدة ما بين الشمال والجنوب. وقد سجل المؤتمر القومي التاسع، الذي انعقد مؤتمر الفرع على هامشه، صعود أول يمني إلى عضوية القيادة القومية وهو علي بن عقيل، وتمكنت القيادة القومية الجديدة من تطويق الانقسام البعثي يمنيا بعقد اجتماع موسع في أواخر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٦ في مدينة المنصورة في عدن، إلا أن صيغة تنظيمين بعثيين في الشمال والجنوب كانت قد أصبحت حقيقة واقعة. وقد التزمت منظمة البعث اليمنية عموما بالقيادة القومية المنبثقة عن حركة شباط في سورية، بحكم وضعيتها المعارضة في الشمال، ومواجهتها القاسية مع الجبهة القومية في الجنوب، وبالتالي حاجتها إلى إقليم-قاعدة يمثل مركزا لوجيستيا قوميا لها. إلا أنه مع عودة البعث "القومي"(عفلق) في ٢٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ إلى السلطة في العراق، شرعت القيادة القومية (بغداد) بإعادة بناء منظمتها في اليمن. إلا أن القيادة القومية في دمشق حاولت أن تطوق ذلك، فأشرفت على انعقاد مؤتمر الحزب الثالث في الشمال في يوليو/ تموز ١٩٦٨، وانعقد المؤتمر في منزل يحيى الشامي في صنعاء القديمة، وانتخب قيادة جديدة تكونت من عبده علي عثمان أمينا قطريا أو أمينا للسر، ومن يحيى الشامي وأحمد ضيف الله العزير، وعلي محمد هاشم وعبد الرحمن مهيوب. وتزامن انعقاد المؤتمر نسبيا مع حل الفرع الشمالي لحركة القوميين العرب، وتكوين الحزب الديموقراطي الثوري الذي عقد مؤتمره في يونيو عام ١٩٦٨، ومع احتدام الأزمات العسكرية والسياسية التي قادت إلى اقتتال صنعاء الأهلي في ٢٣-٢٤ أغسطس/ آب عام ١٩٦٨. إلا أن القيادة المنبثقة عن المؤتمر الثالث في الشمال انفرط عقدها في عام ١٩٦٩ بتأثير احتدام "أزمة الحزب" في القطر السوري ما بين جناح اللواء صلاح جديد وجناح الفريق حافظ الأسد.

وسيطرت الكوادر البعثية اليسارية "المتمركسة" بقيادة يحي الشامي على قيادة المنظمة في الشمال، واتخذت قرارات بتجميد وفصل بعض معارضيها[٤٩]. وإثـر الحركـة التصحيحية التي قامت في ١٦ ت٢ ١٩٧٠ تلاشت فعليا المنظمة المرتبطـة بالقيـادة القومية إلى أن أعيد لاحقا تأسيسها من جديد. وسنبحث انقسامات المنظمة اليمنيـة في هذه الفترة وفق ما يلي:

١- تلاشي المنظمة السورية وتحولها إلى حزب الطليعة الشعبية:

انحازت منظمتنا الشمال بقيادة يحي الشامي والجنوب بقيادة أنيس حسن يحيى الذي عين وزيرا للاقتصاد إثر حركة ٢٢ تموز/ يوليـو ١٩٦٩ في الجنـوب، الـتي أطاحت بجناح قحطان-فيصل الشعبي، إبان أزمة الحزب في سورية عـام ١٩٦٩ إلى القيادة القومية (جناح صلاح جديد). من هنا عارضتا الحركة التصحيحية واعتبرتاهـا انقلابا عسكريا يمينيا على الحزب. ورفضت التعاون مع اللجنة التحضيرية "القوميـة" لعقد المؤتمر القومي الحادي عشر (١٩٧١) في دمشق بقدر ما رفضـت اسـتمرار الارتباط مع جناح صلاح جديد، وتحولت إلى حزب يساري جديد تحـت اسـم "حزب الطليعة الشعبية" ينتهج الماركسية-اللينينية، ويقطع كل روابطـه التنظيميـة والإيديولوجية مع البعث، وهو التحول نفسه الذي شهدته في هذه الفـترة كـامل منظمات البعث القومية في منطقة الخليج والجزيرة العربيـة، لا سـيما في البحريـن وعمان والسعودية، والذي تزامن مع انحلال التنظيم القومي لحركة القوميين العـرب وتحولها إلى منظمات قطرية أو قومية إقليمية يسارية جديدة غير "مسفيتة". واعتـبرت القيادة القومية ذلك موقفا متطرفا يقوم على "مغالاة وتشنج في النهج والأسـلوب، وتنكر لكل ما له علاقة بماضي الحزب وتراثه، في محاولة لطمس تاريخ الحزب النضالي وتشويهه، وقد ضرب أعضاء هذا الحزب عرض الحائط بحتمية التطورات الموضوعيـة

والتاريخية للمجتمع اليمني، وتجاهلوا ظروف الواقع الملموس متذرعين بملابسات أزمة الحزب القومية"[٥٠]. وقد انضم حزب "الطليعة الشعبية" بعيد ذلك إلى التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية، وشارك في مؤتمره التوحيدي (١١-١٣ أكتوبر/ت، ١٩٧٥) إلى جانب الجبهة القومية (يسار حركة القوميين العرب السابقة) والاتحاد الشعبي الديموقراطي (الشيوعي)، والتي اندمجت في عام ١٩٧٥ في إطار "الحزب الاشتراكي اليمني".

٢- المنظمة القومية "السورية":

عملت القيادة القومية (السورية) المنبثقة عن انتخابات المؤتمر القومي الحادي عشر (١٩٧١) في دمشق على إعادة بناء منظمتها اليمنية "من نقطة الصفر"[٥١]، إذ فشلت جميع حوارالها مع قيادة المنظمة السابقة في الشمال أم في الجنوب لتجنب الانشقاق والعودة إلى الحزب، إلا أنها فتحت الباب أمام العودة الفردية لكل من التزم بها. وتمكنت في النصف الأول من السبعينات من بناء فرق حزبية في صنعاء وتعز والحديدة، ومن إعادة ارتباط بعض الكوادر في القطاع العسكري الذين مكنوها من تشكيل مكتب عسكري خاص بها[٥٢]. أما في الجنوب فلم تتمكن القيادة القومية من إعادة بناء المنظمة، فاقتصر تنظيمها في عام ١٩٧٢ على الرفاق السوريين فقط، إلا أنها تمكنت من تشكيل فرقة يمنية ترتبط بها عدة حلقات سرية. وقد فسرت القيادة القومية ذلك بـ"ملاحقة السلطة التي تفرض حظراً تاماً على كل نشاط سياسي أو إعلامي أو جماهيري أو نقابي، بسبب طبيعة حكم حزب الجبهة القومية. إلا أنها اتهمت قيادة المنظمة السابقة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، واعتقال الكوادر البعثية وقتل بعضها مثل عبد الرب عطاش مسؤول التنظيم في المحافظة الثالثة، ومحاولة اغتيال البعض الآخر مثل علي الفرابي[٥٣]. وفي حين تآكلت منظمتها الصغيرة في الجنوب

بتأثير تطويق السلطات الأمنية وضغطها، فإن منظمتها أخذت تتوسع في الشمال، لا سيما عبر المعلمين السوريين "المعارين" للتعليم في اليمن، الذين كان على كل واحد منهم في الشروط الحزبية للإعارة أن ينظّم ما لا يقل عن شخصين يمنيين في الحزب، كما تم هذا التوسع أيضاً عن طريق منح المنظمة للطلاب اليمنيين في الجامعات السورية[٥٤]، واعترافاً بتنامي المنظمة واستعادتها النسبية لموقعها في التنظيم القومي، تم انتخاب سكرتيرها عبد الحافظ نعمان في عضوية القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي الثالث عشر في عام ١٩٨٠، والذي تولى رئاسة مكتب جنوب الجزيرة العربية.

توجت المنظمة استعادتها النسبية لموقعها في خريطة العمل السياسي المعارض بانضمامها في ١١ شباط ١٩٨٠ إلى "الجبهة الوطنية الديموقراطية" التي ترأسها سلطان أحمد عمر، وضمت كلاً من الحزب الديموقراطي الثوري وحزب اتحاد الشعب الديموقراطي وحزب العمل اليمني ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين وحزب الطليعة الشعبية وجبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية[٥٥]. كانت القوى الأساسية في هذه الجبهة امتداداً شمالياً لـ"الحزب الاشتراكي" الحاكم في الجنوب. وإثر الصدام المسلح ما بين الشطرين في شباط/ فبراير ١٩٧٩ لعبت "الجبهة" دوراً معيناً في الحد من اندفاع قوات الشمال[٥٦]. إلا أنها جمدت في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٧٩ عملياتها بنتيجة رعاية الجامعة العربية لاتفاق الكويت الذي وقعه رئيسا الشطرين في ٣٠ آذار ١٩٧٩، ونص على إعداد مشروع دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر، وإقراره في المجلسين الشعبيين للشطرين. مما مهد في حزيران/ يونيو إلى فتح حوار ما بينها وبين الرئيس علي عبد الله صالح، أثمر عن توقيع اتفاقية ٢١ يناير ١٩٨٠ ما بينهما، والتي أدى فشلها إلى قيام الجيش اليمني بعمليات مركزة استهدفت سحق مواقع الجبهة وطردها إلى عدن[٥٧].

٣- المنظمة البعثية "القومية" (العراقية):

أ- إعادة بناء المنظمة: المرحلة الانتقالية ١٩٦٩-١٩٧٢:

لم تتمكن المنظمة البعثية "القومية" من الشروع بإعادة بناء نفسها إلا إثر المؤتمر القومي التاسع (آذار ١٩٦٨) الذي انعقد في بيروت، وكان أول مؤتمر قومي ينعقد بعد انشقاق الحزب في ٢٣ شباط ١٩٦٦. كانت المنظمة في هذه الفترة نوعاً من "ركائز" سرية داخل المنظمة المرتبطة بالقيادة القومية في دمشق، وقد اجتمعت هذه الركائز وعقدت في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧ بشكلٍ سري مؤتمراً للفرع في دمشق كان رداً على مؤتمر الفرع الذي عقده الشباطيون في أواخر ١٩٦٦[٥٨]، وتم تمثيل سكرتيرها الديناميكي قاسم سلام في المؤتمر القومي التاسع الذي قرر تبني شعار "تحقيق المصالحة الوطنية في اليمن مع الحفاظ على مكاسب الثورة، وشعار وحدة اليمن (شماله وجنوبه)"[٥٩]. إلا أنها لم تستطع بحكم سريتها الشديدة أن تلعب أي دورٍ "ظاهر" في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني لطلبة اليمن (آذار ١٩٦٨ في دمشق) والذي سيطرت عليه المنظمة البعثية المرتبطة بدمشق، وكان هذا الاتحاد منظمةً طلابية موحدة للشطرين الشمالي والجنوبي[٦٠]. إلا أنها تمكنت من عقد المؤتمر الثالث في حزيران/ يونيو ١٩٦٨ وفتحت "ملف الأزمة القومية"[٦١] الناتجة عن انقسام الحزب إثر حركة ٢٣ شباط، واعتبرت نفسها محور الشرعية في منظمة اليمن. وبهذا الشكل كانت المنظمة البعثية "القومية" نوعاً من تنظيم سري داخل التنظيم.

إثر العودة الثانية للبعث "القومي" في ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ في العراق، أعلنت الركائز "التي يقودها سلام هويتها، عبر برقية (نارية) تعلن تأييد منظمة اليمن للثورة والقيادة القومية، وهو ما أثار مخاوف دمشق مما كانت تسميه بـ(دور اليمن الشبوه) في ضعضعة المنظمة وانشقاقها. واستغلت المنظمة الفتية انعقاد المؤتمر العام الأول

للاتحاد الوطني لطلبة اليمن في صيف ١٩٦٩ في صنعاء لتؤكد وجودها. وبغية ذلك حضر سلام المؤتمر في تظاهرة "قوة" و"نفوذ".

ساعد موقع البعث في النظام "النوفمبري" على انعقاد المؤتمر، بقدر ما كشف عن التناقضات ما بين رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الإرياني وبين حلفائه البعثيين. وقد أفصح الإرياني عن ضيقه بالنشاط الحزبي للبعث من خلال تأكيده في افتتاح المؤتمر أن "الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة"، وهو ما حرَّض أنصار الإرياني على تنظيم مظاهرة ضد انعقاد المؤتمر. ظهر في المؤتمر التناقض ما بين البعثيين عموماً وبين الماركسيين المتأثرين بحكم الجبهة القومية في الجنوب من جهة، وما بين الجناح المؤيد لسورية والجناح الجديد "المعلن" المضاد المؤيد للعراق. وإثر تطويق الجناح المؤيد للعراق أبدى قاسم سلام ديناميكية هائلة حين تمكن في أيام قليلة من حشد مجموعة كبيرة تقدر بالمائات من الأنصار والمؤيدين بمن فيهم بعض شيوخ القبائل، مما أثار ريبة المؤسستين الرئاسية والعسكرية. فقامت الأجهزة الأمنية بدفع على الأرجح من بعض الضباط البعثيين الموالين لسوريا مثل سلطان القريشي باحتجاز سلاّم في مقر إقامته، إلا أنه تمكن بمساعدة حسن جار الله أنعم قائد المجموعة المكلفة بتطويقه من الفرار، وعقد مؤتمر للمنظمة يعلن فيه تشكيل قيادة شعبة تقودها بحكم مستواها التنظيمي القيادة القومية مباشرة، وفي المؤتمر القومي العاشر الذي انعقد في آذار ١٩٧٠ في بغداد تم انتخابه عضواً في القيادة القومية وكنوعٍ من ممثلٍ لمنظمة اليمن فيها. وقد تشكلت القيادة في عام ١٩٧٠ من سلاّم وردمان علي حسن الشيباني وأحمد سكران وحسن جار الله أنعم، وكان مقرها في تعز. كما تم تشكيل المجموعة القيادية في عدن، التي تولت إعادة بناء المنظمة من نقطة الصفر، من كل من أحمد سكران مسؤولاً وعبد الرحمن مهيوب وعلي الزريقي وعلي سعيد مسواط ومحمد عبد الله الذهب وسعيد فارع وأمين أحمد عون أعضاءً في أجواء ضغط الجبهة

القومية من جهة وضغط المجموعة البعثية التي تحولت إلى "الطليعة" من جهة ثانية. وضمت قيادة المنظمة على ما يبدو بعض الأعضاء البعثيين العراقيين في البعثتين الديبلوماسية والتعليمية[٦٢].

يشير ذلك إلى اعتماد قيادة المنظمة على الولاء القبلي الجهوي تدعيما للتماسك، إذ ضمت أعضاء من قرية "شرجب" يمتون بقرابة عمومة إلى قاسم سلام الشرجبي أمين سر القيادة. كما يشير إلى عضوية ضابط فيها هو حسن جار الله أنعم الذي أطلق سلام من الاحتجاز، وإلى العلاقة العضوية ما بين المنظمة والبعثتين الديبلوماسية والتعليمية في عدن وصنعاء، وهو ما يعتبر طبيعيا في بنية التنظيم القومي المرتبط بالقيادة القومية في بغداد الذي يعطي القيادة القومية تقليديا حق تطعيم قيادات المنظمات بأعضاء من غير مواطني القطر، كما يعتبر بالقدر نفسه طبيعيا في التنظيم القومي المرتبط بالقيادة القومية في دمشق. وقد ضمت قيادة المنظمة بعض الوجوه الأساسية في منظمة البعث مثل عبد الرحمن مهيوب الذي كان من قدامى أعضاء المنظمة في الجنوب، والنقيب أحمد سكران قائد "منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية" إبان الكفاح المسلح في الجنوب. وبفضل الدعم اللوجيستي العراقي تمكنت المنظمة بقيادة سلام لا سيما في الشطر الشمالي من التوسع الكبير في الوسطين الطلابي والعسكري، عبر المنح الدراسية وتجنيد طلاب الدورات العسكرية اليمنية في بغداد. وبذلك كانت قاعدة الخريجين والضباط تتوسع وتتضخم باستمرار، فضلا عن الثقل القبلي للمنظمة، واستقطابها للكوادر المنحدرة من "جبهة التحرير" ومن حزب الشعب والمؤتمر العمالي.

تعرضت فرقة عدن التي أعيد بناؤها من نقطة الصفر إلى ضربة أمنية قاسية في الجنوب، حين تحدت "الجبهة القومية" وأصدرت بيانا يندد بمشروع روجرز

(١٩٧٠)، ويتهمها بالتواطؤ مع المشروع، ويبدو أن الفريق البعثي المؤيد لسورية في الجنوب أصدر مثل هذا البيان. كان هذا الموقف منسجماً بشكل تام مع موقف القيادتين القوميتين في بغداد ودمشق من المشروع، وإزاء رفض قيادة المنظمة الاستجابة لطلب عبد الفتاح إسماعيل بإنكار البيان، فإن سلطة الجبهة القومية قامت بحملة اعتقالات مكثفة ضد قيادة المنظمة لمدة عشرة أيام، ثم تم قتل كادرين أساسيين هما أحمد سكران وأبو جلال العبسي صلة الوصل ما بين منظمة البعث والجبهة القومية في ظروف غامضة، اتهم فيها البعث أجهزة الجبهة القومية بالوقوف خلفها. و لم يطلق سراح كوادر المنظمة "العراقية" إلا بتوسط عبد الخالق السامرائي عضو القيادة القومية (العراقية) والمنافس الأكبر يومئذ لصدام حسين في الحزب، وأحد ألمع قادته (أعدم في عام ١٩٧٣ في إطار ما سمي بمؤامرة ناظم كزار في العراق)، كما لم يطلق سراح كوادر المنظمة "السورية" إلا بتوسط يوسف الزعين رئيس الحكومة السورية يومئذ[٦٣]. غير أن تقاعس بغداد عن حماية المقاومة الفلسطينية إبان مجازر أيلول ١٩٧٠ في الأردن هدد التنظيم القومي برمته بانشقاق خطير كاد أن يعصف بوحدته[٦٤]. ويبدو أن نذر هذا الانشقاق قد انتقلت إلى منظمة اليمن، وتصدرها السكران مسؤول منظمة عدن. وحين اغتيل السكران لاحقاً في ظروف غامضة في صنعاء اتهمت المنظمة "الجبهة القومية" بالوقوف خلف عملية اغتياله، في حين اتهمت مجموعته سلاّم والسفارة العراقية بذلك. وأدى احتدام الخلاف الداخلي ما بين ردمان الشيباني وسلاّم إلى إخراجهما في حزيران ١٩٧٢ من القيادة، وإرسالهما إلى بغداد، فتحمل مهيوب مسؤولية القيادة في حين تولى أمين أحمد عون مسؤولية قيادة التنظيم في الجنوب. مما دفع القيادة القومية وصدام حسين شخصياً إلى عقد مؤتمر سري للمنظمة في بغداد في منتصف عام ١٩٧١ تم فيه تطويق الانشقاق، لكن بعد أن ترك قدر معين من الأعضاء الحزب[٦٥].

وقد قاومت المنظمة محاولة الجبهة القومية عام ١٩٧٣ "صهرها" في التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية وطرحت بدلاً عنها "فكرة قيام الجبهة الوطنية على مستوى الساحة اليمنية"، مما جعل السلطات الأمنية الجنوبية في مواجهة مستمرة معها، بقدر ما تميزت عن المجموعات الماركسية المؤيدة لـ"الجبهة القومية" برفض "ما سمي حينذاك بخط الكفاح المسلح الذي كان يقوده المقاومون الثوريون المدعومون من نظام عدن"[٦٦].

ب- الجبهة الوطنية الديموقراطية: من التحالف الهش إلى القطيعة:

يرتبط انخراط المنظمة بـ"الجبهة الوطنية الديموقراطية" (المعارضة) التي تشكلت في ١١ شباط عام ١٩٧٦ بموقفها من نظام العقيد ابراهيم الحمدي (١٣ يونيو/ حزيران ١٩٧٤ - ١١ أكتوبر/ ت١ ١٩٧٧)، مع أن الحوار بشأنها يعود إلى حوالي عام ١٩٧٢. كان الحمدي عضواً سابقاً في حركة القوميين العرب، وعمل مع مجموعة الإرياني وكان محتجزاً معه في السجن الحربي في القاهرة (أيلول ١٩٦٦- أكتوبر ١٩٦٧). وإثر حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ عين وكيلاً لوزير الداخلية، ولعب دوراً بارزاً في إحباط حركة ٢٣-٢٤ أغسطس/ آب ١٩٦٨. وقد عينه الإرياني عام ١٩٧١ نائباً لرئيس الوزراء محسن العيني كي يتمكن من تنفيذ مشروع التصحيح المالي والإداري (النقاط العشر) الذي قدمه باسم القوات المسلحة[٦٧]. وارتبط طموحه للسلطة بطموح إصلاحي سياسي شامل لبنيتها "المهترئة" والمنخورة بـ"الفساد". ومن هنا انضم إلى التنظيم الطليعي (الناصري) الذي قاده فتحي ديب (مصر) في التنظيمات الناصرية في الوطن العربي. واستبق على ما يبدو انقلاباً "بعثياً" وشيكاً على المجلس الجمهوري "النوفمبري" المهترئ بحملة اعتقالات شاملة قدّرتها منظمة البعث الموالية لسورية بـ"أربعة آلاف وسبعمائة شخصاً قتل منهم ما يفوق

السبعين شخصاً" و"استهدفت العناصر الوطنية والديموقراطية المدنية والعسكرية في كل المدن والقرى بلا استثناء، وشملت أيضاً العناصر الموالية بخط القاضي الإرياني[٦٨]. وقد اتهم بشكل خاص في أوائل أيار ١٩٧٤ منظمة البعث "القومي" بإعداد محاولة انقلاب للإطاحة بنظام الحكم، مما دفع أعضاء "مجلس الشورى" إلى إصدار بيان "تم توزيعه على كل المستويات يطالب بإعدام البعثيين في الميادين والساحات العامة" وهو ما أرغم البعث على سحب أعضائه "المسرحين والمفصولين من القوات المسلحة إلى الأرياف والقرى" و"المناطق الريفية المحيطة بصنعاء"[٦٩].

تمكن الحمدي في ١٣ يونيو/ حزيران ١٩٧٤ من تنحية الإرياني الذي لجأ إلى دمشق واستلام السلطة، وتشكيل مجلس قيادة ثورة بدلاً من المجلس الجمهوري "المستقيل". إلا أنه ورغم فتكه بالبعث اضطر للاعتراف بالثقل القبلي والعسكري القريب منه، وتمثيل محمد أبو اللحوم (قائد اللواء السادس المدرع) ومجاهد أبو شوارب (قائد الجيش الشعبي) في مجلس قيادة الثورة، مع أن أبو شوارب عضو قيادي في البعث. سرعان ما تخلص الحمدي منهما في سياق تخلصه من "النوفمبريين" و"السبتمبريين" في آن واحد، وأخذ منذ أوائل عام ١٩٧٥ ينفرد بالسلطة، ويطبق برنامجه الإصلاحي بالاعتماد على "لجان التصحيح" التي شكلها في كل مكان.

أدى ذلك فضلاً عن سياسة الحمدي المنهجية في إضعاف القبيلة سياسياً إلى وضع منظمة البعث وما تمثله من ثقلٍ عسكري وقبلي في مواجهته. من هنا تجاوزت المنظمة خلافاتها العقائدية والسياسية مع المجموعات الماركسية المحسوبة على عدن، وساهمت معها بتشكيل "الجبهة الوطنية الديموقراطية" في ١١ شباط ١٩٧٦. إلا أنها جمدت عضويتها فيها بعد وصول العقيد علي عبد الله صالح في تموز ١٩٧٨ إلى السلطة، وانسحبت منها نهائياً عام ١٩٨٠، وقد بررت المنظمة انسحابها من "الجبهة"

بعدم التزام بعض فصائلها بأسلوب "النضال السياسي الديموقراطي السلمي"[٧٠] في إشارة ضمنية إلى المواجهات العسكرية الممتدة لا سيما على مدى عام ١٩٨٠ بشكل خاص ما بين القوات الحكومية والميليشيا الموالية لها وما بين قواعد الجبهة والحشود النظامية المتبادلة ما بين الشطرين، ودخولهما في مواجهة دامية في أوائل عام ١٩٧٤. وهي المجابهة التي أدت إلى لقاء الكويت ما بين الشطرين، والذي أكد على بياني طرابلس والقاهرة ١٩٧٣. غير أن السبب الحقيقي لانسحابها يكمن في العلاقة الاستراتيجية الجديدة التي أقامها صالح مع بغداد، وتدفقت عليه خلالها المساعدات المالية والعسكرية وفرق الخبراء العسكريين العراقية. وإذا كانت منظمة البعث قد تعرضت في أوائل حكم صالح، وتحديداً بعد الانقلاب الناصري الفاشل في ١٥ أكتوبر/ ت١ ١٩٧٨ إلى ما تصفه المنظمة بـ"حملة اعتقالات واسعة استهدفت ضرب الحزب والإجهاز عليه" بدعوى اتفاقه السري مع الناصريين على الانقلاب[٧١] فإن تلك العلاقة الاستراتيجية ما بين صنعاء وبغداد التي استفاد منها صالح بسحق قواعد "الجبهة الوطنية الديموقراطية" قد حولت المنظمة إلى شريك أساسي غير مباشر في السلطة. لا سيما وأن بغداد كانت تقليدياً ترهن عمق علاقتها مع أي نظام عربي بمدى إعطاء منظمتها الحزبية فيه حرية العمل.

يفسر ذلك تحول العلاقة ما بين المنظمة و"الجبهة" إلى علاقة عدائية سافرة، أخذت معها "الجبهة" تصف منظمة البعث بـ"النهج الانعزالي" وبأنها "أقرب إلى القوى المحافظة والعميلة الرجعية"[٧٢] منها إلى القوى اليسارية، واندرج هذا التوتر في سياق التوتر الأوسع ما بين عدن وبغداد، الذي تم على خلفية التوتر الحاد ما بين الأحزاب الشيوعية والبعث في بغداد إثر انسحاب الحزب الشيوعي العراقي من "الجبهة" في العراق. من هنا تعرضت المنظمة في الجنوب إلى ما وصفته بـ"أخطر

حملة" في حزيران ١٩٧٩ بعد اغتيال المعارض الشيوعي العراقي الدكتور توفيق رشدي في عدن، كما تعرضت إلى حملة ثانية شاملة في كانون الثاني ١٩٨٥[٧٣].

ج- العمل العلني: أزمة المنظمة وانشقاقها:

عقدت المنظمة مؤتمرها القطري الأول -بعد أن بات مستواها التنظيمي على مستوى قطر- في تموز عام ١٩٨٤ في منزل مجاهد أبو شوارب في صنعاء. وتمخض عنه انتخاب أول قيادة قطرية لليمن، تولى أمانة سرها (الأمين القطري) قاسم سلام ونائبها (الأمين القطري المساعد) عبد الرحمن مهيوب. وأخذت هذه القيادة الجديدة تعمل في إطار مجموعتين قياديتين الأولى في المجال التنظيمي أو ما يعادل ما يسمى بـ"المتفرغين" والثانية في المجال السياسي. وتم تقسيم اليمن إلى ستة قطاعات تنظيمية، يتولى مسؤولية كل منها أحد أعضاء القيادة القطرية. ولعل السلطة لم تعارض انعقاد هذا المؤتمر، إذ أكد نهج المنظمة في العمل السياسي ورفض الكفاح المسلح، واعتماد أسلوب الحوار كخط أساسي في معالجة القضايا المختلفة. لا سيما وأن منظمة البعث قد شاركت في تشكيل المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢، وكان لها ممثل في قيادته العليا أو لجنته العامة[٧٤]. لم تعمل المنظمة بشكل علني قانوني إلا بعد إنهاء التشطير وإعلان الجمهورية اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠، ونشر دستورها الذي ينص على حرية العمل التنظيمي والسياسي والنقابي والمهني. كانت المنظمة قد أيدت اتفاق عدن (٣٠ نوفمبر/ ت٢ ١٩٨٩) الخاص بالوحدة ما بين الشطرين ودعمته، وإن ارتابت بالتقاسم الوظيفي للسلطة ما بين الشريكين الأساسيين في دولة الوحدة: المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، وحذّرت من مخاطره السياسية، وبحكم تحول المؤتمر الشعبي العام إلى حزب سياسي، خرجت الكوادر البعثية والإخوانية منه. وكان من أبرز كوادر البعث التي انسحبت من

"المؤتمر" مجاهد أبو شوارب ويحيى المتوكل وعبد الوهاب محمـــود وآخـــرون مـــن المستويات المختلفة. غير أنها قاطعت "المؤتمر الوطـــني" (١٢-١٦ أيلـــول/ ســـبتمبر ١٩٩٢) الذي ضم الأحزاب الصغيرة خارج السلطة بعد أن تخلـــى عنـــه المؤتمـــر والاشتراكي، والذي انبثقت عنه "هيئة التنسيق" (المعارضة)، وشاركت في مؤتمر موازٍ وبديل له تحت اسم "مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية" (تشرين الأول/ أكتوبـــر ١٩٩٢). غير أن عمل الحزب في الأطر العلنية والقانونية بعـــد الوحـــدة، واجـــه إشكالاتٍ وخلافات داخلية جديدة، أدى تفاقمها إلى اهتزاز الحزب بانسحاب يحـــيى المتوكل من قيادته وإعلان محسن العيني الابتعاد عنها احتجاجاً على ما سمي بأســـلوب سلاّم في العمل الحزبي الذي يعيق العمل الجماهيري للحزب، ويتمســـك بأســـاليب العمل السري على حد تعبير معارضيه.

حققت المنظمة نفوذاً كبيراً إثر دخول العـــراق في آب ١٩٩٠ إلى الكويـــت وتحشد القوات الأطلسية في مواجهة وفرض الحصار عليه، وشكلت في إطار الزخـــم الشعبي والرسمي اليمني الكثيف المؤيد للعراق "اللجنة الشعبية للدفاع عـــن العـــراق والأمة العربية"، والتي عقدت مؤتمراً شعبياً لمناصرة العراق في ١٠ شـــباط ١٩٩١. إلا أن الانعكاسات الكارثية لحرب الخليج الثانية على اليمن نتيجة طرد ما يقارب مـــن ٧٠٠ ألف عامل يمني من دول الخليج، والخيبة المرة من نتائجها الوخيمـــة أفقـــدت الزخم المؤيد للعراق ألقه، وأدت إلى خبو بريقه. وانعكس ذلك مباشرة من خـــلال "صندوق الاقتراع" على موقع المنظمة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٣ وهـــي أول انتخابات بعد إعلان دولة الوحدة، إذ لم ينجح من ١٦٠ مرشحاً قدمتهم المنظمـــة إلا سبعة مرشحين في تعز (١) وصنعاء (٣) وحجة (٢)، ولم يصوت لمرشحي الحـــزب أكثر من ٧٥,٣٦٠ ناخباً أو ما يعادل نسبة ٥% من مجموع أصـــوات النـــاخبين. وصحيح أنها أعلى نسبة بين النسب التي حصلت عليها الأحزاب من خارج الائتلاف

الحاكم، إلا أن الفرق كان كبيراً بينها وبين أصوات المؤتمر الشعبي العـــام (٤٠%) والحزب الاشتراكي اليمني (٢٦%) والتجمع اليمني للإصلاح (٢٠%)[٧٥].

يبدو أن ذلك ساهم في تعزيز الأزمة الداخلية في المنظمة، وأدى إلى اسـتقطاب داخلي حاد فيها، كان موجهاً ضد أسلوب قيادة سلاّم. إذ أحدثت المقاعد الســبعة الهزيلة التي حصل عليها الحزب في الانتخابات البرلمانية صدمةً شديدة له، تم تحميـــل سلاّم مسؤوليتها، وتعطيل تقييم أداء الحزب فيها. وقد اشتدت الأزمة باستقالة مجاهد أبو شوارب من القيادة. وعلى خلفية هذه الأزمة المحتدمة التي لم تكن أصابع الســلطة بعيدة عن التدخل فيها، بات الانقسام واضحاً في القيادة، وتفجر في ٩ نوفمــبر/ ت٢ ١٩٩٣، لا سيما وأن سلام اتهم بالتعاطف مع الحزب الاشتراكي اليمني إثر أزمته مع الرئيس صالح، ودعا باسم الحزب إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني، في حين بادر سلاّم بوصفه أميناً قطرياً وباسم القيادة بنشر قرارات فصل معارضيه في صحيفة "الجماهير" الحزبية. وخلال الأزمة ألغت القيادة القومية المعارضة لسلاّم منصب أمين السر ونائبه واعتبرت نفسها قيادة جماعية، ورد سلاّم على ذلك بتشكيل قيادة خماسية اعتـــبرت نفسها محور الشرعية، وعقد المؤتمر القطري الثاني في ٢٠ أكتوبـــر/ ت١ ١٩٩٤ في صنعاء، الذي نتجت عنه قيادة قطرية جديدة. واكتمل الانشقاق بعقد معارضي سلاّم بدورهم للمؤتمر القطـــري الثـــاني في صنعـــاء (٨-١٠ ديســمبر/كـــانون الأول ١٩٩٤)[٧٦].

افتتح المؤتمر علنياً وحضره حوالي ١٨٠٠ عضو يمثلون مختلف منظمات الحزب ومراتبه. وقرر المؤتمر فصل الأمين القطري قاسم سلام وعضو القيادة عبـــد الواحـــد سعيد هواش، وطالب لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في وزارة الشـؤون القانونية بعدم الاعتراف بتمثيلهما للحزب، وانتخب قيادة قطرية جديـــدة ترأســـها

الدكتور عبد الوهاب محمود (أميناً للسر)، ودرهم أبو لحوم (نائباً لأمين السـر)[٧٧].
وقد أخذ الانشقاق بعداً رمزياً بإصدار كل من المنظمتين لصحيفة "الجماهير" غير أن صحيفة جناح عبد الوهاب محمود عرفت بالجماهير الخضراء، في حين عرفت صحيفة جناح سلاّم بالجماهير الحمراء. وقد اعترفت لجنة شؤون الأحزاب وفق المعايير الـتي تنظم ترخيص الأحزاب وعملها، بجناح محمود كممثل شرعي لحزب البعث العـربي الاشتراكي، في حين لم يتمكن سلاّم على ما يبدو من تلبية شروط اللجنة، غير أنـه تم في عام ١٩٩٧ منحه تصريحاً بالعمل باسم الحزب على أن يضيـف إليـه كلمـة "القومي". وفي انتخابات ١٩٩٧ البرلمانية دخل جناح محمود في ٢٣ دائرة انتخابيـة وفاز بمقعدين وحصل على واحد وعشرين ألف صوت، في حين دخل جناح سـلام في ٦٩ دائرة انتخابية، و لم يحصل على أي مقعد، وحصل على تسعة آلاف صـوت. وفي حين أخذ جناح سلاّم يعمل تحالفياً في إطار مجلس التنسيق للمعارضـة، الـذي يقوده الحزب الاشتراكي، ووضع نفسه بذلك في مواجهة سياسية مع السلطة، فـإن جناح محمود أخذ يعمل في إطار المجلس الوطني للمعارضة.

خاتمة

انكفأ التنظيم القومي للبعث "القومي" عموماً في الوطن العربي إثر نهاية حـرب الخليج الثانية، واستمرار الحصار الدولي للعراق بعد أن كان قد شهد في السـبعينات أعلى معدلات تألقه وانتشاره. وشكل هذا الانكفاء محصلة طبيعية لانكفاء العراق إلى الداخل بتأثير الحصار. وتقدم منظمة البعث "القومي" اليمنية نموذجاً نقياً لذلك، يعيـد البعث في اليمن إلى حجمه الواقعي كأحد ممثلي التيار القومي العـربي في الخريطـة السياسية اليمنية، وكطرف من أطراف النسق التعددي-التنافسي النسبي اليمني. وقـد ضعفت في الوقت الراهن قوة المنظمة البعثية المرتبطة بالقيادة القومية في بغداد، بقـدر

ما تعززت قوة المنظمة السورية باندماجها مع جناح محمود، والعمل في إطار منظمة موحدة متكاملة.

الهوامش:

---

[١] محمد حسنين هيكل، الاتصالات بين العرب وإسرائيل، جريدة تشرين، العدد ٦٤٨٢، الأحد ٢٤/١٠/١٩٩٦، الحلقة ٥، والعدد ٦٤٨٣، الاثنين ٢٥/ ٣/ ١٩٩٦.

[٢] تجربة الحزب الوطنية والقومية في القطر اليمني، مجلة الثورة العربية (خاص بالأعضاء)، القيادة القومية، عدد ٨، بغداد ١٩٨٦، ص١٣-١٤. قارن مع: مرحلة التأسيس لحزب البعث العربي الاشتراكي - قطر اليمن من عام ١٩٥٠-١٩٩٤ (دراسة مخطوطة أعدتها قيادة قطر اليمن بناء على طلب الباحث).

[3] مقابلة في كانون الأول ١٩٩٨ مع حسين بارباع في عدن.

[4] المصدر السابق، قارن مع: حسين فوزي النجار، بريطانيا والجنوب العربي، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص٨٤.

[5] محطات أولى من تاريخ ونضال حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني، حزب البعث العربي الاشتراكي، قطر اليمن، ١٩٩٤ (من الآن فصاعداً محطات أولى). قارن مع: مرحلة التأسيس، مصدر سبق ذكره.

[6] أضواء على حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الشعب الاشتراكي، مكتب النشر والتوجيه، عدن، جنوب اليمن، سبتمبر ١٩٦٣، ص٥.

[7] نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، تحليل ونقد، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨، ص٢٦-٢٧.

[8] فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤، ص٦٨ (من الآن فصاعداً الجبهة القومية في الكفاح).

[9] تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص١٥-١٦. قارن التفاصيل في قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، دار النصر، القاهرة ١٩٦٢، ص٢١٦-٢٥٥.

[10] ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٦٧. قارن مع صادق عبده علي، الحركات الاجتماعية والسياسية في اليمن، ١٩١٨-١٩٦٧، قضايا العصر، دار الهمداني، عدن ١٩٨٨، ص١٥٥.

[11] محمد علي الشهاري، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمنية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، دون دار نشر، عدن ١٩٩٠، ص٧٠-٧١ (من الآن فصاعداً، مجرى الصراع). قارن مع تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص١٨. قارن مع: مرحلة التأسيس، مصدر سبق ذكره.

[12] الذكرى العشرينية ٢٦ سبتمبر ميلاد ثورة، كتاب ١٤ أكتوبر (٣)، ٢٦/ ٩/ ١٩٨٢، عدن، ص٦٣٥.

[13] القضاء على الملكية وأعوانها والتحرر من الاستعباد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات، وبناء جيش قوي وطني لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها، ورفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وإنشاء مجتمع ديموقراطي تعاوني عادل مستمداً أنظمته وقوانينه من روح الدين الإسلامي الحنيف، والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة، واحترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجامعة العربية والعمل على إقرار السلام

العالمي والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم. أورد البيان، عبد الله بن أحمد الثور، ثورة اليمن، ط٢، دون دار نشر، صنعاء ١٩٨٦، ص١٣٧.

(١٤) انفرد بهذه الرواية، اللواء عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٢، منشورات العصر الحديث، بيروت ١٩٨٧، ص٢١٩.

(١٥) كان من أبرزهم على صعيد الحكومة محسن العيني الذي عين لفترة قصيرة وزيراً للخارجية قبل أن يتهم البعث عبد الرحمن البيضاني بالوقوف خلف إقالته.

(١٦) تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(١٧) أورد النص كاملاً، الثور، ثورة اليمن، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

(١٨) من هذه الإجراءات إعفاء محسن العيني من وزارة الخارجية، وتجميد مدير الإذاعة، وإبعاد عبد العزيز المقالح إلى القاهرة.

(١٩) تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص١٩. كان يقود الحرس الوطني الملازم هادي عيسى (من الضباط الأحرار) والذي اشتهر بالقسوة والتهور، وأعدمه السلال بتهمة مؤامرة عام ١٩٦٦.

(٢٠) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح، مصدر سبق ذكره، ص٨٢-٨٣.

(٢١) بعض حقائق ومعلومات عن البعث وعلاقته بالـ ج.ع.م في اليمن (نشرة حزبية داخلية)، صنعاء ١٩٦٣ (الرئيس علي ناصر محمد)

(٢٢) نكسة الثورة في اليمن، أورده الشهاري، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

(٢٣) المصدر السابق، ص٨١.

(٢٤) حول زيارة السيد صديق شنشل لليمن، (نشرة حزبية داخلية)، صنعاء ١٩٦٣ (أرشيف الرئيس علي ناصر محمد).

(٢٥) نكسة الثورة في اليمن، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(٢٦) حول زيارة السيد صديق شنشل، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) انظر النص الكامل في، الثور، ثورة اليمن، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

(٢٨) المصدر السابق، ص١٥٩.

(29) الشهاري، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(30) المصدر السابق، ١١٤-١١٦.

(31) انظر النص الكامل في، الثور، ثورة اليمن، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤-١٦٨.

(32) الشهاري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠-٢٤٤.

(33) انظر النص الكامل في، اليمن شماله وجنوبه، دراسة موجزة، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، دمشق ١٩٧٥، ص٤٤-٤٧.

(34) اليمن شماله وجنوبه، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(35) للتفاصيل انظر: محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، النشأة، التطور، المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ص٣٦٥-٣٧٣.

(36) محطات أولى، مصدر سبق ذكره (نشرة). قارن مع: مرحلة التأسيس، مصدر سبق ذكره.

(37) مقابلة مع حسين بارباع في كانون الأول ١٩٩٨ في عدن، وحول ملابسات اتهام عبد الفتاح إسماعيل انظر: مذكرات الرئيس علي ناصر محمد (مخطوطة).

(38) للتفاصيل، باروت، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٥-٣٧٩.

(39) اليمن شماله وجنوبه، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥١.

(40) محطات أولى، مصدر سبق ذكره (نشرة).

(41) اليمن شماله وجنوبه، مصدر سبق ذكره، ص٥٢. قارن مع تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(42) الشهاري، مصدر سبق ذكره، ص٣١٤-٣١٥، يورد الشهاري في ضوء اتصاله بمسؤول قيادة الإقليم أن الحركة لم تمنع أعضاءها من المشاركة في الانقلاب إلا أنها عادت وقيمته كانقلاب "رجعي". وتؤكد وثيقة: مرحلة التأسيس ذلك، وتحدد الأطراف المشاركة في الحركة بزعماء الأحرار من قيادات ثورة ١٩٤٨ الدستورية (عبد الرحمن الإرياني وعبد السلام صبره)، والمشائخ الجمهوريين ومن أبرزهم (عبد الله حسين الأحمر، وأحمد المطري وسنان أبو لحوم وأمين أبو راس)، وبعض الضباط السبتمبريين (علي سيف الخولاني، حسين الدفعي، أحمد الرحومي، صالح الأشول)، وبعض الضباط المستقلين مثل عبد الرقيب عبد الوهاب قائد الصاعقة وحمود ناجي قائد المظلات، وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة مثل الدكتور حسن

مكي والدكتور محمد سعيد العطار ومحمد حياري ومحمد الربادي. وأما الأحزاب التي وافقت على قيـــام الحركة فهي البعث المصمم الأساسي لها وحركة القوميين العرب، لكن دون إقرار أي برنـــامج سياســـي مشترك.

(٤٣) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة عزام صاغية وسعد محيو، دار ابن خلـــدون، ط١، بيروت ١٩٧٥، ص٦٤.

(٤٤) الشهاري، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٣. قارن مع طريقة استقبال الضباط في الجزائر وتضايق بومديـــن في: محمد علي الأسودي، حركة الأحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقة، دون ناشر، صنعاء ١٩٨٧، ص٢٩٣-٢٩٥.

(٤٥) انظر التكرار الكبير لهذا الوصف في البيان الذي نشر الشهاري نصه الكامل، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٩-٤٠٥. وبيان المشير عبد الله السلال واللواء عبد الله جزيلان عن الوضع المتردي في الجمهوريـــة العربيـــة اليمنية، ص٤١٥-٤٢٤.

(٤٦) المصدر السابق، ص٣٩٧، قارن مع تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٤٧) بيان اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية حول التطورات الخطيرة في الجمهورية العربية اليمنيـــة، أورد نصه الكامل، الشهاري، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٣.

(٤٨) اليمن شماله وجنوبه، مصدر سبق ذكره، ص٥٥-٥٦.

(٤٩) وثيقة صادرة في ١٩/ ٣/ ٢٠٠٠ عن مكتب أمانة سر قيادة قطر اليمن (داخلية).

(٥٠) التقرير التنظيمي الذي أقره المؤتمر القومي الثاني عشر ١٩٧٥، حزب البعث العربي الاشـــتراكي، القيـــادة القومية، منشورات مكتب الدعاية والنشر والإعلام في القيادة القومية، دمشق، ص٧٨-٧٩.

(٥١) المصدر السابق، ص٧٩.

(٥٢) المصدر السابق، ص٧٩-٨٠.

(٥٣) المصدر السابق، ص٨٥.

(٥٤) معلومات ميدانية للباحث مستقاة من مقابلات عديدة مع معلمين بعثيين معارين إلى اليمن.

(٥٥) بيان مشترك بين "الجبهة الوطنية الديموقراطية" ومنظمة "حزب البعث العربي الاشتراكي"، من يوميات النضال الوطني الديموقراطي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٠، الجبهة الوطنية الديموقراطية، مكتب الثقافة والإعلام، ص٢٤-٣٠.

(٥٦) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية، دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص١٤٦.

(٥٧) انظر تفاصيل موقف الجبهة في: الجبهة الوطنية الديموقراطية في الصحافة العربية، الجبهة الوطنية الديموقراطية، الجمهورية العربية اليمنية، دون مكان، دون تاريخ، ومن يوميات النضال الوطني الديموقراطي في الجمهورية العربية اليمنية، مصدر سبق ذكره.

(٥٨) تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢. حول المؤتمر القومي العاشر انظر: قاسم سلام، البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي، باريس، دون تاريخ، ص٣٠١-٣٠٩.

(٥٩) بيان المؤتمر القومي التاسع، المصدر السابق، ص٣٠٧.

(٦٠) اليمن شماله وجنوبه، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢-١٣٣.

(٦١) تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٦٢) هذه المعلومات مستقاة من شهادة عبد المنعم الأعسم (مخطوطة محفوظة لدى الباحث). قارن مع دراسة أعدها مكتب أمانة سر قطر اليمن للباحث (محفوظة لدى الباحث).

(٦٣) الأعسم، مصدر سابق. ودراسة مكتب أمانة سر قطر اليمن، المصدر السابق.

(٦٤) التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، ت٢، ١٩٧٧، بغداد، ص٤٩-٥٤ وص٦٦.

(٦٥) الأعسم، مصدر سبق ذكره.

(٦٦) تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٦٧) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، مطبعة الكاتب العربي، دمشق ١٩٨٣، ص٥٩٣-٦٠٠.

(٦٨) اليمن شماله وجنوبه، ص٦٤.

(٦٩) تجربة الحزب الوطنية والقومية، ص٢٤.

[70] محطات أولى، مصدر سبق ذكره (نشرة حزبية).

[71] تجربة الحزب الوطنية والقومية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[72] الجبهة الوطنية الديمقراطية في الصحافة العربية، مصدر سبق ذكره، ص٤٩. وحول اتهام العراق بالمشاركة في الحملة انظر: البيانات والتصريحات الصحفية لقيادات الجبهة، منشورات الجبهة الوطنية الديموقراطية، ص٢٣-٢٤.

[73] تجربة الحزب الوطنية والقومية، ص٢٤.

[74] من دراسة لقيادة قطر اليمن، مكتب أمانة السر، مصدر سبق ذكره (محفوظ لدى الباحث).

[75] المعلومات الرقمية مستقاة من، أبو طالب، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٤-٣٠٢.

[76] من دراسة لقيادة قطر اليمن، مكتب أمانة السر، مصدر سبق ذكره (محفوظ لدى الباحث).

[77] رسالة د.عبد الوهاب محمود أمين سر قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى الأخ الأستاذ عبد الله أحمد غانم وزير الشؤون القانونية-رئيس لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، صنعاء، ١٧/ ١٢/ ١٩٩٤.

الفصل الخامس

من اليسارية البعثية
إلى حزب العمال الثوري العربي

محمد نجاتي طيارة

مقدمة:

ظهر حزب العمال الثوري العربي إلى الحياة السياسية في المشرق العربي عموما، في أواسط الستينات. ويبدو التساؤل عن نشأته وتطوره مشروعا، حين يهتم البحث بدراسة تاريخ الحركة القومية العربية، ومصائر الحزب السياسي العربي الحديث. وقد عرف هذا الحزب ثلاث محطات رئيسة على طريق ولادته، الأولى في حزب البعث، والثانية في البعث اليساري، والثالثة في الإعلان عن تأسيسه وصيرورته حزبا مستقلا.

أولا: حزب البعث العربي الاشتراكي

١- الكفاح:

في الخمسينات، كانت الفترة الذهبية لدور هذا الحزب[1]، وأوجها مساهمته في دفع سوريا إلى الوحدة مع مصر، وأخذ شقه العراقي طابع الحزب اللينيني[2]، عبر خبرة كفاحه المريرة الخاصة ضد النظام الملكي ونظام عبد الكريم قاسم. أما في فترة

الانفصال -الذي كان اغتيالاً لجنين الدولة القومية- فقد تشظّى الحقل السياسي للبعث، وبرزت في أوساطه السورية اتّجاهات وحدوية، وانفصالية (الحوراني، القطريون) وتوفيقية (عفلق-القيادة القومية)[٣]، بالإضافة إلى اتجاه التفّ حول (مجموعة جريدة البعث) التي كانت قد عادت إلى الظهور (٢١ تموز ١٩٦٢). وعلى صفحات هذه الجريدة، الناطقة باسم القيادة القومية رسمياً، عملت هذه المجموعة -فعلياً- على بلورة خط، تميّز بالنضال ضد الحكم الانفصالي من جهة، ومن أجل شكل جديد للوحدة بين مصر وسورية من جهة أخرى.

ضمّت هذه المجموعة بعض أهم قيادات الحزب: أبرزهم عبد الكريم زهور نائب حماة قبل الوحدة، ود. جمال الأتاسي الذي ترأس -فعلياً- تحرير الجريدة، وياسين الحافظ -الماركسي المنسحب سابقاً من الحزب الشيوعي السوري (١٩٥٤)[٤] والذي انضّم إلى الحزب لاحقاً[٥]-، كما تعاطف معهم د. بديع الكسم ود. سامي الدروبي[٦]. وقد احتدمت الأزمة بين هذه المجموعة وعفلق حول خطها، لكن مقالاتها -بخاصة تلك التي كان يكتبها (زهور)، وشنّ فيها معركة جريئة ضد زعيم الأمس الحوراني- ساعدت على استعادة شيء من قيمة الحزب وسمعته الوحدوية[٧]، بعد أن كان قد فقد الكثير منها، بسبب المواقف السابقة لبعض قادته. كما عملت هذه المجموعة على تحرير مجلة غير دورية في الفكر السياسي[٨]، بالتعاون مع الياس مرقص -الماركسي الآخر المفصول سابقاً من الحزب الشيوعي السوري (١٩٥٧)[٩]-، فشكّلت مقالات الجريدة ودراسات المجلة -بالإضافة إلى مساهمات مرقص والحافظ، في (تعريب الماركسية)- مصدر إلهام للبعثيين الوحدويين اليساريين، في هذه المرحلة[١٠]. بالرغم من المصائر المختلفة والمتعددة التي ستؤول إليها هذه المجموعة مستقبلاً.

كما كانت هناك أيضاً، مجموعة اللجنة العسكرية، التي تكوّنت بين الضباط السوريين في مصر خلال عهد الوحدة، وتابعت عملها بصورة مستقلة وسرية - خلال عهد الانفصال، وحتى أوائل حكم الحزب[11]- فأرسلت رئيسها ليكون قريباً من مؤتمر الحزب (القومي الخامس)[12]، وعندما اتصلت بها اللجنة التي كلّفها المؤتمر بإعادة تنظيم الحزب في سوريا[13]، وجدت أن اتجاهها أقرب إلى القطريين، نظراً لرفضها ثلاثة أمور: الناصرية وتجربة الوحدة السابقة والقيادة القومية.

في العراق، كان الموقف مختلفاً. إذ بينما كان الحزب في سورية يعاني من الانقسام والضياع، خلال مرحلة الانفصال، فقد كان هنا على العكس من ذلك "يقود المعركة ضد نظام قاس ويتصدى لقيادة الجماهير بحزم وإبداع"[14]. ولكي يتفادى الانعكاسات السلبية لمواقف القيادة القومية، التي أدت إلى خروج أكبر حلفائه من (الجبهة القومية) وانشقاق (اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار)، سارعت قيادته القطرية إلى إصدار بيان أدانت فيه الانفصال، وانتقدت نظام عبد الناصر بعبارات عامة، راعت مشاعر الأوساط الشعبية الناصرية بين المدنيين والعسكريين[15]. وبالاعتماد على تنظيمه المتين والمحكم البناء، استطاع الصمود، بل ومد نفوذه إلى مختلف الأوساط المحافظة والمعادية لقاسم، من الطبقات المتوسطة والشعبية في المدن، إلى جميع فئات الطلاب والمثقفين العراقيين. وبعد أن حصل على الضوء الأخضر من المؤتمر القومي الخامس، أصبح جاهزاً للتحرك باتجاه هدفه الذي طال انتظاره وبقيادته القطرية الجديدة: (علي السعدي، حازم جواد، حمدي عبد المجيد، حميد خلخال، محسن الشيخ راضي، فيصل حيزران، سعدون حمادي)[16].

٢- السلطة:

في ٨ شباط ١٩٦٣، تمكّن حزب البعث العراقي أخيراً من إسقاط نظام قاسم، بعد معارك دموية، شارك فيها إلى جانب تنظيمه العسكري، ميليشياه المدرّبة (الحرس القومي)، وحلفاؤه من القوى القومية والمستقلة، والمبادرين إلى التضامن معه من أعداء قاسم المتزايدين. ومستفيداً من عزلة قاسم الداخلية والعربية، بخاصة من الضعف الذي انتاب العلاقة بينه وبين حلفائه من الشيوعيين[١٧]. وخلال ممارسته للحكم، تكشّف بسرعة نقص عدّته النظرية، وفقدان برامجه الاجتماعية والسياسية، التي طالما استنجد بقيادته القومية من أجلها، فلم تسعفه إلا متأخرة بمنهاج مرحلي هزيل، لم يلتفت إليه أحد عملياً[١٨].

وأمام المشكلات الاجتماعية والسياسية المتراكمة، انفرط عقد الحلفاء. وظهر جلياً أنهم لم يتفقوا سوى على إسقاط قاسم، أما المواقف من الإصلاح الزراعي، والتأميم، وقانون الأحوال الشخصية التقدمي، والمسألة الكردية، والشيوعيين والماركسية، وعبد الناصر والوحدة. كل ذلك وغيره فقد فرّقهم وقسّمهم ذات اليسار وذات اليمين[١٩]. وانعكس ذلك حتى داخل القيادة القطرية نفسها، التي تهرّبت من مواجهة الأزمة طوال سبعة أشهر، بعد استلام السلطة، واضطرت أخيراً لدعوة المؤتمر القطري، الذي لم يفلح بدوره في حلّها، بل إنه لم يتطرّق إلى المشكلة الكردية أصلاً، رغم اشتعالها عسكرياً قبل أشهر. واتّضح أنّ الهوة سحيقة بين التيّارين، فتقرر ترحيل الأزمة إلى المؤتمر القومي القادم، وانتخبت قيادة توفيقية. ضمّت عن التيار اليساري (علي السعدي، حمدي عبد المجيد، هاني الفكيكي، محسن الشيخ راضي، حميد خلخال) وعن التيار اليميني (حازم جواد، طالب شبيب، وعسكريين لأول مرة: أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش)[٢٠].

أما في سورية، التي كانت قد شهدت سلسلة من الصراعات الحزبية والعسكرية، تمحورت حول مسألة الوحدة، رغم تقاطعها مع العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية. فقد حاول النظام الانفصالي امتصاصها، بتقديم تراجعات عديدة في مسائل الإصلاح الزراعي والتأميم والعمال. لكنه أصبح منهكاً ومحاصراً، بعد أن تدعّمت جبهة خصمه المصري باستقلال الجزائر وثورة اليمن، فأتى النظام العراقي البعثي ليكمل الطوق حوله. وصارت ثمرته دانية في صبيحة الثامن من آذار ١٩٦٣، حين تحرّكت اللجنة العسكرية البعثية، وسارعت إلى قطافها بسهولة، مستبقة بذلك تحرك الحلفاء الناصريين، ومعتمدة على حلفاء آخرين من العسكريين المستقلين. في حين كان الحزب المدني في طور إعادة التنظيم، ولم يتجاوز عدد أعضائه أكثر من (٣٥٠) حزبياً بعد[٢١].

وتحت الضغط المركزي لمسألة إعادة الوحدة، أرسل النظام السوري الجديد ممثليه إلى القاهرة، للتباحث حولها (١٤ آذار)، وتبعه وفد عراقي بعد أيام. ووقّعت الوفود الثلاثة -رغم مناورات عديدة بين مختلف أطرافها- في النهاية، ما دعي بميثاق (١٧ نيسان)، الذي أعلن عن قيام دولة اتحادية بقيادة جماعية، في مدة لا تزيد عن خمسة أشهر بين مصر وسوريا والعراق. لكن سرعان ما تبيّنت هشاشة هذا التوقيع، ببدء الحرب الخفية بين البعثيين والناصريين، مع استقالة الوزراء البعثيين الصلبين وحدوياً، إثر انكشاف تفضيل القيادة للسلطة على الوحدة[٢٢]. وأخذت هذه الحرب أشكالاً متصاعدة، من الإعلام[٢٣] إلى المظاهرات الجماهيرية إلى التسريحات العسكرية، التي ردّ عليها الوزراء الناصريون بالاستقالة الجماعية. رغم وساطة الثورة الجزائرية، وتدخّل المناضل المغربي بن بركة، فقد اشتعلت أخيراً بشكل مسلح (١٨ تموز)، انتهى بمذبحة جرت فيها دماء المعارك والإعدامات، التي لم تعرف دمشق لها

مثيلاً بعد الاستقلال. فتمّ بذلك انهيار ميثاق (١٧ نيسان)، وانسحب منه عبد الناصر.

ردّاً على هذه الأزمة، توجّهت السلطة السورية يساراً، في محاولة واضحة للهروب إلى الأمام. فبدأت بتجذير الإصلاح الزراعي، واستبدل خطابها الوحدة الثنائية بالوحدة الثلاثية، والإلحاح على الطريق الاشتراكي بديلاً عن الوحدة الملحّة، وعادت للعزف على نغمة الديكتاتورية الفردية. أما في الموضوع الفلسطيني، فانضمّت إلى مبتزّي عبد الناصر، وطالبت بإنشاء (جيش التحرير الفلسطيني) على غرار (جيش التحرير الوطني الجزائري)[٢٤].

النتيجة العملية لهذا المسار كله، كانت نسف مشروع الوحدة الثلاثية، وهو مشروع لو تحقق لغيّر وجه المنطقة بأسرها، كما سيعلق على ذلك أحد أقطاب اليسار المشرقي، في السنّ الذي تنطق فيه بومة منيرفا الهيغلية أو بومة الصدى العربية - بومة الحكمة ![٢٥].

على صعيد الحزب، بعد أن تخلّص أقطاب السلطة، من الحلفاء الناصريين والمستقلين داخل الجيش والحكومة، عملوا على عقد المؤتمر القطري الأول (آب ١٩٦٣). فطرح فيه لأول مرة "خلاف، كان طابعه العام -رغم شوائبه الشخصية والتكتيكية- خلافاً بين يسار ويمين، وبذلك شهد هذا المؤتمر بداية أزمة الحزب، كما شهد بداية ازدياد قوة العسكريين، الذين كانوا (بيضة القبّان) التي رجّحت انتصار جناح على آخر"[٢٦]. وضمّت القيادة القطرية المنتخبة ثلاثة من العسكريين -لأول مرة هنا أيضاً- (حافظ الأسد، محمد رباح الطويل، حمد عبيد) وستة من المدنيين، أغلبهم من اليساريين (نور الدين الأتاسي، محمد بصل، خالد الحكيم، محمود نوفل، أحمد أبو صالح، حمود الشوفي أميناً قطرياً)[٢٧].

٣- الانشقاق:

في هذه الظروف، التي كان الحزب فيها يحكم كلاً من سورية والعراق -والتي شهدت صراعاً حاداً على السلطة في القطرين، وصل إلى حد انعكاسه داخل الحزب، في خلافات أخذت طابعاً إيديولوجياً، وأدّت للاصطفاف في ما عرف بتياري اليسار واليمين- انعقد المؤتمر القومي السادس لحزب البعث، في دمشق (٥ - ٢٣ أيلول ١٩٦٣)، وشارك فيه (٧٣) مندوباً، أغلبهم من السوريين والعراقيين واللبنانيين، وكان بينهم أيضاً مندوبون عسكريون لأول مرة[٢٨].

ونظراً لخطورة ظروف انعقاده من جهة، ولأهمية نتائجه التي توصّل إليها، أو تتالت بعده من جهة أخرى، فقد اعتبر المؤتمر القومي السادس -بحق- مرحلة فاصلة في تاريخ الحزب، وأصبح من الشائع الحديث عما قبله وما بعده.

جاء في البيانات الصادرة عنه[٢٩] أنه (ناقش قضايا الحزب التنظيمية، وتقريراً سياسياً أعدّه المؤتمر القطري السوري، وتقريراً عقائدياً). وأصدر مجموعة من القرارات والتوصيات شملت (إلغاء المادة ١١ من دستور الحزب التي توحي بالتعصب القومي، الاهتمام بتركيب الحزب الاجتماعي، تأكيد مبدأي القيادة الجماعية والديموقراطية المركزية، حق الجماهير بانتقاد الحزب، تحديد العلاقة بين الحزب والدولة وتمييزهما عن بعضهما، إعلان قيام دولة اتّحادية بين سورية والعراق مفتوحة أمام مصر، السعي لحل المسالة الكردية سلمياً). كما انتخب قيادة قومية موسّعة (عفلق، صلاح جديد، حمود الشوفي، أمين الحافظ، خالد العلي، أسعد عكا، الرزاز، السعدي، عبد المجيد، الشيخ راضي، البكر، عمّاش[٣٠].

أما الوقائع فقد بيّنت أنّ المؤتمر شهد نقاشات عاصفة، تركّزت حول التقرير العقائدي -الذي كتبه بصيغته الأولى ياسين الحافظ، وقدّمه جبران مجدلاني إلى

المؤتمر[٣١]- الذي شكّل انقلاباً على الجهاز المفاهيمي لحزب البعث. إذ شنّ نقداً حاداً ضد مفهوم "الاشتراكية العربية وخصائصها الأصيلة"، وأدان "المنطق الحدسي" وفكرتي "النخبة" و"صراع الأجيال"، وكافة أشكال التفكير الذاتي كالارتجال والنظرة التقريبية والكسل العقلي، والتفكير الوعظي، وسائر النزعات المثالية". وطالب بالانتقال إلى المنطق العلمي الذي يقوم على التحليل الموضوعي لظروف النضال، وعلى التحليل الملموس للأوضاع الملموسة في الوطن العربي، التي ما تبرح في تطور وتغيّر وأقرّ مبدأ تلازم النضالين القومي والاشتراكي[٣٢]. وحسم التقرير خياره الإيديولوجي، في الاعتماد على "منطق التفكير الاشتراكي العلمي في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، الذي هو منطق جدلي، ينطلق من الإقرار بوجود تناقض في المجتمع القومي، ووجود صراع بين الطبقات"[٣٣].

وإذ أحنى اليمين رأسه بصعوبة، أمام فصول التقرير -في مسائل الوحدة والحرية والطريق العربي إلى الاشتراكية، بعد مهاجمته تغلغل الشيوعيين من خلالها[٣٤]- فقد رفض بصورة قطعية مقدمته؛ التي اعترفت بحق تقرير المصير للشعبين الفلسطيني والكردي[٣٥]. وأثار جدلاً طويلاً حولها، بحجة خلوّها من الطابع القومي للحزب[٣٦] مما دعا المؤتمر إلى عدم الموافقة عليها، وتكليف لجنة برئاسة الأمين العام لصياغة مقدمة أخرى بديلة[٣٧].

وحين وجد يساريو البعث العراقي عند رفاقهم السوريين ما كانوا يفتقدونه؛ من الثقافة والدّعم الإيديولوجي. بدورهم وجد اليساريّون السوريّون عند رفاقهم العراقيين الحزب الجماهيري والممارسة الغنيّة، فشكّل الفريقان مع حلفاء من العسكريين السوريين أغلبية كبيرة، اهتمّت بتمرير التقرير العقائدي، وتراجعت مُرحّلة بعض الخلافات إلى ظروف أخرى مناسبة. في حين انصرف اليمين -بخبرته-

إلى النتائج، لذلك خرجت القيادة القوميّة الجديدة هجينة، تضمّ عناصر من التيّارين. لكنّ العسكريين كانوا أكبر الرابحين، حيث أصبح لهم دور المرجّح بين التوازنات، كما أعطاهم التقرير العقائدي شرعيّة ثوريّة، بالإضافة لما أعطاه من شرعيّة لمبدأ "الحزب القائد"[٣٨].

سيعترف اليساريّون لاحقاً، حين يمارسون النّقد الذّاتي أو تنطق لديهم بومة منيرفا -بعد انكشاف عدم تطابق حساب الحقل مع حساب البيدر، واتّضاح ركوب السّلطة الفعليّة على حصانهم العقائدي- بأنّ "التناقضات الموجودة في الحزب في سورية والعراق انتقلت على نحو أو آخر إلى المؤتمر القومي السّادس... وأنّ المناقشات التي جرت حول التقرير العقائدي لم تكن صريحة أو جدّية. لقد كان همّ بعض العناصر اليساريّة لفلفة الموافقة على التقرير دونما مبدئيّة ووضوح كاف. وأنّ مشاكل الحزب لم تناقش بصراحة، فالجميع كانوا يناورون، اليمين واليسار، والجميع كانوا يعتقدون بأنّ المؤتمرات الحزبية غير قادرة على حلّ التناقض، وأنّ الحل لا يمكن أن يأتي إلا بالتآمر. لا من وراء ظهر الجماهير فحسب، بل من وراء ظهر القواعد الحزبيّة أيضاً. كانت مشكلة السّلطة هي التي تشغل بال الطرفين"[٣٩].
بالمحصلة، لقد أعلن هذا المؤتمر عن تواكب مشروعين؛ مشروع السلطة، ومشروع الثورة، لكنه أضمر أيضاً مسار انفكاكهما !

ثانياً: حزب البعث اليساري

لم يتأخر رد اليمين طويلاً على نتائج المؤتمر القومي السادس، فحين دعت القيادة القوميّة لعقد المؤتمر القطري الاستثنائي للحزب في العراق (١١ تشرين الثاني ١٩٦٣)، من أجل انتخاب أعضاء بدلاء للقيادة القطريّة. وبعد قليل من افتتاح جلساته، اقتحمت مجموعة من العسكريين قاعة المؤتمر، وتحت تهديد السّلاح، نصّبت

قيادة قطريّة جديدة برئاسة أحمد حسن البكر، وقامت بطرد قادة اليساريين خــارج البلاد (علي السّعدي، حمدي عبد المجيد، هاني الفكيكي، أبو طالب الهاشمي). وأعقب هذا الانقلاب العسكري الحزبي، انقلاب عسكري آخر على الحزب بمجمله، بعد أيام قليلة (١٨ تشرين الثاني) حيث تم اعتقال عدد كبــير مــن البعثيــين وأنصــارهم، ومطاردتهم في كامل العراق[٤٠].

أمّا القيادة القومية التي كانت منشغلة بصراعات السّلطة السورية، فإن تدخّلها -غير المبدئي عقب الانقلاب الأوّل- ساهم في تسهيل الانقلاب الثاني، الذي دعــي بنكسة حكم الحزب في العراق. ووجدت هذه القيادة فرصتها هي الأخرى للــرد، خلال المؤتمر القطري الاستثنائي السوري (كانون الأول ١٩٦٣) فتحــالفت مــع العسكريين لتطارد رموز اليسار، ملقية عليهم مسؤولية النكسة[٤١].

وتابع الأمين العام (عفلق) ردّه بتشكيل لجنة تحضيريّة استبعد العراقيين منــها، من أجل عقد دورة استثنائية للمؤتمر القومي، لدراسة أسباب النكســة ونتائجــها. فقاطعت الدعوة منظمات حزبية عديدة، تمثّلت في فروع العراق ولبنان واليمن وليبيــا وغزّة ويوغوسلافيا وبريطانيا وأنقرة و(٣٠) مندوباً من سوريا[٤٢]. لكنّ عفلق مضــى في خطّته، فتمّ عقد المؤتمر القومي الذي دعي بــ(السابع الاستثنائي) ما بــين (١٣-١٧ شباط ١٩٦٤) بالمسرح العسكري بدمشق، في جوّ متوتّر وخلافي[٤٣] بغيــاب المقاطعين، الذين سيطلق عليهم اسم (المنشقّين) أو (السعديين)!. وتضمّــن جــدول أعمال المؤتمر: التحقيق في أوضاع العراق وإنشاء محكمة حزبيّة من أجلها، وانتخــاب قيادة قوميّة جديدة، بعد تمزّق القيادة السّابقة[٤٤].

هكذا "تمّت أربعة انفجارات (كان اثنان منها انقلابين عسكريين مكشــوفين) خلال ستة أشهر فقط. لقد أعلنت هذه الانفجارات، نهاية وجود جســد تنظيمــي

للحزب، حيث أصبح مجرّد حشد عاجز من الأفراد أمام سطوة القطّاع العسكري أوّلاً، وأمام أبوية قياداته التقليديّة ثانياً. وفي هذه الفترة أيضاً عاد إلى الحزب (مناضلو ربع السّاعة الأخيرة)، كما عاد إليه (القطريّون). وبالتعاون مع العسكريين، تسلّقوا ظهر الحزب وظهر السّلطة، فتابعوا مهمّة عفلق، وطاردوا كل عنصر يساري في الحزب بحقد وشراسة"[٤٥].

رداً على عقد مؤتمر عفلق، تداعى اليساريّون المستبعدون والمقاطعون لتشكيل لجنة تحضيرية[٤٦]. ترأسها حمدي عبد المجيد رئيس المؤتمر القومي السّادس، فدعت هذه اللّجنة بدورها لعقد مؤتمر قومي مقابل، أطلق عليه اسم المؤتمر القومي السابع اليساري. وحسب مصادر الحزب التقليدي، فإن المؤتمر المذكور عُقد في دمشق ما بين (١٤-٢١ آب ١٩٦٤). وحضره (٢٤) مندوباً من أصل (٤٧) مفترضين، وترأس جلساته هاشم الربيعي، كما انتخب قيادة قومية ضمّت (حمدي عبد المجيد أميناً عاماً، علي السعدي، ضياء الفلكي، هاشم الربيعي، محمد زكي يونس، رياض رعد، أحمد فرحات، محمد بصل، حمود الشوفي، طارق أبو الحسن، تحسين....)[٤٧].

جاء في البيان السياسي الصادر عن هذا المؤتمر أنّ "العناصر اليسارية في الحزب التي التفّت حول مقررات المؤتمر القومي السادس، ثمّ تجمّعت في جناح حزبي في بادئ الأمر.. حاولت بإخلاص يحركه ضرب من الحنين إلى إطار سياسي عاشت فيه، وناضلت كي تدفع بمجمل الحزب إلى التطور.. إلى تجاوز نفسه، وجهدت لكي تعيد الحزب إلى تيار العصر-تيار الجماهير، لكن القوى اليمينية والتقليدية امتنعت عن التطور، ومنعته عن قسم من الحزب، وهنا وجد الجناح اليساري نفسه مدعواً إلى الانفصام نهائياً من الإطار التقليدي، معلناً من خلال مؤتمره القومي السابع ولادة حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري"[٤٨].

ولم يقف مؤتمر البعث اليساري عند هذا الحد، في تصفية خلافاته مع الماضي وآثاره -أي مع الحزب التقليدي- عند المستويات التنظيمية والتكتيكية، بل مضى إلى كامل أبعادها في المستويات الاستراتيجية والإيديولوجية أساساً. ففي هذا المستوى الأخير، أوصى المؤتمر بأن تكون "مهمة تطوير القواعد التي انفصلت عن الإطار التقليدي مهمة نوعية لا درجية. وتتلخص بتثقيفها بمقررات المؤتمر القومي السادس، وإلغاء بعض التسويات الإيديولوجية التي وردت فيه"، وأكّد المؤتمر "أن المهمة هي الانتقال النوعي من المنطق البرجوازي الصغير إلى المنطق الاشتراكي العلمي".

في المستوى الاستراتيجي، أدان المؤتمر "المنطق النخبوي الذي يفترض الحزب تجسيداً لمصالح الشعب وقائداً له على نحو مسبق.. دونما اعتبار للحقائق الموضوعية الملموسة، المتعلقة بالوضع الحقيقي للتيارات الجماهيرية وتوزيع القوى السياسية" ورأى أنّ ذلك "هو أحد الأسباب الأساسية التي أفقدت الحزب التقليدي كل أفق استراتيجي، وعطّلت حواره مع الحركات السياسية الأخرى، التي تعبّر عن حقيقة قومية أو طبقية موجودة فعلاً في الواقع". الأمر الذي أدّى إلى "اعتباره البديل لكل وجود سياسي آخر، وعملياً إلى انزلاقات فاشيّة في مواقفه من الفئات السياسية الأخرى، وإلى تكريس نفسه وصياً على الشعب". وانطلاقاً من ذلك، فقد أعلن المؤتمر بأن حزب البعث اليساري "ليس إلا مجرد فئة من فئات اليسار العربي، التي يناضل على قدم المساواة وبتواضع من أجل توحيده، وعلى مستوى الوطن العربي كلّه".

لقد شكّل هذا الإعلان نقداً ذاتياً، واعترافاً بخطأ الممارسات السياسية السابقة، بخاصة تجاه الناصريين والشيوعيين. ويمكن القول، أنه كان تأسيساً لتوجه ديمقراطي،

لم يكن مألوفاً على الساحة السياسية العربية، التي طالما شهدت صراعات قامت على إلغاء الآخرين، وعدم الاعتراف بهم.

استكمالاً لذلك، قام المؤتمر بدراسة للحزب في إطاره التقليدي، وبمراجعة تجربة حكمه ونقدها، معترفاً بـ"مشاركته في المسؤولية عن أخطاء الماضي، لا من أجل التبرير، بل من أجل تجاوزها واقعياً من خلال النضال العملي". ثمّ تداول في دراسات تحليلية، فقوّم إيجابياً الناصرية بتجربتها الجديدة في مصر وخارجها، وطرح بخصوصها استراتيجية (التحالف مع النقد). أما في المسألة الكردية، فقد أكّد المؤتمر حق تقرير المصير للشعب الكردي، وضرورة إنهاء الصراع المسلح معه، والنضال من أجل المصلحة المشتركة للشعبين العربي والكردي معاً. وفي قضية فلسطين، أكدّ المؤتمر أنه لولا التجزئة ولولا التخلف والاستغلال لما كان ممكناً قيام إسرائيل، لذلك فإنه يطالب باستراتيجية واقعية ثورية تستلهم هدفي الثورة العربية الأساسيين (الوحدة والاشتراكية) من أجل تحرير فلسطين. وأخيراً، ناقش المؤتمر تقريراً حول الوضع السياسي في المشرق العربي والآفاق الاستراتيجية للثورة العربية. وفوّض القيادة المنتخبة بصياغة هذه الدراسات والعمل على نشرها[٤٩].

ثالثاً: حزب العمال الثوري العربي

رغم إعلان البعث اليساري عن نزوعه للتحوّل، إلى نواة حركة سياسية عمالية فلاحية، اشتراكية ثورية، فلم يكن إنجاز ذلك متوقعاً -بطبيعة الحال- على النوايا الثورية وحدها. حيث بقيت علاقات الاحتكاك قائمة مع جسد الحزب التقليدي، في مجتمع عربي سادت فيه العلاقات الماضوية تحت أقنعة الحداثة المشّة، واتسعت الطبقات الوسطى لتشكل أغلبية اجتماعية، نشأت في إطارها معظم النخب السياسية المشرقية خلال الخمسينات والستينات[٥٠]. لذلك كان من الطبيعي تردد

الأفراد و الكتل في انحيازاتهم الإيديولوجية، وتنقّلهم هنا وهناك يساراً ويميناً، بخاصّة مع وجود سلطة للحزب في سورية، ولها ما لها من ترغيب وترهيب!.

هكذا، بينما كانت انشطارات البعث تتسع، بين الحزب (التقليدي) والحزب (اليساري) أفقياً وعمودياً في العديد من منظمات الحزب القطرية، وتأخذ سياق الانحيازات الاجتماعية السياسية أحياناً، انسحب بعض (رفاق الطريق) متراجعين، أو معتذرين من القيادة التقليدية توبة أو رغبة! ليجد حزب البعث اليساري نفسه أخيراً أمام خيارات، كانت مرحلة الانشقاق قد أجّلتها!.

١- المجلس القومي الأوّل (التأسيس)

في تشرين الثاني ١٩٦٥، عقد المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث اليساري. وحسب مصادر هذا المؤتمر[٥١]، فقد حضره مندوبون عن جميع منظمات الحزب في الوطن العربي وخارجه. وبإجماع المندوبين تقرّر اعتباره مجلساً قومياً أوّل، مارس صلاحيات المؤتمر القومي كاملة، نظراً للظروف التي عاشها الحزب، وبغية حسم المسائل التالية:

أولاً: مسألة اسم الحزب، فقد أجمع المندوبون على ضرورة تبديل الاسم للأسباب التالية[٥٢]:

١- كونه حزباً جديداً كلياً، لا صلة له بحزب البعث على كافة الصعد، "فمقرّرات المؤتمر القومي السادس ليست مقرّرات حزب البعث، إلا من حيث الشكل، إنّها مقرّرات الحزب الجديد من حيث الجوهر وهي التي وضعت الأسس الإيديولوجية للانشقاق، ومهّدت له".

٢- ضرورة حل التناقض بين تلك المقرّرات وبين اسم الحزب.

٣- عجز البعث عن اللّحاق بحركة الجماهير العربية.

٤- المعاني والدّلالات المحافظة لكلمة بعث.
٥- المدلول البرجوازي الصغير لكلمة بعث وسطي طبقياً، بعكس سعي الحزب الجديد لكي يكون حركة ثورية عمالية.
٦- عدم تغطية نعت اليساري لحقيقة الحزب الجديد.

وقد أقرّ المجلس بالإجماع إلغاء اسم الحزب القديم، ومضى في راديكاليته حتى النهاية، في اختيار الاسم الجديد (حزب العمّال الثوري العربي)، الذي بنيت صياغته على "الاعتبارات التالية:
١- أن يدلّ على سيمائه الطبقية، وانتسابه إلى الطبقة العاملة بالذات
٢- أن يشير إلى رفض المذهب الإصلاحي في التطور، ويثبت الطابع الثوري للحزب.
٣- أن يستوعب حقيقته الوحدوية".

ثانياً: مسألة مشروع النظام الداخلي، وفيها ناقش المجلس تقرير القيادة المركزية القومية حول مسائل التنظيم النظرية والعملية، وأقره مع ملاحقه (سيماء الحزب الطبقية، البناء التنظيمي للحزب، حول مفهومي الحق والواجب الحزبيين، النقد والنقد الذاتي، الأخلاق الاشتراكية، الدراسة في الحزب..) ثم كلّف القيادة المنتخبة بإعادة صياغته على ضوء المناقشات. وقد تم نشر القسم النظري منه تحت عنوان (الماركسية ونظرية التنظيم الثوري)[٥٣].

أتى اهتمام التقرير بمعالجة هذه المسائل، على نحو غير مسبوق. وفعلاً "لم تول أية حركة سياسية تقدمية في الوطن العربي -قبل هذا التاريخ- المشاكل الفكرية للتنظيم العناية الكافية، و لم تستطع تنظيرها على نحو معمق وموصول مع القضايا الملموسة للثورة العربية.. لقد كان ينظر إلى مشاكل التنظيم من زاوية تكنيكية محضة،

كما كانت تعالج على هذا الأساس. وكان توجيه العمل التنظيمي، يجري إما عفوياً أو بمجرد نقل ميكانيكي شكلي لتجارب أخرى". لكنّه يأخذ "شكله الملح الآن، باعتبار أنّ الثورة العربية قد بلغت مرحلة حرجة لا يمكن تجاوزها جدلياً، إلا إذا قام تنظيم ثوري يستطيع استيعاب حركة الجماهير وتنظيمها وقيادتها". وبعد أن حلّل التقرير دعائم العمل الثوري (الإيديولوجية والتنظيمية والسياسية) ومدى تلاحمها. بيّن أهمية الدور الذي يلعبه العمل التنظيمي والحساسية التي يرتديها، باعتباره شكل التوسط بين النظرية والممارسة. ونظراً لذلك فـ"إن بناء نظرية للعمل الثوري منبثقة عن النظرية العامة للثورة، تعتبر مسألة أساسية من مسائل الثورة" ولهذا جهد التقرير في محاولة الإجابة على عدة أسئلة "ما العلاقات بين الحزب الثوري والطبقة والجماهير، وكيف تبنى؟.. كيف تشحذ حساسية الحزب الثوري تجاه كل جديد، وكيف تعزز قدرته على التعلم دوماً؟ وبكلمة: كيف تحمى حياته الداخلية من التيبس الدوغمائي؟".

من أجل ذلك، درس التقرير تجربة الحركة الاشتراكية العالمية، في إنضاج فكرة التحرر الذاتي للطبقة العاملة، بدءاً من ماركس، إلى روزا لوكسمبورغ، إلى ولادة المفهوم اللينيني للحزب، الذي جاء جزءاً من استراتيجية وتكتيك الحركة العمالية الثورية الروسية، ليستنتج أنّ هذه التجربة "إذا ما فهمت فهماً ديالكتيكياً تشكّل أساساً سليماً لتجربة ثورية عمالية في بلد متخلف" وذلك تأكيداً على أهمية العامل الذاتي في التطور.

ثم انتقل إلى دراسة موضوعة الانفصال التنظيمي بين الطبقة وحزبها، الذي جاء عبر جدل عنيف وطويل بين جناحي الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية (البلشفيك والمنشفيك)، حول شروط العضوية في الحزب الثوري. فأكّد أنّ ذلك

الجدل، هو ما أعطى الانفصال طابعه الجدلي والتاريخي من جهة، وهو الذي أملى اعتبار الحزب مسؤولاً أمام الطبقة والجماهير، خاصة في موقف الحزب السياسي من أخطائه. الذي رأى فيه لينين علامة الجدية والالتزام، فطالبه بالاعتراف به جهاراً، ومعالجته أمام طبقته والجماهير.

أما حول مسألة (موضوعية الحزب وذاتية الجماهير)، فلاحظ التقرير "أنّ تجربة لينين لم تحلها بشكل حاسم، نظراً لظروف التجربة الروسية والمرحلة البيروقراطية التي بدأت تنشأ في الحزب البلشفي، وقد لفتت هذه المسألة انتباه لينين في أواخر حياته، ثم أصبحت تشكل صلب الممارسة الستالينية". فظاهرة الانحطاط التي أصابت التجربة التنظيمية اللينينية، على يدي ستالين والستالينية، لا تفسَّر بدور ستالين الفرد فحسب، بل بعدد من العوامل الموضوعية (تأخر روسيا، وضع الطبقة العاملة الروسية، الاستعمار والتآمر الرجعي الدولي، التصنيع السريع.. إلخ). ورأى التقرير، أنّ الممارسة الستالينية قد أدّت إلى تبسيط موضوعات لينين حول التنظيم وتسطيحها، "فانفصلت المركزية عن الثقة العميقة بالجماهير، وأصبحت مركزية بلا ديموقراطية وبلا مسؤولية أمام الجماهير. لقد أصبح الحزب والجماهير مجرد (موضوع) وأصبح المركز القيادي (الذات)". هنا استفاد التقرير من مساهمة التجربة الصينية في تطوير هذه المسألة، فلاحظ "أنّ ماوتسي تونغ دفعها خطوة إلى الأمام، في صياغته لموضوعتي (خطّ الجماهير) و(التعلم من الجماهير)". حيث لا تعني الأولى جعل ما هو كامن وغير شعوري في آراء الجماهير شعورياً وراهناً فحسب، بل تعني رفعه أيضاً –استناداً إلى النظرية العامة– إلى مرتبة الوعي.. أي إنضاج ذاتية الجماهير، ورفعها إلى مستوى موضوعي. أما الثانية، فتنبثق من ثقة عميقة بالجماهير وحسّها السليم، مما يضمن تصحيح أخطائها، وقدرتها على التعلم عبر تجربتها الخاصة فقط.

على ضوء مناقشة هذا التقرير وملاحقه، تم إقرار مشروع النظام الداخلي للحـــزب، انطلاقاً من الأسس الرئيسية التالية(٥٤):

١- أنّ الحزب بمجرّد فصيلة طليعية من الطبقة العاملة، لذا ينبغي اعتبار الطبقة العاملـــة هي الأساس والمنطلق، وبالتالي الحرص دوماً على علاقة صحيحة بـــين الحـــزب والجماهير، وعلى هذا الأساس أقرّ المجلس تبني موضوعـــيّ (خـــطّ الجماهـــير) و(التعلم من الجماهير) كدليل لنضاله. وفي إطار ذلك، نوقشت مسألة (النصـــير) الموروثة عن البعث، وجرى نقدها باعتبارها فكرة غير ديمقراطية، فتقرر تصفيتها، وتطبيق شروط العضوية بخصوصها(٥٥).

٢- تحديد جوهر البناء التنظيمي في مبدأ المركزية الديمقراطية، وفي إطار هذا المبـــدأ جرى نقد غياب مفهوم (مركز) الحزب في تجربة البعث التنظيميـــة، وكذلـــك غياب مفهوم (الديمقراطية) عن التجربة التنظيمية الستالينية العربية.

٣- اعتبار المؤتمر القومي والقيادة المركزية القومية وحدهما مركز الحـــزب وإقـــرار صلاحياتهما المختلفة تبعاً لذلك. وقد رفض المجلس من خلال هذا الأساس، منطق التجزئة الذي يعتبر "الحزب مجرد ائتلاف منظمات قطرية".

ثالثاً: في مسألة تحديد الأسس الإيديولوجية للالتزام بقضية الطبقة العاملـــة، اعتـــبر المجلس التراث الثوري. لنظرية الاشتراكية العلمية أساساً لهذا الالتزام، ودليلاً له. لكنه حذّر من ظاهرة (اللفظية)، ومن "محاولـــة ضغط الفكـــر الثـــوري الاشـــتراكي في (برشانات) تُبسّط الواقع، وتقسره وتسلب الفكر الاشتراكي طابعه النقدي". وإذ نقد المجلس ظاهرة الانحطاط، التي أصابت الماركسية اللينينية على يدي المدرسة الســـتالينية بعامة، والأحزاب الشيوعية العربية بخاصة. فقد أكد على ارتباط النظرية بالممارســـة، واستشهد بالتجربة الثورية الصينية وكذلك بالتجربة الثورية الروســـية، وفيـــهما لم تتبلور النظرية إلا من خلال الكفاح المديد. بينما اكتفى الستالينيون العرب بـــالاطلاع

السطحي على تلك التجربة، ونسخ قراراتها الأخيرة. ولهذا لم تظهر نظرية للثورة العربية "ماركسية تماماً كما هي عربية تماماً" أسوة بوصف الصينيين لنظريتهم بأنها "ماركسية بشكل تام، كما أنها صينية بشكل تام أيضاً".

هذه الاستنتاجات التي برزت خلال النقاش، نبهت المجلس لتصفية حدين أو خطرين: "الهروب إلى اللفظية الماركسية رداً على الخواء الفكري في حزب البعث" من جهة، و"الثرثرة الصبيانية المطالبة بـ(نظرية جاهزة) تصبح دستوراً، يحمل علم الأولين والآخرين" من جهة أخرى. من هنا، توصل المجلس إلى أنّ "على الحزب مهمة أساسية، هي واجب المساهمة ببناء نظرية العمل الثوري العربي، في الوطن العربي"، والتي ستتابع أساساً نهج "تعريب الماركسية"، الذي كان قد أسّسه بعض الماركسيين العرب منذ سنوات، وبدأ يروج في العديد من الأوساط اليسارية العربية.

في هذا الإطار، أوصى المجلس القيادة المنتخبة بـ"تهيئة مشروع وثيقة نظرية تلخّص المقولات الأساسية للماركسية، وتحدّد مكان اللينينية في التراث الماركسي، وتوضّح دور النظرية والممارسة في نضال الجماهير الثوري، وترسم المنطلقات الإيديولوجية الماركسية لفهم الواقع العربي الملموس وتحليله، وتكون بمثابة مرشد ودليل لتطوير وتعميق الوعي". كما أوصى أيضاً بنشر مشروع هذه الوثيقة، بغية مناقشتها وإنضاجها، وعرضها على أوّل مؤتمر قومي قادم[٥٦]!

رابعاً: مسألة الوضع السياسي العربي. حيث ناقش المجلس تقرير القيادة المركزية القومية حوله، والذي أوضح الأزمة التي تعانيها الثورة العربية، ثمّ كلّف القيادة المنتخبة بإعادة صياغته على ضوء المناقشات، وقد نشر جزء أساسي منه بعنوان (أسباب أزمة الثورة العربية)[٥٧].

انطلق هذا التقرير، من تحديد المشكلات المطروحة على النضال العربي (مواجهة الاستعمار والصهيونية والعروش وقوى الإقطاع والبرجوازية الكبيرة والرجعية بمؤسساتها المختلفة، والاقتصاد الكولونيالي والتخلف والتجزئة) فوجد أنه على الرغم من كون هذه المشكلات هي من مهام الثورة الديموقراطية "لكنّ عجز البرجوازية الوطنية، طرح ضرورة دمج المرحلة الديمقراطية بالمرحلة الاشتراكية، أدى إلى تسلّم البرجوازية الصغيرة قيادة الثورة العربية". وساعدت في ذلك ظروف (ضعف التصنيع، ضعف الطبقة العاملة العربية على الصعيدين العددي والسياسي، هيمنة نمط الإنتاج البضاعي والملكية البرجوازية الصغيرة، متطلبات كفاح الاستعمار والصهيونية، تضخم الجيوش العربية، ضم البرجوازية الصغيرة لجمهرة كبرى من المثقفين، وغياب حركة طليعة).

ومضى التقرير في تحليل الأساس الطبقي الاقتصادي للبرجوازية الصغيرة، الذي يجعل منها طبقة وسطية رجراجة، مما يمنعها من أن تكون قائدة لمرحلة تاريخية كاملة. فتأخذ خياراتها طابع التذبذب الذي تمليه دوافع ذاتية، أكثر مما تأخذ طابع الحتمية الطبقية المحددة والمستقرة، ويتجلى ذلك في "خلطها بين الاستراتيجية والتكتيك، وتحويلها التكتيك نفسه إلى مناورة مقطوعة عن أي تخطيط استراتيجي. من هنا، كان مصدر الانتهازية التي تميز عملها السياسي" كما يجد وضعها الطبقي تعبيره الإيديولوجي، في رفضها الاشتراكية العلمية، كإيديولوجية ثورية حتى النهاية -التي هي ليست صيغة سحرية لحل المشكلات والتناقضات، لكنها كمنهج قادرة على توقعها وتوجيهها إيجابياً- في حين تندفع البرجوازية الصغيرة إيديولوجياً، في نزعة تجريبية كثيراً ما تكون انتهازية. مع احتمال أن تقودها إلى مشارف الاشتراكية، أو تتحول إلى تخبط أعمى. إن لم تحاول -أكثر من ذلك- ابتداع إيديولوجية مسبقة خاصة بها، قد تهدد بتحولها إلى مواقع فاشية جديدة!

بذلك تتضح موضوعة التقرير المركزية، القائلة بأنه على الرغم من وجود "أسباب عديدة للأزمة الراهنة التي تعيشها الثورة العربية، فإنّ جذور هذه الأزمة كامنة -بالأساس- في عجز القيادة البرجوازية الصغيرة عن متابعة النهوض بالمهام التي تفرضها الثورة العربية، في هذه المرحلة[٥٨].

وعند تحليل تجربة البرجوازية الصغيرة العربية، وتخبطها في النضالين الوحدوي والاشتراكي، توصّل إلى أنها قد أعطت كل ما يمكنها. وإنّ "كل محاولة للخروج بالنضال العربي من أزمته الراهنة، لا بدّ أن تكون في تجاوز قيادة البرجوازية الصغيرة. وإن نضال الجماهير الشعبية، وبخاصة الطبقة العاملة، هو وحده عامل هذا التحلوز". وذلك لا يعني فك التحالف الاستراتيجي مع البرجوازية الصغيرة، بل يعني ضرورة التمايز التنظيمي والإيديولوجي في إطار هذا التحالف. مما يكفل استمرار الثورة العربية، وتحقيقها لمهام "الثورة الديمقراطية ذات الأفق الاشتراكي" في ظل ظروف الصراع الدولي الراهن.

خامساً: أجرى المجلس تقويماً للبيان السياسي للمؤتمر القومي السابع، فأكّد على صحة موضوعاته الاستراتيجية، وبخاصة منها موضوعة (التحالف مع النقد) بشأن مصر الناصرية. وجرى إيضاح الفرق بين الأقطار التي تعاني حالة انفصال مثل سورية ومصر، والتي أصبحت الوحدة فيها مسألة مركزية، والأقطار الأخرى التي تعاني حالة تجزئة. كذلك أكّد المجلس سلامة موقفه المبدئي مع حقّ تقرير المصير للشعب الكردي، وأنّ الحزب يناضل في سبيل ذلك من موقف ديموقراطي واشتراكي معاً، مما يضمن وحدة أراضي العراق والمساواة بين الشعبين، بلا قسر ولا تسلّط وبلا ضيق أفق قومي برجوازي صغير.

وقابل المجلس بارتياح التطوّر الإيجابي في علاقاته مع القوى السياسية الأخرى، وأوصى باستمرار تطويرها مع الاتحاد الاشتراكي والحركة الشيوعية، على قاعدة

الحوار العلني كلّما أمكن، كما رحّب بانتهاء ردود الأفعال العاطفية مع حزب البعث، وأكّد على ضرورة إقامة علاقات موضوعية معه على أساس الموقف السياسي وحده.

وأخيراً، عالج المجلس مسائل تطوّر الحزب ونشاط منظماته ومركزه، فتوقف عند بعض السلبيات، بخاصة في نشاط منظّمة العراق الراجعة إلى ظروفها القاسية وإلى إرث العراق الخاص. وطالب بإجراء عملية تصحيح مزدوجة، تنهي رواسب الاستقلال الذاتي، بالتثقيف والتوضيح من جهة، وبالحفاظ على وحدة الحزب وانسجام سياسته من جهة أخرى، ثم أنهى المجلس أعماله بانتخاب ق.م.ق جديدة[٥٩].

لقد احتلّ هذا المجلس مكانة مرجعية في تاريخ الحزب الجديد، الذي كان أول انشقاق عن حزب حاكم في تاريخ العرب الحديث، مما أعطاه دوراً مميزاً في التأسيس لمشروع ثورة لا ترى في السلطة هدفاً، بل مجرد وسيلة. ومنذ إعلانه عن تأسيس حزب (ع) بخطّه السياسي ورؤيته المتميزة في تبني الماركسية اللينينية، سيفتح ذلك الإعلان باباً لم يعد ممكناً إغلاقه، أمام العديد من الأوساط اليسارية العربية. لكنه سيضع الحزب الوليد أمام خيار العمل (تحت الأرض)، وقد قطع نهائياً مع سلطات البرجوازية الصغيرة.. التي كانت قد نجحت في دفع كل أشكال المعارضة، إلى غياهب العمل السري. بعد أن تمكّنت من انتزاع السياسة من المجتمع، وشرّعت ذلك أحيانا فجعلته حكراً على الأجهزة وأحزابها، في العديد من أقطار الوطن العربي.

٢ - البرنامج الديمقراطي الوحدوي

في هذه الفترة، شهدت سورية فصولاً جديدة من الصراع على السلطة، بين أجنحة الحزب الحاكم. كان بعضها سياسياً، وبعضها حزبياً، وسالت الدماء في

بعضها الآخر. ثم توّجتها حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي أخذت طابعاً يسارياً، وطردت تيار القيادة القومية من الحزب والسلطة معاً.

في مواجهة المأزق السوري المستمر، انبرى حزب (ع) للتحذير من الحلول الانقلابية والمؤقتة، وبادر لطرح برنامج ديمقراطي وحدوي، يشكّل الشرط الضروري للخروج من الأزمة. وأصدر بذلك بياناً، وزّعه ناشطوه في مختلف المدن السورية وبعض أريافها[٦٠]. مصراً بذلك على النضال الديمقراطي العلني، وعلى استعادة السياسة لفاعليتها الواعية، في العودة إلى الجماهير واستنهاضها. وكرّر المطالبة بنفس البرنامج، في بيان تالٍ بمناسبة الأول من أيار، ثم في بيان آخر حول مسألة النفط وشروطها الوطنية. وبدأ بإصدار جريدته المركزية، ونشر بياناته ودراساته النقدية وحواراته فيها، وفي جرائده القطرية التي ستصدر تباعاً، في كل من سورية ولبنان والعراق[٦١].

كان من نتائج طروحات حزب (ع) وأساليب عمله العلنية، أن توترت العلاقات بينه وبين السلطة السورية. التي لم تكن ترحب بطبيعة الحال، بأية محاولة لإعادة السياسة إلى المجتمع، وعملت على قوننة ذلك منذ أوائل حكمها[٦٢]. فانتهزت فرصة التوتر الناشبة إثر مؤامرة (٨ أيلول)، وقامت منذ أواخر أيلول بمطاردة الحزب، واعتقال (٢٤٠) شخصاً من كوادره وأنصاره في كامل القطر. كان بينهم مجموعة عمالية من حلب، قادها المناضل النقابي المخضرم فيصل بدوي[٦٣]، ومجموعة من المثقفين أبرزهم جورج طرابيشي. ومجموعات أخرى من الأرياف وطلاب الجامعة، كان معظمهم من قيادات الصف الثاني في حزب البعث سابقاً، بالإضافة إلى محمود الميس وهشام عبدو من قيادة منظمة لبنان، وبدون أن يقدّموا لأية محاكمة أو توّجه لهم أية تهمة، أفرج عنهم على دفعات، كان آخرها في العاشر من حزيران ١٩٦٧[٦٤].

***

على المستوى القومي، كانت (حرب التحرير الشعبية) تجد أنصاراً جدداً لها، بين فئات اليسار العربي ومخيمات الشعب الفلسطيني. بينما وجدت إسرائيل فيها أعذاراً مناسبة، للعدوان المتكرر على سورية والأردن. وبدوره وجد فيها النظام السوري (اليساري) فرصة لتهريب جيشه النظامي، تحت شعار (الجيش لحماية الثورة وحرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين)[٦٥]. بعد أن فقد هذا الجيش جاهزية دفاعه -المشبّهة بخط ماجينو- عبر التصفيات المنهجية لهيئات ضباطه[٦٦]، في الصراعات ضد الناصريين والمستقلين وأجنحة البعث المختلفة. وفي حين انشغل العراق هو الآخر بصراعاته وتصفياته الداخلية، مالت مصر للاكتفاء عربياً، وانصرفت إلى تنميتها الوطنية، بعد أن أرهقتها معارك الانفصال واليمن ومزاودات اليسار واليمين العربيين.

في تشرين الثاني ١٩٦٦، حدّدت قيادة حزب (ع) "التناقض الأساسي للثورة العربية، بين مصالح الشعب العربي وبين الاستعمار والصهيونية" وحذّرت من أن الخلاف بين القاهرة ودمشق قد عطّل مسيرة الثورة العربية، وهدر الطاقات التقدمية العربية في دوامة صراع هامشي، وأكّدت "أنّ قضية فلسطين لن تحل إلا في إطار الثورة العربية ككل"[٦٧].

لكنّ رياح التاريخ جرت بما لا تشتهي سفن النوايا الطيبة (أو الثورية). وأدّت تجريبية عبد الناصر إلى تخليه عن استراتيجيته التنموية، وخضوعه للابتزاز، عندما أغلق مضائق تيران وطلب سحب البوليس الدولي. فوجدت إسرائيل والامبريالية الفرصة لشنّ عدوان (٥ حزيران)، وأتت الهزيمة التي أناخت بثقلها على الأمة[٦٨].

٣- حزيران (الهزيمة لاختبار كلي)

عقب الهزيمة، انتشر سيل من الأدب السياسي النقدي، تراوح بين التبخير والتبرير للأنظمة التقدمية -الذي فشل العدوان بسبب عجزه عن إسقاطها!- وبين

تعذيب الذات. بينما سبح حزب (ع) ضد التيار، وكتب أبرز قادته (ياسين) مع بعض رفاقه تحليلاً حول الهزيمة[٦٩] تبدّت فيه رؤية واقعية وثورية. رغم اعتماده على مقولتين، طبقوية (البرجوازية الصغيرة) واقتصادوية (التخلف)، كمفتاحين لتفسير الهزيمة.

الأولى، كانت قد استخدمت في تحليل أزمة الثورة العربية، فوضعها في إطار تاريخي "منذ الانفصال، وحتى حزيران، بدا واضحاً أنّ الثورة العربية قد أصبحت في مرحلة اختناق وأزمة لأن البرجوازية الصغيرة، قد استنفدت قيادتها، وجاءت "حرب ٥ حزيران إعلاناً عن سقوط هذه القيادة".

أما الثانية، فوضعها في إطار اجتماعي سياسي، إذ حلّل الشواهد الاقتصادية الدالة على دوران نظام عبد الناصر -النظام النموذجي الأفضل للبرجوازية الصغيرة- في حلقة التخلف المفرغة، وكشف حدوده وعدم كفايته للخروج من هذه الحلقة. نظراً لبقائه في حدود الكفاح الاقتصادي، وعدم انتقاله إلى الكفاح ضد الأسباب العميقة للتخلف، والمتمثلة في العوامل الاجتماعية والسياسية.

وحدّد أهداف عدوان ٥ حزيران، فأجملها في ضرب المحتوى العربي للناصرية. هذا المحتوى الذي شكّل العدو الواقعي للسياسة الإسرائيلية والإمبريالية، رغم تخندقه في مواقع دفاعية منذ حرب ١٩٥٦، وهدوئه وبراغماتيته، بالمقارنة مع ثوراوية الآخرين وحروبهم الكلامية.

و لم يتوقف عند ضعف الاستراتيجية العربية -التي اتسمت بخصائص البرجوازية الصغيرة، المعروفة بالعفوية وضيق الأفق والتقلب والوسطية الانتهازية- ولا عند التكتيك العربي، كأسباب مباشرة للهزيمة فحسب. بل مضى إلى عمارة المجتمع العربي، ليبحث فيها عن جذور تلك الهزيمة وأسبابها العميقة. مستنداً في ذلك إلى

الجوهر النقدي للماركسية، وأبحاثها حول الحروب؛ التي تعلّم فيها لينين من الاستراتيجي الكبير كلاوزيفتس "أنّ الحرب اختبار لجميع قوى الأمة من اقتصادية وتنظيمية" وأنّ "القوة العسكرية كقوة قبضة اليد، رهن بصحة الجسم السياسي وحيويته وصحة المجتمع وحيويته كله". فواجه نتائج الهزيمة بعقلانية باردة، كشفت أنّ "إسرائيل والامبريالية قدمتا للعرب فاتورة بما حققوه خلال ٢٠ عاماً مضت على الهزيمة الأولى، فاتورة تتناول شتى الميادين السياسية والاقتصادية والتقنية والحضارية والعسكرية بالتالي".

كانت الحرب إذاً، "اختباراً حقيقياً لبنى المجتمع وهياكله وحركته وسير تطوره.. وبكلمة: كانت اختباراً للثورات التي نصنع، وللإيديولوجيا التي توجه هذه الثورات، وللطبقات التي نهضت بها". فجذور الهزيمة تتمثل في: ضعف بنى المجتمع العربي وشللها، تناثر الكيان العربي (التجزئة)، العوامل الاجتماعية والسياسية للتخلف، أطر وبنى المجتمع التقليدي (الإيديولوجية)، القيادة البرجوازية الصغيرة.

وفي محاولة استشراف الطريق إلى تجاوز الكارثة، أعلن أنّه "لا يطمح لتقديم وصفات ثورية ولا مخططات كاملة، نظراً لاعتقاده الجازم، بأنّ معركة تحرير فلسطين سير نضالي معقد طويل، مادامت هذه المعركة جزءاً لا يتجزأ من الثورة العربية المعادية للامبريالية". لذا فإن فهم طبيعة إسرائيل فهماً علمياً يشكّل قاعدة بناء استراتيجية واقعية وثورية في آن معاً. وهنا رد على من يعتقد أنّ الصلة تكتيكية بين إسرائيل والامبريالية، أو أن إسرائيل مجرد صنيعة إمبريالية. فحلّل السير التاريخي لنشوئها، الذي دلّ على أنها "جزء من حركة أوروبية توسعية في القرنين التاسع عشر والعشرين، فهي بالتالي موجة من أمواج الامبريالية على العالم الذي سمي فيما بعد بالعالم الثالث. اتخذت شكل استعمار إسكاني دامٍ، أخلى الأرض من سكانها الأصليين. وعلى هذا فهي بالإضافة لدورها التسلطي المحلي، رأس جسر للعالم الرأسمالي المصنع وسط عالم

متخلف". ولذلك كانت "علاقة التحالف العضوي بينها وبين الامبريالية أعمق وأبعد مدى من التحالف الاستراتيجي" بالإضافة إلى أن لها "استراتيجيتها الخاصة، التي تنطلق من صغرها (قزامتها) وغربتها المحلية، والتي لا تتناقض قط مع استراتيجية الامبريالية، وتنسجم معها".

وانتقل التحليل إلى استراتيجية حرب التحرير الشعبية، ففنّد الفهم الشائع لها مستشهداً بالتجربة الفيتنامية "التي أثبتت أن الحرب النظامية هي الهدف الأخير لحرب الغوار.. وأن بناء المؤخرة له أهمية استراتيجية فيها" وبذلك "فضح نفاجة اللعب الديماغوجي بقضية فلسطين، والكامن في الفرق بين شروط استراتيجية الحرب الشعبية طويلة الأمد، والخرمشة التي نشهدها".
واستنتج أخيراً "أن معركة تصفية آثار العدوان (التي تحتل -ويجب أن تحتل- في المرحلة الراهنة المكان الأول على الصعيد التكتيكي) تقتضي إشراك الشعب بالمعركة، الأمر الذي سيكون ضمانة للنصر من جهة، وضمانة للنفس الطويل من جهة أخرى، كما سيكفل تنمية حركة الجماهير الشعبية وصعودها، مما يمهّد لمتابعة مرحلة أخرى في الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية".

لكن هذه الواقعية، التي جعلت التحليل يقف مع معركة تصفية آثار العدوان، حملت معها بقايا لغة إيديولوجية، ولهجة ظافروية، حين انتهت إلى القول: "في كل الأحوال، فإن حرب ٥ حزيران، مهما تكن نتائج جولة ثانية محتملة، ستكون إحدى النقاط الفاصلة في تاريخ الثورة العربية، وستكون إشارة هجوم شاملة تشنها الأمة العربية، تحت قياداتها الماركسية اللينينية الثورية. في سبيل دك معاقل الامبريالية، واختراق أسوار التخلف، وتحويل الاستقلال الشكلي والكيانات المبعثرة، إلى تحرر اجتماعي حقيقي يتصاعد إلى الاشتراكية في إطار الوحدة العربية"(٧٠).

انسجاماً مع هذه الاستراتيجية، شارك حزب (ع) مع بعض أطراف الحركة الوطنية السورية، في الدعوة لقيام جبهة وطنية تقدمية لا تنغلق على الحزب الحاكم (آذار ١٩٦٨) من أجل توحيد الصف الوطني، وحشد جميع الطاقات في المعركة، رداً على الهزيمة. لكن السلطة رفضت هذه الدعوة كلياً، واعتبرتها مجرد محاولة للتسلل والمشاركة في الحكم. أما الحزب الشيوعي الذي كان يدعم النظام منذ ٢٣ شباط - مكتفياً في البداية بمشاركة شيوعي بالوزارة بصفته الفردية، ولاحقاً بتمثيله بعضو من اللجنة المركزية- فقد انسحب بعد الحوارات الأولى حولها[٧١]!

وهكذا، حين كان زلزال حزيران، يقوّض كثيراً من دعائم النظام العربي السائد، وتنتج عنه سلسلة من المراجعات والتداعيات. كان أولها وأهمها في النظام الناصري -بدأها عبد الناصر بنفسه، حين تحمّل المسؤولية وتقدّم باستقالته، فالتفّت الجماهير حوله في طوفان ٩ و١٠ حزيران- فإنّ هذا الزلزال لم يدفع النظام السوري (اليساري) إلا إلى مزيد من التشرنق حول سلطته (التقدمية). وتركّزت جميع جهود الفريق الحاكم فيه "نحو الداخل وإلى مزيد من التغيير لوجه سورية باتجاه اليسار"[٧٢]. فلم يشارك في مؤتمر القمة العربي -مؤتمر اللاءات الشهيرة (الخرطوم آب ١٩٦٧)- بحجة رفض التعامل مع الأنظمة الرجعية! وعرقل سياسات التضامن العربي، ومحاولات إقامة جبهة شرقية مع الأردن والعراق. مكتفياً بدعم الفدائيين، ونفخ نار حرب التحرير الشعبية. وتوّج سياسته هذه، برفض الحكومة السورية لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، واتهام الآخرين بقبول التسوية.

أما داخلياً، وفيما عدا بعض الإفراجات عن المعتقلين السياسيين والخصوم السابقين[٧٣]، التي بدأت في ٩ حزيران. فإن أجهزة عبد الكريم الجندي الأمنية عادت إلى سيرتها السابقة. وقامت اعتباراً من أيار ١٩٦٨ بحملة اعتقالات واسعة[٧٤]،

استهدفت الأطراف المشاركة في التوقيع على ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية (الاتحاد الاشتراكي، القوميون العرب، حزب العمال الثوري العربي، الاشتراكيون العرب، البعث-تيار القيادة القومية). وكان من أبرز المعتقلين د. جمال أتاسي، وعبد الكريم زهور، وياسين الحافظ، وأسامة الهندي ولاحقاً د. جورج حبش. حيث بقوا في زنزانات السلطة أكثر من تسعة أشهر، و لم يفرج عنهم، إلا نتيجة ضغط ما عرف بأزمة حزب البعث حينها[٧٥].

في العراق،كان حزب (ع) قد لحقه ما لحق غيره من القوى السياسية المعارضة، من قبل سلطات ما بعد تشرين ١٩٦٣. فركّز البرنامج الذي أقرّه مؤتمره القطري الأول ١٩٦٨ رغم لغته الشعبوية واليسارية على المخرج الديمقراطي للأزمات العراقية، بأتجاه العمل من أجل الوحدة، طوال فترة ما قبل حزيران[٧٦]. أما بعد عودة البعث إلى السلطة ١٧ تموز ١٩٦٨، فقد حاول الحزب تجاوز موروث الصراع العراقي المرير، والخاص بـ(التقدميين)!. ودعا -انسجاماً مع استراتيجيته القومية- إلى جبهة وطنية عريضة، تدعم قيام الجبهة الشرقية[٧٧].

مع قدوم العام ١٩٦٩، كانت الجمهورية العربية المتحدة قد أخذت -وحدها- تنفض غبار الهزيمة، وتنتقل فعلياً من مرحلة الصمود إلى مرحلة الردع على الصعيد العسكري، واستطاعت حركة الجماهير فيها، بضغوطها المباشرة (طوفان حزيران ٦٧، ومظاهرات العمال في حلوان ٦٨، ثم مظاهرات الاسكندرية والمنصورة) وغير المباشرة، أن تقضي على مؤامرات اليمين المصري، وأن تفضح المضاربين العسكريين، وتدفع باتجاه تحديث الجيش. لكن دورها المحوري هذا لم يكن كافياً وحده لتصفية آثار العدوان، نظراً لإمكانات النظام وحدوده. من هنا رفع حزب (ع) شعار التضامن العربي في تلك المرحلة، وبدت له أهميته حاسمة، كشعار تكتيكي فيها[٧٨].

في سورية، "ظهرت بوادر ترقيع (جبهة شرقية) بالاشتراك مع العراق والأردن، وأُطلق سراح سجناء سياسيين آخرين، كما تشكّلت حكومة ذات قاعدة أوسـع. وخرجت سورية من عزلتها، وعادت إلى حضور مؤتمرات القمة العربية"[٧٩]. فطالب حزب (ع) بإقامة "جبهة شرقية جادة وحقيقية، تكون محور التضامن العربي، الـذي يشكّل وحده نقطة انعطاف في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل. يجعـل العـرب مؤهلين لخوض معارك استنـزاف -ولا نقول انتصار كامل- ضد اسرائيل"[٨٠].

على هذه المسألة ركّز البيان السياسي (بعد عامين من الهزيمـة) لقيـادة الحـزب في ١٩٦٩، ورأى أنها تتطلب "بناء وحدة وطنية للشعب داخـل الأقطـار المشـاركة بالجبهة الشرقية.. بسبب التلاحم وروح التضحية الذي تخلقه هذه الوحدة الوطنيـة.. لقد أثبتت تجربة ٥ حزيران أنّ شعباً ممزقاً مهاناً مقهوراً لا يمكن أن يحارب".

ورفع البيان شعار التضامن العربي كشعار تكتيكي أساسي ضمن رؤيته الاسـتراتيجية لمسائل التناقضات الأساسية والثانوية، رغم علمه بـ"طابعه الإصلاحي وآثاره السلبية في تجميد الصراع الطبقي. معارضاً بذلك "الثورية الزائفة والمزايـدات البرجوازيـة الصغيرة"، ومتوجهاً به إلى الجماهير العربية، "لا كوسيلة استرجاع للرجعية العربيـة، بل كوسيلة ضغط عليها".

ثم توقف مطولاً، عند بعض الأخطاء الشائعة في قضية تحرير فلسطين، وتكتيك تصفية آثار العدوان. فوضّح معنى رفض الهزيمة، في الالتفاف الجماهـيري حـول العمـل الفدائي. رافضاً بذلك التفسيرات الطبقوية اليسارية من جهة، والإقليمية - الدينية من جهة أخرى، التي لم يخل تاريخ الثورات العالمية من ظاهرات شبيهة لها. واصفاً إياهـا بأنها تمثل "المرض الأكثر انتشاراً لدى الاتجاهات البرجوازية الصغيرة، التي تحـاول أن تصبح ماركسية لينينية"[٨١]، وكان لينين قد دعاه بـ(مرض الجملة الثورية). فحـدد البيان مظاهره هنا في:

١- التشكيك في جدوى الحرب النظامية، واعتبار العمل الفدائي بديلاً وحيداً.
٢- الخلط بين التكتيكي والاستراتيجي في قضية تحرير فلسطين وانتزاعها من سياقها العربي.
٣- طمس المنحى الوحدوي للنضال العربي، والسقوط في ضرب من العدمية القومية.
٤- معارضة شعار التضامن العربي كتكتيك مرحلي تحت شعارات طبقية لفظية.
ووجّه البيان نقداً عنيفاً لليساريين، الذين استشهدوا بانتصارات حروب التحرير في فييتنام وكوبا، وسكتوا عن الظروف الموضوعية والذاتية التي رافقت تلك الانتصارات والإخفاقات أيضاً. كمن تحدث كثيراً عن "غيفارا الذي احتل هافانا، ثم صمت عنه حين عجز عن كسب فلاح واحد في بوليفيا".

هذه الحقائق دفعت لاستدعاء "صياغة استراتيجية وتكتيك خاصين لمعركة تحرير فلسطين، عن طريق تحليل الواقع الموضوعي، لا عن طريق المقارنات مع التجارب الثورية الأخرى فقط". لذلك توصّل البيان إلى "أنّ الظروف العربية الراهنة المحيطة بالعمل الفدائي، تجعله قادراً فحسب أن يلعب دوراً هاماً في معركة تصفية آثار العدوان" أما الأمر الحاسم في المعركة فيتعلق بـ(ميزان القوى) بين العرب وإسرائيل، هذا المفتاح الواقعي الذي لاحظ البيان أنّه يشكّل قاعدة التفكير السياسي - العسكري الاسرائيلي، سيكون أحد أهمّ مفاتيح تحليلات الحزب القادمة.

وأكّد البيان أخيراً حقيقة "أنّ الحل النهائي لقضية فلسطين لن يأتي إلا عبر الثورة العربية وبعوازاتها، لذلك كان تضليلاً دماغوجياً محاولة تصويرها، وكأنّها قضية معزولة عن معركة الشعب العربي العامة الشاملة". وذلك ضد النزعة الرائجة يومها، التي كانت تعتبر "أنّ تحرير فلسطين عتلة الثورة العربية ومقدمتها وطليعتها" هذه الحقيقة المركزية، رافق الحزب في التركيز عليها المفكر الياس مرقص، في كتابه

نقد الفكر المقاوم[٨٢] وقال بصددها في كتاب آخر "المعركة الفلسطينية ليست الكل، بل هي جزء من الكل الذي له وحده الوجود الحقيقي المليء. من يستنتج من المحورية الفلسطينية لهجوم وتقدم العدو، المحورية الفلسطينية المباشرة للثورة العربية والكفاح العربي، إنما ينفي مفاهيم الجزء والكل والمحورية والفرق والعلاقة، ويترل تفكيره إلى مستوى فعل منعكس مطلق وغير شرطي، إلى مستوى إحساس دون مستوى الإدراك"[٨٣].

***

على المستوى التنظيمي، كان حزب (ع) قد خسر عدداً هاماً من أعضائه، عبر حملات الاعتقال والتفكيك المتكررة التي تعرض لها في كل من العراق وسورية. ورغم ذلك، فقد مثّلت تلك الحملات نوعاً ما من مصفاة ساهمت بتنقية جسده وتصليب عوده. فتمكن من تجديد هيئاته، وإحياء تنظيمه باستمرار. واستطاع بفضل تلك التجربة كسب جماهير جديدة إلى صفوفه، وأخذ موقعاً لافتاً في إطار الحركة الوطنية في القطرين المذكورين. وامتدّ إلى ساحات جديدة، حيث سيعمل علناً في لبنان، وسيلتحق أفراد منه بحركات المقاومة الفلسطينية المختلفة[٨٤]، كما سيسهم في بعض تكوينات اليسار الجديد في عمان والخليج العربي[٨٥].

أما على مستوى حياته الداخلية، فقد تأخّر انعقاد مؤسساته القومية طوال هذه الفترة، و لم يعقد سوى مجالسه القطرية، نظراً للظروف التي تعرّض لها منذ تأسيسه. لكنه تمكّن أخيراً من عقد مجلسه القومي الثاني (شباط ١٩٧٠)، الذي مارس صلاحيات المؤتمر القومي كسابقه أيضاً.

أشار البيان السياسي الصادر عن هذا المجلس[٨٦]، إلى حضور مندوبين عن سائر المنظمات الحزبية في الوطن العربي، وأنّ المجلس ناقش نشاطات القيادة التنظيمية والسياسية خلال الفترة السابقة، كما أقر الخط السياسي العام الذي انتهجته،

وكذلك بيانها "بعد عامين من الهزيمة"، مع تسجيل ملاحظات حول أسلوبه التحليلي المفتقر إلى اللهجة النضالية، والروح الرفاقية في النقد، ثم حول الالتباس الذي لم يوضحه البيان بين التضامن العربي الرسمي (مؤتمرات القمة) وبين التضامن العربي الحقيقي المطلوب؛ والذي يتيح حشد كل طاقات الأمة فعلاً.

بصدد هذه المسألة، أكّد البيان أهمية تغليب التناقض الأساسي مع الامبريالية والصهيونية، الذي ينبغي أن يبقى طوال هذه المرحلة التكتيكية؛ مرحلة تصّفية آثار العدوان. رغم عمل اليمين العربي من جهة، واليسار الرسمي الحاكم من جهة أخرى، على إفشال التضامن العربي.

وفي ردّه على الطروحات اليسراوية الجديدة أشار البيان إلى أن "المدخل الحقيقي إلى المعركة، هو مدخل قومي، فقيادة اليسار (البروليتاري) ليست شعاراً يطرح بل هي واقع يتحقق في مجرى النضال اليومي". كما أنّ "المقولة الطبقية الخالصة حول البرجوازية الصغيرة غير كافية بمفردها لتقييم هذه السلطة أو تلك". فالبرجوازيات الصغيرة لا ينبغي أن توضع جميعها في كيس واحد، والمقياس الوحيد لتقييم دورها، إنما هو مكانها في المعركة الفعلية. وإذ أكّد البيان أيضاً "أهمية توضيح الهدف الاستراتيجي للثورة العربية، وتمييزه (لا فصله) عن هدفها التكتيكي في المرحلة الراهنة"، استناداً إلى العلم اللينيني للاستراتيجية والتكتيك الثوريين. فقد لاحظ خطأ شعاري تحرير فلسطين أولاً وتحرير فلسطين أخيراً، لأن "معركة تحرير فلسطين معركة تاريخية طويلة معقدة، وهدفا تحرير فلسطين وتحقيق النهضة العربية (الوحدة + الاشتراكية + التحديث) يتفاعلان تفاعلاً ديالكتيكياً.

ثم انصبّت مناقشاته حول تطور الموقف العربي بعد حرب حزيران، فلاحظ التأثير المحدود للمعارك الفدائية وأنّ أهداف إسرائيل بعيدة عن تصفية مشكلة فلسطين أو التوقيع على معاهدة صلح مع العرب. ومن يراقب "سير المعارك في شتى الجبهات،

يلاحظ أن الجبهة المصرية هي الجبهة الوحيدة الفعّالة والجدية في إحداث خسائر إسرائيلية، وأنّ العربية المتحدة تقف وحيدة (ما عدا ليبيا مؤخراً) في المعركة"، وميزان القوى لم يصبح بعد في صالحها. لأن "عبد الناصر يعاني خوفاً مثلثاً من الامبريالية والرجعية العربية والرجعية المصرية"، وما زال عاجزاً عن تعبئة الجماهير للصمود الطويل؛ الذي يتطلّب توفير مناخ ديموقراطي شعبي، يطلق مبادرات الجماهير من أجل ذلك الصمود، ويضع حجر الأساس لحل مشاكل التطور المقبل في المتحدة.

نتيجة لذلك توصّل البيان إلى "أن المهمة الأولى لجميع الوطنيين العرب الآن، هي في تحقيق التضامن العربي مع المتحدة، وإنهاء عزلتها"، وحشد جميع الطاقات في المعركة إلى جانبها.

هنا، ناقش البيان دور الأنظمة المشرقية في المعركة، فلاحظ مدى "إسهام النظامين السوري والعراقي في إفشال التضامن العربي، وكذلك مدى تأثير تناقضاتهما على إفشال الجبهة الشرقية". في حين أن المطلوب هو "دخولهما في المعركة بكل طاقاتهما وتلك ضرورة لا بد منها لتصفية آثار العدوان تصفية ظافرة". وهذا الدخول إنما يبدأ ببناء الوحدة الوطنية.

وعندما تدارس البيان احتمالات الحل السياسي، التي يكثر الحديث حولها، فنّد أوهامها، مذكراً "بطبيعة المعركة التاريخية الطويلة والمديدة، التي لن يكون أي حل سياسي -إذا حدث- إلا مجرد وقفة بين حروبها القادمة". وتوقف عند ظروف المقاومة الفلسطينية وتطورها وإيديولوجيتها، فدرس الأزمة التي يعيشها العمل الفدائي ومواقف كلٍ من منظماته منها. وكشف عن "التغطية الوهمية لتلك الأزمة"، التي تأخذ شكل مطاردة الحلول السياسية من جهة، والعمل على شرشحة النضال العسكري النظامي -الذي تقوم به المتحدة- من جهة أخرى. وانطلاقاً من واقع علاقة القضية الفلسطينية بالقضية العربية، ومن موقع المسؤولية القومية لا من الموقع

الإقليمي لـ(الجبهة المساندة)، دعا البيان حركة المقاومة إلى "إعادة صياغة استراتيجياتها ومهماتها التكتيكية والتنظيمية"، ودحض وتفنيد الأفكار الخاطئة وتجاوزها جدلياً. مثل أفكار (الثورة الفلسطينية والترهّل القطري وحزيران الملوك!)، وبخاصة فكرة (الدولة الفلسطينية الديمقراطية المزعومة)، وجذورها الكامنة في العدمية القومية والإقليمية والفهم السطحي للامبريالية!.

هذه الدعوة، وضّحت أهمية العامل الذاتي (الوعي) في مستقبل المقاومة وتطورها. وفي "تجاوز الخطأ الرهيب، الذي قد يكو ن قاتلاً"، والمتمثل في "عدم نجاح المقاومة حتى تاريخه بتوحيد شعب الضفتين الأردني والفلسطيني"، وفي عدم العمل "من أجل مخرج وطني وحدوي في الأردن؛ سيكون كفيلاً وحده بجعل (الضيعة الأردنية) جاهزة وناضجة لأي عملية وحدوية" على مستوى دول الطوق.

واختتم البيان بدعوة "المشرق العربي خاصة، والشعب الفلسطيني بالأخص، إلى أن يضع ثقله مع الاتجاه العربي ضد الاتجاه الإقليمي. لأن انتصار الأخير في مصر، هو انتصار الإقليمية على الوحدة، هو انتصار الامبريالية على الثورة العربية، هو انتصار إسرائيل وتكريسها. وهو في النهاية والنتيجة، موت الأمل في ثورة وحدوية اشتراكية، على المدى القريب على الأقل".

***

بعد المجلس القومي الثاني، دفع الحزب إلى تأسيس (دار الحقيقة) عام ١٩٦٩ في بيروت، وتفرغ عضو (ق.م.قو - ياسين) للإشراف الثقافي عليها، فأصدرت هذه الدار -قبل أن يتركها في عام ١٩٧٣- بعضاً من أهم الكتب تأليفاً وترجمة للمكتبة العربية[٨٧].

وفي سورية، استهدف البرنامج الثقافي الثاني الذي أعدته ق.م.قط.

١- الاطلاع على أسس الفكر الماركسي اللينيني.

٢- دراسة أهم قضايا العصر: الامبريالية، المسألة الكولونيالية، التخلف، المسألة القومية، الثورة الاشتراكية.

٣- دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لسورية والوطن العربي.

٤- دراسة خط الحزب.

٥- دراسة برامج الأحزاب الأخرى ومواقفها.

٦- دراسة أسس النشاط العملي للحزب والأحزاب الثورية الأخرى.

كما تضمّن مستويات ثلاثة لتدرج دراسة هذا البرنامج، وقائمة بالكتب والمصادر، ومقترحات لطرائق الدراسة وتنظيمها[٨٨].

٤- ما بعد الناصرية (عودة برنامج الثورة القومية الديمقراطية)

في أوائل تموز ١٩٧٠ طرح مشروع روجرز، وأدى قبول العربية المتحدة له إلى بلبلة وانقسام جديد في الصف العربي، وإلى هيجان اليسراويين العرب ضد عبد الناصر، واقامه بقبول الحل الاستسلامي والتصفوي. حتى التنظيمات الناصرية لم تدافع عن موقف عبد الناصر، في حين أن ق.م.قو لحزب (ع) وقفت موقفاً صاحياً وجريئاً بصدد هذه المسألة. ففي بيانها الذي أصدرته في هذه المناسبة[٨٩] حلّلت مشروع روجرز وظروفه، وانتهت إلى حتمية فشله، وكونه مجرد مناورة أمريكية أخرى في سياق المعركة التاريخية الطويلة والمعقدة بيننا وبين إسرائيل والامبريالية. ودعت الجماهير العربية والقوى الثورية إلى دعم موقف عبد الناصر التكتيكي. الذي طالبته بإحداث تغييرات بنيانية في نظامه، لتوفير مناخ أكثر ديموقراطية لمشاركة الشعب في المعركة، مما يضمن شروط الصمود الطويل فيها. كما أكّدت على أهمية تغليب التناقض الأساسي على كل التناقضات الأخرى، وتحقيق التضامن العربي في المعركة. وحذّرت المقاومة الفلسطينية من "الافتراق عن جماهير القومية الملتفّة حول

الشعب المركز. كونوا صاحين وواعين أنّ النظام الأردني يترصّدكم، فإذا لم تحم جماهير الأردن مؤخرتكم فأنتم هالكون، وهذه الجماهير لن تحمي مؤخرتكم مادامت بعض قياداتكم تريد أن تحولكم إلى قوة في وجه الـ ج.ع.م".

لكن نزعة الطفولة اليسارية التي كانت تجتاح المشرق العربي، في ذلك الصيف، لم تبق حزب (ع) بمنجاة منها هو الآخر. فظهر تأثيرها في الدورة الاستثنائية للمجلس القطري السوري الثاني للحزب، الذي دعي في أواخر آب إلى مناقشة الأزمة الناشئة عن مشروع روجرز ومضاعفاته. وكان هذا المجلس -في ظل الظروف الأمنية والواقعية للحزب- اجتماعاً موسعاً، ضم ق.م.قط وقيادات فروع المحافظات التي يتواجد فيها الحزب، ومثّل ق.م.قو فيه، موفدها من لبنان رياض رعد، الذي شرح رؤية القيادة للأزمة، ودافع عن موقفها من تكتيك عبد الناصر، وحذّر من عزله عن الأفق الاستراتيجي لسياسة (التحالف مع النقد) التي يعتمدها الحزب في علاقته مع الناصرية، وكذلك من مخاطر النزعة اليسراوية التي قد تؤدي إلى إفشال التضامن العربي. في حين برزت أغلبية معارضة لهذا التحليل، واضطر المجلس تحت ضغطها، إلى اتخاذ قرار توفيقي، تمثّل بالتحفظ على بيان القيادة وعدم توزيعه أو إعلانه داخل سورية![٩٠].

وصدق ما توقّعه البيان المذكور سريعاً، فبعد فترة قصيرة، جاءت مجازر أيلول في الأردن. وتحقق شكل آخر لتعريب الحرب، عندما تورّطت المقاومة الفلسطينية بأجمعها في معارك شاملة مع النظام الملكي، الذي كان يتحين الفرص مع حلفائه لضرب المقاومة وتصفيتها. و لم تتوقف المعارك إلا بعد التدخل الكثيف لعبد الناصر، وانعقاد مؤتمر القمة العربية في القاهرة. لتأتي وفاة عبد الناصر المنهك عقب انتهاء جلساته، فتضع الأمة العربية أمام مرحلة جديدة.

كان من أولى تداعيات هذه المرحلة، التغيّر السياسي الذي حدث في سورية. إذ انعكست مجازر أيلول، ومحاولات توريط الجش السوري في معاركها، على الصراع الداخلي المتفاقم بين أجنحة السلطة. وأدّت إلى قيام الحركة التصحيحية (١٦ ت٢ ١٩٧٠). فاتّخذ حزب (ع) موقفاً إيجابياً منها، ورحّب بطروحات القيادة القطرية المؤقتة، لإقامة جبهة من القوى السياسية التقدمية اعتبرها "المدخل الجدّي لتعبئة طاقات الشعب في سورية تعبئة كاملة" و"لجعل اتّحاد الجمهوريات العربية اتحاداً حقاً". وأعلن في نفس الوقت رؤيته لخلاص سورية من مأزقها وأزمة الحكم فيها، حيث رأى أن شروط الحد الأدنى للمشاركة في الجبهة المطلوبة هي:

"١- الحوار العلني أمام الجماهير ومناقشة الطروحات على صفحات الجرائد وليس في الغرف المغلقة، ليكون الشعب مشاركاً وحكماً في آن واحد.

٢- تحديد الفترة الانتقالية.

٣- إطلاق الحريات العامة.

٤- تحديث الجيش وإعادة الكفاءات إليه"[٩١].

وقد شارك ممثّلان للحزب في الحوارات التمهيدية حول هذه الجبهة، لكنّهما انسحبا بعد الرفض الكلي لمقترحاتهما[٩٢]. وسارت الجبهة في المسار المعروف الذي آلت إليه، والذي أدّى -بين ما أدّى إليه- إلى انشطارات متتالية في العديد من القوى المشاركة فيها، وتشرذمها، وتحوّلها إلى "التعيش من السياسة"[٩٣]!

***

على المستوى القومي، تابع الحزب توضيح خطه السياسي، في الدعوة لتحقيق التضامن العربي وحشد كل الطاقات في المعركة الفعلية إلى جانب العربية المتحدة. فشنّت جريدته المركزية حملة ضد معارضي تلك السياسة، وكتبت تحت عنوان "جوقة متنافرة تبدأ باليسار الغيفاري وتنتهي بالإسلام الثائر السعودي ولكنها تغني

لحناً واحداً ويقودها مايسترو واحد" تحليلاً لمقالات متعددة وردت في صحف (الحرية والهدف والأحرار والكفاح والبناء والجديد والحياة والنهار) كاشفة اتفـــاق اليســـار والرجعية على هذه المعارضة[٩٤].

وتنبّهت هذه الجريدة -مُبكّرة- إلى تصاعد أصوات التيار الإقليمي في مصر، فكتبـت تحت عنوان "المعركة تفرض مهمات جديدة على العربية المتحدة والقـوى الوطنيـة العربية"، حول تلك الأصوات التي بدأت "تنادي وإن موارِبة بأن العرب بمجرد احتمال تاريخي في المعركة" و"تُلمّح إلى حل سهل، مصـري إسـرائيلي، وبعمليـة تحييـد لأمريكا".. "خلافاً لخط عبد الناصر ورؤيته التي ارتفعت إلى مستوى رؤية تاريخيـة، عندما أدرك أن عزلة مصر في عهد الامبريالية لن تضمن لها الســلامة". واختتمـت بالقول "إن إفشال هذه الأصوات لن يأتي عبر التهويش اللفظي، بل عـبر التحـرك الإيجابي للقوى الوطنية العربية والجماهير العربية، فلنناضل كل منا في ســاحته علـى جبهتين: الأولى حشد القوى العسكرية العربية ودفعها إلى القتال ضـد إسـرائيل، والثانية محاربة المصالح الأمريكية"[٩٥].

وعندما انقلب السادات على الخط الناصري، بادئاً بضرب الفريق النـاصري الأورثوذكسي، أعلن الحزب "أن ضرب الناصرية في مصر يشكّل تراجعاً اسـتراتيجياً للثورة العربية، وأنّ ارتداد النظام المصري إلى يمين ووراء التجربة الناصرية، يجعل مبدأ تحالفنا معه غير ذي موضوع"[٩٦].

وتعليقاً على سياسة السادات طوال عام ١٩٧٢ تساءلت جريدته المركزية عن المعركة وشروطها، وأشارت إلى المتاهة التي يتخبط فيها نظام السادات، والتنازلات والمزيـد من التنازلات التي قدّمها، وإلى مقامرته بمصير الأمة، وانتهت إلى "أن العام المـاضي لم يكن عام حسم بل عام ضياع"[٩٧].

أما حينما طرد السادات العسكريين السوفييت من مصر، فقد أعلـــن الحـزب "أن السادات يغلق حلقة الانهيار ويوقع صك الاستسلام أمام الامبريالية وإسرائيل"[٩٨].

***

في هذه الفترة، دارت داخل بعض هيئات الحزب حـــوارات حـــول دوره، وتردده بين موقف الشاهد وموقف المناضل، تحت تأثير وضع الحزب من جهـة أولى، وبتحفيز من المشاجرة الفكرية الوديّة التي كانت تدور منذ سنوات بين الصديقـــين (ياسين الحافظ والياس مرقص) من جهة أخرى. وكان الأول منخرطاً "في السياسـة، في الأحزاب والتيارات.. في الطريق التي قادت إلى تأسيس حزب (ع)، وبقي حـــتى نهاية حياته في مركزه القيادي"[٩٩] أما الثاني فقد انخرط في النشاط الفكـــري، وقدّم مساهمات غزيرة وغنيّة، وعلى جبهات متعددة لبلورة خـــط الماركســـية اللينينيـة- العربية[١٠٠] وطالب أخيراً بـــ"تبريد اندفاع الشّبان الثوريين إلى حزب ثوري جديـــد ينشأ بين عشية وضحاها، إلى عمل سياسي مباشر" وبأن ينصبّ عمـــــل الشـــباب والحلقات والتيارات والأحزاب الماركسية على مهمات" الدراسة أولاً والدعاية ثانيـاً والتنظيم أخيراً"[١٠١] انعكس الحوار حول هذه المسألة، في مقالة بجريـــدة الحـــزب المركزية تحت عنوان "اللينينية والروح الغازية، ودور الحزب كهيئة وأفراد"[١٠٢] رأت أنّه "في الفترة السابقة من حياة حزبنا، وأمام مواقف احتقار الجماهـــير -الناصريـــة بخاصة- التي درجت عليها سائر العصب المعزولة عن الجماهير، اتخذ حزبنـــا، محقـاً موقف التأكيد على طاقات الجماهير الثورية، وتثمين حسّها السياســـي والثـــوري السليم، وأعاد إبراز الموضوعات الماركسية - اللينينية المتعلقة بذلك".. "والتزم نهجـاً بارداً منفتحاً بعيداً عن كل أوهام أو أفكار مسبقة" وهذا ما حمل إلى الحزب فوائـــد أهمها:

"١- جعله يرى الواقع كما هو وكما يحمل من ميول على المدى القريب.

٢- جعله قريباً من قلوب الجماهير وعقلها، حيثما تواجد وحيثما استطاع، رغم كل ظروف الجمود السياسي الناجم عن الإرهاب والهزيمة".

لكن "التأكيد على الطاقات الثورية للجماهير، قد تحوّل إلى التخفيف من الثقة بالحزب ودوره الحاسم، والعقلانية الصارمة أضعفت حمية الرفاق لحزبهم وثقتهم المطلقة بمستقبله. وجاء أخيراً الالتباس، وهو مبرر موضوعياً، الذي خلقه دور عبد الناصر. حيث كانت مسألة راهنية الثورة في ذهن الحزب مسألة نظرية واستراتيجية، قبل أن تكون عملية وتكتيكية، فأثّرت بدورها على تصور الرفاق لمهمة حزبهم وعلى ثقتهم بدوره".

وذكّرت المقالة بخصال الحزب التي شكّلت أرضية، جعلته "مؤهلاً من حيث المبدأ للقيام بدور تاريخي في حياة أمتنا، لا نزعم أننا نحتكره وحدنا، لكننا على ثقة بأن لحزبنا دوراً كبيراً، لا بد أن يؤديه". ومن جوانب الإيمان بهذا الدور "الروح الرسالية التي ينبغي أن تسيطر على أفراد الحزب جميعاً" و"لقد آن لنا أن نصفّي هذه الحالة النفسية والذهنية التي تهدّد -إذا استمرت- بتحويل الحزب إلى تنظيم شاهد "بدلاً من أن يكون" تنظيماً فاعلاً، مزلزلاً، مغيراً".

١- المجلس القومي الثالث (نقد التأخر)

في صيف ١٩٧٣، انعقد المجلس القومي الثالث للحزب، تحت وطأة استمرار الهزيمة، وتكريسها في التيار الناصرية، وانكشاف هشاشتها بعد غياب عبد الناصر. فبرز في مناقشاته منعطف جديد عند تناول قضايا التأخر والإيديولوجيا، إضافة إلى القضايا التنظيمية والسياسية[١٠٣]. حتى أنه يمكن مقارنة هذا المنعطف، بما حدث في المؤتمر القومي السادس لحزب البعث.

فحول إيديولوجية الحزب الماركسية اللينينية، قام المجلس بمراجعة نقدية لتحليلات الحزب، ولاحظ أنها "-رغم الملمح الخصوصي العربي فيها- بقيت غير بعيدة عن الماركسيات العربية الرائجة" لكونها تركّز على السياسة، وللنقص في منظورها التاريخي وفي دراستها للاقتصاد والثقافة ومسائل الأقليات، وبهوت مفهوم التأخر التاريخي فيها، وعدم اهتمامها بمفاعيل الاندماج القومي (غياب الديمقراطية، سيادة الأمة، عرقلات التقدم، دور الأقليات).

أما عند مراجعة الإيديولوجية العربية، فقد سجّل أنها "مستلبة، وبالتالي فهي غير مطابقة لحاجات الثورة العربية والتقدم العربي" واستلابها هذا إما سلفي أو اغترابي، وهو "يكمن في أساس إخفاق المحاولة الناصرية، كما يكمن في أساس إخفاق محاولات بناء أحزاب شيوعية من طراز لينيني حق، وبكلمة: يكمن في أساس إخفاق النهضة العربية الثانية كلها "وحقيقة هذا الفوات في الانتلجنتسيا العربية" تلقي ضوءاً على الأسباب العميقة لعدم نشوء حزب عربي من طراز لينيني "فالمقارنة بين وضع روسيا والوضع العربي، توضّح استناد اللينينية إلى انتلجنتسيا عصرية وثورية في آن، في حين أنّ الانتلجنتسيا العربية ما تزال محافظة وانتقائية".

هنا، ركّز المجلس على تحليل التأخر التاريخي للشعب العربي، الكامن في تهرؤ بناه وسيرورة تفسخها الطويل، منذ سقوط المعتزلة وتعمق الانشقاق الإسلامي إلى الاجتياح المغولي، وتخثرها طويلاً، حتى تحولت إلى تأخر بالقياس لما حدث من تقدم أوروبي، وفي سياق هيمنته العالمية؛ التي أعاقت كل تطور تقليدي.

وفي مراجعته للنهضة العربية الثانية الناصرية، توقف المجلس عند الحقيقة المرة، "للانهيار السريع والكامل تقريباً الذي حل بالناصرية، بعد غياب عبد الناصر". وتحول الدولة المصرية وكذلك الانتلجنتسيا والجماهير الشعبية المصرية إلى مواقع معادية للثورة والتقدم، ووقوفها عموماً مع حكم السادات "هذه الواقعة التي تدير الرؤوس"

ينبغي أن تدفع "لاستخراج أسباب هشاشة التجربة الناصرية". وذكّر هنا بأساسيات تحليله لهذه التجربة وموقفه منها. ثم استعرض مسارها الاقتصادي وطريق التنمية المسدود في عصر الهيمنة الامبريالية، مستخلصاً أن "الطريق العربي إلى التقدم هو طريق النهضة وليس التنمية، وأنّ خداع مفهوم التنمية ناجم عن عدم معرفة الوطن العربي للثورة الديمقراطية ذات الأفق الاشتراكي، والتي سيتوقف على تحقيقها مستقبل النهضة العربية".

في هذا المجال، انتقد المجلس عدم إيلاء هذه الثورة الأهمية التي تستحق، رغم إلحاح أدبيات الحزب عليها، وأرجع ذلك إلى "ضرب من الإرادوية في استعجال مراحل التطور وحرقها". بيد أنّ حرق المراحل أدّى "في ظل تأخر الوعي العربي إلى الشطب على المرحلة الديمقراطية، وهذا الشطب حوّل الاشتراكية إلى تأخراكية"، فـ"أثبتت التجربة العربية أنّ حرق المراحل وهم، وأنّ للتاريخ وزناً لا يمكن الاستهانة به". لذلك ينبغي الاهتمام بـ"السيرورة التاريخية للثورة الديمقراطية التي تتمثل في: التوحيد القومي والثقافي، الاندماج القومي، تسييس الشعب، علمنة السياسة والتعليم، تحرير المرأة، الإصلاح الزراعي، حل مشكلة الأقليات".
من هنا، توصّل المجلس أخيراً، إلى ضرورة مراجعة و"تدقيق الكيفية التي يجري بموجبها تنمية الوعي، وتوجيه الدراسة في الحزب". فـ"في مراحل التراجع الثوري بخاصة، كمرحلتنا، يصدق قول ليبكنخت الذي استشهد به لينين (دراسة، دعاية، تنظيم)"، و"المهمة الأولى لهذه الدراسة هي دراسة الواقع العربي" التي تتطلب معرفة العالم والغرب بشكل رئيسي، ومعرفة الماضي العربي عموماً، ومعرفة الواقع العربي القائم(١٠٤).

بعد أشهر تفاجئ حرب تشرين الكثيرين، ومن بينهم حزب العمال!. "فبعد ثلاث سنوات ونيّف من التردّد والضياع، اضطرت دولتنا المواجهة إلى العودة إلى الطريق الذي بدأه عبد الناصر، طريق: ما أخذ بالقوة لا يستردّ إلا بالقوة"(١٠٥). ومع تثمينه المفاجأة، نبّه الحزب إلى "أنّ المعركة لن تكون سهلة ولا قصيرة، وأنّ مقتضيات الصمود والاستمرار فيها تتطلب" تعبئة الشعب وتسليحه وإطلاق مبادراته في مناخ ديمقراطي" و"الضغط على جميع الحكومات العربية لكي تكون بلا تأخير طرفاً جاداً في المعركة" ومطالبة "الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي أن تتابع وتزيد مختلف أشكال دعمها" والتأكيد على "أهمية الصداقة التاريخية بين الشعب العربي والاتحاد السوفييتي، التي يجب أن لا تتأثر بالتصرفات العابرة". أما منظمة الحزب في لبنان، فقد أدانت الموقف المتفرج لحكومة لبنان، الذي مرّت الطائرات الإسرائيلية من فوق أراضيه كي تضرب المواقع والمقاتلين السوريين(١٠٦).

ورحّب الحزب بنتائج هذه الحرب -رغم محدوديتها، ورغم كونها تمثّل في رأيه نصراً سلبياً. فقد رأى في الوقائع البسيطة، الصغيرة، لسلوك المواطن العربي خلال الحرب، تباشير مجتمع مدني جديد. إضافة إلى أنّ معارك تشرين أثبتت جدوى الحرب النظامية، التي طالما دافع عن إمكاناتها في وجه المشككين والهاربين من المعركة- ففي مقال افتتاحي بجريدته المركزية(١٠٧)، تحت عنوان (الحرب التشرينية ومعانيها - الطريق إلى تصفية آثار العدوان مايزال طويلاً) حلّل فيه ياسين برمزية(١٠٨)، عدداً من (الجنرالات) للدلالة على العناصر والنوابض، التي ساهمت في الإنجاز العملي- العسكري في هذه الحرب، وهم:

١- الجنرال وحدة عربية   ٢- الجنرال ناصر   ٣- الجنرال سام

٤- الجنرال مفاجأة   ٥- الجنرال معنويات.

وكشف عن غياب جنرالين آخرين، الأول منهما كان غائباً كلياً، وهـــو جـــنرال الجنرالات: الشعب، الذي لو كان حاضراً لتبدّل وجه المعركة كلياً ولما جرؤ أحد أن يوقف إطلاق النار، أو يركض من جديد نحو أمريكا التي تحاربنا بواسطة إســـرائيل. والثاني هو الجنرال عقل عصري.

في لبنان، كانت منظمة الحزب هي التنظيم القطري الوحيد الذي يعمل علنـاً، وبشكل رسمي، منذ أن رخّص له وزير الداخلية (جنبلاط) عام ١٩٧٠، وضم حوالي ١٠٠ عضواً في تلك الفترة. ثم عرف توسعاً ملحوظاً بين جماهير جديـــدة خـــارج أوساطه القديمة، فضم إليه وجوهاً بارزة بين القيادات الطلابية والصحفيين والمثقفـين الشباب، وتدخّل بنشاط برؤيته الواقعية الثورية في فعاليات السياسة اللبنانية[١٠٩]. فعندما اجتاحت إسرائيل الجنوب عام ١٩٧٢ عقب حادث ميونيخ، أعلن بيان له بأنّ ما حدث، هو إعادة لأيلول الأردني. وطالب صراحة المنظمات الفدائية بإعادة تقيـيم كاملة، ونقد ذاتي عميق الجذور. كما طالب الجماهير والقوى الوطنية بالاســـتعداد لمعركة التحرير الطويلة، التي تدل على استحالة النصر في ظل القيادات الراهنـة[١١٠]. وإثر ظهور نوايا السلطة اللبنانية لسنّ قانون ضد حرية الأحزاب، تقدمّ بمذكرة حـول ضرورة قيام جبهة وطنية، إلى لجنة المتابعة التي تشكّلت لمنع تمرير قانون الأحـــزاب، وحلل أسباب عدم قيام هذه الجبهة في جريدته القطرية[١١١].

كما شارك في العديد من قضايا النضال المطلبي، لمساكن عمال بلدية بـيروت المضربين، وإضرابات عمال غندور والطلاب، ومجزرة صرف المعلمين الجماعية عـام ١٩٧٣، والصدام بين مزارعي التبغ والريجي في نفس العـــام، وارتفعـت رايتـه في مظاهرة التضامن مع صيادي الأسماك في صيدا التي اغتيل فيها المناضل معروف سـعد، وغيرها. وكشف عن أسس الاستغلال فيها، الكامنة في التمييز بين أبناء الســـت (في

الشمال) وأبناء الجارية (في باقي المناطق)"[112]. قابضاً بذلك على الوجع اللبناني الخاص، ومشيراً إلى تمفصله مع القضية العربية، فـ"قمع الحريات السياسية، كان من صلب سياسة هذا العهد، ولما فشل قفز إلى محاولة ضرب المقاومة وتصفيتها" تنفيذاً لسياسات خارجية[113].

وقد شهدت منظمة الحزب في لبنان أزمتين في هذه المرحلة:

الأولى: كانت نتيجة لطغيان موجة اليسار الجديد، التي سرعان ما جذبت إليها بعض مثقفي الحزب الجدد، بعيداً عن عقلانية الحزب، التي ازدادت بروداً مع تقدمه للتأخر[114].

الثانية: وهي الأكثر أهمية، كانت نتيجة لإعادة إنتاج مسألة استقلالية الحزب الطليعي، ودوره في ظل واقع متأخر آخر، عربي لبناني. فبعد حوارات دارت بين الحزب وقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي، رحّب جنبلاط برؤية الحزب ودعاه لتطبيقها داخل الحزب التقدمي الاشتراكي، فرأت مجموعة من كوادر الحزب المخضرمة في تلك الدعوة فرصة، وإمكانية لتفعيل دور الحزب ضمن ظروف لبنان الخاصة، لكن الأغلبية عارضتها انطلاقاً من ضرورة الحفاظ على الاستقلالية التنظيمية للحزب الطليعي، مع المرونة في بناء كل التحالفات الممكنة. وأدت هذه الأزمة أخيراً إلى اتخاذ ق.م.قو لحزب (ع) قراراً بفصل عدد من الكوادر في منظمة لبنان، تبعه بعض التكسّر والانفراط في هيكل المنظمة وقواعدها"[115].

بعد حرب تشرين، توزّعت انشغالات الحزب على مستويين:

الأول: تابع فيه خطه السياسي، فوقف في بياناته وجرائده ضد حالة اللاسلم واللاحرب، مبرزاً أهمية التحالف الاستراتيجي بين العرب والاتحاد السوفييتي، وضرورة ترميم ما أصابه في الجانب المصري، للخروج من تلك الحالة[116]. مع

الحرص على إبعاد مشروع الثورة العربية عن دائرة الصراع السوفياتي-الأمريكي. وربط بين الأوضاع العربية والأزمة المتفاقمة للرأسمالية العالمية، فبيّن بالأرقام كيف تعمل الامبريالية على حل تلك الأزمة على حساب بلدان العالم الثالث، في مثال سرقة أموال الأرصدة العربية(١١٧). وحلّل مأساة الجنوب اللبناني مشيراً إلى خيار لبنان العربي. لكن عندما اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، وقف منها موقفاً متميزاً منذ البداية، فوصفها بالحرب الطائفية القذرة، معارضاً بذلك اتجاهات الحركة الوطنية اللبنانية. فهذه الحرب "ليست حدثاً عارضاً، وأسبابها ليست خارجية أساساً" وطالب بإيقافها، وبالحفاظ على وحدة الكيان اللبناني، كأولى المهمات التي تنتظر كل ديمقراطي وعلماني وقومي عربي(١١٨).

الثاني: إيديولوجي، انطلق فيه من مهام الحزب الثوري في البلدان المتأخرة. فحللت جريدته المركزية مسائل التنظيم الثوري، لتركز على مهام الإيديولوجية الاشتراكية كإيديولوجيا تحديث وتعصير، في بلد متخلف ومتأخر. الأمر الذي لم يلحظه تقرير النظام الداخلي للحزب، عند تحليله لمهام النضال ضد الإيديولوجيا السائدة في المجتمع، وتأثيرها على حزب الطليعة. لذلك لجأت الجريدة إلى طريقة المقارنة الوصفية في علم الاجتماع، فأوردت في هذا المجال جدولين مقارنين طريفين. الأول، يقارن بين تظاهرات التأخر والتقليدية وما يقابلها من تظاهرات العصرية والاشتراكية في التصرفات اليومية لعضو في تنظيم اشتراكي. أما الثاني، فيقارن بين تظاهرات السلوك اليومي لثوري حق، وما يقابلها عند ثوري فاشل أو مشروع ثوري(١١٩).

وفيما يتصّل بهذا المستوى أيضاً، دارت حوارات حول مسألة تنظيمية بالغة الحساسية، هي مسألة منظمة القاعدة، لما لها من جوانب نظرية وعملية. فقد اضطر الحزب -في سوريا والعراق غالباً- إلى قصرها على ثلاثة أعضاء، وهو الحد الأدنى

الوارد في النظام الداخلي، أو إلى استبدالها أحياناً بالتنظيم الخطّي والاتصالات الفردية تحت تأثير ظروفه الأمنية في هذين القطرين. مما أدّى إلى قصور، في خبرة بعض مناضلي الحزب وحياته الداخلية ودور منظماته القاعدية. فتدخّلت جريدة الحزب المركزية، وبينت أن "منظمات القاعدة تشكّل قلاع الحزب الثوري بين الجماهير، وهذا ما ينبغي أن ينعكس في بنيانها وحجمها وأسلوب عملها وقد أثبتت التجربة أنّ الحدّ الأدنى الذي يجعلها قلعة فعلاً، ويكفل استمراريتها وكثافة عملها وتنظيمه، هو ستة أعضاء (كمثال غير ملزم)"(١٢٠).

بموازاة ذلك، خصّصت أدبيات الحزب حيزاً من اهتمامها، لدراسة التراث الثوري العالمي، فكتبت عن تاريخ البلشفية، كيف نشأت؟ ووضعت أسس التنظيم الثوري، وصاغت استراتيجية وتكتيك الثورة(١٢١) وكذلك عن ماركس والتأخر الألماني ولينين والتأخر والهزيمة الروسيين(١٢٢) وفي إطار هذه الدراسة وردت عبارة ماركس الشهيرة حول نقد التأخر الألماني، فبيأها ياسين إلى "المطلوب أن لا يُمنح العرب لحظة من الوهم والخنوع والاستسلام، إنما يجب جعل التأخر والاضطهاد القائمين أشد وطأة بأن نضيف إليهما وعي التأخر والاضطهاد، يجب أن نجعل العار أشد شيناً وقبحاً بنشره على الملأ، يجب أن نُعلّم الشعب الذعر من واقعه كي نعطيه الشجاعة لمحاربة هذا الواقع" وجعلها زاوية دائمة في الجريدة مع زاوية أخرى، كان قد بيّأها عن أبيات الشاعر الديمقراطي الروسي نيكراسوف. كما تابعت الجريدة أيضاً تطور مفاعيل الديمقراطية في تيارات الحركة الشيوعية الأوروبية، ورأت فيها تأكيداً لرؤية الحزب المبكرة، ومساهمات ياسين ومرقص ورئيف خوري وفرج الله الحلو في الطروحات الديمقراطية والقومية داخل الحركة الشيوعية السورية منذ الخمسينات(١٢٣).

٢- المجلس القطري السوري الرابع (من نقد السياسة إلى نقد المجتمع)

انصبّ تقرير المجلس القطري السوري الرابع (صيف ١٩٧٦) - الذي كتبه ياسين[١٢٤] و"أقرّته القيادة المركزية القومية -على تحليل الوضع الراهن للصراع العربي- الإسرائيلي، وخطوط القوة في التطور الداخلي العربي، سواء في البلدان ذات النظم التقليدوية الجديدة، أو ذات النظم التقليدوية، احتمالاته القريبة والبعيدة". منطلقاً من "الحقائق الواقعية لا من الرغبة والشعور، ومتجنباً اللهجة الظافرية وإضفاء لون وردي أو التهوين" لذلك التقط التقرير خط الاستسلام في السياسة المصرية، والميل المصري، لدى النخبة النافذة والانتلجنتسيا معاً، للخروج من الصراع. كما أشار إلى انفتاح المقاومة على التسوية الأمريكية ولو بتردد، وكذلك إلى نزوع الاتحاد السوفييتي لإنهاء الصراع. فحلّل أسباب ذلك كله، واستخلص ضرورة "وضع النضال العربي ضد الصهيونية والامبريالية في سياق جديد كلياً: من الثورية البدائية إلى الثورية العصرية والعقلانية". ودعا الشعب السوري -إذا تأكد الميل المصري- إلى الوحدة أمام خيار حاسم، عقلاني وبارد، يأخذ فقط بالاعتبار ميزان القوى الفعلي بينها هي وحدها وإسرائيل، وعلى أساس استراتيجية جديدة تقوم على استنخار تحرير فلسطين. والبدء بـ"اعتبار تحديث وعقلنة وكوننة وعي الانتلجنتسيا العربية مقدمة لا بد منها لتعديل ميزان القوى لصالح العرب". وتعميق وتجذير النقد، بدفعه من نقد السطح السياسي والأنظمة إلى نقد عمارة المجتمع[١٢٥].

٣- المجلس القومي الرابع (الأطروحات)

في صيف ١٩٧٧، انعقد المجلس القومي الرابع، الذي "ناقش وأقرّ عدداً من التقارير المقدمة إليه، حيث اعتبرت تطوراً إيجابياً على الصعيدين النظري والسياسي". هذا التطور، هو في الواقع استمرار للاتجاه الذي بدأ في المجلس القومي الثالث،

وتوضّح -سياسياً بوجه خاص- في المجلس القطري السوري الرابع، ثم تبلور هنا في التقرير المعنون بـ(أطروحات)[١٢٦].

بعد مقدمة شعارها ثورية حديثة لا ثورية حاف، ودعوة لممارسة السياسة لا تخلي الساح لخنازير السياسة الراكبة. بدأت الأطروحة الأولى بتحديد ملامح وآفاق العصر الشخبوطي[١٢٧]، الذي يشهد الوطن العربي فيه سيرورة انحدار، أخذت زخمها مع "إسقاط الناصرية كمؤسسة، وتحولت من نزع الاستعمار إلى نزع أهم وافدات الحضارة الحديثة: الدولة القومية العقلانية، والديمقراطية، والعلم"، وعوامل هذه السيرورة كثيرة، لكن الذاتي منها هي: ١- إخفاق النهضة العربية الثانية.

٢- الوعي العربي المفوّت.

٣- دور البترول البدوي.

ولذلك، فإن المستقبل يتوقف على دور الانتلجنتسيا العربية وطليعتها. وعندما حلّلت هذه الأطروحة تظاهرات العصر الشخبوطي وجدتها في: تصفية مشروع الدولة-الأمة وتراجعه، توسّع سلطان الإيديولوجية التقليدوية السلفية وانعكاسها على ميادين التربية والتعليم والثقافة، انتقال النظام العربي إلى عهد ملوك الطوائف، تدهور المدينة العربية وتريفها.

الأطروحة الثانية انتقدت امتثالية مفهوم التنمية وماضويته، وكشفت أضاليله سواء في منظورات الحركة القومية العربية، أم في منظورات الماركسية المؤسسية العربية المسفيتة. وهما معاً زعما "إمكانية دخول العصر مع تجنب الثورة القومية الديمقراطية". ثم ربطت بين مهمات هذه الثورة ومشكلة التزايد الديمغرافي، ذات الطابع الإيديولوجي-السياسي؛ التي تتطلب تسييس مسألة تحديد النسل أولاً، وتطوير عقلية المرأة العربية وأوضاعها ثانياً. ولاحظت أخيراً الدور السلبي، الذي لعبه غياب القومية

في إخفاق المحاولات التنموية العربية، المتجلّية في تظاهرتين متداخلتين، هما: نقص الاندماج القومي، وضمور الوعي القومي.

الأطروحة الثالثة، تمثّلت في دراسات نظرية حول بعض المفاهيم الحديثة (١- السيطرة على الوقت ٢- قيم الشغل ٣- ضعف الصفة العامة والمجردة للقانون ٤- الإنسانية).

انسجاماً مع هذه الأطروحات، انطلق المجلس في تقريره (نحو وعي نقدي للهزيمة)[١٢٨] إلى "قلب الإشكالية القديمة السائدة في الفكر السياسي العربي" بكل أشكاله، وبذلك "تغيّرت صورة الواقع في أذهاننا" وعادت "إلى وضعها الطبيعي، فاستوى الواقع واقفاً على قدميه، جلياً".

وفي سعي التقرير "وراء المطابقة"، هوت عمارات إيديولوجية عديدة، مشيدة في الأذهان عن الواقع، وغدا الكثير من الحقائق العامة إما قاصراً عن تفسير الواقع، أو مختزلاً له. وأبرز مثال على ذلك، صورة الإيديولوجية العربية حول قيام إسرائيل؛ الذي ترميه على شيطان الخارج، بينما الخارج ليس شيطان العرب، إلا بقدر ما يسمح له الفوات العربي. وبمثل هذا الوعي المطابق، تابع التقرير دراسة قضيتين استراتيجيتين هما: محددات السياسة الأمريكية إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي. الاستراتيجية والقرار السوفياتّيان.

في الفترة اللاحقة، تجلّى خط الأطروحات أيضاً في كل من سوريا ولبنان، في غلبة الطابع التنويري على الطابع السياسي في نشاط الحزب. فعند تحليل الأزمات السورية المتعاقبة، بيّنت الجريدة المركزية للحزب[١٢٩] أنّ تطور سورية منذ الاستقلال، كان ومايزال، مرهناً بغياب حرية المواطن، وغياب العمل السياسي الحديث والثوري. لتأتي العسكرة (التقدمية)، التي أعادت وضع المجتمع في قالب الاستبداد الشرقي؛ ذي الجذور التاريخية العريقة. فتضاف إلى ظواهر ضعف الاندماج

والتوحيد القومي، ثم الفشل المتكرر لمشاريع التنمية ذات المنظور الاقتصادوي، في ظل الانفجار السكاني واستفحال الفساد. لتؤكد جميعها، أنّ المخرج الوحيد لأزمة سورية التاريخية إنما هو في الديمقراطية.

أما في لبنان، فقد انعقد المجلس القطري الرابع (نيسان ١٩٧٨) بناءً على دعوة من الحلقة الأولى، التي كانت تمارس مهمات القيادة القطرية بعد أزمة المنظمة عام ١٩٧٥[١٣٠]. وبعد أن تدارس المجلس مسيرة الحرب الطائفية القذرة، ومواقف كل من القوى السياسية منها. توصّل إلى أنّ "تجاوز المسألة الطائفية تجاوزاً قومياً وديمقراطياً، يتطلّب تحديث ودمقرطة وعلمنة الفكر العربي بوجه عام، والفكر اللبناني بوجه خاص". وأنّ "الثورة الديمقراطية ذات الأفق الاشتراكي بالطبع، ماتزال المهمة الأساسية التي تنتظر التحقيق، وعليها يتوقف مستقبل النهضة العربية المقبلة". وتتمثل السيرورة التاريخية لهذه الثورة في: التوحيد القومي، التوحيد الثقافي، الاندماج القومي، تسييس الشعب، تحرير المرأة، الإصلاح الزراعي والتصنيع، الحريات الديمقراطية، سيادة القانون والتأكيد على سيادة الإنسان ومفاهيمه الحديثة. بخاصة مع فشل تجارب (التأخراكيات) العربية في تحديث المجتمع، وعملها بالعكس على إعادة إنتاج القيم المملوكية، بقطع التواصل بين الحكم والشعب، بالإضافة إلى اجتياح شبح الاستبداد الشرقي المهيمن "حتى بلداً ذو ديمقراطية مخصية كلبنان" وأكّد المجلس أخيراً "على دور المثقفين الحاسم في المرحلة الديمقراطية التي نعتبرها مرحلة استراتيجية، يجب الدفع بها حتى النهاية"[١٣١].

في هذا السياق، كان الحزب قد شارك منذ فترة في تأسيس حركة (العلمانيون الديمقراطيون)، التي ضمّت نخبة من المثقفين اللبنانيين، المعارضين لطائفية الحرب

الأهلية اللبنانية، وكان لهم دور تنويري متميز خلالها، كما دفع في عزّ تلك الحـــرب إلى إعداد مؤتمر وطني حول (العلمنة والهوية العربية)[١٣٢].

وستظهر في هذه الفترة أيضاً، نتائج تنسيقاته النضالية المشتركة في المغرب -ســابقاً- مع جماعة جريدة الاختيار الثوري، ولاحقاً مع جماعة مجلة أنوال وحركة ٢٣ مـارس. حيث التقت جميعها في التأكيد على مهمات مرحلة الثورة القومية الديمقراطيـة ذات الأفق الاشتراكي[١٣٣].

لكن العام ١٩٧٨ لا ينتهي، إلا ويصاب الحزب بخسارة كبرى، بفقدان أبرز قادتــه ياسين الحافظ، بعد معاناة شاقة مع المرض. حيث نعته جريدة الحزب بوصفه "عضـو القيادة المركزية القومية، ورئيس تحريرها، الذي صاغ -مع بعض مســاهمات مـن رفاقه- خط الحزب الفكري والسياسي والتنظيمي"، وقدّمــت لمحـة عـن سـيرته وكتبه[١٣٤]. وستعرض مستقبلاً لوقائع الندوة، التي شارك فيها الياس مرقص وأدونيس وممثل القيادة، بمناسبة الذكرى السنوية لوفاته[١٣٥]؛ التي ستصبح تقليداً سنوياً، يحرص الحزب على الاحتفال به بأشكال مختلفة.

٤- ما بعد ياسين الحافظ (أزمات وتطوّر)

بعد رحيل ياسين، حاول الحزب تجاوز الخسارة، فاستمرّت جريدته المركزيـة، وسجّلت أعلى وتيرة إصدار لها في العام التالي، كما حافظت على سوية رفيعـــة في التحليل السياسي والفكري. لكن هيئاته القومية توقفّت عن الانعقــاد حـتى عـام ١٩٩٣، ولأسباب ذاتية وموضوعية، ليس أكثرها الحدود الوطنية!.

في سورية، تابع الحزب نشاطه، وتصدّى -في رسائله الداخليـــة وجريدتـه المركزية- لأحداث ١٩٧٩، التي وضعت البلاد أمام الامتحان الوطني[١٣٦] فـــاقترح "البدائل الديمقراطية والعلمانية التي تتيح ليس فقط تجاوز التكسير المجتمعـي، الـذي

أصبح متفجّراً، بل وتتيح لسورية أن تأخذ دورها القومي"[١٣٧] بما تحمله هذه البدائل من مفاهيم علمانية وحريات، تشكّل على الدوام الأساس المنطقي والعقلاني لمواجهة الممارسات الطائفية والطائفية المضادة. وشارك الحزب في الحوار الوطني الواسع حول الأزمة، والذي سارعت إليه مختلف نخب المجتمع المدني السوري خلالها، فعبّرت عن توجهاته البيانات المشتركة لنقابات مختلفة في عدّة محافظات[١٣٨]. وأثمر أخيراً عن اتفاق أطراف الحركة الوطنية على قيام (التجمّع الوطني الديمقراطي) في آذار ١٩٨٠. الذي ضم (الاتحاد الاشتراكي-جمال أتاسي، الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي، حزب العمال الثوري العربي، حركة الاشتراكيين العرب-عبد الغني عياش، البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي)[١٣٩]. وتسبب إعلانه النشط لموقفه الديمقراطي المتميّز من هذه الأزمة، اعتقال العديد من كوادره وملاحقتهم.

في العام نفسه، انفجرت الحرب العراقية ضد إيران، فندّد الحزب بها -بعد أن كان قد رحّب بالاتجاهات الشعبية للثورة الإيرانية، وحذّر من مخاطر النظام الثيوقراطي المطلق ونزعاته المذهبية والفارسية[١٤٠] حيث كتب أمينه العام (حمدي عبد المجيد)[١٤١] متسائلاً: لصالح من تشنّ هذه الحرب؟ ومستخلصاً أنها "جاءت لتلفت النظر إلى التوازنات التدهورية التي تسعى الإمبريالية إلى تحقيقها في المنطقة: كمب ديفيد، الحرب بين المغرب والبوليزاريو المدعومة جزائرياً، الحرب اللبنانية. وهذه الحرب التي إن انتهت، فستجعل قوى كل من الدولتين ضعيفة ومهزومة، وتمنعها من لعب أي دور فعلي في المنطقة، وبخاصة في الصراع العربي-الصهيوني".

بعد عام، تابع الحزب تحليل إمكانيات العراق الهائلة التي تُهدر، بلا طائل. وأزمة الحكم المتفاقمة، وانكشاف ضعفه وحدود جبهته (الوطنية والقومية التقدمية)، بخاصة بعد ضرب المفاعل النووي. فدعا لمواصلة حركة المعارضة الشعبية، على طريق بناء الجبهة الديمقراطية الوطنية العريضة. بعيداً عن المؤامرات الانقلابية، وصراعات الحكام

العرب، ولتبني برنامج خاص بالإصلاح الديمقراطي، يصون وحدة الوطن والحقوق القومية الديمقراطية للأقليّات القومية، بدعم وتطوير الحكم الذاتي لشعبنا الكردي[١٤٢].

ومع مطلع هذا العام ١٩٨١، بدأت منظّمات الحزب تطبيق برنامج ثقافي لمدة خمس سنوات، عممته ق.م.قو، انسجاماً مع تقدير الحزب لأهمية المسألة الثقافية، وفي إطار طرحها لبرنامج الآن (برنامج الثورة القومية الديمقراطية)[١٤٣]. ثم عُدّل هذا البرنامج عام ١٩٨٩[١٤٤].

في لبنان، وفي أتون الحرب الأهلية المتجددة، أنشأ الحزب (المؤسسة اللبنانية للفكر والثقافة). فعمل فيها عدد من مثقّفيه اللبنانيين على إصدار مجلة (الواقع) الفصلية، التي ترأس تحريرها الياس مرقص، وبعد توقفها، تعاونوا مع النائب نجاح واكيم على إصدار مجلة الرأي الأسبوعية[١٤٥].

أما على الصعيد السوري، فقد شهد الحزب تطوراً ملحوظاً في هذه الفترة. ونمت حياته الداخلية إلى درجة اعتماد الانتخابات الحزبية على كل المستويات، وانعقاد المؤتمرات القطرية بدءاً من أواخر عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٨٥، اعتمد الحزب برنامجاً سياسياً قطرياً متكاملاً، دعي بـ(برنامج التغيير الوطني الديمقراطي) الذي تضمّن مسارات ميدانية عديدة، بخاصة في مسائل الزراعة والنفط والجامعة والمرأة. لكن الحزب خسر أيضاً عدداً من كوادره، وشهد حالات فردية عديدة من التسيب والترك، في منظمتي دمشق والجامعة. و لم تكن بعيدة عن ذلك، تأثيرات الوضع الأمني وتفاعلات الأزمة الاقتصادية مع إعادة إنتاج التكسّر المجتمعي والهيارات الطبقة الوسطى، التي عرفتها سورية منذ الثمانينات.

وقد أولى الحزب اهتماماً خاصاً بالنضال الوطني من أجل أرض الجولان المحتلة، فتابعت منظمته -الموجودة فيها منذ ما قبل الاحتلال- النشاط السياسي والثقافي

المعارض بشدة لمحاولات الأسرلة المستمرة. وحرصت باستمرار على التواصل مع المنظمة الأم، من خلال عدد من كوادرها من أبناء الجولان الذين يُسمح لهم بمتابعة الدراسة في سورية، وقد تعرّض عدد منهم لمختلف صنوف الضغط والاعتقال الإسرائيلية، كما نسّقوا أنشطتهم مع الانتفاضة لاحقاً، وهم يعلنون مواقفهم الوطنية باسم الحزب علناً، في مهرجانات محلية وعالمية، ويلتقون في هذه المسألة مع الموقف السوري الرسمي تماماً(١٤٦).

وخلال حرب الخليج الثانية، شارك حزب (ع) مع (تود) في التنديد بالتحالف الدولي ضد العراق، بنفس الوقت الذي طالب فيه العراق بالخروج من الكويت، وأدان طبيعة نظامه التي أدت إلى ذلك، كما أدّت سابقاً إلى حرف العلاقة مع إيران عن مسارها المطلوب قومياً. أما عند بدء (عاصفة الصحراء) الهمجية المحدّثة، فقد سارع للوقوف إلى جانب العراق الذبيح وطناً وشعباً، ودفع ثمن ذلك في نتائج الحملة التي تعرّض لها في بعض المحافظات السورية(١٤٧).

وتحت تأثير الانهيار الكبير للاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، وانتهاء عصر الحرب الباردة، ومفاعيل حرب الخليج الأولى والثانية، وهرولة الكتلة العظمى للنظام العربي إلى التسوية، وبروز التيارات الأصولية، طُرحت تساؤلات جذرية ودعوات للمراجعة على كل المستويات. بدءاً من السياسة إلى الإيديولوجيا إلى دور الأحزاب. وكان لا بدّ لحزب (ع) من أن يتأثر بتلك المراجعة، وأن تدور تحت وطأتها حوارات داخلية، حول إيديولوجيته وبرنامجه السياسي، وحتى حول نظامه الداخلي واسمه نفسه. وعندما انعقد المؤتمر القطري السوري الرابع. اعتبر هذه الحوارات حالة صحّية، واتجهت أغلبيته نحو التمسك بخط الحزب، وبالماركسية النقدية التي أرسى دعائمها ياسين ومرقص والعروي وسمير أمين ومفكرون عرب آخرون، على أرضية الثورة القومية الديمقراطية ذات الأفق الاشتراكي، وبدلالة التأخر التاريخي للأمة.

وطالب بتعميق الحوار حول المسائل المعروضة عليه. واتخذ توصيات بذلك رفعها إلى المؤتمر القومي الأول؛ الذي أصرّ المؤتمرون على العمل من أجل انعقاده(١٤٨).

في هذا المؤتمر (نيسان ١٩٩٣) تم توسيع الحوار حول هذه المسائل، وتأكّدت الحاجة إلى بيان جميع وجهات النظر حولها في مختلف منظمات الحزب وهيئاته، فتقرر إتاحة الوقت لنضج الخلاف حولها، وكلّف ق.م.قو بالإشراف على ذلك وإدارة الحوار حوله خلال عام قادم، ينعقد في نهايته المؤتمر القومي الثاني.

خلال هذا العام، تمكّنت منظمة الحزب في سورية من تجاوز حال الخلاف والاختلاف، وخرجت من الأزمة التي عصفت بها أكثر صلابة، وقدرة على رؤية الثغرات التي اخترقت جسدها التنظيمي، وآلية عملها، لا سيما الفجوة بين حجم الحزب التنظيمي، وخطّه الفكري السياسي. فعندما عقد المؤتمر القطري الرابع دورة استثنائية، عزّز هذا المؤتمر بتوجيهاته وتوصياته خيارات الأغلبية، ودعا إلى تطوير عمل الحزب، والارتقاء بعلاقاته في (تود) وتطوير عمله مركزياً وفرعياً، باعتباره آلية تنمية ديمقراطية للعمل السياسي(١٤٩).

أما المؤتمر القومي الثاني (آب ١٩٩٤) فقد انطلق من نقد التجربة الماضية، مُلاحظاً القصور في:

١- عدم متابعة دور الحزب على الجبهة الفكرية-السياسية بعد وفاة الرفيق ياسين والصديق مرقص.

٢- نقص تجسيد أفكار ومُثل الحزب القومية-الديمقراطية، بسبب بعض حالات الانهيار أمام القمع، أو مغريات المجتمع الاستهلاكي، وضعف التجربة مع الكادر النسائي.

٣- استمرار راهنية مسألة بناء الحزب على الصعيد القومي(١٥٠).

ثم أقرّ وثيقة برنامجية "لا تدّعي استنفاد النقاش حول قضاياها وأطروحاتها، بل الإسهام في الحوار حول مسائل مشروع النهضة"، لكنها أعلنت بوضوح إصرار الحزب على "متابعة خطّه الفكري السياسي، وتطوير عمله، وتجديد هيئاته الداخلية وإغنائها" والتأكيد في مجال قنوات النضال السياسي على تركيز الانتشار ضمن جماهير المدن الكبرى والأكثرية العربية السنية -نظراً لدورها التاريخي المطابق- وتجنب تكرار نماذج الأحزاب البطريركية الذكورية. أما حول أدلوجيته، فقد صرّحت بـ"أنّ حزبنا يسترشد بالماركسية، بوصفها منظومة فكرية سياسية" عصرية وكونية، دونما فهم دوغمائي منغلق، وبروح نقدية طالما دفعت تفكير الحزب. وأخيراً ناقش المؤتمر تقريراً سياسياً وتنظيمياً، فأقرّهما، وعدّل نظامه الداخلي بما ينسجم مع رؤيته، مستخدماً طريقة ورشة العمل في إدارة جلساته ومناقشاته. وتجاوز بذلك أزمة الحزب، مؤكداً على"دور (العامل الذاتي) في التصدي لبؤس الواقع، الذي يتطلب امتلاك وعي كوني وعصري، يُطابق حاجات التغيير التاريخي، ويرفد الممارسة ويُغنيها بل يغتني بها"[١٥١].

٥- على مشارف القرن الواحد والعشرين (مصائر وأسئلة)

بعد أكثر من ثلاثين سنة على تأسيسه، وعشرين سنة على رحيل مُنظّره ياسين، يقف حزب (ع) في هذه المرحلة، ومايزال فريقاً صغيراً. تنتشر أفكار مُؤسّسيه أوسع من جسده، ويقصر دوره السياسي عن دوره الفكري[١٥٢]! يطرح على نفسه الأسئلة تلو الأسئلة، ويسعى لحلّ المعادلة الصعبة بين صيغة الحزب السياسي والحزب الإيديولوجي! فممارسة السياسة، بوصفه فاعلية مجتمعية عليا -للمواطن الفرد من جهة، ولمؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى- تتطلب الشفافية والاعتراف بالآخر والتسامح! وهو قد دُفع تحت الأرض مع غيره من أصحاب الرأي الآخر، فاستكان بعضه إلى ذلك ووجد بعضه الآخر فيه تبريراً أو مكانة!

كيف يتطلع حزب حداثي إلى دوره، وقد انتقل من الإيمان شبه الميتافيزيقي أو الماركسي بالشعب إلى نقد الشعب، ومن الاعتماد على دور الطليعة-اللينينية إلى الاعتماد على دور النخبة-الانتلجنسيا، ومن تبني الماركسية إلى الاسترشاد بها[١٠٣]، مُنفتحاً بذلك على الآفاق الرحبة واللامحدودة لتقدم الفكر الإنساني!

كيف سيتصدى لمواجهة عصر الاتصالات والمعلوماتية، ومازال حمل نشوة أو قراءها يستوجب زيارة الكهوف وما لا يُحمد عُقباه[١٠٤]، في مجتمعات شرقية أدْمنت الاستبداد، وأعادت إنتاجه؟ أو كيف سيواجه عصر العولمة التي تنفلت فيه إسرائيل والامبريالية من كل عقال، فتحاصر معظم الأنظمة العربية، ساعية لا إلى تغييرها، بل إلى جعل بعضها مَلطشة وعبرة وحقول تجربة، وبعضها الآخر منجماً حتى النزف!

هل سيبقى صوتاً صارخاً في البريّة، أو نوعاً ما من ديناصور نبيل وحكيم، لكن آن له أن ينقرض ويذهب إلى متحف التاريخ، أم سينطلق بعد طول احتجاب فُرض عليه فتماهى معه، ليشارك في صنع مشروع نهضة، بل وحداثة لأمة يحتاج مستقبلها إلى كل أبنائها[١٠٥].! تلك أسئلة لن تحسمها إلا الممارسة، البراكسيس، بأرقى معانيها النظرية والعملية. ولذلك يبدو مرة أخرى أنّ السؤال المركزي هو سؤال ما العمل، وهو ليس سؤال الحزب والحركة الوطنية فحسب، بل هو سؤال الأمة أولاً.

الهوامش:

---

[١] د. مصطفى دندشلي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠ - ١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، ط١، بيروت، ت٢/ ١٩٧٩، ص٢٠٧-٢٢٧.

[٢] هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة (تجربتي في حزب البعث العراقي)، رياض الريس، لندن ط١، آذار/ ١٩٩٣، ص٢٠٠-٢٠٦

(3) انظر حول هذه الاتجاهات: الفكيكي، المصدر السابق، ص١٩٥ و٢٠٢، ودندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٣١٥ و٣١٦، ومنيف الرزاز: التجربة المرة، دار غندور، بيروت ١٩٦٧، ص٧. ومطاع الصفدي: حزب البعث (مأساة البداية مأساة النهاية) دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٦٤، ص٢٨٧-٢٩٣.

(4) في هذا الصدد، نطقت بومة منيرفا الهيغلية، التي لا تأتي إلا متأخرة، عندما ذكر ظهير عبد الصمد القائد الشيوعي السوري المخضرم أنّ "المؤتمر السابع الموحد للحزب الشيوعي السوري -الفيصلي- ١٩٩١، ألغى عقوبة الفصل المتخذة بحق ياسين الحافظ والياس مرقص وأعاد إليهما الاعتبار. وكانا قد فصلا من الحزب في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات لمطالبتهما بالديموقراطية وعقد مؤتمرات للحزب. وقد شُهّر بهما وأُدينا، وبيّنت الحياة والتطورات صحة مواقفهما. وقد لعبا دوراً في تطوير الحياة الفكرية والديموقراطية في البلدان العربية، ولهما تقدير كبير في الأوساط الديموقراطية والتقدمية في سوريا ولبنان وغيرها. وهذان الرفيقان رغم فصلهما كانا يقومان بواجبهما كشيوعيين مخلصين للمنهج الماركسي، وقاما بالعمل في أوساط القوى التقدمية، وزاوجا بين الفكر القومي والماركسي وأوجدا حركة تقدمية قومية لها انتشارها الواسع في الوطن العربي كله". انظر: دود الخل منه وفيه – القسم الثاني، دراسات اشتراكية، العدد ١١٩، دمشق ١٩٩١، ص٢٢. وقارن مع تصويبات ميشيل كيلو المحقّة، بخاصة في مسألة إعادة الاعتبار للأشخاص وعدم الاعتبار من خطّهم وممارستهم!. مع ملاحظة سهو كيلو -المستند في الجوهر إلى تقدير أهمية ياسين- حين سمّاه أميناً عاماً لحزب (ع) -انظر تعليقه الثمين ونداءه الحّار: لا تلغوا عقوبتي، دراسات اشتراكية، العدد ١٢٩، دمشق ١٩٩٢، ص٩٦.

(5) ذكر د.جمال أتاسي (أنه دفعه -مع آخرين- للانتساب إلى البعث بعد ٨ آذار، وعندما دخل (د.أتاسي) إلى الاجتماع الموسّع للقيادات الذي كان قد درس طلبات الانتساب، علم برفضهم لياسين. فذكّرهم بأنّ ذلك مناقض لكونه -أي ياسين- ناطقاً باسم الحزب، نظراً لأنه يكتب في جريدته منذ الانفصال ويشرف على تحريرها عملياً، بعد أن تفرّغ هو للوزارة والمجلس الوطني، فعاد الاجتماع لمناقشة الطلب. وخرج عفلق ليخاطبه قائلاً: انبسط ها نحن قبلنا لك ياسين، غداً هات لنا مرقص والزرقاء! فردّ بقوله: ليتهما يقبلان!). من مقابلة في ٧/ ١/ ١٩٩٩ مع د.جمال أتاسي في دمشق.

(6) مطاع الصفدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٢

(7) المصدر السابق، ص٢٩٩.

(8) في الفكر السياسي، مجلد غير دوري، صدرت منه ثلاثة أجزاء عن دار دمشق في أوائل ١٩٦٣، ضمّ المجلدان الأول والثاني منه دراسات لزهور وأتاسي والحافظ ومرقص الذي ترجم أيضاً مقالاً لجيل مارتينيه، أما المجلد الثالث فكان ترجمة د. أتاسي ود. الدروبي لكتاب موريس دوفرجيه (مدخل في علم السياسة).

[9] ظهير عبد الصمد، مصدر سبق ذكره.

[10] انظر: فواز طرابلسي، صورة الفتى بالأحمر، رياض الريس، ط١، بـيروت ١٩٩٧، ص٤٦. والفكيكـي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥ وص٢٢٨.

[11] انظر: نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، دار مدبولي، القاهرة ١٩٩٥، ص٤٦. وسـيل، الأسد (الصراع على الشرق الأوسط) دار الساقي، ط١، لندن ١٩٨٨، ص١٣٣.

[12] سيل، المصدر السابق، ص١٢٣.

[13] الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

[14] الرزاز، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

[15] دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

[16] المصدر السابق، ص٢٤٤.

[17] نفس المصدر، ص٢٤٦.

[18] الرزاز، مصدر سبق ذكره، ص٧٧ و٧٨.

[19] انظر: حنا بطاطو، العراق، ج٣، عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٢، ص٣٣٤-٣٣٩. والفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠ و٢٩٤ و٢٩٧. والرزاز، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

[20] دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

[21] المصدر السابق، ص٣٣٠.

[22] ذكر د. جمال أتاسي أنه: استقال من كامل مسؤولياته الحزبية والسياسية عقب عودة الوفد من القـاهرة، نظراً لأنه جابه يومها العداء الكبير للتوقيع على الميثاق، وبعد أن عانى سابقاً من الاحتجاجات على سياسته الوحدوية في وزارة الإعلام. وفوجئ بعد أشهر بـ د. نور الدين أتاسي يخبره مداورة، عن قـرار يكلفـه بمهام جديدة، بعد انتهاء مفعول قرار تجميده لمدة ستة أشهر، الذي لم يكن على علم به! لكن ذلك كـان بلا معنى عنده، بعد أن اختار الخط الشعبي الناصري نهائياً. من مقابلة معه سبق ذكرها.

[23] رفعت وتيرة المعركة الإعلامية مقالة افتتاحية، كتبها ياسين بعنوان (ملكيون أكثر من الملـك) في جريـدة البعث ٢٣/ ٣/ ١٩٦٣. أدّت إلى رد الإعلام المصري عليها بمقالة عنيفـة كتبـها هيكـل في الأهـرام، واشتهرت بعنوانها (إني أعترض) في ٣١/ ٣/ ١٩٦٣.

[24] دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٩.

[25] طرابلسي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

[26] الوضع في سوريا، التقرير السياسي للمجلس القومي الأول لحزب العمال الثوري العربي، ت٢/ ١٩٦٥، ص١٥.

[27] دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٥.

[28] نفس المصدر، ص٣٥٠.

[29] المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة الإعداد الحزبي ٢٥، القيادة القومية. مكتب الثقافة والدراسات والإعداد الحزبي، مطبعة القيادة القومية، ١٩٧٨، ص٢٨.

[30] دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٢.

[31] انظر: الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩. ودندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠.

[32] بعض المنطلقات النظرية، القيادة القومية، ت١ ١٩٦٣، ص٦٤.

[33] المصدر السابق، ص٢٣.

[34] انظر: بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٥. والفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩.

[35] المصدر السابق، ص٣٤٠.

[36] نفس المصدر، ص٣٤١.

[37] ذكر فواز طرابلسي أنّ هذه اللجنة تشكّلت منه ومن جبران مجدلاني برئاسة عفلق، لكن الأخير تهرّب من اجتماعاتها، وادعى ضياع أشرطة تسجيل المؤتمر ومحاضر جلساته. فكتب الطرابلسي مقدمة جديدة بتكليف من مجدلاني لكنها لم تر النور، في حين وضع عفلق -فيما بعد- بمفرده مقدمة بديلة. انظر: صورة الفتى بالأحمر، مصدر سبق ذكره، ص٤٧. قارن مع الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩.

[38] دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٤.

[39] نحو حزب اشتراكي ديمقراطي، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي اليساري، تموز/ ١٩٦٥، ص٥.

[40] الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٨ و٣٦٨.

[41] سيل، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

(42) الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٩.

(43) نضال حزب البعث عبر مؤتمراته القومية، دار الطليعة، ط٢، بيروت، ك٢/ ١٩٧٢، ص٢٥٤.

(44) المؤتمرات القومية لحزب البعث، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(45) الوضع في سوريا، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

(46) صرّح ناطق بلسان هذه اللجنة -في حوار مع مراسل وكالة (تانيوغ) اليوغسلافية وُزّع على مكاتب الصحافة العربية والأجنبية، وفي نشرة داخلية قبيل انعقاد المؤتمر- أنه "بصرف النظر عن الأسباب المباشرة والسطحية التي تتمثل في رفضنا لمحاولة عفلق تزييف إرادة القواعد الحزبية بواسطة ما سمّاه بالمؤتمر القومي السابع، فإن الخلاف أصبحت له أصوله العميقة وأبعاده. وقد بدأ خلال المعاناة المباشرة لقضايا الحكم في سورية والعراق، وقد كانت هذه الخلافات جزئية بسيطة وعملية في البداية، ثم تبلورت واتّسعت وتعمقت لتصبح خلافات إيديولوجية أساسية، اتّضحت نهائياً في المؤتمر القومي السادس ".

(47) حسب هذه المصادر، هم من سورية/ ١٢ (حمود الشوفي، محمود نوفل، خالد الحكيم، فيصل بدوي، طارق أبو الحسن، محمد بصل، نبيه حسون، منذر الونداوي، جورج طرابيشي، ياسين الحافظ، منير الحمش، عبد الكريم الجزي). من السعودية/ ١ (عبد الرحمن الملاّ). من غزة/ ١ (عبد الله الحوراني). من ليبيا/ ١ (محمود أبو عبيد). من إنكلترا/ ١ (هاشم الربيعي). من المغرب والجزائر/ ١ (تحسين..). من العراق/ ٤ (ضياء الفلكي، حسين كاظم علي السعدي، حمدي عبد المجيد). من لبنان/ ١٣ (محمد عقيل حمودي، رياض رعد، ابراهيم أيوب، محمد مهدي نور الدين، عزمي عبده، جمال حمدون، جميل ديب، إحسان الزين، وفيق التوام، أحمد فرحات، محمد فرحات، جمال قدادو، عبد الأمير عباس. وتعذّر حضور الأربعة الأخيرين إلى دمشق) وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي كمراقبين. وقد عقد المؤتمر في بيت راتب نشواتي. عن تعميم للقيادات رقم ١٥/ ١/ م، مكتب الاتصال القومي، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، ٢٥/ ١١/ ١٩٦٤. مع ملاحظة أن التعميم أخطأ في ذكر اسم منذر الونداوي العراقي بين مندوبي سورية، كما ذكر أسماء (٣٦) عضواً منهم (٢) مراقباً و(٤) لم يستطيعوا عبور الحدود، فكيف يذكر حضور (٢٤) فقط! ومن المفترض أن يكون عدد أعضاء المؤتمر -الاستثنائي أصلاً- هو نفس عدد أعضاء المؤتمر القومي السادس، مطروحاً منه مجموعة عفلق، وقد جرت انتخابات حزبية لتعويضهم. من مقابلة في ٦/ ١/ ١٩٩٩ مع محمد بصل، في دمشق.

(48) البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع، وثائق المؤتمر، حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري، القيادة القومية ٢٥/ ١٢/ ١٩٦٤ (نشرة داخلية).

[49] الآفاق الاستراتيجية للثورة العربية، وثائق المؤتمر، المصدر السابق.

[50] حول اتساع الطبقات الوسطى بعد الاستقلال مع بناء أجهزة الدول الوطنية وانتشار التعليم والإصلاح الزراعي والتأميم في بعضها. قارن: الطرابلسي، مصدر سبق ذكره، ص٩٦ و٩٧، الذي يقدّر حجم هذه الطبقات في لبنان عام ١٩٧٣بـ ٦٧% من السكان مع تقرير بعثة إيرفد الشهير الذي يقدّرها بـ ٣٢% عام ١٩٦٠. أيضاً مع جلال أمين، الدولة الرخوة في مصر، دار سينا للنشر، القاهرة، ط/ ١٩٩٣، ص٧٧-٩٧.

[51] الأبحاث التي دارت في المجلس القومي الأول لحزب (ع) ق.م.قو أوائل ك٢/ ١٩٦٦، (نشرة داخلية).

[52] المصدر السابق، ص١-٤.

[53] مجموعة من الشباب بإشراف حمدي عبد المجيد، الماركسية ونظرية التنظيم الثوري، دراسات عربية، السنة الثانية، العدد ١١، بيروت، أيلول ١٩٦٦.

[54] النظام الداخلي، مسائل التنظيم النظرية والعملية، حزب (ع) القيادة المركزية القومية ت٢/ ١٩٦٥ (نشرة داخلية).

[55] الأبحاث، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[56] أوصى المجلس بهذا (الملخص الآخر) للماركسية اللينينية. لكن لحسن الحظ أو غيره؟ لم يجر تنفيذ هذه الوصية، إذ لن يُعرض مثل هذا الملخص مستقبلاً!

[57] جماعة من المفكرين، أسباب أزمة الثورة العربية، دراسات عربية، السنة الثانية، العدد ١٢، ت١/ ١٩٦٦.

[58] أزمة الثورة العربية، الآفاق الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

[59] الأبحاث، مصدر سبق ذكره، ص٢٩، واعتباراً من هذه الفقرة، سنرمز لتعبير (العمال الثوري العربي) بـ(ع) وتعبير (القيادة المركزية القومية) بـ ق.م.قو، وتعبير (القيادة المركزية القطرية)بـ ق.م.قط.

[60] بيان حول حركة ٢٣ شباط، حزب (ع) القيادة المركزية القطرية في سورية، أوائل آذار ١٩٦٦.

[61] الثورة العربية، لسان حال ق.م.قو العامل الثوري تصدرها ق.م.قط لحزب (ع) في لبنان، الثوري العربي تصدرها ق.م.قط لحزب (ع) في سوريا، ثم تغيّر اسمها إلى الديمقراطي العربي.

[62] أعيد فرض حالة الطوارئ في سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦ تاريخ ١٩٦٥.

[63] أفلت (بدوي) وحده من الاعتقال، وتمكّن -حينها- من إثارة إضراب عمالي واسع في حلب، انتهى إلى فرض الإفراج عن مجموعته. وتستحق شخصية هذا المناضل النقابي العمالي -الناصري سابقاً- دراسة خاصة، فقد قام بأدوار قيادية نقابياً وسياسياً ضمن أوساط عمالية وشعبية واسعة في حلب، خلال الستينات والسبعينات. ثم انزوى بعد أزمة أوائل الثمانينات، ليعيش -تحت الأرض- في حياة هامشية جداً، عمل فيها بائع فلافل وعامل بناء في أرياف دمشق. انظر حوله: الفككيكي، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

[64] مقابلة في ٨/ ١/ ١٩٩٩ مع مصدر قيادي مخضرم في حزب (ع)، رفض ذكر اسمه.

[65] ياسين: الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، دار الطليعة، ط١، بيروت، تموز ١٩٧٩، ص١٠٥.

[66] سيل، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

[67] الثورة العربية، لسان ق.م.قو لحزب (ع)، العدد ١، ت٢/ ١٩٦٥.

[68] وصل تأثيرها الفاجعي إلى حد تفكير ياسين بالانتحار، انظر سيرته الذاتية في مقدمة كتاب الهزيمة والإيديولوجية المهزومة، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[69] انظر: ياسين، المصدرالسابق، ص٤٦. وهزيمة ٥ حزيران، جذورها، أسبابها، الطريق إلى تجاوزها، ق.م.قو لحزب (ع)، أواسط ت٢/ ١٩٦٧، (نشرة داخلية).

[70] بعد ١١ عاماً وقبيل وفاته، عدّل ياسين من هذه اللغة عند إعادة نشر تحليل حزيران، فتخلّى مثلاً عن تعبير القيادات الماركسية اللينينية في كامل النص! قارن: الفقرة الأخيرة التي ذكرناها، بما أصبحت عليه "ستكون إحدى النقاط الفاصلة في تاريخ الثورة العربية، وستبقى مهمازاً يحرض النضال العربي لدك معاقل الامبريالية، احتراق أسوار التخلف وتحويل الاستقلال الشكلي إلى تحرر اجتماعي يتصاعد إلى اشتراكية عصرية في إطار الوحدة العربية". ياسين، الهزيمة والإيديولوجية المهزومة، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

[71] مقابلة في ٨/ ١/ ١٩٩٩، سبق ذكرها.

[72] سيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٩.

[73] سيل، نفس المصدر، ص٢٣٦.

[74] انظر: الحرية، السنة العاشرة، العدد ٤٥٩، ص٣. بيروت ١٤/ ٤/ ١٩٦٩. أما بالنسبة لـ د. حبش فقد اعتقل بينما كان يراجع من أجل قضايا لوجستية، وقامت منظمته بتحريره بعد أشهر. انظر: باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٠. مع ملاحظة أن ياسين اعتقل وهو يحمل مسودة الميثاق، أما زهور فكان يشارك في الحوارات من موقع مستقل. من مقابلة في ٨/ ١/ ١٩٩٩ سبق ذكرها.

(٧٥) انظر: محمد جمال باروت، العقد السياسي السوري، للمؤسسة والتطلع إلى المستقبل، جريدة الحياة، ٣١/ ٨/ ١٩٩٨.

(٧٦) من مخطوطات المؤتمر القطري الأول لحزب (ع) في العراق، ق.م.قط، طبعة آذار ١٩٧٤، (نشرة داخلية).

(٧٧) بعد عامين من الهزيمة، بيان حزب (ع) ق.م.قو، أوائل حزيران/ ١٩٦٩، (نشرة داخلية).

(٧٨) المصدر السابق، ص١٠.

(٧٩) سيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠.

(٨٠) بعد عامين من الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٨١) إشارة إلى محاولة حركة القوميين العرب التحوّل -بكل فصائلها- إلى الماركسية اللينينية!

(٨٢) مرقص، نقد الفكر المقاوم، ج١، عضوية النظرية في العمل الفدائي، دار الحقيقة، ط١، آب/ ١٩٧٠.

(٨٣) مرقص، الماركسية السوفياتية والقضايا العربية، دار الحقيقة، بيروت، تموز/ ١٩٧٣، ص١٣٤.

(٨٤) مقابلة في ٨/ ١/ ١٩٩٩، سبق ذكرها.

(٨٥) ذكر باروت أنه "انبثق من يسار منظمة البعث في البحرين، جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية أواخر/ ١٩٦٩، التي أسسها عوض اليماني -سفير البحرين السابق في العراق- وتألفت من بعثيين يساريين قريبين من ياسين في حزب (ع) أما على مستوى عُمان، فقد انبثق عن يسار البعث (حزب العمل العربي) وتعود بداياته الحلقية إلى عام ١٩٦٦، وقد طرحت مجاميعه الأولى مشروع الحزب كبديل عن حركة القوميين العرب والبعث في آن، وتقترب هذه المجاميع إيديولوجياً من خط ياسين في البعث (حزب ع)". انظر باروت: حركة القوميين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط١، دمشق ١٩٧٧، ص٤٦٦.

(٨٦) البيان السياسي للمجلس القومي الثاني لحزب (ع) ق.م.قو، أوائل نيسان/ ١٩٧٠، (نشرة داخلية).

(٨٧) (دار الحقيقة = البرافدا) "أسسها ياسين مع عدد من الرفاق، وعمل مديراً ثقافياً لها حتى عام ١٩٧٣، واختار لها مجموعة من الكتب المشهود لها. فساهم في ترجمتها وكتب مقدمات لها". انظر: مرقص، من مقدمته لكتاب ياسين، المسألة القومية الديمقراطية، دار الحصاد، ط٢، دمشق ١٩٩٧، ص٩.

(٨٨) البرنامج الثقافي القطري الثاني، ق.م.قط لحزب (ع) في سورية ١٩٧٧.

(٨٩) بيان حول موقف المتحدة من مشروع روجرز، ق.م.قو لحزب (ع) أوائل آب ١٩٧٠.

(٩٠) مقابلة في ٨/ ١/ ١٩٩٩، سبق ذكرها.

(٩١) رؤيتنا لخلاص سورية، بيان حزب (ع) ق.م.قو، أوائل أيار ١٩٧٠.

(٩٢) مقابلة في ٨/ ١/ ١٩٩٩ سبق ذكرها.

(٩٣) باروت، العقد السياسي السوري، مصدر سبق ذكره.

(٩٤) الثورة العربية، العدد ٤، أوائل أيار ١٩٧١.

(٩٥) الثورة العربية، العدد ٣، أوائل نيسان ١٩٧١.

(٩٦) الثورة العربية، النشرة ٥، أواسط حزيران ١٩٧١.

(٩٧) الثورة العربية، النشرة ٦، أواسط آب ١٩٧١.

(٩٨) الثورة العربية، النشرة ٨، أواسط آب ١٩٧٢.

(٩٩) مرقص، في مقدمته لـكتاب (في المسألة القومية الديمقراطية)، مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

(١٠٠) حول كتب مرقص حتى هذه الفترة، راجع قائمة مؤلفاته في سفره الصادر بعد وفاته (٢٧/ ١/ ١٩٩١) نقد العقلانية العربية، دار الحصاد، ط١، دمشق ١٩٩٧، ص٩٠١.

(١٠١) مرقص، حول الضرورة التاريخية لنشوء حزب البروليتاريا العربي، دار الحقيقة، ط١، بيروت ١٩٧٠.

(١٠٢) الثورة العربية، العدد ١٢، أواخر آب ١٩٧٢.

(١٠٣) القضايا الراهنة (تقارير المجالس الحزبية وأبحاثها) حزب (ع) ق.م.قو، (نشرة داخلية)، ويشير الحافظ في سيرته الذاتية -بكل تواضع، حسب تعبيره- أن قراءته لعبد الله العروي، قد ساعدته على وعي هذه المسائل، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(١٠٤) تقرير المجلس القومي الثالث (القضايا الراهنة)، المصدر السابق.

(١٠٥) بيان ق.م.قو لحزب (ع)، ٧/ ١٠/ ١٩٧٣.

(١٠٦) بيان ق.م.قط لحزب (ع)، في لبنان ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣.

(١٠٧) الثورة العربية، بلا رقم، أواسط ك١/ ١٩٧٣.

(١٠٨) ياسين، اللاعقلانية في السياسة العربية، دار الطليعة، ط١، بيروت، شباط ١٩٧٥، ص٨٧.

(١٠٩) مقابلة في ٢٦ و٢٧/ ١٢/ ١٩٩٨ مع مجموعة من كوادر حزب (ع) اللبنانيين، فضّلوا عدم ذكر أسمائهم، في بيروت.

(١١٠) العامل الثوري، العدد ١، أوائل ت١/ ١٩٧٢.

(١١١) العامل الثوري، العدد ٥، أوائل نيسان ١٩٧٣.

(١١٢) العامل الثوري، العدد ٤، أواخر شباط ١٩٧٣.

(١١٣) العامل الثوري، العدد ٨، أواخر آذار ١٩٧٤.

(١١٤) ذكر فواز طرابلسي أن عدداً من المثقفين الذين انشقوا عن أحزابهم، وكان منهم (حازم صاغية وجوزيف سماحة) اللذان غادرا حزب (ع)، التحقوا في هذه الفترة بمنظمة العمل الشيوعي في لبنان، انظر صورة الفتى بالأحمر، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

(١١٥) تضمن قرار الفصل أسماء (عباس عقيل، رياض رعد، هشام عبدو، محمود الميس، الفضل شلق) ونُشر حينها في جريدة السفير أوائل شباط ١٩٧٣. من مقابلة في ٢٦ و٢٧/ ١٢/ ١٩٩٨ سبق ذكرها.

(١١٦) الثورة العربية، عدد بلا رقم، أواخر ١٩٧٥.

(١١٧) الثورة العربية، عدد بلا رقم، أوائل ك٢/ ١٩٧٥.

(١١٨) الثورة العربية، عدد بلا رقم، أواسط ك١/ ١٩٧٦.

(١١٩) الثورة العربية، عدد بلا رقم، أوائل ك١/ ١٩٧٥.

(١٢٠) الثورة العربية، عدد بلا رقم، أواخر ك٢/ ١٩٧٥.

(١٢١) الثورة العربية، المصدر السابق.

(١٢٢) الثورة العربية، عدد بلا رقم، أواخر حزيران ١٩٧٧.

(١٢٣) أبيات الشاعر نيكراسوف صدّرنا بها هذه الدراسة، وقد استبدل فيها ياسين كلمة (روسيا) بـ(أمة العرب). أما من أجل المتابعات المشار إليها فانظر: الثورة العربية، عددان بلا رقم، أواسط نيسان وأوائل حزيران ١٩٧٧.

(١٢٤) ياسين، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

(١٢٥) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الرابع السوري، القضايا الراهنة، ص٨٦.

(١٢٦) الأطروحات، القضايا الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١٢٧) نسبة إلى الشيخ شخبوط، أمير أبو ظبي سابقاً، تسمية استخدمها التقرير فقط للترميز إلى حزمة من الظاهرات السياسية، الإيديولوجية، السوسيولوجية، الآخذة في التوسع في المرحلة ما بعد الناصرية، وهي

أوسع بكثير من الظاهرة السعودية، إذ أنها تشمل سائر الأنظمة التأخراكية (= تأخر + اشتراكية) ورمحها وتحولاتها. انظر الأطروحات، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١٢٨) نحو وعي نقدي للهزيمة، القضايا الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

(١٢٩) أزمة سورية التاريخية، الثورة العربية، عددان بلا رقم، شباط ١٩٧٨، وأيار ١٩٧٨.

(١٣٠) بيان المجلس القطري اللبناني الرابع، نيسان ١٩٧٨.

(١٣١) المصدر السابق، ص٣٧.

(١٣٢) قدمت هذه الحركة سلسلة من المحاضرات والندوات منذ العام ١٩٧٦، ونشرت سلسلة متعددة من الكراسات، وصلنا منها سلسلة لبنان الديمقراطي. التي شارك فيها ياسين، وجمال عون، وعصام خليفة، وجوزيف مغيزل، وأسد غندور. أما المؤتمر فقد شارك فيه (٧٣) باحثاً وناشطاً في مجال العمل الإنساني والسياسي، معظمهم من لبنان وأبرزهم: قسطنطين زريق، المطران حداد وناصيف نصار ولور مغيزل وياسين. انظر: لبنان الآخر، ط١، مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية، ١٩٧٦. ومقابلة في ١٠/ ١/ ١٩٩٩ مع مجموعة من كوادر حزب (ع)، فضّلوا عدم ذكر أسمائهم، في بيروت.

(١٣٣) انظر: من أجل إيجاد بديل تقدمي للوضع الراهن في المغرب العربي، جريدة الاختيار الثوري، سلسلة حوار، ملحق ٢، بدون ذكر مكان إصدار ولا تاريخ. والحوار مقدمة العمل والديمقراطية غاية وطريق، والثورة العربية مازالت ثورة وطنية وديمقراطية، بدون ذكر مكان إصدار، أيلول ١٩٧٩، ص٩٢.

(١٣٤) الثورة العربية، عدد بلا رقم، أوائل ك ١٩٧٩. ونضيف: ولد ياسين في دير الزور ١٩٣٠ على الأرجح وتوفي في بيروت ٢٨/ ت١ ١٩٧٨. كتبه هي: حول بعض قضايا الثورة العربية ١٩٦٥، اللاعقلانية في السياسة ١٩٧٥، التجربة التاريخية الفيتنامية ١٩٧٦، الهزيمة والإيديولوجية المهزومة ١٩٧٩، وصدر له بعد وفاته: في المسألة القومية الديمقراطية ١٩٨١، وترجم خمسة كتب: التخلف والتنمية في العالم الثالث (ألبيرتيني)، والماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوروبي (شرام وآخرين)، ومأزق العالم الثالث (بايروك)، ونصوص حول الدين (ماركس وأنجلز) والإسلام في عظمته الأولى (لومبار) بعضها ترجمه باسم زهير الحكيم، حتى لا يتسبّب اسمه في منع عبورها بعض الحدود العربية! كما وضع عدداً كبيراً من المقالات، كان أولها (القومية والعروبة) في مجلة الثقافة (رئيس تحريرها جلال السيد) السنة الأولى، العدد ٢٢، دير الزور ك٢/ ١٩٤٧، وهو مازال طالباً عند أستاذه عبد الكريم زهور في الثانوي، ومجموعة عديدة من التقارير الحزبية والسياسية، أشهرها التقرير الذي تحوّل إلى (بعض المنطلقات النظرية). وتميّز في كل ذلك بفتوحاته المعرفية. وكانت آخر كلماته لـ د. فيليب سالم "أيها الطبيب، هـذا هـو

حسدي، لقد أضناه المرض فأتعبني، وحاء بالألم فأسقط القلم من يدي"(الباحث). للتوسع، انظر: سيرته الذاتية، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، مرجع سبق ذكره. وياسين الحافظ يروي في أيامه الأخيرة أيامه الأولى، وضاح شرارة. جريدة الحياة، سلسلة من ثماني حلقات اعتباراً من العدد ١٢٤٢٩، بيروت ١٠/ ٣/ ١٩٩٧.

(١٣٥) انظر: الثورة العربية، النشرة ٣٤، أواسط ت٢/ ١٩٧٩. ومقابلة في ١٠/ ١/ ١٩٩٩ سبق ذكرها.

(١٣٦) الثورة العربية، النشرة ٣٢، أواخر آب ١٩٧٩.

(١٣٧) الثورة العربية، النشرة ٣٣، أوائل ت١/ ١٩٧٩.

(١٣٨) من البيانات التي صدرت ووزعت في هذه الفترة: بيان إلى الشعب من أجل الحرية والديمقراطية والتغيير، التجمع الوطني الديمقراطي -بعد هذه الفقرة سنرمز له بـ(تود)- منتصف آذار ١٩٨٠ بيان منظمة حزب (ع) في حلب ١٣/ ٣/ ١٩٨٠. و(بيان صادر عن القوى الوطنية والديمقراطية في محافظة حمص) ١١/ ٣/ ١٩٨٠. و(بيان صادر عن النقابات المهنية العلمية ونقابة المعلمين في محافظة حماة) الثلاثاء ١١/ ٣/ ١٩٨٠. و(بيان من النقابات المهنية العلمية في حمص) ٩/ ٣/ ١٩٨٠، ويحمل تواقيع فرع نقابة الأطباء وفرع نقابة المهندسين وفرع نقابة المحامين وفرع نقابة الصيادلة وفرع نقابة أطباء الأسنان.

(١٣٩) باروت، العقد السياسي السوري، مصدر سبق ذكره، وفيه ورد خطأً أن جناح الاشتراكيين العرب المشترك هنا هو جناح الحوراني. وعقب ما ذكر عن توزيع بيان (تود)، قامت حملات متتابعة ضد الحزب الشيوعي-المكتب السياسي، وأدت لاعتقال عدد ضخم من كوادره وقياداته -على رأسهم أمينه الأول (رياض الترك) الذي لن يفرج عنه حتى نهاية أيار ١٩٩٨ وبدون محاكمة! واجتاحت هذه الحملة في إطارها قوى (تود) الأخرى، فأوقف العديد من كوادره، وكان بينهم مجموعة من الاتحاد الاشتراكي أبرزهم المحامي والوزير السابق (عبد المجيد منجونة)، ومن حزب (ع) أسامة ونجيب حربوع وأكرم الصفدي أبناء محافظة السويداء والطلاب في جامعة حلب، والجامعي المترجم (محمد ديب كور) الذي أوقف لمدة ثمانية سنوات وتسعة أشهر تقريباً. من مقابلة في ٨/ ١/ ١٩٩٩ سبق ذكرها.

(١٤٠) الثورة العربية، النشرة رقم ٣٦، أوائل نيسان ١٩٨٠.

(١٤١) الثورة العربية، النشرة رقم ٣٧، أوائل ت٢/ ١٩٨٠. وقد توفي حمدي عبد المجيد في بغداد يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٩٧ عن عمر ناهز ٦٨ عاماً قضاها في التدريس الجامعي والنضال السياسي وكان أحد مفكري ومؤسسي وقادة حزب (ع)، عن الثورة العربية، العدد ٤٢، ك١/ ١٩٩٧، ص٩.

(١٤٢) الثورة العربية، النشرة رقم ٣٨، أواسط ك١/ ١٩٨١.

(١٤٣) شملت القائمة المرجعية لهذا البرنامج (١١٢) كتاباً ودراسة، على أن تتم دراسته، بروح نقدية وبصورة جماعية كلما أمكن، ووفق البرنامج السنوي لمنظمة القاعدة. انظر: البرنامج الثقافي القومي لحزب (ع) ق.م.قو، ١٩٨١ (نشرة داخلية).

(١٤٤) شملت القائمة المعدلة (٢٧٠) كتاباً ودراسة، وألحقت بها طرائق مستخلصة من الخبرة الماضية في: التلخيص الفردي المتبوع بالحوار، الدراسة التأسيسية لثلاثة كتب على الأقل في العام، ندوة الكتاب المركزية، الدراسة على أساس المحاور للموضوعات والكتب، الدراسات الميدانية. انظر: البرنامج الثقافي القومي لحزب (ع) ق.م.قو، ١٩٨٩ (نشرة داخلية).

(١٤٥) صدر العدد الأول من مجلة الواقع في آذار ١٩٨١، والعدد العاشر الأخير في أيلول ١٩٨٦. أما مجلة الرأي فقد صدر العدد الأول منها في ت٢/ ١٩٨٧، والعدد السادس والسبعين الأخير منها في ٢٩ أيار ١٩٨٩، وكان بين من كتبوا فيها: نجاح واكيم، أسد غندور، جورج ناصيف، ميشال نوفل، محمد عابد الجابري، نزيه أبو عفش، دلال البزري، كاتب سرور، طارق أبو الحسن.

(١٤٦) برز –سابقاً– بين هؤلاء المناضلين القيادي المخضرم أحمد أبو صالح، ولاحقاً المرحوم أمجد أبو صالح الذي كان يشتغل حتى السنة الأخيرة في كلية طب دمشق عاملاً للتنظيفات! وكان له دور بارز في نضال مطلبي أدى (عام ١٩٨٩) لتحصيل عمال تنظيفات بلدية دمشق حقوقهم في البيض والحليب؛ التي كانت مهدورة في دهاليز البيروقراطية، وقد توفي في حادث مؤسف على باب مشفى المواساة. عن مقابلة في ٧ و٨/ ١/ ١٩٩٩، مع مجموعة من كوادر الحزب، رفضوا ذكر أسمائهم في دمشق.

(١٤٧) عقب توزيع بيان (تود)، أوقفت مجموعات متعددة من كوادره، في دير الزور كان أكبرها من الاتحاد الاشتراكي، ومن بينهم المرحوم المحامي (شكّور التبّان) الذي توفي داخل المعتقل، ولم يفرج عن الآخرين إلا بعد حوالي ثلاث سنوات. انظر: مرافعة المحامي (حسن عبد العظيم) أمام محكمة أمن الدولة، دمشق ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٤، أما المهندس (عبد الله ماضي) من حزب (ع) فقد أفرج عنه في ٣/ ٢/ ١٩٩٩ بعد أن أمضى كامل محكوميته، وزيادة! انظر: مرافعة المحامي (محمد سلام) أمام محكمة أمن الدولة، دمشق، الدعوى رقم ١١ لعام ١٩٩٣، ومن الحسكة أوقف العامل (حنا شكري) في بداية ١٩٨٠ بتهمة الانتساب إلى حزب (ع) وبقي مسجوناً حتى أواخر ١٩٩١، وكذلك أوقف العامل (يعقوب حنا) من حزب (ع)، بعد ملاحقة استمرت سنتين، وحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات ونصف، تنتهي في أواخر ١٩٩٩، إذا لم تلحقها الزيادة المعتادة!. كما أوقفت العاملة عزيزة درويش بتهمة حيازتها لنشرة حزب (ع) أو (تود) لمدة شهر ونصف، ومنعت من العودة إلى عملها، رغم صدور قرار بذلك من المحكمة. أما في دمشق، فقد أوقف المهندس (نايف الصفدي) مدير قسم في مؤسسة (غذائية)، وخرج بعد

سنتين فاقداً إحدى عينيه خلال التحقيق معه، وشاكياً من تدهور الثانية! من مقابلة في ٧ و٨/ ١/ ١٩٩٩ سبق ذكرها.

(١٤٨) المصدر السابق.

(١٤٩) بيان عن أعمال المؤتمر ق.م.قو لحزب (ع) الموقف الديمقراطي. نشرة يصدرها (تود)، العدد ٢١، ك٢/ ١٩٩٥. ومن الواضح، أنّ المؤتمر يشير هنا إلى ضعف تواجد الحزب على الصعيد القومي، بخاصة بعد تراجع المنظمة في لبنان، وبقاء رموز فردية في الأردن، وبعد انهيارها في العراق نتيجة لعمليات التصفية والتفكيك المستمرة التي تعرّض لها من قبل النظام، مع غيره من قوى المعارضة. هنا تجدر الإشارة إلى تمتّع أمينه العام المرحوم (حمدي) بوضع خاص نتيجة لمرضه من جهة، ولسمعته النضالية وبقايا مكانة خاصة له عند رأس النظام الحاكم (صدّام)، نظراً لأنه كان قائده الحزبي المباشر في مراحل النضال السري، الأمر الذي خفّف عنه -نسبياً- بعض أشكال العنف الذي تعرّض له رفاقه. لكن ذلك لم يمنع من تقييد حركته، بحيث لم يُسمح له بالسفر سوى للأردن -بالرغم من كونه متزوجاً من دمشق- وهو الحريص على عدم إعاقة عودته إلى العراق. من مقابلة في ٧ و٨/ ١/ ١٩٩٩ سبق ذكرها.

(١٥٠) الوثيقة البرنامجية، المؤتمر القومي الثاني لحزب (ع)، آب ١٩٩٤، ص٢.

(١٥١) مقدمة الوثيقة البرنامجية، المؤتمر القومي الثاني لحزب (ع)، آب ١٩٩٤.

(١٥٢) انظر على سبيل المثال فقط في سورية: عبد الرزاق عيد في (نقد حداثة التأخر)، دار الصداقة، حلب ١٩٦٦ وفي نفس الدار والعام، باروت في (أطياف الحداثة)، ومحمد سلام في (الناصرية تراث ثوري للأمة العربية)، جريدة المجد، عمان ٢٩/ ٧/ ١٩٩٦، وميشيل كيلو في (ياسين الحافظ والانتلجنتسيا مفهوماً ودوراً عربياً)، جريدة الحياة، ٢٦/ ٣/ ١٩٩٧، وجاد الكريم الجباعي في (حرية الآخر)، حوران للنشر، دمشق ١٩٩٥، ومعروف عازار الذي يكتب دوماً في الذكرى السنوية لوفاة ياسين، ومنها مقالته (ياسين الحافظ وتظاهرات الواقع العربي)، السفير ٩/ ١١/ ١٩٩٨، ود.أحمد الحمد في (العلمانية والديمقراطية في فكر ياسين الحافظ، السفير ١٨/ ١٢/ ١٩٩٨، وشاكر النيسّاوي في كتابه، طريق العرب إلى النهضة، المنارة، بيروت ١٩٩٨، ومصطفى خضر في (النقد والخطاب النقدي في الفكر العربي المعاصر)، الموقف الأدبي، دمشق، شباط ١٩٩١.

(١٥٣) في مدخله لقراءة كتاب عبد الرزاق عيد (ياسين الحافظ، نقد حداثة التأخر) وبعد أن كال المديح الغزير لمربيه الإيديولوجي ياسين، يتمرد الابن (جورج طرابيشي) على طريقته الفرويدية في قتل الأب، ليدفن ماركسيته التي "كانت في عصرها كبيرة وغنية وخلاقة، ولكن لا مندوحة بعد عصرها من أن تبدو مفوتة

تاريخياً". وينطلق من قياس أرسطي "كما أنه لا ماركسية خارج الماركسية، كذلك لا رأسمالية خارج الرأسمالية و لا غرب خارج الغرب" ليصل إلى استنتاج وحكم إطلاقي لم يسبقه إليه سوى المغترب الآخر (فوكوياما). "فالرأسمالية -لنقل ذلك بملء الفم - فم الطرابيشي طبعاً- هي التشكيلة التاريخية غير القابلة للتجاوز" ويضيف: "لعصرنا" مستدركاً وناسفاً بذلك كل خطابه! انظر: ج.طرابيشي، ياسين الحافظ بعد انفجار الماركسية، مجلة أبواب، بيروت، خريف ١٩٩٨، ص١١٦-١٢٦. وتعليق عبد الحفيظ الحافظ على هذه المقالة، في ردّ نزق ومتسرّع، لكنّه مصيب في الجوهر، تحت عنوانٍ رئيس: نقد الماركسية والاشتراكية للنظام الرأسمالي مازال صحيحاً، وعنوان فرعي: حتّى أنت يا طرابيشي، جريدة السفير، العدد ٨١٤٥، بيروت ٩/ ١١/ ١٩٩٨.

[١٥٤] في شتاء ١٩٩٧، نشرة غير دورية لـ(تود)، قرأتها وتداولها من قبل عدد من المواطنين في إحدى المدن السورية، كلّفت توقيفهم لمدة شهر، وهم من نخبة المجتمع، بينهم الطبيب والمحامي والمهندس والكاتب والنقابي والصناعي، ولا يقلّ عمر معظمهم عن الخمسين وبعضهم الآخر عن الستين، فخضعوا جميعاً لحفلات تحقيق قروسطية، لكن لحظة عقلانية عليا أدت إلى الإفراج عنهم، كما أدت لاحقاً -مع عوامل أخرى- إلى الإطاحة بمسؤولي الجهاز المحلي والمركزي عن حفلتهم! انظر: الموقف الديمقراطي، نشرة يصدرها (تود)، العدد ٤٣، أواخر شباط ١٩٩٨، ص٩.

[١٥٥] باروت، العقد السياسي السوري، مصدر سبق ذكره.

المراجع

- أبو الحسن، حسين عبلي: أزمة بعض الحركات التقدمية في الوطن العربي، صيدا (لبنان)، بدون تاريخ نشر.
- أبو طالب، حسن: الوحدة اليمنية، دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.
- أبو عزة، عبد الله: مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، دار القلم، الكويت ١٩٨٦.
- الأسودي، محمد علي: حركة الأحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقة، دون ناشر، صنعاء ١٩٨٧.
- أمين، جلال: الدولة الرخوة في مصر، دار سينا للنشر، القاهرة، ط/ ١٩٩٣.
- أمين، سمير: الأمة العربية، القومية وصراع الأضداد، ت.كميل قيصر داغر، دار ابن رشد، ط١، بيروت ١٩٧٨.
- انطونيوس، جورج: يقظة العرب، ت.ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، ط٥، بيروت ١٩٧٨.
- باروت، محمد جمال: حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر، حلقة حلب، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٤.
- باروت، محمد جمال: حركة القوميين العرب – النشأة، التطور، المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧.
- باروت، محمد جمال: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ج١، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٩.
- البردوني، عبد الله: اليمن الجمهوري، مطبعة الكاتب العربي، دمشق ١٩٨٣.
- بطاطو، حنا: العراق – الكتاب الأول (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠.
- بطاطو، حنا: العراق – الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي)، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٦.
- بطاطو، حنا: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٢.
- بعيري، اليعازر: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، ج١، دار سينا للنشر، ط١، القاهرة ١٩٩٠.

- بن أحمد الثور، عبد الله: ثورة اليمن، ط٢، دون دار نشر، صنعاء ١٩٨٦.
- توري، غوردون.هـ: السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، ط٢، ١٩٦٩.
- الجادرجي، كامل: (مذكرات) وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠.
- الجباعي، جاد الكريم: حوار العمر، دار حوران، ط١، دمشق ١٩٩٩.
- الجبوري، إبراهيم: سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي في العراق ١٩٥٢ - ١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، بلا تاريخ نشر.
- جزماتي، نذير: مساهمة في نقد الحركات السياسية في سوريا ولبنان - الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤-١٩٥٨، دمشق ١٩٩٠.
- جزيلان، عبد الله: التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٢، منشورات العصر الحديث، بيروت ١٩٨٧.
- الجندي، سامي: البعث، دار النهار، ط١، بيروت ١٩٦٩.
- الجيزاني، عبد الله: حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، التجربة الفكرية والممارسة السياسية، ١٩٩٤.
- حاج بكري، علي: العقلية العربية بين الحربين ١٩١٨ - ١٩٣٩، دار الرواد، دمشق ١٩٥٢.
- حسين، صدام: المختارات، ج٢، ج٣، ج٧، ج١٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.
- الحافظ، ياسين: اللاعقلانية في السياسة العربية، دار الطليعة، ط١، بيروت، شباط ١٩٧٥.
- الحافظ، ياسين: الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، دار الطليعة، ط١، بيروت، تموز ١٩٧٩.
- الحافظ، ياسين: المسألة القومية الديمقراطية، دار الحصاد، ط٢، دمشق ١٩٩٧.
- الحكيم، حسن: الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية العربية، دار صادر، بيروت ١٩٧٤.
- الحكيم، حسن: خبراتي في الحكم، عمان - الأردن، ١٩٧٨.
- الحكيم، يوسف: سورية والانتداب الفرنسي (ذكريات٤)، دار النهار، بيروت ١٩٩١.
- الحلاق، محمد راتب: عبد الحميد الزهراوي، دراسة في فكره السياسي والاجتماعي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٥.
- حنا، عبد الله: الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠-١٩٤٥، دار دمشق، دمشق ١٩٧٣.
- حنا، عبد الله: الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان ١٩٢٠-١٩٤٥، دار التقدم العربي، دمشق ١٩٧٣.
- حواتمة، نايف: أزمة الثورة في الجنوب اليمني، تحليل ونقد، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨.

- حوى، سعيد: هذه تجربتي .. وهذه شهادتي، مكتبة وهبة، الجزائر، دون تاريخ.

- حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار، بيروت.

- حدوري، مجيد: العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥.

- الخطيب، محمد كامل: (تحرير وتقديم)، القومية والوحدة، القسم ٢ و٣، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٤.

- الخليل، سمير: (كنعان مكية) جمهورية الخوف، ترجمة قاسم عبده قاسم، الإنسان للنشر، دون تاريخ.

- خوري، فيليب: سورية والانتداب الفرنسي – سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٧.

- خيري، سعاد: من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩١٠ – ١٩٥٨، الجزء الأول، بغداد ١٩٧٤.

- خيري، سعاد: ثورة ١٤ تموز، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠.

- خيري، زكي/ سعاد: دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، المجلد الأول، إصدار اليوبيل الذهبي، ١٩٨٤.

- خيرية، قاسمية: الحكومة العربية في دمشق، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١.

- داغر، أسعد مفلح: ثورة العرب، مطبعة مطرانية الروم الأرثوذكس، ط٢، حلب ١٩٨٩.

- دندشلي، توفيق: حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٤٠-١٩٦٣)، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، ج١، دار الطليعة، ط١، بيروت، ت، ١٩٧٩.

- دندشلي، مصطفى: حزب البعث العربي الاشتراكي – الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، (بلا مكان نشر)، ١٩٧٩.

- دندشلي، مصطفى: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٠ – ١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، ط١، بيروت، ت٢/ ١٩٧٩.

- الراوي، عبد اللطيف: مقالات في تاريخ العراق المعاصر، دار الجليل، دمشق ١٩٨٥.

- الراوي، عبد اللطيف: عصبة مكافحة الصهيونية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٤٦، دار وهران بقبرص/ دار الجليل بدمشق ١٩٨٦.

- الرزاز، منيف: التجربة المرة، دار غندور، بيروت، نيسان ١٩٦٧.

- الرزاز، منيف: التجربة المرة، الأعمال الفكرية والسياسية، ج٢، مؤسسة منيف الرزاز، ط١، ١٩٨٩، دون مكان.

- ريان، محمد رجائي: الحركة الوطنية في سوريا ما بين ١٩٣٦-١٩٤٥، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، تموز ١٩٧٦.

- الريّس، منير: الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، ثورة فلسطين ١٩٣٦، دمشق ١٩٧٦.

- زرقة، محمد علي: قضية لواء اسكندرونة – وثائق وشروح، ج١، دار العروبة، بيروت ١٩٩٣. وج٢، دار العروبة، بيروت ١٩٩٤. وج٣، دار العروبة، بيروت ١٩٩٥.

- زعبوب، عادل: الميثاق العربي، دار المسيرة، ط١، بيروت ١٩٧٩.

- الزعبي، محمد: موقف حزب البعث العربي الاشتراكي (القطر السوري) من مسألة الصراع الطبقي، دراسة غير منشورة، ١٩٧٣.

- زعيتر، أكرم: (من مذكرات أكرم زعيتر)، ج١ – من بواكير النضال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٤. ج٢ – من أجل أمتي، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٩٤.

- زويا، لبيب: الحزب القومي الاجتماعي – تحليل وتقييم، ترجمة ومناقشة جوزيف شويري، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٣.

- زين، زين نور الدين: نشوء القومية العربية، دار النهار، ط١، بيروت ١٩٧٢.

- سعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى، المجلد١، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، دون تاريخ إصدار.

- سعيد، أمين: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي، بيروت (دون تاريخ).

- سعيد، عبد الكريم: عراق شباط ١٩٦٣، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٩.

- سلام، قاسم: البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي، باريس، دون تاريخ.

- السويدي، توفيق: مذكراتي – نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٩.

- السيد، جلال: حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها، ط٢، دار اليقظة العربية، بيروت ١٩٧٣.

- سيل، باتريك: الأسد (الصراع على الشرق الأوسط) دار الساقي، ط١، لندن ١٩٨٨.

- سيل، باتريك: الصراع على سوريا، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، بدون تاريخ.

- الشاعر، جمال: سياسي يتذكر، تجربة في العمل السياسي، دار الريس، لندن ١٩٨٧.

- الشعبي، قحطان: الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، دار النصر، القاهرة ١٩٦٢.

- شمالي، نصر: أيام حاسمة في تاريخ الحزب، مؤسسة الوحدة، دمشق ١٩٦٩.
- الشهاري، محمد علي: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمنية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، دون دار نشر، عدن ١٩٩٠.
- الشهبندر، عبد الرحمن: الثورة السورية الوطنية، ط٢، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٣.
- صادق، محمود: حوار حول سورية، دون مكان، دون تاريخ.
- الصفدي، مطاع: حزب البعث (مأساة البداية مأساة النهاية) دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٦٤.
- صفوة، نجدة فتحي: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ١٩٦٩.
- طرابلسي، فواز: صورة الفتى بالأحمر، رياض الريس، ط١، بيروت ١٩٩٧.
- عبد الجبار، فالح: الدولة، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة ١٩٩٥.
- عبد الحكيم، عمر: الثورة الجهادية الإسلامية في سورية، التجربة والعبرة، دون مكان، دون تاريخ.
- عبد الله، منير: البعث، مقدمة في النقد الفاني، دراسة غيرمنشورة.
- عبده علي، صادق: الحركات الاجتماعية والسياسية في اليمن، ١٩١٨-١٩٦٧، قضايا العصر، دار الهمداني، عدن ١٩٨٨.
- عجينة، رحيم: الاختيار المتجدد، ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، دار الكنوز الأدبية، ط١، بيروت ١٩٩٨.
- عفلق، ميشيل: القومية العربية ومواقفها من الشيوعية، دمشق ١٩٤٤.
- عفلق، ميشيل: نضال الحزب عبر مؤتمراته القومية، بيروت ١٩٧١.
- عفلق، ميشيل: في سبيل البعث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١٩، حزيران ١٩٧٦.
- عفلق، ميشيل: في سبيل البعث، الكتابات السياسية الكاملة، ج٥، البعث والعراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٨.
- العلاف، أحمد حلمي: دمشق في مطلع القرن العشرين، تحقيق علي جميل نعيسة، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٦.
- علوش، ناجي: الثورة والجماهير، مراحل النضال العربي ١٩٤٨ - ١٩٦١ ودور الحركة الثورية، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ١٩٦٣.
- عمران، محمد: تجربتي في الثورة، ج١، دون مكان، ١٩٧٠.

- عمر نظمي، وميض جمال: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ١٩٨٤.

- عواد، أسامة زكي: تاريخ الأحزاب السياسية في سورية في القرن العشرين، دار مشرق – مغرب (دمشق؟)، ١٩٩٧.

- عياشي، غالب: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سوريا، بيروت ١٩٥٥.

- العيسمي، شبلي: حزب البعث العربي الاشتراكي – مرحلة الأربعينات التأسيسية ١٩٤٠ – ١٩٤٥، دار الطليعة، بيروت، ط٢، بيروت، ط٢، ١٩٧٥.

- العيسمي، شبلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، مرحلة النمو والتوسع ١٩٤٩-١٩٥٨، ج٢، دار الطليعة، بيروت، حزيران ١٩٧٨.

- العيسمي، شبلي: ملفات المعارضة السورية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٤.

- الغانم، وهيب: الجذور الواقعية والفكرية لمبادئ البعث العربي، دمشق-اللاذقية ١٩٩٤.

- الغانم، وهيب: الاشتراكية والحرية الإنسانية (١٩٥٢)، في: دراسات في الاشتراكية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٠.

- غليون، برهان: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، ط1، بيروت ١٩٧٩.

- غليون، برهان: بيان من أجل الديمقراطية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت ١٩٨٦.

- فارس، جورج: من هم في العالم العربي، الجزء الأول – سورية، ١٩٥٧، مكتب الدراسات السورية والعربية بدمشق.

- فان دام، نيقولاس: الصراع على السلطة في سورية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥.

- الفرحان، عبد الكريم: حصاد ثورة، تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، دار البراق، ط1، لندن ١٩٩٤.

- فرزت، محمد حرب: الحياة الحزبية في سورية، منشورات دار الرواد، ط1، دمشق ١٩٥٥.

- الفكيكي، هاني: أوكار الهزيمة (تجربتي في حزب البعث العراقي-مذكرات)، دار الريس، لندن ط1، آذار/ ١٩٩٣.

- فلّة، كامل محمود: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٤.

- قرقوط، ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠-١٩٣٩، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥.

- قرقوط، ذوقان: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار – قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

- كبة، محمد مهدي: مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥.

- الكبيسي، باسل: حركة القوميين العرب، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٤.

- كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، منشورات بحسون، ط٢، بيروت ١٩٨٦.

- الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ط٣، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٧٣.

- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو ١٩٧١.

- لومبار، جاك: مدخل إلى الأنثولوجيا، ترجمة حسن قبيسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

- لونغريغ، ستيفن.هـ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨.

- المالكي، منير: من ميسلون إلى الجلاء – سيرة سياسية، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١.

- محمد، نجاح: الحركة القومية العربية في سورية من خلال تنظيماتها السياسية، الجزء الأول ١٩٤٨-١٩٦٣، دار البعث، دمشق ١٩٨٧.

- مرقص، إلياس: تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤.

- مرقص، إلياس: نقد الفكر المقاوم، ج١، عفوية النظرية في العمل الفدائي، دار الحقيقة، ط١، آب/ ١٩٧٠.

- مرقص، إلياس: حول الضرورة التاريخية لنشوء حزب البروليتاريا العربي، دار الحقيقة، ط١، بيروت ١٩٧٠.

- مرقص، إلياس: الماركسية السوفياتية والقضايا العربية، دار الحقيقة، بيروت، تموز/ ١٩٧٣.

- مرقص، إلياس: نقد العقلانية العربية، دار الحصاد، ط١، دمشق ١٩٩٧.

- المعلم، وليد: سورية ١٩١٦-١٩٤٦ الطريق إلى الحرية، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨.

- معلوم، حسين: الليبرالية في الفكر الغربي، المجلس القومي للثقافة العربية، ط١، الرباط ١٩٩٢.

- الموسوي، كاظم: العراق – صفحات من التاريخ السياسي، ط٢، دار علاء الدين، دمشق ١٩٩٨.

- ناؤومكين، فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤.

- ناصر الدين، علي: هكذا كنا نكتب، الجزء الأول، مطبعة الاتحاد، بيروت ١٩٥٢.

- ناصر الدين، علي: قضية العرب، ط٣، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٣.
- النجار، حسين فوزي: بريطانيا والجنوب العربي، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي، القاهرة، دون تاريخ.
- نوري، بهاء الدين: إعصار في الخريف – قصة انتفاضة تشرين ١٩٥٢، بيروت ١٩٨٠.
- هندي، إحسان: كفاح الشعب العربي السوري، إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق ١٩٦٢.
- هوليداي، فرد: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة عزام صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، ط١، بيروت ١٩٧٥.
- ياسين، بوعلي: السلطة العمالية على وسائل الإنتاج في التطبيق السوري والنظرية الاشتراكية، دار الحقائق، بيروت ١٩٧٩.
- ياسين، عبد القادر: كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٥.
- ياغي، إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني – دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٤.
- (بلا مؤلف): الأحزاب السياسية في سوريا، دار الرواد، دمشق ١٩٥٤.
- تاريخ الأقطار العربية المعاصر (١٩١٧ – ١٩٧٠)، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥.
- ذكرى الرسول العربي (١٩٤٣)، الطبعة السادسة، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٥٦.
- الشعب العربي في معركة التحرير، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥.
- صوت العروبة في لواء الاسكندرونة: المجلد الثالث من المؤلفات الكاملة، دمشق ١٩٧٤.
- لبنان الآخر، ط١، مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية، ١٩٧٦.

المراجع الأجنبية

- Michael Davet, fa Doulele Affaire de Syrie, Fayard Paris 1967.
- Philip S.Khoury: Syria and the french Mandate, Prinstou Uniwrsity Press, New Jersy 1987.

الصحف والمجلات

شؤون عربية – بيروت

دراسات عربية – بيروت

دراسات تاريخية – دمشق

المعرفة – دمشق

وجهات نظر – القاهرة

المضحك المبكي – دمشق

الفكر الديموقراطي – قبرص

النهج – دمشق/ قبرص

المناضل – دمشق

الثورة العربية – بغداد

مجلة النذير – سورية/ قبرص

مجلة المجتمع – الكويت

دراسات اشتراكية – دمشق

الحرية – قبرص

العامل الثوري – (سرية داخلية)

جريدة الاختيار الثوري – (سرية داخلية)

أبواب – بيروت

بردى – دمشق

الجريدة الرسمية – دمشق

القبس – الكويت

تشرين – دمشق

الأنوار – بيروت

البعث – دمشق

الحياة – لندن

المجد – عمان

السفير – بيروت

كراسات وتقارير ونشرات حزبية

– مذكرة عصبة العمل القومي–مركز بيروت: ردا على تقرير اللجنة الملكية الإنكليزية بشأن الجزء الجنوبي من ديار الشام "فلسطين"، بلا تاريخ (١٩٣٧ أو ١٩٣٨).

– النظام الداخلي لحزب الاستقلال.

– بيان حزب الاستقلال: في الحياة الحزبية والسياسة الخارجية، مطبوعات حزب الاستقلال، رقم ٢.

– نضال البعث، الجزء الأول ١٩٤٣ – ١٩٤٩، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣.

– نضال البعث، الجزء الثاني، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣.

- نضال البعث، الجزء الرابع، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٤.

- نضال البعث، الجزء الخامس، القطر العراقي ١٩٥٣ – ١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥.

- نضال البعث، الجزء السادس، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥.

- نضال البعث، القطر اللبناني ١٩٦١–١٩٦٨، ج١١، دار الطليعة.

- نضال حزب البعث عبر مؤتمراته القومية، دار الطليعة، ط٢، بيروت، ك٢/ ١٩٧٢.

- بعض الإيضاحات حول المنطلقات النظرية للحزب، القيادة القومية، سلسلة الإعداد الحزبي رقم ١٥، تشرين الأول ١٩٧٢.

- أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق، دراسة تحليلية نظرية أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع، دار الشعب، دون تاريخ.

- أزمة الحزب وحركة ٢٣ شباط وانعقاد المؤتمر القطري الأخير ومذكرة القيادة إلى المجلس الاستشاري القومي في ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٥، القيادة القطرية.

- مقررات المؤتمر القومي السادس، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية.

- مقررات المؤتمر القومي التاسع، القيادة القومية، وثائق.

- تقارير ومقررات المؤتمر القومي العاشر، القيادة القومية، المنعقد بدمشق في أيلول ١٩٦٨، التقرير التنظيمي.

- مقررات المؤتمر القطري العادي الثالث، القيادة القومية، النصف الأول من أيلول ١٩٦٦، وثائق رقم ٤.

- تقارير المؤتمر القطري الرابع للتنظيم الفلسطيني المنعقد أواخر حزيران ١٩٨٠، مطابع القيادة القومية، دمشق ١٩٨٣.

- تقارير المؤتمر القطري الخامس، القيادة القطرية–القطر السوري، دون تاريخ.

- تقارير ومقررات المؤتمر القطري السادس، التقرير التنظيمي، التقرير الاقتصادي، القيادة القطرية، القطر العربي السوري، دمشق.

- تقارير ومقررات المؤتمر القطري السابع، القيادة القطرية، دمشق، (التقرير التنظيمي)، (التقرير السياسي).

- التقرير السياسي والمذكرة الاقتصادية، وثائق صادرة عن القيادة القطرية، مقررات المؤتمر القطري الاستثنائي بين ١٠–٢٧ آذار ١٩٦٦.

- التقرير التنظيمي الذي أقره المؤتمر القومي الثاني عشر ١٩٧٥، منشورات مكتب الدعاية والنشر والإعلام في القيادة القومية، دمشق.

- التقرير السياسي للمؤتمر الحادي عشر، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، ت، ١٩٧٧، دار الحرية للطباعة، بغداد.
- التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، حزب البعث العربي الاشتراكي-القطر العراقي، حزيران ١٩٨٢، بغداد، كانون الثاني ١٩٨٣.
- المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة الإعداد الحزبي ٢٥، القيادة القومية. مكتب الثقافة والدراسات والإعداد الحزبي، مطبعة القيادة القومية، ١٩٧٨.
- كراس صادر عن القيادة القومية: التقارير المقدمة إلى المؤتمر القومي الثامن، وثائق رقم ٣، دمشق، آذار ١٩٦٧، (التقرير التنظيمي).
- كراس صادر عن القيادة المركزية القومية لحزب البعث، أول كانون الثاني ١٩٦٦.
- الانحراف والظواهر الانقسامية في الحزب ودور اليمين التخريبي، سلسلة التوجيه الحزبي، رقم ٢ (جماعة ٢٣ شباط)، القيادة القومية.
- الانحراف والظواهر الانقسامية في الحزب ودور اليمين التخريبي، سلسلة التوجيه الحزبي٢.
- في سبيل البعث، دار الطليعة (بيروت)، طبعة ١٩٥٩.
- في سبيل البعث، دار الطليعة (بيروت)، ط٣، ١٩٦٣.
- البعث والاشتراكية، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٧٣.
- الجذور التاريخية للقومية العربية، في: دراسات في القومية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٠.
- محاضر محادثات الوحدة بين مصر - سورية - العراق ١٩٦٣، الجزء الأول، دار المسيرة (١٩٧٨)، ط٣، ١٩٧٩.
- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣ - ١٩٧٥، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، القيادة القومية، دمشق ١٩٧٨.
- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣-١٩٨٠، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، القيادة القطرية، مكتب الإعداد الحزبي القطري، دمشق، دون تاريخ.
- بعض المنطلقات النظرية، القيادة القومية، ت، ١٩٦٣.
- بعض المنطلقات النظرية، الصادرة عن القيادة القومية (حزب البعث)، في كانون الثاني ١٩٦٧.
- النظام الداخلي لحزب العمال الثوري العربي-تقرير القيادة المركزية القومية حول مسائل التنظيم والنظام الداخلي النظرية والعملية، بدون تاريخ ومكان نشر.

- المنهاج المرحلي لثورة الثامن من آذار في القطر العربي السوري، ٢٢ تموز ١٩٦٥.
- في الديموقراطية الشعبية، القيادة القطرية في سوريا، سلسلة الإعداد الحزبي١، دمشق، تموز ١٩٦٦.
- بيان القيادة القومية عن المؤتمر القومي الثامن في ٤/ ٥/ ١٩٦٥.
- بيان القيادة القومية عن أعمال المؤتمر القومي التاسع، المنعقد في تشرين الأول ١٩٦٦، تاريخ النشر ٣١/ ١٠/ ١٩٦٦.
- بيان القيادة القومية عن أعمال المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي، ١٧ أيلول ١٩٦٧.
- البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع، وثائق المؤتمر، حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري، القيادة القومية ٢٥/ ١٢/ ١٩٦٤.
- بيان القيادة القطرية عن نتائج أعمال المؤتمر القطري الاستثنائي في دورته الاستثنائية المنعقدة بين ١٠-٢٧ آذار ١٩٦٦، نيسان ١٩٦٦.
- بيانات وكلمات قومية، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، ١٩٦٧.
- الاشتراكية الإصلاحية والاشتراكية في العالم الثالث، القيادة القومية، سلسلة الإعداد الحزبي ٤، ١٩٦٨.
- مسائل الحركة الثورية في الوطن العربي، القيادة القومية، سلسلة الإعداد الحزبي ١٢، نيسان ١٩٧٠.
- موجز عن الحركة النقابية في العالم والوطن العربي والقطر العربي السوري، القيادة القومية، سلسلة الإعداد الحزبي ٢، ١٩٦٨.
- مفهوم الإدارة الديموقراطية لوسائل الإنتاج، القيادة القومية، سلسلة التوجيه الحزبي ٣، دمشق، ١/ ٤/ ١٩٧٠.
- السقوط في الحزب الثوري، القيادة القومية، بدون تاريخ نشر.
- العوامل المحركة للفلاحين في مرحلة التحويل الاشتراكي، القيادة القطرية - مكتب الفلاحين، دمشق، في ١٥/ ٧/ ١٩٦٨.
- مشكلات الثورة أو مهمات الحزب قبل الثورة وبعدها، صادر في دمشق، ٣/ ٨/ ١٩٦٤.
- في التحويل الاشتراكي، سلسلة الإعداد الحزبي ١، تموز ١٩٦٦.
- الحزب الثوري، سلسلة التوجيه الحزبي ١، أقر بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٩.
- المنهاج الثقافي المركزي، الكتاب الثالث، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٧٨.
- في التنظيم والتربية الحزبية، حزب البعث العربي الاشتراكي، دار الطليعة، ط٤، بيروت ١٩٧٩.

- البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع، حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري، دون مكان، دون تاريخ.
- حزب البعث العربي الاشتراكي، قطر اليمن، رسالة موجهة إلى وزير الشؤون القانونية - رئيس لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية في ١٧/ ١٢/ ١٩٩٤.
- وثائق مؤامرة الثامن من أيلول ١٩٦٦، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، سلسلة الكتب الوثائقية (٢)، دمشق ١٩٦٧.
- الندوة القومية حول فكر الأستاذ ميشيل عفلق، ج٣، ط١، بغداد ١٩٩٢.
- نشرة حزبية حول مشروع الحكومة العراقية لقيام وحدة بين مصر وسوريا والعراق، القيادة القومية، مكتب الأمانة، ٢٧/ ٣/ ١٩٧٢ (دمشق).
- الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر الثالث عشر (١٩٧٠-١٩٨٠)، عرض تاريخي وثائقي موجز، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، القيادة القومية، دمشق ١٩٨٣.
- نداء إلى العلماء العاملين والمسلمين المخلصين والجماعات الإسلامية في سورية (منشور عام ١٩٧٣).
- الإخوان المسلمون، نشأة مشبوهة، ج٣، ج٤، القيادة القطرية، مكتب الإعداد، دمشق.
- النشرات الدورية الصادرة عن مكتب الدعاية والإعلام والنشر بعد المؤتمر القومي الثاني عشر، مطبعة القيادة القومية، دمشق، تموز ١٩٨٠.
- محطات أولى من تاريخ ونضال حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني، حزب البعث العربي الاشتراكي، قطر اليمن، ١٩٩٤.
- أضواء على حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الشعب الاشتراكي، مكتب النشر والتوجيه، عدن، جنوب اليمن، سبتمبر ١٩٦٣.
- الذكرى العشرينية ٢٦ سبتمبر ميلاد ثورة، كتاب ١٤ أكتوبر (٣)، ٢٦/ ٩/ ١٩٨٢، عدن.
- اليمن شماله وجنوبه، دراسة موجزة، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، دمشق ١٩٧٥.
- من يوميات النضال الوطني الديمقراطي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٠، الجبهة الوطنية الديمقراطية، مكتب الثقافة والإعلام.
- التقرير السياسي للمجلس القومي الأول لحزب العمال الثوري العربي، الوضع في سوريا، ت٢/ ١٩٦٥.
- نحو حزب اشتراكي ديمقراطي، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي اليساري، تموز/ ١٩٦٥.

- (نشرة داخلية) الأبحاث التي دارت في المجلس القومي الأول لحزب العمال الثوري، القيادة المركزية القومية، أوائل ك٢/ ١٩٦٦.

- (نشرة داخلية) النظام الداخلي، مسائل التنظيم النظرية والعملية، لحزب العمال الثوري، القيادة المركزية القومية ت٢/ ١٩٦٥.

- (نشرة داخلية) هزيمة ٥ حزيران، جذورها، أسبابها، الطريق إلى تجاوزها، حزب العمال الثوري، القيادة المركزية القومية، أواسط ت٢/ ١٩٦٧، (نشرة داخلية).

- بيان حول حركة ٢٣ شباط، حزب العمال الثوري، القيادة المركزية القطرية في سورية، أوائل آذار ١٩٦٦.

- (نشرة داخلية) مخطوطات المؤتمر القطري الأول لحزب (العمال) في العراق، القيادة المركزية القطرية، طبعة آذار ١٩٧٤.

- (نشرة داخلية) بيان حزب العمال الثوري، القيادة المركزية القومية، أوائل حزيران/ ١٩٦٩.

- (نشرة داخلية) البيان السياسي للمجلس القومي الثاني لحزب العمال الثوري، القيادة المركزية القومية، أوائل نيسان/ ١٩٧٠.

- الموقف الديمقراطي، نشرة يصدرها التجمع الوطني الديمقراطي، العدد ٢١، ك٢/ ١٩٩٥.

- البرنامج الثقافي القطري الثاني، القيادة المركزية القطرية، حزب العمال الثوري في سورية ١٩٧٧.

- البرنامج الثقافي القومي لحزب العمال الثوري، القيادة المركزية القومية، للعام ١٩٨١. وللعام ١٩٨٩.

- الوثيقة البرنامجية، المؤتمر القومي الثاني لحزب العمال الثوري، آب ١٩٩٤.

- بيان حول موقف المتحدة من مشروع روجرز، القيادة المركزية القومية، حزب العمال الثوري، أوائل آب ١٩٧٠.

- بيان حزب العمال الثوري، القيادة المركزية القومية، رؤيتنا لخلاص سورية، أوائل أيار ١٩٧٠.

- التقرير السياسي للمؤتمر القطري الرابع السوري، القضايا الراهنة.

- بيان المجلس القطري اللبناني الرابع، نيسان ١٩٧٨.

- بيان مسجل بصوت عدنان عقلة.

- أشرطة مسجلة بصوت رفعت الأسد.

مقابلات

أحمد عبد المعطي حجازي

أمين يكن

د.جلال أمين بن أحمد

د.جمال أتاسي

حسين عبد الكاف

حسين بارباع

رياض الترك

طالب شبيب

عبد الإله النصراوي

د.عبد الرحمن منيف

عبد الفتاح أبو غدة

عبد المجيد منجونة

عمر القشاش

فخري كريم

محمد بصل

مخلص الصيادي

هاشم شعبان

(معلمين بعثيين معارين إلى اليمن)

(مصادر لم ترغب ذكر أسمائها)

أوراق محفوظة لدى المركز

- مذكرات الرئيس علي ناصر محمد (مخطوطة).
- (نشرة حزبية داخلية)، البعث وعلاقته بالـ ج.ع.م في اليمن، صنعاء ١٩٦٣ (الرئيس علي ناصر محمد).
- (نشرة حزبية داخلية)، حول زيارة السيد صديق شنشل لليمن، صنعاء ١٩٦٣ (أرشيف الرئيس علي ناصر محمد).
- مرحلة التأسيس لحزب البعث العربي الاشتراكي-قطر اليمن من عام ١٩٥٠-١٩٩٤ (دراسة أعدها مكتب أمانة سر قيادة قطر اليمن (داخلية).
- بحث مخطوط لمحمد سيد رصاص، عن الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي.
- دراسة مخطوطة لمحمد سيد رصاص، عن رابطة العمل الشيوعي.
- دراسة مخطوطة لشمس الدين كيلاني ومحمد جمال باروت عن التنظيم الشعبي الناصري.
- شهادة عبد المنعم الأعسم (مخطوطة محفوظة لدى الباحث).

المحتوى

تشكل التنمية السياسية بإشكالياتها وآفاقها في الوطن العربي واحدة من أهم الأولويات البحثية للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية. والكتاب الذي بين أيدينا (الأحزاب والحركات القومية العربية) بجزأيه يشكل القسم الثاني من مشروع بحثي متكامل يحمل عنوان (نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين). وقد صدر القسم الأول من هذا المشروع بعنوان (الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية) وسيصدر قريباً :

القسم الثالث : الأحزاب والحركات اليسارية

القسم الرابع : الأحزاب والحركات القومية والإقليمية الليبرالية

يتناول القسم الثاني من المشروع وهو (الأحزاب والحركات القومية العربية) مختلف التنظيمات التي شكلت الأحزاب والحركات ذات الطابع القومي في الوطن العربي، وذلك عبر عمل مكثف وحوارات مطولة متعددة الأطراف، ولاسيما مع المعنيين بموضوع البحث، غير أن الحوار الأهم تم بين الباحثين أنفسهم.

والمركز العربي للدراسات الاستراتيجية إذ يضع هذا المشروع بين أيدي القراء، يأمل أن يكون قد قدم بحثاً علمياً موثقاً يحظى باهتمام المثقفين والباحثين والمختصين وأصحاب القرار وجميع المعنيين بشؤون التنمية السياسية.




